الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة منتوري – قسنطينة –

كلية علوم الأرض ، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي : .....

السلسلة : .....

دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي بولايتي عنابة و الطارف

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

من إعداد: فؤاد بن غضبان

تحت إشراف: الأستاذ الدكتور عبد الوهاب لكحل

لجنة المناقشة :

صلاح الدين شراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	رئيسا
عبد الوهاب لكحل	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	مقررا
محمد الهادي لعروق	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة	ممتحن
محمد الشريف عداد	أستاذ محاضر	جامعة أم البواقي	ممتحن
قرفية الصادق	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	ممتحن

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين و إخوتي و أخواتي.

تـــشـكـــرات

بعد حمد الله سبحانه و تعالى الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع، أتقدم بالشكـــر الجـــزيل إلى الأستـــاذ المشرف عـــبـــد الوهـــاب لكـــحـــل على المـــساعدات و النصـــائح و التوجيـــهات التي أفادني بها طيلة إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أعبـــر عن شكري و امتناني إلى الأساتذة: صلاح الدين شراد، حفيـــظ العايـــب، محمد الهادي لعـــروق، جمال رحـــام و الأستـــاذ Marc COTE.

دون أن أنـــسى موظـــفي و إطـــارات المصالح و الهيئـــات بكل من ولايتي عنـــابة و الطارف على ما قدموه من مساعدات و تسهيلات لإنجاز هذا البحث.

مقدمة عامة:

شهدّت الجزائر منذ الإستقلال (1962) تغيرات هامة في توجيهاتها السياسية، الإقتصادية و الإجتماعية، و ذلك لما ورثته من فوارق مجالية خلال الفترة الإستعمارية متمثلة في عدّم التوازن في جميع المجالات بين مختلف مناطق البلاد و التي تعاني من إختلالات هيكلية عميقة.

و من أجل التخفيف من حدّة هذه الفوارق، سارعت الدولة و ضمن سياسة التخطيط المركزي إلى وضع مخططات إقتصادية تنموية تهدف إلى تقليص الفوارق و تنمية الهياكل القاعدية و توقيع التجهيزات في المدن الصغيرة منها و المتوسطة بالمناطق الداخلية، لكن هذه العمليات بقيت محدودة و أدت في مجملها إلى تعميق هذه الفوارق و شكلت ظاهرة المركز و الهامش لأنها إهتمت بالتصنيع و توجيه معظم المشاريع الإستثمارية نحو المدن الكبرى و المراكز الإستعمارية على الشريط الساحلي مما زاد في دعمّ المناطق الغنية و تهميش المناطق المحرومة، و من ثمّة تشجيع النزوح الريفي (J-C. Brûlé, G. Mutin, 1982, p. 93). لذلك كان من الضروري إعادة التوازن المجالي لصالح المناطق المهمشة.

فإلى جانب التخطيط الإقتصادي المتغلب على التخطيط المجالي، إعتمدت الدولة سياسة التقسيم الإداري الذي يهدف إلى خلق مناطق متجانسة للحصول على إمتيازات و إستثمارات.

و قد شهدت الجزائر 03 تقسيمات إدارية (1963، 1974، 1984) حيث يتم في كل تقسيم إداري ترقية مراكز عمرانية من مستوى إداري إلى مستوى إداري آخر أعلى من سابقه، مما يسمح بإمدادها بأموال و إستثمارات تمكنها من توفير مختلف التجهيزات و فك العزلة و إدماجها ضمن سيرورة التنمية و النهوض بها إقتصاديًا.

فالبنية المجالية الحالية تتميز بوجود شبكة عمرانية متكاملة بين شبكة قديمة موروثة من العهد الإستعماري و أخرى ناتجة عن تراكمات سياسية-إقتصادية خلال فترة الإستقلال تتهيكل فيما بينها على أساس علاقات وظيفية، فالمراكز العمرانية الأكثر تجهيزًا و الأرقى رتبة إدارية أصبحت أقطاب جذب لمختلف التدفقات السكانية من المراكز العمرانية الأقل تجهيزًا طلبًا لمختلف الخدمات.

و بالتالي نجد أن المجالات الوظيفية بين الأقطاب تُرفق بمجموعة من التدفقات التي تُمثل تباين العلاقات بين المناطق تبعًا للإمتداد المجالي و الخصائص الطبيعية و أنماط التهيئة لتنظيم المجال.

و في هذا الإطار نجد أن التقسيمات الإدارية المتعاقبة على المجال الجزائري قد أدت إلى تسريع نمو أنشطة قطاع الخدمات من خلال إنجاز العديد من المصالح و المؤسسات الإدارية و الإقتصادية المناسبة للرتبة الإدارية الجديدة، إلى جانب مساهمة الشبكة الوطنية للتجهيز في الرفع من مستوى الخدمات لأنها تُقدر أهمية و طبيعة و حجم التجهيز و قدرة الخدمة و التأثير

بالارتباط مع الرتبة الإدارية (عاصمة ولاية، مركز دائرة، مركز بلدية) و على عدد السكان الذين تغطيهم خدمة هذا التجهيز (محمد الهادي لعروق، 2006، ص. 12-14).

تتميز الأنشطة المرتبطة بالخدمات بالتمركز المجالي و هنا يمكن التحدث عن ما يُعرف بشبكة الخدمات التي تُدرس من خلال مكوناتها الرئيسية انطلاقًا من المراكز العمرانية التي تتمركز بها الأنشطة الخدمية و المناطق التي يتواجد بها مستعملي هذه الأنشطة، و بمراعاة مبدأ تنظيم المجال لا بد أن تتضمن كذلك مجالات النفوذ و مختلف التدفقات (M. Rocheford, 1979, p. 8).

يتضح مفهوم شبكة الخدمات من خلال دراسة الأنشطة الخدمية من حيث تأثيرها، وظيفتها داخل المجال و كذلك من ناحية تركزها بالمراكز العمرانية وفق نظام هيراركي ضمن مستويات مجالية مختلفة، كما تبرز خصائصها الدائمة في مختلف العلاقات مع تنظيم المجال(M.A. Prost, 1965, p.11).

يندرج ذلك ضمن شبكة العلاقات بين مختلف المراكز الخدمية و هي المراكز العمرانية التي تتركز بها الأنشطة الخدمية، و دراستها تسمح بالكشف عن عوائق المجاورة بين الوحدات المجالية (المراكز الخدمية) كالانتماء إلى نفس الجماعة الإدارية (بلدية، ولاية)، كما تخص الوحدات المجالية التي تكتسب التجارة، شبكة التجهيزات و الخدمات، إلى جانب دراسة مورفولوجية الشبكات نفسها من خلال العقد و علاقات الارتباط مع المجال (Th. Saint-julien, 1992, p.67) و التي تعتبر من الأهداف الأساسية للتحليل المجالي، و هو ما يطبع على المجال أشكالاً هندسية سداسية، حيث يتوافق ذلك مع نظرية الأماكن المركزية Théorie des lieux centraux لـ Christaller (1933) و Loch (1941) (D. Pumain, 1982, p.113).

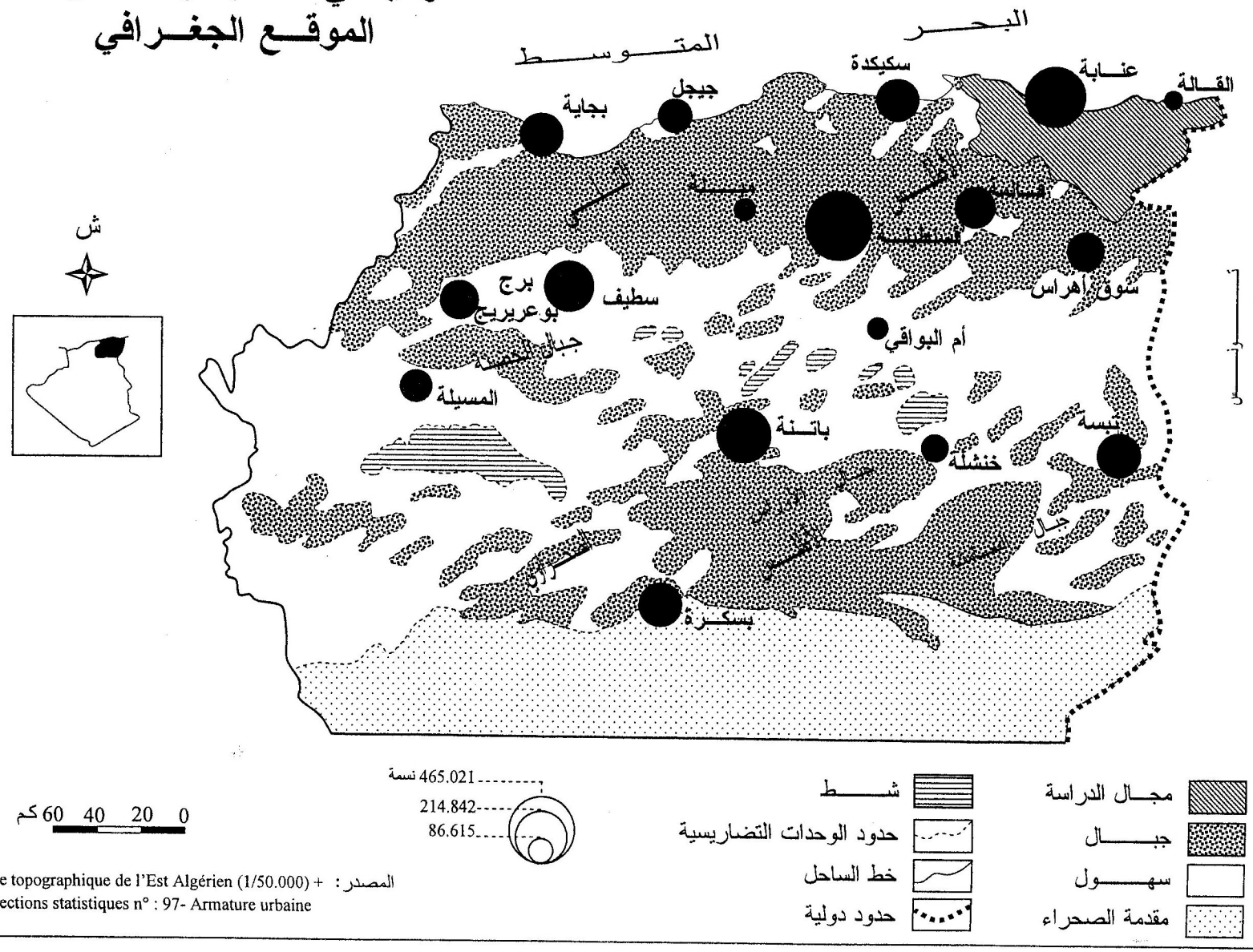
و سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على ولايتي عنابة و الطارف باعتبارهما نموذجًا يساعد على فهم و إدراك دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي، محاولين تحديد مستويات للمراكز العمرانية تبعًا لمختلف الأنشطة الخدمية المتعددة المُقدمَة لسكانها و التدفقات الوافدة إليها و من ثمّة مراكز الخدمات حسب هيراركية محدّدة و مميزة أساسًا لهذا التنظيم المجالي.

و سنعتمد في هذه الدراسة على الأنشطة الخدمية المتمثلة في الأنشطة التجارية (تجارة ثابتة و متنقلة)، التجهيزات الخدمية باختلاف أصنافها (تعليمية، صحية، رياضية و ثقافية...) و النقل بمختلف قطاعاته (برّي، جوي، بحري)(B, Mérenne-Schoumaker, 1996, p.27).

إن اختيارنا لولايتي عنابة و الطارف إطارًا مجاليًا لموضوع البحث في كونهما ولايتين متجاورتين ساحليتين تقعان بالجهة الشمالية الشرقية بشريط ساحلي بطول 170 كم، يمتدا إلى الجنوب ليشملا جبال السلسلة النوميدية و إلى الغرب حتى سهل قرباس، أما شرقًا نجد الحدود الجزائرية التونسية بطول 98كم (خريطة: 01).

خـــريطة (01)

ولايتـــي عنـــابة و الطـــارف
الموقـــع الجغـــرافي



المصدر : + Carte topographique de l'Est Algérien (1/50.000)
Collections statistiques n° : 97- Armature urbaine

تعتبر الولاية الأولى (عنابة) قديمة النشأة و الثانية (الطارف) حديثة النشأة ناتجة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 بعد فصلها عن الولاية الأم (عنابة) لتوضيح مدى التشابه و الاختلاف القائم في توزيع الأنشطة الخدمية بينهما و تأثيرها على شبكة الخدمات بعد الترقية الإدارية و تراكم العديد من التنظيمات المجالية خلال العشريات السابقة، طبعتها أساسًا سياسة التصنيع الإرادي المكثف بإنشاء مركب الحجار للحديد و الصلب "*S.N.S*" و ما صاحبها من توافد لتدفقات سكانية حادة من مختلف ولايات الشرق الجزائري (D. Royoux, 1984, p.208) ، استمر حتى توقيع مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية "*ASMIDAL*" و العديد من المناطق الصناعية (Pont Bouchet، مبعوجة، MIN و برحال)، ضف إلى ذلك سياسة الثورة الزراعية و ما نتج عنها من تطوير للقطاع الفلاحي بإنشاء المحيط المسقي "بوناموسة" و عددًا مهمًا من القرى الاشتراكية، و بالتالي أصبحا هذين القطاعين الأول و الثاني مستقطبين للأيدي العاملة حسب ما تؤكده معطيات التعداد العام للسكان و السكن لسنتي 1977 و 1987.

و الجدير بالذكر فقد عرف مجال الدراسة تحولات اجتماعية-اقتصادية خلال العشريتين الأخيرتين بموجبها حدث تحول وظيفي للعمالة من بقية القطاعات الاقتصادية و تركزها بقطاع الخدمات بحجم يقدر بـ 62.510 عامل و هو ما يُمثل نسبة 35,45% من إجمالي المشتغلين فعلا (سنة 1998) حيث أصبحت الأنشطة: الإدارة، خدمات و نقل مستحوذة على أكبر عددٍ من المشتغلين فعلاً بقطاع الخدمات بـ 23.395 عامل بنسبة 37,70%، يليها الأنشطة التجارية بـ 22.027 عامل و هو ما يمثل بنسبة 35,24% و نشاط التعليم و الصحة بـ 17.088 عامل بنسبة 27,34%.

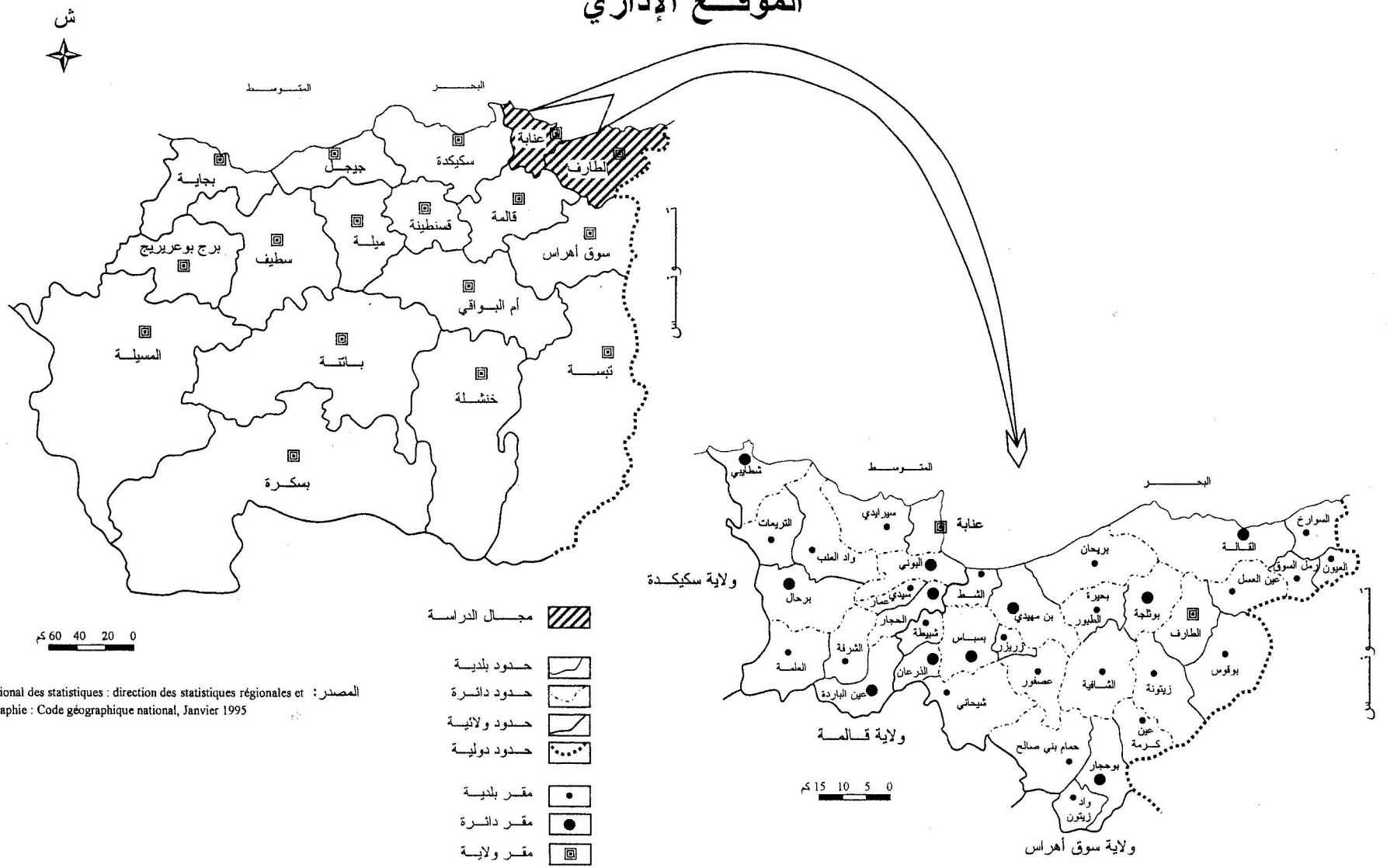
كما نُشير إلى أهمية التحول الوظيفي للأسواق الأسبوعية التي تحوّلت عن وظيفتها الريفية و أصبحت تقدّم خدمات حضرية نتيجة التحضر و ارتفاع عدد سكان المراكز العمرانية.

إن هذه الأهمية التي اكتسبها قطاع الخدمات من خلال أنشطته الخدمية هو التوقع الكبير للمحلات التجارية للتجارة الثابتة التي بلغ عددها 16.924 محل تجاري و الانتشار الواسع للأسواق الأسبوعية للتجارة المتنقلة و البالغ عددها 38 سوقًا أسبوعية، إضافة إلى توطن العديد من التجهيزات الخدمية المتعددة (تعليمية، صحية، ثقافية...) و التي من شأنها استقطاب أعداد كبيرة من المشتغلين إلى جانب أهمية النقل بقطاعاته المختلفة (برّي، جوّي، بحري) بدوره الكبير في ربط المراكز العمرانية بمجال الدراسة فيما بينها و تقديم خدماته لتسهيل التدفقات السكانية المتعددة.

تأسس مجال الدراسة من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 من ولايتين (عنابة و الطارف) تضمان 36 بلدية (خريطة: 02) اللتان تتباينان من حيث مستواهما التنموي، رغم أنهما كانتا في السابق ولاية واحدة تُمثل فيها ولاية الطارف مجالاً هامشيًا متخلفًا.

خـريطة (02)

ولايتـــي عنـــابة و الطـــارف
الموقـــع الإداري



المصدر : Office national des statistiques : direction des statistiques régionales et de cartographie : Code géographique national, Janvier 1995

و قد جاء التقسيم الإداري لسنة 1984 للقضاء على الفوارق بين الولايتين و حتى بين البلديات، إلا أنه و بعد مرور أكثر من 20 سنة نجده لم يحقق الأهداف المسطرة، لكنه ساهم في تجميع السكان و الرفع من نسبة التحضر التي تراوحت بين 26,97 - 98,51% سنة 1998، و التي أدت في مجملها إلى تراجع المجال الريفي، و بقاء المراكز الحضرية تقدم الخدمات باختلاف أنواعها لسكان بقية المراكز العمرانية الأخرى ذات الطابع الريفي و هو ما يُطلق عليه بعض الباحثيـــن بالتصحر الريفي.

تتميـــز الشبـــكة العمرانية بولايتي عنـــابة و الطارف بكثـــافة المراكز العمرانية التي يبـــلغ عددها 139 مركز عمراني، و تكون أكثـــر تركـــزًا بالوسط السهـــلي أغلبها ذات نشـــأة استعمارية، تسيطر عليها المراكز العمرانية ذات الحجم المنخفض و التي تمثل في غالبيتها مدنًا صغرى كما أنها تعتبر نقطة احتكاك بين الوسطين الحضري و الريفي، بينما يُمثل أكبر الأحجام السكانية مركز عمراني واحد يحتل قمة النظام الهرمي متمثلاً في مدينة عنـــابة التي تعتبر رابع المدن الجزائرية.

اكتسبت مدينة عنـــابة خلال العشريتين الأخيرتين أنشطة خدمية هامة ناتجة عن تركز الأنشطة التجارية بها نتيجة التحول الوظيفي للعمالة، إضافة إلى استحواذها على مختلف التجهيزات الخدمية (تعليمية، صحية، ثقافية...) باعتبارها مقر ولاية ذات نشأة قديمة و عقدة لالتقاء كل وسائل النقل (البرّي، الجوي و البحري) و هي خصائص تنفـــرد بها مدينة عنـــابـــة دون بـــقيـــة المراكز العمرانية الأخرى، و هو ما يترتب عنه احتلال مدينة عنـــابة لمكانة هامة ضمن شبكة الخدمات بمجال الدراسة و تنامي دورها في تنظيم المجال من خلال توجيه التدفقات السكانية و تباين مجالات نفوذ مختلف الخدمات.

و بالتـــالي فإن المراكز العمرانية تتباين فيما بينها ضمن مستويات بتسجيلها لعجز متفاوت للأنشطة الخدمية ، مما ينعكس على مستوى الخدمات المقدمة لسكانها و منه على نمطية المراكز الخدمية.

و من أجـــل تحقيـــق الهدف الرئيسي للبحث الذي يتمثـــل في دور شبـــكة الخـــدمات في تـــنظيم المجال، تم صياغـــة جمـــلة من التســـاؤلات التي يمكـــن إدراجـــها كما يـــلي:

- كيف تندرج المكونات الطبيعية في تنظيم المجال ضمن شبكة الخدمات ؟.
- ما هو دور التقسيمات الإدارية في هيكلة شبكة الخدمات ؟.
- كيف يُـــساهـــم توزيع الأنـــشطة الخـــدمية في تـــنظيم المجال ؟.
- ما هي العوامل المتحكمة في توزيع الأنشطة الخدمية عبر المراكز العمرانية ؟.
- هل هناك توافق بين التوزيع السكاني و توزيع الأنشطة الخدمية عبر المراكز العمرانية ؟.
- ما هي مميزات نظام شبكة المراكز العمرانية من خلال التوزيع غير المتوازن للأنشطة الخدمية ؟
- كيف يمكن تحديد مراكز الخدمات ضمن أنماط متباينة ؟.
- كيـــف تـــتنظم التدفقات المجالية تبعًا لمراكز الخدمات ؟.
- مـــا هي المؤشرات الدالة عن وجود تنظيم مجالي في إطار شبكة الخدمات ؟.

كما يطمح هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي و تحليل أبعاده الكمية و المجالية.
- الكشف عن المراكز الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات و تباينها ضمن أنماط متعددة.
- توضيح أثر التوزيع غير المتساوي للأنشطة الخدمية عبر مراكز الخدمات في الحركية المجالية.
- تحديد العوامل المساهمة في التوزيع المجالي الحالي لمراكز الخدمات و مدى كفاءة أنشطتها الخدمية في تلبية إحتياجات سكان المراكز الواقعة ضمن مجال نفوذها.
- الوقوف على مشاكل التنظيم المجالي من خلال شبكة الخدمات مع إبراز أهم عواملها المجالية لإقتراح بعض البدائل المناسبة لها.

إضافة إلى ذلك فإن مجال الدراسة يكتسب مكونات مجالية و عرف تراكمات تنظيمة خلال عهد الإستقلال لمدة تتعدى 40 سنة، كان لها عدة إنعكاسات و تحولات، بيّنتها مختلف الدراسات السابقة.

الـدراســات الســابقــة:

إستندنا في إعداد هذا البحث على عددٍ من الدراسات السابقة، و التي يمكن تقسيمها حسب مضمونها إلى مجموعتين:

- دراسات سابقة إهتمت بمجال الدراسة (ولايتي عنـابة و الطارف):

تتصدر هذه الدراسات تلك الرسالة التي قدمها الباحث (François Tomas) باللغة الفرنسية تحـت عنـوان "*Annaba et sa région, organisation de l'espace dans l'extrême- Est Algérien*" و هي رسالة دكتوراه دولة، متشكلة من 720 صفحة بجامعة (Saint Etienne) بفرنسا سنة 1977، تناولت التنظيم المجالي خلال المرحلة الإستعمارية، ثم مرحلة الإستقلال (بالتحديد خلال العشريتين الأولتين من الإستقلال) من منظور إجتماعي و إقتصادي ضمن إقتصاد مخطط ممارس في إطار مركـزية إدارية، أين كانت التنمية الإقتصادية و الإجتماعية مبنية على سياسة التصنيع و إعتماد الصناعة المصنعة، فكان إهتمام الباحث منصبًا حول توزيع المواد الأولية الطبيعية (الفلاحية و المنجمية)، و تحليل عوامل التـوطن الصناعي لاسيما من ناحية البنى التحتية (الطرق، الموانئ و السكك الحديدية) و حوض التـشغيل مستعملاً جانـبًا إحصائـيًا لمختلف التدفقات: سكانية، إنـتاج و طاقة و إنعكاساتهـا على تـنظيم المجال. و في هذا الإطار كانت ولايتي عنـابة و الطارف تُمثل جزءًا مهمًا لمجال دراسته الممتد على طول الحدود الجزائرية الشرقية.

أما الدراسة الثانية فهي تتمثل في رسالة أعدها الباحث "شراد صلاح الدين" باللغة الفرنسية سنة 1979 للحصول على دكتوراه درجة ثالثة من جامعة (Paul Valery) بـ (Montpellier) بفرنسا تحت عنوان:"*La plaine de Bounamoussa, irrigation, mise en valeur et organisation de l'espace*"،

متكونة من 242 صفحة تتضمن العديد من الجداول، الخرائط و الأشكال البيانية، تناولت بالدراسة سهل بوناموسة الممتد بولايتي عنـــابة و الطارف بشكل مستمر، تضم ولاية الطارف جزءه الأكبر، و كانت تهتم هذه الرسالة بنظام إستخدام الأراضي الزراعيـــة و التحـــولات الفلاحية الـــمتعاقبة على السهـــل سواء تـــعلق الأمر بتهيـــئـــته، إستـــصلاحه و إنتاجه الزراعي خـــلال الفتـــرة الإستعمارية أو القطيعة مع إرث الماضي و تطبيق توجيهات الثورة الزراعية و إنشاء المحيط المسقي بوناموسة.

و فيما يتعلق بالدراسة الثالثة فهي لنفس الباحث "شراد صلاح الدين" و كانت مقدمة سنة 1987 للحصول على دكتوراه دولة من نفس الجامعة و هي باللغة الفرنسية متكونة من جزئين بعدد صفحات يقدر بـــ 703 صفحة، تحمل عنوان: " *Problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie, Analyse du discours, pratiques spatiales et perspective*". حيث كانت هذه الدراسة تغطي مجالاً أوسعًا من السابق (ولايات: الطارف، عنـــابة، قـــالمة، سوق اهراس و الجزء الشرقي من ولاية سكيكدة) تعنـــى بعوامل تـــنمية و تطوير المجالات الريفية و العوامل المتحكمة في ذلك و تصور آفاقها المستقبلية، حيث كانت ولايتي عنـــابة و الطارف تُمثلان جزءًا هامًا منها خاصة و أنها تمتد على مجالاً ريفيًا سهليًا واسعًا (سهل بونـــاموسة) و جاءت هذه الدراسة بعد الترقية الإدارية لولاية الطارف (1984) و إنفصالها عن الولاية الأم عنـــابة.

و من جهة أخرى نجد رسالة الباحث "Royoux D." المقدمة سنة 1984 للحصول على شهادة دكتوراه درجة ثالثة من جامعة "Poitiers" تحت عنوان " *Industrialisation et urbanisation périphérique à Annaba, Bidonville et emploi salarie en Algérie* "، تتشكل من 413 صفحة، و قد إهتم فيها الباحث بتوضيح آثار عملية التصنيع المكثف الموقعة بولاية عنـــابة على نسق التحضر عمومًا و تحضر الأطراف على وجه الخصوص مستعرضًا أهم نتائجها ليس فقط على الرفع من مستوى التنمية الإقتصادية كتوفير فرص العمل الصناعي و توسيع حوض العمالة الصناعية بل الإنتشار الواسع و الممتد للأحياء الفوضوية بمدينة عنـــابة (خاصة حي بوحمرة) و بالمراكز العمرانية المجاورة: الحجار، الذرعان، برحال... مستعملا في ذلك مجموعة من الخرائط و الأشكال البيانية التي توضح التوزيع المجالي للأنواع الصناعية، الموارد الأولية و شبكة الطرق البرية و الحديدية و مختلف التدفقات، بالإضافة إلى إبراز مواقع الأحياء الفوضوية و علاقتها بعملية التصنيع.

في سنة 1995 تظهر رسالة ماجستير للباحث "قوادرية نور الدين" (باللغة الفرنسية) تحمل عنوان "*Urbanisation et espace de Communication dans la wilaya de Annaba*" مقدمة بجامعة قسنطينة بـــ 183 صفحة، درس فيها الباحث ظاهرة التحضر بولاية عنـــابة و العوامل المتحكمة فيها (التـــصنيع، تجميع السكان، زيادة عدد المراكز الحضرية، إرتفاع معدّل النمو السكاني، البنى المجالية) و مختلف العلاقات المجالية التي تربط بين مختلف المظاهر الحضرية.

كما تبرز في سنة 1997 رسالة دكتوراه دولة للباحث "العايـــب حفيـــظ" باللغة الفرنسية تحمل عنوان "*Dynamique urbaine et promotion administratives en Algérie*" بجامعة قسنطينة بعدد صفحات يقدر بـــ 323 صفحة، و قد إهتم فيها الباحث بدراسة عملية الترقية الإدارية و أثرها على الديناميكية الحضرية بالجزائر من خلال إستعراض بعض الولايات التي عرفت ترقية إدارية سنة 1984 و من بينها ولاية الطارف، وفي هذا الصدد تبرز في هذه الرسالة أهمية المخططات العمرانية المهتمة بالديناميكية الحضرية و كذا مخططات التنمية البلدية التي تعنى بالتنمية المحلية.

تأتي بعد ذلك رسالة دكتوراه دولة للباحث "بن ميسي حسن" باللغة العربية المقدمة سنة 1999 تتشكل من 703 صفحة تحت عنوان: التحضر و التصنيع في الجزائر– حالة الإقليم الشمالي الشرقي، من جامعة قسنطينة، تضم هذه الدراسة العديد من الجداول، المصفوفات، الأشكال البيانية و الخرائط، تهتم بدراسة تطور ظاهرة التحضر و عملية التصنيع وفق مراحل متعاقبة من خلال تحليل العلاقة التي تربطهما سواء من ناحية التوقيع المجالي، التوسع العمراني، توفر مناصب الشغل، عدد الوحدات الصناعية، معدل الاستهلاك المجالي، درجة التحضر، معدل النمو السنوي... مقدمًا ذلك في بعض الأمثلة عن مدن هذا الإقليم، و في هذا الإطار تعتبر ولايتي عنـــابة و الطارف من بين الولايات المنتمية إلى الإقليم الشمالي الشرقي.

ضف إلى ذلك مذكرة ماجستير للباحثة "كبيـــر بهيـــة" مقدمة سنة 2002 بجامعة قسنطينة بـــ 184 صفحة باللغة الفرنسية، تحمل عنوان "*Place et rôle des villes satellites de Sidi Amar, El Bouni et El Hadjar dans l'organisation de l'espace Annabi*" يتناول البحث دراسة العلاقات المجالية الناتجة بين مدينة عنـــابة و مدنها التوابع، بعد إستقبال هذه الأخيرة للفائض السكاني العنابي و الذي كان عاملاً أساسيًا في نشأة بعضها، و مُحاولة لتصنيف هذه التوابع وفق مؤشرات وظيفية لتحديد دورها في تنظيم المجال العنابي.

و في سنة 2003 تبرز رسالة دكتوراه دولة للباحث "عيون عبد الكريم " باللغة العربية تحمل عنوان: المقومات المحلية و التنمية الإقليمية بولاية الطارف، مقدمة بجامعة قسنطينة بعدد صفحات قدره 352 صفحة، و تبحث هذه الدراسة في الإمكانات و الاستعدادات المحلية لولاية الطارف التي يمكن الإعتماد عليها في رسم سيـــاسة للتـــنمية الإقـــليمية بـــعد مرور ما يُقارب 20 سنة من ترقيتها الإدارية و إنفصالها عن ولاية عنـــابة و ذلك بإعتبار أن المجال الولائي بمثابة إقليم.

- **الدراسات السابقة المهتمة بموضوع**: و هي:

دراسة الباحثة (M. A Prost) و المتعلقة بالكشف عن هيراركية المراكز الحضرية تبعًا للأنشطة الخدمية بإقليم (Lyon) بفرنسا، و ذلك من خلال كتابها الصادر سنة 1965 من دار النشر Gauthier

Villars بباريس بـــ 333 صفحة، حيث تحـــصر فيه مختـــلف الأنـــشطة الخدمية و تشرح جميع الطرق الإحصائية و أنواع التحقيقات الميدانية لترتيب المراكز الحضرية وفق الأنشطة الخدمية.

تأتي بعد ذلك رسالة دكتوراه للدرجة الثالثة مقدمة سنة 1982 من طرف الباحث "رحام جمال" باللغة الفرنسية، تحت عنوان: " *Réseaux de services et hiérarchie urbaine, Etude de la partie centrale du Tell et des Hautes plaines de l'Est Algérien* " تـــضم 360 صفحة و عـــدد من الخرائط و الأشكال البيانية من جامعة (Louis Pasteur) بـــ (Strasbourg) بفرنسا، حيث إستعرض الباحث أهم الطرق الرياضية و الإحصائية في دراسة شبكة الخدمات لتحديد هيراركية المراكز العمرانية بالقسم المركزي للتل و السهول العليا تبعًا للأنشطة الخدمية المتركزة بها.

كما تبرز رسالة دكتوراه دولة للباحث " لكحل عبد الوهاب" المقدمة سنة 1996 بجامعة قسنطينة (باللغة الفرنسية) تحت عنوان: " *Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'Est Algérien, Essai de typologie* " التي قدم فيها أهم الطرق الإحصائية و أهم المؤشرات الرياضية لتحديد المدن الصغيرة و دورها المجالي بالشرق الجزائري مستندًا على معطيات بيانية تتعلق بالمشتغلين في القطاعات الإقتصادية عبر فترات متعاقبة، الأنشطة الخدمية (التجارة، التجهيزات، النقل...) لتوضيح مختلف التدفقات و العلاقات المجالية ضمن مستويات متباينة، مع الإشارة إلى أن بعض المراكز العمرانية المنتمية إلى ولايتي عنـــابة و الطارف (القالة، الذرعان، بوحجار، بن مهيدي، عين الباردة، برحال، شطايبي...) من بين المدن الصغيرة المدروسة ضمن هذه الرسالة.

بالإضافة إلى ذلك نجد بحث منشور بمجلة المدينة العربية في عددها 13 لسنة 2006، من إعداد الباحث "مجدي الربيع"، يحمل عنوان: مراكز الخدمات بالمجتمعات الصحراوية- تشخيص الوضع الراهن و ملامح الرؤية المستقبلية حالة إقليـــم مطروح بمصر، يتشكـــل البحث من 10 صفحات، يهتـــم بحصر و تصنيف الأنشطة الخدمية مع توضيح النسق الحالي لتوزيع مراكز الخدمات و تقويم أداءها الوظيفي.

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التي لها صلة متقاربة مع موضوع البحث، و التي تم الإستناد إليها.

و في هذا الإطار تبـــرز أهمية موضوع شبكة الخدمـــات من جهة و كذلك أهمية ولايتي عنـــابة و الطارف كمجال للدراسة من جهة ثانية خاصة بعد التحولات الإجتماعية و الإقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد تخليها عن الصناعات المصنعة، التي أدت إلى تعميق الفوارق المجالية بين مختلف المناطق، و سمحت بسيطرة أنشطة قطاع الخدمات و إستقطاب المشتغلين من بقية القطاعات الأخرى، و ساهمت في الرفع من نسبة التحضر و هيكلة شبكة الخدمات أمام التوجهات الحالية للدولة في إعادة التوازن المجالي بالإعتماد على الإمكانات المحلية و تعزيز الترابط الإجتماعية و الإقتصادي بين مختلف الجهات.

و عليه فإن معالجة موضوع متعلق بدور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي مبني على الواقع الحالي لولايتي عنـــابة و الطارف، يتطلب ضبط منهجية واضحة للوصول إلى الأهداف المتوخاة.

سير البحث و منهجيته:

اِعتمدنا في إنجاز هذا البحث على أسلوب التشخيص و التحليل و ذلك على مستوى واسع و شامل و هو المستوى "الإقليمي"، و الذي سمح بدراسة كل المراكز العمرانية البالغ عددها 139 مركز عمراني الموزعين بولايتي عنـــابة و الطارف من خلال مختلف الأنشطة الخدمية التي يضمها كل مركز عمراني و علاقتها فيما بينها لتحديد المراكز الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات و دورها في التنظيم المجالي.

و قد اِتبعنا في ذلك الخطوات التاليـــة:

- توزيع المراكز العمرانـــية بين الوسطين السهـــلي و الجبـــلي.
- تحديد الأنشطة الخدمية (تجارية، تعليمية، صحية، ثقافية...) في كل المراكز العمرانـــية.
- هيكلة المراكـــز العمرانـــية حسب شبكة الطرق التي تـــربطها فيـــما بينها لإدراك نظام شبـــكة المراكز العمرانـــية و العلاقـــات المتبـــادلة بيـــنها.
- تصنيـــف المراكز العمرانية تبعًا للأنشطة الخدمية ضمن مستويات هيراركية باِستخدام عدّة طرق ، مما سمـــح بتحديد المراكز الأكثر اِفتقارًا و اِحتياجًا للتدعيم و المراكز المستحوذة على أهم الأنشطة الخدمية و منه توضيح مناطق اِختلال نظام شبكة المراكز العمرانية.
- تحديد مجالات نفوذ المراكز الخدمية حسب أنماطها تبعًا لمختلف الخدمات التي تقدمها للسكان.

كما تم اِستعمال مستوى آخر للتحليل و هو "المحـــلي" و ذلك بـــدراسة الأنـــشطة الخدمية (التجارة و التجهيزات الخدمية) بمركز عمراني بشكل منفصل عن الآخر في إطار مجالي محدد و نخص بالذكر "مدينة عنـــابة" باِعتبارها أعلى المراكز الخدمية (مركز جهوي) و تلعب دورًا كبيرًا في تنظيم المجال لاِكتسابها إمكانات خدمية هامة تسمح لها باِحتلال مكانًا مركزيًا ضمن شبكة الخدمات و إحدى أبعادها الأساسية لإبراز أهم العوامل المجالية المؤثرة في هيكلتها ، بالإضافة إلى توزيع التجهيزات الخدمية في بعض المراكز العمرانية (القالة، الطارف، الحجار، البوني، سيدي عمار...) و التي تحتل مستويات عُليا ضمن شبكة الخدمات.

و يستند في هذا التحليل على المنهج الوصفي الذي يُساعد في إعطاء فكرة تفصيلية كاملة لتوزيع الظواهر الجغرافية (عدد السكان، التجارة، التجهيزات الخدمية...) عبر المراكز العمرانية.

و كذا المنهج الكمي الذي إستخدمت فيه أحدث المعطيات، الإحصاءات و البيانات المتصلة بالأنشطة الخدمية و توزيعها المجالي لتوظيفها في التحليل الجغرافي و الخروج بنتائج مهمة من خلال تحليل البيانات و تفسير العلاقات بين مختلف المتغيرات، مما ساعدنا على إختيار المسلك للوصول إلى نتائج و إستنتاجات تساهم في توضيح دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي.

إلى جانب المنهج المقارن الذي إهتم بدراسة التباينات المجالية في توزيع الأنشطة الخدمية عبر المراكز العمرانية و العلاقات فيما بينها ضمن مستويات متعددة، إذ حقق هذا المنهج تأصيل الحقائق المجردة في أصولها الجغرافية.

كما سمح المنهج التاريخي في الكشف عن مراحل نشأة و ظهور المراكز العمرانية و تطورها التاريخي بولايتي عنابة و الطارف و العوامل المتحكمة في نمو الأنشطة الخدمية في الفترات السابقة حتى الآن و تأثيرها على شبكة الخدمات و كذا على التنظيم المجالي.

حيث تم التركيز على إدراك أهمية قطاع الخدمات بعد التحولات الإقتصادية و الإجتماعية و دوره في إستقطاب المشتغلين، إضافة إلى أهمية التقسيم الإداري في تجميع السكان و مدّهم بمختلف الخدمات (التعليمية، الصحية، الرياضية و الثقافية...) و في تنظيم المجال.

مراحل البحث:

مرّ البحث بالمراحل التالية:

المرحلة الإستطلاعية:

بعد إختيار موضوع البحث قمنا بالقراءة و الإطلاع على مختلف المراجع سواء تلك المباشرة و غير المباشرة و التي لها علاقة بالموضوع (كتب، مجلات، مقالات، بحوث علمية...) و تكوين بطاقات قراءة رتبت و قسمت حسب أهميتها تبعًا لموضوع البحث و مجال الدراسة.

و قد سمحت هذه المرحلة من فهم أبعاد و جوانب الإشكالية مع إختيار بعض الفرضيات و تكوين فكرة واضحة عن إختيار المنهج و كذلك المسلك.

المرحلة الميدانية:

حتى نتمكن من تحقيق النتائج المرجوة من خلال هذا البحث لا بد من جمع معلومات، معطيات، إحصائيات ضرورية مرتبطة بالموضوع، و عليه قمنا في بادئ الأمر بجمع هذه المعطيات لدى المصالح الإدارية ثم إنجاز العديد من التحقيقات الميدانية لإستكمال كل المعطيات.

*- جمع معطيات إحصائية لدى المصالح الإدارية:

تتمثل في الإتصال بمختلف المصالح الإدارية و التقنية من أجل الإطلاع على الوثائق الرسمية التي بإمكانها إثراء الموضوع، مع تنظيم لقاءات مع المسئولين و المختصين في بعض الإدارات بولايتي عنابة و الطارف، الهدف منها هو جمع أكبر ما يمكن من الإحصائيات و الوثائق المتعلقة بمجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف) و التي تتضح أهميتها بعد الترقية الإدارية لسنة 1984 و التي بموجبها إنفصلت ولاية الطارف عن الولاية الأم عنابة، و ما تبعه ذلك من توطن للأنشطة الخدمية و التجهيزات المختلفة بالولاية الجديدة و تخفيف العبء عن إمكانات الولاية الأم و الذي من شأنه إضفاء طابع جديد على شبكة الخدمات و التنظيم المجالي.

و تتمثل هذه المصالح في:

- الديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S).
- الغرفة التجارية.
- مصلحة الضرائب البلدية.
- مديرية التربية و التعليم .
- مديرية الصحة و السكان.
- مديرية الشباب و الرياضة.
- مديرية الثقافة و السياحة.
- مديرية النقل.
- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.

و ذلك لكل من ولايتي عنابة و الطارف.

و قد وفرت لنا هذه المصالح الإدارية مجموعة من الوثائق الرسمية ذات فائدة علمية متغيرة تمثلت في: خرائط، إحصائيات مختلفة و متعددة، تقارير، مشاريع...

لكن رغم تعدد المصالح الإدارية إلا أننا لم نتمكن من جمع كل المعطيات الضرورية لهذا البحث و حتى إن توفرت فإما أن تكون ناقصة بمعنى أنها غير متوفرة على كل المراكز العمرانية المدروسة سواء تلك المنتمية لولاية عنابة أو لولاية الطارف، أو متناقضة مع مختلف الوثائق المحصل عليها من مختلف المصالح الإدارية.

غير أنها معطيات قاعدية سمحت بإدراك التنظيمات المجالية المتعاقبة، إعطاء فكرة عن نظام شبكة المراكز العمرانية، الأنشطة الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات... و التي وجهتنا للقيام بالبحث في الميدان.

*- جمع معطيات إحصائية بالبحث في الميدان:

تعتبر أهم مرحلة في إعداد البحث لأنها تتعلق بجمع معطيات إحصائية ترتبط مباشرة بموضوع البحث حسب تواجدها في الميـــدان (توزيعها، عددها، نوعها...) و التي تتناسب مع زمن إعداد البحث، و قد تمثـــل هذا العمل في:

- إحصاء عـــدد المحـــلات التجـــارية (التجارة الثابتة) في كل المراكز العمرانية خلال الفترة 2003-2004.
- إحصاء عدد تجار الأسواق الأسبوعية (التجارة المتنقلة) في 35 سوق أسبوعية الموزعين عبر المراكز العمرانية الرئيسية لولايتي عنـــابة و الطارف حسب القطاعات التجارية في السوق.
- إحصاء عدد تجار في السوقين الأسبوعيتين للمواشي بـــ عنـــابة و عين لعسل.
- إحصاء عدد تجار السوق الأسبوعية للسيارات بـــ عنـــابة.
- إحصاء عدد المحلات التجارية لمدينة عنـــابة مع توقيع كل المحلات البالغ عددها 5.907 محل تجاري على المخطط العام للمدينة محلاً بمحل تبعًا لمكان تواجدها و صنفها التجاري.
- إحـــصاء مختلف التجهيـــزات الخدمية (تعليمية، صحية، ثقافية...) في كل المراكز العمرانية.

*- جمع معطيات إحصائية بإستخدام الإستبيانات الميدانية:

إستخـــدمت فيها أسلـــوب الإستمارة كأداة جوهـــرية لإستكمـــال بـــقية المعطيـــات الإحصائية التي تخـــدم موضوع البحـــث، لأنها وسيلة إتصال مباشرة مع الميدان و تـــقدم معطيات إحصائية أكثـــر تفـــصيلاً و التي لم نتمكن من الحصول عليها بالطـــرق الســـابقـــة.

و في هذا الصدد تم إعداد 06 إستمارات استبيانـــية تتمثل في:

- **<u>إستمارة استبيان موجهة لأصحاب المحلات التجارية مدينة عنـــابة (تجارة ثابتة)</u>:**

وُجه هذا الإستبيان إلى أصحاب المحلات التجارية بمدينة عنـــابة نظرًا لارتفاع عدد محلاتها التجارية و تعدد أنشطتها التجارية، بهدف معرفة الدور الذي تلعبه في تقديم الخدمات التجـــارية لمختلف التدفقات الوافدة إليها لإدراك مكانتها ضمن شبكة الخدمات و تأثيرها على تنظيم المجال، و عليه فقد وزعت الإستمارة على عينة من تجار مدينة عنـــابة مقدارها 5% من إجمالي المحلات التجارية، و بلغ حجم العينة المدروسة 295 محل تجاري موزعين على كل القطاعات الحضرية للمدينة.

- **<u>إستمارة استبيان موجهة لتجار الأسواق الأسبـــوعية (تجارة متنقلة)</u>:**

يهدف هذا الإستبيان إلى توضيح الجـــوانب الكمية و الكيـــفية للتجارة المتـــنقلة و دورها في تنظيم المجال من خلال معرفة الأصل الجغرافي للتجار، العلاقات التجارية بين المدينة و الريف، الدورة الأسبوعية للتجار المتنقلين عبر الشبكة السوقـــية لمجال الدراسة، الروابط التجارية بين الأسواق

الأسبوعية و المراكز العمرانية و الكشف عن التحولات الوظيفية بالأسواق الأسبوعية، و قد أُختير حجم عينة مقدارها 10% من إجمالي عدد التجار في كل سوق أسبوعية، و عليه بلغ عدد الإستمارات الموزعة 1.330 إستمارة تغطي كل القطاعات التجارية في كل سوق.

- **إستمارة إستبيان موجهة للمتسوقين المترددين على الأسواق الأسبوعية:**

وُجه هذا الإستبيان مباشرة إلى المتسوقين المترددين على الأسواق الأسبوعية بهدف معرفة أسباب مجيئهم إلى السوق، أهمية السوق في نظر زبائنه، أصلهم الجغرافي... من أجل توضيح مستوى و كفاءة الخدمات التجارية المقدمة بالأسواق الأسبوعية و كذلك دورها في تنظيم المجال.

من أجل توضيح:

- العلاقات بين التجارة الثابتة و التجارة المتنقلة (تكامل أم تنافس).
- تحديد مجالات نفوذ المراكز العمرانية للتجارة الثابتة و الأسواق الأسبوعية للتجارة المتنقلة.
- تحديد دور كلاً من التجارة الثابتة و التجارة المتنقلة في تقديم الخدمات التجارية لسكان المراكز العمرانية على المستوى الحضري و الريفي.

- **إستمارة إستبيان موجهة لسوقي المواشي الأسبوعيتين لـ عنابة و عين لعسل:**

نظرًا للوزن الإقتصادي لهاتين السوقين، فقد تم توزيع إستمارة إستبيان بهما على التجار (البائع و المشتري) بهدف الكشف عن خصائصهما و جوانبهما المتعددة، و دورهما في ربط المجال الريفي بالمجال الحضري.

- **إستمارة إستبيان موجهة لسوق السيارات الأسبوعية بـ عنابة:**

يهدف هذا الإستبيان إلى توضيح الأهمية الإقتصادية لهذه السوق و دورها في التنظيم المجالي إعتمادًا على خصائصها المتعددة.

- **إستمارة إستبيان تجريبي موجهة لسكان المراكز العمرانية**

متعلقة بتقييم الخدمات المقدمة لتحديد مستويات للمراكز الخدمية:

يهدف هذا الإستبيان إلى معرفة صنف و نوع الخدمات المقدمة في كل المراكز العمرانية و تقييم كفاءتها من قبل سكانها و إدراكهم لها من خلال تنقلاتهم المتعددة و المتباينة الإتجاهات نحو مراكز عمرانية أخرى بحثًا عن بعض الخدمات التي لا تتواجد في المركز العمراني مقر إقامتهم، و هو ما يسمح بإعطاء فكرة مبدئية و توجيهية لتحديد المراكز الخدمية و تصنيفها ضمن مستويات متباينة، و منه معرفة الأقطاب (مراكز الخدمات) المهيكلة لشبكة الخدمات و دورها في التنظيم المجالي.

مرحلة تحليل المعطيات:

بعد إستكمال كل المعطيات و المعلومات المرتبطة بموضوع البحث سواء على المستوى النظري أو المعطيات الإحصائية، تطرقنا إلى فرزها، تصنيفها و تحليلها لتوضيح دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي من خلال تعدد الأنشطة الخدمية و توزيعها عبر المراكز العمرانية، و ما نتج عن ذلك من تدفقات مجالية متعددة الاتجاهات تعكس أهمية المراكز الخدمية في تقديم الخدمات، لذلك كان الغرض الأساسي من هذا التحليل هو عرض نتائجه في عدّة أشكال: خرائط، مصفوفات، جداول، رسوم بيانية... لأجل دعم المناقشات و النتائج، و هذا ما يُساعد في تفسير الكثير من الظواهر التي يسعى البحث لتحليلها و ربط عناصرها مع بعضها البعض.

و من أجل توضيح مختلف الظواهر المجالية المرتبطة بشبكة الخدمات و دورها في التنظيم المجالي بولايتي عنابة و الطارف من خلال التمثيل: الخطي، المساحي و النقطي، إعتمدنا على المتغيرات البصرية بإستخدام القوانين الإحصائية (المتوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، معامل الإرتباط...).

و قد تم تفصيل هذه الدراسة من خلال خطة تتماشى و طبيعة الموضوع ضمن 03 أبواب و هي كما يلي:

الباب الأول: الإطار الطبيعي، الإداري و الديموغرافي لشبكة الخدمات. عناصر أساسية لتوزيع الأنشطة الخدمية.

يتضمن هذا الباب 03 فصول، و هي:

الفصل الأول: **المكونات الطبيعية، التنظيمات الإدارية و دور الدولة سياسة إرادية لهيكلة شبكة الخدمات و للتنظيم المجالي.**

الفصل الثاني: **التركيب الديموغرافي و حركية السكان أهمية ديموغرافية و تحولات جذرية بارزة.**

الفصل الثالث: **التركيب الإقتصادي للسكان تحول في العمالة و سيطرة مطلقة لأنشطة قطاع الخدمات.**

يهدف هذا الباب إلى توضيح دور العوامل الطبيعية في توزيع الأنشطة الخدمية عبر المراكز العمرانية حسب أهمية موقعها، و مساهمة هذه العوامل في مدّ مختلف البنى التحتية المكملة للأنشطة الخدمية.

ضف إلى ذلك دور التنظيمات الإدارية المتعاقبة في الرفع من مستوى الخدمات بالمراكز العمرانية التي عرفت ترقية إدارية في إطار سياسة التنظيم المجالي.

إلى جانب توضيح أهمية الأحجام السكانية بالمراكز العمرانية عبر البلديات من خلال عدّة مؤشرات: معدّل النمو، التوزيع المجالي، الكثافة السكانية و دور حركات الهجرة و إنعكاسات كل ذلك على نسبة التحضر، نظرًا لارتباط الأنشطة الخدمية بحجم السكان و مدى تجمعهم، كما عُني هذا الباب بتوضيح التحولات الاقتصادية للبلديات من خلال مؤشر توزيع عدد المشتغلين فعلا عبر القطاعات الاقتصادية و تركزهم بأنشطة قطاع الخدمات و إنحصار القطاع الصناعي و تراجع القطاع الفلاحي.

الباب الثاني : الأنشطة الخدمية و شبكة الخدمات تعدد في الأشكال و تباين في العلاقات المجالية.

نجد بهذا الباب 03 فصول و هي:

الفصل الأول: الأنشطة التجارية و تنظيم المجال تكاملات خدمية ضمن شبكة الخدمات.

الفصل الثاني: التجهيزات و الأنشطة الخدمية عناصر أساسية ضمن شبكة الخدمات.

الفصل الثالث: النقل و تنظيم المجال دور فعّال ضمن شبكة الخدمات.

يوضح هذا الباب مختلف الأنشطة الخدمية التي تقوم عليها شبكة الخدمات، و التوزيع المجالي لهذه الأنشطة على كل المراكز العمرانية بمجال الدراسة مع تحديد دور هذه الأنشطة الخدمية في تلبية مختلف حاجيات سكان المراكز العمرانية من خلال عدّة مؤشرات، ضف إلى ذلك أهمية " مدينة عنابة " في إستقطابها لكل الأنشطة الخدمية و التي لا يمكن تواجدها في المراكز العمرانية الأخرى و إنعكاساتها على تنظيم المجال.

الباب الثالث : تنظيم شبكة المراكز العمرانية في إطار شبكة الخدمات تباين في المستويات مع سيطرة القطب العنابي.

نجد بهذا الباب 03 فصول و هي:

الفصل الأول: شبكة المراكز العمرانية و تنظيم المجال تعدد العوامل و تراكم التنظيمات.

الفصل الثاني: نظام شبكة المراكز العمرانية و الأنشطة الخدمية تباين في المستويات.

الفصل الثالث: مراكز الخدمات و مجالات النفوذ علاقات مجالية متباينة ضمن شبكة الخدمات.

إهتم هذا الباب بدراسة نظام شبكة المراكز العمرانية و دورها في تنظيم المجال حسب تاريخ نشأة المراكز العمرانية، توزيعها المجالي و تحديد العوامل المتحكمة فيها إضافة إلى دراسة هيراركية المراكز العمرانية بإستعمال حجم السكان (نموذج زيف)، كما تم الاعتماد على الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية في كل مستوى لمعرفة العلاقة بين حجم السكان و عدد الأنشطة الخدمية في كل مستوى مع تحديد العوامل المتحكمة في هذا التوزيع، و دور كل مستوى في تقديم الخدمات للسكان و بالتالي تحديد مكانته ضمن شبكة الخدمات. مع الإشارة إلى دراسة مجالات النفوذ المراكز الخدمية وفق مستوياتها من خلال مختلف الأنشطة الخدمية من أجل معرفة كفاءتها و فاعليتها في تقديم مختلف الخدمات للمترددين عليها.

و أُختتم البحث بخاتمة تناولت أهم النتائج المتوصل إليها.

و قد دعت الضرورة إلى إرفاق هذا البحث بملحق خرائطي يضم بعض الخرائط و الأشكال التي لم يسمح حجمها الكبير من إدراجها في النص.

و سنسلط الضوء في البداية على أهم العناصر المتحكمة في توزيع الأنشطة الخدمية و هيكلة شبكة الخدمات و هو ما سنتطرق لدراسته في الباب الأول الموالي.

الـبـــاب الأول

الإطار الطبيعي، الإداري و الديموغرافي لشبكة الخدمات

عنـــاصـر أســاسيـة لتـوزيـع الأنـشطـة الـخـدميـة

مقدمـــة:

تُمثل المكونات الطبيعية القاعدة الأساسية في التنظيم المجالي، لتأثـــيرها المباشر في توزيع السكان و اِختيار أنشطتهم و توجيه برامج التنمية و التهيئة.

تلعب هذه المكونات دورًا مهمًا أثناء برمجة و توطن الأنشطة الخدمية خاصة تلك المرتبطة بمد شبكة الطرق، السكك الحديدية، المطارات... إلى جانب أنها تؤخذ في الاِعتبار أثناء كل عملية توزيع للتجهيزات و المرافق الخدمية من ناحية الموقع الجغرافي بإعطاء الأولوية للمراكز العمرانية الأكثر سهولة للوصول من أجل تمكين السكان من اِقتناء مختلف الاِحتياجات حتى لا تُصبح العوامل الطبيعية عائقًا في هيكلة شبكة الخدمات.

كما ترتبـــط شبكة الخدمات اِرتباطًا وثيقًا بتوزيع السكان، لأن هيكلتها لا تتم إلا بتحديد الأحجام السكانية و عدد الأنـــشطة الخدمية الموجهـــة إليهـــم بمـــراعاة البعد المجالي محـــدثة بذلك حركية مجالية تتلاءم و اِحتياجات هؤلاء السكان.

و على هذا الأساس تبرز أهمية الدراسة السكانية بولايتي عنـــابة و الطارف اللتان شهدتا تراكم عدّة سياسات تهيئة و تنمية عبر مراحل متتالية كان لها اِنعكاسات متباينة على توزيع السكان، نموهم، حركيتهم... و من ثمة على توزيع الأنشطة الخدمية و تنوعها.

كما يُساهم تركز المشتغلون فعلاً بأنشطة قطاع الخدمات في تنوّع الأنشطة الخدمية و تعددها بعد التحولات الاِقتصادية و الاِجتماعية التي شهدها مجال الدراسة و ما صاحبها جراء عملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي و دخوله في الشراكة و تسريح العمال، و عملية إعادة التنظيم للقطاع الفلاحي و هجرة الفلاحين له نتيجة تشتت العقار الفلاحي و تعدد عراقيل الإنتاج.

مما أثـــر على التخصص الاِقتصادي للبلديات، معدّل البطالة، نسبة التحضر...

و بالتالي فإن أهمية هذه المؤشرات و الدور الأساسي الذي تلعبه ضمن شبكة الخدمات يدفعنا إلى ضرورة دراستها ضمن هذا الباب من خلال ثلاثة فصول.

الفصل الأول: المكونات الطبيعية، التنظيمات الإدارية و دور الدولة سياسة إرادية ضمن شبكة الخدمات

مقدمة:

تتضح خصائص التنظيم المجالي بولايتي عنابة و الطارف في إطار شبكة الخدمات من خلال تحليل عناصر المجال الطبيعي الذي يجمع عدّة أوساط متباينة (جبل، سهل...) تتخللها عدّة بحيرات و تشكيلات نباتية متنوعة، و التي لها انعكاس كبير في تجميع السكان و توزيعهم، و منه ربطهم بمختلف الأنشطة الخدمية.

كما يُمثل التقسيم الإداري أهم العوامل التي لها دور كبير في تنظيم المجال و خدمته، حيث يسمح بخلق جماعات محلية (بلدية، ولاية)، تتجسد بمؤسسات الدولة التي تعمل على تطبيق مختلف البرامج التنموية حسب الخصوصيات للنهوض الاقتصادي و الاجتماعي... و توطين العديد من التجهيزات بهدف الرفع من مستوى الخدمات المقدمة للسكان من خلال الترقية الإدارية للمراكز العمرانية.

و نظرًا لهذه الأهمية سنتطرق أولاً إلى تحليل مختلف المكونات الطبيعية بولايتي عنابة و الطارف، ثم توضيح التنظيمات الإدارية المتعاقبة، و ذلك فيما يلي:

1- المكونات الطبيعية:

"عناصر أساسية للتنظيم المجالي ".

و تتمثل في:

1-1- الوحدات التضاريسية: " تضاريس غير متجانسة ".

يتميز مجال الدراسة بالتباين الواضح بين وحداته الطبوغرافية بين الشمال و الجنوب من جهة و الشرق و الغرب من جهة أخرى، و توضح الخريطة (03) سيطرة نمطين طبوغرافيين:

- الجبال: المتواجدة بالشمال الشرقي، الشمال الغربي و الجنوب.
- السهول : الممتدة بين جبال الجهة الشمالية و جبال الجهة الجنوبية.

و سنحاول فيما يلي توضيح خصائص كلا النمطين:

1-1-1- الجبال:

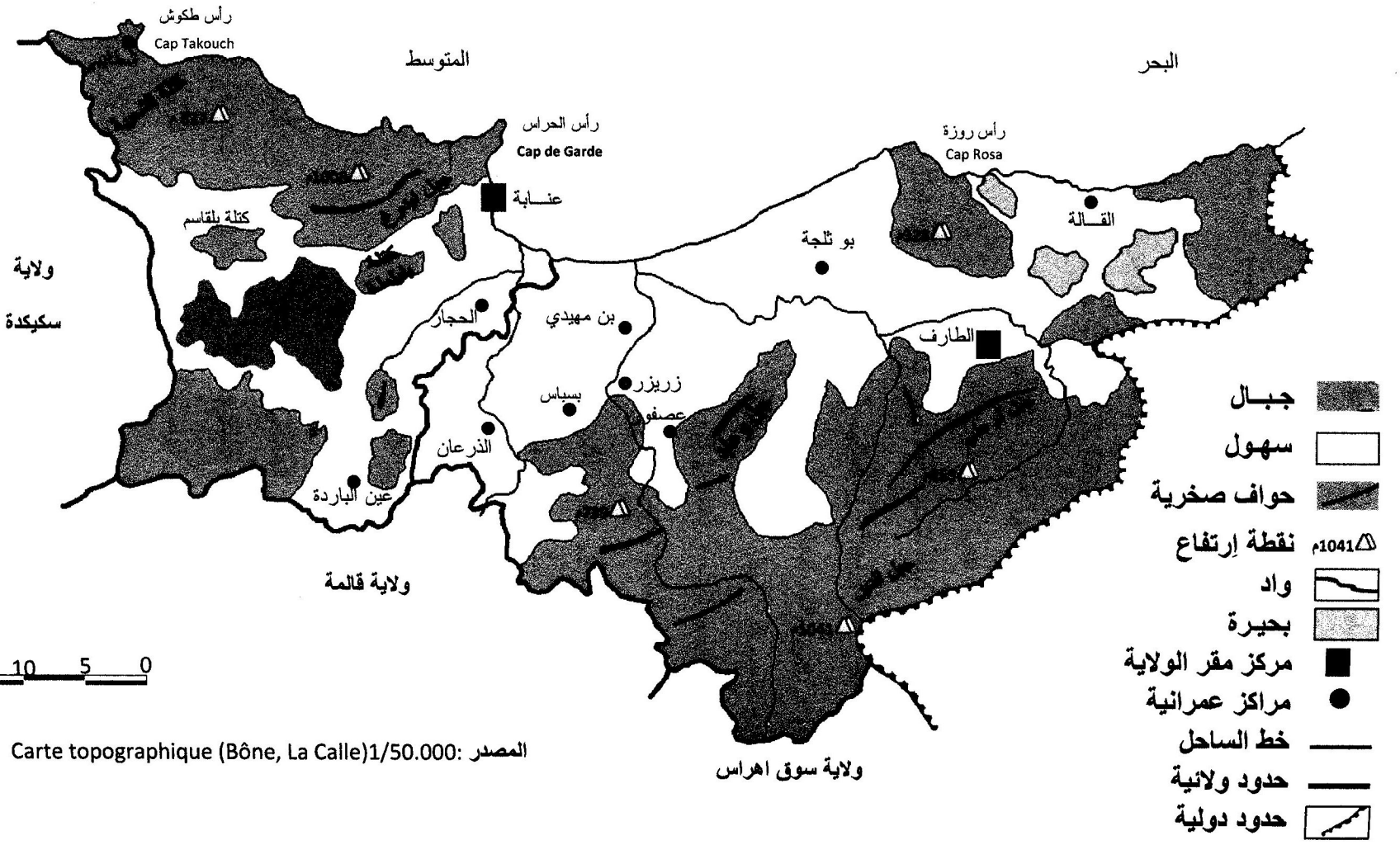
" إمكانات ملائمة لتوطين العديد من الأنشطة الخدمية ".

تُمثل الجبال 26,72% من المساحة الإجمالية لمجال الدراسة أي بمساحة قدرها 1260 كم^2، و بذلك تتلاءم إذا ما أخذت في الاعتبار لتوطين العديد من الخدمات (مصعد هوائي، فنادق راقية، مناطق الترفيه و الاستجمام ...) و التي لها تأثير مباشر في تنظيم المجال.

و عليه يمكن التمييز بين:

خريطة (03)

ولايتي عنابة و الطارف: الوحدات التضاريسية الكبرى



المصدر: Carte topographique (Bône, La Calle)1/50.000

*- **جبال الجهة الشمالية**: و تشمل:

- **جبل ايدوغ:** هو كتلة جبلية ممتدة على طول 55 كم، يقع بالجهة الشمالية الغربية من ولاية عنابة يطل مباشرة على البحر المتوسط، يُغطي كلا من بلديتي سيرايدي و شطايبي، يبلغ إرتفاعه 1008 م، يتميز بسفوحه المتباينة في إنحداراتها حيث أن سفحه الشرقي هو الأكثر إنحدارًا، مما سمح بتكاثف الشعاب.

- **كتلة شعيبة:** تنفصل كتلة شعيبة عن جبل إيدوغ من خلال تواجد الوادي الواسع و العميق لـ "واد لعنب"، يصل إرتفاع هذه الكتلة إلى 827م و هي شديدة التضرس.

- **كتلة رأس الحديد:** تقع في أقصى الشمال الغربي من ولاية عنابة، تنحصر بين مركز شطايبي و رأس الحديد Cap de fer على طول 20كم و عرضًا لا يتعدى 5 كم، يصل إرتفاعها إلى 550م بكاف النسور و هي كذلك شديدة التضرس (F. Tomas, 1977, p.42).

*- **جبال الجهة الجنوبية**: و تُمثلها السلسلة النوميدية، تقع بالجهة الجنوبية من مجال الدراسة (خريطة:03) و هي ذات إتجاه شمال شرق-جنوب غرب، أما إرتفاعها فهو يُعتبر ضعيفًا مقارنة بجبال الجهة الشمالية (جبل إيدوغ)، فالإرتفاعات في السلسلة النوميدية تتراوح بين 659م بجبل أم علي، 739م بجبل بوعابد، و أخفض الإرتفاعات نجدها في جبل أم السعد بـ 132م، و قد سمح هذا التباين بتواجد إنحدارات شديدة نسبيًا عند القمة، و ظهور وديان دائمة الجريان (واد بوقوس).

و تجدر الإشارة إلى أن القسم الشرقي من جبال الجهة الجنوبية لمجال الدراسة في إمتدادها من القالة حتى طبرقة بتونس يطلق عليها إسم جبال الخمير (F. Tomas, 1977, p.60).

1-1-2- السهول:

" مجال واسع و ممتد ".

نقصد بها سهل عنابة الكبير الساحلي، الذي يمتد من الغرب إلى الشرق في شكل شريطي يضيق و يتقلص تدريجيًا من الشرق (ولاية الطارف) إلى الغرب (ولاية عنابة) بفعل تواجد الكتل الجبلية الشمالية و الجنوبية بالإضافة إلى البحر، يصل إرتفاعه في المتوسط إلى 25م.

يتميز هذا السهل بالشساعة لأنه يتوضع على أكثر من 30كم طولا و من 5 إلى 20كم عرضًا، و كذلك بالإنبساط بإستثناء بعض الكديات أو النتوءات التي تتخلله مثل كدية " القنطرة" و كدية "بوزنزل"، و نتيجة لهذا فالمياه تتراكم به في الفترات المطرة مشكلة مستنقعات أهمها "مستنقع بورديم" بالإضافة إلى البحيرات، و من خلال هذه الخصائص فقد شهد هذا السهل تعاقب العديد من التنظيمات المتباينة.

1-2- النظام المناخي:

" سيادة مناخ البحر المتوسط ".

يسود مجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف) مناخ البحر المتوسط، المتميز بصيف حار و شتاء لطيف بسبب إطلالته على البحر و دور الخصائص التضاريسية المحلية في تلطيف المناخ.

و من أجل توضيح ذلك لا بد من دراسة مختلف العناصر المناخية مستعملين معطيات مناخية لعدد من محطات الرصد الجوي الموزعة على كل مجال الدراسة، للوصول إلى نتائج دقيقة:

1-2-1- التساقط:

" مجال ساحلي شديد التساقط ".

يُعتبر مجال الدراسة أكثر المناطق إستقبالاً للأمطار بالشرق الجزائري بمتوسطات سنوية تتراوح ما بين 600 إلى أكثر من 1200 ملم.

و يتضح من خلال الخريطة (04) أن كمية التساقط تزداد مع الإرتفاع، و عليه أمكن تمييز منطقتين:

- **المنطقة الرطبة:** أين تتواجد الجبال (الجهة الشمالية الغربية، الجهة الشرقية من مجال الدراسة) تصل بها كمية التساقط إلى أكثر من 1200 ملم.

- **المنطقة الشبه رطبة:** تتراوح كمية التساقط بها من 600 إلى 1000 ملم، و هي تمتد على مجمل السهل.

إن هذا التباين في التوزيع المجالي للتساقط يرافقه كذلك تباين في التوزيع الشهري و هو ما يتضح من خلال الجدول (01) الموالي:

جدول (01): المتوسطات الشهرية للتساقط (ملم)

(2000-1998)

الأشهر / المحطة	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المجموع
الميناء (عنابة)	60,7	37,0	199,4	77,1	159,9	81,8	56,6	32,2	19,8	9,4	3,0	0	736,9
الكرمة (الحجار)	67,8	44,4	204,0	89,0	180,8	85,3	29,0	58,4	40,5	22,0	14,0	0	835,2
الكوس(بن مهيدي)	23,2	44,8	64,1	96,2	87,6	69,1	52,6	47,6	35,3	12,3	1,1	8,3	542,2
القالة	53,9	78,3	136,8	97,1	92,2	107,7	46,7	66,3	37,4	10,8	3,1	2,4	732,7
عين لعسل	45,6	84,9	126,9	132,5	112,9	101,3	51,7	74,7	40,1	8,7	3,3	6,9	789,5

المصدر: معطيات محطات الإرصاد الجوية (ميناء عنابة، الكرمة، الكوس، القالة، عين لعسل) 1998-2000.

خريطة (04)

ولايتي عنـــابـــة و الطارف : تـــوزيـــع الأمطـــار



المصدر : Cherrad S. E : Problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie : Analyse du discours, Pratique spatiales et perspectives. Université Paul Valery Montpellier 1987, Tome I, P: 296.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- إستمرارية التساقط بكميات معتبرة في كل أشهر السنة بإستثناء أشهر فصل الصيف (جوان، جويلية و أوت).
- تفاوت كبير بين كمية التساقط بين الأشهر المطرة و الأشهر الجافة.
- تجانس كبير في توزيع كمية التساقط الشهرية بين ولايتي عنابة و الطارف.

1-2-2- الحرارة:

" فروقات حرارية غير واسعة ".

تتعرض معدلات الحرارة الشهرية و السنوية لتغيرات مهمة عبر شهور السنة و عبر محطات الإرصاد الجوية، حيث تبلغ أقصى إرتفاع في شهر أوت و تصل إلى 30,85°م في محطة الكوس، و أخفضها سجلت في شهر جانفي 5,6°م بنفس المحطة.

و توضح معطيات الجدول (02) التباينات الشهرية لمعدلات درجة الحرارة لبعض المحطات.

جدول (02): معدلات درجة الحرارة الشهرية (°م)

2000 – 1998

الأشهر / درجة الحرارة		سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	المتوسط السنوي
محطة ميناء (عنابة)	القصوى	28,09	23,74	20,11	17,18	16,39	16,79	17,84	19,38	22,77	26,42	29,28	30,29	22,36
	الدنيا	17,47	13,52	9,14	7,33	6,98	7,18	7,26	8,89	12,13	15,68	17,95	19,00	11,87
	المتوسط	22,78	18,63	14,63	12,26	11,67	11,98	12,55	14,13	17,45	19,05	23,62	24,65	17,11
محطة الكوس (بن مهيدي)	القصوى	28,33	22,25	21,85	16,75	15,55	15,72	17,31	19,75	21,80	26,40	27,34	30,85	22,00
	الدنيا	16,65	14,24	10,73	7,17	5,6	5,7	7,85	9,33	10,53	13,72	15,80	19,22	11,46
	المتوسط	22,49	18,24	16,29	12,46	10,75	10,71	12,58	14,54	16,16	20,06	21,57	25,03	16,72

المصدر: معطيات محطات الإرصاد الجوية (ميناء عنابة، الكوس) 1998-2000.

ما يمكن أن نستخلصه من الجدول(02) بأن المدى الحراري غير واسع، كما أن هناك إعتدال مناخي بشتاء دافئ و صيف لطيف لعدم إنخفاض متوسط درجة الحرارة إلى 0°م.

1-2-3- الرياح:

" سيادة الرياح الشمالية الغربية".

يتأثر إتجاهها و قوتها بالخصائص الطبوغرافية لمجال الدراسة، إذ تهب الرياح الشمالية الغربية على طول السنة، فهي قوية في فصل الشتاء خاصة في شهر جانفي بمتوسط سرعة يصل إلى 4,13 م/ثا و ضعيفة في فصل الصيف.

كما تهب بمجال الدراسة الرياح الشمالية الشرقية و التي تتسبب في حدوث عواصف في فصل الشتاء حيث لا يعترضها أي حاجز و قد تراوحت سرعتها على الساحل ما بين 17 إلى 24 م/ثا.

و الجدول (03) الموالي يبيّن سرعة الرياح الشهرية (1998-2000):

جدول (03): سرعة الرياح الشهرية (م/ثا)

(2000 – 1998)

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
السرعة المتوسطة (م/ثا)	3	3,24	3,65	3,58	4,13	3,88	3,96	3,99	3,02	2,68	2,48	2,51

المصدر: محطة الرصد الجوي – القالة – (1998 – 2000).

بالإضافة إلى ذلك هناك الرياح الجنوبية (السيروكو) و هي رياح جافة و حارة، تمر بحوض واد سيبوس لِتصل حتى الساحل و تدوم ما بين 10 إلى 65 يومًا في السنة، مما تتسبب في تغييرات جوية ملحوظة.

1-2-4- الــرطوبة النسبية:

" إرتفاع الرطوبة النسبية ".

تعتبر الرطوبة بمجال الدراسة جد مرتفعة إذ لا تقل عن 67% ، مما يُساعد على التقليل من حدة الجفاف، كما أن الفترة الرطبة طويلة و تمتد من شهر سبتمبر إلى شهر ماي، و تكون الجهة الشرقية هي الأشد رطوبة خاصة في فصل الشتاء، و هو ما يتضح من خلال الجدول (04) الموالي:

جدول (04): متوسط الرطوبة النسبية الشهرية

(2000-1998)

الأشهر / المحطة	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
محطة عنابة	75,00	75,00	79,00	76,00	77,00	77,00	78,00	75,00	72,00	67,00	69,00	73,00
محطة القالة	72,30	72,84	72,30	74,75	74,75	74,69	73,73	74,01	73,61	73,00	70,61	73,69

المصدر: معطيات محطة الرصد الجوي (ميناء عنابة، القالة)(1998 – 2000).

1-3- التركيب الصخري:

" انتشار واسع للتكوينات الرسوبية ".

تسيطر الصخور الرسوبية على أغلب مجال الدراسة، و هي تكوينات الزمن الرابع، و تعتبر حديثة بالمقارنة مع بعض الصخور الأخرى (النارية، المتحولة) و المتواجدة أيضًا (خريطة: 05)، و تتوزع هذه التكوينات الصخرية مجاليًا مرتبة من الأقدم إلى الأحدث حسب أهميتها كما يلي:

1-3-1- الصخور النارية:

" تشكيلات صخرية جد محدودة ".

يُمثلها صخر الغرانيت المتواجد في أقصى الشمال الغربي بكتلة إيدوغ على الشريط الساحلي، أين يظهر في شكل تكشفات صغيرة في منطقتين:

- الأولى شمالية ذات 2500م طولاً و 400م عرضًا و تمتد من واد مريبة حتى واد الصابون.
- الثانية جنوبية ذات 1500م طولاً و 400م عرضًا و تمتد من واد ريرة حتى منطقة بوعزيز مرورًا بكاف سيدي حجلة، و يرجع عمره إلى الزمن الثالث.

1-3-2- الصخور المتحولة:

" تشكيلات نقطية ".

أهم هذه الصخور نجد القنايس المتواجد بالجهة الشمالية الغربية بكتلة إيدوغ، يمتد من منطقة بوزيزي حتى منطقة بوحمرة، و قد تعرض إلى إنكسارات و فوالق ترجع لحركات تكتونية من زمن يليوزويك.

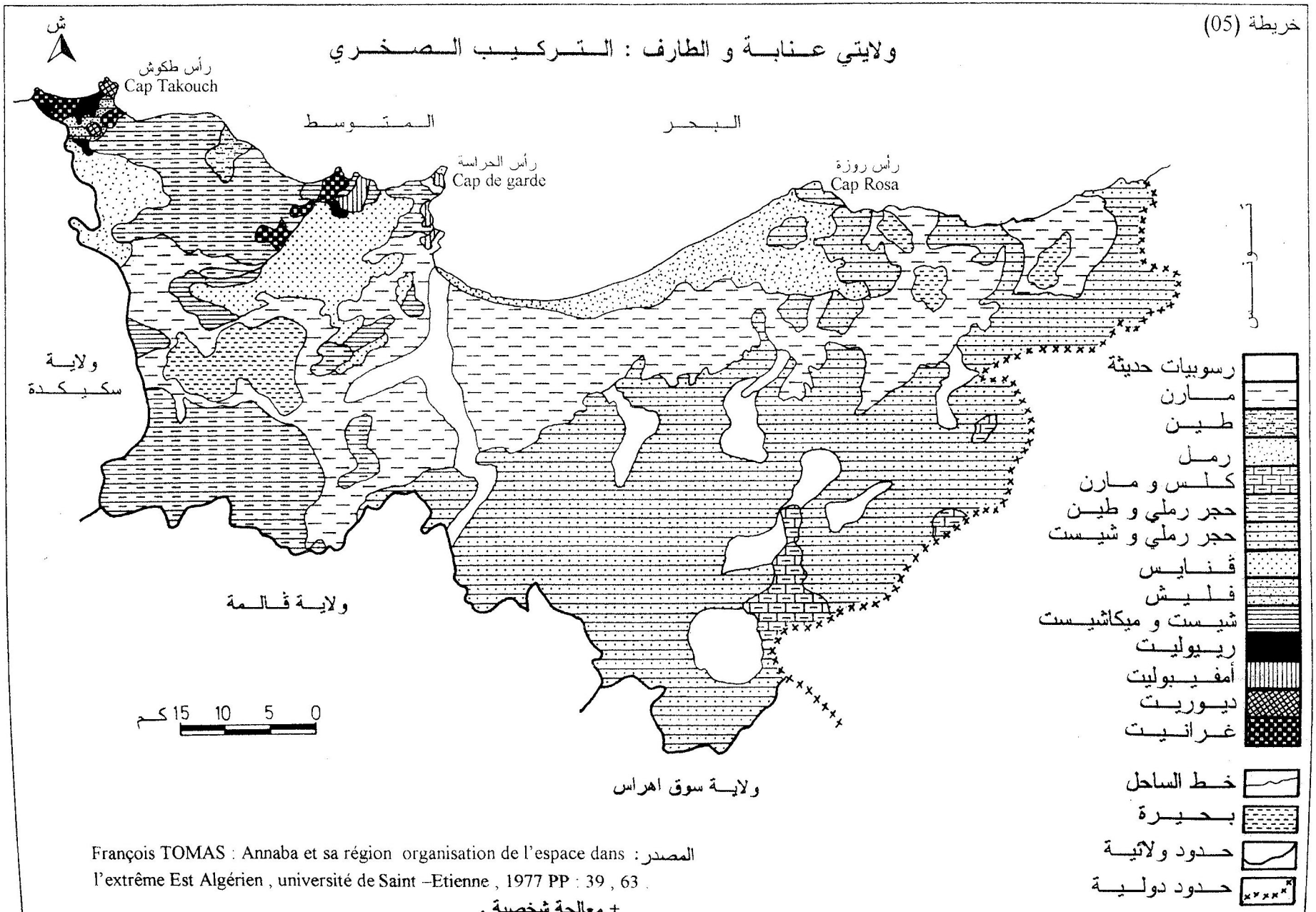
إضافة إلى الشيست و الميكا شيست الذي يتواجد هو الآخر بكتلة إيدوغ و يحيط بتكوينات القنايس، و يظهر الشيست و الميكا شيست في شكل أشرطة متطبقة و سميكة، ينتشر في منطقة رأس الحراسة (Cap de garde)، منطقة بوحمرة و كتلة بليليطة، و غربًا في منطقة فتزارة بشمالها الغربي عند حدود برحال و تمتد بشكل شريطي حتى منطقة واد لعنب (F. Tomas, 1977, p.37).

و تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الصخور النارية و المتحولة قد تعرضت للفساد من خلال التفاعلات الميكانيكية و الكيميائية و هي منحصرة في كتلة إيدوغ بفعل الإرتفاع و أهمية التساقط، و نخص هنا كلا من صخري القنايس و الميكاشيست اللذان طرأ عليهما التميؤ.

و تُساهم هذه العمليات في تواجد التشكيلات السطحية الرملية-الطينية.

خريطة (05)

ولايتي عنابة و الطارف : التركيب الصخري



المصدر : François TOMAS : Annaba et sa région organisation de l'espace dans l'extrême Est Algérien , université de Saint –Etienne , 1977 PP : 39 , 63 .

+ معالجة شخصية .

3-3- الصخور الرسوبية:

" إنتشار واسع للصخور الرسوبية ".

و هي تكوينات صخرية ذات اؤنتشار واسع بمجال الدراسة كما يتضح ذلك مجاليًا من خلال الخريطة (05)، و من أهمها ما يلي:

- تكوينات كلسية مارنية مغطاة بتوضعات الفليش النوميدي، تبرز في الجنوب الشرقي لمجال الدراسة على شكل شريطي ترجع إلى زمن الأيوسان البحري المتوسط.
- حجر رملي و شيست: يتراوح سمكه ما بين 100-150م يحتل الجهة الجنوبية الشرقية و يغطي السلسلة النوميدية.
- كثبان رملية ناتجة عن الحت الريحي بالجهة الشمالية الشرقية و بالتحديد على الشواطئ، يصل سمكها إلى 21م.
- تكوينات رملية، حصوية و طمية ذات سمك 15-20م تتركز في المصاطب النهرية.
- طين نوميدي و مارن سوداء و أحيانًا شيستية يصل سمكها إلى 200م تغطي أغلب السهل.
- ترسبات حديثة تتركز عند أسرة المجاري المائية الكبرى و هي تكوينات حصوية رملية.

ما نخلص إليه هو تعقد التركيب الصخري و تداخل مختلف الوحدات الليتولوجية فيما بينها، و هو ما يفسر عوامل التحول و حداثة التوضع الصخري.

1-4- الشبكة الهيدروغرافية:

" وفـــرة المـــوارد المـــائية ".

يـقطع مجال الدراسة شبـكة مائـية سطحيـة كثيـفة (خريطة: 06)، كما يضم موارد جوفية هامة و ذلك نتيـجة للتساقط الشديد و الخصائـص الطبوغرافية و التـشكيلات الصخرية، و عليـه أمكن تميـيز ما يلي:

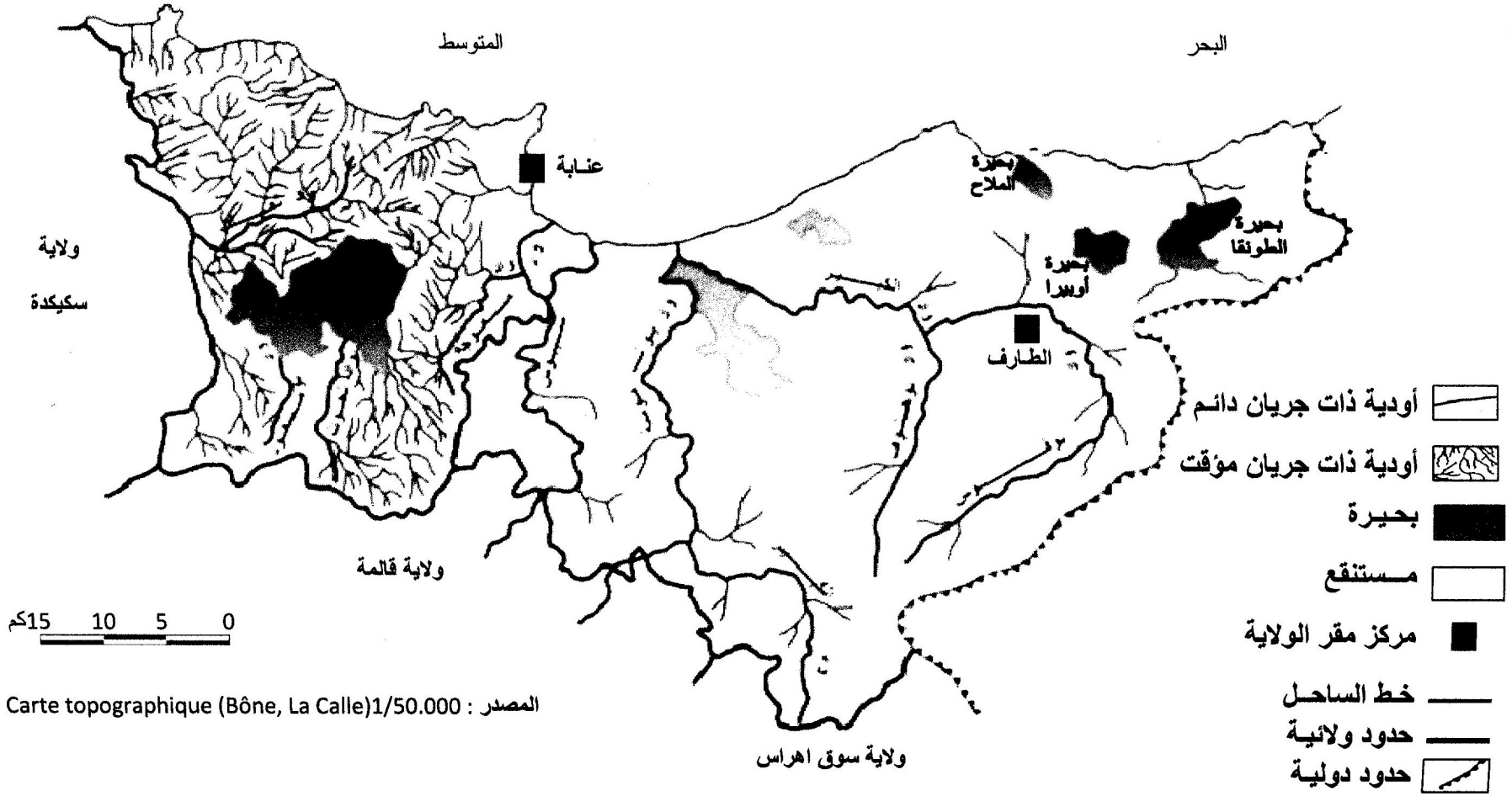
1-4-1- شبكة المياه الجارية:

تُمثلها الوديان ذات الجريان الدائم، و هي:

- **واد سيبوس:** يُعتبر هذا الواد ثاني أكبر وديان الجزائر بعد واد الشلف ، يتميز بشساعة حوضه التجميعي الذي يتسع إلى 5.500كم^2 (S.E Cherrad, 1979, p.32)، و بالتالي فهو لا يغطي مجال الدراسة فقط بل يتعدى ليشمل ولايات أخرى: ولاية قالمة و ولاية أم البواقي (عين البيضاء). نشأ واد سيبـوس من إلتـقاء واد الشـارف بواد بوحمدان بولاية قالمة، يبلغ متوسط صبيبه السنوي

خريطة (06)

ولايتي عنـــابة و الطارف: الشبكـة الهيـدروغرافية



المصدر : Carte topographique (Bône, La Calle)1/50.000

440 مليون م^3، تقدر حمولته الصلبة بـ 880.000 طن/سنة، يصب في البحر بالجهة الشرقية من ولاية عنابة.

- **واد بوناموسة:** يبلغ طول هذا الواد 100كم، يتربع حوضه التجميعي على مساحة تقدر بـ 900كم^2 و هو "الحوض التجميعي للشافية". تشكل واد بوناموسة من التقاء واد لكبير بواد بوحجار، يقدر متوسط صبيبه السنوي بـ 149 مليون م^3، يصب في البحر بولاية الطارف.
- **واد مبعوجة:** ينبع من بحيرة فتزارة، و هو بذلك يُشكل مخرجًا لها، يُصرف مياهه على مساحة تقدر بـ 252كم^2.
- **واد لغسول:** يُصرف مياهه على مساحة تقدر بـ 550م^2، تمتد بالجهة الغربية من مجال الدراسة.
- **واد لكبير الشرقي:** يتربع حوضه التجميعي على مساحة تقدر بـ 647كم2، يفيض و يغمر الأراضي المجاورة أثناء الفترات الممطرة.

كما تجدر الإشارة إلى تواجد شبكة كثيفة من الأودية ذات الجريان المؤقت بالجهة الغربية (خاصة بولاية عنابة) و ذلك بسبب الخصائص الطبوغرافية السائدة بها.

1-4-2- البحيرات:

" عنصر إيجابي جدير بالاهتمام ".

يُمثل تواجد البحيرات بمجال الدراسة إحدى الخصائص الطبيعية المميزة له، و ذلك لتعدد البحيرات و اتساعها و كذلك احتواءها على ثروات حيوانية هامة، و تتمثل هذه البحيرات في:

- **بحيرة فتزارة:** تقع غرب المنطقة السهلية (بالتحديد بولاية عنابة)، تتربع هذه البحيرة على مساحة تقدر بـ 18.500 هكتار، و هي عبارة عن حوض الصرف ذو تصريف داخلي، مما يسمح ببقاء المياه متجمعة بداخله نتيجة للانحدار الضعيف و عدم نفاذية التربة المتشكلة من الأوحال و الطين. يبلغ الحجم المائي بها 7.400 م^3/سنة.
- **بحيرة الطونقا:** تقع في أقصى الجهة الشمالية الشرقية من مجال الدراسة (بالتحديد بولاية الطارف)، تبلغ مساحتها 2.600 هكتار، و هي ذات طول متوسط يُقدر بـ 7,5كم و عرضها في المتوسط 4كم، يتراوح عمقها بين 1 – 1,5م، تتغذى أساسًا من واد الحوت في الجنوب و واد العرق في الشمال.

ملاحظة: هناك وديان أخرى بمجال الدراسة ذات جريان دائم لكنها أقل أهمية من ناحية صبيبها و مساحة حوضها التجميعي و نذكر: واد لعنب، واد بومسعود، واد زيتون، واد بوقوس، واد بوحلوف ...، و هي في نفس الوقت تُمثل روافد للوديان المذكورة أعلاه.

- **بحيرة أوبيرا:** تقع في الجهة الغربية من بحيرة الطونقا، تبلغ مساحة بحيرة أوبيرا 2.200 هكتار، بطول 7كم و عرض 3,5كم كحد أقصى، يصل عمقها إلى 4م تقريبًا، و هي بشكل حوض ذو نظام تصريف داخلي، تتغذى من وديان عديدة: واد بومرشان، واد داي القرعة، واد مسيدا...
- **بحيرة الملاح:** هي بحيرة ساحلية متصلة بالبحر بقناة طولها 900م، تمتد هذه البحيرة على مساحة 860 هكتار، يبلغ طولها 4كم و عرضها 2,5كم، و عمقها المتوسط 2,5م، تتغذى البحيرة من 03 أودية هي: واد لعروق، واد الملاح و واد رقيبات. تتميز مياهها بالتدرج في الملوحة مما يسمح بتواجد ثروة سمكية هامة.
- **مستنقع بورديم:** تبلغ مساحته 10.000 هكتار، يقع في المنطقة الوسطى من مجال الدراسة جنوب شريط الكثبان الرملية، يتميز المستنقع بمياهه العذبة، و هو مصب أساسي لحمولة وادي لكبير و بوناموسة.

إضافة إلى هذه البحيرات هناك بحيرات أخرى أقل منها مساحة، حيث نذكر:

- **بحيرة الطيور:** تحتل مساحة صغيرة تقدر بـــ 50 هكتار، تقع بالمنطقة الوسطى من مجال الدراسة و هي تتغذى من مياه واد بولطان.
- **البحيرة الزرقاء:** مساحتها 3 هكتارات، تقع شمال بحيرة الملاح و هي ذات مياه عذبة.
- **البحيرة السوداء:** تقع هذه البحيرة بين مركزي القالة و الريغية، شمال محور الطريق الولائي رقم 109، و قد تحولت هذه البحيرة بفعل التشبع إلى غابة و مروج.

1-4-3- المياه الجوفية.

" **مخزون مائي جوفي كبير** ".

يتوفر مجال الدراسة على خزان كبير من المياه الجوفية، تتركز أغلبها بجهته الشرقية (ولاية الطارف) مقارنة بجهته الغربية (ولاية عنابة)، و تتواجد هذه المياه ضمن تشكيلات صخرية تعود للزمن الرابع و ذلك في مستويين:

- المستوى الأول: و هو سطحي على عمق يتراوح بين 5 – 15 م بحجم 40 مليون م3، يتواجد في تشكيلات من الرمل الطيني و الطين.
- المستوى الثاني: يتواجد على عمق 90م، يتراوح حجمه بين 50 – 100 مليون م3، يتواجد ضمن تشكيلات خشنة: الرمل، الحصى، الكونغلوميرا...

و تتمثل هذه المياه الجوفية الأسمطة[1] التالية:

- سمـــاط بوثلجة: 50 هكم^3.
- سمـــاط بوثلجة-الطارف: 10 هكم^3.
- سمـــاط سيبوس-بوناموسة: 30 هكم^3.
- سمـــاط القالة- السوارخ: 2 هكم^3.

1-5- الغطاء الغابـــي:

" تشكيلات نباتية واسعة و متنوعة ".

أدى الموقع الساحلي الذي يتميز به مجال الدراسة (ولايتي عنـــابة و الطارف) إضافة إلى التربة و المناخ الملائم و تباين التضاريس، إلى تواجد غطاء غابي متنوع يتناسب مع المعطيات المناخية و الخصائص الطبوغرافية السائدة.

حيث تحتل المساحة الغابية 241.735 هكتار أي ما يمثل نسبة 56,17% من المساحة الإجمالية لمجال الدراسة، لكن تتباين هذه النسبة بين الولايتين، إذ تبلغ 57,51% بولاية الطارف و 53,41% بولاية عنـــابة. و هذا يعني أن أكثر من نصف مساحة مجال الدراسة مغطى بغابة.

أما توزيع هذه النسبة عبر بلديات مجال الدراسة فهي تعرف تباينا كبيرًا، إذ يقدر التفاوت بـــ 74,42% بين أكبر نسبة سجلت ببلدية زيتونة (79,48%) و أخفض نسبة ببلدية الشط (5,06%)

و توضح الخريطة (07) أن الغطاء الغـــابي ينتـــشر بالجهة الشمالية الغربية، الشرقية، الجنوبية و الجنوبية الشرقية من مجال الدراسة، و هو يتناسب مع تواجد الجبال هذا ما جعل السكان المحليّون يطلقون اِسم الجبل على الغابة لأن السهل مخصص للزراعة، لذلك نجد أن البلديات التي يطغى عليها الجبل تسود بها الغابات بينما يقل تواجدها كلما اِتجهنا نحو البلديات ذات الطابع السهلي.

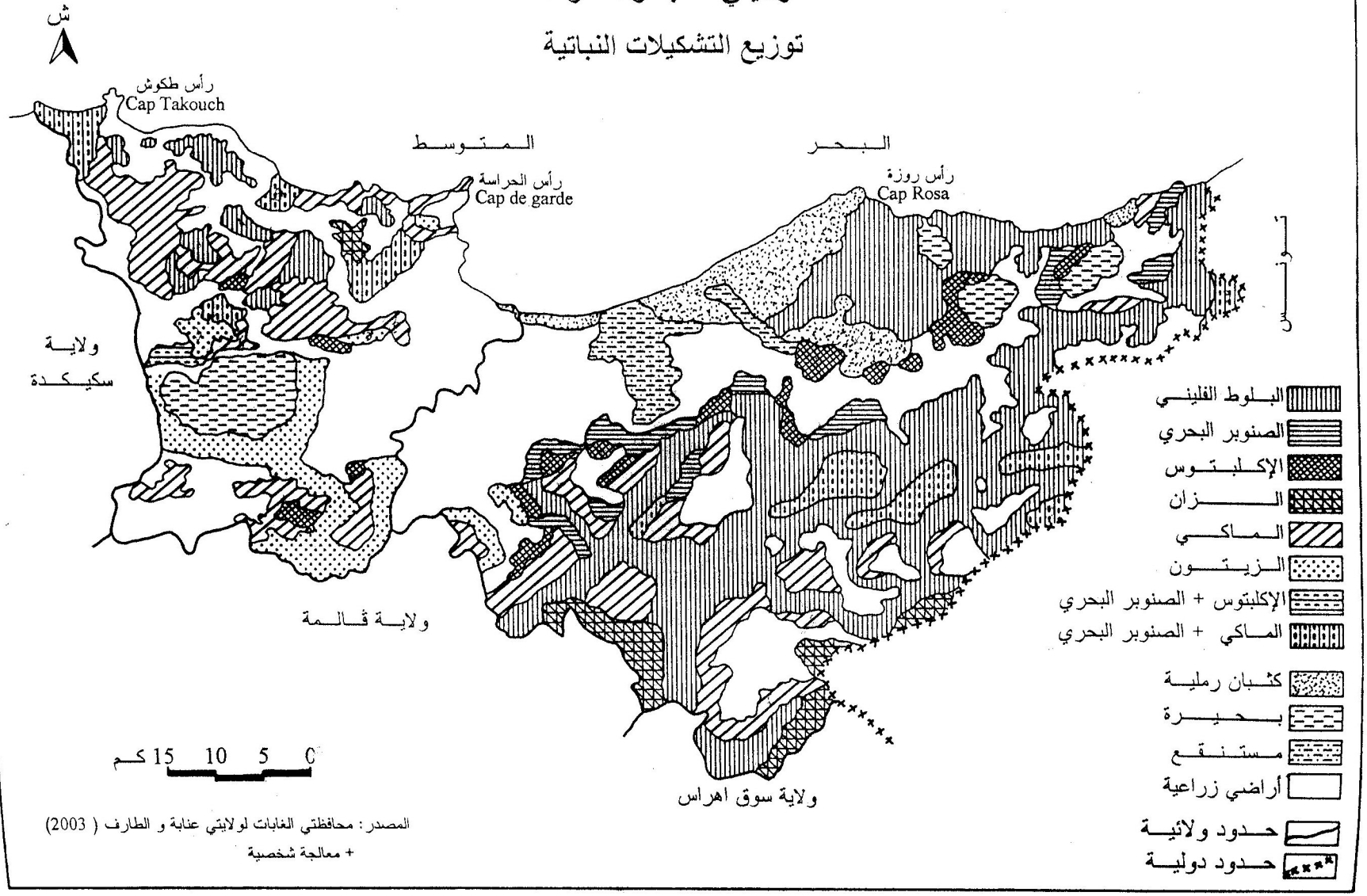
كما أن الغطاء الغـــابي يمتـــاز بالتنـــوع في تـــشكيـــلاته النبـــاتية (جدول:05) حيث يُمثـــل الماكي (Maquis) بنسبة 35,67% و البـــلوط الفلينـــي (Chêne liége) بنســـبة 33,44% باِعتبـــارهما يُمثـــلان أعـــلى النـــسب إلى جانـــب الإكليبتـــوس (Eucaliyptus) 8,18% و الصنـــوبـــر البحـــري (Pin maritime) 7,55% ...

(1): معطيات مديرية الري لولاية الطارف 2002.

خريطة (07)

ولايتي عنابة و الطارف

توزيع التشكيلات النباتية



المصدر: محافظتي الغابات لولايتي عنابة و الطارف (2003)
+ معالجة شخصية

جدول (05): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع التشكيلات النباتية حسب المساحة 2003

التشكيلات النباتية	ولاية عنابة		ولاية الطارف		مجال الدراسة	
	المساحة (هـ)	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)	المساحة (هـ)	النسبة (%)
البلوط الفليني	16.348	21,67	64.482	38,77	80.830	33,44
ماكي + صنوبر حلبي	4.637	6,15	1.567	0,95	6.204	2,57
إيكاليبتوس	2.916	3,87	16.732	10,06	19.648	8,13
الـزان	746	0,99	6.502	3,91	7.248	2,99
الماكي	39.216	51,99	47.002	28,26	86.218	35,67
إيكاليبتوس +صنوبر بحري	83	0,11	2.499	1,50	2.582	1,07
أنواع أخرى	160	0,21	18.095	10,88	18.255	7,55
صنوبر بحري	7.646	10,14	5.607	3,37	13.253	5,48
مساحات فارغة (1)	3.672	4,87	3.825	2,30	7.497	3,10
المجموع	75.424	100	166.311	100	241.735	100

المصدر: محافظة الغابات لولاية عنابة + محافظة الغابات لولاية الطارف + معالجة شخصية.

و نظرًا لأهمية الغطاء الغابي و دوره في حماية التربة من الإنجراف، خلق مناخ محلي، مصدر للثروة الحيوانية إضافة إلى دوره الإقتصادي سواء السياحي أو إنتاجه للثمار أو الأخشاب، فقد أصبح في العشريتين الأخيرتين يُعاني من التقهقر المستمر بفعل الحرائق و القطع العشوائي و الرعي المفرط، و هو ما يتضح جليًا في إرتفاع مساحة الماكي (Maquis) إلى 35,67% رغم وجود القانون رقم 84/12 المؤرخ في 23 جوان 1984 المتعلق بالنظام العام للغابات و حماية الثروة الغابية من خطر تقلص المساحات الغابية و تجريدها حيث لا يمكن إستعمال الثروة الغابية إلا في حدود هذا القانون.

إلا أن إتساع الغطاء الغابي و تنوع تشكيلاته النباتية بمجال الدراسة ما يزال يكتسب إمكانات غير مستغلة.

(1): نقصد بها المساحات الفارغة داخل الغابة و الناتجة من جراء عمليات قلع أو نزع الأشجار، خلق مسالك، رعي مفرط و حرائق.

ملاحظة: إكتفينا فقط بذكر التشكيلات النباتية الأكثر إنتشارًا و إمتدادًا، لكن هناك تشكيلات أخرى عديدة و متنوعة لكنها متداخلة و تشغل مساحات محدودة.

إن هذا التنوع و التباين في عناصر الوسط الطبيعي يسمح بتصور عدّة سياسات للتنظيم المجالي و التي من الواجب تطبيقها بهدف توقيع مختلف التجهيزات و البنى التحتية لضمان كفاءة الخدمات المتناسبة مع احتياجات السكان تبعًا لإمكانات كل وسط متواجدين به.

و سنحاول فيما يلي دراسة دور التنظيمات الإدارية المتعاقبة على مجال الدراسة في توفير الأنشطة الخدمية و هيكلة شبكة الخدمات.

2- التنظيمات الإدارية و دور الدولة:

" سياسة إرادية للتنظيم المجالي ".

إن التنظيم الإداري الحالي لولايتي عنابة و الطارف لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتيجة حتميات اقتصادية و اجتماعية أفرزتها الفوارق المجالية المحلية، لذلك كان دور الدولة بارزًا، واضحًا و طوعيًا في تسطيرها لعدّة تقسيمات إدارية متعاقبة هدفها إزالة العبء و التبعية عن ولاية عنابة بخلق ولاية جديدة (ولاية الطارف) و فصلها عن الولاية الأم، للنهوض بها اقتصاديًا و اجتماعيًا لأن الترقية الإدارية تعمل على تجميع السكان و تقريب مختلف الخدمات إليهم من خلال دمجهم ضمن عملية التنمية بالاعتماد على الإمكانات المحلية.

لذلك من الضروري معرفة كل هذه التقسيمات الإدارية على مستوى مجال الدراسة لتوضيح أسبابها، دوافعها، ظروفها و نتائج تطبيقها و انعكاساتها على شبكة الخدمات.

2-1- التنظيم الإداري خلال الحكم العثماني (قبل 1830م):

" تنظيم قبلي تسوده خدمات الحماية، تقسيم العمل و تجميع الضرائب ".

نظرًا لتواجد العثمانيون بالجزائر بهدف المراقبة، فإنهم لم يُحاولوا إحداث تغييرات اجتماعية داخلية، لكنهم تكيفوا مع التنظيمات الموجودة حتى يتمكنوا من السيطرة عليها، لذلك تم اعتماد تنظيم مجالي مبني على تقسيم الجزائر الشمالية الممتدة على طول 1200كم إلى 04 مقاطعات (بايلك) هي: دار السلطان، بايلك الشرق، بايلك الوسط و بايلك الغرب ليتسنى حكمها، مراقبتها و تسييرها.

كل مقاطعة (بايلك) تنقسم بدورها إلى بعض الوحدات المجالية تُعرف بـ "الوطن" يحكمها قائد عثماني، تجمع عددًا من القبائل كل قبيلة مسيرة من طرف "شيخ القبيلة". و بالتالي فالقبيلة هي الكيان القاعدي الذي يُؤمن الحماية و إعداد الأعمال للفرد تحت ظل الجماعة.

و يُعرَفُ التقسيم القبلي بأنه " تنظيم جماعي تقليدي، يُعتمد على القرابة من الأب، و تعتبر فيه العائلة هي البنية الأساسية لهذه الهيكلة الجماعية التي تضم ثلاثة إلى أربعة أجيال ينتمون جميعًا إلى اسم واحد (M. Hamani, 1985, p.58).

إن التماسك و الترابط بين أفراد القبيلة الواحدة يُمتنه التنظيم المتكامل للمجتمع و الملكية و هو ما يتضح في نمط امتلاك الأرض المتمثل في نوعين هما: العرش و الملك[1].

و في هذا الإطار نلاحظ أن مجال الدراسة ينتمي إلى بايلك الشرق، و يقع في شمالها الشرقي، حيث تعتبر عنابة ميناؤها و ثاني مدينة بها من ناحية الحجم السكاني بعد عاصمتها قسنطينة (25.000 نسمة).

و توضح الخريطة (08) أن مجال الدراسة كان مقسمًا على ما يُقارب 40 قبيلة، تختلف فيما بينها من ناحية المساحة و طبيعة تملك الأرض حيث تسود بها أرضي العرش.

تحتل المنطقة السهلية كل من قبيلة: خرازة، أولاد عطية، بني أورجين، السبعة، بني عمار، مرداس، بسباس، عواودة، الشرفة، العلمة، بينما بقية القبائل فهي تتوزع في المناطق الجبلية.

اقتصاد هذه القبائل مبني على الزراعة و الرعي (Agro-pastoral) في إطار التكامل الاقتصادي بين الجبل و السهل، فهم يستفيدون من السهل في إقامة زراعات واسعة (الذرة Maïs) و بساتين للأشجار المثمرة (أشجار التينFiguiers، المشمشAbricotiers) و للزراعات المسقية، إضافة إلى التبغ، كما يستفيدون من الغطاء الغابي خاصة الزيتون بالجهة الجنوبية و الجنوبية الشرقية، أضف إلى ذلك تربية المواشي التي اختص فيها قبائل الجنوب كقبيلتي أولاد مسعود و بني صالح، أما تربية الأبقار و تربية النحل فقد كانتا من اختصاص قبائل كتلة ايدوغ.

و قد سمح هذا النمط الزراعي بتواجد حرف تقليدية لاستغلال المواد الأولية المحلية كالصوف مثلا التي يستعملها نساء القبائل في نسج: البرانيس، الحايك... و كل ما يتعلق بالاستعمال العائلي، و في قبائل أخرى خاصة تلك المتواجدة بالجهة الشرقية فقد انتشرت صناعة الآلات الفلاحية و هي بمثابة حرف لا غير كالمناجل، المحراث... و هي آلات حديدية.

و قد ساهم ظهور الفائض في الإنتاج الزراعي من قيام عدّة أسواق أسبوعية تقليدية مثل: سوق القالة، سوق رمل السوق، سوق أولاد علي و سوق الحجار، و هي أماكن للتبادلات بين قبائل الشمال (المنطقة الساحلية) و قبائل الجنوب (المنطقة التلية) لاسيما في بعض المواد مثل: الملح (Sel)، الفلفل (Poivre)، الدهن(Teinture)...

كما يُعد في هذه المرحلة كل من مينائي القالة (La Calle) و عنابة (Bône) منطقة للتبادل مع الأوروبيين: فرنسيين، إسبان و إيطاليين... خاصة في مجال المرجان (Corail) (F. Tomas, 1977, p.138).

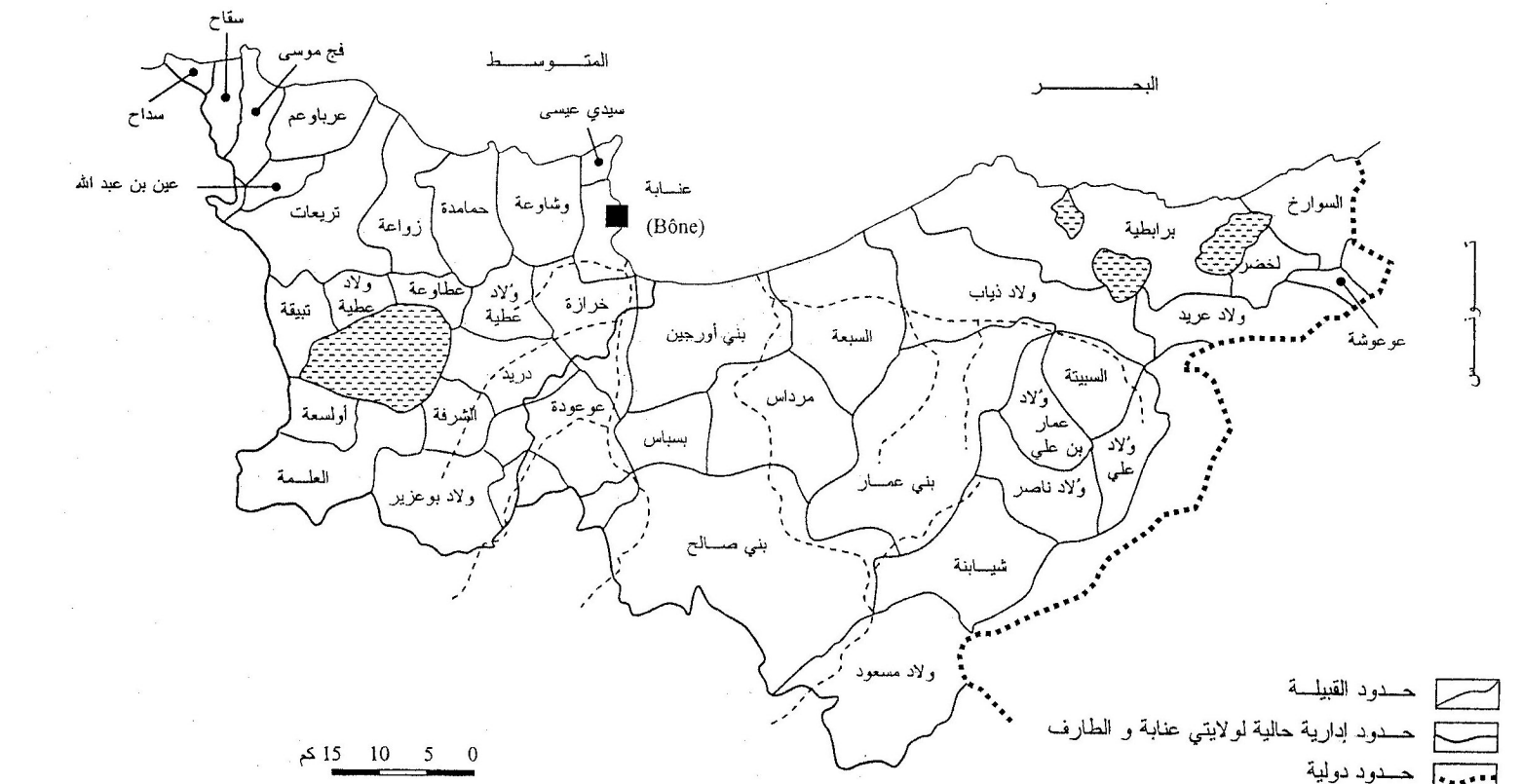
---

(1): العرش: هو نظام يمنح الهيمنة المجملة لكل القبيلة، لأنها تضمن توزيع الحصص على العائلات دون امتلاكها، فهي بمثابة مستثمرة عائلية تحت الضمان الجماعي القبلي.

الملك: هو الملكية الخاصة بحقوق تقليدية جزائرية، و لا نعني بالملكية الخاصة أن تكون ملكية فردية في جميع الحالات، بل الخلية العائلية هي المالك الجماعي للأرض حتى و إن كان ذلك بالتوارث المتتالي.

خـريطـة (08)

مجـــال الدراســة
التقسيـم القبـــلـــي (قبـل 1830م)



المصدر : A.K Badjadja : Carte des anciennes tribus de l'Est Algérien (1863-1887)(1/400.000)
Etablis d'après le Sinatus Consult du 22 Avril 1863
Et la loi Warnier du 28 Avril 1887
D.E.A en Géographie, Université de Constantine, 1974.

أما بالنسبة للدور الذي تُمارسه مدينة عنابة (Bouna El Haditha) فهو تجميع الضرائب المفروضة على القبائل لفائدة صالح باي و عائلته باِعتبارها مركز السلطة العثمانية و حصن للمراقبة و لأجل ذلك وُجدت بها القصبة بجبل عابد و تسخير 05 جماعات، كل جماعة تضم 23 جنديًا تُسير كل واحدة من طرف قائد يسمى " الآغا ".

2-2- التنظيم الإداري في العهد الإستعماري (1830 – 1962م):

" تفكيك القبيلة، سيطرة و تحكم و كذلك مراقبة ".

تغيّر النظام الإداري السابق إثر دخول الإستعمار الفرنسي للجزائر، حيث تم وضع نظام إداري جديد من قبل السلطات الإستعمارية لكي يُماثل نظام البلد المستعمر (فرنسا) بهدف التحكم، السيطرة و مراقبة المجال الجزائري بنظام إداري تميز بالإستقرار إلى غاية 1956م.

و قد تم بموجب القرار الصادر بتاريخ 15 أفريل 1848م تقسيم الجزائر الشمالية إلى 03 عمالات (03 Départements):

- عمالة الجزائر: تضم دار السلطان و بايلك الوسط- التيطري (سابقا).
- عمالتي قسنطينة و وهران: و هما تتوافقان مع بايلك الشرق و بايلك الغرب (سابقا).

كما أن كل عمالة (Département) تنقسم بدورها إلى نيابة عمالة (Arrondissement) و كل نيابة عمالة تضم عددًا من البلديات و البلدية تضم عددًا من الدواوير.

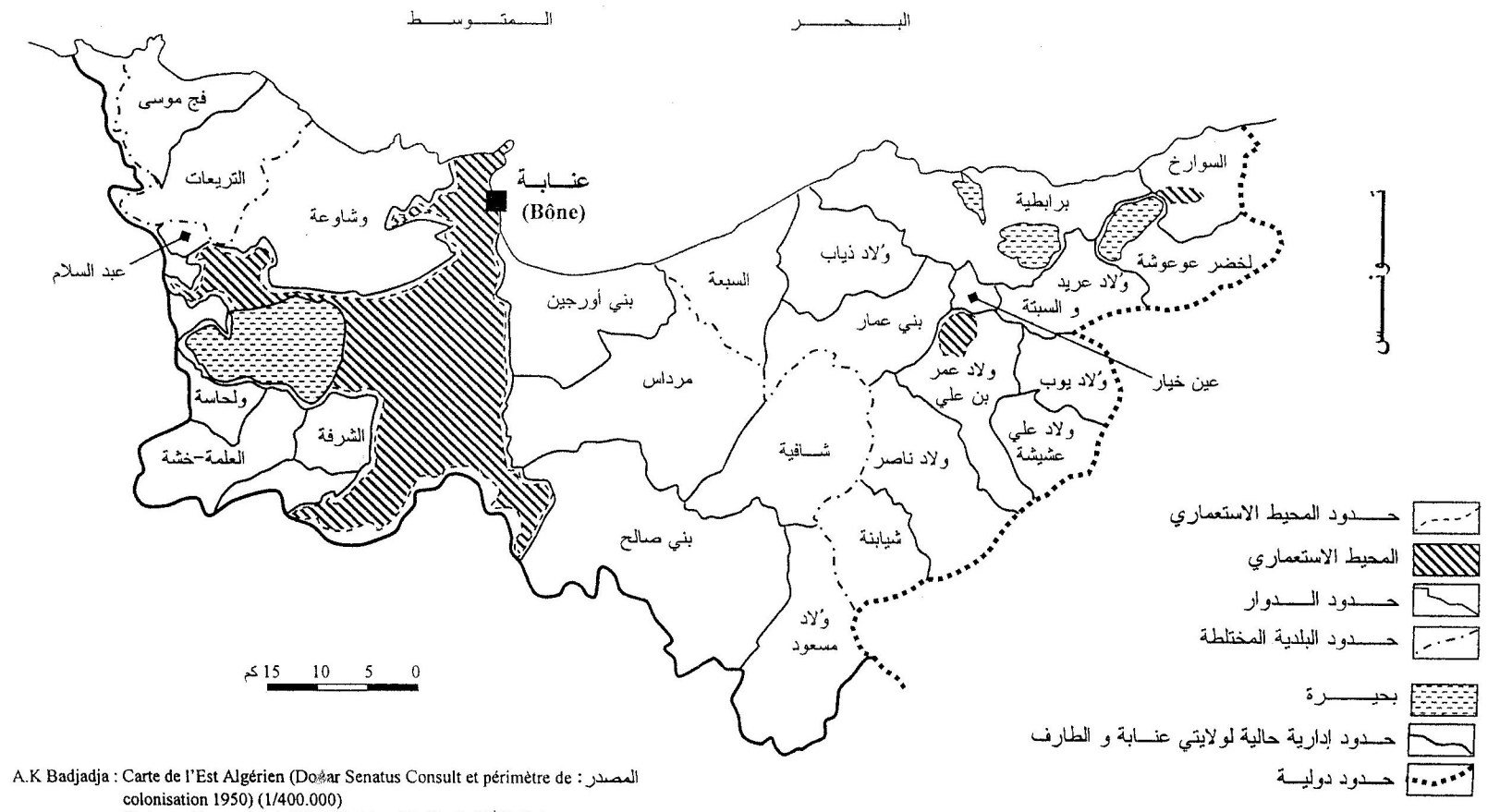
و قد اعتمد في تجسيد هذا النظام الإداري على فرض بعض القوانين مثل قانون Sinatus Consult سنة 1863م و الذي بموجبه شُتت القبائل إلى دواوير بمعنى تحطيم الوحدة الإجتماعية و السياسية للقبيلة، و جعل الدوار الوحدة الإدارية الأقل حجمًا بمساحة لا تزيد عن 12.000 هكتار و حجم سكاني لا يقل عن 1.000 نسمة، بالإضافة إلى إعطاءه حق الملكية الفردية للأرض ملغيًا بذلك النظام العقاري السابق (الملك و العرش) و هذا إستجابة لتوافد الأوروبيون لتشكيل محيط إستعماري (خريطة:09) في وسط السهل و أخصب الأراضي الزراعية و الموارد المائية (واد سيبوس) على مساحة تُقارب 378كم^2.

كما تدعمت هذه العملية بصدور قانون سنة 1873م.

تأتي البلدية في المستوى الإداري الأعلى من الدوار، و هنا يمكن التمييز بين نوعين من البلديات حسب المناطق و الكثافة السكانية بين الأوروبيون و الأهالي، و هما:

خـريطـة (09)

مـجـال الدراسـة
التقسيم إلـى محيـط إستعمـاري و تشكيل الدواويـر



المصدر : A.K Badjadja : Carte de l'Est Algérien (Douar Senatus Consult et périmètre de colonisation 1950) (1/400.000)
Cartographie agraire de l'Est Algérien à la fin du 19ème siècle.
Etude de géographie historique à partir des archives du Sinatus Consult.
D.E.A en Géographie, Université de Constantine, 1974.

- بلديات كاملة الصلاحية[1].
- بلديات مختلطة[2].

بالنسبة لمجال الدراسة فنجده ينتمي في هذه الفترة إلى نيابة عمالة عنابة (Arrondissement de Bône) و التي بدورها تمثل إحدى نيابات العمالات السبع المشكلة لعمالة قسنطينة[3].

و توضح الخريطة (10) أن نيابة عمالة عنابة تتشكل من 16 بلدية، إثنان (02) منها بلديات مختلطة (La Calle، Edough) و الباقي (14 بلدية) هي بلديات ذات الصلاحية الكاملة.

يتناسب موقع البلديات ذات الصلاحية الكاملة مع المحيط الاِستعماري (Périmètre de colonisation) بالمنطقة الوسطى من مجال الدراسة، بينما البلديات المختلطة تقع بأقصى الجهة الغربية (جبل اِيدوغ) و الجهة الشرقية (جبال السلسلة النوميدية) و هو الاِمتلاك المكثف و الواسع لأجود الأراضي الفلاحية من طرف الاِستعمار و تجميع الأهالي في الأراضي الهامشية الأكثر فقرًا. الأمر الذي سهل و سرّع اِمتلاك الأراضي و توافد أعداد كبيرة من الأوروبيون و بالتالي إنشاء متتالي للبلديات ذات الصلاحية الكاملة و التي وصل عددها إلى 14 بلدية.

و يوضح الجدول (06) أن متوسط الكثافة السكانية بالبلديات ذات الصلاحية الكاملة بلغت 38,15 ن/كم^2 بينما نجدها 62,06 ن/كم^2 في البلديات المختلطة.

أما أعلى الكثافات فقد سجلت ببلدية عنابة (Bône) بـ 503,91 ن/كم^2 و أخفضها ببلدية شيحاني (Barral) 2,75 ن/كم^2.

---

(1): ظهرت البلديات ذات الصلاحية الكاملة بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 27 ديسمبر 1866، تتواجد في المناطق المدنية المتكونة من المحيط الاِستعماري (حوض التعمير)، يعيش بها السكان الأوروبيون بأعداد معتبرة، مساحتها متواضعة (بعض آلاف الهكتارات)، عدد سكانها يبلغ 20.000 نسمة باِستثناء البلديات التي تضم مدنًا كبرى، و هي متكونة من مركز و أراضي زراعية محيطة، ثم أضيف إليها دوار أو أكثر، تسير هذه البلديات بنفس النظام الذي تسير عليه البلديات في البلد المستعمر (فرنسا)، حيث يديرها رؤساء، معاونون يستعينون بمجالس اِستشارية منتخبة و من مستشارين جزائريين يُمثلون ربع أعضاء المجلس، أما الدواوير التي تشملها هذه البلديات فتمثلها جماعة يترأسها قائد تُعينه السلطات الفرنسية.

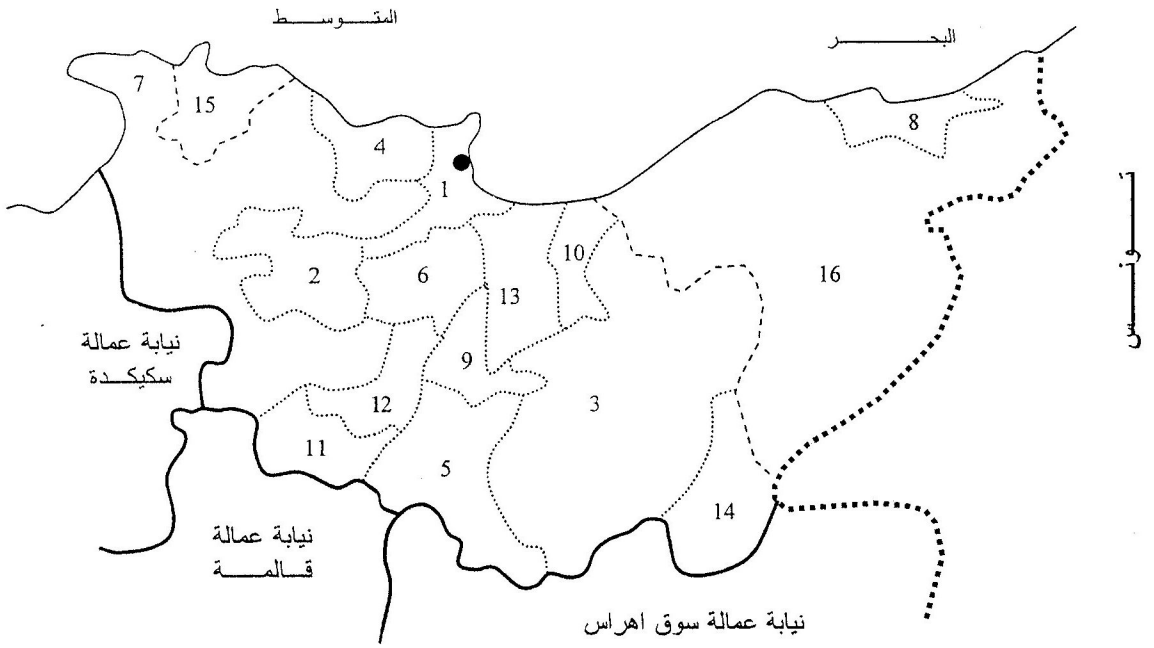
(2): أنشأت البلديات المختلطة بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 19 ديسمبر 1868 في مناطق عسكرية ثم اِمتدت لتشمل مناطق مدنية في سنة 1870، أغلب سكانها جزائريون يزيد عددهم عن 80.000 نسمة، تحتل مساحة واسعة تتعدى 10.000هكتار في المتوسط، مكونة من دواوير و تتوطن في الأراضي الفقيرة و أراضي المناطق الجبلية، (أعضاؤها موظفون) يترأسها قائد عسكري يُعين من طرف الحاكم العام إلى جانب موظف مدني.

(3): تضم عمالة قسنطينة 07 نيابات عمالات و هي: عنابة، سكيكدة، بجاية، قالمة، قسنطينة، سطيف و باتنة، و تشمل 116 بلدية (34 بلدية مختلطة، 82 بلدية ذات الصلاحية الكاملة).

خـــريطـــة (10)

نيابة عمالة عنـــابة: التقسيـــم الإداري إلى غاية سنة 1956

ش



بلديات كاملة الصلاحية:

1: عنـــابة (Bône)
2: برحـــال (Aïn-Mokra)
3: شيحـــاني (Barral)
4: سيرايدي (Bugeaud)
5: بوشقوف (Duvivier)
6: الحجـــار (Duzerville)
7: شطايبي (Herbillon)
8: القالـــة (La calle)
9: الذرعـــان (Mondovi)
10: بن مهيدي (Morris)
11: نشمايـــة (Nechmeya)
12: عين الباردة (Penthiévre)
13: بسبـــاس (Randon)
14: بوحجار (Lamy)

بلديـــات مختلطـــة:

15: Edough
16: La calle

مقـــر نيـــابـــة العمـــالة
حـــدود نيـــابـــة العمـــالة
حـــدود البلديات الكاملة الصلاحية
حـــدود البلديات المختلطة
خط الســـاحل
حدود دوليـــة

30 20 10 0 كم

المصدر: Gouvernement général de l'Algérie, Direction générale des finances service des statistiques générale, répertoire statistique des communes d'Algérie, Octobre 1954.

جدول (06): نيابة عمالة عنابة

البلديات ذات الصلاحية الكاملة و البلديات المختلطة

الكثافة السكانية سنة 1948

طبيعة البلدية	البلدية	عدد السكان (ن)	المساحة (كم^2)	الكثافة السكانية (ن/كم^2)
بلدية ذات الصلاحية الكاملة	عنابة (Bône)	56.600	112,32	503,91
	برحال (Ain-Mokra)	2.900	167,68	17,29
	شيحاني (Barral)	2.300	835,80	2,75
	سيرايدي (Bugeaud)	2.900	114,30	25,37
	الحجار (Duzerville)	7.300	140,60	51,92
	شطايبي (Herbillon)	3.400	762,30	4,46
	القالة (La Calle)	4.000	84,70	47,22
	الذرعان (Mondovi)	7.000	79,72	87,80
	بن مهيدي (Morris)	4.500	75,70	59,44
	عين الباردة (Penthièvre)	4.300	106,40	40,41
	بسباس (Randon)	10.000	175,38	57,01
	بوحجار (Lamy)	9.000	179,37	50,17
	بوشقوف (Duvivier)	4.400	276,03	15,94
	نشماية (Nechmeya)	4.200	108,50	38,70
	المجموع	122.800	3.218,2	38,15
بلدية مختلطة	La Calle	36.800	1.297,6	28,36
	Edough	51.100	118,60	430,86
	المجموع	87.900	1.416,2	62,06
المجموع		210.700	4.635,00	45,45

المصدر: Gouvernement général de l'Algérie, Direction générale des finances, Service des statistiques générales, Répertoire statistique des communes D'Algérie, Octobre 1954.

مما سبق نلاحظ أن الإستعمار الفرنسي عمل على تنظيم المجال بتحويله عن طريق رسكلته و خلق هياكل إدارية حسب مصالحه الإستعمارية، منتجًا بذلك إزدواجية أدت إلى إحداث فوارق مجالية.

2-3- التنظيم الإداري بعد الإستقلال (بعد 1962م):

" إندماج إعادة التوازن المجالي و كذلك إعادة الامتلاك و التحكم ".

غداة الإستقلال، واجهت الجزائر صعوبة كبيرة في تنظيم و هيكلة المجال الوطني نظرًا للفوارق الجهوية و المحلية الحادة التي خلفها الإستعمار الفرنسي، ذلك كان لزامًا عليها إعادة التوازن وفق تنظيم

إداري جديد يعمل على دمج المناطق الفقيرة و المهمشة ضمن التنمية الاقتصادية المجالية، آخذاً بعين الاعتبار الإمكانات الطبيعية و البشرية التي تميز كل منطقة.

و منذ الاستقلال حتى يومنا هذا عرفت الجزائر 03 تنظيمات إدارية كان لها الأثر الكبير في المسار السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي... على المجال الجزائري، و تتمثل هذه التنظيمات في:

2-3-1- التنظيم الإداري سنة 1963م:

" ظهور عمالة عنابة بامتداد واسع

رافقه إدماج فيما بين البلديات لكفاءة آداء الخدمات".

ورثت الجزائر من العهد الاستعماري 1526 بلدية، تُعاني أغلبها من قلة الإمكانات البشرية و الموارد المالية و كذلك صغر حجمها، لهذا فقد ألغي أكثر من نصفها بعد سنة واحدة من الاستقلال ليُصبح عددها 632 بلدية و هذا ما جاء به المرسوم الصادر في 16 ماي 1963م، كما ارتفع عدد العمالات إلى 15 عمالة، و عليه ظهرت عمالة عنابة و التي تضمنت 6 نيابات للعمالة و 60 بلدية، و هذا العدد من البلديات يتوزع بصفة متباينة من نيابة عمالة لأخرى (خريطة:11) و الملاحظ مجاليًا أن عمالة عنابة تمتد بشكل طولي من الساحل شمالاً حتى مقدمة الصحراء جنوبًا على مساحة قدرها 22.403,13 كم^2، و عليه فإن مجال الدراسة يحتل شمال العمالة و يكتسب شريطًا حدوديًا و آخر ساحلي.

كما عملت الدولة على دمج البلديات الفقيرة المهمشة بالبلديات الغنية من الوجهة الاقتصادية من أجل بعث التنمية و التكامل بين البلديات.

2-3-2- التنظيم الإداري سنة 1974م:

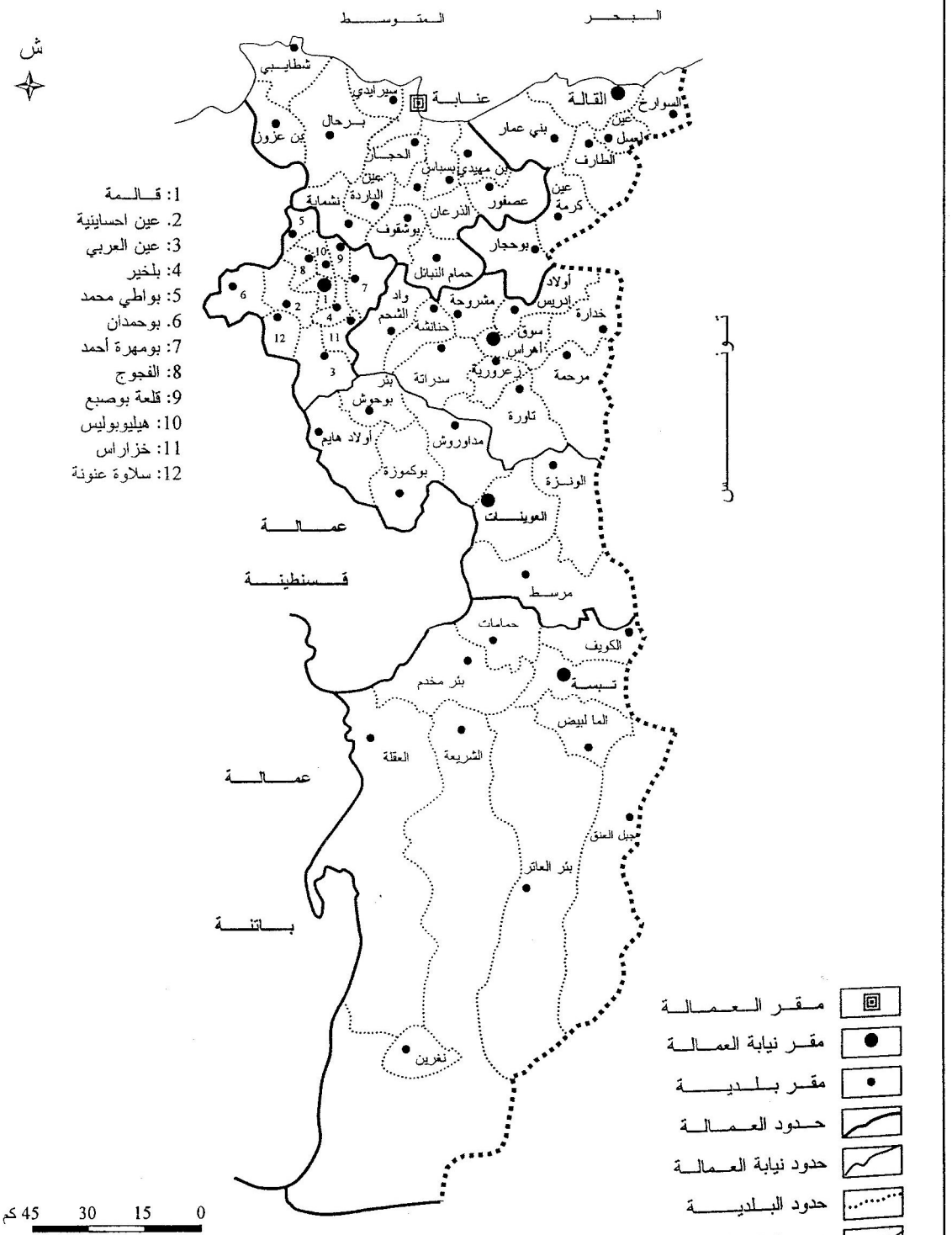
" سياسة إرادية لفاعلية شبكة الخدمات

مع ظهور ولاية عنابة و تقلص مساحتها ".

جاء هذا التنظيم الإداري بموجب الأمر الصادر في 02 جويلية 1974م ليصبح لدينا 31 ولاية عوضًا لـ 15 عمالة، فكانت هذه العملية ضرورية في إطار السياسة الإرادية لإعادة تنظيم المجال الوطني و تغيير الصورة الاستعمارية المختلفة، بتصحيح الاختلالات المجالية الموروثة و العمل على ترقية المناطق المهمشة المحيطية و المنسية إلى رتبة بلدية و ظهور الولاية و دمجها ضمن التنمية الوطنية، خاصة أن هذا التنظيم تزامن مع توجيهات الدولة ضمن سياسة التخطيط الاقتصادي المركزي من أجل إيصال مختلف الخدمات لكل البلديات.

خريطة (11)

عمالة عنابة: التقسيم الإداري إلى غاية سنة 1963



المصدر : Direction générale au plan et des études économiques. Service de cartographie – urbanisme : Code géographique national de l'Algérie Volume 1. Code des communes. S/D-STAT-CNRP-Carto. Juin 1969

و توضح الخريطة (12) أن مجال الدراسة أصبح يُمثله الإطار الإقليمي لولاية عنابة في سنة 1974م بعدد من البلديات يقدر بـ 14 بلدية بمساحة إجمالية تقدر بـ 3.489,30 كم^2 و هذا التقلص يعود إلى تجزئة عمالة عنابة و ظهور 03 ولايات (عنابة، قالمة، تبسة) كما ضم جزؤها الغربي (بلدية شطايبي) إلى ولاية سكيكدة.

تميز التنظيم المجالي بين الفترتين 1963-1974 بالاستمرارية رغم اعتماده على التقسيم و التجزئة و في حالات التجميع، مستعملاً في ذلك القاعدة الموروثة من النظام الاستعماري دون النظام القبلي، لأن اهتمام الدولة في ذلك الوقت هو النهوض بالتنمية الاقتصادية للمناطق المهمشة و خلق عددًا من المراكز الاقتصادية و التي أنشأ على إثرها المحيط المسقي لبوناموسة و تطبيق توجيهات الثورة الزراعية إضافة إلى الانطلاقة في اشتغال كلا من مركب الحجار للحديد و الصلب (*S.N.S*) و مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية (*ASMIDAL*)، حيث أدى ذلك إلى توسيع نطاق التطور الاقتصادي و تسارع وتيرة التحضر، مما دفع بالزيادة السريعة و المعتبرة للأحجام السكانية بالجهة الغربية و ظهور تدفقات يومية وافدة إليها من الجهة الغربية بالولاية، و بالتالي دعت الضرورة إلى إعادة تنظيم جديد للمجال لفك العبء و الضغط عن الجهة الغربية بتجميع السكان في مراكز عمرانية التي تم ترقيتها و مدهم بمختلف الخدمات (التعليمية، الصحية...).

2-3-3- التنظيم الإداري سنة 1984م:

" تشكل مجال الدراسة من ولايتي عنابة و الطارف

مع وجود سياسة إرادية لتغطية النقائص و الرفع من مستوى الخدمات ".

تبعًا للظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي أفرزتها التنظيمات الإدارية السابقة و استمرارًا للأهداف المتمثلة في القضاء على الفوارق المجالية، جاء التنظيم الإداري لسنة 1984 تطبيقًا للقانون رقم 84/08 المؤرخ في 4 فيفري 1984 الذي يهدف أساسًا إلى تحسين التأطير الإداري للبلاد إلى آخر سلم في التقسيم برفع معتبر لعدد البلديات (من704 إلى 1504 بلدية)، كما ازداد عدد الولايات أيضًا (من 31 إلى 48 ولاية).

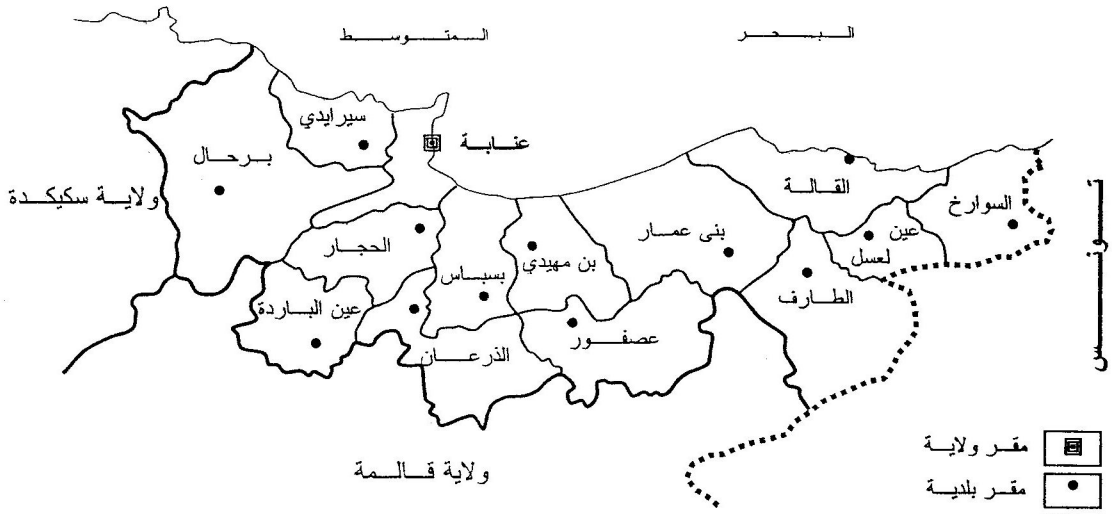
فإنشاء ولايات جديدة خاصة بالمناطق المهمشة و المعزولة من شأنه خلق أقطاب جديدة للتنمية، و هذه الولايات الحديثة منبثقة عن دمج جزئين أو عدة أجزاء من ولايات أخرى مجاورة، أو عن تقسيم ولايات أو بلديات أخرى مجاورة.

و في هذا الإطار و حسب ما توضحه الخريطة (13)، فإننا نلاحظ أن مجال الدراسة يتشكل من ولايتين هما ولاية عنابة و ولاية الطارف، الأولى قديمة النشأة، أما الثانية فهي حديثة.

و عليه يمكن إضافة ما يلي:

خريطة (12)

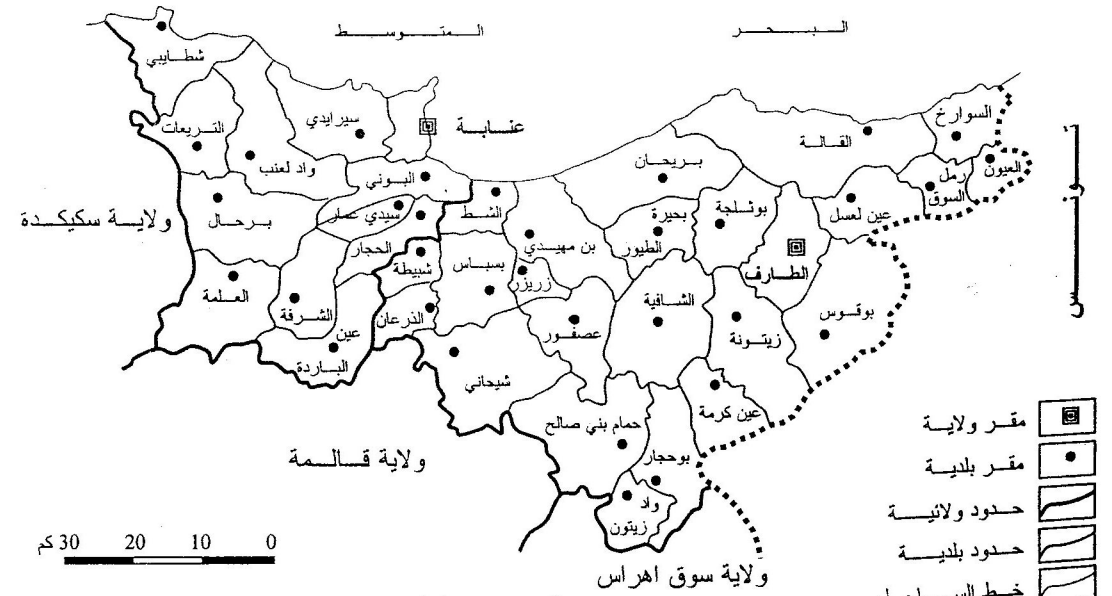
ولاية عنابة: التقسيم الإداري لسنة 1974



المصدر : Direction des statistiques et de la comptabilité nationale
code géographique national : Code des communes.
Août 1975.

خريطة (13)

ولايتي عنابة و الطارف: التقسيم الإداري لسنة 1984



المصدر : Office national des statistiques : direction des statistiques régionales et de cartographie: Code géographique national
Janvier 1995.

- ظهرت ولاية الطارف إثر تقسيم الولاية الأم عنابة و تجزئتها.
- أدمجت ضمن ولاية الطارف كلا من بلديات: عين كرمة، بوحجار، واد زيتون و حمام بني صالح و التي كانت تابعة سابقًا إلى ولاية قالمة.
- إسترجعت ولاية عنابة كل من بلدية شطايبي التي كانت تابعة فيما سبق لولاية سكيكدة، كما إسترجعت جزء من بلدية العلمة الذي كان تابعًا لولاية قالمة.
- تم ترقية بعض المراكز العمرانية –سواء تلك التي عرفت نمو ديموغرافي كبير و زيادة سكانية مرتفعة أو تلك المراكز المراد النهوض بها إقتصاديًا– إلى تربة مقرات للبلديات و من ثم ظهور بلديات جديدة في كلتا الولايتين.
- بلغ إجمالي البلديات بمجال الدراسة 36 بلدية موزعة كما يلي: 12 بلدية تنتمي إلى ولاية عنابة و 24 بلدية تنتمي إلى ولاية الطارف.
- كما وصلت مساحة مجال الدراسة إلى 4.303,55 كم^2 منها 1.412كم^2 تتربع عليها ولاية عنابة و 2.891,55كم^2 لولاية الطارف.

و بإجراء مطابقة بين خريطة التنظيم الإداري مع خريطة الوحدات التضاريسية نجد أن مجال الدراسة (ولاتي عنابة و الطارف) يجمع بين الوسطين: الجبلي (جبل إيدوغ و السلسلة النوميدية) و السهلي (سهل عنابة)، كما يضم أهم الوديان على مستوى الجزائر هما واد سيبوس و واد بوناموسة.

بالإضافة إلى ذلك يتبيّن لنا أن توزيع الوحدات التضاريسية يعطي تقسيمات من الشمال إلى الجنوب و هو تقسيم عرضي، في المقابل نجد تقسيمات إدارية تُضيف على هذا التقسيم الطبيعي تقطيع عمودي و الذي أدى إلى ظهور المجال الإقليمي لكل بلدية.

كما أن الترقية الإدارية و ظهور ولاية الطارف يندرج في إطار وضع إستراتيجية لتنمية المناطق الحدودية بالإعتماد على الإمكانات المحلية الإقتصادية، الإجتماعية... و تخفيف العبء عن الولاية الأم عنابة و ذلك بتوقيع مختلف الخدمات بالبلديات المنشأة حديثًا لتلبية مختلف متطلبات السكان.

من خلال ما سبق، يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- أثبتت التنظيمات الإدارية المتعاقبة على مجال الدراسة أن هناك إرتباط و إستمرارية بين الكيانات المحلية السابقة و الحدود الإدارية الحالية للبلديات، ذلك أن البلديات الحالية تُمثل " دوار أو عدة دواوير متجاورة في السابق".
- تهدف كل هذه التنظيمات الإدارية إلى تحقيق الأهداف العامة المسطرة ضمن التنمية الإقتصادية الشاملة و النهوض الإقتصادي بالمناطق المهمشة.

- يجمع مجال الدراسة بين البلديات ذات النشأة الاستعمارية و التي هي نفسها الأكثر تطورًا حاليًا و بين البلديات المهمشة.
- عملت التنظيمات الإدارية المتعاقبة على ظهور عدّة بلديات و ترقية العديد منها و التي ترتبط أساسًا بتجميع السكان و ربطهم بمختلف الخدمات التي تناسب الرتبة الإدارية الجديدة.
- يبقى التنظيم الإداري الحالي هو الأكثر توضيحًا لوجود عدم التوازن بين نقائص و تهميش من جهة و اندماج و تراكمات من جهة أخرى.

خلاصة:

تنتمي ولايتي عنابة و الطارف إلى المنطقة الساحلية بشريط ساحلي بطول 170 كم، و يكتسب خطًا حدوديًا (الجزائرية التونسية) بطول 98 كم و تجمعان عدّة أوساط طبيعية التي يُسيطر فيها الجبال (جبل ايدوغ و السلسلة النوميدية) و كذلك السهول التي تتضح من خلال سهل عنابة الساحلي الكبير.

يسود مجال الدراسة مناخ البحر المتوسط المتميز بصيف حار و شتاء لطيف، و تلعب الخصائص التضاريسية المحلية دورًا في تلطيف المناخ.

بالإضافة إلى ذلك فقد سمحت الخصائص الطبوغرافية و التشكيلات الصخرية في وجود شبكة هيدروغرافية جد كثيفة يبرز منها وادي سيبوس و بوناموسة و انتشار غطاء غابي كثيف و متنّوع.

و أمام هذه الخصائص الطبيعية فقد شهد مجال الدراسة تعاقب عدّة تنظيمات إدارية منذ الحماية العثمانية، فالاستعمار الفرنسي ثم عهد الاستقلال أفرزتها الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي ميزت كل مرحلة و التي نتج عنها فوارق مجالية محلية.

فالتنظيمات الإدارية المتتالية خلال مرحلة الاستقلال (1963، 1974، 1984) توضح التدخل الطوعي للدولة و التي نتج عنها تقلص ولاية عنابة و انفصال ولايات عنها و ظهور ولاية الطارف (1984) و انفصالها عن الولاية الأم (عنابة) من أجل تخفيف العبء عنها، رافقها ترقية العديد من المراكز العمرانية و تجميع السكان.

و بالتالي فإن هذا التدخل له انعكاس مباشر على شبكة الخدمات لأن تجميع السكان و الترقية الإدارية يسمحان بتوفير مختلف الأنشطة الخدمية التي تتناسب مع حجم السكان و كذلك مع الرتبة الإدارية الجديدة.

هذا ما يدفعنا إلى تحليل الخصائص الديموغرافية و دراسة التركيب الاقتصادي للسكان من أجل معرفة أهمية الأحجام السكانية و مؤشرات تطورها مما يسمح بإدراك الأنشطة الخدمية التي تتناسب مع احتياجاتهم و كذا أهمية قطاع الخدمات في استقطاب اليد العاملة و دوره الأساسي في التخصص الاقتصادي للبلديات. و هو ما سنتناوله بالدراسة في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التركيب الديموغرافي و حركية السكان أهمية ديموغرافية و تحولات جذرية بارزة

مقدمة:

تكمن أهمية الدراسة السكانية بمختلف معطياتها و عناصرها الإحصائية في توضيح المؤهلات الديموغرافية و علاقتها بتنظيم المجال و تهيئته، و مدى أهمية ذلك في تقديم الخدمات للسكان لأنهم يؤثرون و يتأثرون بالمجال الذي يعيشون فيه محدثين بذلك حركية و ديناميكية خاصة مع توطن الأنشطة الخدمية و توزيع التجهيزات و المرافق وفق حجم المراكز العمرانية على أساس علاقة طردية متبادلة.

و تبرز أهمية هذه الدراسة عندما يتعلق الأمر بسكان ولايتي عنابة و الطارف الموزعين في مجال يجمع تباينات عديدة بين الولايتين (طبيعية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية...) و في نفس الوقت يعتبر كذلك ظهير لمدينة عنابة، مما يؤهله لاكتساب إمكانات و مؤهلات ذات بعد جهوي و وطني تؤثر كلها على التركيب الديموغرافي، الاقتصادي و الاجتماعي للسكان.

و سنحاول فيما يلي تحليل مختلف الخصائص و المميزات الديموغرافية لسكان مجال الدراسة من خلال دراسة معدلات النمو، التوزيع المجالي، الزيادة الطبيعية، حركة السكان... بهدف إدراك و فهم كل العوامل المؤثرة في ذلك و انعكاساتها على هيكلة شبكة الخدمات و التنظيم المجالي معتمدين على المعطيات الإحصائية لمختلف التعدادات من أجل توضيح سيرورة التطور.

1- تطور حجم السكان:

" حجم سكاني في تزايد مستمر يرافقه تركز بولاية عنابة ".

عرفت كلا من ولايتي عنابة و الطارف تطورًا مستمرًا و متزايدًا في حجمهما السكاني منذ سنة 1954 إلى غاية 1998، و هو ما يتضح من خلال الشكل (01) و الجدول (07):

جدول (07): ولايتي عنابة و الطارف

تطور حجم السكان (1954 – 1998)

السنوات / الولايتين	1954		1966		1977		1987		1998	
	العدد (ن)	(%)	العدد (ن)	(%)	العدد (ن)	(%)	العدد (ن)	(%)	العدد (ن)	(%)
ولاية عنابة	139.316	60,15	215.043	63,70	339.992	66,21	453.945	62,28	554.383	61,06
ولاية الطارف	92.280	39,85	122.553	36,30	173.490	33,79	274.930	37,72	353.503	38,94
المجموع	231.596	100	337.596	100	513.482	100	728.875	100	907.886	100

المصدر: أنجز من خلال معطيات مختلف التعدادات.

ففي ظرف 44 سنة، تزايد حجم مجال الدراسة بـ 676.290 ن بزيادة سنوية مطلقة تقدر بـ 15.370 ن/سنة و هو ما يوضح أن عدد السكان قد تضاعف بمقدار 4 مرات تقريبًا خلال هذه المدة الزمنية.

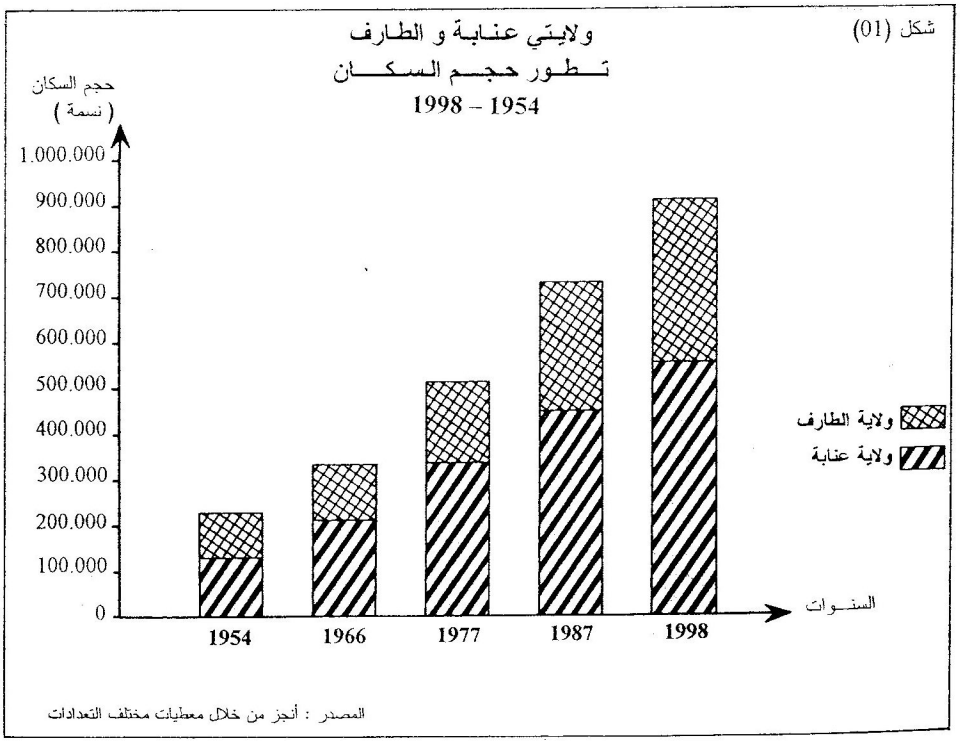
مع الإشارة إلى أن هذه الزيادة قد حدثت بصورة واضحة منذ سنة 1977 نتيجة ظروف اجتماعية و اقتصادية طرأت على الولايتين تتلخص في:

- الإنطلاق في إشتغال مركب الحجار للحديد و الصلب و مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية و توقيع المنطقتين الصناعيتين "جسر بوشي" و "مبعوجة".
- توسيع حوض العمل بتطبيق أهداف الثورة الزراعية و إنشاء المحيط المسقي بوناموسة.
- تركز التجهيزات الكبرى: الجامعة، مستشفيات...
- إتساع النشاط المينائي.

كما توضح المعطيات الموضحة بالجدول (07) أن ⅔ من إجمالي السكان يتركزون بولاية عنابة (1.412كم^2) في المقابل نجد سوى ⅓ من إجمالي السكان يتواجدون بولاية الطارف (2.891,55كم^2).

و أمام هذا التوزيع السكاني غير المتناسب مع المساحة في كلا الولايتين، يجدر بنا دراسة العلاقة بين المؤشرين (عدد السكان، المساحة) من خلال دراسة توزيع الكثافة السكانية و العوامل المؤثرة فيها.

شكل (01)



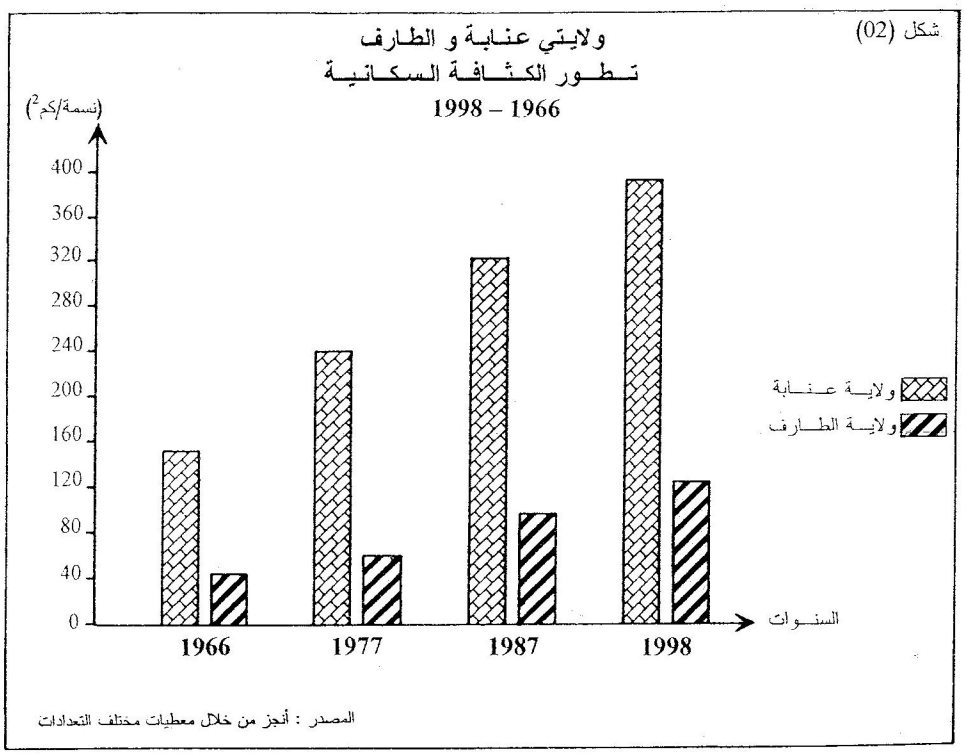
المصدر : أنجز من خلال معطيات مختلف التعدادات

2- الكثافة السكانية:

" كثافة سكانية متباينة و فوارق مجالية بارزة ".

لا تنحصر دراسة الكثافة السكانية عبر بلديات مجال الدراسة في إبراز العلاقة بين حجم السكان و المساحة فقط، بل هي من أهم المقاييس التي تعكس الصورة الحقيقية للتنظيم المجالي السائد بها من خلال معرفة درجة توزيع السكان عبر مساحة كل بلدية يقيمون بها و مدّى الإستجابة و التفاعل القائم بينهم و المجال الذي يعيشون فيه، كما تبرز أهميتها في تشخيص الإختلالات المجالية الحاصلة بين البلديات التي تضم كثافة سكانية مرتفعة و تلك التي تضم كثافة منخفضة، و مدى انعكاس ذلك على توازن شبكة الخدمات.

و تشهد كلا من ولايتي عنابة و الطارف تطورًا مستمرًا في قيم الكثافة السكانية المسجلة بهما عبر مختلف الفترات التعدادية مع تباين واضح حسب ما يُبيّنه الشكل (02) الموالي:



حيث يمكن أن نسجل:

- ترتفع الكثافة السكانية بولاية عنابة بالمقارنة مع ولاية الطارف، حيث نجدها تُقارب 3,5 مرة سنة 1966 و 4 مرات سنة 1977 و 3 مرات خلال سنتي 1987 و 1998، في المقابل نجد مساحة الطارف (2.891,55كم²) تعادل ضعف مساحة عنابة (1.412كم²).

- شهدت ولاية عنابة إرتفاعًا مستمرًا للكثافة السكانية بوتيرة سريعة خلال عشريتي 1966-1977 و 1977-1987 و هي مرحلة التوطن الصناعي بها و إستقطابها لتيارات الهجرة الوافدة، أما عشرية 1987-1998 فقد كان هناك إرتفاع لكن بوتيرة أقل مما سبقها (D. Royaux, 1984, p.207).
- أما ولاية الطارف فقد عرفت هي الأخرى إرتفاعًا مستمرًا للكثافة السكانية لكن بوتيرة بطيئة خلال عشرية 1966-1977، ثم بدأت تشهد نوعًا من التسارع خلال 1977-1987 و هي الفترة التي تتناسب مع ترقيتها الإدارية لتعرف خلال عشرية 1987-1998 نوعًا من التباطؤ.

و من أجل توضيح التباين المجالي في توزيع الكثافة السكانية مع وجهتها التطورية عبر البلديات، إعتمدنا على معطيات التعداد العام للسكان و السكن لمختلف الفترات، و مثلت النتائج في الخريطة (14) كما يلي:

2-1- الكثافة السكانية سنة 1966:

" كثافة منخفضة مع توزيع مجالي متجانس عدا بلدية عنابة ".

تميز توزيع الكثافة السكانية عبر بلديات مجال الدراسة بطابع التجانس المجالي، حيث بلغ متوسطها 78,44 ن/كم^2، لكن هناك بعض الإستثناءات:

- تسجيل بلدية عنابة أكبر كثافة سكانية قدرت بـ 2.991 ن/كم^2.
- تليها مباشرة كلا من بلديتي سيدي عمار و البوني بقيمتي 201 ن/كم^2 و 197 ن/كم^2 على الترتيب و كلاهما يجاور بلدية عنابة من جهتها الجنوبية.
- أما باقي البلديات فقد سجلت قيمًا منخفضة تنحصر بين 115,61 ن/كم^2 (بلدية الحجار) و 13 ن/كم^2 (بلدية التريعات).

2-2- الكثافة السكانية سنة 1977:

" إستمرار التجانس المجالي و إرتفاع في قيم الكثافة السكانية ".

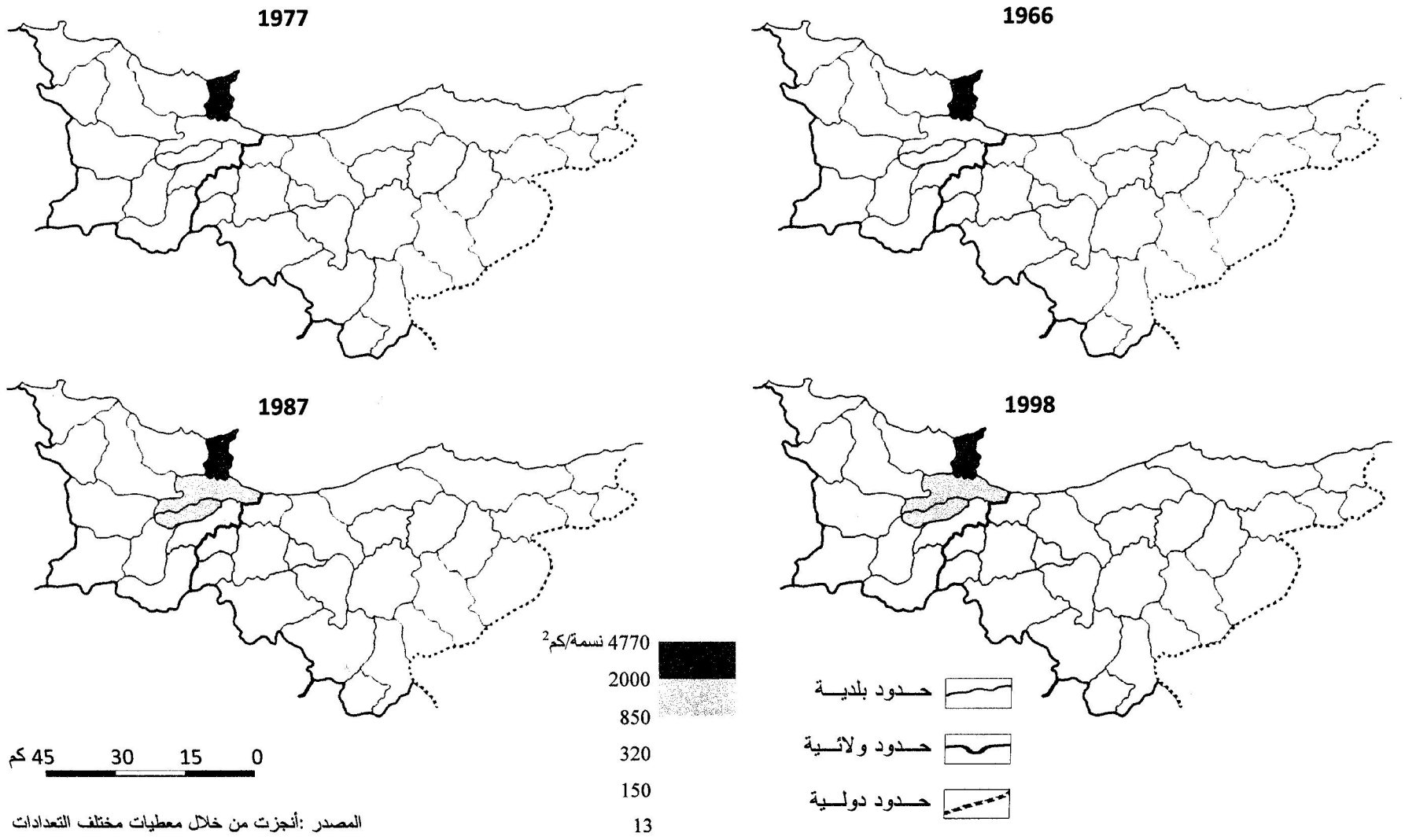
نلاحظ إرتفاع محسوس في متوسط الكثافة السكانية ببلديات مجال الدراسة إذ وصل إلى 119,31 ن/كم^2، و قد سُجلت 4.400 ن/كم^2 كأعلى قيمة لها و 18 ن/كم^2 كأخفض قيمة، و بالتالي الفارق كبير بين القيمتين، لذلك لا بد من توزيع بلديات مجال الدراسة إلى 04 فئات كما يلي:

- فئة " 2.000 – 4.770 ن/كم^2 ": تمثلها بلدية عنابة بقيمة 4.400 ن/كم^2.
- فئة " 320 – 850 ن/كم^2 ": تضم 03 بلديات: البوني، سيدي عمار و الذرعان.
- فئة " 150 – 320 ن/كم^2 ": تضم 05 بلديات: الحجار، شبيطة مختار، الشط، زريزر و بسباس.
- فئة " 13 – 150 ن/كم^2 ": تشمل هذه الفئة 27 بلدية.

خريطة (14)

ولايتي عنـــابة و الطارف
توزيع الكثافة السكانية عبر البلديات

ش



المصدر :أنجزت من خلال معطيات مختلف التعدادات

2-3- الكثافة السكانية سنة 1987:

" إرتفاع واضح في قيم الكثافة السكانية مع بروز المنطقة الوسطى".

عرفت الكثافة السكانية في هذه السنة إرتفاعًا واضحًا لقيمها، حيث بلغ متوسطها 169,36 ن/كم^2 و قد وصلت أعلى قيمة لها إلى 4.455 ن/كم^2 و أخفضها إلى 20 ن/كم^2، لكن رغم هذا الإرتفاع الطفيف في القيم الحدية، نشير هنا إلى إرتفاع كبير في الكثافة السكانية في تلك البلديات التي سجلت في الفترات السابقة قيمًا منخفضة مقارنة بالقيم الحالية، هذا ما جعلنا نميز في هذه السنة 05 فئات و هي:

- فئة " 2.000 – 4.770 ن/كم^2 ": تشمل بلدية عنابة فقط بكثافة قدرها 4.455 ن/كم^2.
- فئة " 850 – 2.000 ن/كم^2 ": تضم بلديتي سيدي عمار و البوني بـ 1.019 ن/كم^2 و 908 ن/كم^2 على الترتيب.
- فئة " 320 – 850 ن/كم^2 ": تُمثلها 03 بلديات و هي: الذرعان (535 ن/كم^2)، الحجار (415 ن/كم^2) و شبيطة مختار (393 ن/كم^2).
- فئة " 150 – 320 ن/كم^2 ": تضم كذلك 03 بلديات: الشط (285 ن/كم^2)، بسباس (282 ن/كم^2) و زريزر (272 ن/كم^2).
- فئة " 20 – 150 ن/كم^2 ": تشمل بقية البلديات البالغ عددها 27 بلدية.

2-4- الكثافة السكانية سنة 1998:

" إرتفاع مستمر و إتساع المنطقة الوسطى مع تسجيل بعض المفارقات ".

بلغ متوسط الكثافة السكانية 210,96 ن/كم^2، و هذا يعني أنها في تزايد مستمر، مع إتساع المنطقة الوسطى و ذلك بإنضمام بلديات مجاورة إليها بتسجيلها قيمًا مرتفعة، مما سمح بوجود 05 فئات:

- فئة " 2.000 – 4.770 ن/كم^2 ": تنفرد هذه الفئة ببلدية عنابة فقط بـ 4.770 ن/كم^2.
- فئة " 850 – 2.000 ن/كم^2 ": تتدرج ضمنها نفس البلديتين و هما سيدي عمار (1.663 ن/كم^2) و البوني (1.144 ن/كم^2).
- فئة " 320 – 850 ن/كم^2 ": تضم هذه الفئة 06 بلديات و هي: الذرعان، الحجار، شبيطة مختار، الشط، بسباس و زريزر.
- فئة " 150 – 320 ن/كم^2 ": تشمل 03 بلديات و هي: بن مهيدي (190 ن/كم^2)، الطارف (182 ن/كم^2) و بوحجار (175 ن/كم^2).
- فئة " 13 – 150 ن/كم^2 ": تشمل بقية البلديات البالغ عددها 24 بلدية.

مما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- إرتفاع مستمر و متواصل لقيم الكثافة السكانية عبر كل البلديات طيلة 32 سنة.
- إرتفاع تدريجي للكثافة السكانية كلما إتجهنا نحو بلدية عنابة.

- بروز بلدية عنابة كحالة خاصة مقارنة ببقية البلديات بتسجيلها لقيم مرتفعة للكثافة السكانية بعيدة عن قيم الكثافة السكانية للبلديات التي تليها.
- بقاء البلديات المسجلة لقيم مرتفعة على رتبتها ضمن بلديات مجال الدراسة عبر كل الفترات.
- إنخفاض الكثافة السكانية بالجهتين الشرقية و الغربية من مجال الدراسة.
- تمركز القيم المرتفعة للكثافة السكانية في المنطقة الوسطى لمجال الدراسة.
- سجلت ولاية عنابة كثافة مرتفعة مقارنة بولاية الطارف عبر كل الفترات (شكل:02).

3- التوزيع المجالي للسكان:

" من التشتت نحو التجمع بهدف هيكلة شبكة الخدمات ".

نهدف من خلال هذا التحليل إلى معرفة التوزيع الجغرافي لسكان ولايتي عنابة و الطارف و توضيح مناطق التبعثر و مناطق التركز بهدف تغطية النقص الذي تشهده مناطق التركز بمختلف الخدمات و تزويد مناطق التبعثر بالخدمات الضرورية لهم.

و كما هو معروف فإن معظم السكان يتوزعون بنسبة كبيرة في التجمعات الرئيسية تليها التجمعات الثانوية و بنسبة أقل في منطقة التبعثر.

و أمام الأهمية الديموغرافية التي يكتسبها مجال الدراسة، فإنه وجب معرفة تطور هذا التوزيع حسب التشتت المجالي للسكان عبر البلديات، و هو ما يتضح من خلال الخريطة (15) كما يلي:

3-1- توزيع السكان سنة 1966:

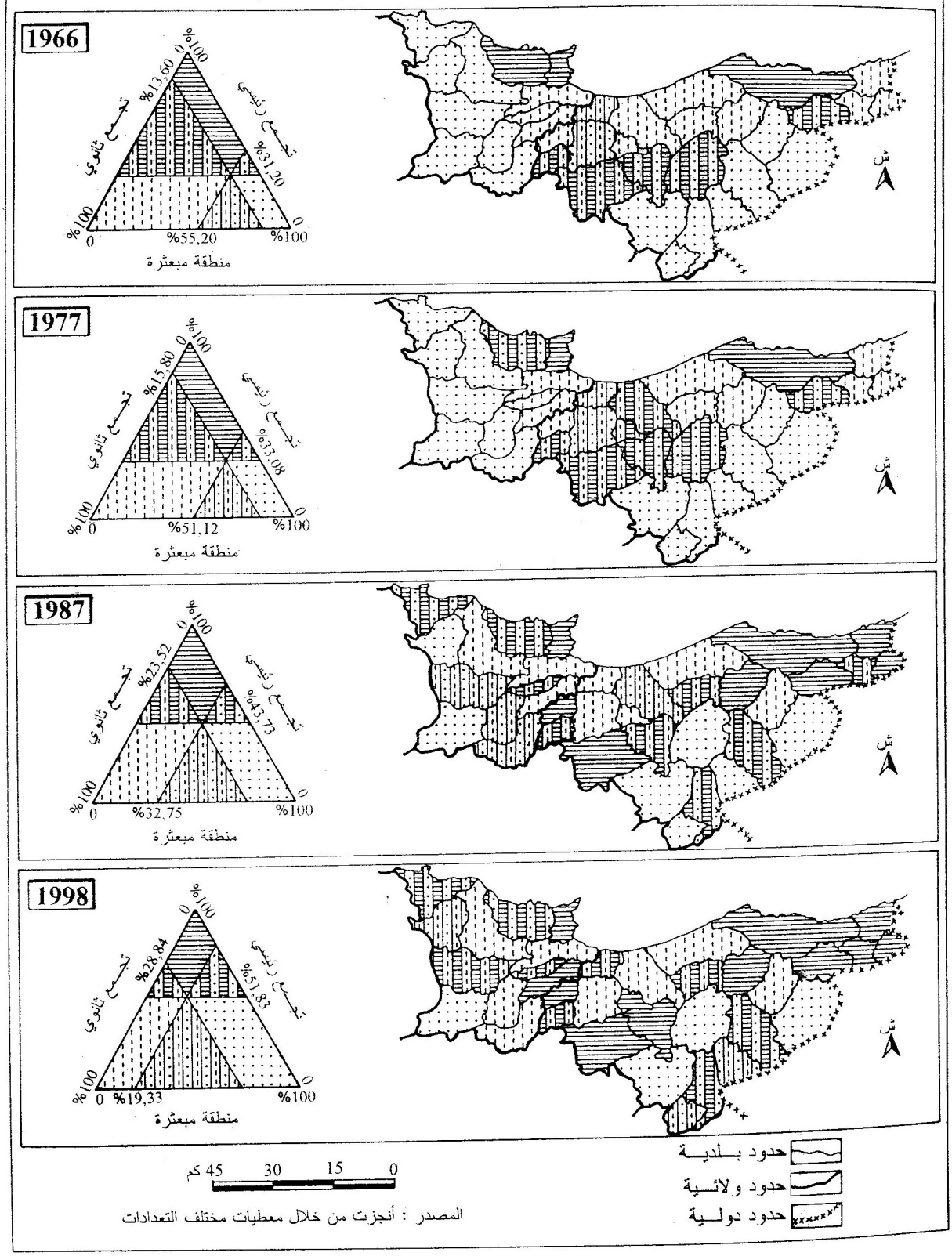
" توزيع مشتت يُغطي المناطق الجبلية ".

- تضم منطقة التبعثر أكبر نسبة من السكان تقدر بـ 55,20% و تتواجد في 14 بلدية ذات طابع جبلي.
- تليها التجمعات الرئيسية في البلديات و التي تضم 31,20% من إجمالي السكان و تمثلها بصورة مطلقة 03 بلديات فقط: عنابة، سيرايدي و القالة.
- أما التجمعات الثانوية فهي تضم أصغر نسبة من السكان تقدر بـ 13,60%.

و منه نلاحظ أن توزيع السكان في هذه الفترة يتميز بطابع التبعثر و التشتت ، و قد ساعد في ذلك العوامل الطبيعية (جبل، سهل، موارد طبيعية) حيث يلجأ السكان في هذه الفترة إلى التمركز و الإستيطان في مناطق الموارد الطبيعية بالقرب من المصادر المائية أين تلاءم النشاط الزراعي المتنوع و تربية المواشي، ضف إلى ذلك أن سكان هذه المناطق هم ملاك أراضي هذا العامل يُساهم في تبعثرهم حسب موقع هذه الأراضي.

خريطة (15)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع السكان عبر البلديات حسب التشتت



المصدر : أنجزت من خلال معطيات مختلف التعدادات

3-2- توزيع السكان سنة 1977:

" إستمرارية التوزيع المشتت ".

حدث تطور طفيف تمثل في:

- إرتفاع نسبة السكان بالتجمعات الرئيسية إلى 33,08% أي بفارق 1,88%.
- كما إرتفعت كذلك نسبة السكان بالتجمعات الثانوية إلى 15,80% أي بفارق 2,20%.
- أما منطقة التبعثر فقد إنخفضت نسبة السكان بها إلى 51,12% بفارق 2,08%، و قد مس هذا التطور كل من بلديتي بن مهيدي و زريزر (ولاية الطارف) فقط.

و بالتالي فإن نسبة الزيادة و النقصان المقدرة بـــ: 2% تعتبر منخفضة، إذا ما قورنت بالمدة الزمنية بين التعدادين (11 سنة) و هذا ما يؤكد إستمرارية التبعثر و التشتت في توزيع السكان.

3-3- توزيع السكان سنة 1987:

" الإتجـاه نـحـو التـجـمع ".

حدثت في هذه السنة تحولات كبيرة في توزيع السكان و التي تتضح من خلال:

- إرتفاع نسبة السكان بالتجمعات الرئيسية إلى 43,73%.
- إرتفاع نسبة السكان بالتجمعات الثانوية إلى 23,52%.
- إنخفاض نسبة السكان بمنطقة التبعثر إلى 32,75%.

و يمكن تفسير هذه التطورات بـــ:

- التقسيم الإداري لسنة 1984 و الذي بموجبه ظهرت ولاية الطارف المتضمنة لـــ 24 بلدية، و عليه فإن هذه الترقية الإدارية يُصاحبها توقيع المزيد من التجهيزات بإختلاف أنواعها لتقديم مختلف الخدمات للسكان المجمعين.
- توطن المركبات و الوحدات الصناعية لاسيما بولاية عنابة مما رافقه ظهور تجمعات جديدة بأحجام سكانية كبيرة (البوني، سيدي عمار، القنطرة، ذراع الريش، سيدي سالم...)، مما يحتم تزويدهم بمختلف الأنشطة الخدمية (التعليم، الصحة، النقل...) و كذلك التجهيزات الإدارية التي تتناسب مع مختلف الأحجام السكانية.
- ظهور القرى الإشتراكية (الكرمة، داغوسة، عين طويلة، خواد طاشة...) حيث أنه من مبادئ هذه القرى هو تجميع السكان و تزويدهم بمختلف الخدمات الضرورية (الأنشطة الخدمية) بهدف هيكلة المجال و النهوض بالقطاع الفلاحي.

و بالتالي فإن كل هذه العوامل أدت إلى تجميع السكان و هيكلة شبكة الخدمات و من ثمة إعادة تنظيم المجال.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن نسجل من خلال الخريطة (16) أن ولاية الطارف تعرف أكثر تشتتًا للسكان عبر بلدياتها مقارنة بولاية عنابة، و من جهة أخرى نجد أن المنطقة الوسطى و التي تضم البلديات التالية (عنابة، البوني، سيدي عمار، الحجار، عين الباردة، الشط، بن مهيدي، بسباس، شبيطة مختار و الذرعان) هي الأكثر تجمعًا و تركزًا للسكان مقارنة بالجهتين الشرقية و الغربية، و بالتالي فإن هذا التوزيع يطبع على مجال الدراسة عدم التوازن المجالي و اختلال شبكة الخدمات.

3-4- توزيع السكان سنة 1998:

" استمرارية ظاهرة التجمع ".

استمر تجميع السكان بصورة أكثر عمقًا من السنوات السابقة حيث:

- ارتفعت نسبة السكان بالتجمعات الرئيسية إلى 51,83% أي أن ½ سكان مجال الدراسة يتركزون بالتجمعات الرئيسية عكس ما كانت عليه سنة 1966 .
- ارتفاع ملحوظ في نسبة السكان بالتجمعات الثانوية إلى 28,84% .
- استمرارية انخفاض نسبة السكان بالمنطقة المبعثرة إلى 19,33% .

كما تأكد هذه الملاحظات الخريطة (17)، و هو ما يُفسر زيادة تركز الأنشطة الخدمية بالتجمعات الرئيسية مقارنة ببقية التجمعات الثانوية.

مما سبق نسجل ما يلي :

هناك تحولات و تطورات حدثت بمجال الدراسة انعكست على توزيع السكان، فبعدما كان منتشرًا في المنطقة المبعثرة أصبح متجمعًا بالتجمعات الرئيسية و التجمعات الثانوية و ظهور تجمعات ثانوية جديدة، مما يكون له الأثر المباشر في توزيع الأنشطة الخدمية، و هو ما يتضح من خلال الجدول (08) الموالي:

جدول (08) ولايتي عنابة و الطارف

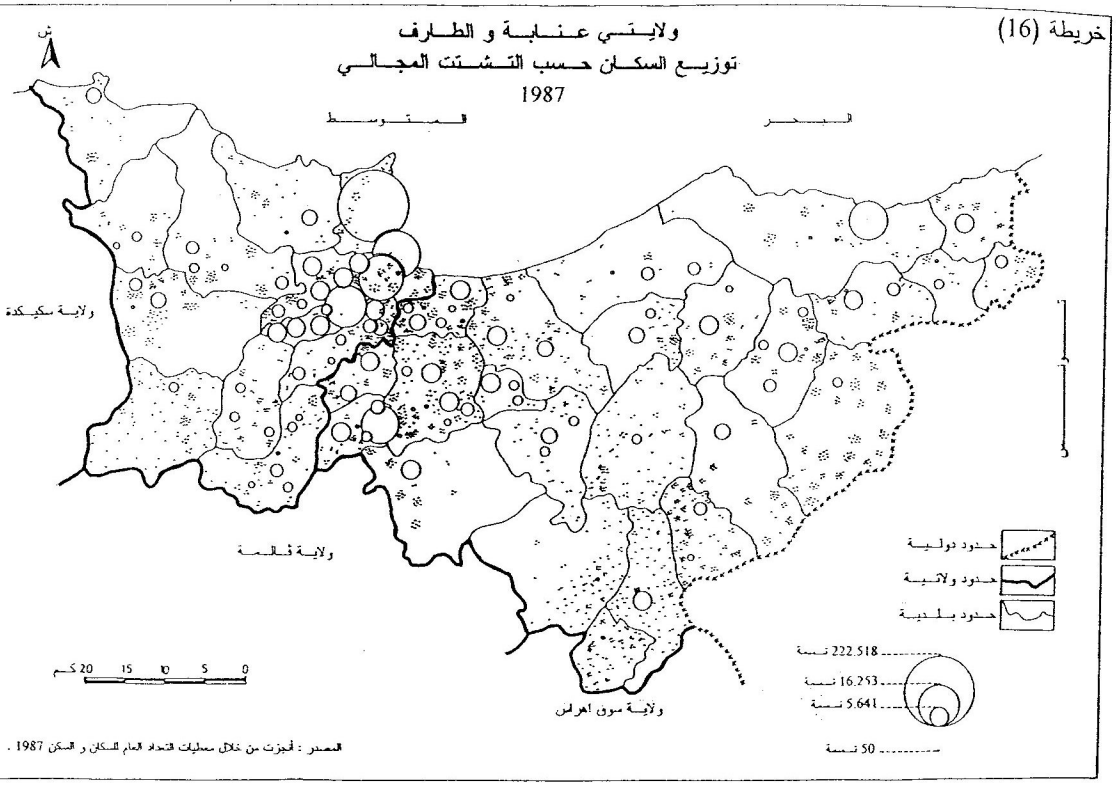
تصنيف التجمعات السكانية حسب التشتت

التجمعات / السنة	عدد تجمعات رئيسية	عدد تجمعات ثانوية	المجموع
1966	17	22	39
1977	17	33	50
1987	36	64	100
1998	36	103	139

المصدر: مختلف التعدادات.

خريطة (16)

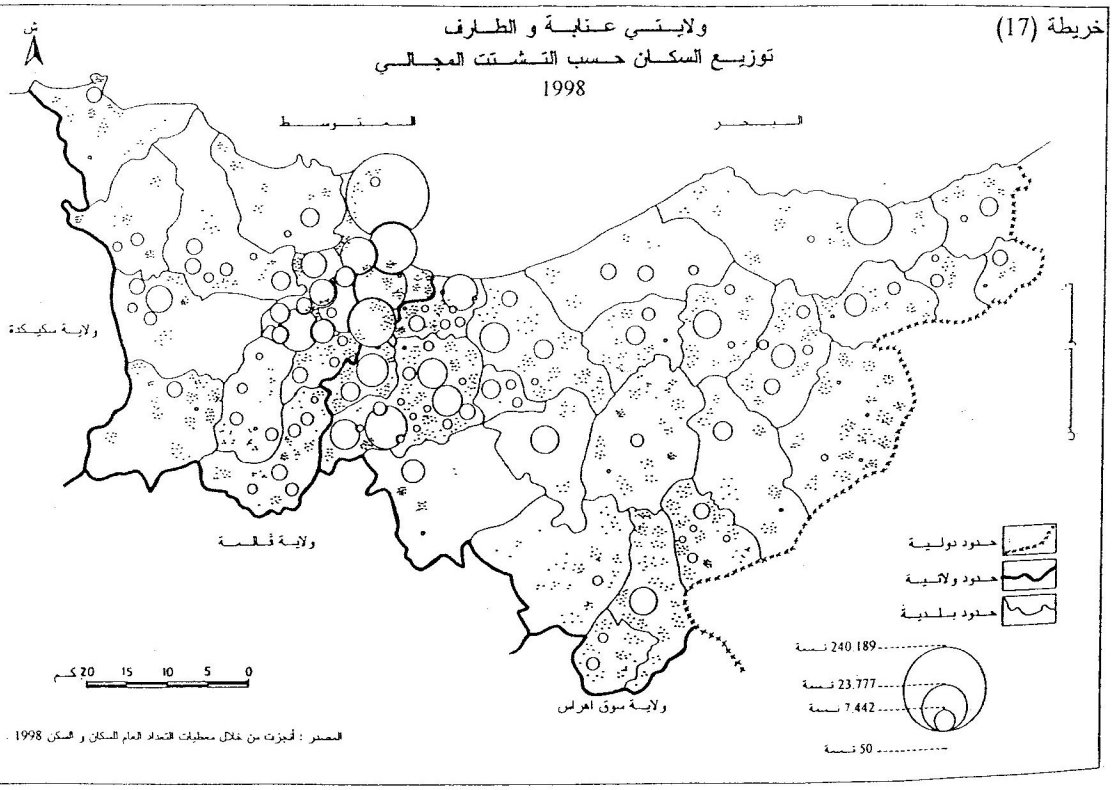
ولايتي عنابة و الطارف
توزيع السكان حسب التشتت المجالي
1987



المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987 .

خريطة (17)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع السكان حسب التشتت المجالي
1998



المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998 .

4- معدل النمو السنوّي للسكان:

" نمو سكاني متذبذب و متباين مرتبط بدرجة تركز الأنشطة الخدمية ".

يعتبر معدّل النمو السنوي أهم المؤشرات الديموغرافية التي توضح ديناميكية تطور السكان و وتيرته عبر مراحل زمنية مختلفة، و تبرز أهمية هذا المعدّل عندما يتعلق الأمر بولايتي عنابة و الطارف لما تحمله هاتين الولايتين من خصوصيات طبيعية، إقتصادية و خدمية متباينة و مميزة فيما بينهما وعن باقي الولايات المجاورة لهما، و هو ما يكون له الأثر الواضح على تصميم شبكة الخدمات.

و سنعتمد في تحليل هذا المؤشر على معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1966، 1977، 1987، 1998 آخذين بعين الإعتبار تطوره على مستوى البلدية و على مستوى التجمعات الرئيسية للبلديات، ذلك أن الأنشطة الخدمية أكثر تركزًا بالتجمعات الرئيسية مقارنة ببقية التجمعات (التجمعات الثانوية و منطقة التبعثر) بالبلدية مما يكون له إنعكاس على تباين معدل النمو السنوي على كلا المستويين:

4-1- تطور معدل النمو السنوّي على مستوى البلديات :

" تباعد في معدلات النمو في الفترات الأولى ثم تقارب في الفترات اللاحقة".

يمكن من خلال الخريطة (18)، (19)، (20) من تسجيل الملاحظات التالية:

***- فترة 1966 – 1977:**

" سكان بلديات ولاية عنابة يتزايدون بمعدلات نمو مرتفعة مقارنة مع سكان بلديات ولاية الطارف ".

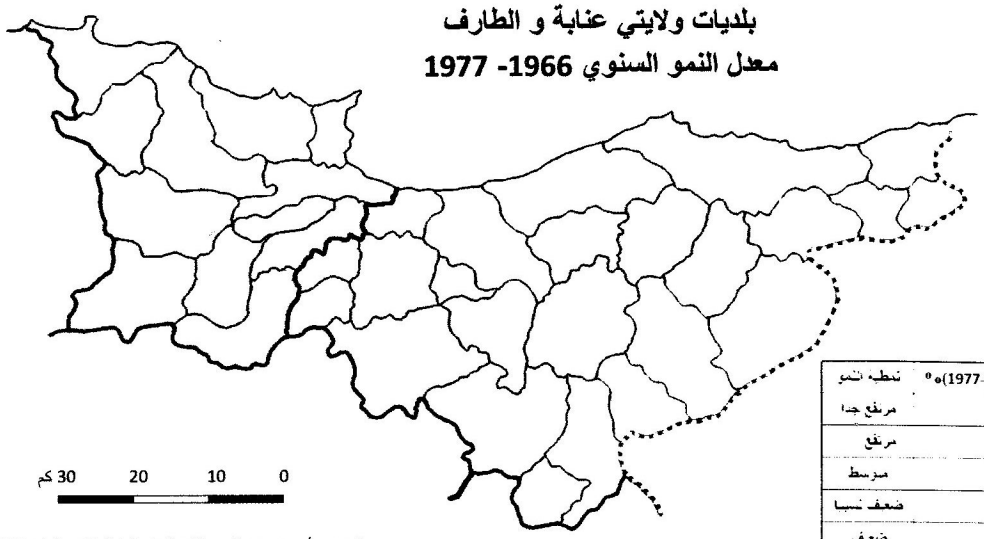
بلغ معدّل النمو السنوّي لمجال الدراسة في هذه الفترة 3,88% و هو يتقارب مع المعدّل الوطني (3,21%) ، في نفس الوقت نجد أو ولاية عنابة قد سجلت أكبر معدّل (4,25%) مقارنة مع ولاية الطارف (3,21%) هذا الأخير الذي يتساوى مع المعدل الوطني.

أما التوزيع المجالي لمعدل النمو السنوي عبر بلديات مجال الدراسة فهو يتباين من بلدية لأخرى (خريطة:18) حيث تبلغ أعلى قيمة له 9,01% في بلدية الحجار، أما أخفض قيمة فهي 1,10% سجلتها كل من بلديتي زيتونة و عين كرمة، هذا ما جعل نسبة التفاوت تقدر بـ 7,91% .

كما يُلاحظ أن بلديات ولاية عنابة في هذه الفترة قد سجلت أكبر معدلات نمو مقارنة ببلديات ولاية الطارف.

خريطة (18)

بلديات ولايتي عنابة و الطارف
معدل النمو السنوي 1966- 1977

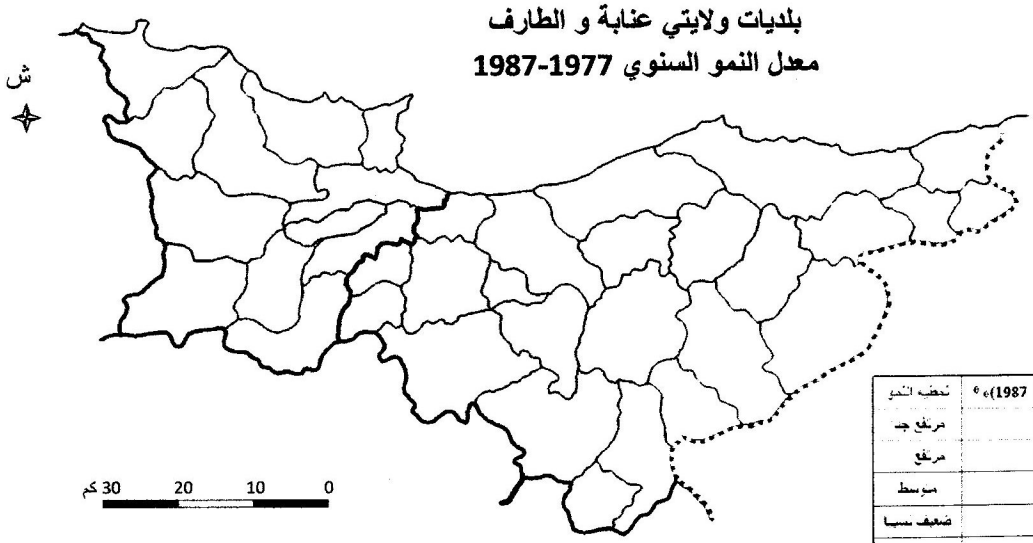


نمط النمو	معدل النمو السنوي (66-1977)%
مرتفع جدا	9,01-5,91
مرتفع	5,90-4,61
متوسط	4,60-3,01
ضعف نسبيا	3,00-1,31
ضعيف	1,30-1,10

المصدر: أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1966-1977

خريطة (19)

بلديات ولايتي عنابة و الطارف
معدل النمو السنوي 1977-1987

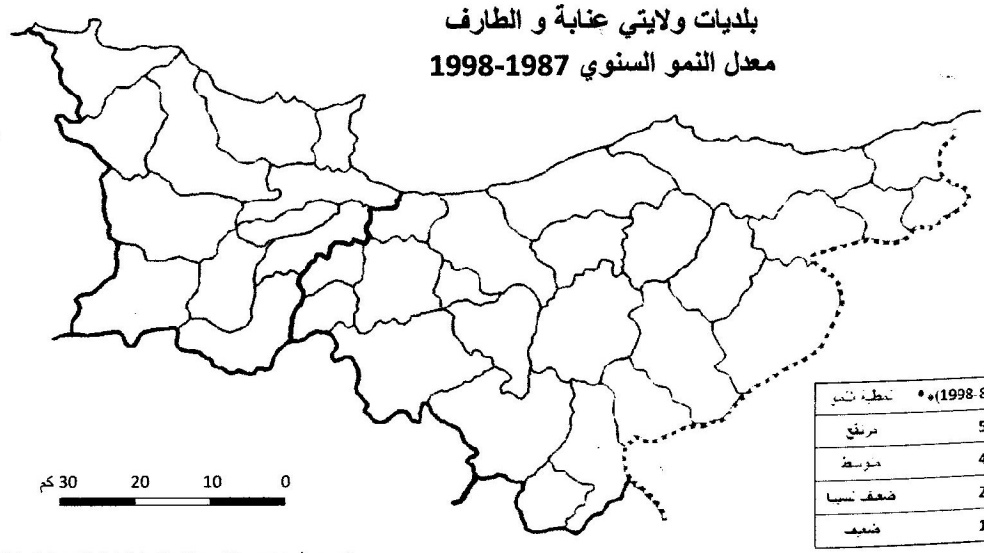


نمط النمو	معدل النمو السنوي (77 1987)%
مرتفع جد	10.45-5.91
مرتفع	5.90-4.61
متوسط	4.60-3.01
ضعيف نسبيا	3,00-1,28
ضعيف	1,27-0.12

المصدر :أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن1977-1987

خريطة (20)

بلديات ولايتي عنابة و الطارف
معدل النمو السنوي 1987-1998



نمط النمو	معدل النمو السنوي (87-1998)%
مرتفع	5.18 - 4.56
متوسط	4.55 2.26
ضعيف نسبيا	2.25 - 1.47
ضعيف	1.46 - 0.61

المصدر :أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987-1998

***- فترة 1977 – 1987:**

" تراجع في معدل النمو السنوي ببلدية عنابة

مع بروز بلديات من ولاية الطارف بمعدلات نمو مرتفعة نسبياً ".

في هذه الفترة أصبح معدل النمو بمجال الدراسة يقدّر بـ: 3,56% و هو مرتفع قليلاً عن المعدل الوطني (3,06%)، أما بالنسبة لولاية عنابة فقد انخفض معدل النمو بها عن الفترة السابقة و وصل إلى 2,93%، في حين قفز معدّل النمو بولاية الطارف إلى 4,71% و هو مرتفع عن المعدل الوطني.

و توضح الخريطة (19) أن هناك تبايناً واضحًا في توزيع معدل النمو عبر البلديات، حيث بلغ أعلى قيمة له 10,45% سجلت ببلدية سيدي عمار، أما أخفض قيمة فهي 0,12% مسجلة في بلدية عنابة و بالتالي فإن نسبة التفاوت صعدّت إلى 10,33% و هي نسبة مرتفعة عن سابقتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو المرتفعة نسبيًا سجلتها البلديات التي تجمع الولايتين و نذكر هنا: سيدي عمار، البوني، بسباس، الحجار، الذرعان، الشط بالإضافة إلى بلديات أخرى: الطارف، واد لعنب، بحيرة الطيور، زريزر...

و يمكن تفسير ذلك بالترقية الإدارية لبعض البلديات التي ساهمت مساهمة فعالة في ارتفاع معدلات نمو البلديات أو مقرات الولايات (بلدية الطارف) الحديثة بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى .

***- فترة 1987 – 1998:**

" تراجع في معدلات النمو السنوي في كلتا الولايتي" .

تراجع معدل النمو الولائي لولاية عنابة إلى 1,83%، كما تراجع هذا المعدل بولاية الطارف إلى 2,31%، هذا ما جعل معدل النمو السنوي لمجال الدراسة يتراجع هو الآخر و أصبح 2,01% و هو منخفض عن المعدل الوطني المقدر بـ 2,15%.

كما أن التوزيع المجالي لمعدل النمو عبر البلديات لهذه الفترة (خريطة:20) يوضح أن هناك تراجعًا له، حيث تُمثل 5,18% أعلى قيمة له مسجلة ببلدية واد لعنب و 0,61% أخفض قيمة مسجلة ببلدية عنابة، و بالتالي نجد أن نسبة التفاوت تقدر بـ 4,57 % و هي أخفض نسبة تفاوت سجلت بالفترات السابقة، و هذا يدل على تقارب في معدلات نمو البلديات على عكس ما سبق.

ملاحظة: تم حساب معدّل النمو السنوي من خلال المعادلة: $ر = \sqrt[ن]{\frac{س_1}{س_0}} - 1 \times 100$

4-2- تطور معدل النمو السنوّي على مستوى التجمعات الرئيسية للبلديات:

" إرتفاع محسوس على مستوى التجمعات الرئيسية ".

لاحظنا فيما سبق أن تطور معدّل النمو و تغيرّه يكمن في عدّة عوامل: التقسيم الإداري، مدى توفر التجهيزات الخدمية... كذلك قرب بعض المراكز من المراكز الكبرى، لذلك فضلنا دراسة معدّل النمو السنوّي على مستوى التجمعات الرئيسية[1] للبلديات البالغ عددها 36 مركزًا.

كما أن المراكز الرئيسية للبلديات هي الأكثر حظًا في إستقطاب الأنشطة الخدمية و التجهيزات والمرافق الإقتصادية و الإجتماعية مقارنة بالمراكز الثانوية، و بالتالي يمكن توضيح المراكز الكبرى المسيطرة و المراكز الصغرى التابعة لها، و من ثمَّة معرفة حركية المجال و تنظيمه السائد.

*- فترة 1966 – 1977:

" تسجيل معدلات نمو منخفضة ".

بلغ متوسط معدل النمو السنوّي للمراكز العمرانية المدروسة و المتمثلة في التجمعات الرئيسية لبلديات مجال الدراسة 4,37 % و هو مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني (3,21%) و ضعيف بالمقارنة مع المعدل الحضري (5,46%) .

و من خلال الخريطة (21) يتضح أن هناك تباينًا واضحًا في توزيع معدّل النمو السنوي عبر التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف، حيث تبلغ أعلى قيمة له في زيتونة 11,45%، أما أخفض قيمة فهي 1,28% و قد سجلت بالشرفة، و بالتالي فإن نسبة التفاوت تقدر بـ 10,17% .

و عليه يمكن توزيع هذه المراكز للبلديات في 5 فئات تبعًا لنمطية النمو كما يلي:

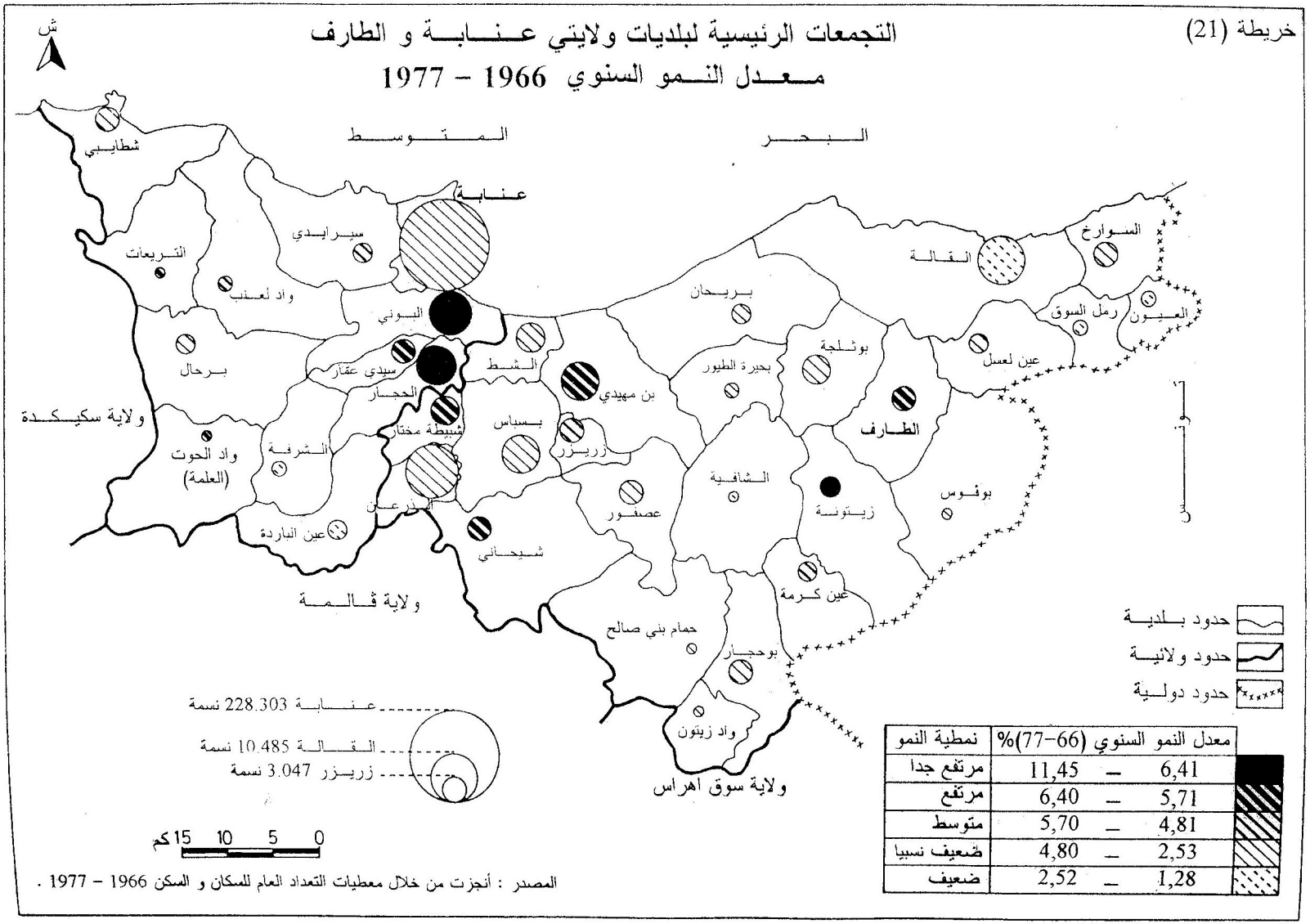
- نمو مرتفع جدًا " 6,41 – 11,45% ": تضم هذه الفئة كلا من زيتونة (11,45%)، الحجار (8,46%) و البوني (7,68%) و هي معدلات مرتفعة جدا مقارنة بمعدل النمو الوطني و معدل النمو الحضري.
- نمو مرتفع " 5,71 – 6,40%": تضم هذه الفئة بن مهيدي، سيدي عمار، شبيطة مختار، شيحاني، واد الحوت (العلمة)، التريعات و الطارف و هي مراكز تقع بالقرب من عنابة عدا الطارف .

---

(1) نعني بالتجمع الرئيسي هو المركز العمراني الذي يضم مقر البلدية داخل الحدود الإدارية للبلدية. لذلك فالمقصود في هذه الفقرة بالمراكز العمرانية هي التجمعات الرئيسية للبلديات.

خريطة (21)

التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف
معدل النمو السنوي 1966 - 1977



نمطية النمو	معدل النمو السنوي (66-77)%
مرتفع جدا	6,41 _ 11,45
مرتفع	5,71 _ 6,40
متوسط	4,81 _ 5,70
ضعيف نسبيا	2,53 _ 4,80
ضعيف	1,28 _ 2,52

المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1966 - 1977 .

- نمو متوسط " 4,81 – 5,70%": يندرج ضمن هذه الفئة المراكز : عين كرمة، زريزر، سيرايدي و واد لعنب.
- نمو ضعيف نسبيًا " 2,53 – 4,80%": تنتمي إليها كل من المراكز التالية: السوارخ، بحيرة الطيور، بوحجار، عنابة، عين لعسل، بسباس، عصفور، برحال، الذرعان، الشط، بريحان، حمام بني صالح، بوقوس، بوثلجة، واد زيتون و شطايبي و ذلك بمعدلات نمو تراوحت بين 2,70% إلى 4,75% و قد صنفت ضعيفة نسبيًا مقارنة مع معدّلات الفئة السابقة.
- نمو ضعيف" 1,28 – 2,52%": تضم هذه الفئة كل من المراكز التالية: عين الباردة، العيون، القالة، رمل السوق، الشافية و الشرفة.

و ما يمكن تسجيله من خصائص هذه الفترة هو:

- تسجيل المراكز العمرانية الواقعة قريبًا من مدينة عنابة لمعدلات نمو منخفضة.
- في المقابل نجد أن المراكز العمرانية الواقعة في المنطقة الحدودية قد سجلت معدلات نمو منخفضة و نخص هنا كل من السوارخ، العيون، رمل السوق، عين لعسل و بوقوس.

***- فترة 1977 – 1987:**

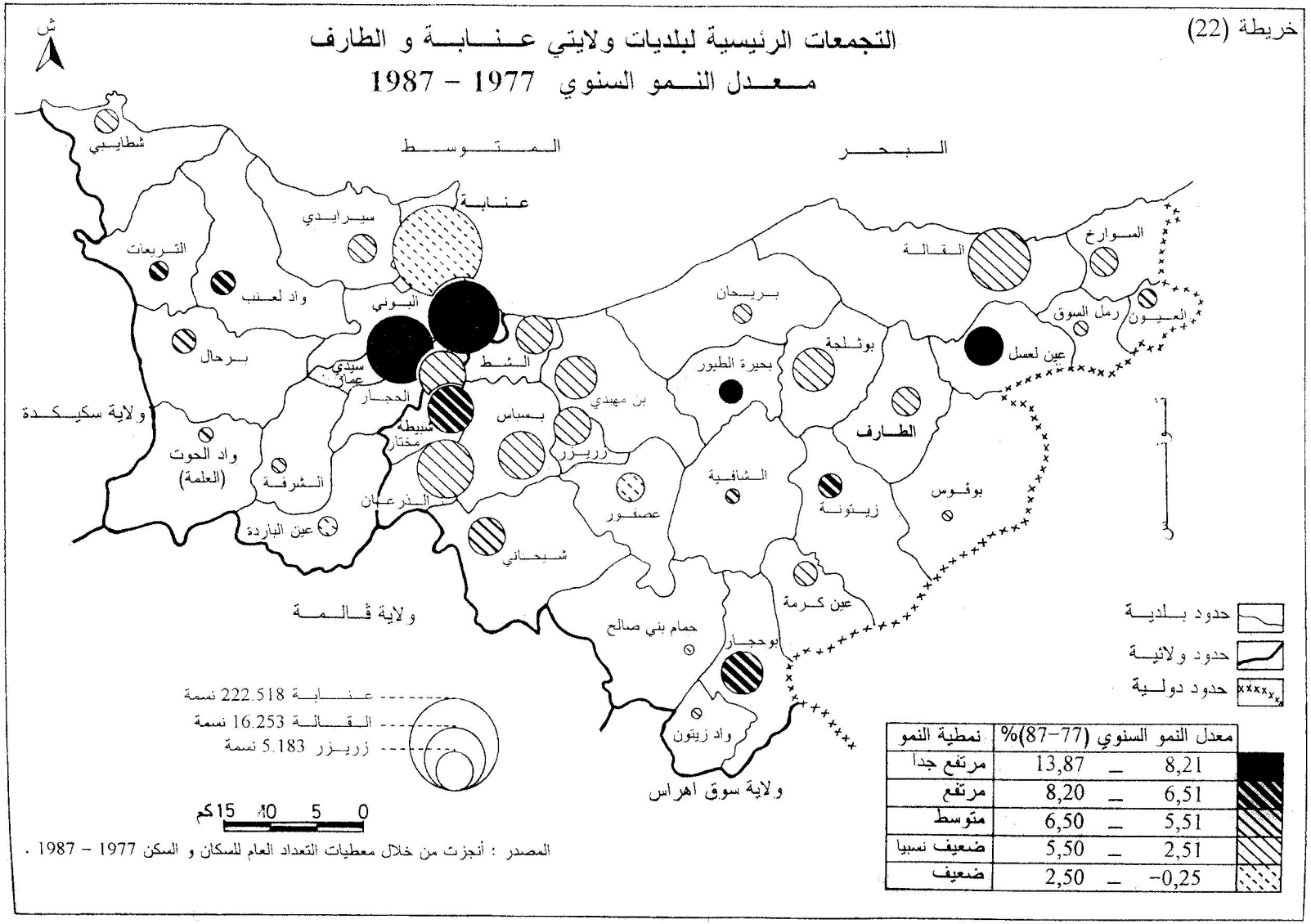
" إرتفاع محسوس في معدّل النمو السنوي ".

توضح الخريطة (22) أن هناك تطورات كبيرة طرأت على معدل النمو السنوي للمراكز العمرانية الممثلة للتجمعات الرئيسية المدروسة و ذلك من خلال عدّة عوامل و ظروف شهدتها كلتا الولايتين، و تبعًا لنمطية النمو أمكن إستنتاج 5 فئات و هي:

- نمو مرتفع جدًا "8,21 – 13,87%" : تضم هذه الفئة المراكز العمرانية: البوني، سيدي عمار، بحيرة الطيور و عين لعسل، و قد سجلت معدّلات نمو مرتفعة جدًا تراوحت بين 9,41% و 13,87% و ذلك مقارنة مع معدل النمو الوطني (3,06%) و معدل النمو الحضري (5,40%) لهذه الفترة، و يمكن هذا الإرتفاع في كون البوني و سيدي عمار يمثلان إحدى المدن التوابع إلى جانب مركز الحجار و التي تعمل كلها على إمتصاص الفائض السكاني لمدينة عنابة، إضافة إلى تواجد مركبي الحجار للحديد و الصلب و مركب الأسمدة الفوسفاتية و الآزوتية.
- نمو مرتفع "6,51 – 8,20%": تنتمي إلى هذه الفئة المراكز العمرانية التالية: التريعات، زيتونة، شبيطة مختار، واد لعنب و بوحجار.
- نمو متوسط" 5,51 – 6,50%": شملت هذه الفئة المراكز العمرانية: الشافية، العيون، شيحاني، برحال و العلمة.

خريطة (22)

التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف
معدل النمو السنوي 1977 - 1987



نمطية النمو	معدل النمو السنوي (77-87)%
مرتفع جدا	8,21 _ 13,87
مرتفع	6,51 _ 8,20
متوسط	5,51 _ 6,50
ضعيف نسبيا	2,51 _ 5,50
ضعيف	-0,25 _ 2,50

المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1977 - 1987 .

- نمو ضعيف نسبيًا" 2,51 – 5,50%": تضم 18 مركزًا عمرانيًا منها 14 مركز يتواجد بولاية الطارف و 4 مراكز أخرى تتواجد بولاية عنابة.
- نمو ضعيف "0,25-% – 2,50%": تضم هذه الفئة المراكز العمرانية التالية: عصفور (1,22%)، حمام بني صالح (0,81%)، عين الباردة (0,23-%) و عنابة (0,25-%).

و منه يمكن تسجيل خصائص هذه الفترة كما يلي:

- يرجع سبب نمو كل من المركزين العمرانيين سيدي عمار و البوني إلى إستقبالهما للفائض السكاني لمدينة عنابة بعد وصول هذه الأخيرة إلى مرحلة التضخم السكاني و ذلك بسبب قربهما منها حيث لا تتعدى المسافة الفاصلة بينهما 13 كم و الواقعين على محور الطريق الوطني رقم 16. و قد تدعمت هذه الظاهرة بعد الترقية الإدارية لسنة 1984 التي رفعتها إلى مقر بلدية، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى توطن الجامعة و مركب الحديد و الصلب "*S.N.S*" بسيدي عمار إلى إرتفاع معدل النمو بهذه الأخيرة، دون أن ننسى دور مركب الأسمدة الفوسفاتية و الآزوتية "*ASMIDAL*" ببلدية البوني.
- يكمن سبب إنخفاض معدل نمو مدينة عنابة إلى (0,25-%) مقارنة بالفترة السابقة إلى فقدانها لحجم كبير من سكانها الذي إنتقل إلى مركزي البوني وسيدي عمار من خلال تفريغها لفائضها السكاني من جهة، و من جهة أخرى عامل التقسيم الإداري الذي ظهرت على إثره بلدية البوني و سيدي عمار، كما أن هذه المراكز قد تلقت دفعة واحدة لحجم سكاني كبير لأنها كانت في السابق مجال فارغ توجد به إلا منطقة أثرية أو مزرعة صغيرة (B. Kebir, 2002, p. 98).
- تجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو المرتفعة سجلتها تلك المراكز العمرانية الواقعة في المنطقة الوسطى التي تجمع ولايتي عنابة و الطارف و كذلك تلك المستفيدة من الترقية الإدارية.
- رافق عملية التقسيم الإداري توطن العديد من التجهيزات الخدمية و التي لها الأثر الكبير في جذب السكان و إعطاء ديناميكية مجالية جديدة.

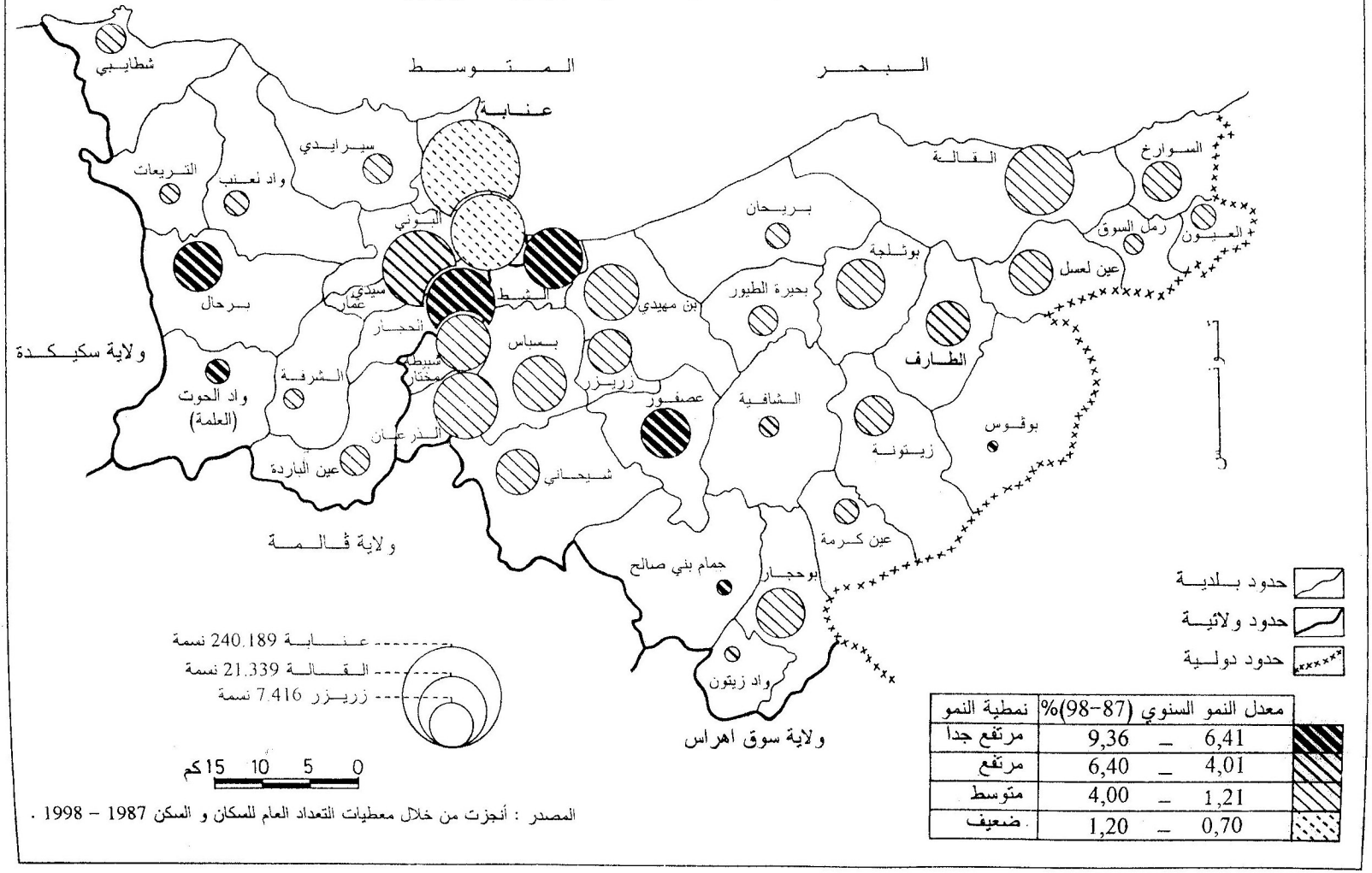
*- فترة 1987 – 1998:

" إرتفاع مستمر لمعدل النمو السنوي بالتجمعات الرئيسية ".

نجد في هذه الفترة أن متوسط معدل النمو للمراكز العمرانية المدروسة (التجمعات الرئيسية) في ولايتي عنابة و الطارف وصل إلى 3,82% و هو مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني (2,15%) و يتقارب مع المعدل الحضري (3,57%)، لكن ما يلاحظ من خلال الخريطة (23) أن هناك تباين في توزيع معدل النمو عبر المراكز، حيث بلغ أعلى قيمة له في مركز برحال (9,36%) و أخفض قيمة بـ عنابة (0,70%)، هذا ما دفعنا إلى تجميع هذه المراكز في 04 فئات كما يلي:

خريطة (23)

التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف
معدل النمو السنوي 1987 – 1998



نمطية النمو	معدل النمو السنوي (87-98)%
مرتفع جدا	9,36 _ 6,41
مرتفع	6,40 _ 4,01
متوسط	4,00 _ 1,21
ضعيف	1,20 _ 0,70

المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و المسكن 1987 – 1998 .

- نمو مرتفع جدًا "6,41 – 9,36%": شملت هذه الفئة المراكز التالية: برحال، واد الحوت (العلمة)، عصفور، الحجار، الشط، حمام بني صالح، بوقوس و عين الباردة، و هي المراكز التي عرفت إرتفاعًا ملحوظًا في معدل نموها مقارنة بالفترة السابقة.
- نمو مرتفع "4,01 – 6,40%": تضم المراكز: الطارف (5,19%)، واد زيتون (4,95%)، سيدي عمار (4,74%) و الشافية (4,06%) و هي مراكز عرفت إرتفاعًا في معدلاتها مقارنة بالفترة السابقة عدا مركز سيدي عمار الذي عرف معدل نموه تراجعًا و إستقرارًا.
- نمو متوسط "1,21 – 4,00%": تضم هذه الفئة 22 مركزًا عمرانيا، 5 منهم تنتمي إلى ولاية عنابة و الباقي تنتمي إلى ولاية الطارف.
- نمو ضعيف "0,70 – 1,20%": شملت كل من مركزي البوني (1,14%) و عنابة (0,70%).

و منه فإن هذه الفترة تتميز بالخصائص التالية:

- بروز مركز الحجار بمعدل نمو مرتفع (8,02%) لأنه أصبح إحدى المدن التوابع إلى جانب كل من سيدي عمار و البوني، يعمل على إمتصاص الفائض السكاني لمدينة عنابة.
- إن التراجع المسجل في مركزي سيدي عمار و البوني يكمن في عودة الإستقرار و بداية النمو الطبيعي للسكان من جهة، و من جهة أخرى يعود إلى ظهور مراكز أخرى ثانوية كـ "حجر الديس، القنطرة، دراجي رجم" ببلدية سيدي عمار و " سيدي سالم، غربي عيسى، خرازة" ببلدية البوني.
- إرتفاع معدلات نمو المراكز المجاورة للمدن التوابع (الحجار، البوني، سيدي عمار) و تسجيلها لمعدلات قياسية و نخص هنا: برحال، واد الحوت (العلمة)، الشط، بن مهيدي، بسباس، الذرعان و أغلبها تنتمي إلى ولاية الطارف، نظرًا لإستفادتها بالعديد من التجهيزات الخدمية خاصة تلك التي لها الأثر الكبير في جذب السكان و من ثمَّ إرتفاع معدلات نموها.

5- نمطية التطور الديموغرافي :

" إتجاهات متباينة للتطور ".

من أجل توضيح وتيرة النمو و تطوره ببلديات مجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف)، سنحاول فيما يلي معرفة أنماط التطور الديموغرافي بها، و ذلك بالإعتماد على دليل التطور ذو الأساس 100، و يوضح الشكل (03) توزيع بلديات ولايتي عنابة و الطارف حسب نمطية التطور الديموغرافي في 05 مجموعات كما يلي :

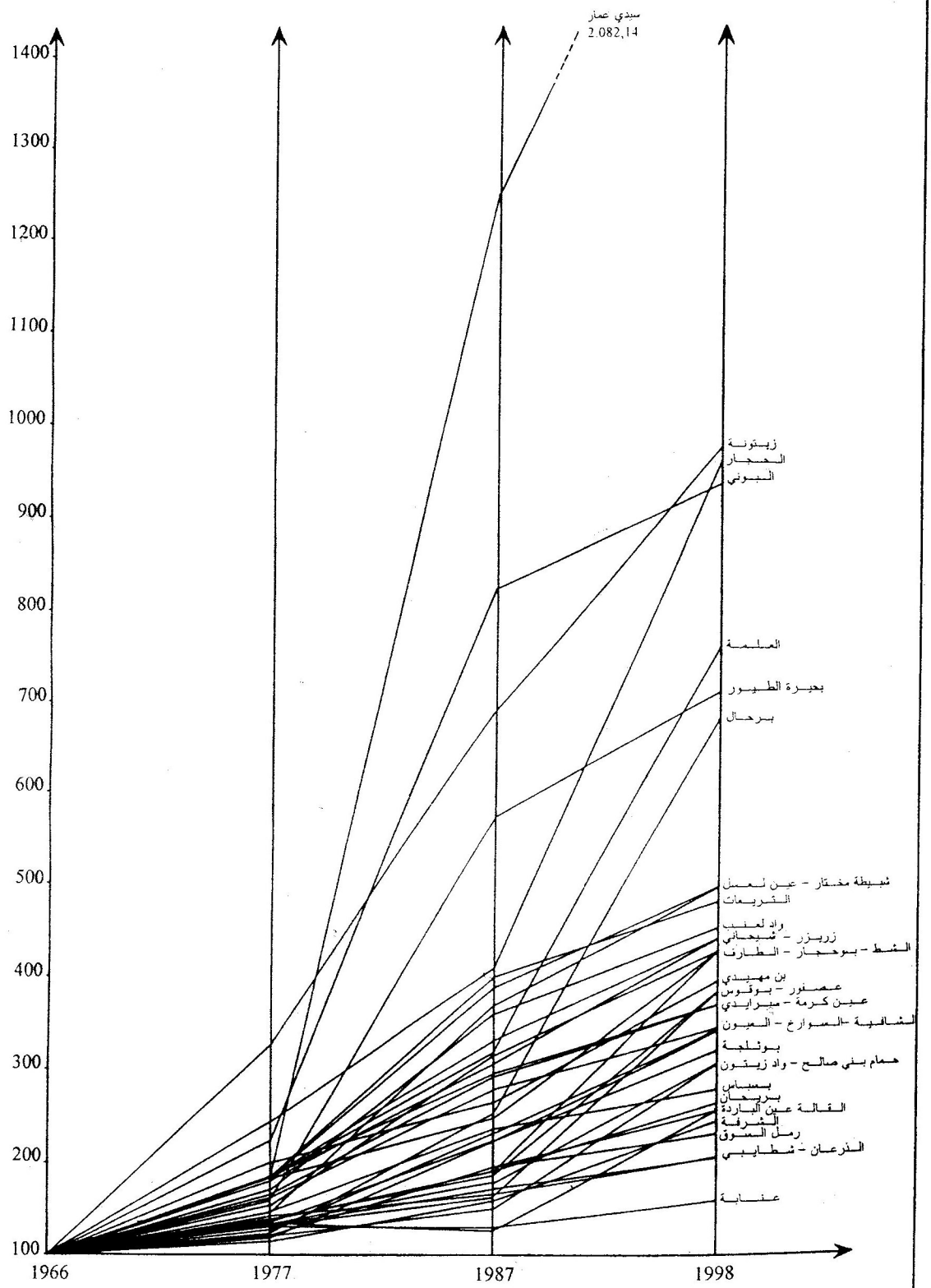
- **المجموعة الأولى:**

تضم هذه المجموعة بلدية واحدة هي سيدي عمار، تقع في قمة التوزيع، تتميز بتطور ديموغرافي قوي جدًا، ذلك أن مسار الزيادة السكانية بها بعيدًا عن مسار المجموعات الأخرى، و يعود سببه إلى أنها تجاور مدينة عنابة و تستقبل فائضها السكاني بالإضافة إلى دورها المتمثل في إسكان عمال مركب

شكل (03)

بلديات ولايتي عنابة و الطارف

نمطية التطور الديموغرافي



المصدر : أنجز من خلال معطيات مختلف التعدادات .

الحديد و الصلب "S.N.S" و تزويدهم بمختلف الخدمات الضرورية، و هو ما يترجم في إرتفاع معدل النمو المسجل بها، مما يدّل على حدوث حركية ديموغرافية سريعة بها.

- **المجموعة الثانية :**

تشمل هذه المجموعة كل من البلديات: زيتونة، الحجار و البوني تقع أسفل المجموعة الأولى و تتميز أيضًا بتطور ديموغرافي قوي، و تنطبق نفس الأسباب السابقة الذكر في المجموعة الأولى على كل من بلديتي الحجار و البوني لأن دورهما هو نفس دور سيدي عمار لأنهما قد سجلتا معدلات نمو مرتفعة، أما بالنسبة لبلدية زيتونة فإن هذا التطور الديموغرافي السريع بها يكمن في الزيادة الطبيعية المرتفعة بها.

- **المجموعة الثالثة :**

تظهر هذه المجموعة بـ 03 بلديات: العلمة، بحيرة الطيور و برحال و هي تقع تحت المجموعة الثانية، ذلك أنها تعرف زيادة سكانية معتدلة، و هذا ما يفسر بإنتظام وتيرة النمو بها.

- **المجموعة الرابعة :**

يبيّن التوزيع أن هذه المجموعة تضم 28 بلدية، و هي تتميز بمعدلات نموها المنخفضة مقارنة بالمجموعات السابقة، مما جعل وتيرة تطورها الديموغرافي أيضًا تعرف إنخفاضًا لكنها تسجل زيادة سكانية مستمرة عبر كل الفترات، و بنظرة مجالية نلاحظ أن هذه البلديات تقع بعيدًا عن مدينة عنابة حيث أن أغلبها ينتمي إلى ولاية الطارف، بينما الباقي منها يقع في أطراف ولاية الطارف.

- **المجموعة الخامسة :**

تحتل هذه المجموعة قاعدة التوزيع و تشمل بلدية واحدة هي بلدية عنابة التي تضم المدينة الكبرى "عنابة" و هي تتميز بزيادة سكانية ضعيفة و الذي يؤكده هو التراجع المستمر في معدل النمو بها عبر كل الفترات.

من كل ما سبق نسجل ما يلي:

- تعرف بلديات ولاية الطارف تطور ديموغرافي ضعيف مقارنة ببلديات ولاية عنابة.
- تسجل البلديات الواقعة في أطراف كلتا الولايتين تطور ديموغرافي ضعيف.
- شهدت البلديات المجاورة لبلدية عنابة و القريبة منها سواء تلك المنتمية إلى ولاية الطارف أو ولاية عنابة تطور ديموغرافي كبير.

إن كل هذه الملاحظات تتفق كلها مع تلك المسجلة في الكثافة السكانية ، معدل النمو السنوي... فماذا إذن عن أصل الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة ؟

6- نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام:

" دور كبير للهجرة الوافدة ".

نحاول فيما يلي الكشف عن أصل الزيادة السكانية المسجلة بمجال الدراسة و التي تم توضيحها من خلال المؤشرات: الكثافة السكانية، معدّل النمو السنوي نمطية التطور الديموغرافي و بالتالي البحث في طبيعتها أي معرفة نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة[1] على كل الفترات التعدادية (77/66)، (87/77)، (98/87) و اللذان تم حسابهما بالإعتماد على معدّل النمو السنوي الوطني للفترات السابقة.

و قد تمت هذه الدراسة على مستوى التجمعات الرئيسية للبلديات و ذلك للأسباب التالية:

- تضم التجمعات الرئيسية أكبر الأحجام السكانية و التي من شأنها توضيح كل من قيمتي الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة.
- إن الهجرة تتم نحو مستوى التجمعات الرئيسية بحثا عن مستوى أرقى من الخدمات و التي يقل و يغيب تواجدها بالتجمعات الثانوية أو المنطقة المبعثرة.
- الحصول على كل المعطيات الإحصائية على مستوى التجمعات الرئيسية نظرًا لعدم الإستقرار و التجانس في الحدود الإدارية للبلديات خاصة في تعدادي 1966 و 1977.

و وردّت النتائج ممثلة في الخرائط (24)، (25)، (26) كما يلي:

6-1- الفترة 1966– 1977 :

" نمو ديموغرافي مرتبط بالزيادة الطبيعية بصفة مطلقة مع تسجيل بعض الإستثناءات ".

نلاحظ من خلال الخريطة (24) أن نمو السكان بالتجمعات الرئيسية يعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية، لكن هذا لا يمنع من تسجيل بعض الملاحظات:

---

(1) – الزيادة الطبيعية هي حصيلة الفرق بين السكان النظريين للتعداد الحالي ($\dot{P}_1$) و السكان الحقيقيين للتعداد السابق (P_0) لنفس التجمع.

– صافي الهجرة هو الفرق بين السكان الحقيقيين للتعداد الحالي (P_1) و السكان النظريين لنفس التعداد ($\dot{P}_1$).

و يتم حساب كلا المؤشرين بالطريقة الرياضية التالية:

لحساب السكان النظريين لسنة 1977 يجب أن يتوفر : – معدل النمو السنوي الوطني للفترة 77/66 و هو 3,21%.

– عدد السنوات لنفس الفترة : 11 سنة.

لذلك فالسكان النظريين ($\dot{P}_{77}$) يساوي : $\dot{P}_{77} = P_{66} \times (1 + 0{,}0321)^{11}$

و منه نستخرج الزيادة الطبيعية (a) كما يلي: $a = P`_{77} - P_{66}$

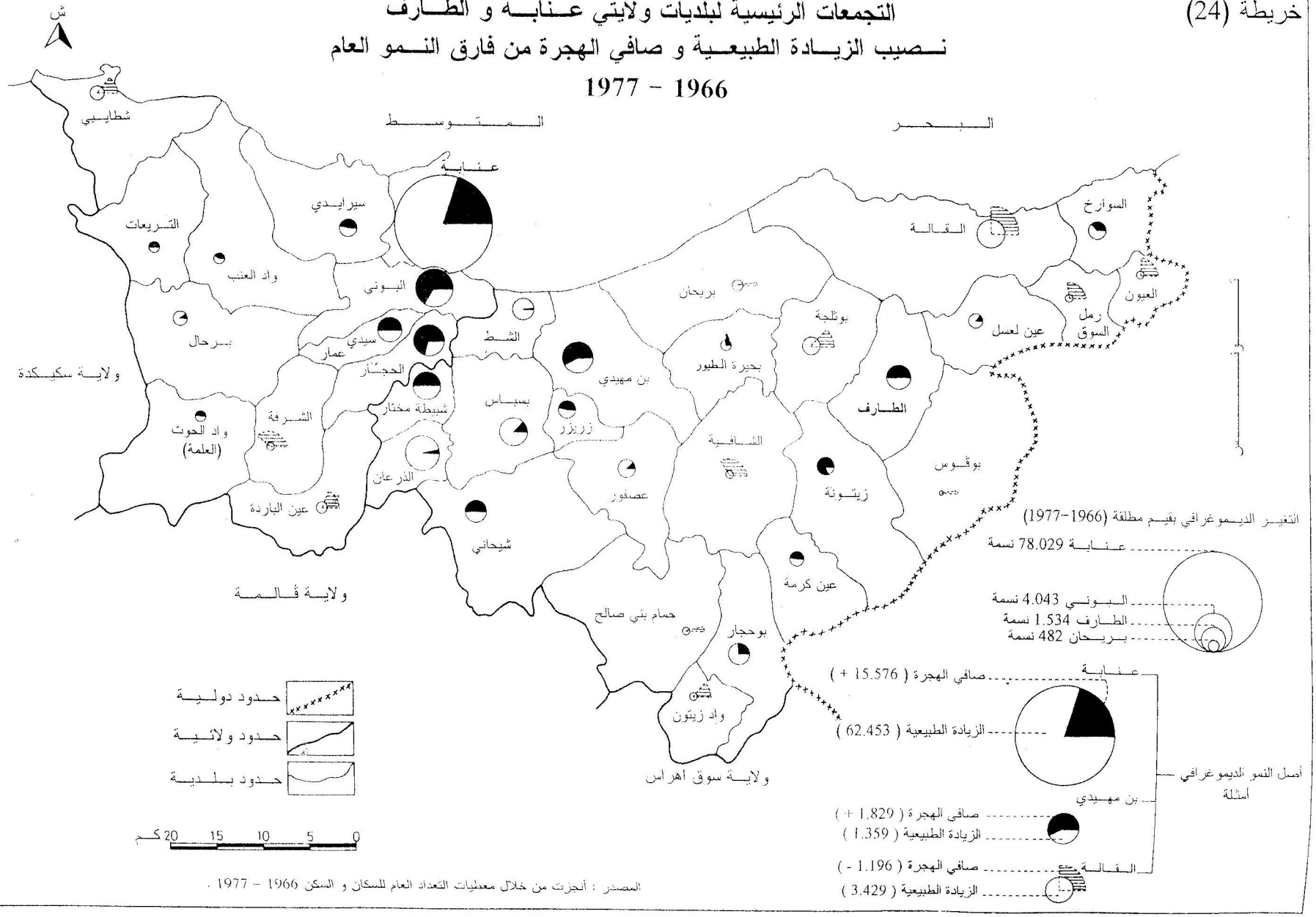
أما صافي الهجرة (SM) فيساوي: $SM = P_{77} - P`_{77}$

أما نسبة صافي الهجرة (SM%) تساوي: $(SM \div P_{66}) \times 100$

التغير الديموغرافي (V) يساوي: $V = P_{77} - P_{66}$

خريطة (24)

التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف
نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام
1977 - 1966



المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1966 - 1977 .

- عرفت مدينة عنابة زيادة طبيعية قدرها 62.453 ن و هي أعلى قيمة مسجلة بمجال الدراسة مع إستقبالها لهجرة وافدة قدرت بـ 15.576 ن، و يمكن تفسير ذلك في أن المدن الميتروبولية كلها في هذه الفترة قد إستقبلت نزوح ريفي حاد نحوها.

- كما شهدت كل من التجمعات (المراكز): القالة، العيون، رمل السوق، الشافية، واد زيتون، عين الباردة، الشرفة و شطايبي هجرة مغادرة، و تعود أسباب ذلك إلى الظروف الإجتماعية و الإقتصادية التي كانت تعيشها المنطقة من تهميش و عزلة و غياب شبه تام لمختلف التجهيزات الخدمية و التي لها دور كبير في إستقرار السكان.

6-2- الفترة 1977– 1987 :

" نمو ديموغرافي مرتبط بالهجرة الوافدة ".

على عكس الفترة السابقة، أصبحت أغلب التجمعات الرئيسية تعرف صافي هجرة وافدة بقيم مرتفعة (خريطة:25) :

- حيث بلغت أقصاها في كل من سيدي عمار (19.561 ن) و البوني (16.810 ن) و هذا يعود إلى توافد أعداد كبيرة إليها و إستقرارهم بها من أجل العمل بمركب الحديد و الصلب "*S.N.S*"، مركب "*ASMIDAL*" للأسمدة الآزوتية والفوسفاتية و كذلك توطن الجامعة... خاصة من عنابة، عين الباردة، الذرعان و حتى من ولايات أخرى مجاورة.

- كما سجلت التجمعات الرئيسية لبعض بلديات ولاية الطارف صافي هجرة مرتفع في كل من بسباس، زريزر، شيحاني، بحيرة الطيور، بوثلجة، القالة، السوارخ، العيون، رمل السوق، زيتونة، عين كرمة، بوحجار حيث يعود سبب هذا الإستقطاب يعود إلى التجهيز بمختلف المرافق و الخدمات بفعل الترقية الإدارية لسنة 1984 ، كما مست هذه العملية بعض بلديات ولاية عنابة .

- مع الإشارة إلى أن بعض التجمعات الرئيسية قد عرفت هجرة مغادرة تتصدرها بلدية عنابة بصافي هجرة يقدر بـ 86.094 ن، و هو مؤشر يفسر بداية عملية تفريغ فائضها السكاني نحو المدن التوابع.

6-3- الفترة 1987– 1998 :

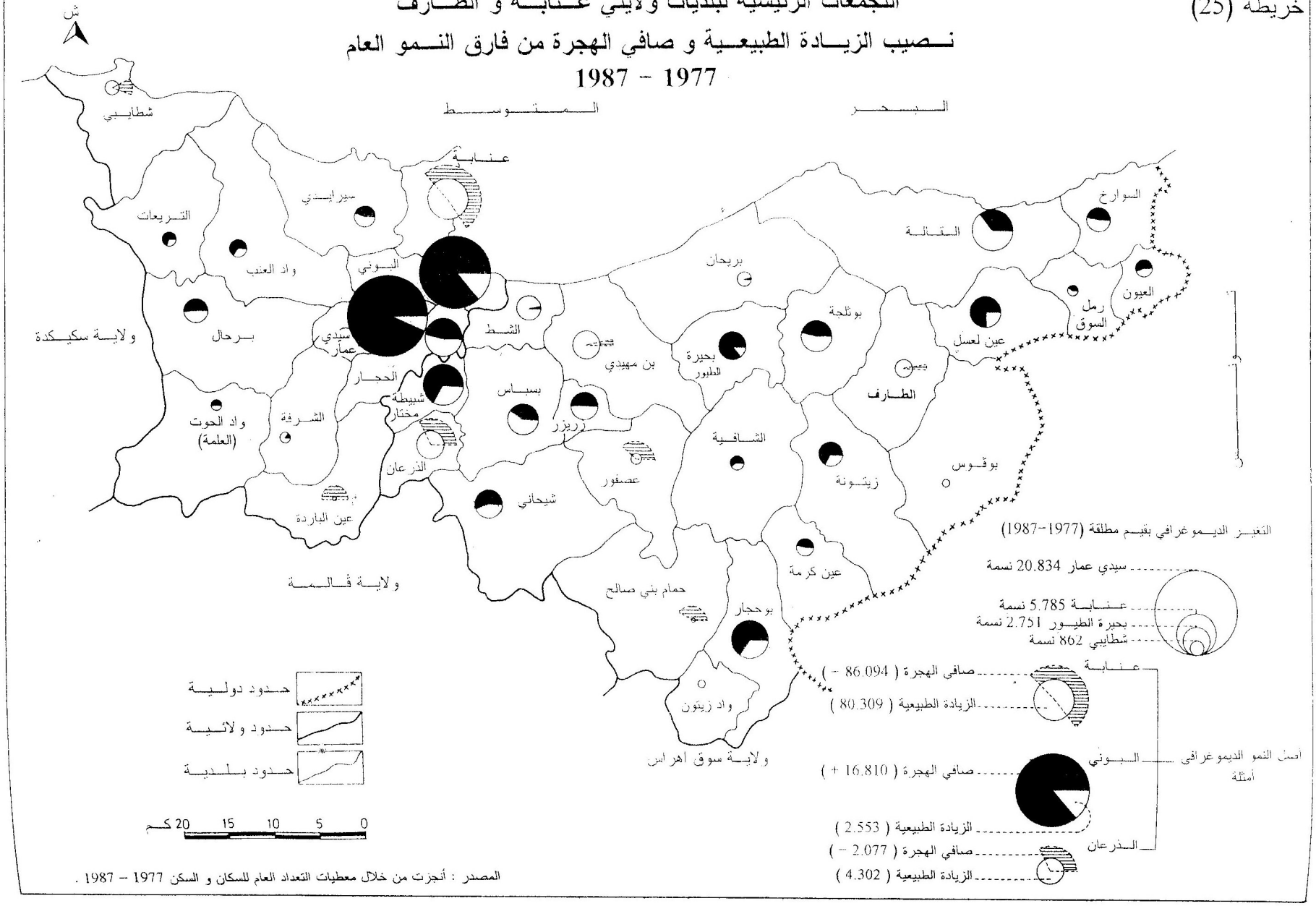
" إستمرارية النمو الديموغرافي بفعل الهجرّة الوافدة ".

من خلال الخريطة (26) يمكن أن تتضح خصائص هذه الفترة و ذلك كما يلي:

- إستمرارية بعض التجمعات في تسجيلها للهجرة الوافدة من خلال قيم صافي الهجرة المرتفعة و نخص هنا كل من سيدي عمار، الحجار ذلك أنهما أصبحا يلعبان دور المدن التوابع لمدينة عنابة في إمتصاص

خريطة (25)

التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف
نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام
1977 - 1987



المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1977 - 1987 .

فائضها السكاني في المقابل نجد تجمع البوني قد تراجع بتسجيله لصافي هجرة بقيم سالبة و هذا نظرًا لظهور تجمعات ثانوية جديدة و كبر حجم التجمعات الثانوية الموجودة ببلدية البوني.

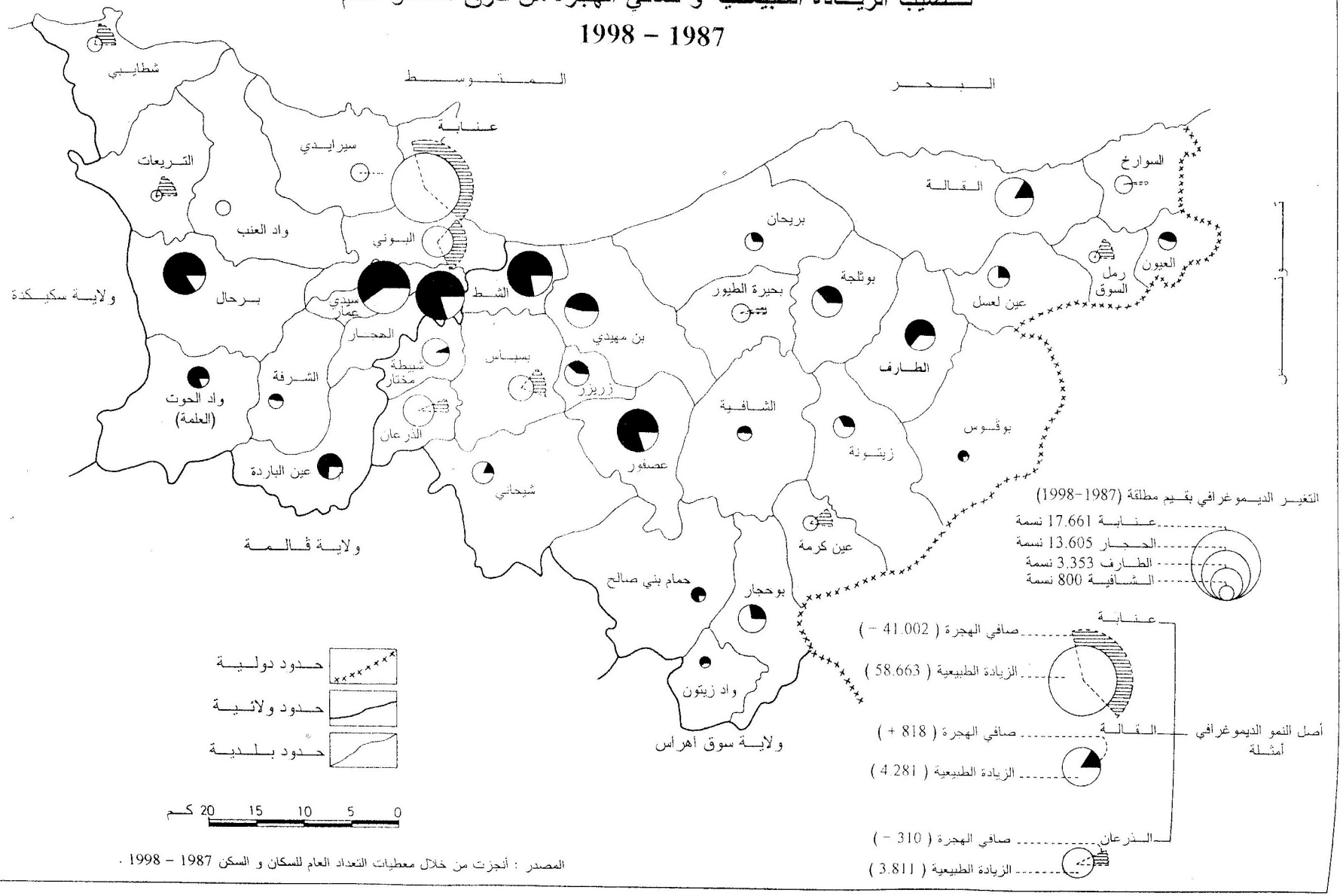
- كما سجل كل من تجمعي برحال و عين الباردة صافي هجرة موجب قدر بـ(5.349+) و(1.620+) على الترتيب.
- تجدر الإشارة بالذكر إلى أن التجمعات المنتمية إلى ولاية الطارف و المجاورة لولاية عنابة قد عرفت هي الأخرى نمو مرتفع كان من جراء الهجرة الوافدة و نخص هنا كل من: الشط، بن مهيدي، زريزر، عصفور، شيحاني .
- أما بالنسبة لتجمع بسباس فإن أصل الزيادة السكانية به تعود بالدرجة الأولى إلى الزيادة الطبيعية (2.620 ن)، لكن رغم مجاورته لولاية عنابة و تسجيله لصافي هجرة بقيم سالبة فإنه يعود إلى ظهور تجمعات ثانوية جديدة به و كبر حجم التجمعات الثانوية الأخرى.
- بالإضافة إلى أن بعض التجمعات الرئيسية لبلديات ولاية الطارف مثل: الطارف، القالة، عين لعسل قد عرفت في هذه الفترة هجرة وافدة و التي كان لها دور كبير في النمو الديموغرافي بها و هذا يعود إلى اكتمال تجهيز هذه التجمعات بالتجهيزات الخدمية الضرورية المصاحبة لعملية الترقية الإدارية.

مما سبق نسجل ما يلي :

- يكمن أصل الزيادة السكانية للتجمعات الرئيسية في الفترة 1966 – 1977 في الزيادة الطبيعية باعتبارها العامل الأساسي المؤثر في ذلك نتيجة غياب كل التجهيزات و البرامج التنموية بها و التي من شأنها جذب السكان، عدا مدينة عنابة التي شهدت توافد أعداد كبيرة من الوافدين .
- أما الفترات اللاحقة 1977 – 1987 و 1987 – 1998 فقد أثر مؤشر صافي الهجرة بشكل فعال في الزيادة السكانية، حيث أصبحت أغلب هذه التجمعات مناطق جذب السكان من خلال توفرها على جملة من التجهيزات الضرورية، السكن و كذلك العمل و المصاحبة لعملية الترقية الإدارية و توقيع مختلف البرامج التنموية الخدمية للنهوض بتلك المناطق .

خريطة (26)

التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف
نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام
1998 – 1987



المصدر : أنجزت من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987 – 1998 .

7- حركة السكان :

" ديناميكية شديدة و اتجاهات متعددة ".

لاحظنا فيما سبق أن أصل الزيادة السكانية المسجلة كان من جراء الهجرّة، مما انعكس على معدّل النمو السنوّي و ذلك على مستوى التجمعات الرئيسية للبلديات.

و نظرًا لأهمية مؤشر الهجرة بمجال الدراسة سنحاول دراسته على مستوى كل بلدية و نخص هنا فترة 1987-1998 و ذلك لدور الهجرة الكبير و الواضح في هذه الفترة من جهة، و توفر كل المعطيات الإحصائية من جهة ثانية.

و توضح الخريطة (27) أن هناك نمطين من الهجرة هما:

7-1- هجرة وافدة:

" حركة متبادلة بين الولايتين و مع باقي ولايات الوطن ".

حسب الأصل الجغرافي للوافدين، يمكن أن نميز نوعين من المهاجرين الوافدين، كما يلي:

***- هجرة وافدة من بلديات ولايات أخرى:**

بلغ حجم الهجرة الوافدة إلى ولاية عنابة من بلديات الولايات الأخرى 24.493 ن [1]، منها 3.351 ن تمثل حجم الهجرة الوافدة من ولاية الطارف إليها و هو ما يُمثل نسبة 13,68% و هي أعلى نسبة من الوافدين، أما باقي الحجم الوافد (21.142 ن) فتمثله باقي ولايات الوطن لكن بنسب متفاوتة من ولاية لأخرى، حيث تُمثل الولايات التالية النسب الكبرى للوافدين:

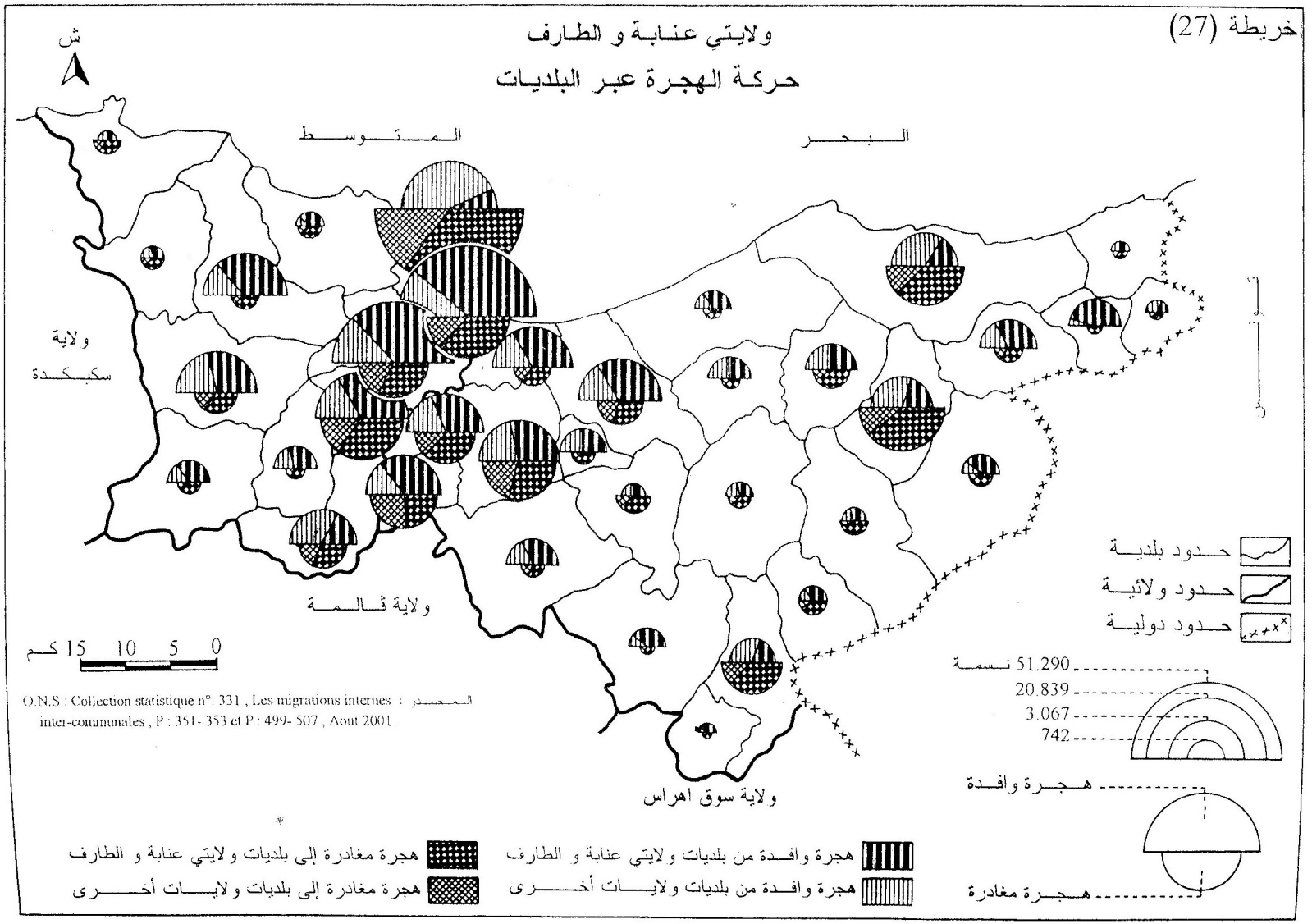
ولاية سوق اهراس 2.356 ن (9,62%) ، ولاية قالمة 1.673 ن (6,83%)، ولاية تبسة 1.238 ن (5,05%)، ولاية سكيكدة 1.029 ن (4,20%) بينما الأجانب فقد بلغ عددهم 677 ن (2,76%)، أما باقي النسبة (57,86%) فتمثل باقي الوافدين من ولايات الوطن.

أما فيما يتعلق بولاية الطارف فقد بلغ حجم الهجرة الوافدة إليها من ولايات الوطن في هذه الفترة (1987-1998) 19.097 ن، تُقدم منها ولاية عنابة حجم قدره 8.336 ن و هو ما يُمثل أكبر نسبة من الوافدين 43,65%، تليها مباشرة كل من ولاية سوق اهراس 1.755 ن (9,20%) ثم ولاية قالمة 1.113 ن (5,82%)، كما يُمثل الأجانب 228 ن (1,19%)، أما باقي النسبة (40,14%) فهي موزعة على باقي ولايات الوطن.

(1) O.N.S: Les migrations internes, Intercommunales, collections statistiques n° :331, P :353,354 .

خريطة (27)

ولايتي عنابة و الطارف
حركة الهجرة عبر البلديات



المصدر : O.N.S : Collection statistique n°: 331 , Les migrations internes inter-communales , P : 351- 353 et P : 499- 507 , Aout 2001 .

مما سبق نسجل الملاحظات التالية:

- شهدت ولايتي عنابة و الطارف هجرة وافدة إليهما من جميع ولايات الوطن بنسب متباينة من ولاية لأخرى .
- تركزت الهجرة الوافدة من ولايات الوطن بأعلى القيم ببلديات: عنابة، القالة، الطارف و بوحجار (خريطة:27).
- ساهمت ولاية الطارف بأكبر نسبة من الوافدين إلى ولاية عنابة مقارنة ببقية ولايات الوطن.
- ساهمت ولاية عنابة بأكبر نسبة من الوافدين إلى ولاية الطارف مقارنة ببقية ولايات الوطن .
- سجلت نسبة من الوافدين الأجانب إلى ولايتي عنابة و الطارف .

***- هجرة وافدة من بلديات ولايتي عنابة و الطارف :**

نقصد بها ؤلئك السكان المتنقلين من بلدية تنتمي سواء إلى ولاية عنابة أو ولاية الطارف و الوافدين إلى بلدية أخرى تنتمي إلى إحدى الولايتين .

و بملاحظة الخريطة (27) نسجل أن هناك تبايناً كبيرًا في توزيع الوافدين من بلدية لأخرى حيث:

- إرتفعت نسبة الوافدين في البلديات الواقعة في المنطقة الوسطى التي تجمع كلا الولايتين و القريبة من بلدية عنابة، و تُمثلها بلدية البوني بحجم 19.349 ن و نسبة 78,06% من إجمالي الوافدين إليها.
- إنخفضت نسبة الوافدين في البلديات: عنابة، القالة، الطارف و بوحجار.

يمكن تفسير كل ذلك كما يلي:

- التبعية الإدارية السابقة بين الولايتين.
- الهيمنة الحضرية و الإستقطاب الذي تُمارسه مدينة عنابة على كل مجال الدراسة و حتى خارجه.
- نقص و عجز في بعض تجهيزات و توفرها في ولاية دون أخرى.
- إن هذا التوافد للهجرة يُبيّن أن مجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف) تُمثلان في الوقت الحالي (1987-1998) منطقة جذب للسكان ليس فقط على المستوى المحلي و الوطني بل حتى الدولي نتيجة لاكتسابها لجملة من المؤهلات و الإمكانات لإستقطاب المستثمرين سواء في المجال الفلاحي، الصناعي و السياحي...

7-2- هجرة مغادرة:

" إتجاه لا يتعدى حدود عمالة عنابة [1]".

حسب الجهة التي يقصدّها المغادرون يمكن تمييز نمطين من الهجرة المغادرة:

*- هجرة مغادرة إلى بلديات ولايات أخرى :

وصل عدد المهاجرين المغادرين في ولاية عنابة في نفس الفترة (1987-1998) 18.915 ن منهم 8.336 ن (44,07%) توجهوا إلى ولاية الطارف، أما الباقي 10.579 ن (55,93%) فقد توزعوا على كل ولايات الوطن لكن بنسب متفاوتة من ولاية لأخرى، حيث تتصدرها الولايات المستقبلة التالية: ولاية قالمة 1.673 ن (8,84%)، تبسة 1.238 ن (6,54%)، سكيكدة 1.029 ن (5,44%)...

أما في ولاية الطارف فقد بلغ حجم المهاجرين المغادرين في نفس الفترة (1987-1998) 6.119 ن ، منهم 3.351 ن (54,70%) توجهوا إلى ولاية عنابة، بينما الباقي 2.768ن (45,30%) توزعوا على باقي الولايات بنسب متفاوتة لكن تتصدرها كل من ولاية قالمة 456 ن (7,45%)، سوق اهراس 347 ن (5,67%) و تبسة 187 ن (3,05%).

و الجدير بالذكر أن هناك تبادل للسكان بين الولايتين و هو ما يوضح تشابك العلاقات بينهما في مختلف المستويات خاصة إذا علمنا أن ½ المهاجرين المغادرين من كل ولاية يتم بالتبادل بين كلتا الولايتين.

*- هجرة مغادرة إلى بلديات ولايتي عنابة و الطارف:

يلاحظ من خلال الخريطة (27) أن كل البلديات عرفت هجرة مغادرة بين بلديات ولايتي عنابة و الطارف تفوق نسبتها تلك المتعلقة بالهجرة المغادرة إلى باقي ولايات الوطن.

تتصدر بلدية عنابة بتقديمها لأكبر حجم سكاني يغادر إلى بلديات ولايتي عنابة و الطارف و قد بلغ 36.497 ن (71,15%) .

مما سبق نسجل ما يلي:

إن الإرتفاع المسجل في نسبة الهجرة المغادرة في بلدية عنابة إلى بلديات الولايتين يترجم في إرتفاع نسبة الهجرة الوافدة إلى بلديات البوني، سيدي عمار، الحجار و برحال : 18.003 ن ، 11.635 ن ، 2.496 ن على الترتيب[2] .

---

(1): عمالة عنابة ناتجة عن التقسيم الإداري لسنة 1963، و قد كانت تغطي هذه العمالة المجال المتشكل من الولايات الحالية (عنابة، الطارف، سوق اهراس، قالمة و تبسة) و هي الولايات الناتجة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 بعد تجزئة العمالة إلى 05 ولايات.

(2): O.N.S , OP.CIT , P: 352.

8- نسبة التحضر:

" التصنيع، التقسيمات الإدارية و الخدمات عوامل أساسية لإرتفاع نسبة التحضر"

نهدف من خلال هذا التحليل إلى توضيح تطور الظاهرة الحضرية عبر بلديات ولايتي عنابة و الطارف (1966-1998)، محاولين الكشف عن العوامل المساهمة فيها و التي تتوفر كلها بمجال الدراسة نتيجة للتصنيع المكثف (مركب الحجار للحديد و الصلب، مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية) و تعاقب مختلف التقسيمات الإدارية و التي ساهمت كلها في إرتفاع الأحجام السكانية و تجميع السكان و هيكلة شبكة الخدمات لتلبية جميع إحتياجاتهم.

و بما أن توطين الأنشطة الخدمية مرتبط أساسا بحجم السكان داخل البلدية هذا ما يدفعنا إلى دراسة و تحليل نسبة التحضر[1] و تحديد العوامل المتحكمة فيها.

و توضح الخريطة (28) أن نسبة التحضر قد شهدّت تطورًا كبيرًا عبر بلديات مجال الدراسة خلال مختلف الفترات التعدادية و ذلك كما يلي:

*- نسبة التحضر سنة 1966:

" إنخفاض عدد البلديات الحضرية و كذلك نسبة التحضر"

إنحصرت الظاهرة الحضرية في هذه السنة على 05 بلديات فقط، حيث تراوحت بها نسبة التحضر بين 15,38% ببلدية شيحاني و أعلاها 98,21% ببلدية عنابة، بينما باقي بلديات مجال الدراسة هي بلديات ريفية، مع الإشارة إلى أن نسبة التحضر على المستوى الوطني بلغت في هذه السنة 31,40%.

*- نسبة التحضر سنة 1977:

"دور الثنائية تصنيع/تحضر في إرتفاع عدد البلديات الحضرية و كذلك نسبة التحضر"

نلاحظ في هذه السنة إتساع الظاهرة الحضرية لتشمل بلديات أخرى، حيث إرتفع عدد البلديات إلى 12 بلدية، و هذا يعني زيادة 07 بلديات كانت فيما سبق ريفية، بالإضافة إلى إرتفاع نسبة التحضر إلى 17,36% و التي تمثل أدنى القيم و التي تم تسجليها ببلدية البوني، مع الإشارة إلى أن نسبة التحضر على المستوى الوطني خلال هذه السنة قد بلغت 39,45%.

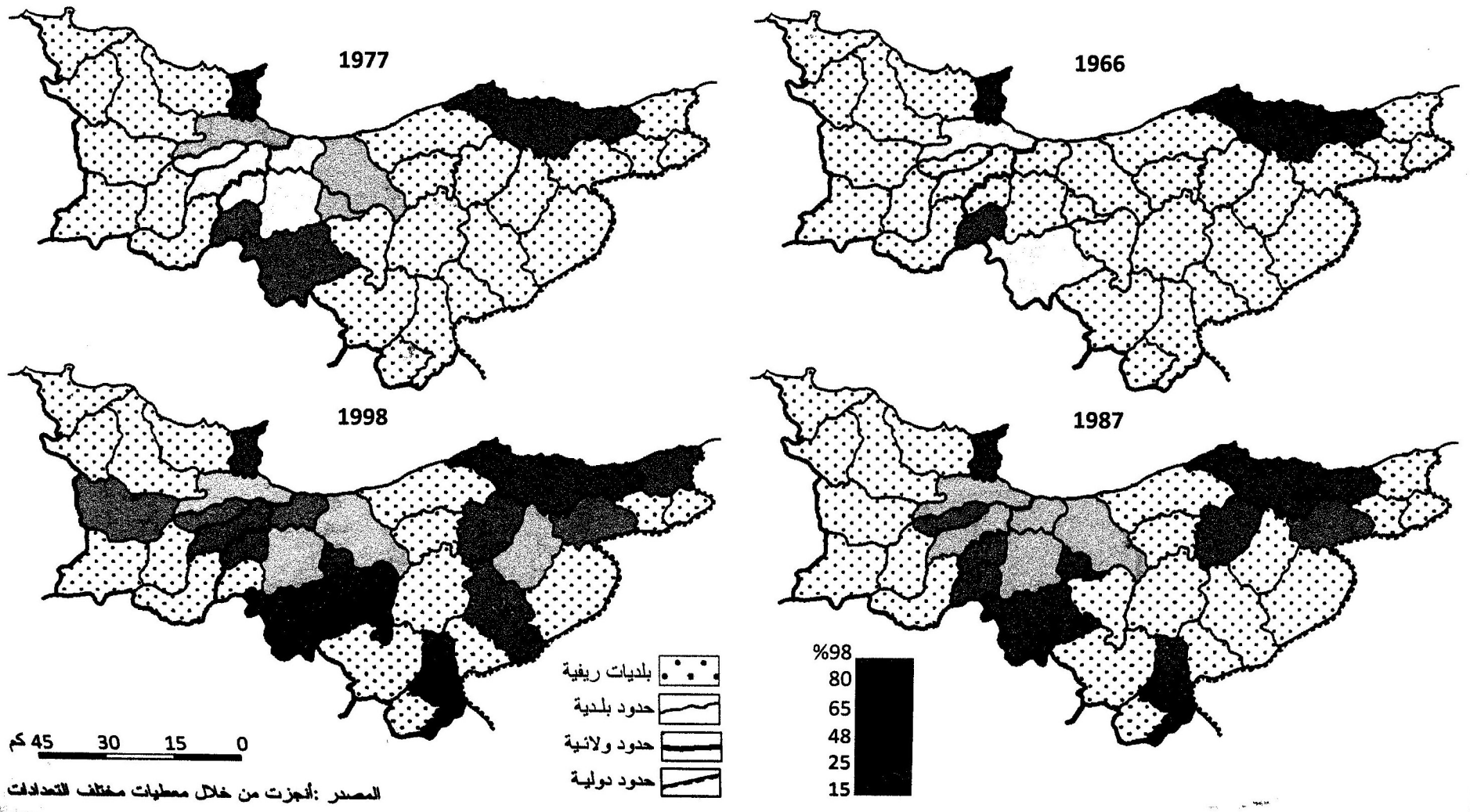
---

(1) نسبة التحضر = $\frac{\text{سكان الحضر في البلدية}}{\text{إجمالي سكان البلدية}} \times 100$

خريطة (28)

ولايتي عنـابة و الطارف

توزيع نسبة التـحضـر عبر البلديات الحضرية



المصدر :أنجزت من خلال معطيات مختلف التعدادات

و يعود سبب ذلك إلى التقسيم الإداري لسنة 1974 و الذي قلص من مساحة ولاية عنابة و ترقية بعض البلديات مما كان له الأثر المباشر في تجميع السكان في التجمعات الرئيسية، أضف إلى ذلك توجيهات الثورة الزراعية التي عملت هي الأخرى على تجميع السكان و ترقية وضعيتهم الاجتماعية ضمن القرى الاشتراكية، كما أن توطن المركبات الصناعية (مركب الحجار للحديد و الصلب و مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية) عمل هو الآخر على جلب السكان و تجميعهم بالإضافة إلى استقطابه للعمالة الصناعية.

*- نسبة التحضر سنة 1987:

" إرتفاع مستمر لنسبة التحضر بمساهمة الترقية الإدارية مع تحضر بلديات الطوق الأول لبلدية عنابة "

تميزت هذه السنة بـ:

- إرتفاع عدد البلديات الحضرية إلى 15 بلدية حضرية.
- تراوحت نسبة التحضر بين 29,00% كأخفض نسبة سجلت ببلدية بسباس و 97,68% كأعلى نسبة ببلدية عنابة.
- بلغت نسبة التحضر ببلدية بوحجار إلى 64,66% و هي نسبة مرتفعة مقارنة بمثيلتها المسجلة على المستوى الوطني خلال هذه السنة و المقدرة بـ 49,67%، و هي بلدية جبلية كانت في السابق ريفية ثم إرتقت إلى الرتبة الحضرية، حيث ساهم التقسيم الإداري لسنة 1984 بصفة مباشرة في هذا الإرتفاع أين تم فصلها عن ولاية قالمة و دمجها ضمن ولاية الطارف، كما أنها لا تحتوي على أي تجمع ثانوي.
- أما في بلدية القالة فقد وصلت بها نسبة التحضر إلى 83% .
- بينما بلدية الطارف رغم الترقية الإدارية و تمثيلها لمقر ولاية جديدة إلا أنها بقيت ذات طابع ريفي، و يعود سبب ذلك إلى التأخر في إنجاز التجهيزات الخدمية المبرمجة بها.

في هذه المرحلة يبرز التقسيم الإداري لسنة 1984 كعامل مساهم في تجميع السكان من أجل ربطهم بشبكة الخدمات لاسيما ببلديات ولاية الطارف و البلديات الجنوبية الغربية لولاية عنابة.

*- نسبة التحضر سنة 1998:

" مساهمة الثنائية خدمات/تحضر في إستمرار الظاهرة الحضرية بتحضر بلديات الطوق الثاني لبلدية عنابة "

تميزت هذه السنة بـ:

- تراوحت نسبة التحضر خلال هذه السنة بين 26,97% كأخفض قيمة سجلت ببلدية البوني و أعلاها 98,51% ببلدية عنابة، في المقابل بلغت هذه النسبة على المستوى الوطني في هذه السنة 58,30%.

- إرتفع عدد البلديات الحضرية إلى 20 بلدية حضرية بزيادة مطلقة قدرها 05 بلديات.
- سجلت البلديات الحضرية تقدما و إرتفاعا في نسبة التحضر بمقدار 2-10% ما عدا بلدية بسباس التي سجلت تراجعًا طفيفًا إلى 27,62% و ذلك بسبب تشتت السكان و بروز تجمعات ثانوية بها و إنتقال نسبة معينة من سكان التجمع الرئيسي إليها.
- عرفت بلدية الحجار إرتفاعا كبيرا في نسبة تحضرها (يكاد أن يتضاعف) خلال فترة 11 سنة و ذلك بسبب إستقبالها للفائض السكاني لمدينة عنابة في إطار سياسة تخفيف الضغط عن المدن الكبرى و تفريغ حجمها الزائد على المدن التوابع، مما ترجم في إرتفاع نسبة تحضرها.
- تعتبر كذلك كلاً من بلديتي البوني و سيدي عمار من البلديات التوابع لبلدية عنابة إلى جانب بلدية الحجار ، و قد شهدتا كل من البلديتين قيمًا معتبرة لنسبة التحضر، إلا أن بلدية البوني عرفت تراجعًا لهذه النسبة من 30,02% سنة 1987 إلى 26,97% سنة 1998، و بلدية سيدي عمار شهدت تقدما طفيف لنسبة التحضر من 55,15% إلى 56,26% خلال نفس الفترة، و السبب في ذلك يعود على بروز تجمعات ثانوية جديدة (برقوقة، الصرول، دراجي رجم...) عملت على جذب السكان، كذلك إحتواء هاتين البلديتين على تجمعات ثانوية مجاورة لبلدية عنابة و قد كانت تابعة إليها قديما ثم إنفصلت عنها و ضمت إلى بلدية البوني خاصة، مما يجعلها أكثر أهمية لتجميع السكان مثل بوخضرة و سيدي سالم.
- إرتفاع نسبة التحضر ببلدية عصفور إلى 93,52%، حيث كانت في سنة 1987 بلدية ريفية، و يعزى ذلك إلى أن سكان البلدية يجتمعون بالتجمع الرئيسي للبلدية و تغيب بها التجمعات الثانوية.
- سجلت بلدية الطارف نسبة تحضر قدرها 38,74% بعد مرور مدة تتعدى 10 سنوات من ترقيتها إلى رتبة عاصمة ولاية و ذلك بسبب وصول المشاريع الإستثمارية الخدمية متأخرة إليها.

من كل ما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تفوق بلدية عنابة بتسجيلها لنسب تحضر مرتفعة عبر كل الفترات بالمقارنة مع البلديات الحضرية الأخرى نظرًا لأنها مدينة كبيرة و رابع المدن الجزائرية من ناحية الحجم السكاني و توفرها على إمكانات هامة مما يؤهلها لأن تكون لها الأولوية لإستقبال مختلف المشاريع، كما ساهمت سياسة التصنيع التي إتبعتها الدولة خلال 1967-1980 على محور الطريق الوطني رقم 16 في تحضر البلديات الواقعة جنوب بلدية عنابة: الحجار، البوني، سيدي عمار، بالإضافة إلى إستقطابها لأغلب التجهيزات الخدمية مثل الجامعة، المستشفى...

- إن الخصائص التي تتميز بها بلدية عنابة جعلها تتطابق مع مدينة كبرى مستقطبة للسكان و للهجرات الوافدة إليها على مختلف الفترات، مما كان له الأثر الكبير على إرتفاع نسبة تحضر بلديات التوابع (الحجار، البوني و سيدي عمار) من خلال إستقبالها الفائض السكاني لمدينة عنابة.

- إن إرتفاع نسبة تحضر ببلديات: برحال، شبيطة مختار، الشط، بسباس، زريزر و بن مهيدي يعود إلى أنها بلديات أصبحت تُصنف ضمن الطوق الثاني من البلديات التوابع لبلدية عنابة بعد توطن بعض الوحدات الصناعية بها كوحدات تصبير الطماطم و مناطق صناعية (برحال) و مناطق النشاطات التجارية و مد بنية تحتية فعالة بها (طرق وطنية، سكة حديدية...).

- تركز الظاهرة الحضرية بالوسط السهلي (سهل عنابة) و تتبعثر بالوسط الجبلي (بلديتي زيتونة و بوحجار).

- لعب التقسيم الإداري (1974-1984) دورًا كبيرًا في تجميع السكان و إرتفاع نسبة التحضر.

- لعبت الأنشطة الخدمية دورًا كبيرًا في جذب السكان و تثبيتهم لاسيما في البلديات التي إستفادت من الترقية الإدارية.

- ساهم التوطن الصناعي الكثيف بكل أشكاله(مركبات صناعية، مناطق صناعية ، وحدات صناعية...) في إرتفاع نسبة التحضر و تحول البلديات من الطابع الريفي إلى الطابع الحضري (1966-1977) لكن التراجع الذي شهده هذا القطاع خلال عشرية (1987-1998) و تحول أنشطته من المناطق الصناعية إلى مناطق النشاطات و التخزين، أدى إلى تحول عمالته نحو أنشطة قطاع الخدمات، و هو ما سنحاول توضيحه في الفصل الموالي.

خلاصة:

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- شهدّ مجال الدراسة تطورًا كبيرًا في عدد السكان حيث تضاعف بمقدار 04 مرات تقريبًا خلال مدّة 44 سنة.
- إستمرارية الإرتفاع في قيم الكثافة السكانية عبر كل الفترات مع غياب التجانس المجالي في توزيعها عبر البلديات.
- شهدّت جل التجمعات الرئيسية للبلديات إرتفاعًا في معدلات نموها السنوية و نخص بالذكر تلك الواقعة على أهم الطرق المؤدية إلى مدينة عنابة.
- كما عرّف مجال الدراسة تجميعًا للسكان عبر مختلف الفترات التعدادية بالتجمعات الرئيسية للبلديات، و هو ما يؤكد وجود سياسة طوعية للتجميع و القضاء على التشتت و التبعثر.
- بالإضافة إلى ذلك هو حدوث تحوّل جذري بمجال الدراسة من خلال إرتفاع نسبة التحضر في كل البلديات و الزيادة المستمرة في عدد البلديات الحضرية، و قد ساهم في تعمق هذه الظاهرة هو الهجرة الوافدة و التقسيمات الإدارية المتعاقبة.
- هناك تبادل للسكان بين الولايتين من خلال مؤشري الهجرة الوافدة و الهجرة المغادرة، مما يوضح تشابك العلاقات بينهما.

سمحت هذه المؤشرات بتوضيح الوضعية الديموغرافية بمجال الدراسة و التي على أساسها يمكن إدراك و تصور شبكة الخدمات المهيكلة و دور كل ذلك في التنظيم المجالي.

و هو ما يستدعي دراسة الوضعية الإقتصادية للسكان لمعرفة معدّل البطالة و القطاعات الإقتصادية المسيطرة ... و مدى تأثيرها على دور شبكة الخدمات في التنظيم المجالي.

الفصل الثالث: التركيب الاِقتصادي للسكان تحوّل في العمالة و سيطرة مطلقة لأنشطة قطاع الخدمات.

مقدمة:

تهدف دراسة التركيب الاِقتصادي لسكان ولايتي عنابة و الطارف إلى تحليل الوضعية الاِقتصادية لهؤلاء السكان من خلال توضيح مؤشري: القوة النشطة، المشتغلون فعلا و تطورهما في الفترة 1987-1998 و انعكاس ذلك على معدلي البطالة و الإعالة.

كما تسمح هذه الدراسة بالكشف عن مدى تغير الوجهة الاِقتصادية للبلديات أو البعض منها بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 و التراجع المسجل في المجال الريفي و انحصاره، و توجه بعض البلديات نحو التحضر و التباين في توزيع المشاريع و الاِنسحاب الطوعي للدولة من عمليات التنمية ...

و نظرًا لغياب التجانس و الاِستقرار في الحدود الإدارية للبلديات خاصة في تعدادي 1966 و 1977 و تجنبا للوقوع في أخطاء، فقد اِعتمد هذا التحليل على معطيات التعدادين 1987 و 1998 لكل بلديات مجال الدراسة و هذا نظرًا لثبات الحدود البلدية منذ آخر تقسيم إداري لسنة 1984، و عليه تم بناء هذا التحليل الاِقتصادي على المؤشرات التالية:

1- القوة النشطة [1]:

" استمرارية في الاِرتفاع بوتيرة أشد بولاية الطارف " .

عرف مجال الدراسة تطورًا ملحوظًا في القوّة النشطة ما بين 1987 و 1998 بفارق قدره 5,54% ، حيث كانت تقدر بـ 190.794 ن سنة 1987 أي ما يُمثل 26,17% من إجمالي السكان (728.875 ن)، لترتفع سنة 1998 إلى 287.935ن بنسبة قدرها 31,71% من إجمالي السكان (907.886 ن).

مع الإشارة إلى أن هناك تباينًا كبيرًا في توزيع القوة النشطة بين الولايتي -مجال الدراسة-، حيث نجد أن القوة النشطة بولاية عنابة بلغت سنة 1987: 123.045 ن أي ما نسبته 27,10% من إجمالي سكان الولاية (453.945 ن) لتصل سنة 1998 إلى 155.200 ن و هو ما يُمثل نسبة 28,00% من إجمالي السكان (554.383 ن)، و بالتالي نجد نسبة الزيادة تصل تقريبًا إلى 1% خلال مدة 11 سنة.

---

(1): تُمثل القوة النشطة السكان الذين ينتمون إلى الفئة العمرية 15-64 سنة و الذين يشتركون فعلا في تقديم العمل، أي السكان القادرون على العمل و الباحثين عنه، و يرّد مفهومها حسب التعداد الجزائري كما يلي:القوة النشطة (Actifs) هي السكان الذين يعملون فعلا (Occupée) و الأفراد العاطلين الذين كانوا يعملون سابقًا ثم اِنقطعوا عن العمل (STR_1) و السكان الذين لم يسبق لهم العمل و الباحثين عنه (STR_2).

$$Actifs = Occupée + STR_1 + STR_2$$

أما القوة النشطة بولاية الطارف فقد بلغت سنة 1987: 67.749 ن بنسبة تقدر بـ 24,64% من إجمالي سكان الولاية (274.930 ن) لترتفع سنة 1998 إلى 132.735 ن و هو ما يشكل نسبة 37,54% من إجمالي السكان (353.503 ن)، لذلك كانت بها نسبة الزيادة 12,90% في مدة 11 سنة و هي نسبة مرتفعة مقارنة بتلك المسجلة بولاية عنابة .

و بالتالي هناك إرتفاعًا مسجلا في القوة النشطة في كلتا الولايتين لكن بنسب متباينة فيما بينهما.

أما على مستوى البلديات، فقد سجلت كلها إرتفاعًا في حجم القوة النشطة و كذلك نسبتها من إجمالي سكان كل بلدية على حدى خلال هذه الفترة (1987-1998) و هو ما يوضحه الشكل (04).

حيث تتراوح نسبة القوة النشطة عبر البلديات سنة 1987 ما بين 22,23% كأخفض قيمة ببلدية واد زيتون و 28,91% كأعلى قيمة ببلدية سيرايدي، ثم أصبحت في سنة 1998 تشكل نسبة تتراوح بين أخفضها 19,88% مسجلة ببلدية واد لعنب و أعلاها 80,72% ببلدية الطارف.

كل ذلك يفسر الإمكانات البشرية الكامنة ببلديات مجال الدراسة المؤهلة للشغل، الإنتاج و التنمية.

2- المشتغلون فعلاً :

" قوّة إقتصادية فعّالة لكن في تراجع واضح ".

*- في سنة 1987 :

" تقارب في نسبة المشتغلين فعلاً بين الولايتين" .

بلغ مجموع المشتغلين فعلا بمجال الدراسة 156.554 ن و هو ما يُمثل نسبة 82,05% من إجمالي القوة النشطة (190.794 ن)، و هذا يعني أن 34.240 ن هي قوة عاطلة.

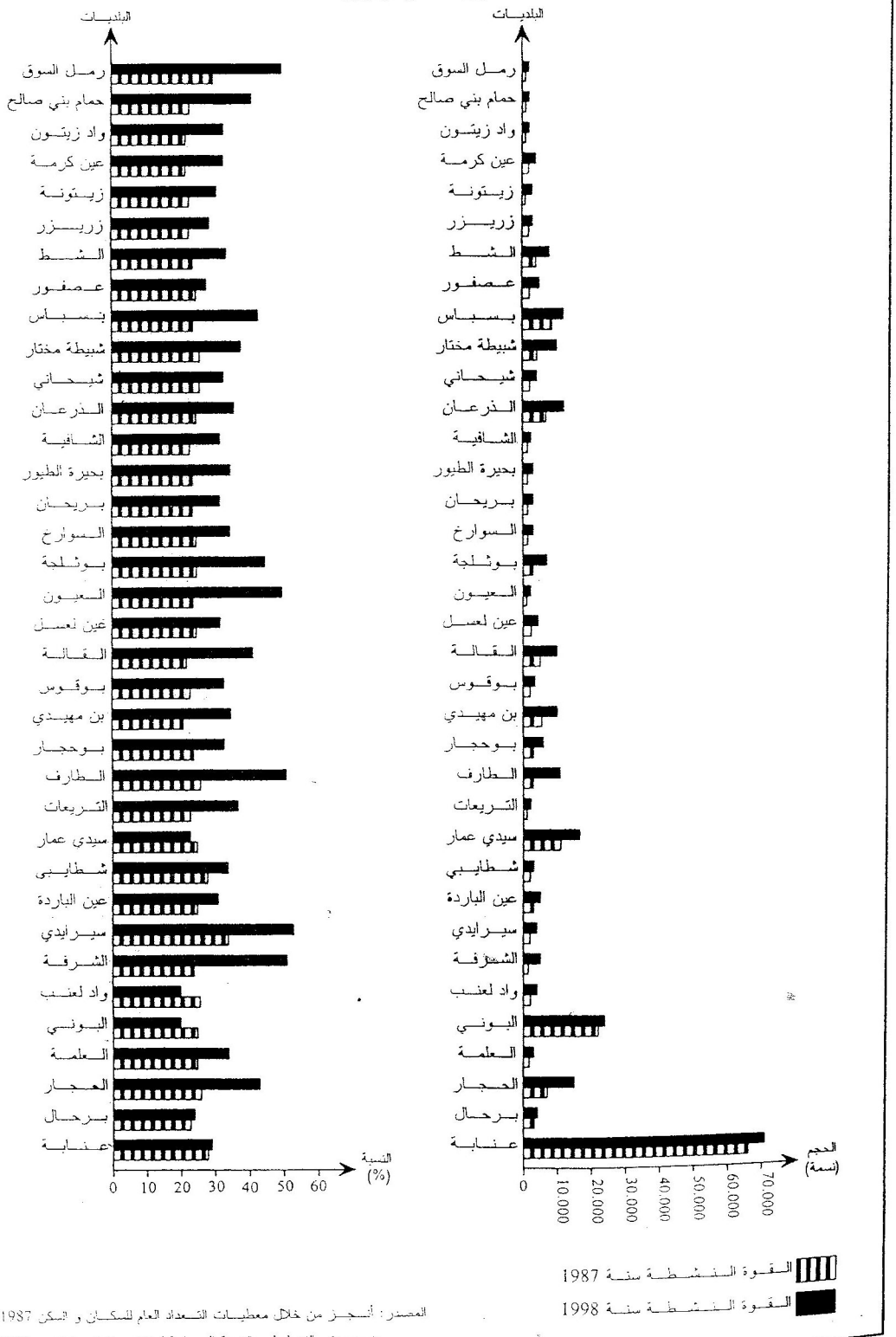
أما على مستوى كلا من الولايتين نجد:

- حجم المشتغلين فعلا بولاية عنابة يصل إلى 103.334 ن بنسبة 83,98% من إجمالي القوة النشطة بالولاية (123.045 ن) .
- في المقابل فإن حجم المشتغلين فعلا بولاية الطارف وصل إلى 53.220 ن أي ما نسبته 78,55% من إجمالي القوة النشطة (67.749 ن).

و بالتالي نلاحظ أن هناك إرتفاع في نسبة المشتغلين فعلا مقارنة بإجمالي القوة النشطة من جهة، و من جهة أخرى تقارب في نسبة المشتغلين فعلا بين كلا الولايتين و بين متوسط مجال الدراسة، مما جعل المفارقات بين القيم لا تتعدى 5%.

شكل (04)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع القوة النشطة و نسبتها عبر البلديات
1998 – 1987



المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987.

* مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998.

*- **في سنة 1998** :

" تباعد في نسبة المشتغلين فعلاً بين الولايتين" .

إرتفع إجمالي المشتغلين فعلا بمجال الدراسة إلى 176.315 ن و هو ما يُمثل نسبة 61,23% من إجمالي القوة النشطة (287.935 ن) ، لكن هناك تباين في توزيع هذه النسبة بين الولايتين:

- في ولاية عنابة بلغ عدد المشتغلين فعلاً 104.953 ن بنسبة تقدر بـ 67,62% من إجمالي القوة النشطة (155.200 ن).
- في المقابل نجد أن مجموع المشتغلين فعلا بولاية الطارف بلغ 71.362 ن و هو ما يُمثل نسبة 53,76% من إجمالي القوة النشطة (132.735 ن).

و منه نلاحظ أن هناك:

- تراجع في نسبة المشتغلين فعلا سواء على مستوى مجال الدراسة(الولايتين معًا) أو على مستوى كل ولاية على حدى.
- إرتفاع طفيف في مجموع المشتغلين فعلا، حيث قدر حجم الزيادة المطلقة بـ 19.761 ن في ظرف 11 سنة، في المقابل كانت الزيادة المطلقة للقوة العاطلة تقدر بـ 77.380 ن .
- إرتفاع في نسبة التفاوت، حيث تقدر في المتوسط 16,79% و هي مرتفعة مقارنة بنسبة التفاوت المسجلة في الفترة السابقة بمقدار 3 مرات .

و ما يُمكن تسجيله من خلال ما سبق هو التراجع المسجل في نسبة المشتغلين فعلا بصفة عامة بنسبة تقدّر بـ 20,82% ، من 82,05% سنة 1987 إلى 61,23% سنة 1998 و هي نسبة مرتفعة و ملفتة في نفس الوقت للإنتباه لذلك من الضروري دراسة كل من معدّل الشغل و معدّل البطالة.

3- معدّل الشغل:

" عدم الإستقرار و التراجع في معدّل الشغل ".

نهدف من خلال حساب هذا المؤشر إلى معرفة وضعية التشغيل و سوق العمل بإعتباره العنصر الأساسي لتوضيح وتيرة الإنتاج، التنمية، حدّة البطالة، المستوى المعيشي... لاسيما بمجال يضم أكبر المركبات الصناعية وأهم المناطق الفلاحية بالجزائر بالإضافة إلى توطن مختلف التجهيزات الخدمية به.

و تبرز أهمية دراسة معدّل الشغل في الفترة 1987-1998 من خلال التحولات الإجتماعية و الإقتصادية التي مست مجال الدراسة في هذه الفترة بإعتباره يجمع خصوصيات وطنية و محلية لها التأثير الكبير على الإقتصاد الوطني على مختلف الأصعدة.

فرغم الزيادة المطلقة المسجلة في مجموع المشتغلين فعلا و المقدرة بـ 19.761 ن في هذه الفترة 1987-1998، و بحساب معدّل الشغل[1] بمجال الدراسة نجده قد عرف تراجعًا بمقدار 2,05%.

فمن معدل مرتفع سنة 1987 المقدر بـ 21,47% و هذا بالمقارنة مع المعدل الوطني المسجل آن ذاك (17,96%)[2] إلى معدل منخفض وصل سنة 1998 إلى 19,75%، غير أن هذا المعدل الأخير يتقارب مع المعدّل الوطني المسجل لنفس السنة (19,67%)[3].

و يوضح الشكل (05) تطور معدل الشغل عبر بلديات ولايتي عنابة و الطارف و أن هناك تباينًا كبيرًا في توزيعه المجالي، حيث استمر تركز معدلات الشغل المرتفعة نسبيًا في البلديات: عنابة، الحجار، البوني، الطارف، القالة، بحيرة الطيور، الذرعان نظرًا لإحتواءها على أغلب المؤسسات الاقتصادية (الصناعية و الخدمية) مثل مركب الحديد و الصلب"*S.N.S*" و مركب "*ASMIDAL*" للأسمدة الفوسفاتية، مناطق صناعية، مناطق النشاطات و التخزين، معاهد، عيادات متعددة الخدمات ...رغم التراجع المسجل في هذا المعدل في هذه الفترة (1987-1998) إضافة إلى تسجيل معدلات منخفضة تتراوح بين 13,33-16,28% في بلديات واد زيتون، عين كرمة، زيتونة، بوقوس و هي بلديات تقع في الأطراف الجنوبية الشرقية من ولاية الطارف، و يعود ذلك إلى التهميش و العزلة التي تميز هذه البلديات.

و منه فإن هذا التراجع المسجل في معدل الشغل سوف يكون له الأثر الكبير على معدل البطالة.

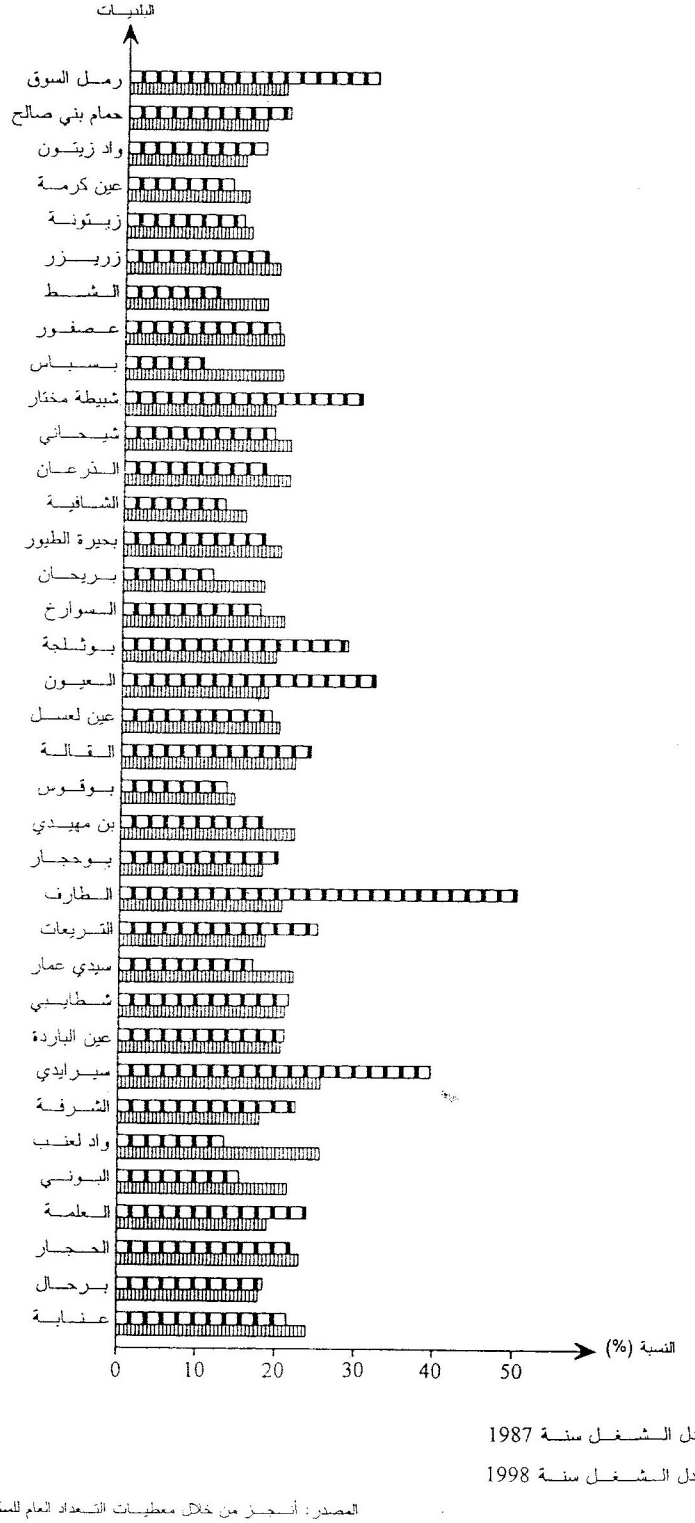
---

(1) معدل الشغل = (إجمالي المشتغلين فعلاً / إجمالي السكان) × 100 .

(2): O.N.S , Collection statistique n°:16, Données synthétiques de R.G.P.H 1987, P :28.
(3): O.N.S , CD ROM de R.G.P.H, 1998 .

شكل (05)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع معدل الشغل عبر البلديات
1998 – 1987



المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987.

+ مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998.

4- معدّل البطالة:

" تطورات سريعة، مذهلة، حادة و شاملة لمعدل البطالة ".

يعتبر معدّل البطالة إحدى المعايير المستخدمة في التنظيم المجالي بهدف إزالة الفوارق المجالية و تحقيق تنمية محلية، و تزداد أهميته عندما يتعلق الأمر بدراسة بلديات ولايتي عنابة و الطارف.

و قد اعتمدنا في دراسة معدل البطالة[1] على معطيات التعدادين الأخيرين 1987-1998، و تم توضيح النتائج في الخريطة (29) .

*- معدّل البطالة في سنة 1987:

" تقارب في معدل البطالة ".

قدّر معدل البطالة بمجال الدراسة في هذه السنة بـ 17,96%، و هو أدنى من المعدّل الوطني المقدّر بـ 21,90%[2] بفارق قدره 3,94% .

أما على مستوى كل ولاية، فنجد معدل البطالة بولاية عنابة قد وصل إلى 16,02% و هو منخفض مقارنة بمعدل البطالة لكل مجال الدراسة و كذا بالمعدل الوطني بمقدار: 1,94% و 8,88% على الترتيب.

أما في ولاية الطارف قدر معدل البطالة بـ 21,49% و هو يتقارب بالمعدل الوطني لكنه مرتفع مقارنة بما سجل بولاية عنابة و معدل مجال الدراسة ككل.

و وفقًا للمعدل الوطني للبطالة (21,90%) أمكن تمييز مجموعتين، كما يلي:

- **بلديات ينخفض معدل البطالة فيها عن المعدل الوطني**: و هي البلديات التي يتراوح فيها معدل البطالة بين 11,97% و 21,63%، يبلغ عددها 20 بلدية و تعتبر معدلاتها منخفضة نتيجة توفر فرص العمل بها بفعل الترقية الإدارية لبعض المراكز إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 مثل: الطارف، القالة، بن مهيدي، عصفور، زريزر، السوارخ، البوني... بالإضافة إلى توطن المشاريع الصناعية الضخمة مثل البوني، الحجار و سيدي عمار، كما أن عملية فك الضغط عن المدن الكبرى كحالة عنابة أدى إلى توطن العديد من مشاريع السكن و إنشاء التجهيزات المختلفة (الجامعة بسيدي عمار)، البوني و الحجار.

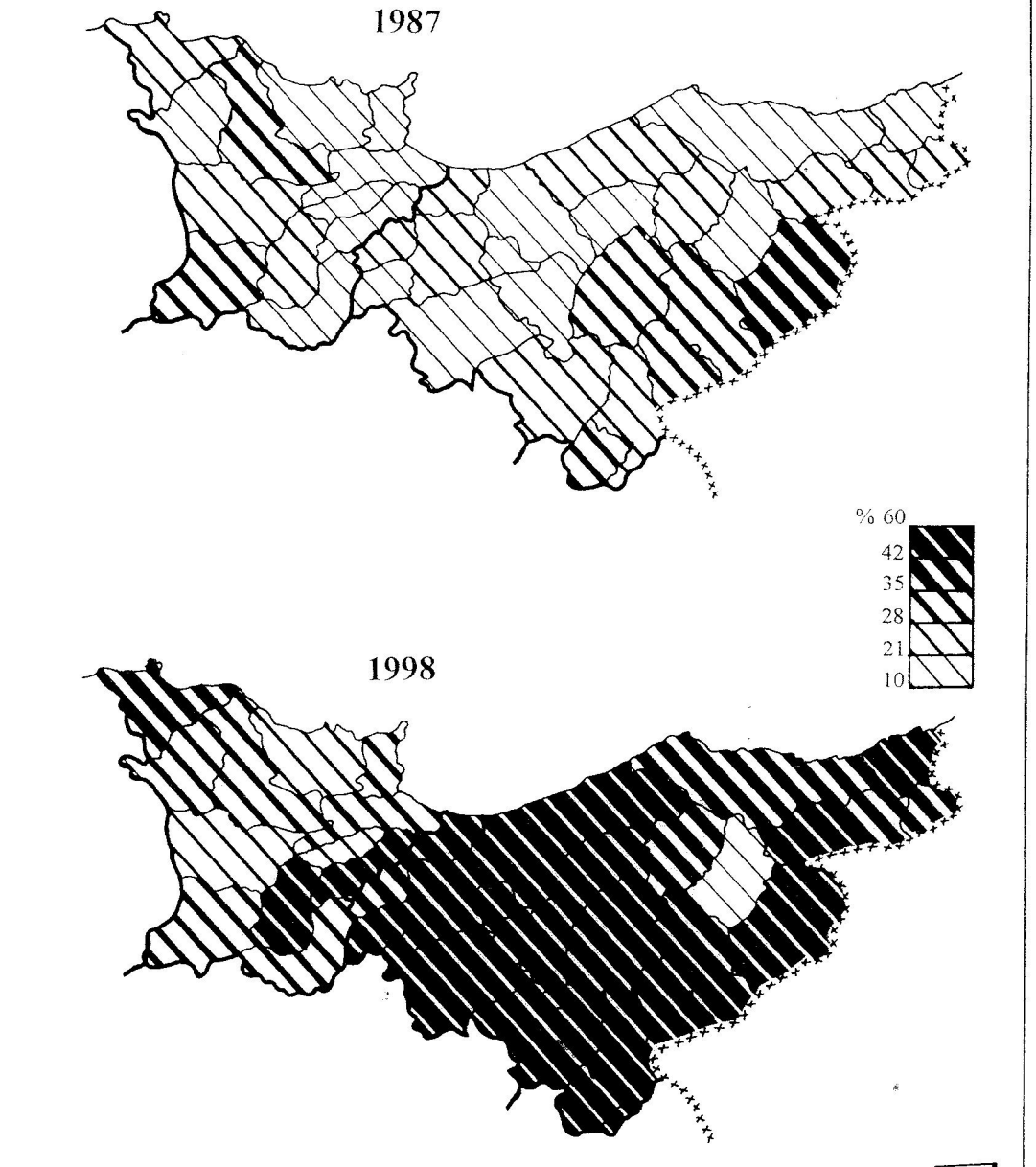
---

(4) معدل البطالة = (عدد البطالين / القوة النشطة) × 100 .

(2): O.N.S , Collection statistique n°:16, OP.CIT, P :28.

خريطة (29)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع معدل البطالة عبر البلديات
1998 - 1987



المصدر : أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987 .
+ مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998 .

- **بلديات يرتفع معدّل البطالة فيها عن المعدّل الوطني**: يتراوح فيها معدل البطالة بين 22,13% و 37,78% و تُمثلها البلديات التالية: برحال، العلمة، واد لعنب، الشرفة، شطايبي، بوحجار، بوقوس، العيون، بريحان، الشافية، الشط، زيتونة، عين كرمة، واد زيتون، حمام بني صالح و رمل السوق.هذا الإرتفاع المحسوس في معدل البطالة بها يعود إلى غياب أو ضعف المشاريع الإقتصادية التي بإمكانها خلق مناصب عمل للقوّة النشطة الموجودة، إلى جانب ذلك فإن هذه البلديات تقع على حواف مجال الدراسة و هي تعاني من التهميش نظرًا لقلة الإهتمام بتنمية مثل هذه المناطق خاصة عندما تكون حدودية و الغياب الطوعي للدولة عن تنميتها مما جعلها تعاني حرماناً طويلا قبل الترقية الإدارية.

و تجدر الإشارة إلى أن التوزيع المجالي لمعدل البطالة من خلال الخريطة (29) لسنة 1987 أوضح أن 7 بلديات من أصل 12 بلدية تابعة لولاية عنابة شهدت معدلات بطالة منخفضة عن المعدل الوطني، في حين نجد أن 13 بلدية من أصل 24 بلدية تابعة لولاية الطارف تنخفض معدلاتها عن المعدل الوطني، و هي تلك البلديات المجاورة لولاية عنابة، و هو ما يعكس أهمية و دور الولاية الأم في بعث الإنتعاش الإقتصادي للتخفيف من حدّة البطالة.

*- معدّل البطالة في سنة 1998:

" قفزة عملاقة لمعدل البطالة ".

سجل مجال الدراسة في هذه السنة تضاعفًا لمعدل البطالة عما كان عليه سابقًا، حيث وصل إلى 37,50% بنحو مرتين، و هو معدّل مرتفع بمقارنته مع المعدل الوطني لسنة 1998 و البالغ 29,77%[1].

فعلى مستوى ولاية عنابة نجد أن معدل البطالة بها قد وصل إلى 29,79% في حين وصل بولاية الطارف إلى 46,58%، و هو ما يُفسر أن هذه الظاهرة أكثر عمقًا و حدةً بولاية الطارف مما عليه بولاية عنابة (خريطة:29).

و قد بلغ معدّل البطالة أقصى قيمة له 60,00% ببلديتي الشافية و بسباس و أدناها 10,42% ببلدية الطارف، لكن ما يلاحظ من خلال التوزيع المجالي لهذا المعدل عبر بلديات مجال الدراسة، أن الإرتفاع في هذا المعدل قد مس كل البلديات و بالتالي فهي ظاهرة عامة و شاملة مرتبطة بـ:

- الإنسحاب الطوعي للدولة من مشاريع التنمية الإقتصادية في العشرية الأخيرة.
- الهجرة من المراكز الصغيرة نحو المراكز الأكثر تطورًا.
- تقلص المشاريع الإستثمارية العمومية و تسريح العديد من العمال.

(1): O.N.S: Collection statistique n°:308, Données statistiques, Activité –emploi et chômage en Algérie, Premier trimestre 2000, P :3.

5- معدّل الإعالة:

" استقرار في معدل الإعالة ".

تكمن أهمية دراسة معدل الإعالة[1] في توضيحه تطور العبء الاقتصادي للمشتغلين فعلا بمعنى عدد الأفراد الذين يعمل من أجلهم عامل واحد.

و قد بلغ معدل الإعالة بمجال الدراسة سنة 1987: 5 أفراد/عامل، و هو منخفض عن المعدّل الوطني المقدر آن ذاك بـ 6 أفراد/عامل[2]، كذلك الأمر على مستوى كل ولاية على حدى حيث نجد 4 أفراد/عامل بولاية عنابة و 5 أفراد/عامل بولاية الطارف.

أما في سنة 1998 فقد وصل معدل الإعالة بمجال الدراسة 5 أفراد/عامل، كما أنه على مستوى كل ولاية على حدى، قد عرفت كل واحدة نفس المعدل (5 أفراد/عامل) و هو يتساوي مع المعدل الوطني لهذه السنة المقدر بـ 5 أفراد/عامل[3].

و بالتالي هناك إستقرار في معدّل الإعالة بمجال الدراسة خلال هذه الفترة 1987-1998.

و من خلال الشكل (06)، أمكن تمييز 3 مجموعات من بلديات مجال الدراسة و هي:

*- **بلديات عرفت إستقرارًا في معدل الإعالة :**

و هي البلديات: عين الباردة، شطايبي، بوحجار، عين لعسل ، بحيرة الطيور، شيحاني، عصفور و بوقوس قد عرفت نفس القيمة لمعدل الإعالة المقدر بـ 5 أفراد/عامل.

*- **بلديات عرفت تقدمًا في معدل الإعالة :**

تضم البلديات التالية: عنابة، الحجار، البوني، واد لعنب، سيدي عمار، بن مهيدي، السوارخ، بريحان، الشافية، الذرعان، بسباس، الشط، زريزر، زيتونة، عين كرمة و هي بلديات تتميز بخصوصيات إقتصادية:

- إستقطابها لأغلب المشاريع السكنية مما نتج عنه توفير مناصب شغل جديدة خاصة في قطاع البناء و الأشغال العمومية و كذلك في قطاع الخدمات.
- توطن المناطق الصناعية، مناطق النشاطات و التخزين و المركبات الصناعية...

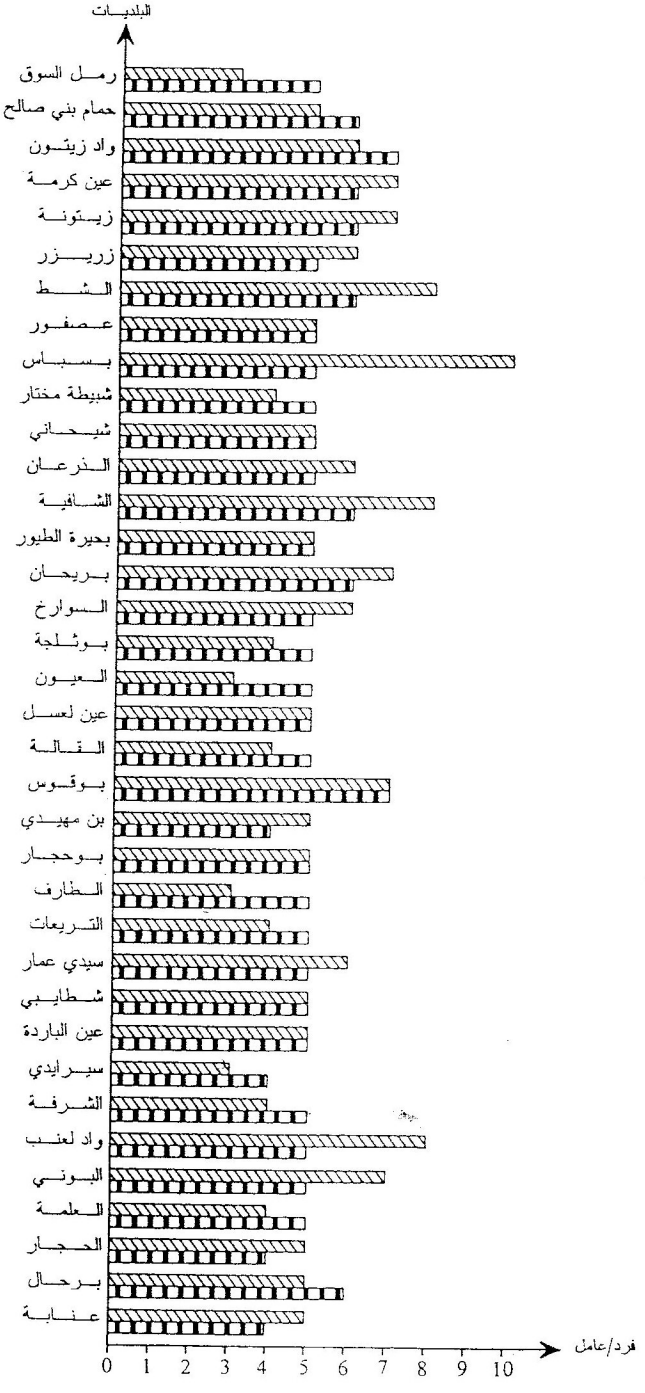
---

(1) معدل الإعالة = (إجمالي السكان / مجموع المشتغلون فعلا) × 100 .

(2),(3): O.N.S: Collection statistique n°:308, OP.CIT, P: 3.

شكل (06)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع معدل الإعالة عبر البلديات
1998 – 1987



المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987.

* مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998.

- أغلب هذه البلديات مجاورة لبلدية عنابة مما سمح لها باستقطاب أغلب المشاريع.
- تقع بعض البلديات في وسط سهلي غني بالموارد المائية مما يسمح بتوفير مناصب شغل خاصة في القطاع الزراعي (خاصة الزراعات المسقية).

إن هذه العوامل ساعدت في تقدم معدل الإعالة عن المعدل الوطني.

***- بلديات عرفت تراجعًا في معدل الإعالة :**

و هي البلديات التالية: العلمة، الشرفة، سيرايدي، التريعات، الطارف، القالة، العيون، بوثلجة، شبيطة مختار، واد زيتون، حمام بني صالح و رمل السوق.

بصفة عامة يمكن أن نستنتج أن التقدم و التراجع في معدل الإعالة يمثل فارق ضعيف يقدر بفرد واحد/ عامل خلال مدة 11 سنة.

6- التخصص الإقتصادي للبلديات:

" تحوّل واضح في العمالة مع توجه خدمي ".

6-1- تطور توزيع المشتغلين فعلاً على القطاعات الإقتصادية.

سنحاول في هذا التحليل دراسة توزيع المشتغلين فعلا عبر القطاعات الاقتصادية (فلاحة، صناعة، بناء و أشغال عمومية و خدمات) بهدف توضيح النشاط الإقتصادي السائد في كل بلدية و الذي سيُرتكز عليه في تحقيق التوازن و التنمية.

و سنستعمل في ذلك المصفوفة المرجحة لأنها تساعد على تحديد التخصص الإقتصادي للبلديات، و سنعتمد على معطيات التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1987 و معطيات مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لكل من ولايتي عنابة و الطارف لسنة 1998 و التي يتم استعمالها بتحفظ باعتبارها المعطيات الوحيدة المتوفرة نظرًا لإفتقار نتائج تعداد 1998 لمثل هذه المعطيات حتى نتمكن من الوقوف على التطور الذي حدث في تخصص البلديات.

و بعد حساب المتوسط الحسابي لتوزيع المشتغلين فعلا عبر القطاعات الإقتصادية في كلا الفترتين، لاحظنا ما يلي:

*- في سنة 1987:

" سيطرة مطلقة لقطاع الخدمات ".

تسمح ملاحظة الشكل (07) بتسجيل الملاحظات التالية:

- إرتفاع متوسط نسبة المشتغلون فعلا بقطاع الخدمات إلى 44,63%، و بالتالي فهو القطاع الذي يضم أكبر عدد من المشتغلين فعلاً و المقدر بـ 79.319 ن يتوزعون بين: 54.875 ن بولاية عنابة و 24.444 ن بولاية الطارف.
- يليه مباشرة قطاع الفلاحة بمتوسط نسبة من المشتغلين فعلا تقدر بـ 23,30%، مما يوضح إستقطاب لا بأس به من المشتغلين بهذا القطاع.
- أما قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الصناعة فقد سجلا متوسطي نسبة منخفض بلغت 16,22% و 15,85% على الترتيب و هي قيم متقاربة نسبيًا.

و قد نتج عن هذا التباين بين القطاعات الإقتصادية من حيث إستقطابها للمشتغلين فعلا هو تباين بين بلديات مجال الدراسة من حيث سيطرة القطاعات الإقتصادية في كل بلدية و ظهور 06 أصناف من البلديات.

*- في سنة 1998:

" توَجه مباشر نحو قطاعي الفلاحة و الخدمات ".

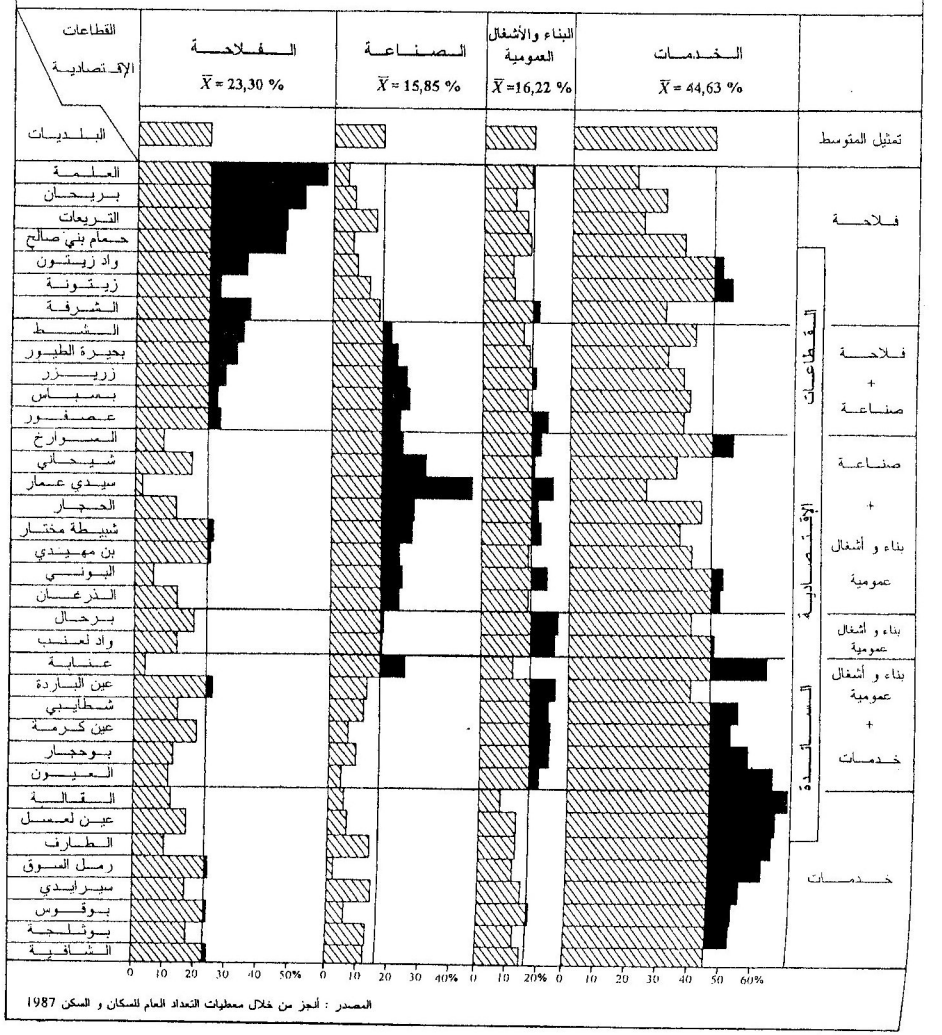
حدث في هذه السنة تطورات مهمة تتضح من خلال الشكل (08) و ذلك كما يلي:

- إرتفاع متوسط نسبة المشتغلين فعلا بقطاع الفلاحة إلى 38,04%.
- يليه مباشرة قطاع الخدمات بمتوسط يقدر بـ 37,01%، و بالتالي فقد سجل تراجعًا طفيفا عن السابق، لكنه يتقارب مع تلك المسجلة بقطاع الفلاحة في هذه السنة.
- أما كلاً من قطاعي البناء و الأشغال العمومية و الصناعة فقد تراجعا في هذه السنة مسجلين متوسطات: 12,38% و 12,21% على الترتيب، لكن ما يلاحظ أنهما متقاربين.

كما رافق هذا التطور تباينًا كذلك في سيطرة القطاعات الإقتصادية عبر البلديات، بالإضافة إلى ذلك فالبلديات في حدّ ذاتها شهدّت تطورًا في تخصصها الإقتصادي (1987-1998) و هو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

شكل (07)

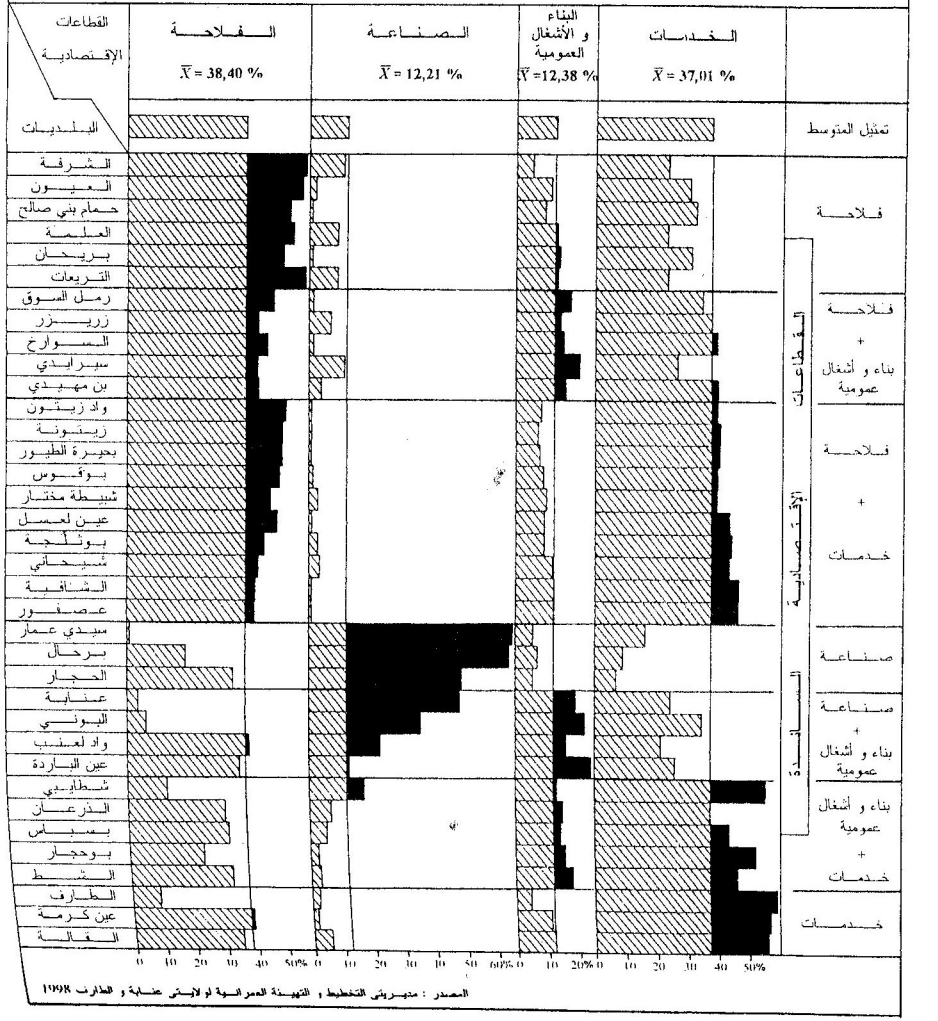
ولايتي عنابة و الطارف
تصنيف البلديات وفقا لتوزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الإقتصادية
1987



المصدر : أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987

شكل (08)

ولايتي عنابة و الطارف
تصنيف البلديات وفقا لتوزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الإقتصادية
1998



المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998

6-2- تطور التخصص الإقتصادي للبلديات (1897 - 1998):

" تحوّل في تخصص البلديات مع تواصل سيطرة قطاع الخدمات ".

خلال مدّة 11 سنة حدث تحول جذري في التخصص الإقتصادي لبلديات مجال الدراسة، و قد حاولنا من خلال الشكل (09) تنميط هذا التحول (1987-1998) الذي إتخذ أشكالاً متعددة ضمن 08 أنماط و ذلك كما يلي:

***- بلديات حافظت على تخصصها الإقتصادي:**

- **تخصص أحادي " بناء و أشغال عمومية "**: تمثله بلدية برحال فقط في النمط " 5 ".
- **تخصص أحادي " فلاحة "**: و نخص هنا بلديات النمط " 1 " حيث بقيت بلديات (العلمة، الشرفة، التريعات، بريحان، حمام بني صالح) محافظة على تخصصها الفلاحي، لأنها بلديات ذات طابع سهلي ذات موارد فلاحية هامة (تربة، مياه...) تقع على حواف مجال الدراسة عدا بريحان فهي بلدية ساحلية.
- **تخصص أحادي " خدمات "**: نعني بذلك بلديتي الطارف و القالة ذات النمط " 7 " و يعزى ذلك إلى توفرها على مختلف التجهيزات الخدمية و المرافق الإدارية التي إستقطبت الأيدي العاملة من مختلف القطاعات، فالأولى تدعمّت بفعل الترقية الإدارية لسنة 1984، أما الثانية لموقعها الساحلي و وظيفتها السياحية من خلال توطن العديد من التجهيزات الخدميّة (فنادق، مطاعم، نقل...).
- **تخصص مضاعف " صناعة + بناء و أشغال عمومية "**: و تُمثله بلدية البوني ضمن النمط " 4 ".
- **تخصص مضاعف " بناء و أشغال عمومية + خدمات "**: نجد به بلديتي شطايبي و بوحجار ضمن النمط " 6 ".

***- بلديات غيّرت من تخصصها الإقتصادي:**

- من تخصص "أحادي" إلى تخصص "مضاعف":

و نخص هنا بلديات النمط " 8 " ذات تخصص أحادي " **خدمات** "، ثم غيّرت هذا التخصص الأحادي إلى تخصص " مضاعف" و الذي كان في شكلين كما هو الحال بالنسبة لكل من:

شكل (09)

ولايتي عنابة و الطارف
التخصص الإقتصادي للبلديات
1998 - 1987

النمط	القطاعات الإقتصادية / البلديات	التخصص الإقتصادي سنة 1987				التخصص الإقتصادي سنة 1998			
		الفلاحة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	الفلاحة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات
1	العلمة	■				■			
	الشرفة	■				■			
	التريعات	■				■			
	بريحان	■				■			
	حمام بني صالح	■				■			
2	زيتونة	■				■			■
	واد زيتون	■				■			■
3	زريزر	■	■			■		■	
	الشط	■	■					■	■
	بسباس	■	■					■	■
	عنفور	■	■			■			■
	بحيرة الطيور	■	■			■			■
4	شيبطة مختار		■	■		■			■
	شيحاني		■	■		■			■
	الموارخ		■	■		■		■	
	بن مهيدي		■	■		■		■	
	الذرعان		■	■				■	■
	سيدي عمار		■	■			■		
	الحجار		■	■			■		
	البوني		■	■			■	■	
5	واد لعنب			■			■	■	
	برحال			■			■		
6	عنابة			■	■		■	■	
	عين الباردة			■	■		■	■	
	شطايبي			■	■		■	■	■
	بوحجار			■	■		■	■	■
	العيون			■	■	■			
	عين كرمة			■	■				■
7	الطارف				■	■			■
	القالة				■	■			■
8	بوقوس				■	■			■
	عين لعسل				■	■			■
	بوثلجة				■	■			■
	الشافية				■	■			■
	سيرايدي				■	■		■	
	رمل السوق				■	■		■	

المصدر : أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987 .

+ مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998 .

- بلديات بوقوس، عين لعسل، بوثلجة و الشافية:

من تخصص أحادي (خدمات) إلى تخصص مضاعف (فلاحة + خدمات) ، و هو ما يفسر بالعودة إلى قطاع الفلاحة خاصة بعد الإنسحاب الطوعي للدولة من عمليات التنمية بهذه المناطق و الإعتماد على الإمكانات المحلية.

- بلديتي سيرايدي و رمل السوق:

حيث حوّلت تخصصها الأحادي (خدمات) إلى تخصص مضاعف (فلاحة + بناء و أشغال عمومية)، و بالتالي فهو تحول جذري للعمالة باتجاه هاذين القطاعين.

- بلدية واد لعنب من (بناء و أشغال عمومية) إلى (صناعة + بناء و أشغال عمومية).

- بلديات النمط "2" و هما بلديتي زيتونة و واد زيتون:

من تخصص أحادي (الفلاحة) إلى تخصص مضاعف (فلاحة + خدمات) و هذا يرجع إلى الإستفادة من الترقية الإدارية إلى رتبة بلدية إثر التقسيم الإداري لسنة 1984 و الذي سمح بتوطين مجموعة من التجهيزات الخدمية (التعليمية، الصحية، الإدارية...) مما أدى إلى تطور أنشطة قطاع الخدمات بهما إلى جانب قطاع الفلاحة.

- من تخصص "مضاعف" إلى تخصص "مضاعف" مختلف:

و نخص هنا بلديات الأنماط التالية:

- **النمط "3 "**: و فيه.
  - بلدية زريزر غيّرت تخصصها من (فلاحة + صناعة) إلى (فلاحة + بناء و أشغال عمومية) مع بقاءها محافظة على قطاع الفلاحة.
  - بلديتي عصفور و بحيرة الطيور: من (فلاحة+ صناعة) إلى (فلاحة + خدمات) مع إبقاءهما على قطاع الفلاحة.
- **النمط "4 "**: و به.
  - بلديتي شبيطة مختار و شيحاني: من (صناعة + بناء و أشغال عمومية) إلى (فلاحة + خدمات) و هنا نجد تحول جذري.
  - بلديتي السوارخ و بن مهيدي: من (صناعة + أشغال عمومية) إلى (فلاحة + أشغال عمومية).
  - بلدية الذرعان: من (صناعة + بناء و أشغال عمومية) إلى (بناء و أشغال عمومية + خدمات).
- **النمط "6 "**: يتضمن.
  - بلديتي عنابة و عين الباردة: من (بناء و أشغال عمومية) إلى (صناعة + بناء و أشغال عمومية).

- من تخصص "مضاعف" إلى تخصص "أحادي":

و تُمثله البلديات التالية:

- بلديتي الحجار و سيدي عمار: من (صناعة + بناء و أشغال عمومية) إلى (صناعة).
- بلدية العيون : من (بناء و أشغال عمومية+ خدمات) إلى (فلاحة) .
- بلدية عين كرمة: من (بناء و أشغال عمومية + خدمات) إلى (خدمات).

مما سبق نلاحظ:

- أغلب التخصصات الاقتصادية للبلديات (في كلا الفترتين) كانت تتضمن قطاع الخدمات.
- أغلب التحولات في تخصص البلديات كانت باتجاه تخصص مضاعف هو الفلاحة + الخدمات و هو ما يُفسر بالعودة إلى ممارسة النشاط الفلاحي بعد عملية إعادة الهيكلة التي مست العديد من المؤسسات الصناعية و ما نتج عنها من تسريح للعمال و توجه أغلب اليد العاملة إلى قطاع الخدمات لاسيما في ميدان (النقل، التجارة، التعليم ...).
- انحصار التخصص في قطاع الصناعة على بلديتين فقط هما سيدي عمار و الحجار نظرًا لتواجد أغلب الوحدات و المركبات الصناعية بهما أو مجاورين لهما، و قد كان القطاع الصناعي عاملا أساسيا في توسعها و تطورها (الحجار) أو في نشأتها (سيدي عمار).

3-6- سيطرة قطاع الخدمات و تراجع القطاع الصناعي:

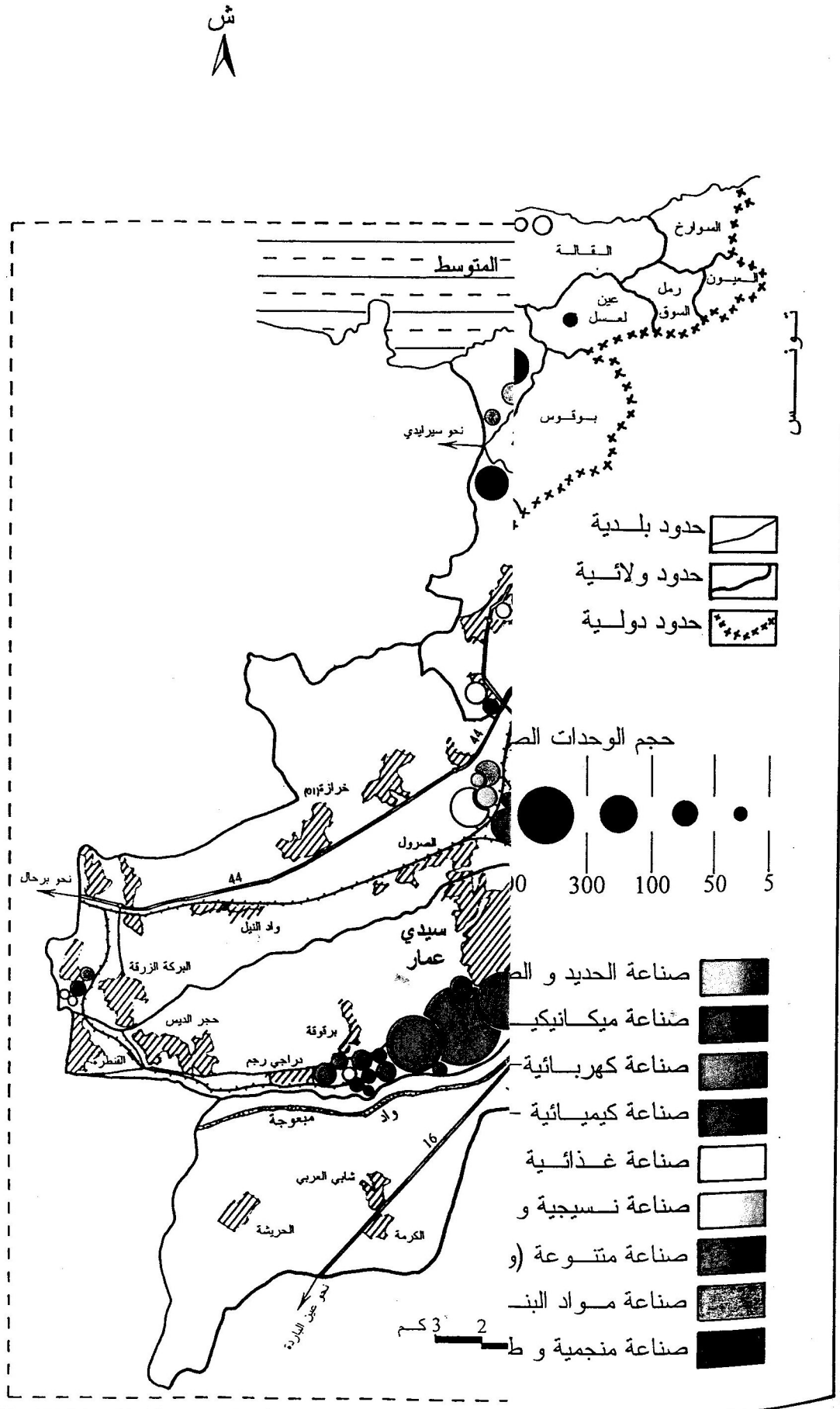
" بروز بلدية عنابة و البلديات التوابع ".

إن التحوّل في التخصص الاقتصادي لبلديات مجال الدراسة خلال العشرية (1987-1998) و سيطرة قطاع الخدمات على أغلب البلديات، دفعنا إلى التساؤل عن وضعية القطاع الصناعي بمجال الدراسة باعتباره مجال تركز مختلف الصناعات لاسيما الثقيلة منها، و هو مجال قد تعرض خلال نفس العشرية إلى إعادة هيكلة نتجت عنها تسريح مفرط للعمال و دخول هذا القطاع في ميدان الشراكة و الاستثمار الأجنبي و اقتصاد السوق كانت له عدّة انعكاسات.

من أجل ذلك قمنا بجرّد ميداني لكل الوحدات الصناعية المنتشرة ببلديات مجال الدراسة حسب نوع الصناعة و عدد العمال المشتغلين بها، و تم تمثيل النتائج بيانيًا في الخريطة (30) و من خلالها أمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- انتشار و تبعثر لعدد محدود من الوحدات الصناعية ببلديات ولاية الطارف و هي وحدات صناعية صغيرة تتضح من خلال العدد المنخفض للمشتغلين بها، كما أنها وحدات بسيطة للصناعات الغذائية (المشروبات الغازية، تصبير الطماطم ...).
- تركز أغلب الوحدات الصناعية بولاية عنابة.

خريطة(30)

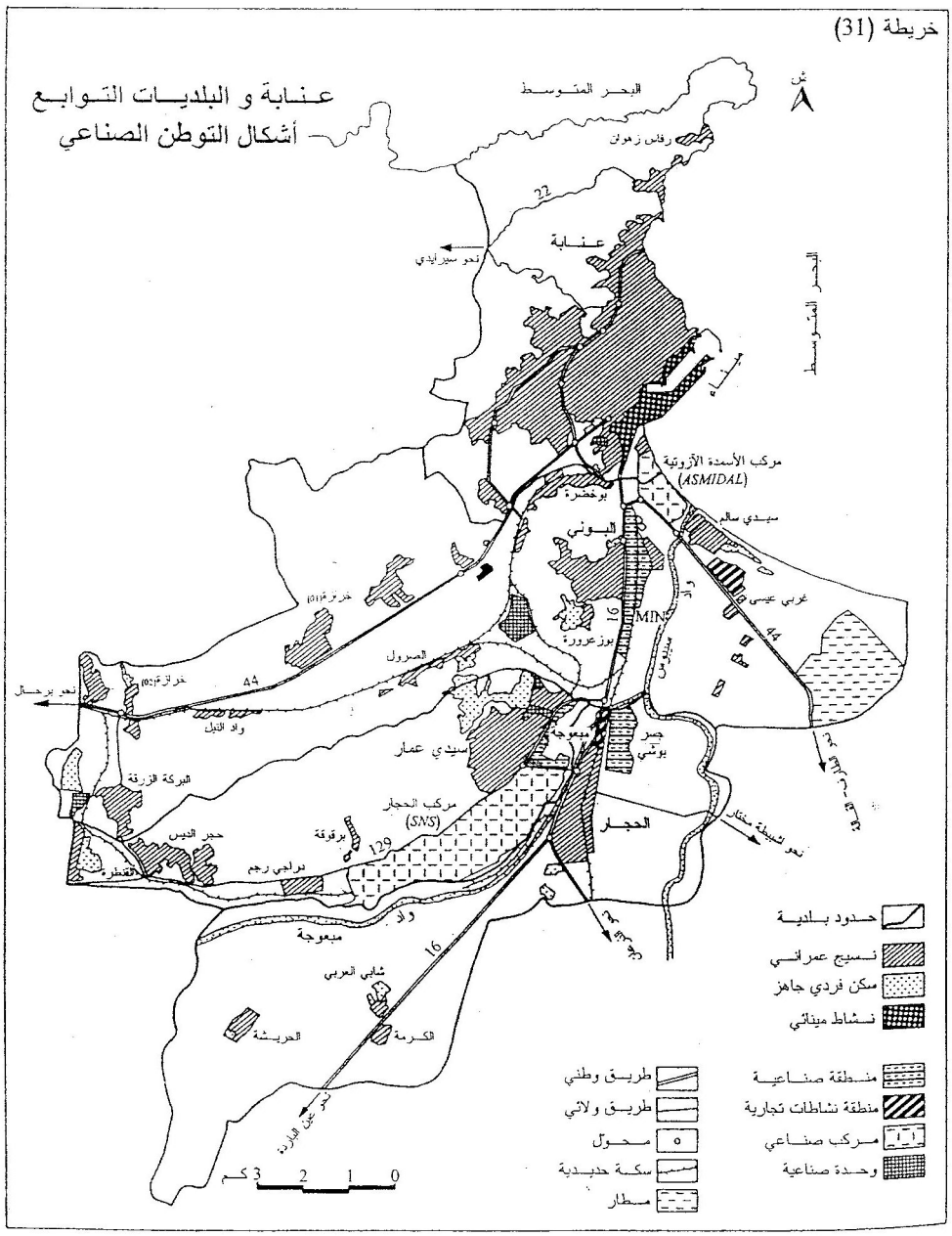

ش
المتوسط
القالة
السوارخ
العيون
رمل السوق
عين لعسل
بوقوس
نحو سيرايدي
تونس
حدود بلدية
حدود ولائية
حدود دولية
حجم الوحدات الص
300
100
50
5
خرازة
المدرول
نحو برحال
واد الذيل
سيدي عمار
البركة الزرقة
حجر الديس
برقوقة
القنطرة
دراجي رجم
واد مبعوجة
شابي العربي
الحريشة
الكرمة
نحو عين البارة
3 2 كم
صناعة الحديد و الص
صناعة ميكانيكي
صناعة كهربائية
صناعة كيميائية
صناعة غذائية
صناعة نسيجية و
صناعة متنوعة (و
صناعة مواد البنـ
صناعة منجمية و ط

- تركزت الوحدات الصناعية بولاية عنابة في 04 بلديات هي: عنابة، البوني، الحجار و سيدي عمار (خريطة:31)، و هذه الوضعية تتفق مع ما سجلناه فيما سبق، فبالرغم من التحولات الإقتصادية بقيت هذه البلديات محافظة على تخصصها الإقتصادي مع تسجيل بعض الإستثناءات بسبب الديناميكية العمرانية الكثيفة التي تحدث بها، و عليه نجد:

- بلدية عنابة: تعتمد تخصص مضاعف يجمع بين الصناعة و البناء و الأشغال العمومية.
- بلدية البوني: تتشابه مع بلدية عنابة و تتبنى قطاعي الصناعة و البناء و الأشغال العمومية.
- بلدية الحجار: تخصصها أحادي و هو قطاع الصناعة بصفة مطلقة.
- بلدية سيدي عمار: سيطرة مطلقة للقطاع الصناعي.

و يفسر ذلك بالسياسة الطوعية التي إعتمدتها الدولة في العشرية الأخيرة.

خريطة (31)



7- علاقة التخصص الإقتصادي للبلديات بـ " معدل النمو السنوي و معدل البطالة" :

" علاقة متعددة الأبعاد ".

يمكن من خلال الشكل (10) توضيح هذه العلاقة، و ذلك حسب التخصص الاقتصادي لكل بلدية كما يلي:

***- تخصص أحادي "فلاحة":**

تتميز بلديات هذا التخصص بتقارب معدّل نموّها السنوي مع معدّل النمو الوطني، لكن معدّل البطالة بها مرتفع.

***- تخصص أحادي "صناعة":**

معدل النمو السنوي للبلديات بهذا التخصص مرتفع بالمقارنة مع المعدل الوطني، مع تقارب نسبي في معدل البطالة مع المعدل الوطني.

***- تخصص أحادي "خدمات":**

معدّل النمو السنوي بها يتقارب مع المعدل الوطني مع إرتفاع نسبي لمعدل البطالة بها مقارنة بالمعدل الوطني.

***- تخصص مضاعف "فلاحة + بناء و أشغال عمومية ":**

تتميز بمعدل نمو سنوي يتقارب مع المعدل الوطني لكن معدل البطالة مرتفع عن المعدل الوطني.

***- تخصص مضاعف " فلاحة + خدمات ":**

معدل نمو سنوي متوسط يتقارب مع المعدل الوطني مع إرتفاع كبير لمعدل البطالة عن المعدل الوطني.

***- تخصص مضاعف "صناعة + بناء و أشغال عمومية ":**

تقارب في معدل النمو السنوي مع معدل النمو الوطني يرافقه كذلك تقارب في معدل البطالة مع معدل البطالة الوطني.

***- تخصص مضاعف " بناء و أشغال عمومية + خدمات ":**

تقارب في معدّل النمو السنوي مع معدل النمو الوطني مع تقارب معدّل البطالة مع المعدل الوطني.

مما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي:

- كلما إتجه تخصص البلدية نحو (الفلاحة و الخدمات) فالبلدية يرتفع بها معدل البطالة.
- أما إذا إتجه تخصص البلدية نحو البناء و الأشغال العمومية و الخدمات أو الصناعة و البناء و الأشغال العمومية، فمعدل البطالة بها ينخفض.

شكل (10)

ولايتي عنابة و الطارف

العلاقة بين التخصص الإقتصادي، معدل النمو السنوّي و معدل البطالة

1998

البلديات	التخصص الإقتصادي سنة 1998				معدل النمو السنوي(%) 1987-1998	الفرق مع معدل النمو الوطني	معدل البطالة (%) 1987-1998	الفرق مع معدل البطالة الوطني
	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات				
حمام بني صالح	■				0,93	- 1,22	49,24	+ 19,47
التريعات	■				1,59	- 0,56	28,92	- 0,85
بريحان	■				1,73	- 0,42	55,68	+ 25,91
العيون	■				2,24	+ 0,09	35,89	+ 6,12
العلمة	■				2,50	+ 0,35	30,40	+ 0,63
الشرفة	■				3,01	+ 0,86	56,51	+ 26,74
الحجار		■			2,55	+ 0,40	49,64	+ 19,87
برحال		■			4,28	+ 2,13	23,32	- 6,45
سيدي عمار		■			4,55	+ 2,40	25,45	- 4,32
عين كرمة				■	1,15	- 1,00	59,29	+ 29,52
القالة				■	2,20	+ 0,05	41,12	+ 11,35
الطارف				■	3,37	+ 1,22	10,42	- 19,35
سيرايدي	■		■		0,69	- 1,46	25,53	- 4,24
السوارخ	■		■		1,97	- 0,18	51,08	+ 21,31
رمل السوق	■		■		2,02	- 0,13	36,69	+ 6,92
زريزر	■		■		2,16	+ 0,01	42,47	+ 12,70
بن مهيدي	■		■		3,18	+ 1,03	48,43	+ 18,66
شيحاني	■			■	1,24	- 0,91	51,34	+ 21,57
بوقوس	■			■	1,47	- 0,68	57,97	+ 28,20
الشافية	■			■	1,63	- 0,52	60,00	+ 30,23
عصفور	■			■	1,70	- 0,45	55,62	+ 25,85
بحيرة الطيور	■			■	1,95	- 0,20	49,32	+ 19,55
واد زيتون	■			■	2,00	- 0,15	52,00	+ 22,23
عين لعسل	■			■	2,11	- 0,04	49,02	+ 19,25
شبيطة مختار	■			■	2,13	- 0,02	38,62	+ 8,85
ريونة	■			■	2,52	+ 0,37	54,85	+ 25,08
بوثلجة	■			■	2,64	+ 0,49	37,09	+ 7,32
عنابة		■	■		0,61	- 1,54	26,34	- 3,34
البوني		■	■		2,12	- 0,03	25,29	- 4,48
عين الباردة		■	■		2,21	+ 0,06	32,50	+ 2,73
واد لعنب		■	■		5,18	+ 3,03	32,93	+ 3,16
شطايبي			■	■	0,71	- 1,44	38,59	+ 8,82
بسباس			■	■	2,10	- 0,05	60,00	+ 30,23
الذرعان			■	■	2,19	+ 0,04	50,76	+ 20,99
بوحجار			■	■	2,48	+ 0,33	47,93	+ 18,16
الشط			■	■	3,83	+ 1,68	57,90	+ 28,13

المصدر : أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987 .

+ مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998 .

معدل النمو الوطني 2,15%

معدل البطالة الوطني 29,77%

8- توزيع البلديات حسب المشتغلين فعلا بأنشطة قطاع الخدمات:

" بروز نشاط التجارة في أغلب البلديات ".

بلغ إجمالي المشتغلين فعلا ببلديات ولايتي عنابة و الطارف في قطاع الخدمات 62.510 ن و هو ما يمثل نسبة 35,45%، و هي نسبة مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في القطاعات الإقتصادية الأخرى.

أما على مستوى كل ولاية، نجد أن نسبة المشتغلين فعلا بقطاع الخدمات ببلديات ولاية عنابة تمثل 24,38% و هي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد نسبة المشتغلين فعلا بقطاع الصناعة (47,50%)، في المقابل نجد أن نسبة المشتغلين فعلا بقطاع الخدمات بولاية الطارف تبلغ 51,71% و بالتالي فهي تحتل المرتبة الأولى و هذا يعني أن (½) نصف المشتغلين فعلا بهذه الولاية يشتغلون بقطاع الخدمات.

كما أثبتت دراسة التخصصات الإقتصادية لبلديات مجال الدراسة سيادة قطاع الخدمات في أغلب البلديات سواء كان ذلك ضمن التخصص الأحادي أو التخصص المضاعف.

من أجل ذلك، سنحاول دراسة توزيع المشتغلين فعلا بقطاع الخدمات في أنشطته الثلاثة الكبرى (تجارة)،(تعليم و صحة) و (إدارة، خدمات و نقل)، بهدف إبراز النشاط الخدمي السائد في كل بلدية من بلديات ولايتي عنابة و الطارف.

في ولاية عنابة إرتفع عدد المشتغلين فعلا بنشاط الإدارة، خدمات و نقل إلى 9.551 ن أي 37,32%، يليه نشاط التجارة بـ 8.472 ن (33,10%) ثم نشاط التعليم و الصحة بعدد من المشتغلين فعلا يقدر بـ 7.570 ن نسبة 29,58%.

و تتقارب هذه الوضعية مع تلك التي سجلتها ولاية الطارف حيث يرتفع فيها عدد المشتغلين فعلا بنشاط الإدارة، الخدمات والنقل إلى 13.844 ن بنسبة 37,50%، يليه كذلك نشاط التجارة بـ 13.555 ن بنسبة 36,72% ، بينما نجد نشاط التعليم و الصحة بـ 9.518 ن أي بنسبة 25,78%.

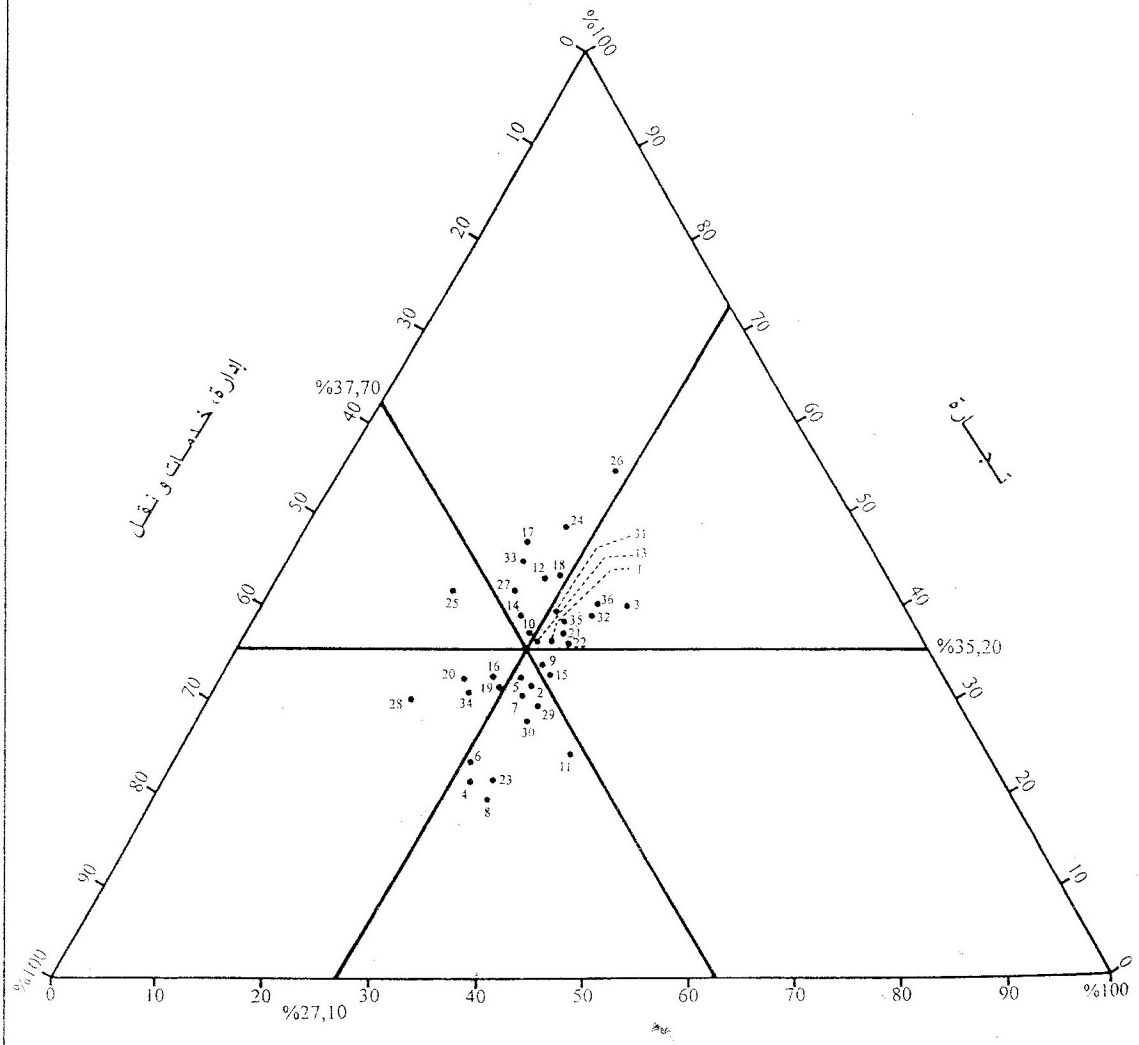
و بالتالي فإن متوسط مجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف) بنشاط الإدارة، الخدمات و النقل يرتفع إلى 37,70%، يليه نشاط التجارة 35,20% ، ثم نشاط التعليم و الصحة بأخفض نسبة 27,10%.

و يتباين توزيع هذه النسبة عبر بلديات مجال الدراسة لسنة 1998 حسب ما يوضحه الشكل (11) و ذلك بتواجد 06 أنماط، و هي:

ملاحظة: إعتمدنا في دراسة توزيع البلديات حسب المشتغلين فعلا بنشاطات قطاع الخدمات على معطيات مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف لسنة 1998، نظرًا لغياب مثل هذه المعطيات في نتائج التعداد العام للسكن و السكان لسنة 1998، مما يدفعنا للتعامل معها بتحفظ.

شكل (11)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع البلديات حسب المشتغلين فعلا بأنشطة قطاع الخدمات
1998



1 عنابة
2 برحال
3 الحجار
4 السلمانية
5 البوني
6 واد لعنب
7 القطار
8 سيرايدي
9 عين البارودة
10 شطايبي
11 سيدي عمار
12 الزيتونة
13 الطارف
14 بوحجار
15 بن مهيدي
16 بوكوس
17 القالة
18 عين العسل
19 العيون
20 برطجية
21 الشواوح
22 بريمان
23 بحيرة الطيور
24 الشافعية
25 الكرعان
26 شيحاني
27 شيحة مختار
28 بسباس
29 عمشور
30 الشط
31 زيتزر
32 زيتونة
33 عين كرمة
34 واد زيتون
35 حمام بني صالح
36 رمل السوق

المصدر : أنجز انطلاقاً من معطيات مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998

***- سيادة " التجارة " :**

يظهر هذا النشاط الخدمي سائدًا في 09 بلديات: شطايبي، التريعات، بوحجار، القالة، عين لعسل، الشافية، شيحاني، شبيطة مختار و عين كرمة حيث أن أغلب المشتغلين بها يتوجهون للعمل كتجار بالأسواق الأسبوعية المنتشرة بكل هذه البلديات و كذلك بمحلات التجارة الثابتة.

***- سيادة " الإدارة، الخدمات و النقل" :**

يتضح ذلك من وجود 05 بلديات تنتمي كلها لولاية الطارف هي: بوقوس، العيون، بوثلجة، بسباس و واد زيتون، و يعود سبب سيادة هذا النشاط إلى عامل الترقية الإدارية التي مست هذه البلديات إلى رتبة بلدية و نخص بالذكر واد زيتون و بوقوس، و إلى مقرات دائرة مثل بوثلجة ، بسباس حيث رافق هذه الترقية توطن العديد من المقرات الإدارية و الخدمية تقوم بالأعمال الإدارية و تقديم خدماتها إلى السكان مثل: مقر الدائرة، البلدية، مقر الشرطة، بنوك الفلاحة و التنمية الريفية ... مما يتطلب توظيف عدد كبير من المشتغلين بهذا النشاط.

***- سيادة " التعليم و الصحة " :**

تمثله بلديتين (02) هما: عين الباردة و بن مهيدي، حيث يعود سبب ارتفاع هذه النسبة إلى تواجد مركز توزيع الأدوية و التجهيزات الطبية ببلدية بن مهيدي، إلى جنب احتواءهما على عدد لا بأس به من التجهيزات التعليمية بمختلف أطوارها، و الذي يتطلب عددًا معتبرًا من المشتغلين.

***- سيادة " التجارة + التعليم و الصحة " :**

تنتشر في 09 بلديات و هي: عنابة، الطارف، الحجار، السوارخ، بريحان، زيتونة، حمام بني صالح، رمل السوق، و يعزى ذلك إلى الانتشار الكبير للمحلات التجارية بهذه البلديات و كذلك إلى الأسواق الأسبوعية و التجهيزات الصحية و التعليمية.

***- سيادة " التجارة + الإدارة، الخدمات و النقل " :**

توجد هذه السيادة في بلدية واحدة هي الذرعان، و يعود سبب ذلك إلى احتواء هذه البلدية على أحد أهم الأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة و الذي يضم عددا كبيرًا من التجار إضافة إلى المحلات التجارية المنتشرة عبر مراكزها العمرانية، كما تعتبر مقر لدائرة، هذا ما يعكس توطن العديد من التجهيزات الإدارية و الخدمية... و التي من شأنها استقطاب العمالة إليها.

***- سيادة " الإدارة، الخدمات و النقل + التعليم و الصحة " :**

تمثله 10 بلديات و هي: برحال، البوني، الشرفة، العلمة، واد لعنب، سيرايدي، سيدي عمار، بحيرة الطيور، عصفور و الشط، أغلب هذه البلديات (07) تنتمي إلى ولاية عنابة أين تتركز أغلب التجهيزات الخدمية و هياكل النقل و المواصلات (مطار، سكة حديدية...).

مما سبق يمكن أن نستنتج:

- تباين كبير بين البلديات في توزيع المشتغلين فعلا عبر أنشطة قطاع الخدمات.
- سيادة مطلقة لنشاط التجارة في أغلب بلديات مجال الدراسة.
- تراجع واضح لنشاط التعليم و الصحة.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- تكتسب بلديات ولايتي عنابة و الطارف إمكانات بشرية كامنة تتمثل في إرتفاع حجم القوة النشطة و المؤهلة للعمل.
- شهدت نسبة المشتغلين فعلا تراجعًا خلال الفترة 1987-1998 ، مما كان له إنعكاس كبير على معدّل الشغل، هذا الأخير الذي عرف إرتفاعًا في بلدية عنابة و البلديات المجاورة لها، أما البلديات الواقعة في الأطراف الجنوبية الشرقية فقد إنخفض بها معدّل الشغل.
- سمح التوزيع المجالي لمعدّل البطالة، أن كل بلديات مجال الدراسة قد عرفت إرتفاعًا محسوسًا لهذا المعدّل نتيجة عدّة عوامل و ميكانيزمات إقتصادية حدثت بمجال الدراسة.
- كما شهد معدل الإعالة إستقرار في قيمه لكن بتسجيل بعض الفوارق البسيطة بين البلديات.
- و فيما يتعلق بالتصنيف الإقتصادي فقد حدث تحول مباشر نحو قطاعي الخدمات و الفلاحة مع وجود بعض الإستثناءات تمثلت في إنحسار قطاع الصناعة على بلديتي الحجار و سيدي عمار، و قطاعي الصناعة و البناء و الأشغال العمومية في بلديتي عنابة و البوني.
- بالإضافة إلى ذلك نسجل إستقطاب النشاط التجاري لأغلبية المشتغلين بقطاع الخدمات في بلديات مجال الدراسة كأهم نشاط خدمي.

خلاصة الباب الأول:

ساهمت كلا من المكونـــات الطبيـــعية (جبـــال، سهول و أودية...) المهيكلة للمجال المدروس، و مختلف التنظيمات الإدارية المتعاقبة عليه في رسم الملامح العامة لتنظيم المجال ، و التي سيكون لها التأثير المباشر في توزيع الأنشطة الخدمية.

و قد اكتسبت ولايتي عنـــابة و الطارف حجمًا سكانيًا معتبرًا، و الذي شهد تطورًا مستمرًا منذ الاستقلال و بوتيرة أكثر حدة خلال عشرية 1977-1987 و التي تتوافق مع مرحلة التصنيع التي مست ولاية عنـــابة و تطبيق أهداف الثورة الزراعية بإنشاء المحيط المسقي بوناموسة الممتد بشكل أوسع بولاية الطارف، بالإضافة إلى تركز العديد من التجهيزات الخدمية و التي ساهمت كلها في جذب السكان و تجميعهم في المراكز الرئيسية للبلديات و المراكز الثانوية، إذ يبيّن مؤشر صافي الهجرة أن أغلب البلديات أصبحت مناطق جذب للسكان من خلال توفرها على عدّة مؤهلات خدمية، فرص عمل...، حيث تبرز المنطقة الوسطى التي تجمع الولايتين أكثر كثافة سكانية و التي ترتفع قيمتها تدريجيًا كلما اتجهنا نحو بلدية عنـــابة.

و تُؤكد ذلك معدلات النمو السنوية عبر مختلف الفترات التعدادية بالبلديات و التي تدعمت بفعل الترقية الإدارية بالعديد من الأنشطة و التجهيزات الخدمية و توقيع مختلف البرامج التنموية.

و قد سمحت دراسة نسبة التحضر بالكشف عن العوامل التي أدت إلى تعمق الظاهرة الحضرية بمجال الدراسة و بالوسط السهلي على وجه الخصوص و التي لعب التقسيم الإداري (1974، 1984) دورًا كبيرًا في تجميع السكان، إضافة إلى مساهمة التوطن الصناعي الكثيف.

لكن بعد التحولات الاقتصادية و الاجتماعية أدت إلى تحول المشتغلين فعلاً عن القطاع الصناعي و تركزه بأنشطة قطاع الخدمات رافقه حدوث تحوّل في التخصص الاقتصادي للبلديات و تراجع معدّل الشغل و ارتفاع معدّل البطالة و استقرار في معدّل الإعالة.

و يعتبر النشاط التجاري أهم أنشطة قطاع الخدمات نظرًا لاستقطابه لأغلب المشتغلين بهذا القطاع مقارنة ببقية الأنشطة الخدمية الأخرى.

و في هذا الصدد يجدّر بنا دراسة مختلف الأنشطة الخدمية و أهميتها ضمن شبكة الخدمات بولايتي عنـــابة و الطارف، و هو ما سنتطرق إليه في الباب الموالي.

البـــاب الثـانـي

الأنـشـطة الخدمـية و شبـكة الخدمات

تعـدد فـي الأشـكـال و تـبـايـن في العلاقـات المجالية

مقدمـــة:

تنـــدرج الأنـــشطة الخـــدمية ضمن قـــطاع الخدمات (Secteur tertiaire)، و قد ظهر مفهومها من خـــلال أبحـــاث A. Fischer سنة 1934، ثم طوّر هذا المفهـــوم C. Clark سنة 1940، و أصبحت الأنـــشطة الخـــدمية تـــدل على كل الأنـــشطة غير المنتـــجة بشكـــل مبـــاشر و التي تـــطورت مـــع نمو المدن (A. Bailly, D. Maillat, 1988, p.22) و هي الأنشطة المقدمة للخدمات و على أساسها تُحدد المراكز الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات، و ينتج عن ذلك تدفقات متعددة الاِتجاهات مما يعكس وجود نمط آخر للتنظيم المجالي.

بعد التحولات الاِقتصادية و الاِجتماعية التي شهدتـــها ولايـــتي عنـــابة و الطارف، أصبـــح قطاع الخدمـــات يستـــقطب المشتـــغلون فعلاً بحجم 62.510 مشتغل بنسبة 35,45% من إجمالي المشتـــغلين فـــعلاً (1998)، و هو ما يعكـــس الثـــقل الذي تـــكتسبـــه شبكة الخدمات و دورها في تـــنظيـــم المجـــال.

إن هذا الاِرتفاع لحجم المشتـــغليـــن فعلا بهذا القطاع يوضح تعدد الأنشطة الخدمية بولايتي عنـــابة و الطارف من أجل تـــقديم مختـــلف الخدمات للسكان، إذ تبرز الأنشطة الخدمية بتباين أحجام المشتغليـــن فعلا بـــها.

و تزداد أهميتها عندما نتطرق إلى دراسة الأنشطة الخدمية المتمثلة في:

- التجارة (الثابتة و المتنقلة).
- التجهيزات الخدمية (الصحية، التعليمية، الرياضية و الثقافية...).
- النقل (البري، الجوي و البحري).

حســـب أحجامها، توزيعها المجالي و علاقتها بالأحجام السكانية للمراكز العمرانية المتواجدة بها باِستخدام عدّة طرق إحصائية و هو ما يسمح بتوضيح البعدين الكمي و المجالي لشبكة الخدمات.

و هو ما سنتطرق لدراسته في هذا الباب من خلال 03 فصول.

الفصل الأول: الأنشطة التجارية و تنظيم المجال تكاملات خدمية ضمن شبكة الخدمات.

مقدمة:

تعتبر التجارة إحدى أهم أنشطة قطاع الخدمات، حيث تتضح أهميتها من خلال هيكلتها للمجال، و كفاءتها في تلبية حاجيات السكان المتباينة، و لا يتم ذلك إلا بتوفر عدد كبير من الأنشطة التجارية و عدد لا بأس به من المشتغلين، كما تتباين أهمية التجارة حسب مستوى المراكز العمرانية.

و قد برزت أهمية التجارة بولايتي عنابة و الطارف بعد التحولات الاقتصادية و الاجتماعية خلال العشرية الأخيرة و تحوّل العمالة بصورة مطلقة نحو أنشطة قطاع الخدمات.

و سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على دور التجارة في تنظيم المجال و هيكلة شبكة الخدمات عبر المراكز العمرانية لولايتي عنابة و الطارف.

و سنتناول بالتحليل كلا من:

1- التجارة الثابتة و المتمثلة في المحلات التجارية باختلاف أصنافها و المنتشرة عبر المراكز العمرانية بمجال الدراسة.

2- التجارة المتنقلة: و نقصد بها الأسواق الأسبوعية المنعقدة بولايتي عنابة و الطارف.

1- المحلات التجارية أساس التجارة الثابتة:

" خدمات تجارية متعددة و متباينة ".

1-1- مقاربة كمية و توزيع مجالي للمحلات التجارية:

" تركز واضح بمدينة عنابة " .

لاحظنا فيما سبق بأن النشاط التجاري بمجال الدراسة اكتسب أهميته من خلال استقطابه لعدد كبير من المشتغلين فعلا (22.027 ن) مقارنة بباقي المشتغلين في الأنشطة الأخرى لقطاع الخدمات.

و تزداد هذه الأهمية من خلال انتشار عدد كبير من المحلات التجارية و المقدر بـ 16.924 محل تجاري[1] موزعين بالتباين عبر المراكز العمرانية البالغ عددها 139 مركز عمراني[2].

---

(1) تم الحصول على عدد المحلات التجارية من خلال القيام بتحقيق ميداني في الفترة 2003-2004 تم فيه جرد و إحصاء كل المحلات التجارية باختلاف أنشطتها في كل المراكز العمرانية المتواجدة بمجال الدراسة.

(2) يبلغ إجمالي المراكز العمرانية المتواجدة بمجال الدراسة 139 مركز عمراني، تتوزع بين 53 مركز عمراني بولاية عنابة و 86 مركز عمراني بولاية الطارف.

تضم ولاية عنـابة 11.341 محل تجاري و هو ما يُمثل نسبة 67,01% من إجمالي المحلات، في المقابل ينتشر بولاية الطارف 5.583 محل تجاري مشكلة بذلك نسبة 32,99% من إجمالي المحلات.

و هذا يعني أن أكثر من (½) نصف المحلات التجارية يتركز بولاية عنـابة.

و تبيّـن الخريطة (32) التوزيع المجالي للمحلات التجارية عبر المراكز العمرانية لولايتي عنـابة و الطارف، و هو توزيع يتميز بطابع التباين المجالي و ذلك من خلال ما يلي:

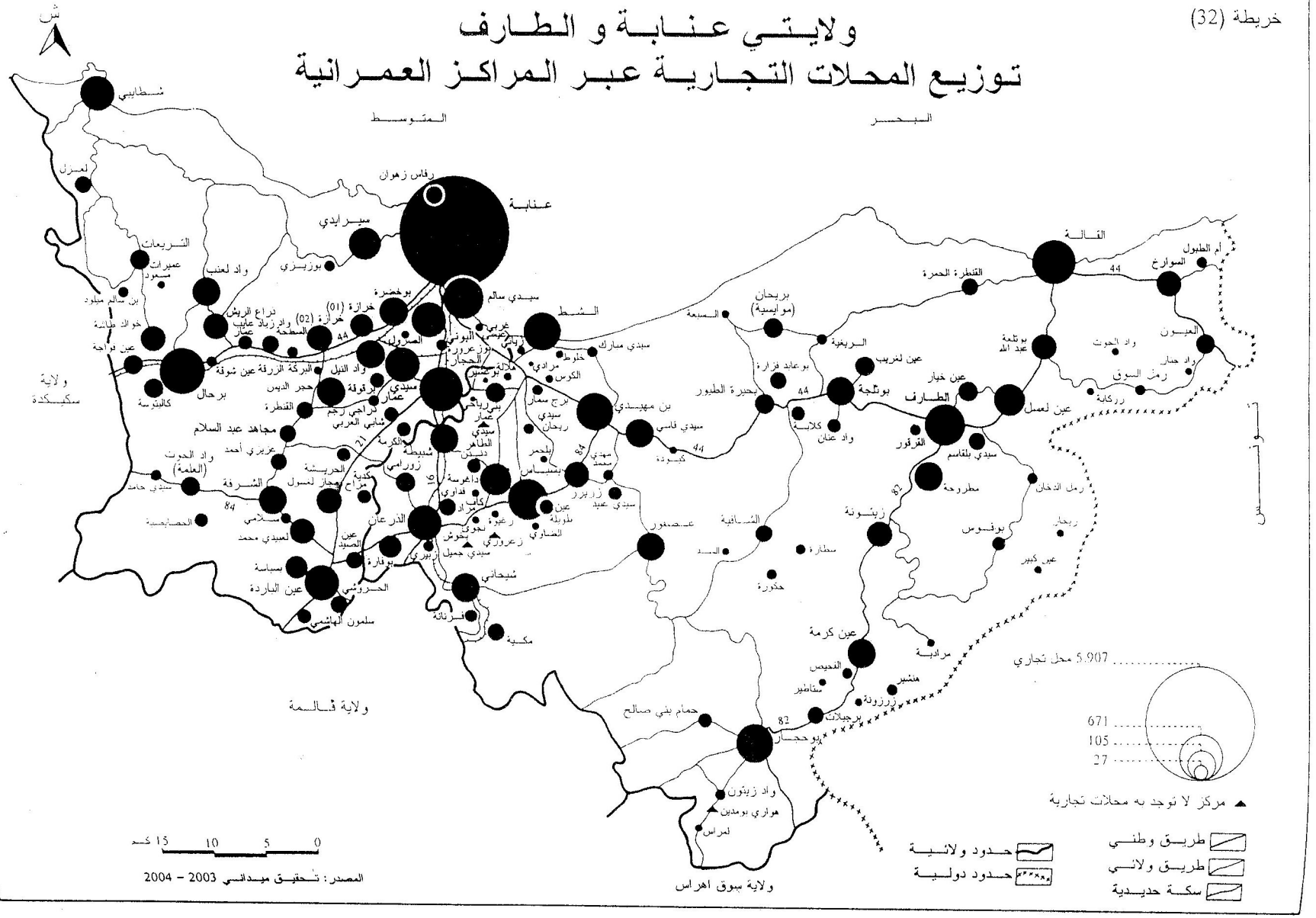
- بروز مركز عنـابة (مدينة عنـابة) بأكبر عدد من المحلات التجارية و المقدر بـ 5.907 محل تجاري و هو ما يمثل نسبة 34,90% من إجمالي المحلات التجارية بمجال الدراسة، كما يمثل نسبة 52,08% من إجمالي المحلات التجارية بولاية عنـابة.
- يضم مركز برحال 878 محل تجاري بنسبة 5,19% من إجمالي المحلات التجارية.
- يليه مباشرة كل من مركزي الحجار و القـالـة بعدد محلات يقدر بـ 671 و 636 محل تجاري بنسبة مقدارها 3,96% و 3,76% على الترتيب.
- بينما يضم مركز الطارف 418 محل تجاري و هو ما يُمثل نسبة 2,47%.
- أما المراكز: سيـدي سالم، الذرعـان، بوحجـار، بن مهيـدي و بسبـاس فهي تتقـارب في عدد المحلات التجـارية المتواجدة بها إذ تتراوح بين 383 محل تجاري (2,26%) بمركز سيـدي سالم و 312 محل تجاري (1,84%) بمركز بسبـاس.
- كما تتقارب في عدد المحلات التجارية كل من المراكز: الشط: 287 محل تجاري (1,69%)، البـوني: 263 محل تجاري (1,55%)، عين الباردة: 235 محل تجاري (1,38%) و سيدي عمار: 220 محل تجاري (1,30%).
- أما بقيـة المراكز العمرانية الأخرى المنتـشرة بمجال الدراسة فهي تتبـاين فيـما بينها من ناحيـة عدد المحـلات التجارية في كل مركز و هي تنحصر بين 4 محلات تجارية (0,023%) و 198 محل تجاري (1,17%).
- مع الإشـارة إلى تواجـد 4 مراكز عمرانية و هي: سيدي جميل، زعروري علي، سيدي الطاهر و هواري بومدين تغيب عنها تماما المحلات التجارية.

مما سبـق يمكن أن نـستنتـج:

- يعود سبب تركز المحلات التجارية بمدينة عنـابة إلى توفرها على كل عوامل التوطن التجاري (سهولة الوصول، تكتل السكان، توفر المؤسسات المالية و الخدمية...) بالإضافة إلى كونها مدينة تجارية منذ فترة تأسيسها و نشاط ميناءها.
- ساهمت أهمية موقع بعض المراكز العمرانية في إرتفاع عدد محلاتها التجارية خاصة تلك الواقعة على أهم الطرق الوطنية و تضم أحجامًا سكانية مرتفعة، و نذكر: برحال، سيدي سالم، الذرعان، بوحجار...

خريطة (32)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع المحلات التجارية عبر المراكز العمرانية



- تعرف المدن التوابع (الحجار، البوني، سيدي عمار) ثقل تجاري بفضل إرتفاع حجمها من خلال إستقبالها للفائض السكاني لمدينة عنـــابة.
- لعب التخصص الإقتصادي لبعض المراكز العمرانية دورا في إرتفـــاع عدد محلاتها التجارية حالـــة: القـــالـــة، الطـــارف ...

لكن تجدر الإشارة إلى دراسة علاقة الأحجام السكانية بعدد المحلات التجارية بالمراكز العمرانية بمجال الدراسة.

2-1- علاقة الأحجام السكانية بعدد المحلات التجارية بالمراكز العمرانية:

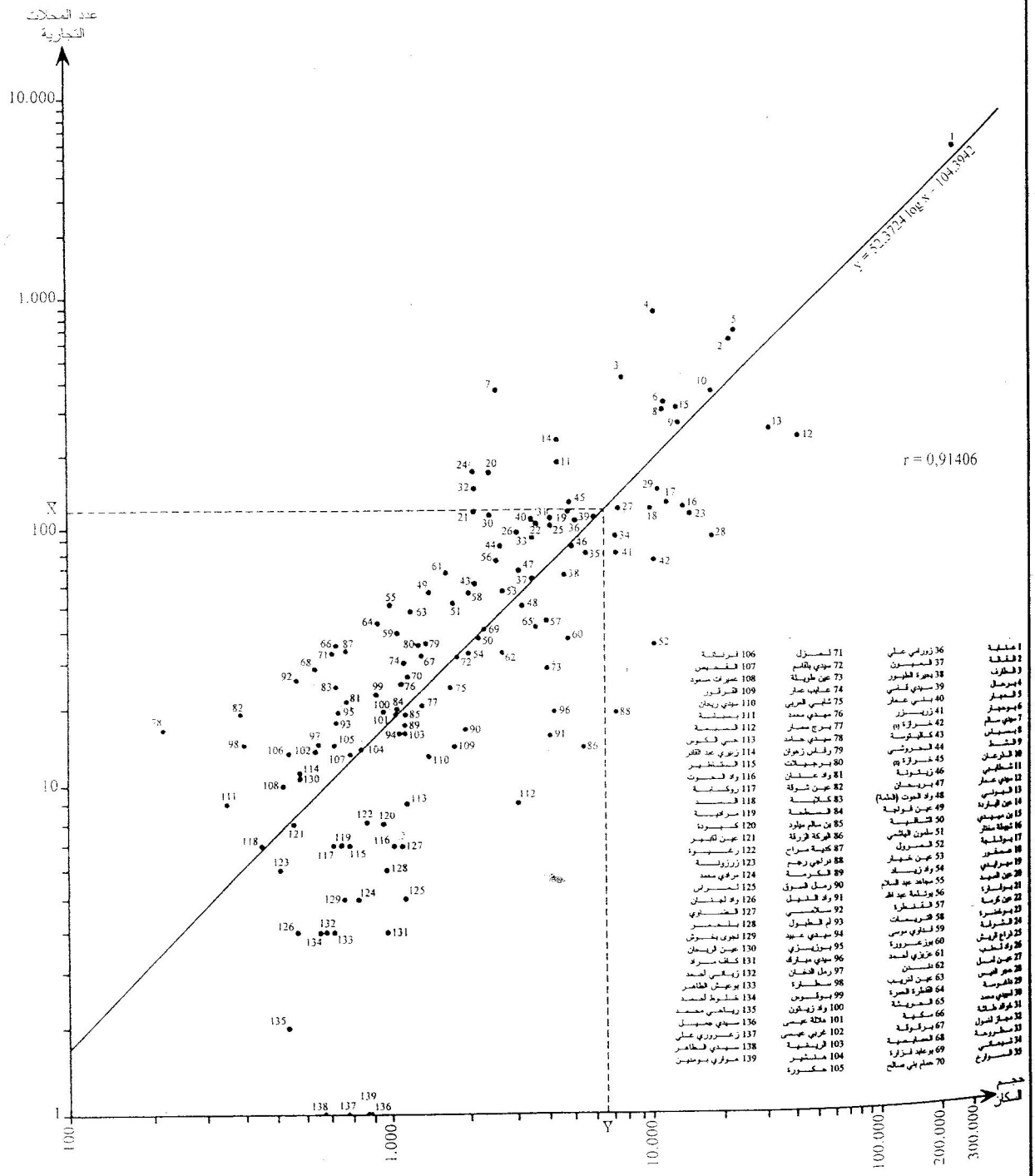
" إرتبـــاط قـــوي و تغطية تجارية واسعة" .

من أجل توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين الحجم السكاني و عدد المحلات التجارية في كل المراكز العمرانية بولايتي عنـــابة و الطارف قمنا بإنجاز الشكل (12) و الذي يوضح ما يلي:

- بلغ معامل الإرتباط 0,91406 و هي قيمة مرتفعة و قريبة جدًا من 1، و هذا ما يبيّن بأن هناك إرتباط قوّي بين حجم السكان و عدد المحلات التجارية بالمراكز العمرانية، بمعنى أن هناك علاقة طردية أي كلما إرتفع حجم السكان يرافقه الزيادة في عدد المحلات التجارية، و من ثم خدمة السكان تجاريًا بأحسن تغطية.
- تتوزع أغلبية المراكز العمرانية على جوار الخط المثالي، مما يبيّن وجود إرتباط قوي بين حجمها السكاني و عدد محلاتها التجارية، أي تغطية شاملة تثبت خدمة تجارية مثلى للسكان بما يحتاجونه.
- يحتل مركز عنـــابة قمة التوزيع و يبتعد إلى الأعلى عن المجموعة، لكنه قريب من الخط المثالي، و قد بلغ بها نصيب الفرد من المحلات 25 محل تجاري/1000 ن.
- تبتعد كل من المراكز العمرانية: الطارف، برحـــال، سيدي سالم عن الخط المثالي بالجهة الفوقية و هذا يعني أنها مراكز تحتوي على عدد من المحلات التجارية يفوق حجمها السكاني، لذلك نجد نصيب الفرد يقدر بـــ 53، 86، 15 محل تجاري/1000 ن على الترتيب.
- كما تبـــتعد كل من المراكز العمـــرانية: دراجي رجـــم، البركة الزرقة، الصرول، واد النيل، كاف مراد و رياحي محمد عن الخط المثالي بالجهة الفوقية بمعنى أنها مراكز تضم عدد منخفض من المحلات التجارية لا يتناسب مع حجمها السكاني، مما جعل نصيب الفرد من المحلات التجارية ينخفض، إذ يتراوح بين 0,25 إلى 4 محل تجاري/1000 ن.

شكل (12)

ولايتي عنابة و الطارف
علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية للمراكز العمرانية



المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998
+ معطيات التحقيق الميداني 2003-2004

1-3- تصنيف المحلات التجارية:

" تـصنيفـات متعددة تبعًا لتنوع الأنشطة التجارية " .

لاحظنا فيما سبق إرتفاع عدد المحلات التجارية الموزعة عبر المراكز العمرانية بمجال الدراسة إلى 16.9024 محال تجاري و تتميز بتوزيعها المجالي المتباين من مركز عمراني لآخر، أضف إلى ذلك إرتفاع عدد الأنشطة التجارية إلى 115 نشاطًا تجاريًا، هذا الأخير يعرف هو الآخر تباينًا عبر المراكز.

و حتى نتمكن من تحليل الأنشطة التجارية عبر 139 مركز عمراني بمجال الدراسة، يستوجب علينا تصنيف المحلات وفق عدّة طرق لمعرفة نوع النشاط التجاري السائد في كل مركز عمراني.

لذلك سنتناول التصنيفات التالية:

*- تصنيف المحلات التجارية وفقا للنشاط الغذائي و غير الغذائي :

" تصنيـف يـعكـس قـوة الجـذب التـجـاري".

إعتمدنا في هذا التصنيف على تحديد عدد المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي[1] و عدد المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي[2] (A. Lekehal, 1982, p. 54) وفقًا لمعطيات العمل الميداني المتعلقة بهذا الجانب (جدول:09) و التي سمحت بتسجيل الملاحظات التالية:

جدول (09): ولايتي عنـابة و الطارف

توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي و غير الغذائي

النـشاط التجاري	النشـاط الغذائي		النشـاط غير الغذائي		المجـموع
	العدد	%	العدد	%	
ولايـة عنـابة	4.141	36,51	7.200	63,49	11.341
ولايـة الطارف	2.372	42,49	3.211	57,51	5.583
مجال الدراسة (المجموع)	6.513	38,48	10.411	61,52	16.924

المصدر: تحقيق ميداني 2003-2004.

- على مستوى مجال الدراسة:

بلغ عدد المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي 6.513 محل تجاري أي ما يمثل نسبة 38,48% من إجمالي المحلات، بينما وصل عدد المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي 10.411 محل تجاري أي ما نسبته 61,52%.

---

(1) المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي: تضم محلات المواد الغذائية، الخضر و الفواكه، الخباز، اللبان، السميد و مشتقاته، حلويات، المطعم...

(2) المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي: تضم محلات الأثاث، الألبسة و الأحذية، الأجهزة الكهرومنزلية، النجارة، الميكانيك، الوكالة العقارية، الترصيص الصحي...

- أما على مستوى كل ولاية : هناك اختلاف.

في ولاية عنابة نجد أنه من إجمالي المحلات التجارية البالغ 11.341 محل تجاري هناك 4.141 محل للنشاط الغذائي و هو ما يمثل نسبة 36,51%، إضافة إلى 7.200 محل تجاري في النشاط غير الغذائي بنسبة 63,49%.

أما بولاية الطارف فإن عدد محلات النشاط الغذائي بلغ 2.372 محل تجاري و هو ما يمثل نسبة 42,49% و 3.211 محل للنشاط غير الغذائي و هو ما نسبته 57,51%.

و بالتالي نجد أن نسبة المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي بولاية الطارف (42,49%) ترتفع عن مثيلاتها المسجلة بولاية عنابة (36,51%)، و العكس صحيح في نسبة المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي، حيث ترتفع بولاية عنابة 63,49% مقارنة بما سجلته ولاية الطارف (57,51%).

- أما على مستوى المراكز العمرانية المنتشرة بمجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف)، فقد أوضحت نتائج التحقيق الميداني بأن هناك تبايناً واضحًا في التوزيع بين عدد المحلات التجارية ذات النشاط الغذائي و عدد المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي عبر 139 مركز عمراني.

و قد سمح لنا هذا التصنيف (غذائي/غير غذائي) إلى معرفة قوّة الجذب التجاري في كل مركز عمراني بمجال الدراسة، و هو ما يتضح من خلال ما يلي:

- قوّة الجذب التجاري:

" مفارقات بارزة في تقديم الخدمات التجارية".

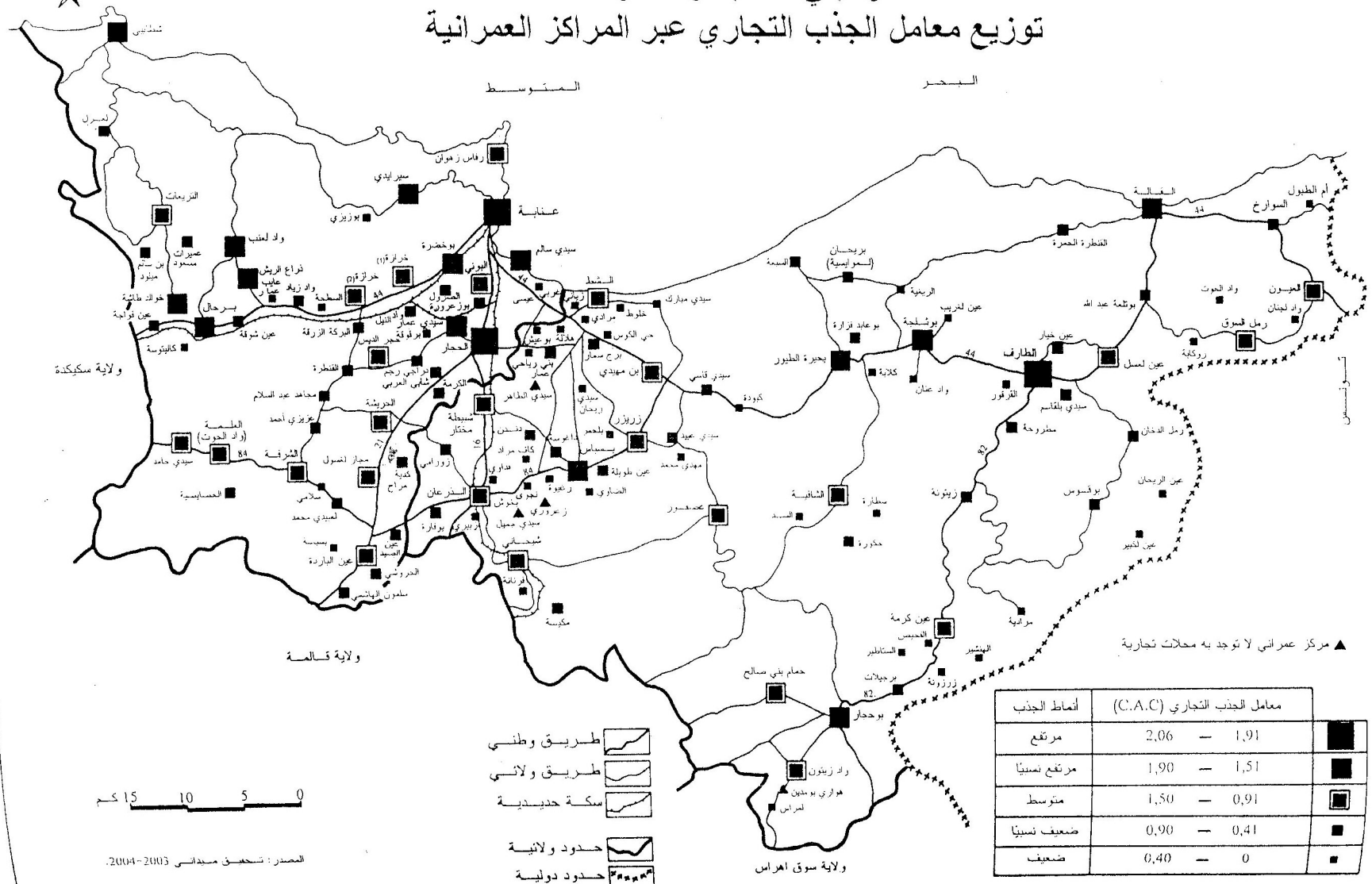
تتضح قوّة الجذب التجاري للمراكز العمرانية بولايتي عنابة و الطارف بعد حساب معامل الجذب التجاري[1] اعتمادًا على تصنيف المحلات التجارية ضمن النشاط التجاري الغذائي/ غير الغذائي، و عليه تم حوصلة النتائج ضمن الخريطة (33)، التي تبيّن تواجد تشتت في قيم معامل الجذب التجاري عبر المراكز العمرانية المدروسة، مما جعلنا نميز 05 أنماط للجذب التجاري و ذلك كما يلي:

- **جذب تجاري مرتفع** " 1,91 – 2,06 ": يضم هذا النمط 03 مراكز عمرانية هي: عنابة، الطارف و بوحجار، حيث نجد بها عدد المحلات التجارية ذات النشاط غير الغذائي تفوق عدد المحلات ذات النشاط الغذائي.
- **جذب تجاري مرتفع نسبيًا** " 1,51 – 1,90 ": يتواجد بهذا النمط 14 مركزًا عمرانيًا هي: برحال، خوالد طاشة، سيدي سالم، بوخضرة، واد لعنب، ذراع الريش، سيرايدي، شطايبي، سيدي

(1) معامل الجذب التجاري = عدد المحلات للتجارة غير الغذائية / عدد المحلات للتجارة الغذائية

خريطة (33)

ولايتي عنـابة و الطارف
توزيع معامل الجذب التجاري عبر المراكز العمرانية



أنماط الجذب	معامل الجذب التجاري (C.A.C)
مرتفع	2,06 — 1,91
مرتفع نسبيًا	1,90 — 1,51
متوسط	1,50 — 0,91
ضعيف نسبيًا	0,90 — 0,41
ضعيف	0,40 — 0

عمار، بوحجار، القالة، بوثلجة، بحيرة الطيور و بسباس.

- **جذب تجاري متوسط** " 0,91 – 1,50 ": ينتمي إلى هذا النمط 26 مركزًا عمرانيًا، حيث يعبر هذا النمط عن تقارب بين عدد المحلات التجارية للنشاط الغذائي و عدد المحلات التجارية للنشاط غير الغذائي.
- **جذب تجاري ضعيف نسبيًا** " 0,41 – 0,91 ": بلغ عدد المراكز الممثلة لهذا النمط: 44 مركزًا عمرانيًا.
- **جذب تجاري ضعيف** " 0 – 0,40 ": يضم هذا النمط 52 مركزًا عمرانيًا و هو أكبر عدد من المراكز يسجل بهذا النمط.

مما سبق يمكن تسجيل ما يلي:

- تفوق مركز (مدينة) عنابة بتسجيلها لأعلى قيم معامل الجذب التجاري و بالتالي فهي ذات قوة جذب تجاري مرتفعة، يليها مركز الطارف ثم مركز الحجار، مما يؤهلها لاستقطاب أحجام سكانية كبيرة من مختلف مراكز مجال الدراسة لتلبية حاجياتهم التجارية.
- سجلت المراكز: الحجار، سيدي عمار بالإضافة إلى برحال و البوني قيم مرتفعة إلى متوسطة لمعامل الجذب التجاري، و هذا يعني أنها بدأت تكتسب قوة جذب تجاري مرتفع و يمكن تفسير ذلك بانتقال المركزية التجارية من المدينة الأم باتجاه المدن التوابع.
- لعبت الرتبة الإدارية للمراكز العمرانية دورًا كبيرًا في ارتفاع قيم معامل الجذب التجاري خاصة تلك المراكز التي تحوي مقر الدائرة، لأن تجهيزاتها تفرض أنشطة تجارية تتناسب مع هذه الرتبة.
- ارتفاع كبير لعدد المراكز العمرانية ضمن النمطين الأخيرين بتسجيلها لقيم منخفضة لمعامل الجذب التجاري، فهي مراكز عمرانية تصنف إداريًا ضمن التجمعات الثانوية حديثة النشأة بالبلديات التابعة لها، و تضم عددا محدودا من المحلات التجارية تكون كلها محلات للتجارة الغذائية.
- بروز بعض المراكز العمرانية و التي تصنف ضمن التجمعات الثانوية بالبلديات، و اكتسابها لقوة جذب تجاري مرتفعة مثل خوالد طاشة، سيدي سالم، بوخضرة، خرازة(1)، مجاز لغسول... حيث أنها تضم محلات تجارية غير غذائية تقدم خدماتها التجارية للفلاحين خاصة، كما دعمها موقعها على أهم طرق المواصلات (الطريق الوطني رقم 44 و الطريق الوطني رقم 16) بتوطن كثيف لمحلات بيع قطع غيار السيارات، الميكانيك...

*- تصنيف المحلات التجارية وفق مقاربة إقتصادية.

" تصنيف يعكس تنوّع الخدمات التجارية " .

يحمل هذا التصنيف بعدًا مجاليًا، لأنه يسمح بالكشف عن العلاقات التي تربط بين مختلف المراكز العمرانية فيما بينها من حيث توفرها على أنواع من الأنشطة التجارية.

و بما أن الأنشطة التجارية قد وصل عددها بمجال الدراسة إلى 115 نشاطًا تجاريا، سنحاول تصنيف هذه الأنشطة وفق مقاربة إقتصادية ضمن 03 مجموعات (A. Lekehal, 1982, p. 67):

- **محلات التجارة الصافية**: تضم هذه المجموعة 03 أصناف من الأنشطة التجارية:
  - **صنف التغذية**: مواد غذائية، خضر و فواكه، مخابز، جزار، حلويات و مرطبات...
  - **صنف الملابس**: ملابس جاهزة، أقمشة، ألبسة رياضية، لوازم الخياطة، أحذية...
  - **صنف التجهيز المنزلي**: أدوات كهرومنزلية،أواني، أثاث...
- **محلات التجارة الحرفية**: تتضمن هذه المجموعة (02) صنفين هما:
  - **صنف الحرف الإنتاجية**: النجارة، الحدادة، الصياغة، المطاحين...
  - **صنف الحرف الخدمية و الصيانة**: ميكانيك السيارات، تصليح الراديو و التلفزيون، تصليح المحركات الكهربائية...
- **محلات التجارة الخدمية**: تتضمن هذه المجموعة:

  مطاعم، مقاهي، محامي، طبيب، كاتب عمومي...

و على أساس ذلك قمنا بتصنيف المحلات التجارية المنتشرة بولايتي عنابة و الطارف، فكانت النتائج موضحة بالجدول (10) الموالي:

جدول (10): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة إقتصادية.

الأصناف	التجارة الصافية		التجارة الحرفية		التجارة الخدمية		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ولاية عنابة	6.109	53,87	2.471	21,78	2.761	24,35	11.341
ولاية الطارف	3.085	55,26	1.202	21,53	1.296	23,21	5.583
مجال الدراسة (المجموع)	9.194	54,32	3.673	21,70	4.057	23,98	16.924

المصدر: تحقيق ميداني 2003-2004.

من خلال معطيات الجدول (10) يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

- تقارب في قيم الأنواع التجارية حسب الصنف بين الولايتين.
- إرتفاع في نسبة عدد المحلات بالتجارة الصافية إلى 54,32% أي أن أكثر من ½ المحلات التجارية ينشط بالتجارة الصافية.
- يليها عدد المحلات بالتجارة الخدمية إلى 23,98%.
- إنخفاض في نسبة عدد المحلات بالتجارة الحرفية إلى 21,70%مقارنة بالنوعين الآخرين.

أما تصنيف المحلات التجارية في كل مركز عمراني من مجال الدراسة فهو يتضح من خلال الشكل (13)، و الذي سمح لنا بتسجيل الملاحظات التالية:

- تتوزع المراكز العمرانية حول نقطة تقاطع المتوسطات الحسابية لعدد محلات التجارة الصافية، محلات التجارة الحرفية و محلات التجارة الخدمية.
- تباين في سيطرة الأصناف التجارية عبر المراكز العمرانية و ذلك من خلال 06 مجموعات و هي:

*- **سيطرة " التجارة الصافية "**: في 41 مركز عمراني من بينهم: بوحجار، شطايبي، بن مهيدي، السوارخ، شيحاني...

*- **سيطرة " التجارة الصافية + التجارة الخدمية "**: تنتشر في 26 مركز عمراني، حيث يتصدر هذه المجموعة: مركز عنابة(مدينة عنابة)، برحال، بسباس، الذرعان، الشرفة... هذه المراكز تقترب من نقطة تقاطع المتوسطات الحسابية.

*- **سيطرة " التجارة الصافية + التجارة الحرفية "**: و تظهر هذه السيطرة في 15 مركزًا عمرانيًا من بينهم نذكر: سيدي سالم، عين كرمة، مجاز لغسول، زيتونة...

*- **سيطرة " التجارة الحرفية "**: تنتشر في 16 مركزًا عمرانيًا من بينهم الطارف، ذراع الريش، بوفارة، لعبيدي محمد ...

*- **سيطرة " التجارة الحرفية + التجارة الخدمية "**: يمثلها 20 مركزًا عمرانيا.

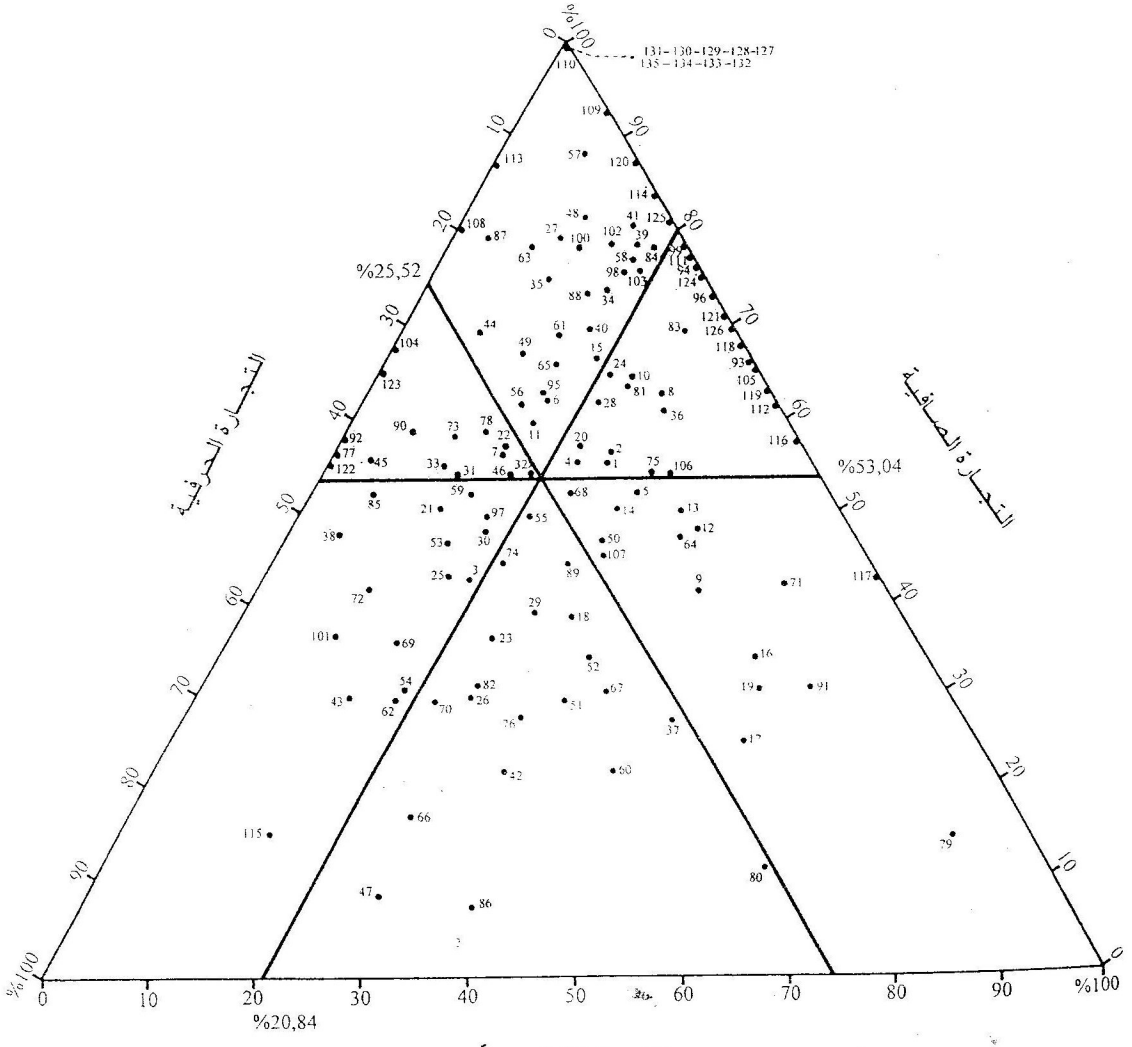
*- **سيطرة " التجارة الخدمية "**: تظهر هذه السيطرة من خلال 16 مركزًا عمرانيًا.

مما سبق نستنتج بأن هناك إختلاف و تباين في سيطرة بعض الأصناف التجارية بين المراكز العمرانية المدروسة، و هذا ما يعكس التنوع في التخصص التجاري لها و من ثم تلبية الخدمات التجارية المختلفة للسكان.

و لمزيد من التحليل في توضيح مدى أهمية النشاط التجاري في خدمة السكان بإعتباره أهم أنشطة قطاع الخدمات، سنتطرق فيما يلي إلى تحليل البنية التجارية للمراكز العمرانية.

شكل (13)

ولايتـي عنـابـة و الطـارف
تـوزيـع المـراكـز العمـرانـيـة حسـب الأصنـاف التـجـاريـة



1 عنابة	21 بولـزازة	41 زريـبـة الـوادي	61 عزوزي أحمد	81 ولد عـدلان	101 ملاكة عيسى	121 عين تكبيرت
2 القالة	22 عين كرمة	42 خـراڑة (ع)	62 نقـسان	82 عين شرقة	102 عرابي عيسى	122 رمـيـلة
3 الطارف	23 بوخضرة	43 كـاف الـبـومة	63 عين الـعـريس	83 كـالـمـة	103 قريـعـة	123 زرزوانـة
4 برحال	24 الـشـرفـة	44 الـحـروشي	64 القنطرة الحمرة	84 الـسـطـحة	104 هنـشـير	124 مرقي محمد
5 الـعـيـار	25 ڤراع الريش	45 خـراڑة (ع)	65 الـحـويشة	85 بن سالم مولود	105 هـكـورة	125 لمعـراض
6 بومعـار	26 ولد الـعـيب	46 زيـتـونـة	66 مـكـنـة	86 الـبركة الزرقة	106 فـرنـاقـة	126 ولد لـبـقـان
7 سهي سالم	27 عين لـسـل	47 بـريـحـان	67 بـرقـونـة	87 كـهـف مـراح	107 ڤـنـجـص	127 الـعـنـاري
8 بـسـباس	28 حجر الـديس	48 ولد الـعـوت (القـديم)	68 الـصـفـيـحـة	88 درلبي رجم	108 عـمـرات مسعود	128 بـلـعـمـر
9 قـنـطـ	29 ناڤـوسـة	49 عـيـن قـبـولـة	69 بوعـيد الـزاوية	89 الـكـرمـنـة	109 الـقـرقـور	129 لجوي بخـوش
10 الـطـرعـان	30 لعـيدي محمد	50 الـقـالـيـة	70 حمام بابي صالح	90 رمـل الـبـرق	110 سهي ريحان	130 عـيـن الـريـحـان
11 شـطـابـي	31 عواد طـالـبـة	51 سالمون الهاشمي	71 لـعـزيـل	91 ولد الـنـهـل	111 بـعـيـلـة	131 كـاف مـراد
12 سهي عـمـار	32 مـهـاز لـعـزل	52 الـعـمـرونـ	72 سهي بالقاسم	92 سـلاعـي	112 الـسـعـيـدة	132 زيـبـاي لـحـمـد
13 الـبـونـي	33 سـطـورحـة	53 عـيـن خـيـار	73 عين طويلة	93 لم الـطـبـول	113 حـي الـكـوس	133 بوعـيش الطاهر
14 عين الـبـرادة	34 ثـيـمـاس	54 ولد زيـنـة	74 عـلايب عمار	94 سهـدي عـبـيد	114 زهـدي عبد القادر	134 خـلـوط لـحـمـد
15 ابن مـهـيـدي	35 الـمـواج	55 مجاهد عبد السلام	75 شاهي العربي	95 بـوزيـزي	115 الـنـاطـيـر	135 ريـاحـي محـمـد
16 الـجـبـلة مـنـتـار	36 زوزو الي عـلـي	56 بوشـلـمـة عبد الله	76 مـهـدي محـمـد	96 سهدي مـبـارك	116 ولد الـعـبـوت	136 سـهـدي جـمـيـل
17 بوڤـلـيـة	37 الـعـيـون	57 الـڤـنـطـرة	77 بـرج سـمـار	97 رمل الـفـنـان	117 روكـيـبـة	137 زعـمـوري عـلـي
18 عـمـفـور	38 بحيرة الـطـيور	58 الـتـريـمـات	78 سهدي حـامـد	98 سـلاڑة	118 الـسـعـيـد	138 سـهـدي الـطـاهـر
19 سهـرانـي	39 سهدي الـغـربي	59 الـداوي مـوسى	79 رقـيـاس زعـوان	99 بـوڤـنـوس	119 مـرابـيـة	139 هـوارى بومـديـن
20 عين الـعـسـل	40 بـلـعـي عـمـار	60 بوزعـرورة	80 بـرجـيـلات	100 ولد زيـتـون	120 كـيـونـة	

المصدر : تـحـقـيـق مـيـدانـي 2003 – 2004

1-4- تحليل البنية التجارية للمراكز العمرانية.

" مقاربة إحصائية- كمية من خلال مؤشري التجمع و التمركز ".

لا يقتصر التباين بين المراكز العمرانية المتواجدة بمجال الدراسة على عدد المحلات التجارية في كل مركز عمراني، بل شمل هذا التباين أيضًا تصنيف المحلات التجارية لأن الأنشطة التجارية تتميز بتوزيع غير متجانس عبر المراكز العمرانية، فالبعض منها يظهر باستمرار و البعض الآخر يخضع ظهوره لظروف معينة أو لخصوصيات جهوية و البعض الآخر مرتبط بحجم السكان.

كما أن بعض الأنشطة التجارية تتواجد في مركز عمراني دون آخر، لا سيما و أن عدد الأنشطة التجارية بلغ 115 نشاطًا.

و من أجل إعطاء الوزن الحقيقي لمختلف الأنشطة التجارية عبر المراكز العمرانية فضلنا دراسة البنية التجارية للمراكز العمرانية باستعمال طرق إحصائية-كمية لقياس الوظيفة التجارية في كل مركز و دورها في تقديم الخدمات للسكان، و ذلك من خلال حساب مؤشري:

- مؤشر التجمع التجاري: Indice de Davies
- مؤشر التمركز التجاري: Indice de Bennison

فكانت النتائج تتمثل كما يلي:

*- مؤشر التجمع التجاري Indice de Davies :

يوضح هذا المؤشر أهمية التجمع التجاري في كل مركز عمراني من خلال إعطاء الوزن الحقيقي لأي نشاط تجاري، و لحساب مؤشر Davies لا بد من الإعتماد على ندرة المحلات التجارية[1].

بعد حساب مؤشر Davies في 139 مركز عمراني بمجال الدراسة، بالاعتماد على 115 نشاط تجاري، توصلنا إلى أن قيمه تتباين من مركز عمراني لآخر، كما أن هذه القيم تُبيّن و بوضوح واقع النشاط التجاري في المراكز العمرانية بولايتي عنابة و الطارف، و هذا ما سمح لنا بتسجيل الملاحظات التالية:

---

(1) يُحسب مؤشر Davies لمجموعة من المراكز العمرانية بالإعتماد على عدد الأنشطة التجارية.
- لحساب مؤشر Davies يجب المرور بالمراحل التالية:
- رسم جدول توضح فيه عدد النشاطات التجارية في كل مركز عمراني المراد دراستها.
- حساب مجموع المحلات التجارية في كل نشاط تجاري.
- حساب: ندرة المحلات= $\frac{1}{\text{مجموع المحلات التجارية للنشاط التجاري}}$ و ذلك في كل نشاط تجاري.
- تطبق العلاقة: مؤشر Davies = ندرة المحلات × عدد المحلات التجارية لكل نشاط تجاري.
- قيمة مؤشر Davies نتحصل عليها بجمع كل القيم الناتجة من خلال العلاقة (ندرة المحلات × عدد المحلات التجارية) في كل مركز عمراني.

- بلغت أعلى قيمة لمؤشرDavies إلى 48,99653 بمركز عنابة (مدينة عنابة) و يعود سبب هذا الإرتفاع إلى تجمع كل الأنواع التجارية البالغ عددها 115 بهذه المدينة خاصة منها النادرة التي لا يمكن تواجدها بالمراكز الأخرى، و بالتالي فإن مؤشر Davies يُبيّن إرتفاع درجة التجمع التجاري بمدينة عنابة.
- تليها مباشرة قيمتي 6,18317 و 6,11228 بمركزي القالة و الطارف على الترتيب، حيث يضم كلا المركزين 111 و 105 نشاطا تجاريا، و بالتالي فإن درجة التجمع تنخفض نظرًا لغياب بعض الأنشطة التجارية مقارنة بمدينة عنابة.
- كما سجل كلاً من مركزي برحال و الحجار قيمتي 4,72019 و 4,52217 على الترتيب، فرغم إرتفاع عدد المحلات التجارية بهما (787 و 671 محل تجاري) فإنهما يسجلان 101 نشاطًا تجاريًا في كلا المركزين.
- كما تعرف المراكز العمرانية الأخرى تباينًا في قيم مؤشر Davies.
- سجل مركز رياحي محمد أخفض قيم مؤشر Davies: 0,00134 حيث يضم هذا المركز نشاطًا تجاريا واحدًا.
- مع الإشارة إلى أن المراكز: سيدي جميل، زعروري علي، سيدي الطاهر و هواري بومدين قد سجلت قيمة منعدمة (0) لمؤشرDavies نظرًا لغياب المحلات التجارية بها.

و بالتالي نستنتج:

ترتفع درجة التجمع التجاري في المراكز العمرانية كلما إرتفع مؤشرDavies و تنخفض كلما إنخفضت قيمه.

*- علاقة مؤشر Davies بحجم السكان عبر المراكز العمرانية:

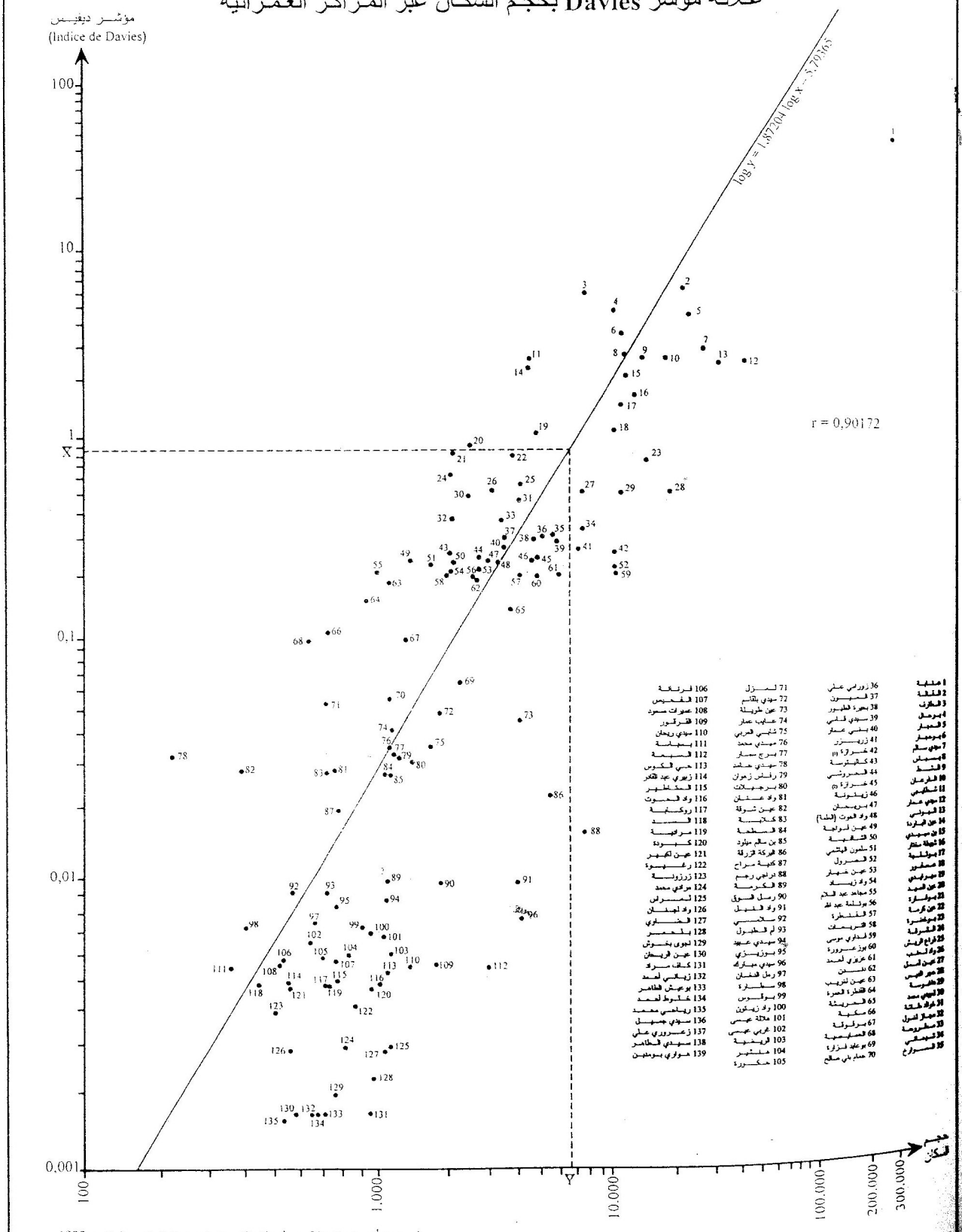
من أجل توضيح طبيعة العلاقة بين حجم السكان و مؤشر Davies قمنا بإنجاز الشكل (14)، حيث نلاحظ من خلاله تواجد علاقة طردية بين حجم سكان المراكز العمرانية و مؤشر Davies، حيث بلغ معامل الإرتباط 0,90172 و هو معامل مرتفع يبيّن بوضوح قوّة هذه العلاقة و هذا ما يعكس سيطرة الأنشطة التجارية التي يرتبط ظهورها بحجم السكان.

كما أن هناك تباين في توزيع المراكز العمرانية، حيث نميز تواجد 04 مجموعات من المراكز:

- **المجموعة الأولى**: تضم 16 مركزًا عمرانيًا حيث تتميز هذه المراكز بإرتفاع حجمها السكاني، كما ترتفع بها قيم مؤشر Davies إذ يتراوح بين 1,13871 – 48,99653 و هو مرتفع عن المتوسط المقدر بـ 0,86867.

شكل (14)

ولايتي عنابة و الطارف
علاقة مؤشر Davies بحجم السكان عبر المراكز العمرانية



المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998

\+ معطيات التحقيق الميداني 2003-2004

- **المجموعة الثانية**: تضم 04 مراكز عمرانية هي: شطايبي، عين الباردة، سيرايدي و عين الصيد تنتمي كلها لولاية عنابة، يرتفع بها مؤشر Davies (0,91037 – 2,78349) عن المتوسط، بينما ينخفض حجمها السكاني مقارنة بمراكز المجموعة الأولى.
- **المجموعة الثالثة**: تضم هذه المجموعة 09 مراكز عمرانية، يرتفع بها حجم السكان، بينما ينخفض بها مؤشر Davies عن المتوسط.
- **المجموعة الرابعة**: تضم 110 مركزًا عمرانيًا، و هي تتميز بانخفاض في عدد السكان وقيم مؤشرDavies عن المتوسط.

و بالتالي نستنتج أن مؤشر التجمع التجاري (Davies) يرتبط بحجم السكان، لذلك لا بد من تأكيد ذلك بدراسة مؤشر التمركز Indice de Bennison.

*- مؤشر التمركز التجاري Indice de Bennison :

لاحظنا سابقًا أن مؤشر Davies لم يوضح خصائص العلاقة مع حجم السكان، هذا الأخير الذي يعتبر عاملا أساسيًا في تحديد مدى تقديم الخدمات التجارية للسكان و تلبية احتياجاتهم.

لذلك سندعم هذا التحليل بمؤشرBennison و الذي يوضح التركز التجاري، و بالتالي يسمح للتمييز بين أهمية المراكز العمرانية، حيث يربط هذا المؤشر بين مؤشر Davies و الحجم السكاني لكل مركز عمراني، فمؤشر Bennison يأخذ بالاعتبار الحجم السكاني.

فبعد حساب مؤشر Bennison [1] عبر المراكز العمرانية البالغ عددها 139 مركز عمراني بمجال الدراسة، أمكن تسجيل الملاحظات التالية:

---

(1) مؤشر Bennison = Davies × $\frac{\text{عدد المحلات لنشاط تجاري ما بالمركز العمراني}}{\text{مجموع المحلات التجارية للنشاط التجاري بالمراكز العمرانية}}$ $\frac{\text{سكان المركز العمراني}}{\text{مجموع سكان المراكز العمرانية}}$

و لحسابه لا بد من اتباع المراحل التالية:

- حساب مؤشر Davies : مؤشر Davies = ندرة المحلات × عدد المحلات بالمركز العمراني.
- حساب التمركز La Concentration:

التمركز = $\frac{\text{عدد المحلات لنشاط تجاري ما بالمركز العمراني}}{\text{مجموع المحلات التجارية للنشاط التجاري بالمراكز العمرانية}}$ = $\frac{\text{مؤشر Davies}}{\frac{\text{سكان المركز العمراني}}{\text{مجموع سكان المراكز العمرانية}}}$

- حساب التمركز المطلق Centralité absolue: التمركز المطلق = Davies × التمركز.
- حساب التمركز النسبي: يستوجب قسمة كل قيمة للتمركز المطلق على مجموع التمركز.

و منه فإن مؤشر Bennison هو مجموع التمركزات النسبية في المركز العمراني.

- هناك تباين في قيم مؤشر Bennison من مركز عمراني لآخر حيث تراوحت قيمه بين 41,72641 كأكبر قيمة سجلت بمركز عنـــابة (مدينة عنـــابة) و 0,00118 كأدنى قيمة سجلت بمركز رياحي محمد و هو ما يعكس الواقع المجالي من حيث درجة التركز التجاري.
- بلغت قيـــمة مؤشر Bennison – 0 – في المراكـــز: سيـــدي جميل، زعروري علي، سيدي الطاهر و هـــواري بومدين.
- احتل مركز القـــالة الرتبة الثانية (بعد مدينة عنـــابة) بتركز أقل بتسجيلها لمؤشر Bennison بقيمة 7,53673 ، و يتقارب معها مركز الطارف بتسجيله قيمة 7,27734 و هي قيم تعتبر مرتفعة.
- يلـــي بعد ذلك كل من مركـــزي برحـــال و الحجـــار بقيمتي: 6,45454 و 6,39821 على الترتيب.
- كما سجل مركز بوحجار مؤشر Bennison بقيمة 5,00422.
- لتلتحق فيما بعد بقيـــة المراكز العمرانية: سيـــدي ســـالم (3,54761)، بسبـــاس (3,38435)، الشـــط (3,29212)...

و بالتالي نجـــد أنه:

كلما ارتفع مؤشرBennison في مركز عمراني رافقه تمركز تجاري و العكس صحيح.

*- علاقـــة مؤشر Bennison بحجم السكان عبر المراكز العمرانية :

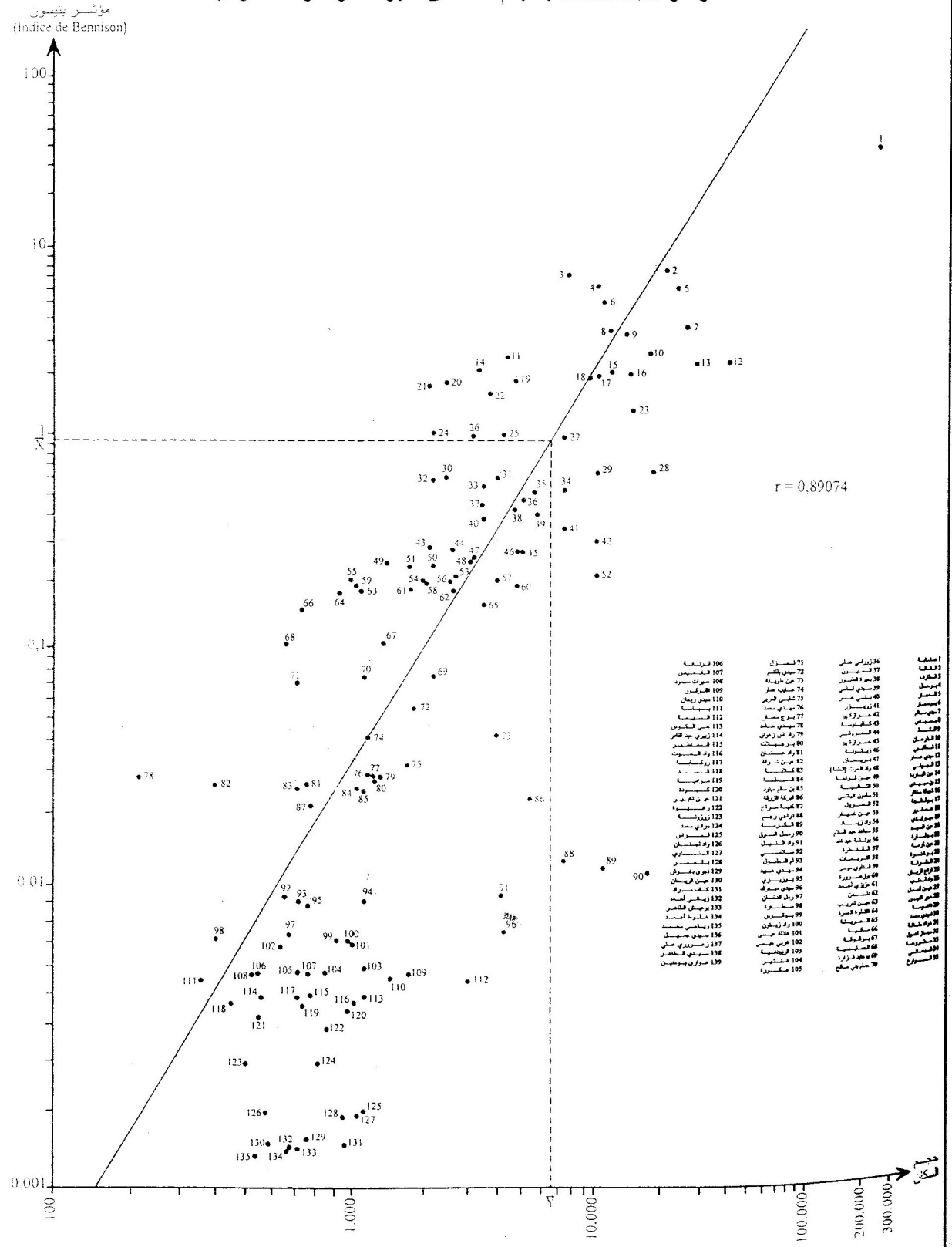
هناك علاقة وثيقة بين مؤشر Bennison و حجم السكان، ليس فقط من ناحية أن حجم السكان ينـــدرج ضمن حساب هذا المؤشر، بل يتعدى ذلك، حيث يوضح الشكل (15) أن هناك علاقة طرديّة بينهما و التي تتضح من خلال معامل الارتباط الذي بلغ 0,89074 .

كما تسمح ملاحظة الشكل (15) بأن المراكز العمرانية المدروسة تتوزع ضمن 04 مجموعات:

- **المجموعة الأولى**: تضم هذه المجموعة 17 مركزًا عمرانيًا من بينهم مدينة عنـــابة على رأس القائمة، تتميز هذه المجموعة بارتفاع أحجامها السكانية و ارتفاع قيم مؤشر Bennison عن المتوسط المقدر بـــ 0,92805 و هي مراكز التمركز التجاري.
- **المجموعة الثانية**: ينتمي إليها 09 مراكز عمرانية، يتراوح بها مؤشر Bennison بين 2,36767 بمركز شطايبي و 0,98688 بمركز واد لعنب و هي قيم مرتفعة عن المتوسط، بينما تتميز بانخفاض أحجامها السكانية عن المتوسط.
- **المجموعة الثالثة**: بلغ عددها 09 مراكز عمرانية تتميز بارتفاع أحجامها السكانية عن المتوسط، و انخفاض قيم مؤشرBennison عن المتوسط (0,92805)، و بالتالي فهي مراكز ذات تمركز تجاري ضعيف نسبيًا.

شكل (15)

ولايتـي عـنـابـة و الـطـارف
علاقة مؤشر Bennison بحجم السكـان عبر المـراكـز العمـرانية



المصدر: أنجـز من خلال معطيـات التعـداد العـام للسكـان و السكـن 1998

\+ معـطيـات التحقيـق الميـدانـي 2003-2004

- **المجموعة الرابعة**: تضم هذه المجموعة أكبر عدد من المراكز يقدر بـ 104 مركز عمراني، و هي مراكز تتميز بانخفاض أحجامها السكانية و انخفاض قيم مؤشر Bennison بها.

*- العلاقة بين: مؤشر التجمع التجاري "Indice de Davies" (و) مؤشر التمركز التجاري "Indice de Bennison":

يتضح من خلال الشكل (16) بأن هناك علاقة قوية بين المؤشرين، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما 0,97843 و هي بذلك علاقة طردية، حيث يُوضح التوزيع بأن هناك تقارب كبير بين المراكز العمرانية مما جعلها تجاور الخط المثالي.

كما سمحت ملاحظة الشكل (16) من تمييز 03 مجموعات من المراكز العمرانية:

■- **المجموعة الأولى**: " **مستوى أحسن من الخدمات التجارية** ".

تضم هذه المجموعة 20 مركزًا عمرانيًا، تتميز بتمركز تجاري مرتفع مع تجمع تجاري كذلك مرتفع، و هذا بسبب التركز السكاني بها بمجموع قدره 519.861 ن، بالإضافة إلى انتشار الأنشطة التجارية المختلفة و النادرة بها، حيث يتراوح بها عدد الأنشطة التجارية بين 115 نشاطًا تجاريًا بمركز عنابة و 57 نشاطًا بمركز عين الصيد.

■- **المجموعة الثانية**: " **مستوى خدماتي حسن** ".

تضم هذه المجموعة 07 مراكز عمرانية هي: بوفارة، عين كرمة، بوخضرة، الشرفة، ذراع الريش، واد لعنب، عين لعسل. و هي مراكز تتميز بتمركز تجاري و انخفاض في درجة التجمع التجاري نظرًا لانخفاض أحجامها السكانية مقارنة بعدد الأنشطة التجارية.

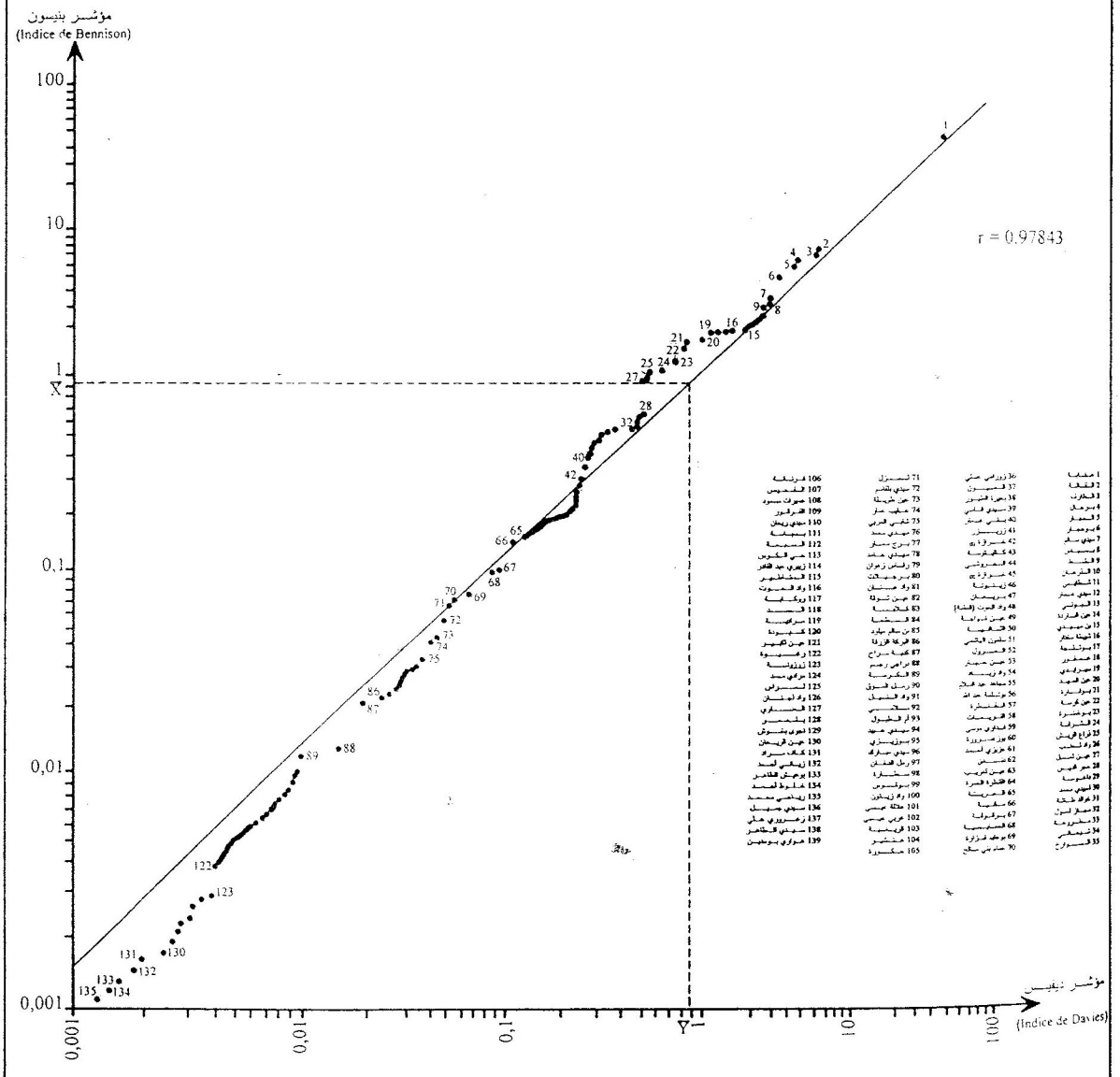
■- **المجموعة الثالثة**: " **مستوى ضعيف للخدمات التجارية** ".

تضم 112 مركز عمراني، و هي مراكز تتميز بانخفاض عدد المحلات التجارية مقارنة بأحجام السكان، و بالتالي فإن هناك انخفاض في مؤشري التجمع التجاري و التمركز التجاري، مما يدفع بسكان هذه المراكز بالتوافد نحو مراكز المجموعة الثانية ثم مراكز المجموعة الأولى كمرحلة ثانية لتلبية احتياجاتهم التجارية.

من كل ما سبق يمكن أن نسجل بأن الطرق الإحصائية الكمية قد سمحت بتوضيح مستوى الخدمات التجارية عبر المراكز العمرانية بمجال الدراسة، و التي تتميز بالتباين و عدم التجانس حيث تتصدر مدينة عنابة كل المراكز العمرانية بتقديمها لمختلف الخدمات التجارية.

شكل (16)

ولايتي عنابة و الطارف
علاقة مؤشر Davies بمؤشر Bennison عبر المراكز العمرانية



المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998
+ معطيات التحقيق الميداني 2003 - 2004.

أوضحت الدراسة السابقة باستعمال كل المؤشرات احتلال مدينة عنابة للمرتبة الأولى و ابتعادها عن بقية المراكز العمرانية الأخرى و ذلك لاستقطابها جل الأنشطة التجارية و ارتفاع عدد محلاتها التجارية، مما يجعلها تقدم خدمات تجارية متنوعة و راقية لمختلف التدفقات الوافدة إليها، و هو ما يدفعنا إلى ضرورة دراسة أنشطتها التجارية، بنيتها التجارية، التوزيع المجالي للمحلاتها التجارية ... محاولين من خلاله إبراز مكانتها ضمن شبكة الخدمات و دورها في تنظيم المجال.

1-5- مدينة عنابة أهم المراكز العمرانية للتجارة الثابتة:

" تعدد الأنشطة التجارية مع بنية تجارية تقليدية-عصرية ".

أصبحت مدينة عنابة في العشريتين الأخيرتين تتميز بظاهرة الاستقطاب التجاري، التي جعلت منها قطبًا تجاريًا مهمًا من حيث الوزن الاقتصادي بعد أن أصبحت قبلة العديد من التدفقات التجارية و الخدمية، و التي أثرت بشكل مباشر في الديناميكية الاقتصادية بالمدينة و رفعت من مستوى أداءها من ناحية النوعية و الكمية و وسعت من مجال نفوذها.

تعرف مدينة عنابة على وجه الخصوص من خلال موضعها الساحلي المتميز بالميناء، نشاط الصيد البحري، حركة السفن و عمليات نقل البضائع ... و الذي لعب دورًا أساسيًا في نمو المدينة و توسعها منذ الاحتلال الفرنسي سنة 1832م[1] من خلال جذبه لليد العاملة التي هجرت أراضيها الفلاحية المسلوبة منها (S.E Cherrad, 1979, p. 58).

و بعد الاستقلال أصبحت مدينة عنابة بفضل ميناءها مقر لمختلف التبادلات التجارية و التي تشجعت بفضل توقيع التجهيزات و البنى التحتية (طرق وطنية، سكة حديدية، مطار...) بعد التركز الصناعي خلال عشرية السبعينات (مركب الحجار للحديد و الصلب، مركب الأسمدة الفوسفاتية و الآزوتية) و ما رفقها من توقيع للتجهيزات الخدمية (الجامعة، المستشفيات...).

إن هذا الاختيار الاقتصادي الذي تبنته مدينة عنابة جعلها قطبًا صناعيًا على المستوى الوطني استمر بتوقيع العديد من المناطق الصناعية[2].

ففي الوقت الذي كانت تخطط فيه الدولة تحت النظام الموجه للنمو بالاقتصاد الفلاحي و تطوير القطاع الصناعي بمدينة عنابة، كانت الأنشطة التجارية تخضع في تطورها للعفوية دون أي تدخل خاصة بعد التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي شهدتها الجزائر و المتميزة بالانفتاح على اقتصاد

---

(1): عند دخول الاستعمار الفرنسي لمدينة عنابة سنة 1832م، كانت المدينة تتمثل في " بونة الحديثة " المبنية على جبل " عقبة العناب " بحجم سكاني قدره 1.600 نسمة، و بفضل ميناءها الذي أنشأ عند مصب واد بوجمعة و تكاثف نشاطه في نقل الثروات الفلاحية و المعدنية، بعد الاستقلال تزايد حجمها السكاني بفعل عدّة عوامل و أصبحت رابع المدن الجزائرية من ناحية الحجم السكاني.

(2): يُجاور مدينة عنابة 4 مناطق صناعية و هي: المنطقة الصناعية Pont Bouchet بالحجار، المنطقة الصناعية مبعوجة ببلدية سيدي عمار، المنطقة الصناعية ببلدية برحال و المنطقة الصناعية M.I.N ببلدية البوني.

السوق و تحرير المعاملات التجارية مما زاد في الطلب على النشاط التجاري في عشرية التسعينات حيث بلغ إجمالي المحلات التجارية الموقعة بها 5.907 محل تجاري في مختلف الأنشطة التجارية.

و في هذا الإطار نستنتج بأن مدينة عنابة قد إستعادت نشاطها التجاري الذي كانت تشتهر به خلال مرحلة النشأة (خريطة:34) أين كان يتواجد بها 15 سوقًا، أغلبها أسواق متخصصة في نشاط تجاري معين، حيث نذكر سوق العطارين، الجزارين، الحجامين، السراجين و هي أسواق مجاورة لساحة "بطحة سيدي اشريط " بالإضافة إلى كل من سوق الجيارين، الحدادين، النجارين و الفخارين و هي تقع بالجهة الغربية من المدينة، كما ينتشر بالمدينة أسواق: الحوكة، السوق، الدياق، الكتوت، الباب، الربح و فندق ديب انجالة.

و نحاول فيما يلي توضيح البنية التجارية لمدينة عنابة بإعتبارها أهم مركز عمراني للتجارة الثابتة بمجال الدراسة و هي المستوى الأمثل في تقديم الخدمات التجارية بإختلاف أنواعها للتوافد الكبير للسكان المترددين إليها بعد كل التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي مرّت بها المدينة و أثرها في توقيع المحلات التجارية و تعدد أنشطتها، مع تحديد الفاعلين الإقتصاديين الجدد لمدينة عنابة و تنظيم مجالها التجاري، و عليه سنتطرق إلى:

*- التوزيع المجالي للمحلات التجارية بمدينة عنابة:

تبرز الأهمية التجارية بمدينة عنابة من خلال عدد المحلات التجارية الموقعة ضمن نسيجها العمراني و المقدر بـ: 5.907 محل تجاري، و تزداد هذه الأهمية عندما نعلم أن كل عملية توسع عمراني تشهدها المدينة يرافقها توقيع و ظهور أعداد جديدة من المحلات التجارية، و يتضح ذلك من خلال مؤشر نصيب 1.000 نسمة من المحلات التجارية حيث قدر بـ: 25 محل تجاري/1.000 نسمة، مما يستدعي معرفة توزيعه المجالي عبر المدينة بهدف إدراك إطاره المجالي، الوظيفي، الإقتصادي لنمو و تطور و إنتشار المحلات التجارية.

و من أجل كل ذلك لا بد من تقسيم مدينة عنابة إلى قطاعات حضرية:

•- تقسيم مدينة عنابة إلى قطاعات حضرية:

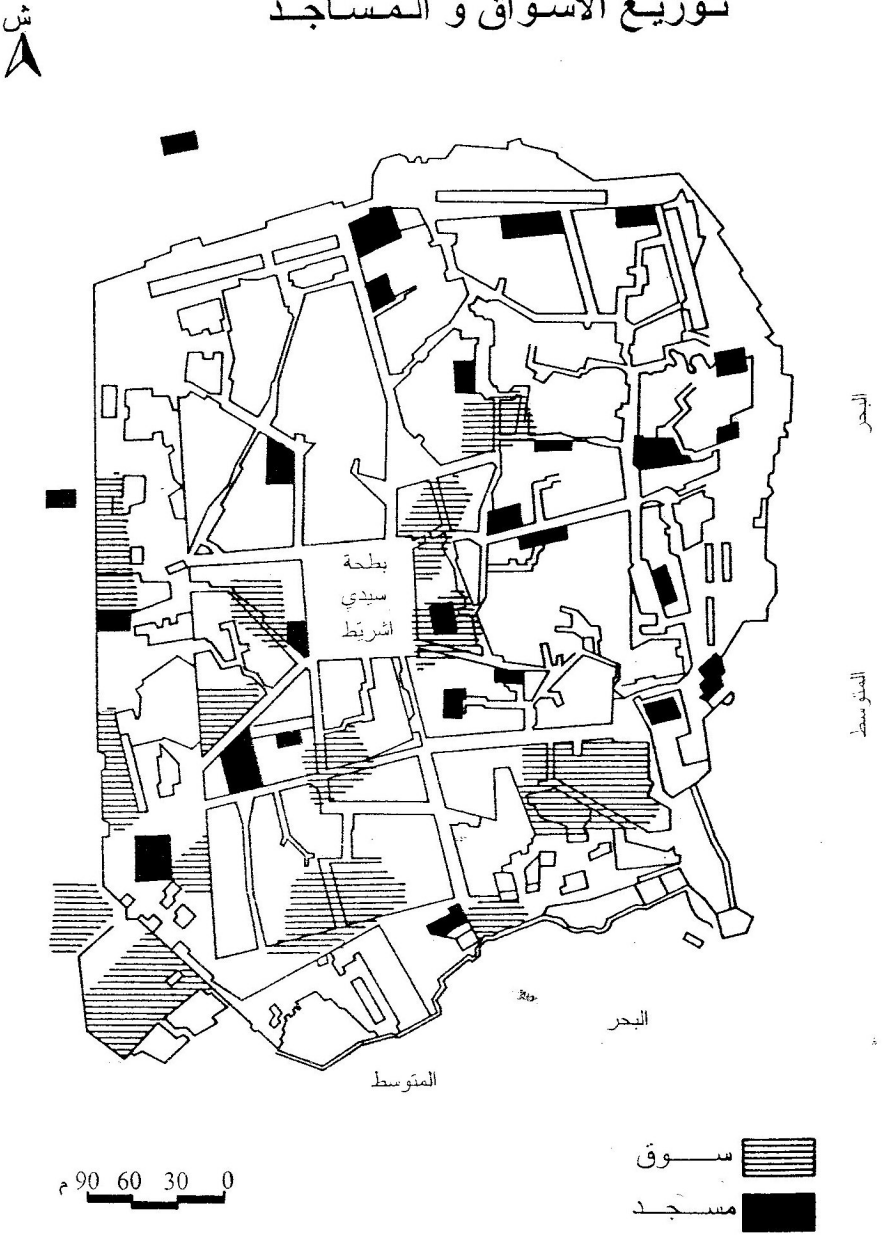
من أجل دراسة تحليلية دقيقة و مفصلة لكل الأنشطة التجارية المنتشرة بمدينة عنابة، إرتأينا تقسيم المدينة إلى قطاعات حضرية و ذلك للأسباب التالية:

- <u>أسباب التقسيم</u>:

- الإمتداد الواسع للنسيج العمراني للمدينة و الذي وصل سنة 2005 إلى ما يقارب 2.450 هـ.
- إرتفاع عدد المحلات التجارية و تباين توزيعها عبر أحياء المدينة.
- ديناميكية عمرانية سريعة تشهدها مدينة عنابة في الجهتين الشمالية و الجنوبية الغربية.

خريطة (34)

مدينة عنابة
بونة الحديثة (1607 م)
توزيع الأسواق و المساجد



المصدر : H'sen Derdour : Annaba, 25 siècles de vie quotidienne et de luttes, Tome I, SNED, Alger, 1982, P : 346, 347.

- حركة تجارية كثيفة و ظهور أشكال جديدة للتعمير التجاري بالمدينة.
- عدّم التجانس الوظيفي بين أحياء المدينة.
- التباين في الخصائص و المميزات لأحياء مدينة عنابة.

و حتى نتمكن من عملية التقسيم لا بد من الاعتماد على مجموعة من المعايير:

- **معايير التقسيم:**

اعتمدنا في عملية تقسيم المجال الحضري لمدينة عنابة إلى قطاعات حضرية على مجموعة من المعايير تتلخص في:

- الطرق الوطنية.
- الميناء.
- خطوط السكة الحديدية.
- شبكة الطرق الرئيسية و الثانوية.
- توزيع الوظائف و الأنشطة الحضرية.
- تاريخ نشأة المباني.
- أنماط السكن.
- البعد بين الأحياء الجديدة و المدينة القديمة.
- القطاعات الإحصائية (Districts) لسنة 1998.

- **نتائج التقسيم:**

تتمثل نتائج التقسيم في الحصول على 10 قطاعات حضرية موزعة على كل المجال الحضري لمدينة عنابة حسب ما توضحه الخريطة (35).

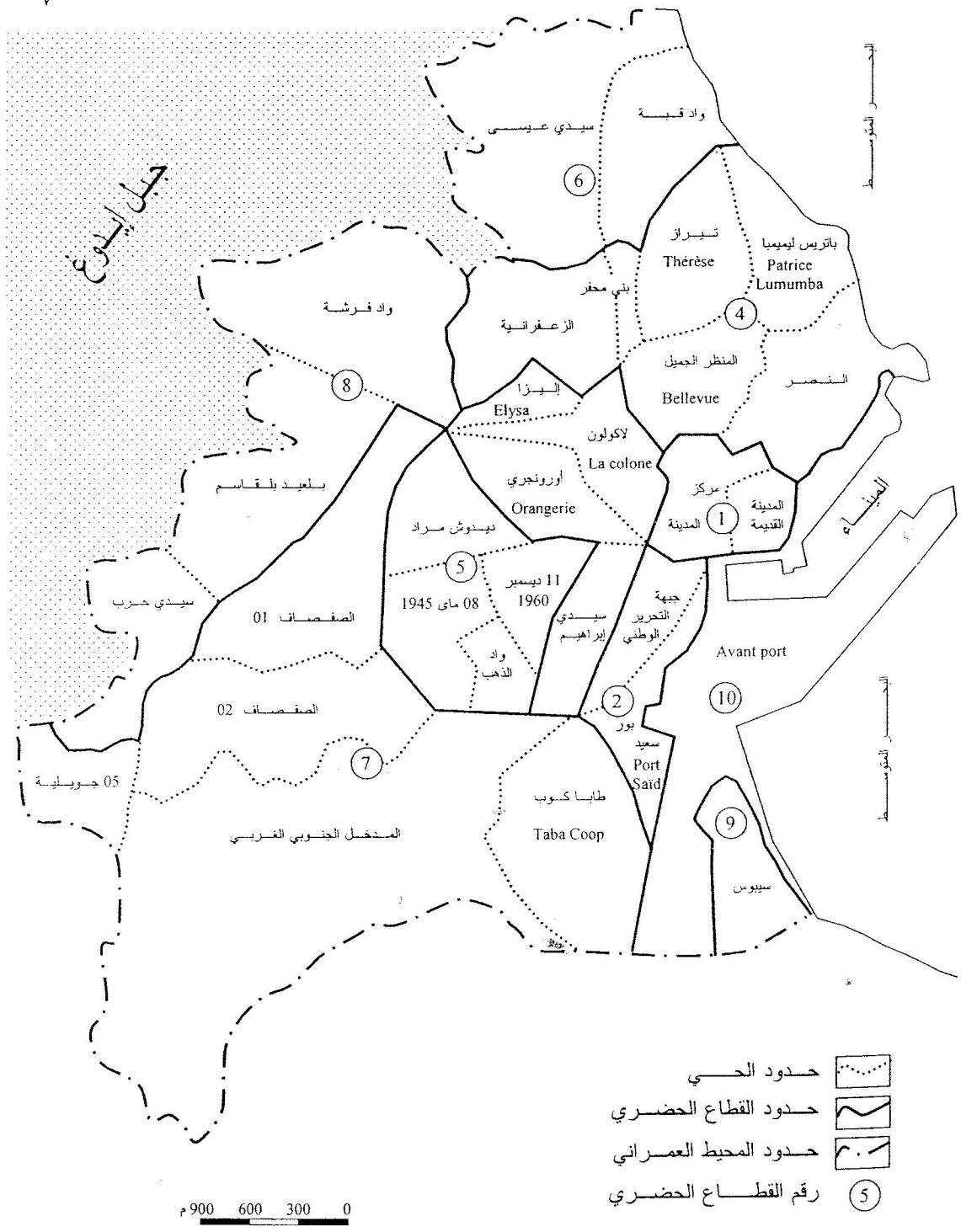
• التوزيع المجالي للمحلات التجارية على ضوء الخصائص العمرانية للقطاعات الحضرية:

" توزيع يتجه نحو المركزية لتقديم أرقى الخدمات ".

تنتشر المحلات التجارية بشكل متباين عبر النسيج الحضري لمدينة عنابة و هي تتركز بالجهة الشرقية المجاورة للميناء و المدينة القديمة (La place d'armes حاليًا) و ساحة الثورة (Cours de la révolution) و نعني بذلك مركز المدينة الذي يضم عددًا كبيرًا من المحلات التجارية ذات النشاطات المتعددة و المتنوعة و حتى النادرة و التي لها بعد جهوي في تقديم الخدمات التجارية للسكان المترددين عليها و التي لا يمكن تواجدها في الجهات الأخرى من المدينة، و يعود هذا التركز إلى استحواذ هذا المركز على أهم التجهيزات الإدارية، المالية، الثقافية ... و التي لها دور كبير في تنوع أنشطة المحلات التجارية و تعددها.

خريطة (35)

مدينة عنابة
التقسيم إلى قطاعات حضرية



المصدر : URBAN : P.D.A.U de regroupement de Annaba 1996

و انطلاقا من المركز نحو الجهات الشمالية، الغربية و الجنوبية من المدينة تصطف المحلات التجارية على محاور الطرق الرئيسية و الثانوية بشكل تقل فيه تدريجيا كلما ابتعدنا عنها حتى حدود المحيط العمراني، و نذكر هنا كل من:

- محور يمتد نحو الشمال: يمثله كل من شارع مصطفى بن بوالعيد و أول نوفمبر1954.
- محور يمتد نحو الغرب : Rue de gazomètre.
- محور يمتد نحو الجنوب يمثله كل من شارعي بوزراد حسين و بوعلي سعيد.

و سنحاول فيما يلي تحليل توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية على ضوء خصائصها و مميزاتها العمرانية، حسب ما يوضحه التوزيع المجالي للمحلات التجارية حسب مكان تواجدها (خريطة: 36)[1] بالإضافة إلى الخريطة (37) التي توضح توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لمدينة عنابة و ذلك كما يلي:

- القطاع الحضري (01):

" مجال للمركزية التجارية ".

يُمثل هذا القطاع كل من المدينة القديمة (La place d'armes حاليًا) و مركز المدينة و هما نسيجين عمرانيين متباينين، الأول تقليدي عربي يعود إلى ما قبل 1832م و الثاني أوروبي يعكس أول توسع لمدينة عنابة خارج أسوارها خلال فترة 1865-1870 (خريطة: 39، 40) بعد دخول الاحتلال الفرنسي و توسيع الميناء و إنشاء ساحة الثورة (Cours de la révolution) حيث تعتبر هذه الساحة المحور الرئيسي المهيكل لكل المدينة أين تصب كل الطرق و الذي تتنظم حوله كل الأنشطة التجارية.

يضم القطاع الحضري (01) 2.831 محل تجاري بنسبة 47,93% من إجمالي المحلات بالمدينة و هي بذلك أكبر نسبة تسجل بإعتباره يمثل مركز مدينة عنابة، و على هذا الأساس فقد إرتفعت الكثافة التجارية به إلى 71 محل تجاري/هـ، مما سمح بتوقيع المحلات التجارية ذات صنف: التغذية، الألبسة و الأحذية، الأثاث، الأدوات الكهرومنزلية... بالطوابق الأرضية للمباني بينما لجأت النشاطات التجارية الأخرى (الأطباء، المحامون، مكاتب الدراسات...) إلى الإنتشار و التوقع في الطوابق العلوية و ذلك بسبب الطلب المتزايد للتجار في توقيع محلاتهم بهذا القطاع الحضري من المدينة (خريطة: 36(01)).

---

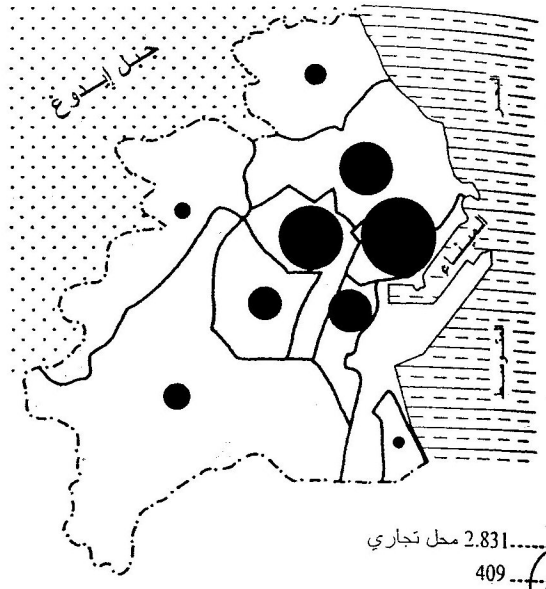
(1) توضح الخريطة (36) التوزيع المجالي للمحلات التجارية حسب الأنشطة التجارية حسب مكان تواجدها محلاً بمحل، و نظرًا للإمتداد الواسع للنسيج العمراني لمدينة عنابة، وحتى يكون التمثيل الخرائطي أكثر وضوحًا فضلنا توزيع المحلات التجارية حسب القطاعات الحضرية، لذلك نتبثق عن هذه الخريطة 10 خرائط مرقمة كما يلي: خريطة 36(01)، خريطة 36(02)، خريطة 36(03)... خريطة 36(10) و التي تتناسب مع القطاعات الحضرية العشر، مع الإشارة إلى أن القطاع 10 تقل فيه المحلات التجارية لأنه يضم نشاطًا مينائيًا. توجد هذه المجموعة من الخرائط في الملحق الخرائطي المرفق بهذه الأطروحة.

خريطة (37)

مدينة عنابة

توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية

2004



2.831 محل تجاري
409
78

0 900 م

حدود القطاع الحضري
حدود المحيط العمراني

المصدر: تحقيق ميداني 2004

خريطة (38)

مدينة عنابة

الكثافة السكانية

1998



463 ن/هـ
225
180
132
80
10

0 900 م

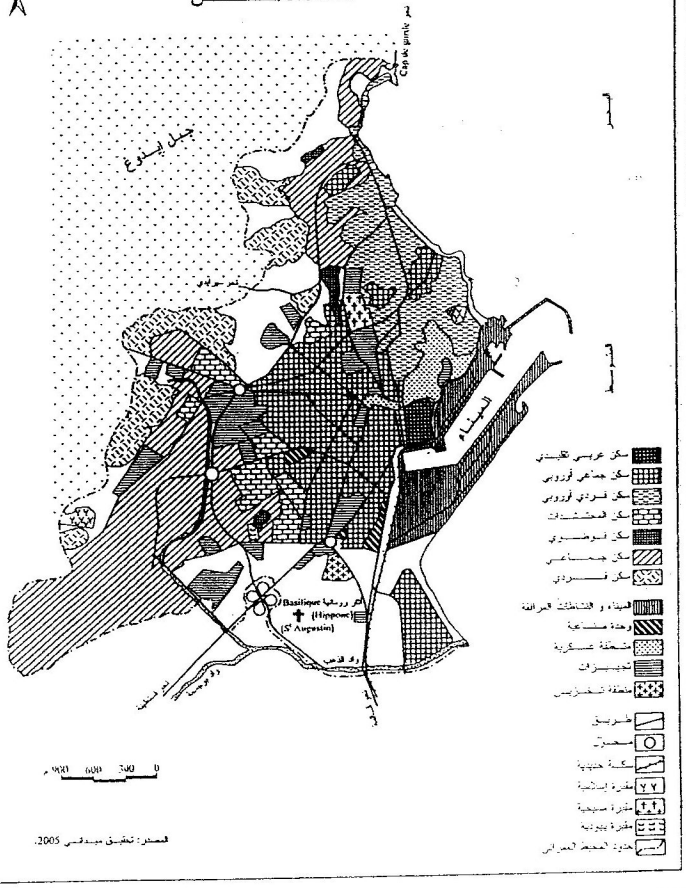
حدود القطاع الحضري
حدود المحيط العمراني

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998

خريطة (40)

مدينة عنابة

أنماط السكن

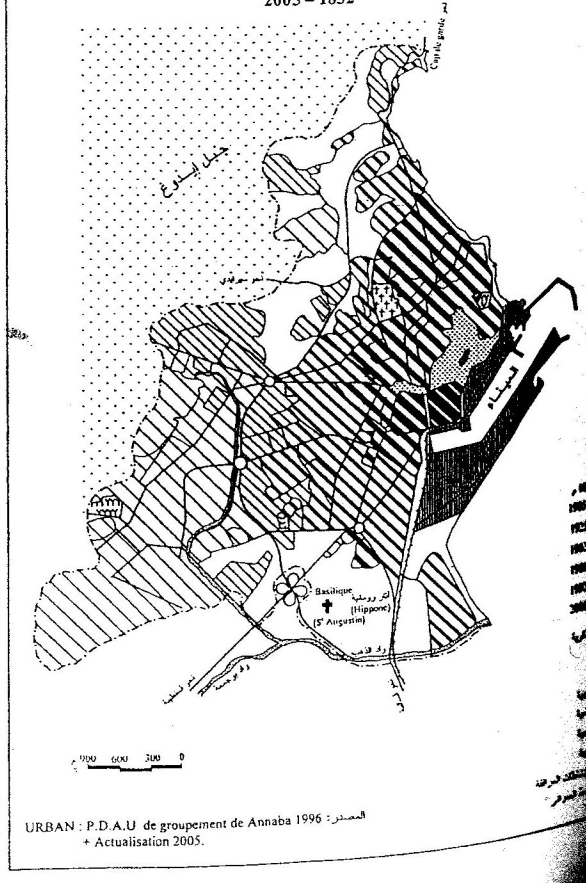


المصدر: تحقيق ميداني 2005.

مدينة عنابة

التوسع العمراني

2005 - 1832



المصدر: URBAN : P.D.A.U de groupement de Annaba 1996
+ Actualisation 2005.

إلى جانب ذلك فإن هذا القطاع يضم 4 أسواق يومية مغطاة و هي: سوق الحوت، سوق الحطاب، سوق إسطنبولي و سوق البحر المتوسط، و هذه الأسواق تُساهم بشكل كبير في توافد أحجام كبيرة من التدفقات السكانية نتيجة تنوع الأنشطة التجارية الموجودة و إرتفاع عدد محلاتها التجارية.

كما يعتبر هذا القطاع مجالاً لتركز كل التجهيزات الإدارية، الثقافية، التعليمية... و غير متواجدة في باقي القطاعات الأخرى و التي تخدم كل سكان المدينة و حتى سكان المناطق المجاورة.

- القطاع الحضري (02):

" مجال إنتقالي بين تركز المحلات التجارية و الأنشطة المكملة للميناء ".

يقع إلى الجنوب من القطاع الحضري (01) و هو في تواصل معه، يضم 409 محل تجاري بنسبة 6,92% (خريطة: 36(02))و كثافة تجارية قدرها 7 محل تجاري/هـ، و يعود سبب هذا الإنخفاض إلى منافسة شركات التصدير و الإستيراد و بعض الورشات الصناعية و التي لها علاقة مباشرة مع نشاط الميناء في إحتلال مساحات داخل هذا القطاع، مما جعله يسجل أدنى القيم للكثافة السكانية (خريطة: 38).

- القطاع الحضري (03):

" مجال تمارس فيه المركزية التجارية ".

يقع في الجهة الغربية من القطاع الحضري (02) يضم 04 أحياء و هي تُمثل توسع مدينة عنابة خلال فترة 1905-1925 بنمط إستعماري يعتمد على البناء العمودي (خريطة: 39، 40).

يضم هذا القطاع 1.364 محل تجاري أي بنسبة 23,09% من إجمالي المحلات التجارية و بكثافة تجارية قدرها 9 محل تجاري/هـ، و يمكن تفسير هذا الإرتفاع النسبي بأن هذا القطاع يمثل إمتداد للقطاع الحضري (01)، أين نجد المحلات التجارية الموقعة في كلا القطاعين تحمل نفس الخصائص سواء من ناحية طريقة التموقع أو من ناحية طبيعة النشاط التجاري، و بالتالي فالقطاع الحضري (03) يضم المحلات التجارية التي لم يستطع أصحابها الحصول على مجالات خاصة بها داخل القطاع رقم 01 بسبب إرتفاع أسعار الإيجار أو البحث عن المردودية و هو ما يجعلنا نستنتج بأنه جزء مكمل لمركز المدينة، يضم العديد من الأنشطة التجارية (الصافية و الخدمية) (خريطة:36(03)) بالإضافة إلى ذلك فهو يعرف إرتفاعًا للكثافة السكانية (خريطة:39).

- القطاع الحضري (04):

" مجال يضم محاور تجارية هامة، لكنها في تحول مستمر".

يقع هذا القطاع شمال القطاعين (01) و (03) و هو يضم 06 أحياء و يجمع بين نسيجين متباينين (خريطة: 39):

- الأول: الإستعماري يعود إلى الفترة 1905-1925 بنمط فردي (فيلا) على طول الشواطئ الموجهة لكبار المعمرين (خريطة: 40)، و بعد الإستقلال شُغلت هذه المساكن من قبل الجزائريين بعد رحيل الأوروبيون و خلالها بدأت هذه المساكن تعرف نوعًا من التحولات المورفولوجية التي أخذت أشكالاً متعددة سواء بإضافة بناية داخل الحديقة أو تخصيص الغرفة المقابلة لشارع تجاري... لغرض إنشاء محل تجاري يخصص لتجارة المواد الغذائية، مطاعم، مقاهي، حلويات، مثلجات... أين تشهد هذه المحلات ديناميكية كثيفة للبيع و الشراء خاصة في فصل الصيف و يدعمها في ذلك موقعها المطل على البحر و قربها من الشواطئ، مع الإشارة إلى أن هذه التحولات المورفولوجية الوظيفية بهذه المساكن ما تزال مستمرة حتى وقتنا الحالي.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النسيج العمراني يضم تجهيزات إدارية، صحية و ثقافية ذات بعد وطني و دولي (قنصلية دولة روسيا، مصحة إستشفائية خاصة...).

- بينما النسيج الثاني فقد ظهر خلال فترة حرب التحرير (1954) من جراء توافد أعداد كبيرة للنازحين الأهالي للمدينة و التي أدت إلى ظهور حي بني محفر (Beni M'hafer) و الذي كان يسمى قبل الإستقلال بـ Beni Ramasser، تتوقع المحلات التجارية بالطوابق الأرضية لبناياته بجهته الغربية المطلقة على طريق (Route de la baie des corailleurs)، و هي محلات مخصصة في نشاط: المواد الغذائية، الخضر و الفواكه، صيدلية ...

يضم هذا القطاع الحضري 626 محل تجاري بنسبة 10,60% من إجمالي المحلات التجارية، و قد بلغت الكثافة التجارية به 2 محل تجاري/هـ و هي مؤهلة للإرتفاع (خريطة: 36(04)).

- القطاع الحضري (05):

" مجال يضم محاور تجارية تتميز بالتقطع و عدم الإستمرارية ".

يضم هذا القطاع الحضري 04 أحياء، و قد أنشأ في إطار برنامج منبثق عن مخطط قسنطينة (1958) بهدف التكفل بإحتياجات السكان الوافدين إلى مدينة عنابة (حي ديدوش مراد، حي 11 ديسمبر 1960).

يتميز هذا القطاع بسيطرة النمط النصف جماعي و الجماعي (خريطة: 40) أين تتركز المحلات التجارية في الطوابق الأرضية خاصة من صنف التغذية و في بعض الحالات تنتشر في الطابق العلوي فقط كعيادات الأطباء و مكاتب المحامون و مدارس السياقة.

بلغ عدد المحلات التجارية به 203 محل تجاري و هو ما يمثل نسبة 3,44% و تصل الكثافة التجارية به إلى 1,40 محل تجاري/هكتار (خريطة: 36(05)).

- القطاع الحضري (06):

" محاور تجارية مؤهلة للتطور".

يقع في الشمال و يضم حيين هما واد قبة و سيدي عيسى، يضم 126 محل تجاري بنسبة 2,13% ، و قد بلغت الكثافة التجارية به 1,23 محل تجاري/هـ (خريطة: 36(06)).

تتوقع المحلات التجارية في الطوابق الأرضية للعمارات و كذلك بالمساكن الفردية بتحصيصات واد قبة، سيدي عيسى و كاروبي، مع الإشارة إلى أن هذا القطاع يتوقع به أغلب برامج السكن الترقوي الموجه لمدينة عنابة، مما انعكس على المحلات التجارية بانخفاض عددها و كذلك ارتفاع أسعار بيعها.

- القطاع الحضري (07):

" مجال شاسع مع انخفاض في عدد المحلات التجارية ".

يمثل القطاع الحضري (07) توسع مدينة عنابة خلال العشريتين الأخيرتين باتجاه السهل الغربي بإنشاء مناطق سكنية حضرية جديدة على مساحة تقدر بـ 311 هكتار و بطاقة 8.900 مسكن، أين نجد المحلات التجارية تتوقع بالطوابق الأرضية لعمارتها و نذكر هنا الأنشطة التجارية : المواد الغذائية، الهاتف العمومي، المقاهي، الوراقات و المكتبات...، كما ينتشر في الطوابق العلوية عيادات الأطباء، و عدد لا بأس به من الحلاقة للسيدات، و قد تشجع ظهور هذه المحلات التجارية من خلال سيادة السكن الاجتماعي بهذا القطاع و توطن العديد من التجهيزات التعليمية و الصحية به (خريطة: 36(07)).

و الجدير بالذكر أن هذا القطاع الحضري قد سجل خلال الفترة 1998– 2004 توقيع العديد من مشاريع السكن، منها 200 مسكن تساهمي و ما يُقارب 2000 مسكن بصيغة البيع بالإيجار، و هذا من شأنه زيادة عدد المحلات التجارية، و مع ذلك فقد بلغ عدد المحلات التجارية به 172 محل تجاري و هو ما يُمثل نسبة 2,91% و كثافة تجارية تقدر بـ 0,35 محل تجاري/هكتار و هي قيمة منخفضة يمكن إرجاعها إلى عمليات توسع القطاع لأن أغلب البنايات ما تزال في طور الإنجاز، و هو ما تعكسه قيم الكثافة السكانية (خريطة: 38).

- **القطاع الحضري (08):**

" إنخفاض واضح لعدد المحلات التجارية ".

يقع بالجهة الغربية و يضم 03 أحياء هي: واد فرشة، بلعيد بلقاسم و سيد حرب، يجمع هذا القطاع بين 03 أنماط سكنية (فردي، نصف جماعي و جماعي) و هي أحياء حديثة النشأة لأنها تمثل توسع مدينة عنابة خلال العشريتين الأخيرتين (خريطة: 39، 40).

و قد بلغ عدد المحلات التجارية به 98 محل تجاري بنسبة 1,66% و بكثافة تجارية قدرها 0,48 محل تجاري، تجمع هذه المحلات الأنشطة التجارية التالية: المواد الغذائية، الوراقات و المكتبات، الهاتف العمومي الخضر و الفواكه و المقاهي... (خريطة: 36(08)).

- **القطاع الحضري (09):**

" توقيع مبعثر للمحلات التجارية ".

يُمثل هذا القطاع حي سيبوس الذي يقع بالجهة الجنوبية على محور الطريق الوطني رقم 44 المؤدي إلى القالة، يتميز هذا القطاع الحضري بسيادة النمط الجماعي أين تتوضع المحلات التجارية بالطوابق الأرضية لعماراته، و هم يضم 78 محل تجاري بنسبة 1,32% و بكثافة تجارية تقدر بـ 1,86 محل تجاري/هكتار (خريطة: 36(09)).

- **القطاع الحضري (10):**

" قطاع يكتسب نشاطًا مينائيًا ".

يتواجد بهذا القطاع الحضري الميناء و مكاتب و شركات يرتبط نشاطها بالميناء بالإضافة إلى بعض الورشات الصناعية، و هو ما أدى إلى قلة المحلات التجارية به[1] (خريطة: 36(10)).

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأن التوزيع المجالي للمحلات التجارية بمدينة عنابة يتميز بسيطرة مطلقة لمركز المدينة أين تمارس فيه المركزية التجارية و بإمتداد واضح للمحاور التجارية، دون إعطاء فرصة لتواجد مراكز ثانوية في أحياء الضواحي.

و الجدول (11) يلخص مختلف الخصائص التجارية للقطاعات الحضرية بمدينة عنابة:

(1): نظرًا لقلة المحلات التجارية بالقطاع 10 لاكتسابه نشاطًا مينائيًا فإنه لم يؤخذ بالاعتبار في هذا التحليل.

جدول (11): مدينة عنابة

توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية (2004)

المميزات / القطاعات	تاريخ النشأة	عدد المحلات التجارية		الصنف التجاري السائد	التمثيل البياني	دوره التجاري
		العدد	(%)			
1	قبل 1865	2.831	47,93	غير غذائية		مركزية عالية
2	1870	409	6,92	غذائية		إنتقالي
3	1905	1.364	23,09	غير غذائية		مركزية عالية
4	1925	626	10,60	غذائية		مركزية ضعيفة
5	1954	203	3,44	غذائية		إنتقالي
6	1960	126	2,13	غذائية		إنتقالي
7	1974	172	2,91	غذائية		إنتقالي
8	1990	98	1,66	غذائية		إنتقالي
9	1990	78	1,32	غذائية		إنتقالي
10	1925	/	/	/		/

المصدر: من إنجاز الباحث.

*- علاقة توزيع المحلات التجارية بالأحجام السكانية:

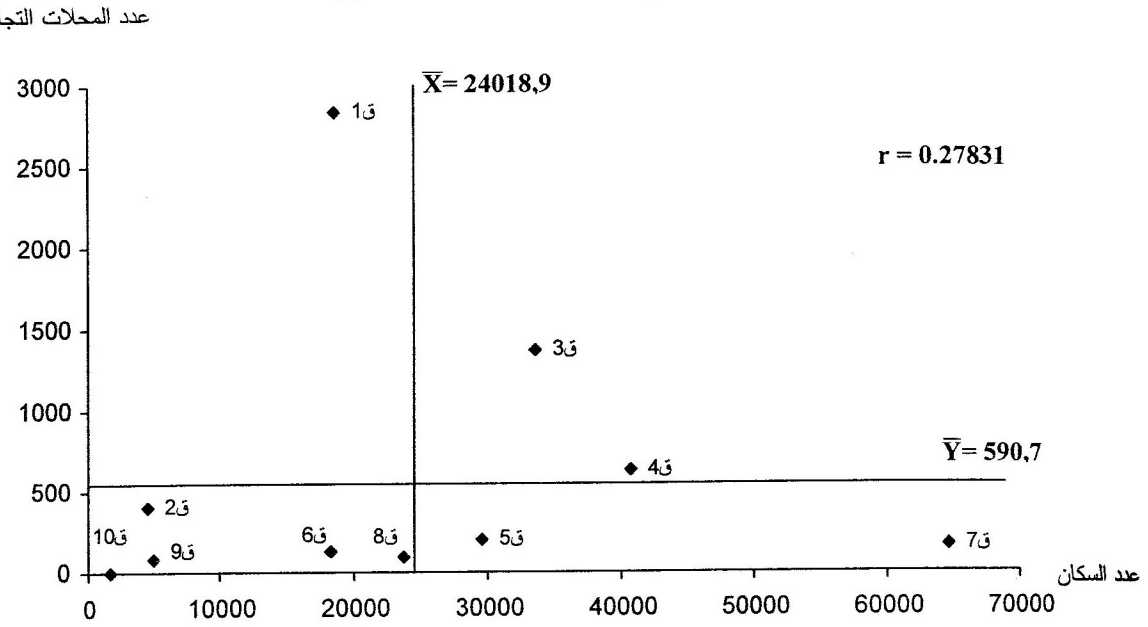
" علاقة تتعدى حجم مدينة عنابة إلى أحجام المراكز مجاورة لها "

بلغ معامل الإرتباط بين حجم السكان و عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية لمدينة عنابة 0,27831 و هو معامل يعتبر ضعيف.

و قد سمحت ملاحظة الشكل (17) من توضيح 04 مجموعات تتباين فيما بينها من ناحية التوزيع، إذ يمكن تفسير ذلك بظاهرة المركزية التجارية التي تميز القطاع (01) عن غيره من القطاعات الأخرى ، و هذا يدل على أن تركز المحلات التجارية بهذا القطاع لا تخدم سكان المركز فقط بل تخدم كل سكان القطاعات الأخرى و تتعدى كذلك لخدمة كل سكان ولاية عنابة و حتى سكان الجهة الغربية من ولاية الطارف.

شكل (17)

مدينة عنابة: العلاقة بين حجم السكان و عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية



المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998
+ تحقيق ميداني 2004.

*- أصناف المحلات التجارية بمدينة عنابة:

" تناوب في السيطرة حسب القطاعات التجارية ".

سمحت معطيات التحقيق الميداني بأن مدينة عنابة تضم 115 نشاطا تجاريا و هو عدد مرتفع يمكنها من خدمة كل سكان قطاعاتها الحضرية و سكان إقليمها.

و بما أن توزيع هذه المحلات يمتاز بعدم التجانس المجالي و تداخل الأنشطة التجارية فيما بينها يجدر بنا تصنيف هذه المحلات وفقا للنشاط التجاري الممارس بها بالاعتماد على أهم الطرق و هي:

- **توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي و غير الغذائي** (Alimentaire et non alimentaire):

"ارتفاع واضح للمحلات التجارية غير الغذائية"

أوضحت معطيات التحقيق الميداني بأن مدينة عنابة تضم 1.956 محل تجاري للتجارة الغذائية و هو ما يمثل نسبة 33,11% و 3.951 محل تجاري للتجارة غير الغذائية بنسبة 66,89% من إجمالي المحلات البالغ عددها 5.907 محل تجاري، هذا ما جعل قوة الجذب التجاري تعادل 2,02 و هي قيمة

مرتفعة نسبيا إذ يمكن تفسيرها بالأهمية التجارية التي تكتسبها مدينة عنابة من خلال تنوع نشاط محلاتها التجارية و دورها الكبير في جذب السكان القاطنيين ضمن إقليمها.

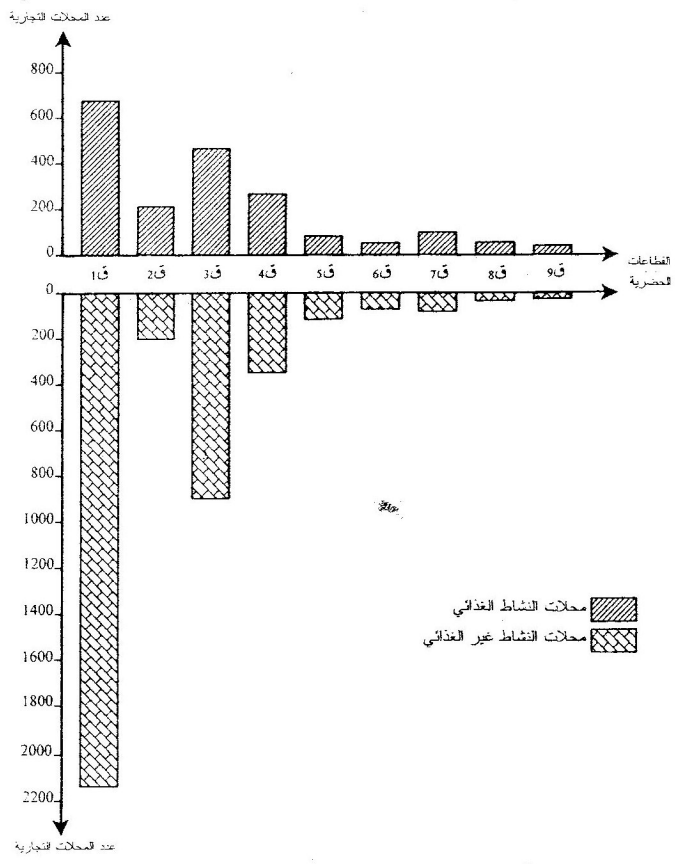
يوضح الشكل (18) أن هناك تباينا كبيرا حيث ترتفع نسبة محلات التجارة غير الغذائية في القطاعات: 01، 03، 04، 05، 06 حيث تراوحت بين 76,12% بالقطاع رقم 01 و 55,56% بالقطاع (06) و تنخفض ببقية القطاعات الأخرى.

و هذا يعني أن قوة الجذب التجاري ترتفع بالقطاع رقم 01 إلى 3,19 و تنخفض تدريجيا كلما ابتعدنا عن هذا القطاع باتجاه القطاعات الأخرى لتصل إلى 0,62 بالقطاع (09) (خريطة:41).

و يفسر ذلك بالمركزية التجارية التي يكتسبها القطاع (01) مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى و دوره الكبير في استقطاب السكان نتيجة تركز الأنشطة التجارية و مختلف التجهيزات به.

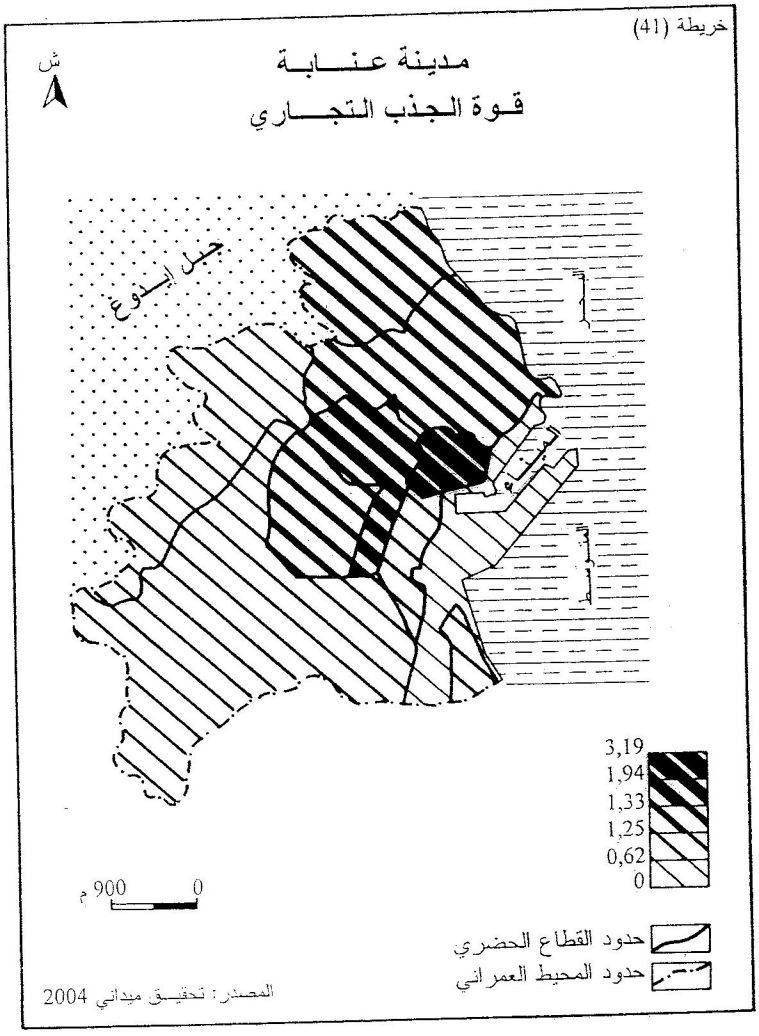
شكل (18)

مدينة عنابة
توزيع المحلات التجارية في النشاطين الغذائي و غير الغذائي
عبر قطاعات الحضرية



المصدر : تحقيق ميداني 2003-2004

خريطة (41)



- **توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة إقتصادية:**

" **مفارقات مجالية واضحة** ".

و هو التصنيف الأكثر استعمالاً لأنه يحمل بعدًا مجاليًا، يُعتمد عليه في تحديد طبيعة العلاقات التي تربط القطاعات الحضرية فيما بينها، و عليه استطعنا توزيع إجمالي المحلات التجارية بمدينة عنابة (5.907 محل تجاري) في 3 مجموعات:

- محلات التجارة الصافية (Commerce pur): و تضم 3.279 محل تجاري بنسبة 55,51% و هي أعلى النسب و هذا يعني أن ما يقارب نصف إجمالي المحلات التجارية بمدينة عنابة هي للتجارة الصافية التي تجمع بين صنف التغذية، الملابس و التجهيز المنزلي...
- محلات التجارة الحرفية (Commerce artisanal): بلغ عدد محلاتها 1.150 محل تجاري و هو ما يُمثل نسبة 19,47%، حيث تضم الحرف الإنتاجية (النجارة، الحدادة، الصياغة...) و صنف الحرف الخدمية و الصيانة (ميكانيك السيارات، الإسكافي، تصليح الراديو و التلفزيون...).

- محلات التجارة الخدمية (Commerce de service): يمثلها 1.478 محل تجاري بنسبة 25,02% بمعنى أن ¼ من مجموع المحلات التجارية لمدينة عنابة هي محلات للتجارة الخدمية التي تضم محلات: المطاعم، المقاهي، حمام و مرش، طبيب، كاتب عمومي، محامي، محاسب...

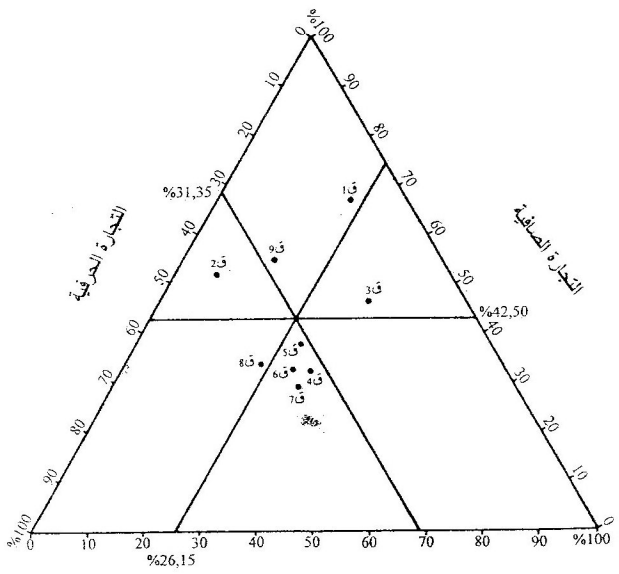
و من أجل تحديد أدق لإختصاص كل قطاع حضري وفق المقاربة الإقتصادية تم إنجاز الشكل (19) و الذي أوضح تواجد 5 مجموعات:

- المجموعة الأولى " سيادة التجارة الصافية ": القطاع الحضري (01).
- المجموعة الثانية " سيادة التجارة الحرفية ": القطاع الحضري (08).
- المجموعة الثالثة " سيادة التجارة الخدمية ": القطاع الحضري (03).
- المجموعة الرابعة " سيادة التجارة الصافية و الحرفية ": القطاعين الحضريين (02) و (09).
- المجموعة الخامسة "سيادة التجارة الحرفية و الخدمية": القطاعات الحضرية (04)، (05)، (06) و (07).

شكل (19)

مدينة عنابة

توزيع القطاعات الحضرية حسب الأصناف التجارية



المصدر: تحقيق ميداني 2003-2004

*- تحليل البنية التجارية لمدينة عنابة:

" بنية تتميز بمركزية تجارية ".

بلغ عدد الأنشطة التجارية بمدينة عنابة 115 نشاطًا تجاريًا، لكن هذه الأنشطة تتباين في توزيعها العددي عبر القطاعات الحضرية، مما يحتم ضرورة دراسة البنية التجارية بالإعتماد على مؤشري "Davies " و " Bennison "، و بعد حساب كلا المؤشرين تحصلنا على النتائج التالية:

- **مؤشر Davies :**

بلغ متوسط قيم مؤشر Davies بالقطاعات الحضرية لمدينة عنابة 11,77753 ، و قد بلغت أعلى قيمة له 48,49671 بالقطاع الحضري (01) و أدناها 0,10654 بالقطاع الحضري (09) حيث تعكس هذه القيم الواقع المجالي لتوزيع الأنشطة التجارية عبر القطاعات الحضرية بمدينة عنابة.

و بالتالي فإن أغلب الأنشطة التجارية تتجمع بالقطاعين الحضريين (01) و (02) بينما تتبعثر و تتشتت الأنشطة التجارية ببقية القطاعات الأخرى لتسجيلها لقيم منخفضة لمؤشر Davies .

- **مؤشر Bennison :**

بلغ متوسط قيم مؤشر Bennison 10,60211، و تعرف قيمه تباينًا مجاليًا بين القطاعات الحضرية بمدينة عنابة، حيث بلغ أعلى قيمة له 44,72891 بالقطاع الحضري (01) و هو ما جعله يتميز بتركز الأنشطة التجارية مقارنة ببقية القطاعات الحضرية الأخرى.

- **العلاقة بين المؤشرين:**

تتضح العلاقة بين مؤشري Davies و Bennison من خلال الشكل (20)، و قد بلغ معامل الإرتباط بينهما 0,96824 مما يؤكد وجود علاقة طردية بينهما.

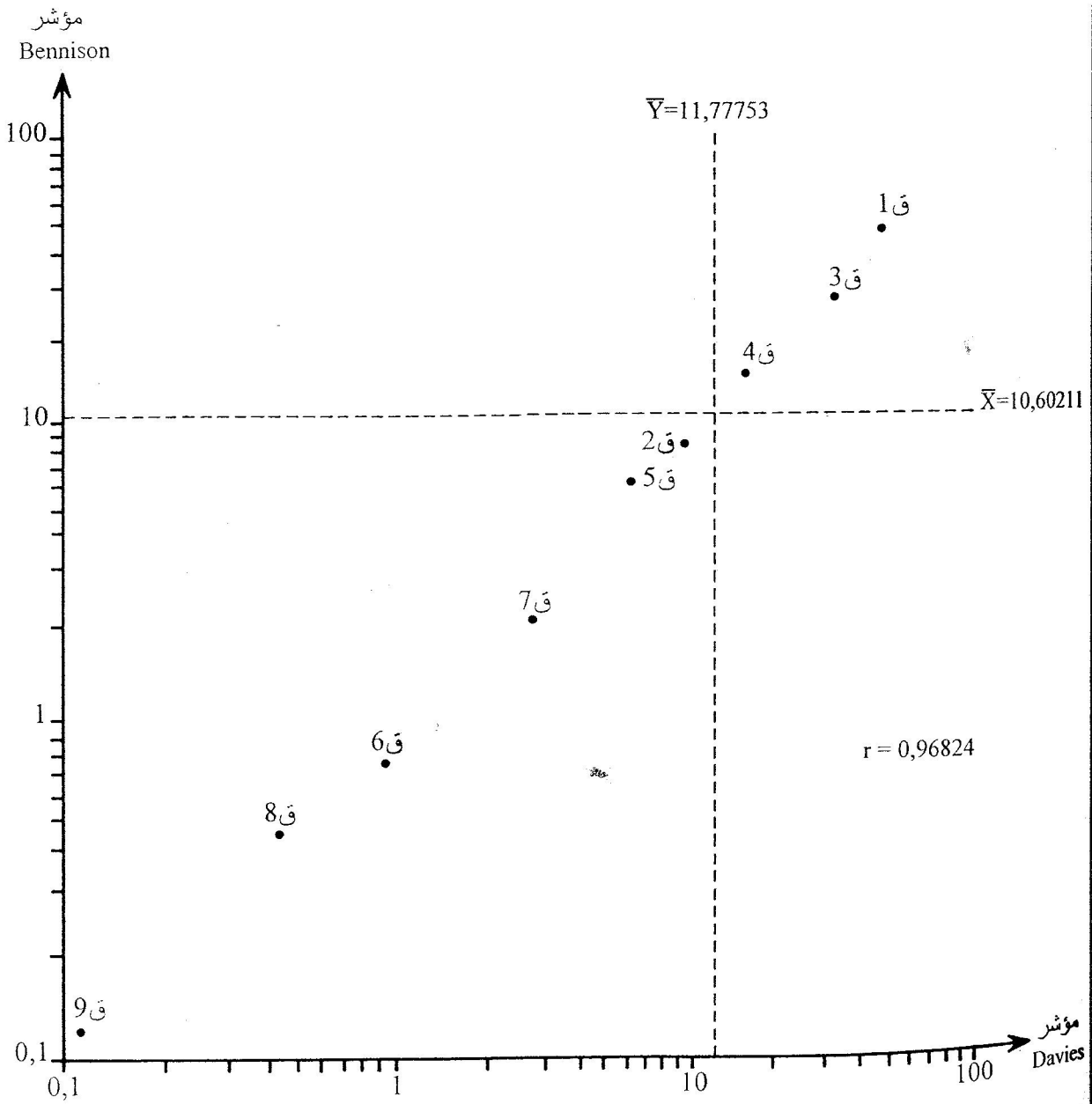
فبالنسبة للقطاعات الحضرية (01)، (03) و (04) فهي تشهد إرتفاعًا واضحًا في قيم كلا المؤشرين، مما يعكس توازنًا بين العرض و الطلب للأنشطة التجارية، حيث نجد بهذه القطاعات أن هناك 52 محل تجاري/1000 نسمة و هي قيمة مرتفعة جدًا تعكس وجود مركزية تجارية عالية بها، و بالتالي فهذه المحلات لا تخدم السكان الموجودين ضمن قطاعاتها الحضرية بل هي موجهة لخدمة كل سكان المدينة و كذلك سكان المراكز العمرانية المجاورة لأنها قطاعات تمثل مركز مدينة عنابة.

أما باقي القطاعات الحضرية الأخرى فهي تعرف إنخفاضًا في قيم كلا المؤشرين عن المتوسط لكل واحد، و بالتالي فهي تعرف عجزًا في الأنشطة التجارية نتيجة لإنخفاض عدد المحلات التجارية مقارنة بأحجامها السكانية (10 محلات تجارية/1000 نسمة).

فبعد دراسة البنية التجارية بمدينة عنابة من خلال المحلات التجارية الموزعة عبر قطاعاتها الحضرية، سنحاول فيما يلي دراسة خصائص التجار الكشف عن الفاعلين التجاريين و دورهم في تطور الأنشطة التجارية لتحديد مكانة مدينة عنابة ضمن شبكة الخدمات و بعدّها الآخر في التنظيم المجالي.

شكل (20)

مدينة عنابة
علاقة مؤشر Davies بمؤشر Bennison عبر القطاعات الحضرية
2004



المصدر: أنجز انطلاقا من معطيات التحقيق الميداني 2004
+ معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998

*- دراسة خصائص التجار بمدينة عنابة:

" دخول فاعلين اقتصاديين جدد في الأنشطة التجارية "

نحاول فيما يلي دراسة التجار بمدينة عنابة من حيث خصائصهم المختلفة و ذلك بالإعتماد على معطيات التحقيق الميداني الذي تم فيه استخدام استبيان (Questionnaire) يتضمن 35 سؤالا على عينة مقدارها 5% من إجمالي المحلات بمدينة عنابة ، و عليه بلغ حجم العينة المدروسة 295 محل تجاري موزعة على كل القطاعات الحضرية للمدينة و بعد تحليل المعطيات توصلنا إلى النتائج التالية:

•- تاريخ بداية النشاط التجاري:

" حداثة الممارسة التجارية ".

من إجمالي المحلات التجارية الممثلة للعينة المدروسة و المقدر حجمها بـ 295 محل تجاري نجد أن هناك تباينات في تاريخ بداية النشاط التجاري لتجار مدينة عنابة، مما سمح بتوزيعهم حسب الفترات التالية:

- فترة 1954 - 1962:

هناك 34 محل تجاري بنسبة 11,52% من إجمالي حجم العينة المدروسة (295 محل تجاري) يعود تاريخ بداية نشاطها التجاري إلى فترة الاستعمار الفرنسي 1954-1962 ، و هذه المحلات التجارية تتوزع بين القطاع الحضري (01) الذي يضم 27 محل تجاري (19,01% من الإجمالي المقدر بـ 142 محل للعينة بهذا القطاع) و القطاع الحضري (03) الذي يضم 07 محلات (10,29% من الإجمالي المقدر بـ 68 محل للعينة بهذا القطاع) و يكمن سبب تواجد هذه المحلات بهاذين القطاعين و بداية النشاط التجاري خلال هذه الفترة إلى كونهما يمثلان مركز المدينة و هو أول توسع لنسيج المدينة في فترة الاستعمار، و حسب تصريحات بعض التجار (أصحاب هذه المحلات) إلى أن هذه المحلات كانت في الأصل ملك للمستعمر و قد كانوا يشتغلون بها لفائدته و ورثوا مهنة التجارة من عنده بعد رحيله، و واصلوا النشاط التجاري بنفس هذه المحلات التجارية.

- فترة 1963 - 1972:

بلغ عدد المحلات التي انطلقت في النشاط التجاري في هذه الفترة 62 محل تجاري و هو ما يمثل نسبة 21,02% من إجمالي حجم العينة المدروسة.

ملاحظة: اعتمدنا في التحقيق الميداني أن كل محل تجاري يتناسب مع صاحبه (تاجر) أو مالكه و ليس المقصود به عدد العاملين بالمحل التجاري، لأن أغلب المحلات التجارية يشتغل بها تاجر واحد فقط و هو المسؤول عن البيع و الشراء و التعامل مع الزبائن.

- فترة 1973 - 1982:

نجد أن عدد المحلات التي كانت هذه الفترة تمثل بداية نشاطها التجاري 63 محل تجاري بنسبة 21,63%، و هذه النسبة تتقارب مع تلك المسجلة في الفترة السابقة، مع الإشارة إلى أن هذه الفترة تمثل بداية انطلاق مركب الحجار في النشاط و جذبه لليد العاملة من القطاعات الأخرى فرغم ذلك سجلنا نسبة معتبرة للمشتغلين بالنشاط التجاري خلال هذه الفترة.

- فترة 1983 - 1992:

تمثل هذه الفترة بداية نشاط 54 محل تجاري بنسبة 18,30% موزعة بصفة متباينة بين 08 قطاعات حضرية، حيث ترتفع بالقطاع الحضري (05) إلى 60% و تنخفض بالقطاع الحضري (05) إلى 12,90%.

- فترة ما بعد 1993:

شهدت هذه الفترة ارتفاع عدد المحلات التجارية و الذي وصل إلى 82 محل تجاري و هو ما يمثل نسبة 27,80% و هي أعلى النسب المسجلة على كل الفترات.

و نشير هنا إلى أن كل الفترات كانت تمثل بداية نشاط المحلات التجارية في القطاعين 01 و 03 رغم المساحة المحدودة لهما و يكمن تفسير ذلك إلى :

- الانتشار العمودي للمحلات التجارية بالطوابق العليا للبنايات.
- تقسيم و تجزئة المحل التجاري الأصلي إلى محلين أو ثلاثة مع تقلص الواجهة الأصلية.
- استعمال مخزن المحل الأصلي كمحل تجاري ثاني مجاور له.

• الفئة العمرية للتجار:

" تباين في أعمار التجار".

كشفت معطيات التحقيق الميداني بأن أعلى النسب المقدرة بـ 40% و الممثلة لـ 118 محل تجاري من العينة المدروسة (295 محل) أن أصحابها ينتمون إلى الفئة العمرية 35-45 سنة ، تليها بعد ذلك الفئة العمرية 25-35 سنة بـ 86 محل تجاري و بنسبة مقدارها 17,63%، بينما نجد أصغر النسب 13,22% منحصرة في الفئة العمرية أكثر من 45 سنة بـ 39 محل تجاري.

إن هذا التوزيع يدل على أن هناك تجديد مستمر للأنشطة التجارية بمدينة عنابة تبعا للتطور في الفئات العمرية لدى التجار و أن هناك تواصل و ارتباط مع احتياجات السكان الوافدين إلى المدينة.

و لمزيد من التحليل في هذا الجانب سنتطرق إلى :

ـ توزيع التجار حسب المهنة السابقة:

" إستقطاب للذين لم يسبق لهم العمل والذين توافدوا من قطاع الصناعة ".

أعلى النسب للتجار –حسب مهنتهم السابقة– بمعنى قبل ممارستهم للنشاط التجاري كانت ممثلة من طرف أولئك الذين لم يسبق لهم العمل بنسبة 32,54% بـ 96 محل تجاري، و اهتموا بالأنشطة التجارية : الصيدلية، قاعة الإنترنت، بيع لوازم و معدات الإعلام الآلي، الأثاث، المواد الغذائية الألبسة و الأحذية، الأدوات الكهرومنزلية و كراء السيارات... و يعود سبب إرتفاع هذه النسبة إلى عدم حصولهم على مناصب عمل دائمة بأحد القطاعات الإقتصادية.

يليهم مباشرة التجار الذين سبق لهم العمل بالصناعة ممثلين بـ 86 محل تجاري و بنسبة 29,15% و قد توجهوا للعمل في النشاط التجاري بعد تسريحهم من مناصب عملهم الدائمة بمركب الحجار للحديد و الصلب (*S.N.S*) ، مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية (*ASMIDAL*) و الوحدات الصناعية الأخرى المنتشرة بولاية عنابة بعد خوصصة العديد منها و دخول القطاع الخاص بقوة في هذا الميدان و الذي عمل على تقليص عدد العمال.

و في إطار عملهم الجديد فقد اهتموا بالأنشطة التجارية القريبة و المتشابهة مع عملهم السابق، حيث يتواجدون بتجارة: مواد البناء و الأدوات الحديدية، قطع غيار السيارات و الشاحنات، الترصيص الصحي، الحدادة، ميكانيك السيارات.

يأتي بعد ذلك التجار الذين سبق لهم العمل بقطاع الخدمات (صحة، إدارة...)حيث أنهم ظهروا في 68 محل تجاري بنسبة قدرها 23,05% من إجمالي عدد المحلات بالعينة المدروسة (295 محل تجاري) و هم يشتغلون حاليا بالأنشطة التجارية التالية: مكاتب دراسات، خبراء،أطباء عامون، أطباء مختصون، أطباء أسنان، محامون...

أما الذين وفدوا من القطاع الفلاحي فقد بلغ عدد المحلات التجارية المتواجدين بها إلى 32 محل و بنسبة 10,85% و أصبحوا يشتغلون في الأنشطة التجارية: قطع غيار المعدات الفلاحية، البذور و الأسمدة، الخضر و الفواكه... و يعود سبب خروجهم من القطاع الفلاحي إلى عملية إعادة التنظيم و ما صاحبها من تشتت في العقار الفلاحي و عدم تلائمهم مع صعوبات و عوائق المرحلة الحالية حسب إعتقادهم.

في حين بلغ عدد المحلات التي يمثلها التجار الذين سبق لهم العمل في قطاع البناء و الأشغال العمومية 13 محل تجاري بنسبة 4,41% و هذا بسبب غلق و تصفية أغلب شركات البناء و الأشغال العمومية بالولاية.

فإذا كان قطاع التجارة في الوقت الحالي يضم تجار من ذوي إختصاصات متباينة دفعت بهم الظروف إلى العمل بهذه الأنشطة يتحتم علينا دراسة مستواهم التعليمي.

٠- المستوى التعليمي للتجار حسب نوع التجارة:

" أغـلبيـة التجـار ذوي مستـوى جامـعي".

أظهرت نتـائج التحقيـق الميـداني أن هناك تبـاين في المستوى التعليـمي للتجـار حسب نوع التجارة بمدينة عنـابة وفق ما يوضحه الجدول (12) الموالي:

جدول (12): مدينة عنـابـة

المستوى التعليمي للتجار حسب نوع التجارة

المستوى / صنف التجارة	أمـي		ابتـدائي		متـوسـط		ثـانـوي		جـامـعي		المجـموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
تجارة صافية	01	0,61	17	10,36	34	20,73	59	35,97	53	32,32	164	100
تجارة حرفية	04	7,02	12	21,05	12	21,05	20	35,09	09	15,79	57	100
تجارة خدمية	01	1,35	08	10,81	02	2,70	07	9,46	56	75,68	74	100
المجـموع	06	2,03	37	12,54	48	16,27	86	29,15	118	40,00	295	100

المصدر: تحقيق ميداني 2004.

ما يلفت الانتـباه من خلال هذه المعطيات هو ارتفاع نسب التجار ذوي المستوى الجامعي إلى 40% خاصة في التجـارة الخـدمية التي برزت بأكثـر من 75% و تتنـاقص هذه النسبة تدريجيا بشكـل يتنـاسب مع تدرج المستوى التعليمي حتى المستوى الأمي الذي سجل أخفض النسب 2,03%، و هذا ما يعكس ظهور فاعلين جدد يتحكمون في حركية النشاط التجاري مما يساهم حتما و مستقبلا في ازدهار و تطور التجارة بمدينة عنابة.

إن هذا التطور يتدعم أساسا بنوع ملكية المحل التجاري لذلك كان لزاما التطرق لهذا الجانب.

٠- توزيع التجار حسب نوع ملكية المحل التجاري:

" تقارب بين الملك و الإيجار".

في هذا الإطار وجد تقارب في نسبة المحلات ذات طبيعة الملك (49,15%) بعدد محلات يقدر بـ 145 محل و بنسبة المحلات ذات طبيعة الإيجار (50,85%) بعدد محلات 150 محل تجاري.
لكن هذه النسبة تتباين من قطاع حضري لآخر كما يبينه الجدول (13) الموالي:

جدول (13) : مدينة عنابة

توزيع التجار حسب نوع ملكية المحل التجاري عبر القطاعات الحضرية

نوع الملكية / القطاعات	ملك		إيجار		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
01	64	45,07	78	54,93	142	100
02	12	60,00	08	40,00	20	100
03	37	54,41	31	45,59	68	100
04	13	41,94	18	58,06	31	100
05	04	40,00	06	60,00	10	100
06	02	33,33	04	66,67	06	100
07	06	66,67	03	33,33	09	100
08	05	100,00	/	/	05	100
09	02	50,00	02	50,00	04	100
المجموع	145	49,15	150	50,85	295	100

المصدر: تحقيق ميداني 2004.

يتضح من خلال الجدول (13) إرتفاع نسبي لعدد المحلات الموجهة للإيجار مقارنة بمحلات الملك عبر القطاعات الحضرية ، و بالتالي تبرز أهمية ثمن إيجار المحل التجاري باعتبار هذا العنصر من شأنه أن يعكس المردودية و إستمرارية الأنشطة التجارية، مما يحتم إدراج ثمن الإيجار ضمن هذه الدراسة حسب ما تبينه معطيات الجدول (14) الموالي:

جدول (14): مدينة عنابة

توزيع ثمن إيجار المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية (دينار جزائري)

الإيجار / القطاعات	15.000-10.000		25.000-15.000		50.000-25.000		أكثر من 50.000		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
01	08	10,26	22	28,20	35	44,87	13	16,67	78	100
02	02	25,25	06	75,00	/	/	/	/	08	100
03	03	9,68	10	32,26	12	38,71	6	19,35	31	100
04	04	22,22	10	55,56	04	22,22	/	/	18	100
05	01	16,67	05	83,33	/	/	/	/	06	100
06	02	50,00	02	50,00	/	/	/	/	04	100
07	02	66,67	01	33,33	/	/	/	/	03	100
08	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
09	02	100	/	/	/	/	/	/	02	100
المجموع	24	16,00	56	37,33	47	31,33	19	12,67	150	100

المصدر: تحقيق ميداني 2004.

يبقى أن نشير إلى أهمية القطاعين الحضريين (01) و (03) في حصولهما على كل قيم الإيجار(المنخفضة، المتوسطة و المرتفعة) بالمقارنة مع باقي القطاعات، و هذا يعود إلى أهمية المركزية التجارية التي تميز هذين القطاعين بمدينة عنابة و التي من شأنها تمكين التجار من إسترجاع ثمن الإيجار من خلال مردودية المحل التجاري المرتبط أساسا بمدى توافد السكان إليه.

*- الأصل الجغرافي للتجار بمدينة عنابة حسب مكان الميلاد:

" امتداد مجالي واسع مع سيطرة بلديات مجال الدراسة ".

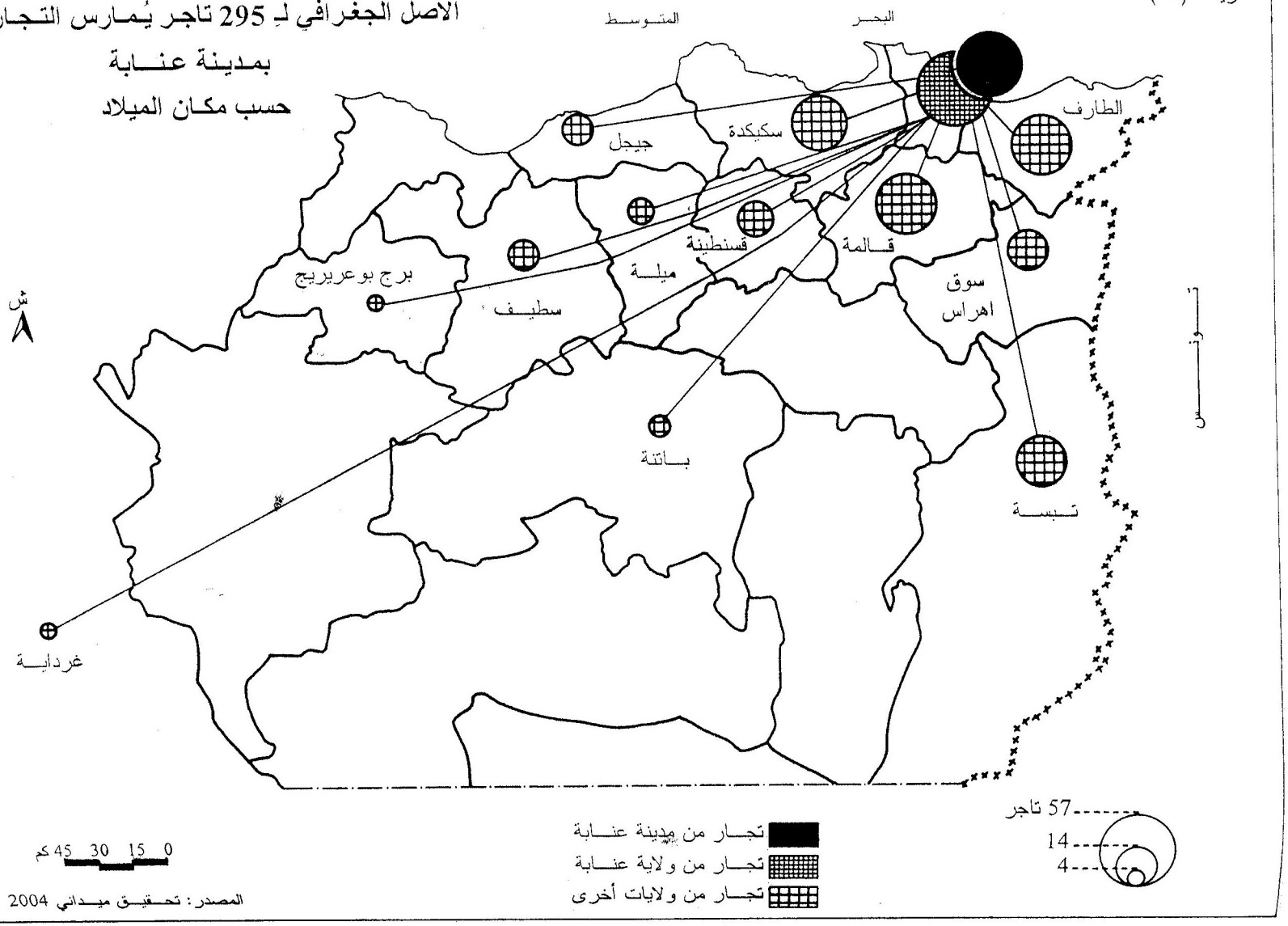
الهدف من هذا التحليل هو معرفة الأصل الجغرافي للتجار قبل مجيئهم إلى مدينة عنابة و الإقامة بمقر سكنهم الحالي.

و قد أوضحت معطيات التحقيق الميداني و الممثلة بالخريطة (42) أن ما يقارب (½) نصف عدد تجار العينة المدروسة (295 تاجر) و الممثلين لتجار مدينة عنابة أصلهم الجغرافي من بلديات مجال الدراسة إذ يقدر عددهم بـ 147 تاجر بنسبة 49,83% من إجمالي حجم العينة يتوزعون كما يلي:

- يبرز عدد التجار الذين ولدوا بمدينة عنابة بـ 52 تاجرًا بنسبة 17,63%.
- بينما نجد عدد التجار الذين ولدوا ببلديات ولاية عنابة يقدرون بـ 57 تاجر (19,32%) و هنا نجد بلدية الحجار كانت مكان ميلاد لـ 23 تاجر بأكبر نسبة (40,35%) و باقي العدد 34 تاجر

خريطة (42)

الأصل الجغرافي لـ 295 تاجر يُمارس التجارة بمدينة عنابة حسب مكان الميلاد



المصدر: تحقيق ميداني 2004

يتوزعون بين بلديات: عين الباردة (12 تاجر)، برحال (8 تاجر)، سيرايدي (6 تاجر)، شطايبي (4 تاجر)، الشرفة (2 تاجر) و العلمة (2تاجر).

- أما ولاية الطارف فقد وُلد بها 38 تاجر موزعين على 8 بلديات أهمها بلدية بسباس (13 تاجر)، بن مهيدي (13 تاجر)، الشط (4 تاجر)... و أصبحوا يقيمون بمدينة عنابة و يُمارسون التجارة الثابتة بها.

تأتي بعد ذلك ولاية قالمة التي ولد عبر بلدياتها (نشماية، بوشقوف، هيليوبوليس و وادي زناتي) 36 تاجرًا و هو ما يُمثل نسبة 12,20% و يعود سبب إقامتهم بمدينة عنابة و ممارسة الأنشطة التجارية بها إلى عامل قرب المسافة و الارتباط الإداري القديم (1963).

كما تعتبر ولاية سكيكدة عبر بلدياتها (بن عزوز، عزابة، المرسى...) مكان ميلاد 30 تاجر بنسبة 10,17%، أضف إلى ذلك ولاية تبسة التي ولد بها 24 تاجرًا (8,14%) و ولاية سوق اهراس التي وفد منها 14 تاجرًا (4,75%).

بالإضافة إلى ذلك نسجل بأن هناك ولايات أخرى كانت ميلاد لتجار يمارسون التجارة الثابتة بمدينة عنابة، حيث يتباينون فيما بينهم من ناحية العدد حيث نميز بين 10 تجار (3,39%) من ولاية قسنطينة، ولاية سطيف 8 تجار (2,71%)، ولاية جيجل 7 تجار (2,37%)...

هذه الوضعية تسمح باستنتاج ما يلي:

- تمثل الولايات (عنابة، الطارف، قالمة، سوق اهراس و تبسة) التي تقدم أكبر عدد من التجار الممارسين للتجارة بمدينة عنابة امتداد ولاية عنابة الأم خلال سنة 1963 حسب حجم العينة المدروسة.

- أغلب ولايات الشرق الجزائري تعتبر مكان ميلاد عدد من تجار مدينة عنابة بنسب متفاوتة، و يمكن تفسير هذا الامتداد المجالي إلى أن هؤلاء التجار وفدوا في الأصل إلى ولاية عنابة طلبًا للعمل بالقطاع الصناعي (مركب الحجار للحديد و الصلب خلال عشرية السبعينات) و كذا العمل بميناء عنابة بعد تطور و اتساع نشاطه، لكن بعد استقرارهم بولاية عنابة (حصولهم على سكن، تكوين أسرة و كبر حجمها، استقرارهم الاجتماعي) حدث خلال العشرية الأخيرة تسريح لهؤلاء العمال في إطار إعادة هيكلة القطاع الصناعي، لكن بعد بقاءهم في حالة بطالة لم يرجع هؤلاء العمال إلى مكان ميلادهم بل بقوا بولاية عنابة، و قاموا بتحويل اهتماماتهم إلى الأنشطة التجارية بمدينة عنابة حتى تكون أكثر ديناميكية لممارستها.

*- مجال تموين المحلات التجارية بمدينة عنابة:

" امتداد على مستوى الشرق الجزائري و سيطرة مدينة قسنطينة".

تُقدم المحلات التجارية بمدينة عنابة خدماتها التجارية للسكان المترددين عليها من خلال توفيرها للسلع و المواد المعروضة للبيع، و التي يتم جلبها من مناطق مختلفة لبيعها بمدينة عنابة.

و قد حاولنا توضيح مناطق تموين المحلات التجارية لبعض الأصناف التجارية[1] و الموضحة بيانيًا من خلال الخريطة (43) و (44) و ذلك كما يلي:

- **الأحذية:**

تبرز 3 مدن رئيسية تضمن تموين المحلات التجارية لهذا النشاط التجاري بمدينة عنابة بالأحذية و هي كل من قسنطينة، سكيكدة و عين فكرون بنسبة 33,33% لكل واحدة.

- **الألبسة:**

تظهر مدينة عين فكرون بنسبة 47,47%، كأهم منطقة لتموين المحلات التجارية بهذا النشاط التجاري نظرًا لظاهرة الاستقطاب التجاري الذي أصبحت تتميز به بعد ارتفاع عدد المحلات التجارية في نشاط الألبسة، تليها مباشرة مدينة قسنطينة بنسبة 29,30%، كما تظهر مدينة تبسة بنسبة 18,18% بينما تسجل مدينة سطيف أدنى نسبة تقدر بـ 5,05%.

- **الأقمشة:**

يتم تموين المحلات التجارية لهذا النشاط التجاري من 4 مدن، و هنا تبرز مدينة قسنطينة بأكبر نسبة 37,00% كأهم مموّن، تليها كلاً من مدينتي سكيكدة و تبسة بنسبة 25,00% لكل واحدة، بينما تبرز من ناحية أخرى محلات البيع بالجملة لمدينة عنابة بنسبة 12,50% في تموين محلات البيع بالتجزئة.

- **عطور و مواد التجميل:**

هناك 4 مدن تعمل على تموين المحلات التجارية بهذا النشاط التجاري، حيث نجد كل من محلات البيع بالجملة بمدينة عنابة و محلات أخرى بمدينة تبسة تسجلان نسبتين متساويتين تقدر بـ 33,33%، كما تتساوى كل من مدينتي قسنطينة و سكيكدة بنسبة 16,67% لكل واحدة.

- **الأثاث المنزلي:**

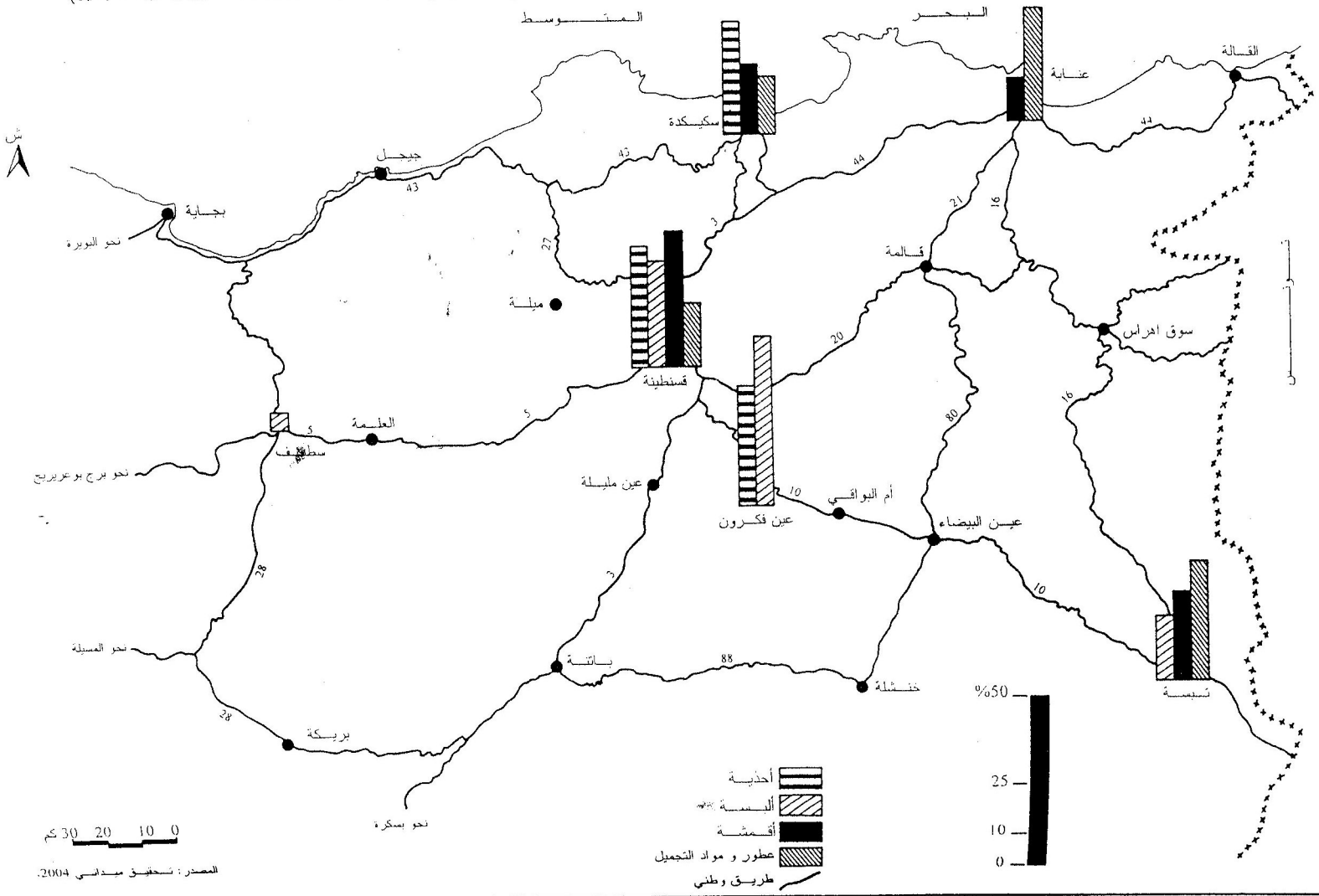
تسجل في تموين هذا النشاط التجاري مدينة سطيف بأكبر نسبة تقدر بـ 66,67% من الممونين للمحلات التجارية بمدينة عنابة، كما تسجل كذلك مدينة باتنة نسبة 33,33%.

---

(1): تم أخذ عينة مقدارها 5% من مجموع المحلات التجارية لكل نشاط تجاري على حدى لمعرفة مناطق التموين بالسلع و المواد التي تتناسب مع كل نشاط تجاري، فكان حجم العينة في كل نشاط تجاري كما يلي: الأحذية (3 محلات تجارية)، الأقمشة (8 محلات تجارية)، عطور و مواد التجميل (6 محلات تجارية)، الأثاث المنزلي (3 محلات تجارية)، الأدوات الكهرومنزلية (3 محلات تجارية)، مواد البناء و الأدوات الحديدية (7 محلات تجارية)، قطع غيار السيارات (8 محلات تجاري).

خريطة (43)

مناطق تموين المحلات التجارية لمدينة عنابة
بـ (الأحذية، الألبسة، الأقمشة، عطور و مواد التجميل)



- **الأدوات الكهرومنزلية:**

تمثل كلا من عين امليلة و العلمة أهم المدن لتموين محلات مدينة عنابة بالسلع لهذا النوع من النشاط التجاري بنسبة 66,67% و 33,33% على الترتيب.

- **مواد البناء و أدوات حديدية:**

يتم تموين المحلات التجارية بهذا النشاط التجاري بمدينة عنابة من مدينة ميلة بنسبة 42,86% تليها كل من سكيكدة و قالمة بنسبة 28,57% لكل واحدة.

- **قطع غيار السيارات:**

يتم تموين محلاتها التجارية من 4 مدن و هي: عين امليلة (37,50%)، قسنطينة (25,00%)، العلمة (25,00%)، سكيكدة (12,50%) و عنابة (10,00%).

مما سبق نلاحظ بأن تموين المحلات التجارية بمدينة عنابة مرتبط بكل مدن الشرق الجزائري تقريبًا التي تتميز بتركز محلات البيع بالجملة لمختلف الأنشطة التجارية و احتواءها على ورشات و مصانع لإنتاج مختلف السلع و المواد و التي تساهم في تموين محلات مدينة عنابة بنسب متفاوتة.

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص الأهمية التجارية التي بدأت تكتسبها مدينة عنابة بعد التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و التأكيد على بروز المركزية التجارية خلال العشريتين الأخيرتين بقطاعين حضريين المتميزين بطابعهما الوظيفي المستقطب للأنشطة التجارية و تردد الوافدين بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى التي لم تساعد خصائصها على ظهور التجارة بالكثافة التي كنا نتوقعها.

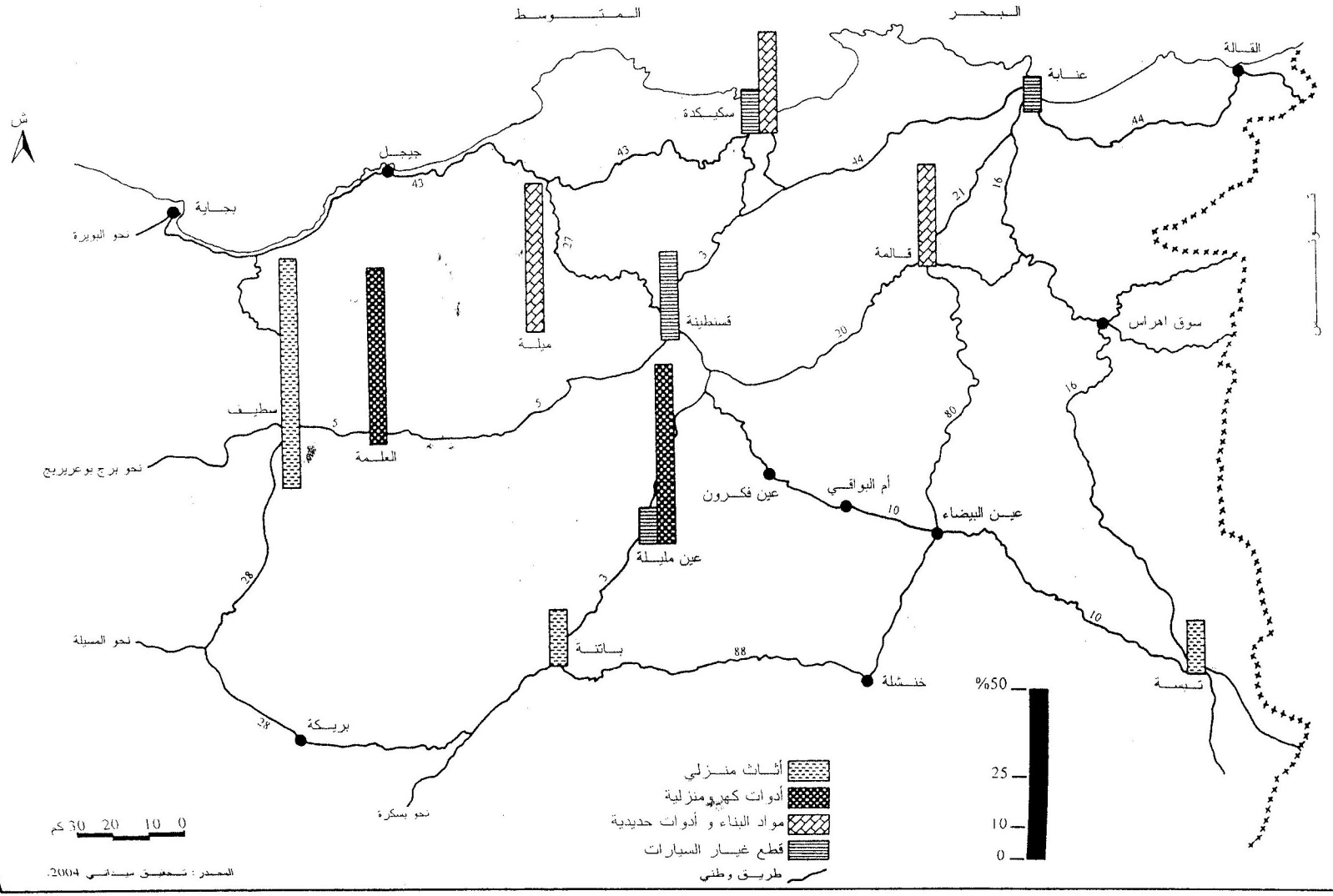
وعليه يمكن الإشارة إلى أن دخول فاعلين اقتصاديين جدد من ذوي المستوى الجامعي و آخرون محليون من ذوي رؤوس الأموال، قد أعطى دفعا جديدا لتطور و ازدهار التجارة بمدينة عنابة خاصة مع توفرها على مؤهلات و إمكانات تسمح باستقطاب الشركات متعددة الجنسيات و توافد المستثمرين الأجانب و المتزامنة مع الانفتاح الاقتصادي ، كل ذلك من شأنه إضفاء طابع جديد على تنظيم المجال التجاري من خلال ظهور أشكال جديدة لتوقيع المؤسسات التجارية كالمساحات التجارية الكبرى، المراكز التجارية ...و اكتساب أهمية كبيرة ضمن شبكة الخدمات من خلال دورها الكبير في تقديم مختلف الخدمات التجارية للمترددين عليها.

فبعد دراسة و تحليل المحلات التجارية في التجارة الثابتة بالمراكز العمرانية و بمدينة عنابة بصفة أكثر تفصيلا و دورها في تنظيم المجال و تقديم الخدمات التجارية، يجدر بنا التطرق إلى دراسة التجارة المتنقلة من خلال الأسواق الأسبوعية نظرًا لمساهمة تجارها في تقديم الخدمات التجارية.

خريطة (44)

مناطق تموين المحلات التجارية لمدينة عنابة

بـ (الأثاث المنزلي، الأدوات الكهرومنزلية، مواد البناء و الأدوات الحديدية، قطع غيار السيارات)



المصدر : تحقيق ميداني 2004.

2- الأسواق الأسبوعية بولايتي عنابة و الطارف:

" تجارة متنقلة في تحوّل عن وظيفتها الرئيسية ".

يأتي الإهتمام بدراسة الأسواق الأسبوعية باعتبارها ظاهرة جغرافية لها بعد مجالي و خصائص متميزة ساهمت في تحديدها مجموعة من المؤشرات الجغرافية، و بقدر ما لهذه الخصائص من أهمية يتحدد نوع و طبيعة علاقاتها مع عناصر المجال و بالتالي دورها في خدمة المراكز العمرانية سواء الريفية أو الحضرية (عبد المعطي شاهين عبد المعطي، عدد 45، 2005 ص 531).

و تبرز أهميتها الإقتصادية على المستويين المحلي و الجهوي من خلال انتقال السلع و رؤوس الأموال ، بالإضافة إلى أنها مورد مالي هام بالنسبة للبلدية التي تعقد بها (M. Cote, 1983, p. 122).

و تتضح أهمية الأسواق الأسبوعية بولايتي عنابة و الطارف من خلال تعددّها، حيث وصل عددها إلى 38 سوق أسبوعية تعقد في أيام متباينة من الأسبوع و انتشارها في أغلب بلديات مجال الدراسة، بالإضافة إلى أحجامها المتباينة و استقطابها لتدفقات سكانية هائلة من مختلف الجهات.

و نظرًا لهذه الإعتبارات و غيرها سنتطرق إلى دراسة كل الأسواق الأسبوعية بولايتي عنابة و الطارف، و سنتناولها من حيث:

2-1- التوزيع المجالي للأسواق الأسبوعية و تباين أيام إنعقادها:

" تغطية مجالية شاملة على كامل أيام الأسبوع بنظام دوري ".

يتواجد بمجال الدراسة 38 سوقًا أسبوعية، تضم ولاية عنابة 13 سوقًا و ولاية الطارف 25 سوقًا. تنتشر هذه الأسواق الأسبوعية في كل بلديات ولايتي عنابة و الطارف (ما عدا بلدية الشرفة)، و من مجموع هذه الأسواق الأسبوعية البالغ 38 سوقًا أسبوعية [1] نجد منها:

- سوق أسبوعية واحدة للسيارات ببلدية عنابة.
- (02) سوقين أسبوعيين للمواشي: إحداهما ببلدية عين لعسل و الأخرى ببلدية عنابة.

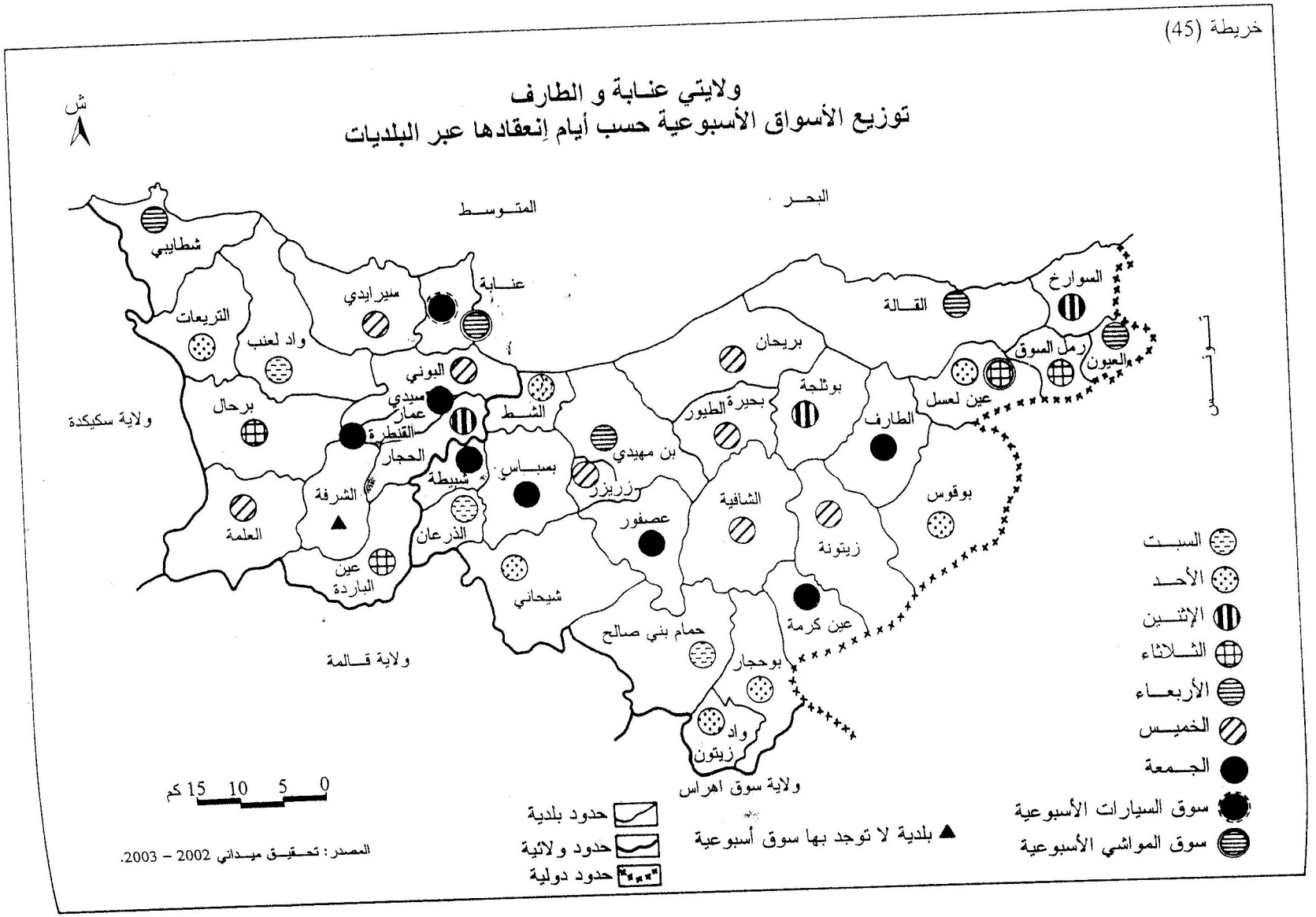
ما يلاحظ من خلال هذا التوزيع المجالي (خريطة: 45) أن:

- كل البلديات يوجد بها على الأقل سوق أسبوعية عدا بلدية الشرفة التي لا يوجد بها أية سوق، كما أن هناك بلديات تضم سوقين أسبوعيتين كما هو الحال بالنسبة لبلدية سيدي عمار، إحداهما بالتجمع الرئيسي للبلدية- سيدي عمار- و الأخرى بالتجمع الثانوي القنطرة، حيث أن هذه السوق الأخيرة موروثة

---

(1) يضم مجال الدراسة 35 سوقًا أسبوعية عادية تختص في تجارة: التغذية، الألبسة، التجهيز المنزلي، تجارة حرفية و خدمية، الإنتاج الريفي الخام و تجارة حرفية ريفية و إنتاج ريفي محول...، بالإضافة إلى سوق مختصة في بيع السيارات و سوقين(02) للمواشي.
إن هذا العدد المرتفع للأسواق الأسبوعية ملفت للإنتباه حيث يتناسب تقريبًا عدد الأسواق مع عدد المراكز الرئيسية للبلديات، مع الإشارة إلى أن هناك مراكز عمرانية احتضنت أسواق أسبوعية حديثًا خلال العشريتين الأخيرتين، لأن أغلبيتها موروث من العهد القبلي(خرازة، بني أورجين...).

خريطة (45)


ولايتي عنابة و الطارف
توزيع الأسواق الأسبوعية حسب أيام إنعقادها عبر البلديات
ش
المتوسط
البحر
ولاية سكيكدة
ولاية قالمة
ولاية سوق اهراس
شطايبي
التريعات
واد لعنب
سيرايدي
عنابة
البوني
سيدي عمار
القطيرة
برحال
الحجار
شبيطة
الشرفة
العلمة
الذرعان
عين البارادة
بسباس
الشط
بن مهيدي
زرزيزر
عصفور
شيحاني
حمام بني صالح
بريحان
بحيرة الطيور
الشافية
بوثلجة
زيتونة
عين كرمة
بوحجار
واد زيتون
القالة
السوارخ
رمل السوق
العيون
عين لعسل
الطارف
بوقوس
السبت
الأحد
الإثنين
الثلاثاء
الأربعاء
الخميس
الجمعة
سوق السيارات الأسبوعية
سوق المواشي الأسبوعية
15 10 5 0 كم
حدود بلدية
حدود ولائية
حدود دولية
▲ بلدية لا توجد بها سوق أسبوعية
المصدر: تحقيق ميداني 2002 – 2003.

من العهد الإستعماري و قريبة جدًا من مركز الشرفة.

- بلدية عنابة تضم سوقين أسبوعيتين: إحداهما للسيارات و الأخرى للمواشي.
- بلدية عين لعسل تضم هي الأخرى سوقين أسبوعيتين، إحداهما للمواشي و الأخرى عادية.

كما توضح الخريطة (45) أن هناك تباينًا في أيام إنعقاد الأسواق الأسبوعية حتى يتمكن التجار من التنقل إلى مختلف الأسواق لتزويد السكان بما يحتاجونه من سلع و خدمات، كما تسمح للسكان من التنقل إلى الأسواق القريبة حسب الأيام التي تناسبهم، و على هذا الأساس نجد أسواق تنعقد:

- **يوم السبت:** تُعقد في هذا اليوم 03 أسواق أسبوعية في كل من: واد لعنب، الذرعان و حمام بني صالح.
- **يوم الأحد:** تعقد به 07 أسواق أسبوعية في كل من: التريعات، بوحجار، بوقوس، عين لعسل، شيحاني، الشط و واد زيتون.
- **يوم الإثنين:** تعقد به 03 أسواق أسبوعية و هي: الحجار، بوثلجة و السوارخ.
- **يوم الثلاثاء:** تعقد في هذا اليوم 04 أسواق أسبوعية في كل من: برحال، عين الباردة، رمل السوق، بالإضافة إلى سوق المواشي بعين لعسل الذي يعقد هو الآخر في هذا اليوم.
- **يوم الأربعاء:** تعقد به 05 أسواق أسبوعية بـ: شطايبي، بن مهيدي، القالة، العيون و كذلك سوق المواشي بـ عنابة(جوانو)[1].
- **يوم الخميس:** تعقد به 08 أسواق أسبوعية في كل من: العلمة، البوني، سيرايدي، بريحان، بحيرة الطيور، الشافية، زريزر و زيتونة.
- **يوم الجمعة:** تعقد به 08 أسواق أسبوعية و ذلك في: سيدي عمار، القنطرة، الطارف، شبيطة مختار، بسباس، عصفور، عين كرمة بالإضافة إلى سوق السيارات ببلدية عنابة.

مما سبق يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يرتفع عدد الأسواق الأسبوعية المنعقدة يومي الخميس و الجمعة، و ذلك لأن هذين اليومين يمثلان نهاية الأسبوع و هما يومي عطلة لأغلب السكان، مما يسمح لهم بالتنقل إلى هذه الأسواق لإقتناء مختلف حاجياتهم التجارية.

(1) تُعقد السوق الأسبوعية للمواشي لـ عنابة على حدود حي سيبوس أين كان يُسمى خلال الفترة الإستعمارية بـ Joannonville، و نظرًا لجذر ممارسة هذه السوق و إستمرارها حتى وقتنا الحالي، بقيت هذه السوق تعرف بإسم "سوق جوانو" و التي تعكس "سوق المواشي".

تبع كذلك عدد الأسواق الأسبوعية المنعقدة في يوم الأحد، و ذلك لأنهما أسواق موروثة من
ستعماري، أين كان التجار الأوروبيون ينتقلون إلى هذه الأسواق حتى و إن كانوا يملكون تجارة
المراكز الحضرية، حيث يقومون بتوزيع المنتوجات الحضرية بالسوق و يجمعون في الوقت
وجات الريفية من الفلاحين (الأهالي) القادمين إلى السوق لبيع منتوجاتهم الفلاحية بأقل ثمن
تكار التجاري السائد آن ذاك (H. Derdour, 1982, p. 158) مما جعل هذه الأسواق تحتفظ بهذا
نعقاد و الذي كان في السابق يتناسب مع العطلة الأسبوعية للمستعمر صاحب التجارة الثابتة.
أسواق الأسبوعية كل أيام الأسبوع، كما نجد خلال اليوم نفسه انعقاد 03 أسواق مختلفة على
ا يسمح للتجار من التنقل إلى كل الأسواق الأسبوعية لتقديم سلعهم و خدماتهم.
وقي المواشي لـ عين لعسل و عنـابة خلال يومي الثلاثاء و الأربعاء و هذا ما يسمح لتجار
وقين بالانتقال لهما على التوالي، حتى يتسنى لهم الذهاب إلى أسواق أخرى للمواشي تعقد غير
ين خارج ولايتي عنـابة و الطارف.
كل هذه الأسواق نشاطها التجاري تحت نظام دوري.

ترتيب الأسواق الأسبوعية حسب أحجامها:

* **"تنوّع بين الأسواق الصغيرة و الكبيرة لتقديم مختلف الخدمات التجارية"** .

رز أهمية السوق الأسبوعية من خلال عدد التجار المتواجدين به و ثمن
A.L El Isaoui, 1997, p. 7)، و سنعتمد من خلال هذين العنصرين على تحديد أحجام الأسواق
بمجال الدراسة:

التجار بالأسواق الأسبوعية يعكس أحجامها:

"ارتفاع بسوقي القالة و برحال و انخفاض بسوقي السوارخ و رمل السوق".

فت معطيات التحقيق الميداني[1] بأن هناك اختلاف و تباين في عدد التجار بين كل الأسواق
و هو ما يتضح مجاليًا من خلال الخريطة (46) التي تبين الترتيب التالي:
وق القالة أكبر عدد من التجار البالغ 998 تاجر، تليها مباشرة سوق برحال بـ 918 تاجر.
ب بين سوقي بوحجار و الذرعان إذ نجد بهما 885 و 812 تاجر على الترتيب.
ن عين لعسل فهي تسجل 685 تاجر و سوق الشط 542 تاجر.

ل على عدد التجار بالأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة بالاعتماد على التحقيق الميداني الذي غطى كل الأسواق الأسبوعية و البالغ
ها، قمنا فيه بإحصاء و عدّ كل التجار المتواجدين في كل سوق و ذلك على امتداد الفترة 2002-2003، و قد استثنينا خلال هذا العدّ
كالأعياد، الدخول المدرسي... و أيام الأحوال الجوية السيئة...، كما تم إحصاء عدد تجار كل سوق على حدى أكثر من مرّة
توسطات لعدد التجار في كل سوق.

- كما يرتفع كذلك عدد الأسواق الأسبوعية المنعقدة في يوم الأحد، و ذلك لأنهما أسواق موروثة من العهد الإستعماري، أين كان التجار الأوروبيون ينتقلون إلى هذه الأسواق حتى و إن كانوا يملكون تجارة ثابتة في المراكز الحضرية، حيث يقومون بتوزيع المنتوجات الحضرية بالسوق و يجمعون في الوقت نفسه المنتوجات الريفية من الفلاحين (الأهالي) القادمين إلى السوق لبيع منتوجاتهم الفلاحية بأقل ثمن نظرًا للاحتكار التجاري السائد آن ذاك (H. Derdour, 1982, p. 158) مما جعل هذه الأسواق تحتفظ بهذا اليوم للانعقاد و الذي كان في السابق يتناسب مع العطلة الأسبوعية للمستعمر صاحب التجارة الثابتة.
- تعقد الأسواق الأسبوعية كل أيام الأسبوع، كما نجد خلال اليوم نفسه انعقاد 03 أسواق مختلفة على الأقل، مما يسمح للتجار من التنقل إلى كل الأسواق الأسبوعية لتقديم سلعهم و خدماتهم.
- تُعقد سوقي المواشي لـ عين لعسل و عنابة خلال يومي الثلاثاء و الأربعاء و هذا ما يسمح لتجار هاتين السوقين بالانتقال لهما على التوالي، حتى يتسنى لهم الذهاب إلى أسواق أخرى للمواشي تعقد غير هذين اليومين خارج ولايتي عنابة و الطارف.
- تمارس كل هذه الأسواق نشاطها التجاري تحت نظام دوري.

2-2- ترتيب الأسواق الأسبوعية حسب أحجامها:

" تنوّع بين الأسواق الصغيرة و الكبيرة لتقديم مختلف الخدمات التجارية " .

تبرز أهمية السوق الأسبوعية من خلال عدد التجار المتواجدين به و ثمن كراءها (A.L El Isaoui, 1997, p. 72)، و سنعتمد من خلال هذين العنصرين على تحديد أحجام الأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة:

*- عدد التجار بالأسواق الأسبوعية يعكس أحجامها:

"ارتفاع بسوقي القالة و برحال و انخفاض بسوقي السوارخ و رمل السوق".

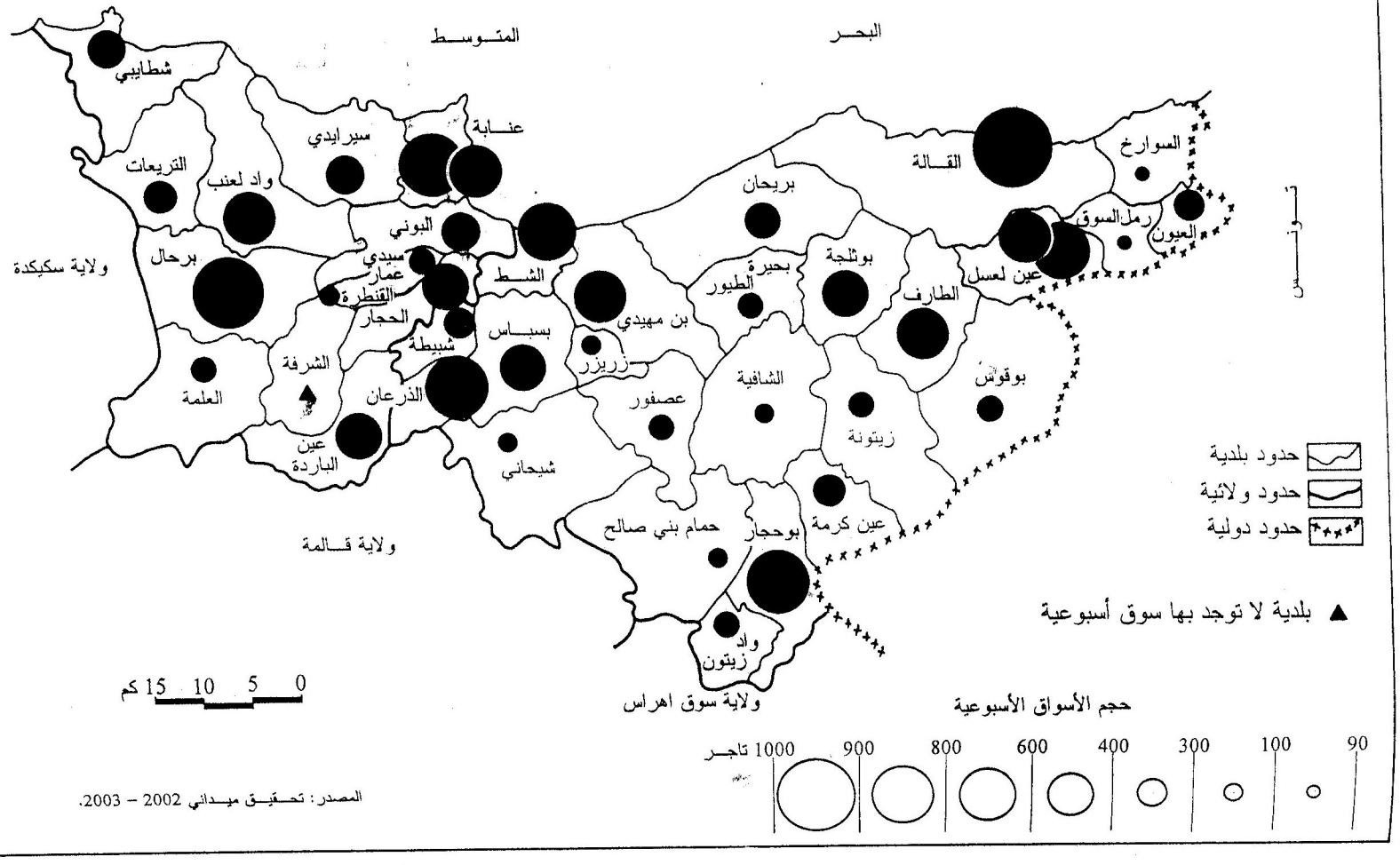
كشفت معطيات التحقيق الميداني[1] بأن هناك اختلاف و تباين في عدد التجار بين كل الأسواق الأسبوعية، و هو ما يتضح مجاليًا من خلال الخريطة (46) التي تبين الترتيب التالي:
- تضم سوق القالة أكبر عدد من التجار البالغ 998 تاجر، تليها مباشرة سوق برحال بـ 918 تاجر.
- و تتقارب بين سوقي بوحجار و الذرعان إذ نجد بهما 885 و 812 تاجر على الترتيب.
- أما سوق عين لعسل فهي تسجل 685 تاجر و سوق الشط 542 تاجر.

---

(1) تم الحصول على عدد التجار بالأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة بالاعتماد على التحقيق الميداني الذي غطى كل الأسواق الأسبوعية و البالغ عددها 38 سوقًا، قمنا فيه بإحصاء و عدّ كل التجار المتواجدين في كل سوق و ذلك على امتداد الفترة 2002-2003، و قد استثنينا خلال هذا العدّ أيام المناسبات كالأعياد، الدخول المدرسي... و أيام الأحوال الجوية السيئة...، كما تم إحصاء عدد تجار كل سوق على حدى أكثر من مرّة للحصول على متوسطات لعدد التجار في كل سوق.

خريطة (46)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع الأسواق الأسبوعية حسب أحجامها عبر البلديات



المصدر: تحقيق ميداني 2002 – 2003.

- كما تتقارب أسواق بن مهيدي، واد لعنب و الطارف في عدد التجار بها إلى 453، 418 و 417 تاجر على الترتيب.

- كذلك أسواق عين الباردة، الحجار، بسباس و بوثلجة إذ يتراوح عدد التجار بها 363 تاجر بسوق عين الباردة و 315 تاجر بسوق بوثلجة.

- كما تسجل كلا من سوقي السوارخ و رمل السوق أخفض عدد من التجار يقدّر بـ 94 و 91 تاجر على الترتيب.

- مع الإشارة إلى أن سوق السيارات بـ عنابة قد سجلت كذلك إرتفاعًا في عدد تجارها حيث بلغ عددهم 851 تاجرًا، كذلك سوقي المواشي بـ عين لعسل و عنابة فقد عرفتا إرتفاعًا لعدد التجار بهما: 738، 643 تاجر على الترتيب.

- أما بقية الأسواق الأسبوعية فهي تضم عددًا من التجار يتراوح بين 262 و 103 تاجرًا.

و بالتالي فقد سمح هذا الترتيب بتوضيح أكبر الأسواق الأسبوعية و أصغرها من ناحية عدد التجار بها، مما يستدعي دراسة ثمن كراءها.

*- ثمن كراء الأسواق الأسبوعية:

" كراء مرتبط بأهمية السوق و عدد التجار".

يوضح الشكل (21) ثمن كراء الأسواق الأسبوعية المنتشرة بمجال الدراسة حيث يتراوح بين 38.000.000,00 دج كأقصى ثمن كراء سجل بسوق السيارات بـ عنابة و 2.000.000,00 دج كأدنى ثمن كراء يسجل بـ: العيون، السوارخ و رمل السوق.

بينما ينحصر بين هاتين القيمتين ثمن كراء بقية الأسواق الأسبوعية.

كما تسمح ملاحظة الشكل (21) بتسجيل ما يلي:

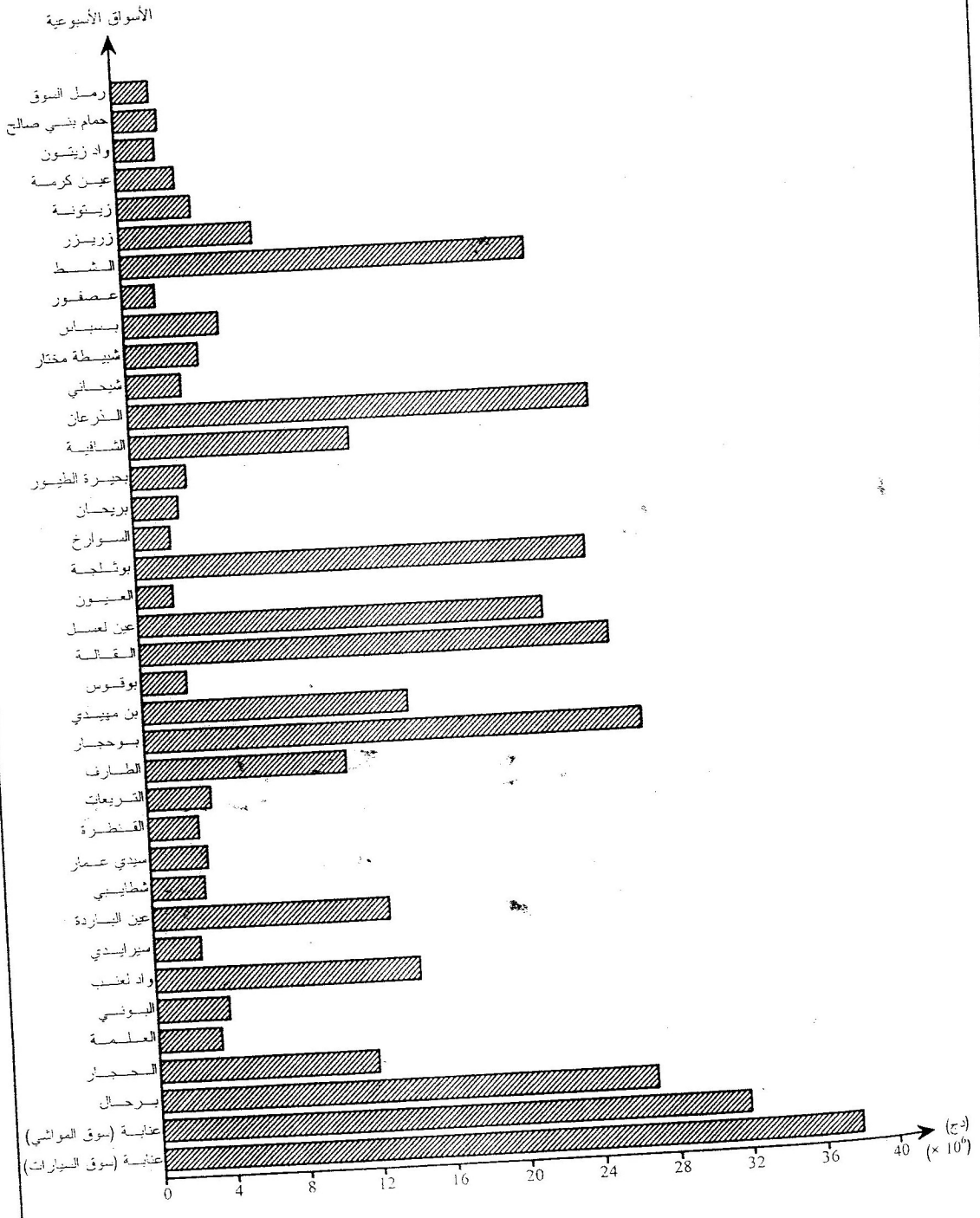
- إرتفاع ثمن كراء كل من الأسواق: برحال، سوق السيارات بـ عنابة و الذرعان.
- كما يرتفع كذلك ثمن كراء أسواق: بوحجار، القالة، عين لعسل، بوثلجة و بن مهيدي.

و يعود سبب هذا الإرتفاع إلى أهمية السوق التي تتضح من خلال إرتفاع عدد التجار بها و التردّد الكثيف للزبائن عليها، إضافة إلى التركز السكاني في البلديات التي تعقد بها و وقوعها على أهم طرق المواصلات و النقل.

أما بقية الأسواق الأسبوعية التي ينخفض ثمن كراءها مثل شيحاني، رمل السوق، زريزر فهذا يعود إلى إنخفاض عدد التجار بها مقارنة بالأسواق الأخرى السالفة الذكر.

شكل (21)

ولايتي عنابة و الطارف
ثمن كراء الأسواق الأسبوعية



المصدر: القباضة البلدية لولايتي عنابة و الطارف 2004.

و فيـما يخص بقيـة الأسواق الأسبوعية فهي تـشهـد توافـق بين عدد تجارها و ثمن كراءها و التـي تمثـل حالة وسطى .

و بالتالي نستنتج أنه كلما اِرتفع عدد التجار بالأسواق الأسبوعية فإن هذا يؤدي إلى زيادة أهمية السوق في حد ذاتها نتيجة التركز التجاري و تنوعه و منه اِرتفاع ثمن كراءه.

من كل ما سبق يمكن تحديد أحجام الأسواق الأسبوعية [1] بمجال الدراسة بالأخذ في الاِعتبار:

- عـدد التجـار بالسوق الأسبوعية.
- ثمـن كـراء السـوق الأسبوعية.
- عـدد الأصنـاف الـتجـاريـة.

و تصنيفها ضمن 03 مجموعات[2] حسب ما يوضحه الجدول (15) التالي:

جدول (15): تصنيف الأسواق الأسبوعية بولايتي عنـابة و الطارف.

الأصنـاف	المعـايـيـر		الأسواق الأسبوعية
	عدد التجار	ثمن الكراء (دج)	الأصناف التجارية	
الأسواق الكبـرى	453 – 998	25.500.000,00 14.500.000,00	6	القالة، برحال، بوحجار، الذرعان، عين لعسل، الشط، بن مهيدي.
الأسواق المتوسطة	145 – 418	12.000.000,00 2.200.000,00	6 – 5	واد لعنب، الطارف، عين الباردة، الحجار، بسباس، بوثلجة، البوني، شبيطة مختار، شطايبي، بريحان، سيرايدي، التريعات، العيون، عبن كرمة، واد زيتون، بحيرة الطيور، العلمة، سيدي عمار.
الأسواق الصغيرة	91 – 138	7.300.000,00 2.000.000,00	5 – 4	عصفور، بوقوس، زيتونة، شيحاني، القنطرة، الشافية، حمام بني صالح، زريزر، السوارخ، رمل السوق.

المصدر: معالجة شخصية.

(1) إن تصنيف الأسواق الأسبوعية في الجزائر يبق مقتصرًا فقد على الدراسة التي قام بها Jacques Fontaine بولاية بجاية (J.Fontaine, 1981, Les souks de la wilaya de Bejaia, université de Constantine) و قد تطرق فيها إلى ترتيب و تصنيف أسواق ولاية بجاية معتمدًا في ذلك على ثمن كراءها فقط، حيث أن هذا التصنيف لا يتماشى مع وضعية الأسواق الجزائرية و التحولات الوظيفية التي شهدتها خاصة بعد مرور أكثر من 20 سنة من هذه الدراسة. مع الإشارة إلى أن هناك العديد من الباحثين المغاربة (Lahlou, 1987- Oudada, 2004, El Isaoui, 1997) قد تناولوا في أبحاثهم موضوع الأسواق و عملوا على تصنيفها حسب خصوصيات و مميزات الأسواق الأسبوعية المغربية التي تختلف عن الأسواق الجزائرية، لذلك سنحاول الجمع بين كل الدراسات و الإستفادة بكل ما يتشابه مع وضعية الأسواق الأسبوعية الجزائرية.

(2) اِستبعد في هذا التصنيف كل من: سوق السيارت بـ عنـابة، سوق المواشي بـ عين لعسل و سوق المواشي بـ عنـابة.

لكن يبقى التساؤل مطروحًا عن الرتبة الإدارية للمراكز العمرانية التي تعقد بها الأسواق الأسبوعية و دورها في التصنيف و إبراز أهمية السوق في حدّ ذاتها، و هو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

2-3- توزيع الأسواق الأسبوعية حسب الرتبة الإدارية للمراكز العمرانية.

" تعقد الأسواق الأسبوعية في كل الرتب الإدارية للمراكز العمرانية " .

من خلال ملاحظة الخريطة (47) يتبين لنا:

- جميع المراكز العمرانية برتبة "مركز ثانوي في البلدية" تغيب فيها السوق الأسبوعية باستثناء مركز القنطرة المتواجد ببلدية سيدي عمار فهو يضم سوق أسبوعية.

- كل المراكز برتبة " مركز مقر رئيسي في البلدية" يضم سوق أسبوعية باستثناء مركز الشرفة مركز الشرفة الذي لا يوجد به سوق أسبوعية و بلدية عين لعسل التي تضم سوقين.

- كل المراكز العمرانية برتبة "مركز مقر دائرة" تضم سوق أسبوعية ذات أهمية كبيرة غير أن سوق البوني أقل أهمية عن بقية أسواق هذه المراكز.

- كل المراكز العمرانية برتبة" مركز مقر ولاية" تضم على الأكثر سوقين، و على الأقل سوق واحدة، غير أن السوق الأسبوعية بالطارف أقل أهمية من سوقي مركز عنابة، و حتى أنها أيضًا أقل أهمية من الأسواق المتواجدة بالمراكز ذات رتبة "مركز مقر بلدية "

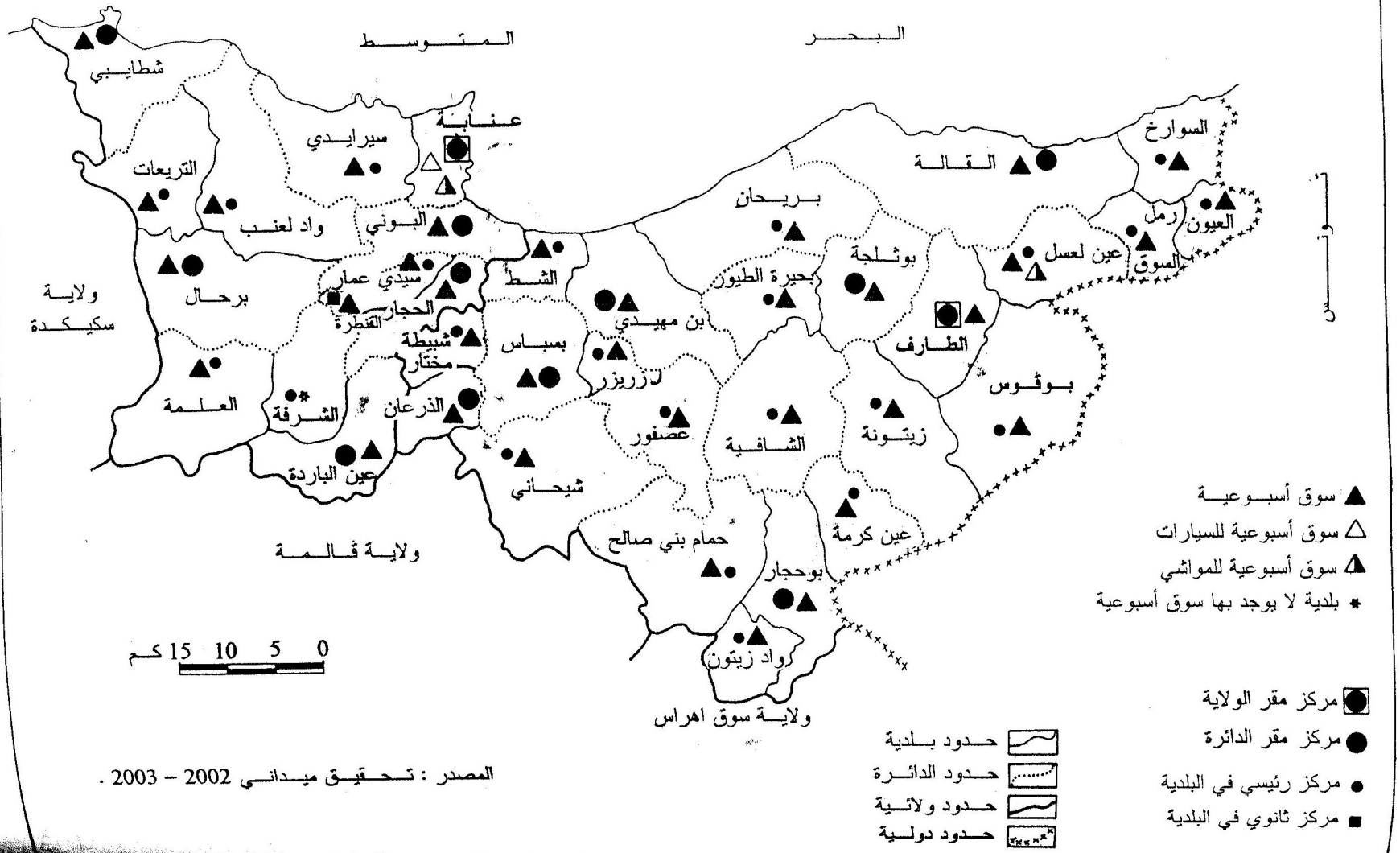
و بالتالي نستنتج بأن:

للرتبة الإدارية دور ضعيف في أهمية السوق و تصنيفها، و منه فإن توافد التجار للسوق الأسبوعية و إرتفاع ثمن كرائها يعود إلى دور السوق في حدّ ذاتها في الماضي و الحاضر، لذلك تبقى الأبعاد التاريخية لنشأة هذه الأسواق هي الدليل على دور السوق و أهميتها.

و فيما يلي سنتناول دراسة الأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة من حيث أهمية توزيع تجار هذه الأسواق على القطاعات التجارية الكبرى.

خريطة (47)

ولايتي عنابة و الطارف: توزيع الأسواق الأسبوعية حسب الرتبة الإدارية للمراكز



المصدر : تحقيق ميداني 2002 – 2003 .

2-4- توزيع تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية:

" سيطرة تجارتي الأغذية و الألبسة " .

سنتناول في هذا التحليل توزيع التجار على القطاعات التجارية عبر الأسواق الأسبوعية بولايتي عنابة و الطارف [1].

و قد سمحت التحقيقات الميدانية بالكشف عن تعدّد الأنواع التجارية و اِختلاف أصنافها، و تباين تواجدها من سوق لآخر لذلك تم حوصلتها ضمن 06 قطاعات تجارية.

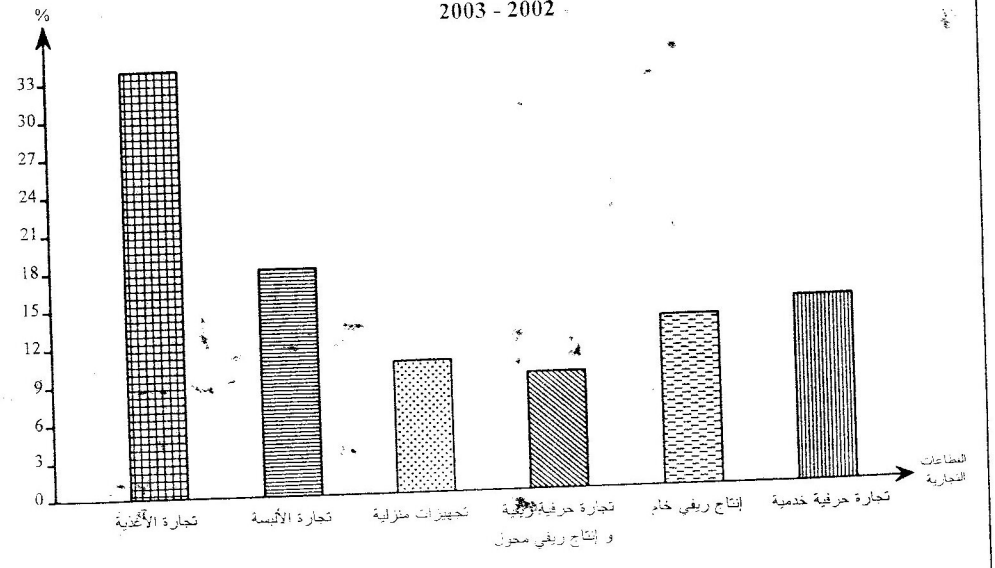
فكانت النتائج المحصل عليها موضحة بيانيًا في الشكل (22)، بالإضافة إلى الخريطة (48) التي تبين توزيعها مجاليًا.

و عليه يمكن تفسير كل قطاع تجاري كما يلي:

شكل (22)

توزيع متوسط نسبة تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية

2003 - 2002



المصدر: تحقيق ميداني 2002 - 2003.

(1) نستثني من هذا التحليل الأسواق الثلاثة: سوق السيارات بـ عنابة، سوق المواشي بـ عين لعسل و سوق المواشي بـ عنابة و ذلك لأنها أسواق متخصصة.

*- تجارة الأغذية:

" الفلاح يُمارس التجارة بالسوق ".

تتمثل تجارة الأغذية في: الخضر و الفواكه، التمور، مواد غذائية، لحوم حمراء، لحوم بيضاء، سمك، عقاقير... و قد بلغت نسبة التجار بهذا القطاع التجاري 33,90% و هي أكبر نسبة مقارنة ببقية القطاعات الأخرى.

ترتفع نسبة تجار هذا القطاع التجاري عن المتوسط (33,90%) في 11 سوق أسبوعية لكنها تبلغ قيمتها القصوى في كل من الأسواق: شيحاني (63,78%)، رمل السوق (54,94%)، زريزر (51,46%)، حمام بني صالح (49,58%)، بحيرة الطيور (47,13%)، بسباس (42,86%)... و هي أسواق تقع في بلديات ريفية (سهل بوناموسة) حيث يعود سبب إرتفاع نسبة تجارها إلى أن هؤلاء التجار هم الفلاحون المحليون الذين يقومون بتسويق منتجاتهم الفلاحية بالأسواق المحلية المنعقدة في بلدياتهم أو في البلديات المجاورة.

أما الأسواق الأخرى التي سجلت قيمًا منخفضة عن المتوسط (33,90%) مثل: برحال (31,26%)، الحجار (27,62%)، البوني (38,93%)، القالة (23,45%)، فرغم الطابع الحضري للبلديات و تسجيلها لهذه النسب، إلا أنه يمكن تفسيرها إلى توافد فلاحي البلديات الريفية المجاورة إليها لتسويق منتجاتهم الفلاحية، و هم نفسهم الفلاحون الذين سوقوا منتوجاتهم بالأسواق الأخرى.

أما أدنى نسب تجار هذا القطاع التجاري سجلتها السوق الأسبوعية ببلدية بوقوس بـ 20,44%.

مع الإشارة إلى تواجد تجار آخرين ساهموا في إرتفاع هذه النسب مختصون كذلك في بيع مواد غذائية أخرى: التمور، البقول الجافة، معلبات، حلويات.. وفدوا من بلديات خارج مجال الدراسة.

*- تجارة الألبسة :

" أصحاب التجارة الثابتة بمدينة عنابة أساس هذه التجارة ".

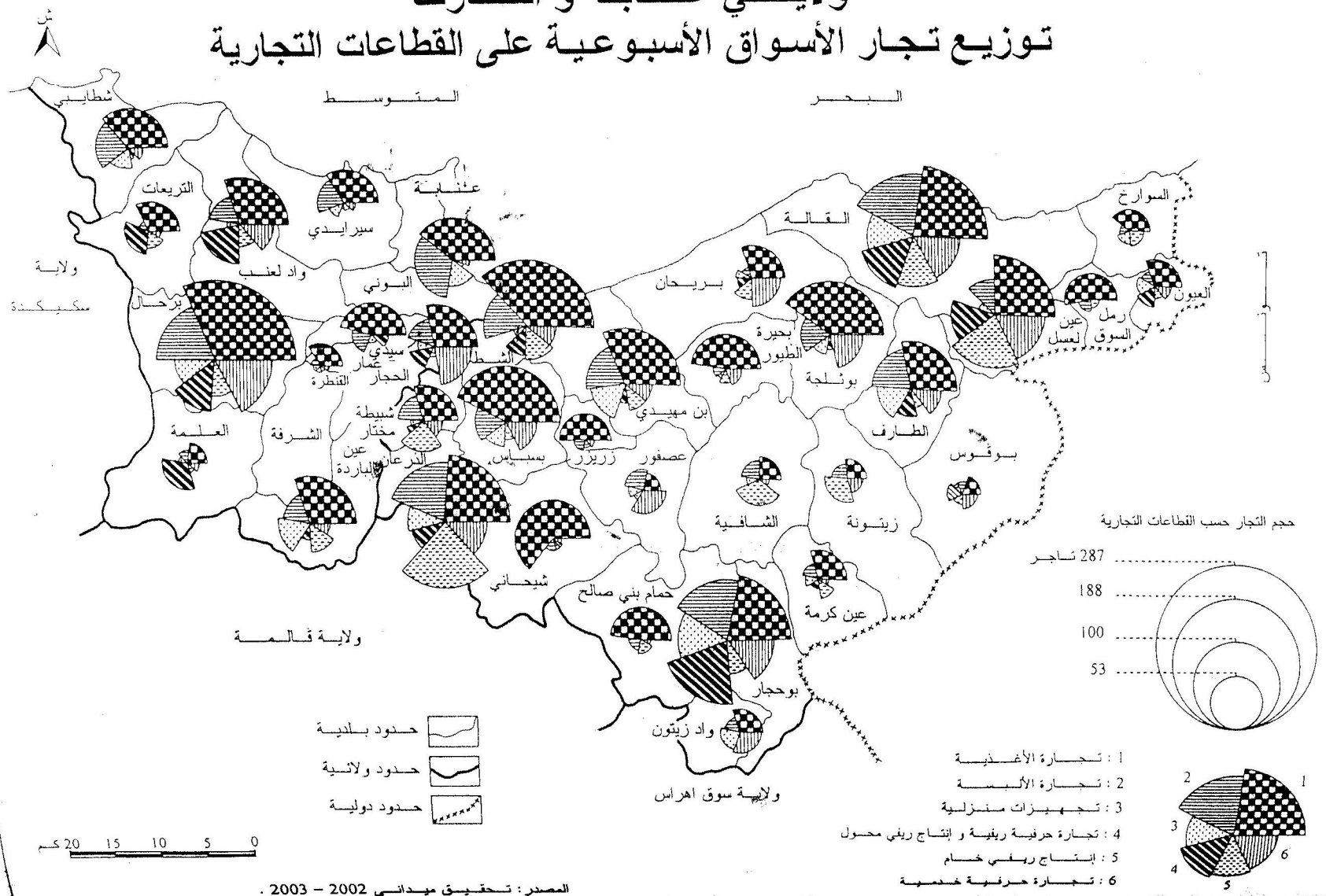
تضم تجارة الألبسة: الملابس الجاهزة(محلية، مستوردة)، أقمشة، أحذية، ملابس قديمة...

بلغ متوسط نسبة التجار بهذا القطاع 18,11% ، حيث ترتفع بسوق البوني لتصل إلى 33,21% و تنخفض إلى 10,21% بسوق بوقوس.

يتواجد تجار الألبسة بكل الأسواق الأسبوعية و هم تجار يملكون محلات للتجارة الثابتة خاصة بالمراكز الحضرية مثل مدينة عنابة، و يعود سبب ذلك في الطلب المتزايد عليها في الأوساط الريفية.

خريطة (48)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية



المصدر: تحقيق ميداني 2002 – 2003 .

*- تجارة حرفية و خدمية:

" الحرفيّون أساس هذه التجارة بالسوق ".

تحتل المرتبة الثالثة و ذلك بمتوسط نسبة عدد التجار تقدّر بـ 14,62% ، حيث تبلغ أعلى نسبة 34,06% بسوق عصفور، و أدنى نسبة تقدر بـ 3,82% .

و تتمثل هذه التجارة في المطاعم المتنقلة، مقاهي متنقلة، الأبواب و النوافذ (معدنية و خشبية) الزرابي التقليدية.

تنتشر في جميع الأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة عدا سوق السوارخ.

*- الإنتاج الريفي الخام :

" الفلاحون الموسميون يمثلون هذه التجارة ".

تتمثل في بيع المنتوجات الصادرة عن الريف مثل: الدواجن البرّية، البيض، العسل، زيت الزيتون، الصوف، الوبر، الزبدة، الجلود، أغذية الأغنام...

يبلغ متوسط نسبة عدد تجار هذا النوع من القطاعات التجارية 13,57% ، ينتشر هؤلاء التجار في كل الأسواق الأسبوعية باستثناء أسواق البوني، سيدي عمار، بوثلجة و واد زيتون، و ذلك السوقين الأولتين ذات طابع حضري بينما سوق واد زيتون ربما يكون سببه صغر السوق ذاتها.

أغلب تجار هذا القطاع هم فلاحون موسميون محليون و في بعض الحالات يأتون إلى هذه الأسواق من مناطق مجاورة.

*- تجهيزات منزلية :

" تجارها أصحاب محلات تجارية ".

يُقدر متوسط نسبة عدد تجار " التجهيزات المنزلية" : 10,49%، ينتشر تجارها في كل الأسواق الأسبوعية ما عدا أسواق: زريزر، زيتونة، حمام بني صالح و رمل السوق، و تتراوح نسبة عدد التجار في بقية الأسواق بين 19,18% كأعلى نسبة ببلدية السوارخ و 4,38% كأدنى نسبة بسوق عين لعسل.

تتمثل تجارة التجهيزات المنزلية في: الأواني المنزلية، الأثاث المنزلي، لعب الأطفال، مواد التنظيف، أدوات كهرومنزلية ...

أغلب تجارها أصحاب محلات للتجارة الثابتة بالمراكز العمرانية.

*- تجارة حرفية و إنتاج ريفي محوّل:

" تجارها فلاحون و حرفيون ".

بلغ متوسط نسبتها أصغر كل المتوسطات لمختلف القطاعات التجارية الأخرى، حيث قدّر بـ 9,31% ، ينتشر تجارها في أغلب الأسواق الأسبوعية .

تتمثل أساسًا في بيع علف المواشي و قطع غيار الآلات الفلاحية ...

ترتفع نسبتها إلى 32,47% بسوق العلمة و أخفضها 3,31% بسوق شطايبي، أغلب تجارها يتوافدون من بلديات مجال الدراسة و في حالات أخرى من بلديات الولايات المجاورة.

بناءًا على ما سبق نلاحظ إنتشار تجارتي الأغذية و الألبسة في جميع الأسواق الأسبوعية و تفوق نسبة تجارها عن بقية النسب الأخرى، في المقابل نجد إنحسار تجارة "الإنتاج الريفي الخام" و "التجارة الحرفية و الإنتاج الريفي المحوّل" على بعض الأسواق دون غيرها إلى جانب تدني نسبة عدد تجارها، حيث أن هذه الوضعية لم تكن وليدة الصدفة بل نتيجة تحوّلات إقتصادية-إجتماعية مرّت بمجال الدراسة مما كان لها الأثر المباشر في تحوّل وظيفة السوق الأساسية، و هو ما سنتطرق إليه في التحليل الموالي.

2-5- توزيع الأسواق الأسبوعية حسب وظيفتها:

" تحوّل عن وظيفتها الأساسية بفعل ظاهرة التحضر" .

السوق هي حقيقة جوهرية-أصلية للمجال الريفي الجزائري على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، و على وجه الخصوص هو بنية أو أساس لكل تجارة ماشية.

و من خلال المهمة المزدوجة (إقتصادية-إجتماعية) فالسوق تعمل على تنظيم حياة الأرياف، كما يتدخل في تنظيم الحياة الحضرية من ناحية التموين، نفوذه أو تأثيره على البلديات المجاورة له (M. Côte, 1975, p. 47).

إذ يتضح من خلال هذا المفهوم أن للسوق أهمية إقتصادية تتمثل في توفير السلع و البضائع للريف، و هو بذلك إمتداد للمدينة في عالم الريف، لأن تموين السوق يأتي من توافد تجار المدينة إليه.

و بالتالي فالوظيفة الأساسية للسوق هي ريفية أي تموين الريف بما يحتاجه من خدمات و سلع.

لكن ما يلاحظ من خلال تحقيقاتنا الميدانية أن الوظيفة الأساسية للسوق بدأت تعرف نوعًا من التحوّل و ذلك بسبب:

- إنتشار الأسواق الأسبوعية في المراكز الحضرية.
- إرتفاع عدد التجار بالأسواق الأسبوعية.
- إرتفاع نسبة التحضر في البلديات اللاتي تتواجد بها الأسواق الأسبوعية.

- دخول قطاعات تجارية لم تكن موجودة بالأسواق من قبل (الألبسة، التجهيز المنزلي...).
- إنحصار الخدمات التجارية المقدمة للريف و ظهورها في عدد قليل من الأسواق الأسبوعية.
- خضوع حركية السوق إلى قانون العرض و الطلب مع إختفاء دورها الإجتماعي تدريجيًا.

إنطلاقًا من هذه الأسباب حاولنا توزيع الأسواق الأسبوعية حسب وظيفتها، و توضيح ذلك مجاليًا في الخريطة (49) و التي تُبيّن تواجد 03 وظائف لأسواق مجال الدراسة:

*- سوق موزعة للإنتاج الريفي إلى الحضر:

" تعقد بالبلديات الحضرية، أغلب تجارها فلاحين".

بلغ عدد هذا الصنف من الأسواق 9 في بلديات: الحجار، البوني، عين الباردة، سيدي عمار، الطارف، بن مهيدي، بوثلجة، شبيطة مختار، و بسباس، و هي بلديات تترتفع بها نسبة التحضر إلى 72,32%، تعتبر أسواق أسبوعية كبرى لإرتفاع عدد تجارها، و هي تقوم بتلبية حاجيات سكان هذه البلديات الحضرية بتقديم خدمات ريفية و إنتاج ريفي، إذ يتضح ذلك من خلال تواجد عدد من التجار يقدمون: الإنتاج الريفي الخام، تجارة حرفية ريفية و إنتاج ريفي محول و يترددون على هذه الأسواق دوريًا، لأن مثل هذه التجارة لا يمكن لمحلات التجارة الثابتة بالمراكز الحضرية توفيرها، غير أن هذه الأخيرة تعمل على تقديم بعض الخدمات الأخرى التي لا تتواجد بالسوق تتمثل أساسًا في خدمات الطب البيطري، الإرشادات الفلاحية...

*- سوق موزعة للإنتاج الريفي و الحضري:

" مكان إلتقاء تجار المراكز الحضرية بالفلاحين التجار".

يُمثل هذه السوق 12 سوقًا أسبوعية، حيث أنها تتواجد في كل من: برحال، واد لعنب، سيرايدي، شطايبي، القنطرة، بوحجار، القالة، عين لعسل، الذرعان، شيحاني، الشط و عين كرمة.

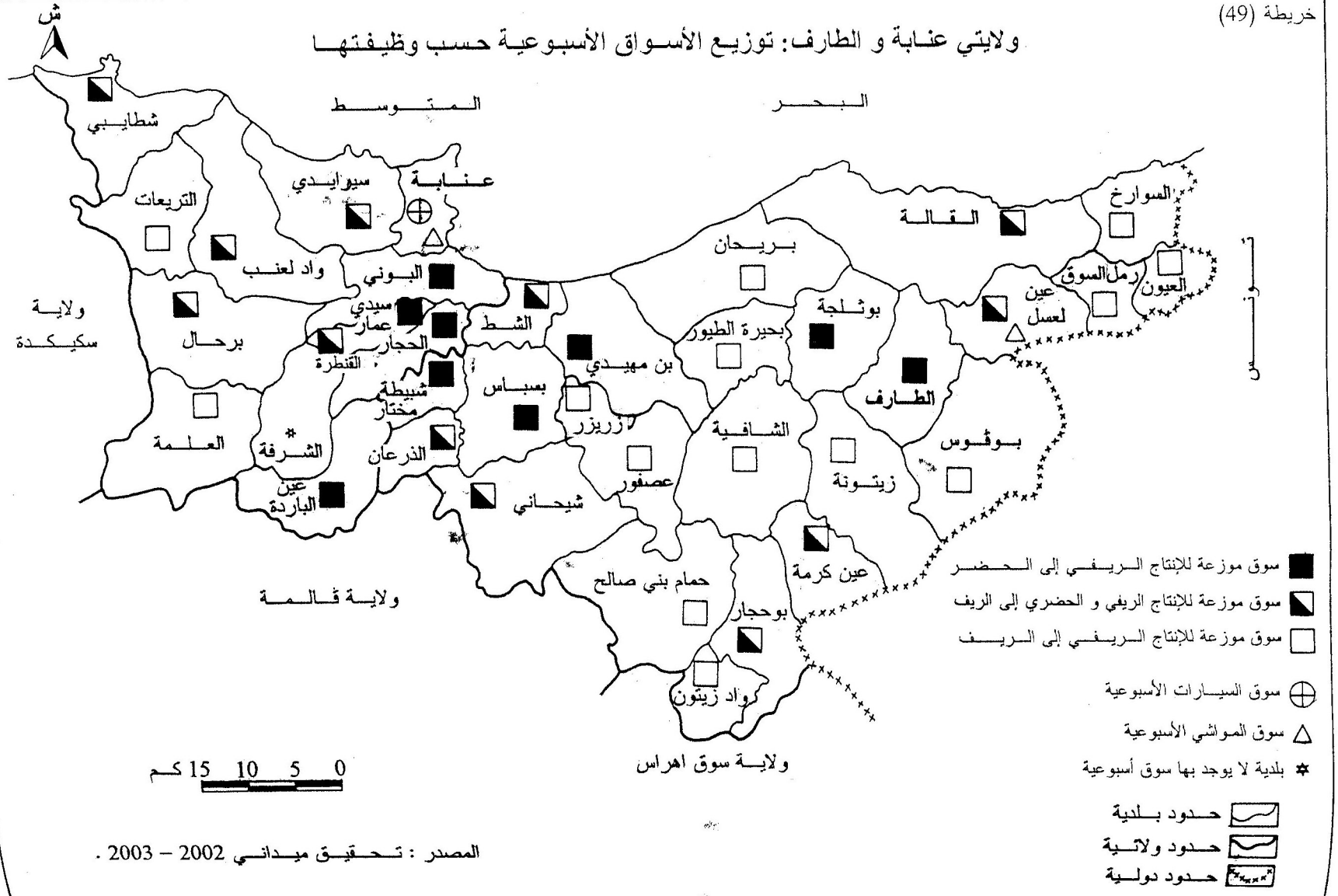
تتباين هاته الأسواق فيما بينها، فمنها الكبرى و الصغرى، أغلبها يقع في الطوق الثاني للبلديات المحيطة ببلدية عنابة و التي نسبة تحضرها تتراوح بين 53,63 – 85,80% .

تجمع هذه الأسواق كل القطاعات التجارية، حيث تساهم المراكز الحضرية بتجارها (خاصة تجار الألبسة و التجهيز المنزلي...) و في مقدمتهم مدينة عنابة، حيث يقوم هؤلاء التجار بتقديم الخدمات الحضرية و الإنتاج الحضري للسكان المترددين على هاته الأسواق[1] كما تستقبل هاته الأسواق الفلاحون الذين يقدمون محاصيلهم الزراعية (خضر و فواكه) و إنتاجهم الريفي (صوف، بيض، عسل،

(1) رغم إرتفاع نسبة التحضر بهذه البلديات نتيجة تجمع السكان بالتجمعات الرئيسية لها، إلا أن هذه البلديات تضم عدّة تجمعات ثانوية ذات طابع ريفي محض، و عليه نجد أن سكان التجمعات الثانوية يشكلون أكبر نسبة من المترددين (زبائن) لهذه الأسواق.

خريطة (49)

ولايتي عنابة و الطارف: توزيع الأسواق الأسبوعية حسب وظيفتها



المصدر : تحقيق ميداني 2002 – 2003 .

جلود ، أعلاف) لا سيما أن منطقة تواجدهم فلاحية من الدرجة الأولى.
و بالتالي فهاته الأسواق هي مكان إلتقاء تجار المدن مع الفلاحين التجار.

*- سوق موزعة للإنتاج الريفي إلى الريف:

" مكان إلتقاء و تبادل بين الفلاحين ".

و هي الأكثر إنتشارًا بمجال الدراسة حيث قدر عددها بـ 14 سوقًا (العلمة، التريعات، بوقوس، العيون، السوارخ، بريحان، الشافية، عصفور، زريزر، زيتونة، واد زيتون، حمام بني صالح، رمل السوق و بحيرة الطيور) أغلب هذه البلديات هي بلديات ريفية محيطية تقع على هوامش ولايتي عنابة و الطارف (بإستثناء بحيرة الطيور، بريحان ، الشافية، زريزر و عصفور)، كما أن تخصصها الإقتصادي يندرج ضمنه القطاع الفلاحي.
و بالتالي فإن تواجد الأسواق الأسبوعية بها هدفه تسويق الإنتاج الريفي و تقديم الخدمات الريفية الريف بمعنى مكان إلتقاء الريفيين بأهل الريف.

من كل ما سبق نستنتج ما يلي:
ساهمت التحولات الإجتماعية و الإقتصادية التي حدّثت خلال عشرية 1987-1998 بشكل مباشر في تحوّل وظيفة الأسواق الأسبوعية لاسيما من ناحية إرتفاع حجمها (عدد التجار، ثمن الكراء) و تزايد جاذبيتها بجذبها للعمال المسرحين و البطالين لممارسة نشاط التجارة لهذه الأسواق خاصة في قطاع الألبسة و التجهيز المنزلي، مما أدى من جانب آخرُ إلى تجميع السكان و إرتفاع نسبة التحضر و التي كان للتقسيم الإداري دورًا في ديناميكيتها.

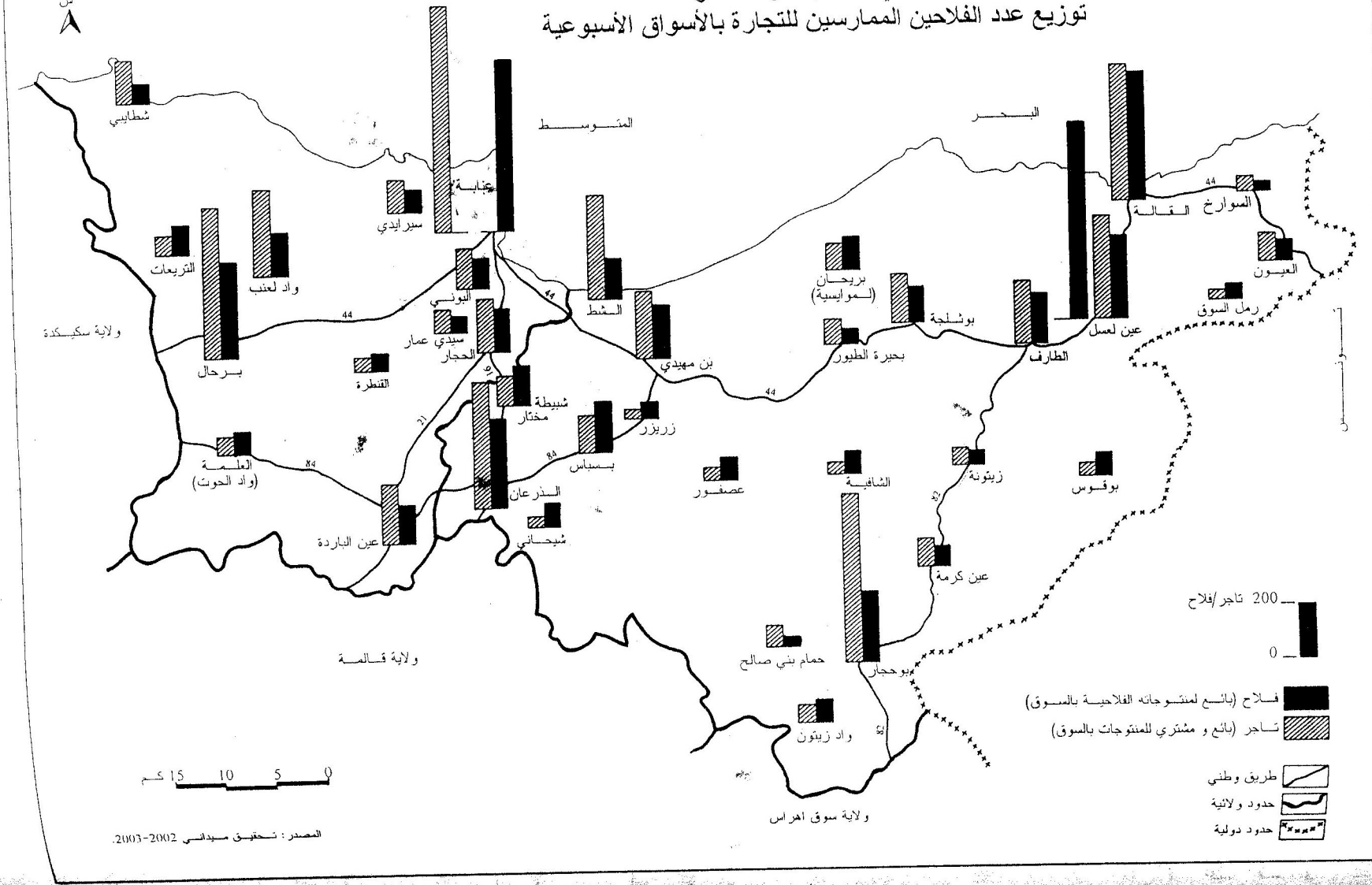
6- توزيع عدد الفلاحين الممارسين للتجارة بالأسواق الأسبوعية.

" تباينات واضحة بين الأسواق الأسبوعية ".

سمح تعدّد القطاعات التجارية بالأسواق الأسبوعية و إرتفاع عدد تجارها إلى وجود من الفلاحين الممارسين للتجارة بهذه الأسواق بهدف تسويق و بيع منتوجاتهم و محاصيلهم الفلاحية، من خلال التحقيق الميداني 2002-2003 تم إحصاء هؤلاء الفلاحين و مثلت النتائج المحصل عليها الخريطة (50) و التي من خلالها يمكن أن نلاحظ ما يلي:
تواجد الفلاحون الممارسون للتجارة في كل الأسواق الأسبوعية (بإستثناء سوق السيارات الأسبوعية) و تباين عددهم من سوق أسبوعية لأخرى.

خريطة (50)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع عدد الفلاحين الممارسين للتجارة بالأسواق الأسبوعية



المصدر : تحقيق ميداني 2002-2003.

- يرتفع عدد الفلاحين الممارسين للتجارة عن عدد التجار الآخرين في نفس السوق و ذلك في الأسواق الأسبوعية التالية: التريعات، واد لعنب، واد الحوت (العلمة)، شبيطة مختار، شيحاني، بسباس، زريزر، لموايسية (بريحان)، عصفور، واد زيتون، بوقوس و رمل السوق، و هي أسواق أسبوعية أغلبها يتميز بتوزيع الإنتاج الريفي إلى الحضر و تتواجد بالوسط السهلي أين يمتد سهل بونـاموسة.

- ينخفض عدد الفلاحون الممارسون للتجارة عن عدد التجار الآخرين في بقية الأسواق الأسبوعية.

- أما سوق السيارات الأسبوعية فيغيب بها تواجد الفلاحين الممارسين للتجارة المتنقلة.

- بينما يسيطر الفلاحون الممارسون للتجارة المتنقلة بسوقي عنابة و عين لعسل للمواشي.

و يمكن تفسير ذلك بأن هناك بعض الأسواق الأسبوعية تحاول المحافظة على وظيفتها الأساسية داخل المجال الريفي.

2-7- توزيع الأسواق الأسبوعية حسب المهنة السابقة للتجار:

" تَعَدد المهن و تَبَاين بين الأسواق الأسبوعية ".

نظرًا لتزايد أهمية الأنشطة التجارية في العشرية الأخيرة نتيجة للتحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي حدثت بمجال الدراسة، أصبحت مهنة التجارة بالأسواق الأسبوعية تجمع مختلف الفئات الإجتماعية المهنية الذين سرحوا من مناصب عملهم الأصلية في إطار إعادة هيكلة العديد من المؤسسات الإقتصادية.

و توضح الخريطة (51) أن تجار الأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة يتباينون فيما بينهم من ناحية مهنتهم السابقة و ذلك بعد القيام بتحقيق ميداني و الذي سمحت نتائجه بتسجيل الملاحظات التالية:

- إرتفاع عدد التجار الذين تعتبر مهنة التجارة المتنقلة أصلية لديهم في كل الأسواق الأسبوعية مقارنة ببقية التجار الآخرين و التي تقدر بـ 56,75%، يليها البطالون بنسبة 19,78%.

- كما يظهر التجار الذين سبق لهم العمل بالصناعة بمتوسط نسبة تقدر بـ 14,82%، و هم أولئك الذين سرحوا من مركب الحجار للحديد والصلب (*S.N.S*) و مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية (*ASMIDAL*).

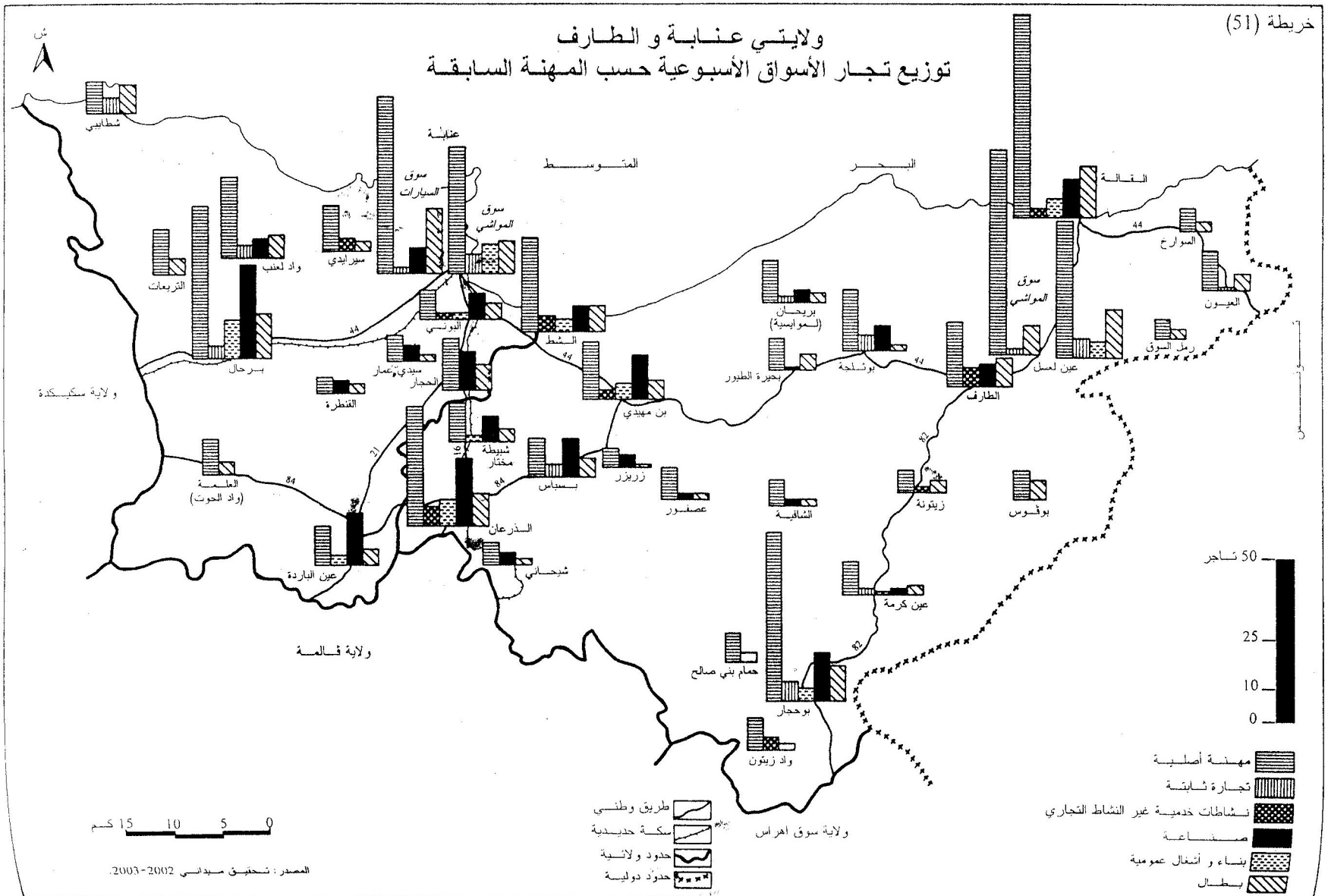
- بينما التجار الذين كانوا يشتغلون في التجارة الثابتة فإنهم يتواجدون في 13 سوقًا أسبوعية فقط بمتوسط نسبة يقدر بـ 3,12%.

- كما يسجل التجار الذين سبق لهم العمل بقطاع البناء و الأشغال العمومية و كذا بالأنشطة الخدمية غير الأنشطة التجارية (نقل، تعليم، صحة...) حضورهم ببعض الأسواق الأسبوعية فقط و ذلك بمتوسط نسبة تقدر بـ 2,70% و 2,83% على الترتيب.

و بالتالي هناك جذب للتجارة المتنقلة للمشتغلين من قطاعات أخرى بعد تنامي أهميتها الإقتصادية.

خريطة (51)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع تجار الأسواق الأسبوعية حسب المهنة السابقة



المصدر : تحقيق ميداني 2002-2003.

2-8- الأصل الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية و تنظيم المجال:

" أسواق محلية مع وجود بعض الاستثناءات " .

إن السوق الأسبوعية مجال مفتوح للتبادلات التي تتم بين مختلف التجار الوافدين من مختلف المناطق، وتتباين السلع و المنتوجات المعروضة تبعًا للأصل الجغرافي للتاجر الوافد إلى السوق.

و بالتالي فإن معرفة الأصل الجغرافي للتاجر بالسوق الأسبوعية أمر ضروري لأنه يسمح بتوضيح تنظيم المجال التجاري لهذه الأسواق.

و لهذا الغرض اعتمدنا على إجراء التحقيق الميداني (2002-2003) استخدمت فيه استمارة موجهة مباشرة إلى عينة مقدارها (10%) من إجمالي التجار في كل سوق أسبوعية.

و بعد تحليل محتوى الاستمارات تم الحصول على النتائج الموضحة بالخريطة (52):

و من خلالها يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- حضور تجار من بلدية عنابة في 10 أسواق أسبوعية بنسب متفاوتة من سوق لآخر حيث ترتفع في أسواق: البوني (15,38%)، برحال (13,04%)، واد لعنب (16,66%) الحجار (16,66%) من حجم العينة في كل سوق على حدى، و يختص هؤلاء التجار في تجارة الألبسة و التجهيزات المنزلية.
- تسجل كل البلديات التي يعقد بها السوق نسبة من عدد تجارها في السوق الأسبوعية، يختص تجارها في تجارة الأغذية.
- تُساهم البلديات المجاورة للبلدية التي تعقد بها السوق الأسبوعية بعدد من تجارها في السوق.
- يتوافد عدد من تجار بلديات ولاية الطارف إلى الأسواق الأسبوعية التي تعقد بولاية عنابة، و يتوزعون عليها بأعداد متباينة تبعًا لأهمية السوق، عامل القرب و خصائص السوق في حدّ ذاتها، و العكس صحيح حيث يتوافد عدد من تجار ولاية عنابة إلى الأسواق الأسبوعية المنعقدة ببلديات ولاية الطارف ، و هؤلاء التجار يهتمون ببيع محاصيلهم الفلاحية و الإنتاج الريفي المحول.
- تستقبل الأسواق الأسبوعية بمجال الدراسة عدد من التجار يتوافدون من بلديات الولايات المجاورة حيث ترتفع نسبتهم خاصة من ولاية قالمة، تليها ولاية سكيكدة، ثم ولاية سوق اهراس، بينما تسجل ولايتي تبسة و أم البواقي أخفض النسب، و يُركز التجار الوافدين اهتمامهم على تجارة الألبسة، التجهيزات المنزلية، التجارة الحرفية و الخدمية و كذلك الإنتاج الريفي.

و منه نستنتج ما يلي:

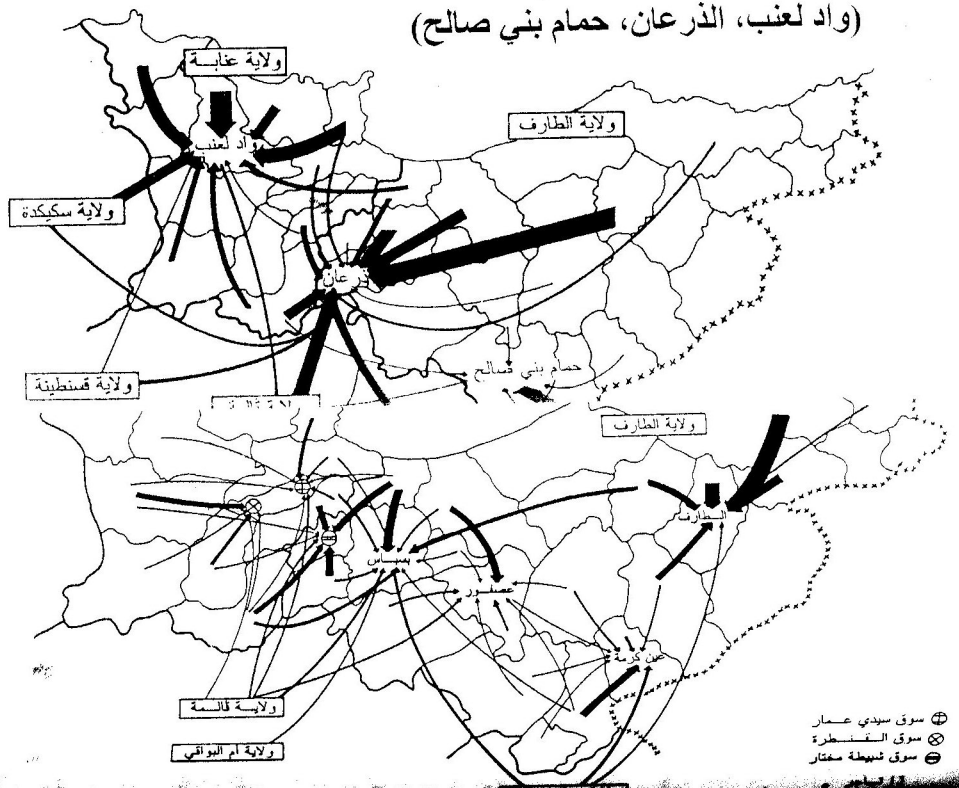
- بروز مدينة عنابة بتقديمها للخدمات التجارية للسكان من خلال الأسواق الأسبوعية.
- هناك علاقة وثيقة بين الأصل الجغرافي للتجار و نوع التجارة التي يمارسونها.
- إن تباين الأصل الجغرافي للتجار يعكس التنوّع التجاري و تباينه عبر الأسواق الأسبوعية و هو ما يسمح بتقديم مختلف السلع و الخدمات للسكان.

خريطة (52)

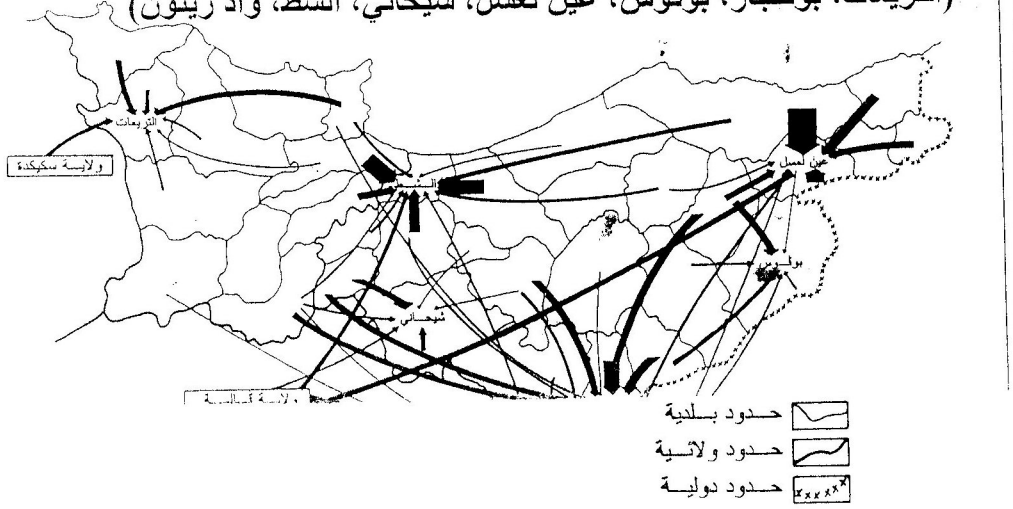
ولايتي عنـــابـة و الطارف
الأصل الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية

ش

الأسواق المنعقدة يوم السبت
(واد لعنب، الذرعان، حمام بني صالح)



الأسواق المنعقدة يوم الأحد
(التريعات، بوحجار، بوقوس، عين لعسل، شيحاني، الشط، واد زيتون)



المصدر : تحقيـق ميدانـي 2002 – 2003 .

2-9- الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي بـ عنابة :

" سوق ذات نفوذ جهوي " .

قدّر عدد تجار السوق الأسبوعية للمواشي بـ عنابة: 643 تاجر، و من أجل معرفة أصلهم الجغرافي قمنا بتوزيع إستمارة إستبيان على عينة منهم مقدارها (10%)، و بالتالي كان حجم العينة المدروسة يقدر بـ 64 تاجرًا.

و بعد تحليل معطيات الإستمارة، مُثلت نتائجها في الخريطة (53) و التي يمكن من خلالها التمييز بين:

*- التجار الوافدون لسوق المواشي بـ عنابة من مجال الدراسة:

تُقدم ولاية عنابة لهذه السوق 15 تاجرًا و هو ما يمثل نسبة 23,44% يفدون إليها من جميع بلديات الولاية بنسب متقاربة تتراوح بين 1,56 – 3,12% باستثناء بلدية عنابة، شطايبي و البوني.

أما التجار الوافدون من ولاية الطارف فقد بلغ عددهم 32 تاجرًا أي ما نسبته 50%، يتوزعون بالتباين على 15 بلدية، حيث يرتفع عددهم في بلدية بسباس إلى 6 تجار (9,37%) تليها بوحجار بـ 4 تجار (6,25%) ثم الذرعان بـ 3 تجار (4,68%) ...

*- التجار الوافدون لسوق المواشي بـ عنابة من ولايات الشرق الجزائري:

بلغ مجموع التجار الوافدين إلى هاته السوق من ولايات الشرق الجزائري 17 تاجرًا بنسبة 26,56% ، مما جعلنا نميز بين:

- 4 تجار وفدوا من ولاية سكيكدة و هو ما يمثل نسبة 6,25%، و ذلك من البلديات: الحروش، عزابة، عين والبان... و هم مختصون في تجارة الأبقار.
- 3 تجار وفدوا من ولاية سوق اهراس بنسبة 4,68% من بلديات سدراته و بئر بوحوش خاصة و هم مختصون في تجارة الماشية و الخيول.
- كما تسجل ولاية قالمة نفس النسبة 4,68% بـ 3 تجار تمثلها بلديات: راس العقبة، عين مخلوف و بلخير.
- بينما تسجل كل من ولايتي تبسة و أم البواقي نفس العدد من التجار (2 تاجر) و نفس النسبة 3,12% و هم تجار مهتمين بتجارة المواشي (أغنام و ماعز).
- كما تعرف كل من ولايات: قسنطينة (بلدية الخروب)، ميلة (بلدية زغاية) و باتنة (بلدية مروانة) توافد تاجر واحد و هو ما يمثل نسبة 1,56% من كل واحدة و هم مختصون في تجارة الأبقار، المواشي و الخيول.

2-10- الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي بـ عين لعسل :

" سوق ذات أهمية جهوية " .

يقدّر عدد تجار هذه السوق الأسبوعية للمواشي بـ 738 تاجر، و قد إستخدمنا عينة من هؤلاء التجار مقدارها (10%) و هو ما يمثل 74 تاجرًا للكشف عن أصلهم الجغرافي.

و توضح الخريطة (54) التوزيع المجالي لمناطق توافد التجار لهاته السوق، و ذلك على مستويين:

*- التجار الوافدون لسوق المواشي بـ عين لعسل من مجال الدراسة.

يبلغ عدد التجار الوافدون إلى سوق المواشي بـ عين لعسل من ولاية الطارف: 31 تاجرًا و هو بذلك يمثلون أكبر نسبة من التجار الوافدين تقدر بـ 41,89% تتوزع على 16 بلدية من الولاية ذاتها.

أما ولاية عنابة فقد وفد منها إلى هاته السوق 15 تاجرًا، أي ما نسبته 20,27% و ذلك من خلال 7 بلديات تتصدرهم بلديتي عين الباردة و الشرفة بـ 3 تجار بنسبة 4,05% في كل واحدة.

يختص هؤلاء التجار في بيع المواشي و الأبقار.

*- التجار الوافدون لسوق المواشي بـ عين لعسل من ولايات الشرق الجزائري:

يتوافد هؤلاء التجار من 11 ولاية من الشرق الجزائري، و قد بلغ عددهم 28 تاجرًا بنسبة 37,84%، و يتوزعون كما يلي:

- يرتفع عدد التجار الوافدين من ولاية قالمة إلى 6 تجار بنسبة 8,11% خاصة من بلديات: نشماية، راس العقبة، مجاز عمار و عين مخلوف و يختصون في تجارة المواشي و الأبقار، و يعود سبب ذلك إلى عامل القرب مقارنة ببقية الولايات الأخرى.
- تليها مباشرة كل من ولايتي سوق اهراس و أم البواقي اللتان تتساويان في عدد التجار المقدر بـ 4 تجار (5,40%) و هم مختصون في بيع الأبقار، المواشي و حتى الخيول.
- تنفرد ولاية تبسة بـ 3 تجار يتوافدون إلى سوق عين لعسل و هو ما يمثل نسبة 4,05% و هم مختصون في تجارة المواشي.
- و سجلت كل من الولايات: قسنطينة، ميلة، خنشلة و باتنة حضورها بالسوق من خلال مجيء 02 تاجر (2,70%) من كل ولاية مختصين في تجارة الأبقار، الماعز، الأغنام... و يعود سبب هذا الحضور إلى تواجد أسواق المواشي بهذه الولايات.
- كما حضر بالسوق تجار من ولايات: سطيف، برج بوعريريج، المسيلة: تاجر من كل ولاية بنسبة قدرها: 1,35%.

من خلال ما سبق نسجل الملاحظات التالية:

- إنخفاض عدد تجار المواشي الوافدين من بلديات ولاية عنابة إلى كلا السوقين (عين لعسل و عنابة) مقارنة بعدد تجار المواشي الوافدين من بلديات ولاية الطارف، و يمكن تفسير ذلك بالطابع الفلاحي الذي يسيطر على أغلب بلديات ولاية الطارف و الذي سمح بتربية المواشي و الأبقار مقارنة ببلديات ولاية عنابة.

- تبرز أهمية السوق الأسبوعية للمواشي بـ عين لعسل مقارنة بمثيلاتها بـ عنابة و ذلك لإتساع مجال توافد التجار إليها.

- تسيطر على سوق عين لعسل تجارة: الأغنام و الماعز مع سيطرة تجارة الأبقار بسوق عنابة، و ذلك نظرًا لأهمية لحوم الأغنام في حد ذاتها مقارنة بلحوم الأبقار تجاريًا، مما يجعل المجال التجاري لتجارة الأغنام يتعدى تجارة الأبقار.

- تعتبر الأسواق الأسبوعية العادّية أقل نفوذاً مقارنة بأسواق المواشي .

فماذا إذن عن السوق الأسبوعية للسيارات؟

2-11- الأصل الجغرافي لتجار سوق السيارات بـ عنابة:

" سوق ذات أهمية محلية و جهوية " .

تتمثل هذه السوق في بيع و شراء السيارات إختلاف أنواعها و أصنافها، يُعقد يوم الأربعاء كل أسبوع، يقع ببلدية عنابة بجوار ملعب 19 ماي.

فبالإضافة إلى السيارات تضم هذه السوق كذلك شاحنات، حافلات و دراجات نارية.

و تكمن أهمية دراسة هذه السوق الأسبوعية باعتبارها السوق الوحيدة على مستوى ولايتي عنابة و الطارف من خلال حجمها الكبير.

لذلك سنحاول دراسة الأصل الجغرافي لتجار هاته السوق البالغ عددهم 851 تاجرًا باؤستخدام استمارة وزعت على 85 تاجرًا و هو ما يتناسب مع عينة مقدارها 10%.

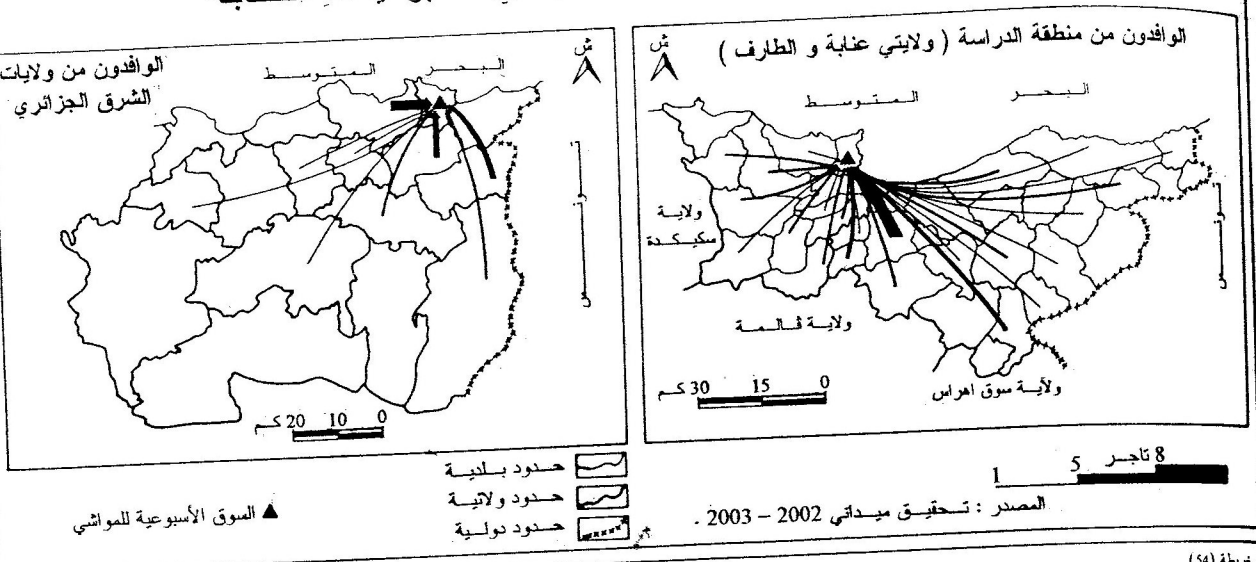
و بعد تحليل معطيات هذه الإستمارة تحصلنا على النتائج الموضحة بالخريطة (55) و التي سنن من خلالها التمييز بين:

التجار الوافدون لسوق السيارات بـ عنابة من مجال الدراسة:

بلغ عدد التجار الوافدون من بلديات مجال الدراسة 50 تاجرًا، و هو ما يُمثل نسبة 58,82% من أن هذه النسبة يتباين توزيعها بين الولايتين:

خريطة (53)

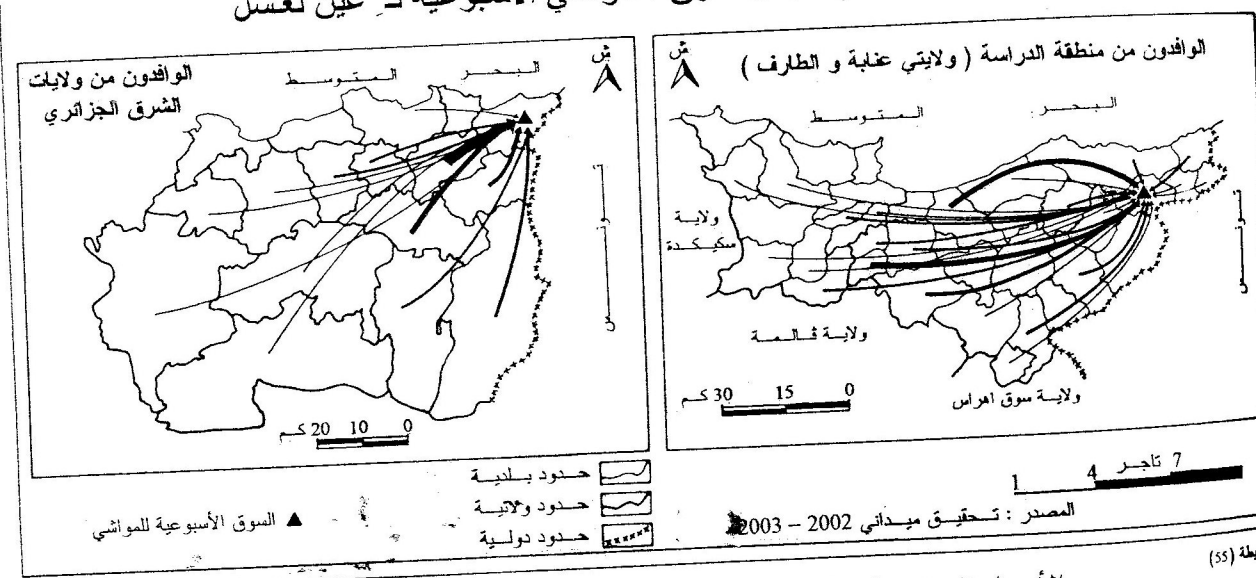
الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي الأسبوعية لـ عنابة



المصدر : تحقيق ميداني 2002 – 2003 .

خريطة (54)

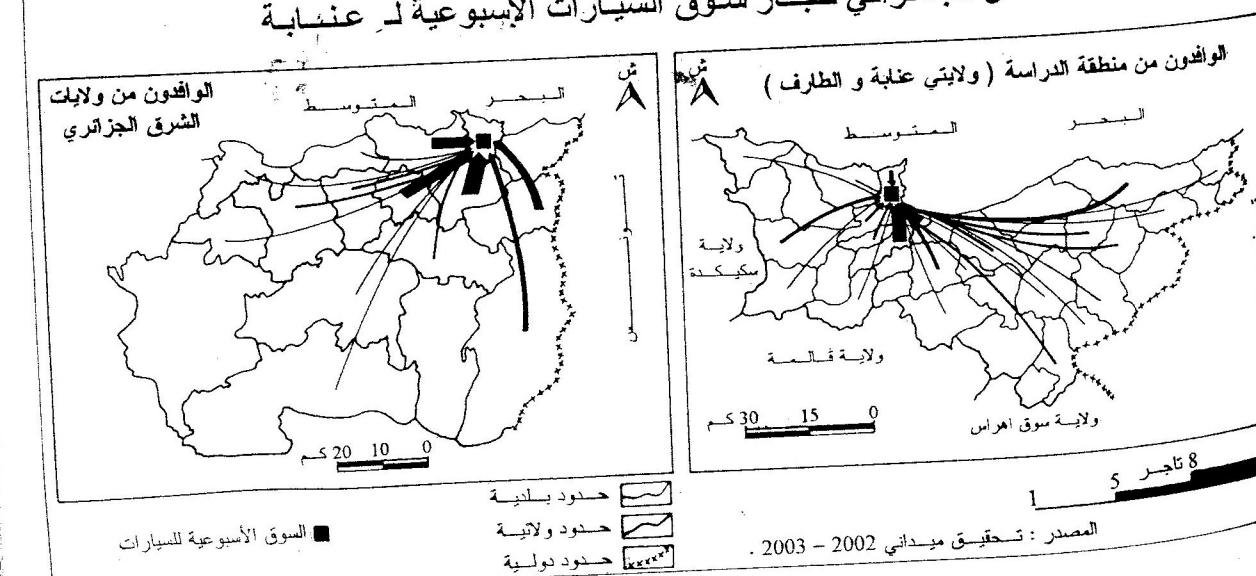
الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي الأسبوعية لـ عين لعسل



المصدر : تحقيق ميداني 2002 – 2003 .

خريطة (55)

الأصل الجغرافي لتجار سوق السيارات الأسبوعية لـ عنابة



المصدر : تحقيق ميداني 2002 – 2003 .

حيث يفد من بلديات ولاية عنابة إلى هذه السوق 18 تاجرًا (21,18%) يتوزعون على 7 بلديات، يرتفع عددهم في بلدية الحجار إلى 6 تجار (7,06%) و ينخفض في بلديتي سيرايدي و عين الباردة بـ 01 تاجر (1,17%) لكل من البلديتين.

أما ولاية الطارف فقد وفد منها 32 تاجرًا بنسبة 37,64% و ذلك من 13 بلدية من هذه الولاية، تبلغ أعلى نسبة من التجار الوافدين ببلدية الشط: 5 تجار (5,88%) و تنخفض في 4 بلديات: السوارخ، عين لعسل، شيحاني و عين كرمة بمجيئ 01 تاجر (1,17%) من كل بلدية.

*- التجار الوافدون لسوق السيارات بـ عنابة من ولايات الشرق الجزائري:

تمثلهم نسبة 41,18% أي 35 تاجرًا، يتوزعون على أغلب ولايات الشرق الجزائري (13 ولاية) كما يلي:

- ولاية قالمة: وفد منها 8 تجار بنسبة 9,41%.
- تليها ولاية قسنطينة بـ 6 تجار و هو ما يمثل نسبة 7,05%.
- و تتمثل ولاية سكيكدة بالسوق بـ 5 تجار (5,88%) وفدوا من بعض بلدياتها.
- أضف إلى ذلك كل من تجار ولايتي سوق اهراس و تبسة الممثلتان بـ3 تجار (3,53%) من كل ولاية.
- كما وفد إلى السوق 02 تاجر (2,35%) من كل من ولايات: أم البواقي، ميلة، سطيف.
- بالإضافة إلى باقي الولايات الأخرى من الشرق الجزائري التي سجلت حضورها في سوق السيارات بـ 01 تاجر (1,18%) و نخص بالذكر: جيجل، بجاية، باتنة، بسكرة و برج بوعريريج.

من كل ما سبق نستنتج بأن سوق السيارات بـ عنابة ذو مجال نفوذ واسع يغطي كل الشرق الجزائري.

3- العلاقة بين التجارة الثابتة و التجارة المتنقلة:

" علاقة تكاملية لتقديم الخدمات التجارية " .

يسمح التركز الكبير للمحلات التجارية في أغلب المراكز العمرانية بمجال الدراسة، و الانتشار الواسع للأسواق الأسبوعية بعدد مرتفع من التجار بأهمية دراسة العلاقة بينهما.

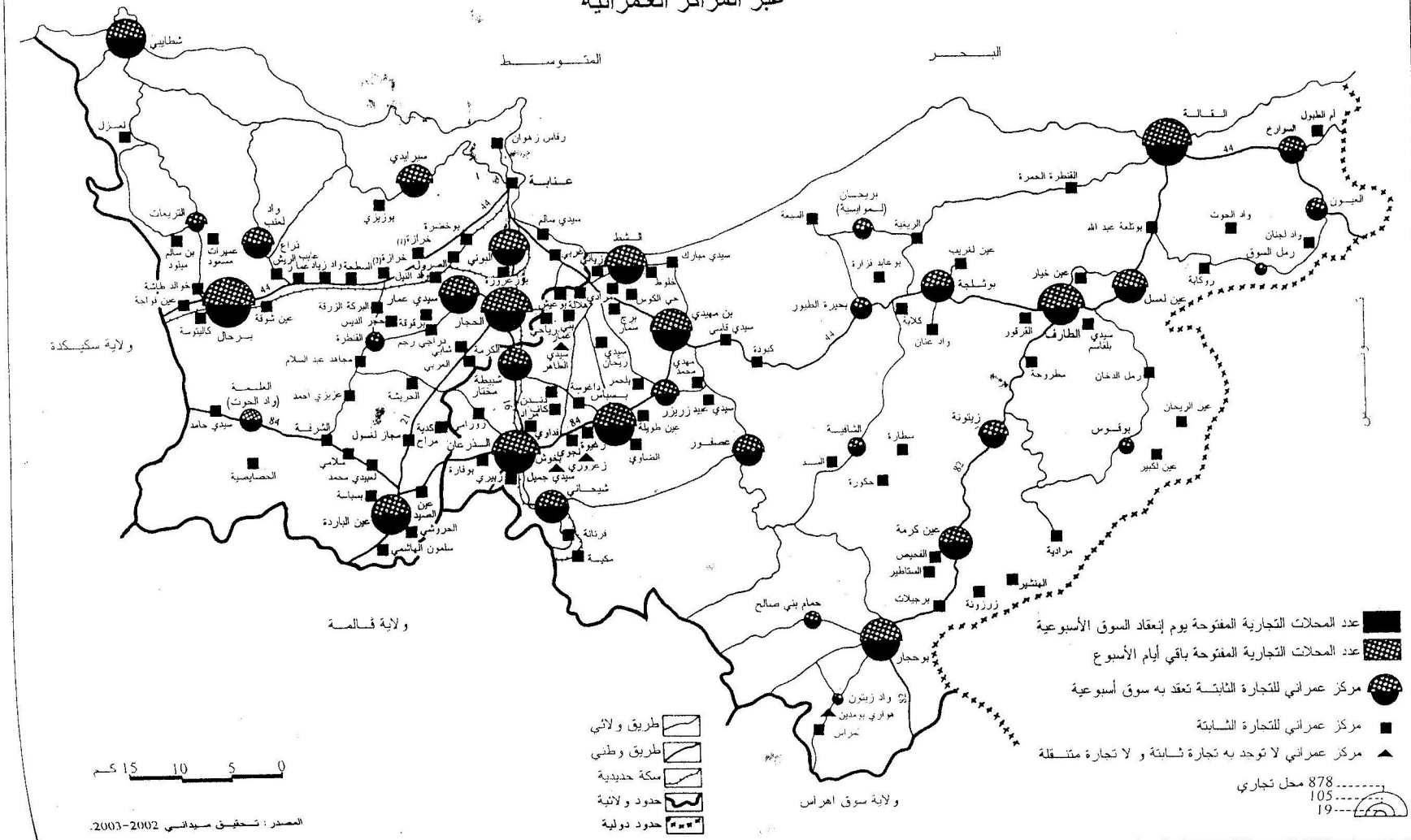
فمن خلال الخريطة (56) يتضح بأن هناك فوارق ضعيفة بين عدد المحلات التجارية المفتوحة يوم انعقاد السوق الأسبوعية و عدد المحلات المفتوحة باقي أيام الأسبوع ما عدا في المراكز العمرانية ذات الرتبة الحضرية (سيرايدي، البوني، سيدي عمار، الحجار، برحال، الذرعان، الشط، بن مهيدي، الطارف، القالة) التي سجل بها ارتفاع في الفوارق لأن عدد المحلات التي تغلق يوم انعقاد السوق الأسبوعية يعوضه حضور تجار هذه المحلات بالسوق الأسبوعية.

كما حاولنا من خلال الخريطة (57) الربط بين كل من التجارة الثابتة و التجارة المتنقلة لمعرفة مستوى الخدمة التجارية المقدمة للسكان من خلال إدراج عنصر الكثافة السكانية، فلاحظنا ما يلي:

- تنتشر محلات التجارة الثابتة في أغلب المراكز العمرانية بمجال الدراسة (هناك 135 مركز عمراني يضم محلات تجارية من مجموع 139 مركز عمراني) و رغم تباين عدد الأنشطة التجارية بها إلا تضمن تلبية حتى أدنى الخدمات التجارية الآنية لأنها تمارس من 6-7 أيام في الأسبوع.
- تتواجد الأسواق الأسبوعية في كل المراكز العمرانية ذات الرتبة "تجمع رئيسي " في البلدية ما عدا بلدية الشرفة، غير أن هذا الغياب عوضه وجود السوق الأسبوعية بالتجمع الثانوي القنطرة، القريب من مركز الشرفة، فالخدمة التجارية التي تقدمها التجارة المتنقلة تكون خلال يوم واحد من الأسبوع لتغطي النقص الذي لم تتمكن التجارة الثابتة من تلبيته.
- بروز مدينة عنابة كقطب تجاري نتيجة تجمع و تمركز النشاطات التجارية بها من أجل تلبية الخدمات التجارية التي لا يمكن توفرها في المراكز العمرانية الأقل منها مستوى.
- يتوافق التوزيع المجالي للكثافة السكانية عبر البلديات مع توزيع محلات التجارة الثابتة و تجار التجارة المتنقلة وفق منطق عقلاني.

خريطة (56)

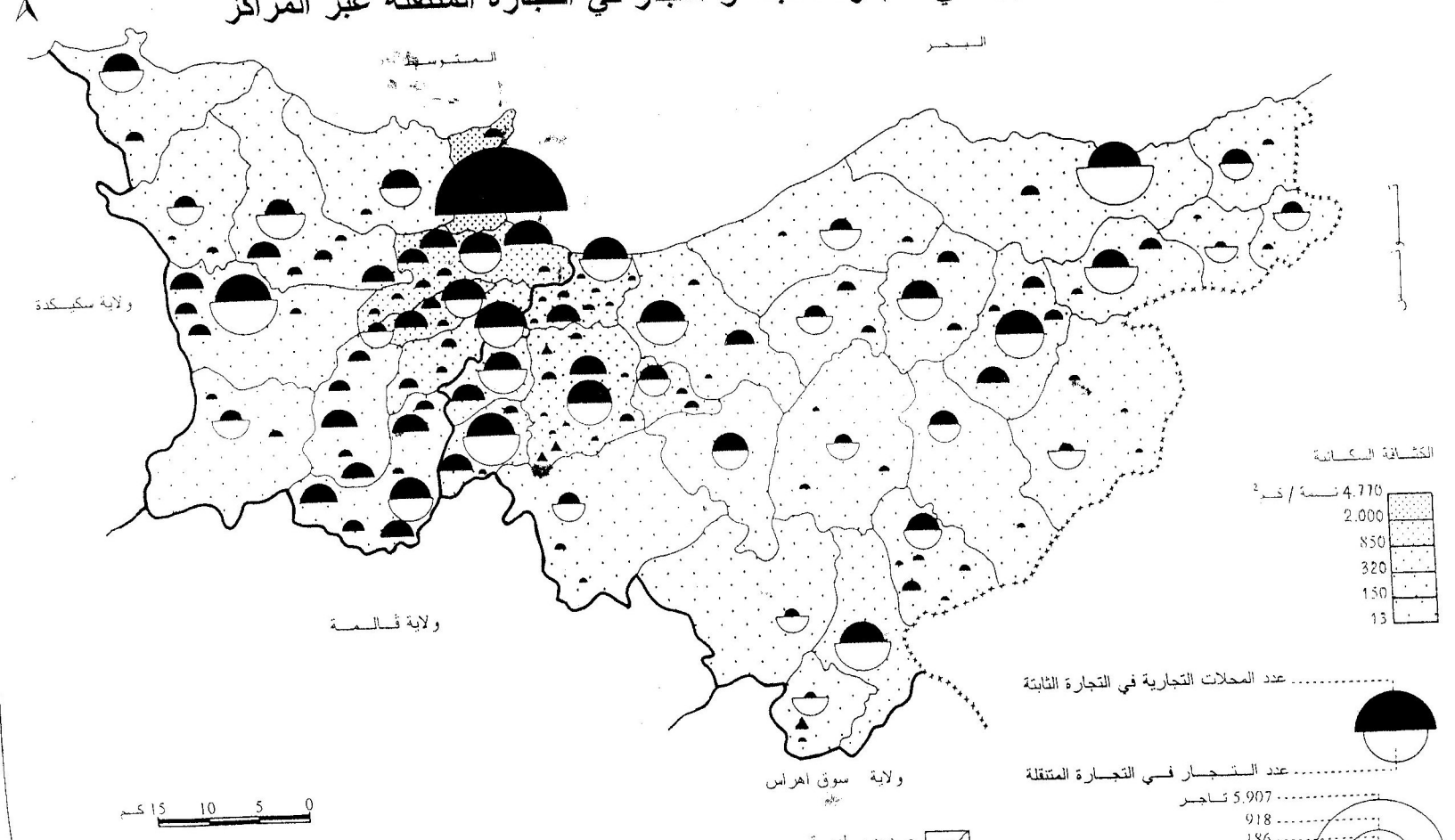
ولايتي عنابة و الطارف
توزيع المحلات التجارية المفتوحة حسب يوم إنعقاد السوق الأسبوعية
عبر المراكز العمرانية



خريطة (57)

ولايتي عـنابـة و الطارف

توزيع المحلات التجارية في التجارة الثابتة و التجار في التجارة المتنقلة عبر المراكز



المصدر : تحقيق ميداني 2002 – 2004

+ معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998.

بالإضافة إلى ذلك يوضح الشكل (23) أن هناك علاقة إرتباط قوية بين عدد المحلات في التجارة الثابتة و عدد التجار في التجارة المتنقلة، و ذلك لإرتفاع قيمة معامل الإرتباط إلى 0,84697، حيث تتوزع المراكز العمرانية التي تضم كلا النوعين من التجارة حول نقطة تقاطع المتوسطين، مما سمح بتمييز 03 مجموعات:

- **المجموعة الأولى:**

تضم كل من المراكز العمرانية التالية: القالة، الطارف ، برحال، الحجار، بوحجار، بسباس، الذرعان و بن مهيدي، تحتل القسم الشمالي الشرقي و هي بذلك تسجل قيما أعلى من كلا المتوسطين، و بالتالي فهي مراكز تتفوق في عدد تجار الأسواق الأسبوعية و كذلك في عدد المحلات التجارية.

- **المجموعة الثانية:**

تشمل 05 مراكز عمرانية هي: الشط، عين الباردة، بوثلجة، واد لعنب و عين لعسل ، تقع في القسم الجنوبي الشرقي، حيث أنها تعرف إرتفاعًا في عدد تجار أسواقها الأسبوعية و نقصًا في عدد محلاتها التجارية عن المتوسط، و هذا من شأنه خلق تكامل بين كلا التجارتين لأن التجارة المتنقلة تغطي النقص المسجل في التجارة الثابتة.

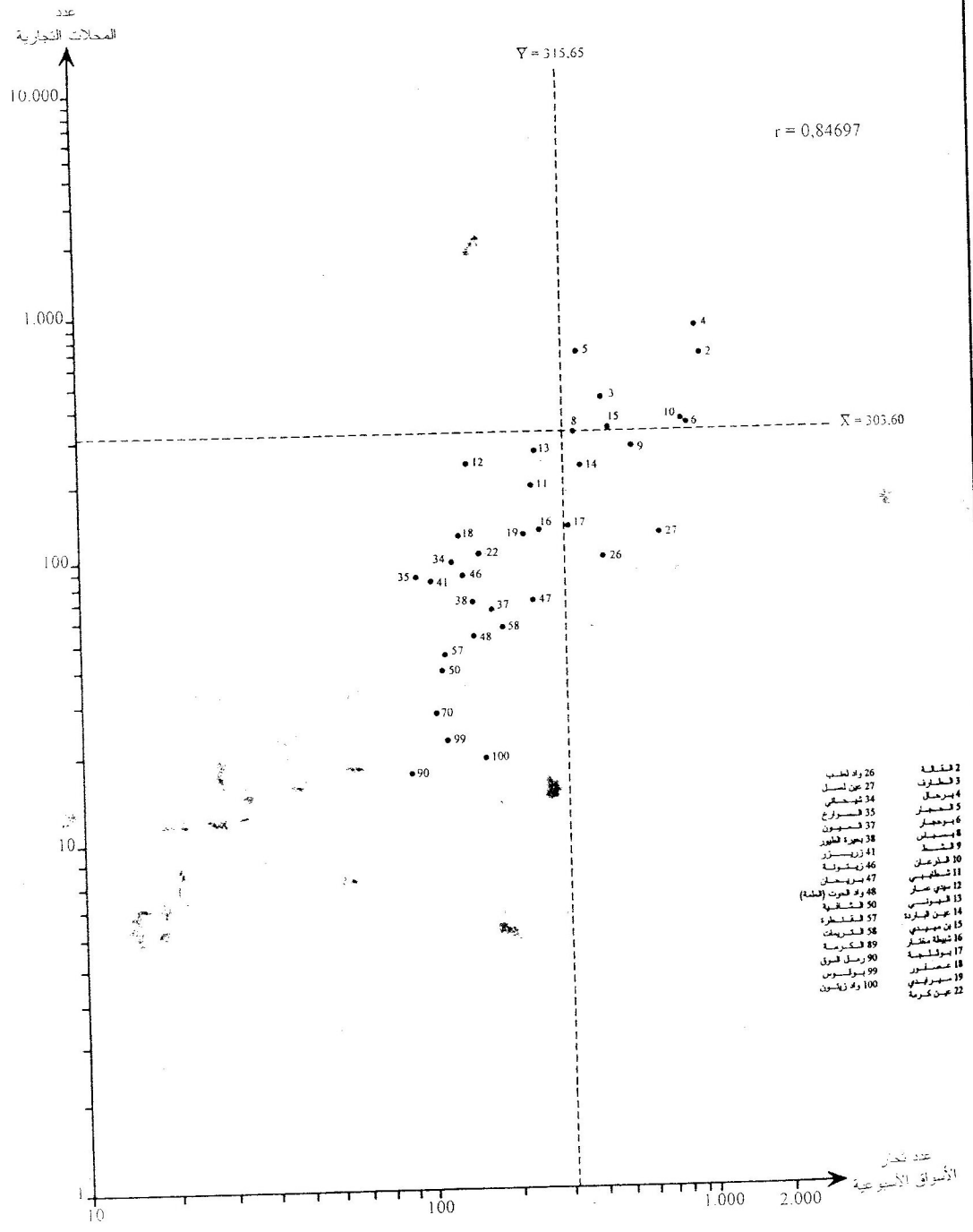
- **المجموعة الثالثة:**

تضم هذه المجموعة 22 مركز عمرانيًا، تحتل القسم الجنوبي الغربي، فرغم التوافق بين عدد المحلات التجارية و عدد تجار الأسواق الأسبوعية، إلا أن هذه المراكز تعرف إنخفاضًا عن كلا المتوسطين لكنها تبقى تقدم أدنى الخدمات التجارية في إطار التكامل بين كلا التجارتين.

مما سبق نستنتج بأن هناك تكامل بين محلات التجارة الثابتة و تجار التجارة المتنقلة في تقديم الخدمات التجارية و تلبية إحتياجات مختلف الفئات الإجتماعية.

شكل (23)

ولايتي عنابة و الطارف
العلاقة بين عدد المحلات التجارية في التجارة الثابتة و عدد تجار الأسواق الأسبوعية في التجارة المتنقلة



المصدر: تحقيق ميداني 2002 - 2004.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

يتميز مجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف) بأهمية الأنشطة التجارية التي تتضح من خلال إرتفاع عدد المحلات التجارية و تواجدها في أغلب المراكز العمرانية إلى جانب الإنتشار الكثيف للأسواق الأسبوعية.

و قد سمحت دراسة التجارة الثابتة بوجود إرتباط قوي بين عدد المحلات التجارية و الأحجام السكانية، يترجم بوجود علاقة طردية بينهما مما يسمح بتواجد تغطية تجارية ملاءمة مع مختلف إحتياجاتهم.

تمتاز بعض المراكز العمرانية بإرتفاع قوة الجذب التجاري خاصة تلك الواقعة على أهم الطرق الوطنية (الطريق الوطني رقم 44، 16) و هي التي تقدّم مختلف الخدمات التجارية لسكان المراكز العمرانية ذات قوة الجذب التجاري المنخفضة.

إنعكس تعدد الأنشطة التجارية و تباين توزيعها المجالي على تباين التخصصات التجارية للمراكز العمرانية و منه تباين مستوى و نوع الخدمات التجارية المقدمة.

و قد سمحت الطرق الإحصائية من خلال مؤشري Davies و Bennison بوجود تباين بين المراكز العمرانية في تقديم الخدمات التجارية، فهناك مراكز عمرانية تتميز بتبعيتها لمراكز عمرانية أعلى منها مستوى و أخرى تعاني من عجز في الأنشطة التجارية، بينما يبرز المركز العمراني "مدينة عنابة " كقطب تجاري مهم ضمن شبكة الخدمات من ناحية إرتفاع عدد محلاتها التجارية و تعدّد أنشطتها التجارية في تقديم الخدمات على أحسن مستوى و التي لا يمكن توفرها في مراكز عمرانية أخرى.

إن أهمية الأنشطة التجارية و تركزها بمدينة عنابة جعلها تتميز بظاهرة المركزية التجارية لتقديم أرقى الخدمات التجارية للمترددين عليها و إستقطابها لتجار من مختلف جهات الشرق الجزائري ذوي خصائص إجتماعية–مهنية متباينة ، مما كان لها تأثير مباشر على بنيتها التجارية.

كما تساهم الأسواق الأسبوعية في تقديم الخدمات التجارية للسكان لانعقادها في أغلب المراكز الرئيسية للبلديات، و هي تتباين فيما بينها من ناحية دورها و خصائص قطاعاتها التجارية، لكنها بدأت تعرف تحولاً عن وظيفتها الأساسية لتواجدها في المراكز الحضرية.

إضافة إلى ذلك فإن كلا النوعين من التجارة (الثابتة و المتنقلة) يتكاملان فيما بينهما في الأنشطة التجارية دون منافسة من أجل تلبية جميع الخدمات التجارية للسكان حسب تباين فئاتهم الإجتماعية.

فبعد معرفة الأنشطة التجارية و دورها في تلبية مختلف الخدمات التجارية للسكان في إطار شبكة الخدمات و إنعكاساتها على التنظيم المجالي ، لا بد من التطرق إلى دراسة بقية الأنشطة الخدمية من خلال التجهيزات بإختلاف أصنافها و هو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: التجهيزات و الأنشطة الخدمية عوامل أساسية ضمن شبكة الخدمات

مقدمة:

تلعب التجهيزات دورًا هامًا في التنظيم المجالي، لأنها تؤثر بصورة مباشرة في توزيع السكان، كما أن حركيتهم و نشاطهم مرتبط بنوعية و طبيعة التجهيزات الموجودة التي تخدمهم و تقلل من تنقلاتهم لقضاء حاجياتهم و متطلباتهم الخدمية المختلفة، إضافة إلى إستقطابها للمشتغلين، حيث قدر عدد المشتغلون فعلاً بنشاط التعليم و الصحة بمجال الدراسة بـ 17.088 مشتغل و هو ما يُمثل نسبة 27,34% من إجمالي المشتغلين فعلاً.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة و تحليل أنواع التجهيزات المنتشرة بولايتي عنابة و الطارف لأنها تحوي أنشطة خدمية و تسمح بتوضيح إمكاناتها المتباينة في تقديم الخدمات للسكان، و على هذا الأساس سنتطرق إلى دراسة الخدمات التالية:

1- الخدمات الصحية:

" تجهيزات صحية متعددة تتباين كمًا و كيفًا عبر القطاعات الصحية ".

تعتبر التجهيزات الصحية من أهم التجهيزات الضرورية، و يُعد العمل على توفيرها من الأهداف الأساسية للتطور الاجتماعي و الاقتصادي.

و ستبنى هذه الدراسة على توضيح نظام تقديم الخدمات الصحية بولايتي عنابة و الطارف و الذي يعتمد على نظام القطاع الصحي[1] من خلال التجهيزات الصحية المتوفرة في كل قطاع، بالإضافة إلى العيادات الطبية الخاصة، الصيدليات... و التي سنتطرق لدراستها كما يلي:

1-1- القطاعات الصحية:

وصل عدد القطاعات الصحية بمجال الدراسة إلى 07 قطاعات صحية، تتوزع بين 03 قطاعات بولاية عنابة و 04 قطاعات بولاية الطارف (خريطة:58) و هي:

- القطاع الصحي لـ " عنابة " :

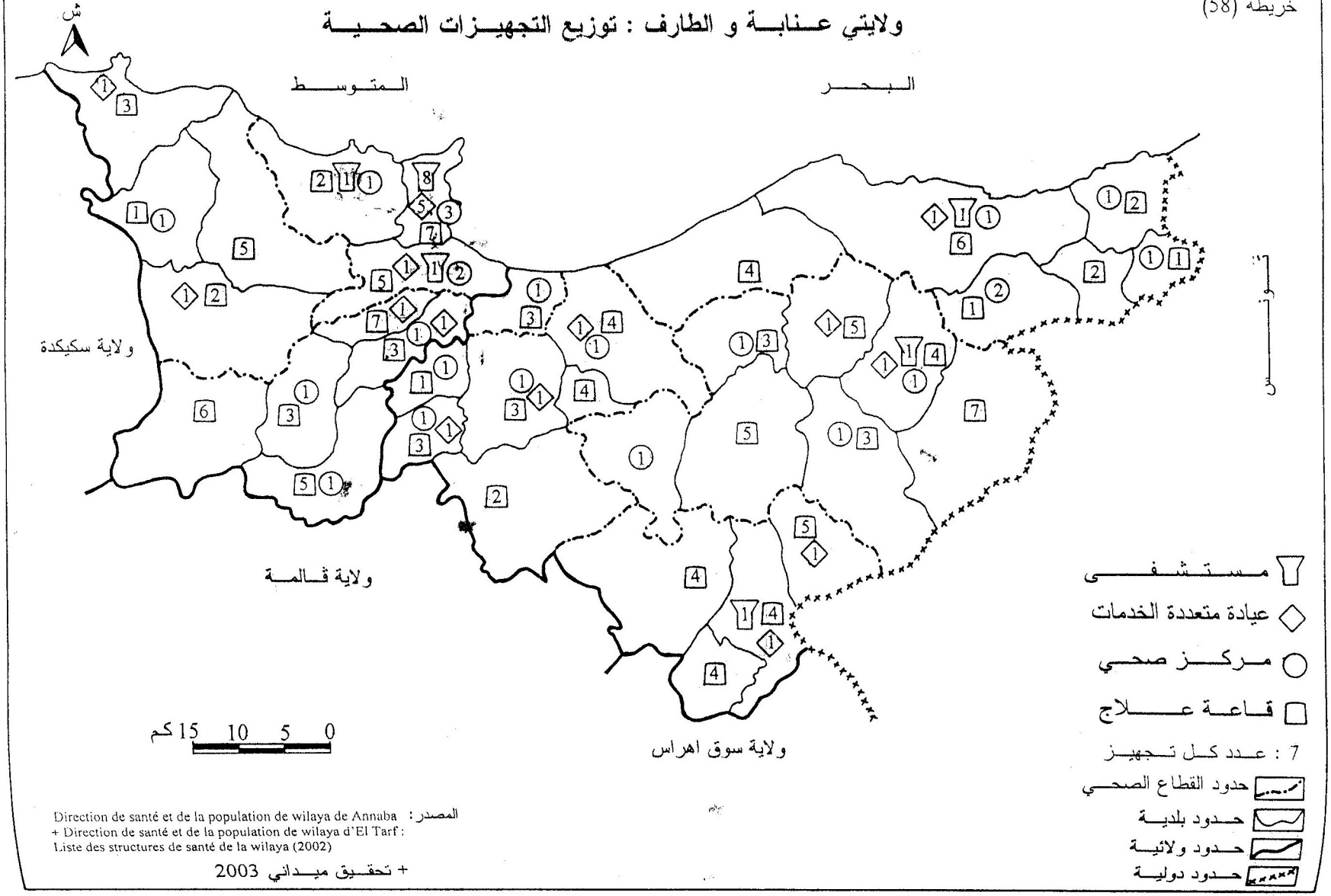
يغطي هذا القطاع 03 بلديات و هي: عنابة، البوني و سيرايدي، يُشرف على تقديم الخدمات الصحية لحجم سكاني قدره: 362.827 نسمة و هو ما يُمثل نسبة 39,95% من إجمالي سكان مجال

---

[1] يعتمد في تقديم الخدمات الصحية للسكان على القطاع الصحي الذي يغطي مجموعة من البلديات، يضم مجموعة من التجهيزات الصحية مرتبة في نظام هيراركي حسب سلم التجهيزات و حجم السكان، و يأخذ بعدًا مجاليا في توزيعها على البلديات التي يغطيها.

خريطة (58)

ولايتي عـنابـة و الطارف : توزيع التجهيـزات الصحـيـة



المصدر : Direction de santé et de la population de wilaya de Annaba
+ Direction de santé et de la population de wilaya d'El Tarf :
Liste des structures de santé de la wilaya (2002)

+ تحقيق ميداني 2003

الدراسة، و هو القطاع الذي يستحوذ على أغلب و أهم التجهيزات الصحية بمجال الدراسة ككل، و هي تجهيزات ذات بعد إقليمي و وطني، و هي:

- المستشفيات:

يضم هذا القطاع 10 مستشفيات و هي تتباين من حيث اختصاصها و توزيعها المجالي، كما يلي:

- **مستشفى جامعي " C.H.U "**: يضم هذا المستشفى 39 مصلحة طبية، مجهز بتجهيزات طبية حديثة من أجل تقديم أحسن الخدمات الطبية للمرضى الوافدين إليه من ولايات: سكيكدة، الطارف، سوق اهراس، قالمة و تبسة إضافة إلى سكان ولاية عنابة، كما تتعدى خدماته إلى خارج حدود الوطن لتشمل سكان من تونس يأتون لإجراء فحوصات طبية و التي تتناسب أسعارها مع مستواهم الاقتصادي و الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المستشفى الجامعي له طاقة استقبال 1.027 سرير موزعة على مستشفيات كل من:

*- مستشفى ابن رشد " Ibn Rochd ": (عنابة) 450 سرير.

*- مستشفى ابن سينا " Ibn Sina " : (عنابة) 243 سرير.

*- مستشفى دوربان " Dorban ": (عنابة) 189 سرير.

*- مصحة طب الأطفال " Clinique Saint Thérèse ": (عنابة) 95 سرير.

*- مصحة طب العيون " Champs de mars ": (عنابة) 50 سرير.

- **مصحة طب الأسنان" Elysa "**: تتواجد ببلدية عنابة.

- **مصحة طب الأسنان "Saouli A.E.K "**: تقع ببلدية عنابة.

بالإضافة إلى هذه التجهيزات فإن القطاع الصحي بـ عنابة يضم 03 مؤسسات إستشفائية متخصصة.

- **مستشفى الرازي " El Razi " للأمراض العقلية**: بطاقة 240 سرير يقع ببلدية البوني.

- **مستشفى البوني**: يقع ببلدية البوني، بدأ هذا المستشفى في تقديم خدماته سنة 1997، يُصنف ضمن المستشفيات من الدرجة 3، و هو بطاقة 138 سرير و يضم 03 أجنحة موزعة كما يلي:

- جناح خاص بطب الأطفال (50 سرير).
- جناح خاص بجراحة الأطفال (28 سرير).
- جناح خاص بالأمراض التناسلية (60 سرير).

- **مستشفى سيرايدي " E.H.S "**: يقع ببلدية سيرايدي مختص في الأمراض العقلية، حاليًا بطاقة 90 سرير و هو في طور التوسع لفتح جناح جديد بطاقة 19 سرير.

- العيادات متعددة الخدمات:

بلغ عدد العيادات متعددة الخدمات بهذا القطاع 06 عيادات، 05 منها تقع ببلدية عنابة، و واحدة (01) فقط ببلدية البوني و يغيب تواجدها ببلدية سيرايدي، و بالتالي نجد أن هذا القطاع يضم عيادة لكل 60.471 نسمة و هو معدّل منخفض إذا ما قورن بالمعدل الوطني (عيادة لكل 48.000 نسمة)، كما يُفسر غياب عيادة ببلدية سيرايدي هو أن حجمها السكاني لم يصل إلى الحد أو المعيار الوطني الذي يسمح بتواجدها.

- المراكز الصحية:

تتمثل المراكز الصحية بالقطاع الصحي لـ عنابة بـ 06 مراكز صحية، و هذا يعني أن هناك مركز واحد لكل 60.471 نسمة، و هو معدّل يعتبر ضعيف إذا ما قُورن بالمعدل الوطني الذي يحدّد مركز صحي لكل 12.000 نسمة.

تضم بلدية عنابة لوحدها 03 مراكز صحية، في حين نجد مركزين صحيين (02) ببلدية البوني و مركز واحد ببلدية سيرايدي.

- قاعات العلاج :

تتواجد قاعات العلاج في كل بلديات القطاع الصحي لـ عنابة بإجمالي قدره 14 قاعة علاج، بمعدّل قاعة علاج لكل 25.916 نسمة، و هو معدل منخفض بالمقارنة مع المعدّل الوطني الذي يحدد قاعة علاج لكل 2000 نسمة.

- القطاع الصحي لِـ " الحجار " :

يغطي هذا القطاع 05 بلديات هي: الحجار، سيدي عمار، عين الباردة، الشرفة المعلمة بها تجهيزات صحية لخدمة 141.872 نسمة و هو ما يُمثل نسبة 15,63% من إجمالي السكان، يتميز هذا القطاع بانخفاض عدد التجهيزات الصحية و قلة مستواها مقارنة بالقطاع الصحي لـ عنابة.

يتميز القطاع الصحي لـ " الحجار " بـ:

غياب تام للمستشفيات.

- عيادة متعددة الخدمات: يتواجد منها (02)، عيادة واحدة ببلدية الحجار و أخرى ببلدية سيدي عمار و يغيب تواجدها بباقي بلديات هذا القطاع الصحي، هذا ما جعل عيادة واحدة لكل 70.936 نسمة و هو معدّل منخفض عن المعدّل الوطني.
- المراكز الصحية: يقدّر عدد المراكز الصحية بـ 03 مراكز موزعة على 03 بلديات (الحجار، عين الباردة، الشرفة) فقط.
- قاعات العلاج: تنتشر في جميع بلديات هذا القطاع الصحي بإجمالي يقدّر بـ 24 قاعة علاج، لكن توزيعها المجالي يتباين من بلدية لأخرى، إذ يرتفع ببلدية سيدي عمار إلى 07 قاعات علاج و ينخفض ببلديتي الحجار و الشرفة إلى 03 قاعات علاج لكل بلدية.

*- القطاع الصحي لِـ " شطايبي " :

يغطي هذا القطاع الصحي 04 بلديات هي: شطايبي، واد لعنب، التريعات و برحال، يُقدم الخدمات الصحية لحجم سكاني يقدر بـ 49.684 نسمة و هو ما يمثل نسبة 5,48% ، و هو قطاع يتميز بأقل عدد من التجهيزات الصحية و أقل مستوى من تجهيزات القطاع الصحي لِـ عنهابة، حيث نجد به:

- غياب تام للمستشفى.
- العيادات متعددة الخدمات: يوجد منها (02) على مستوى هذا القطاع، واحدة (01) تقع ببلدية شطايبي و الأخرى ببلدية برحال، و بالتالي نجد أن هناك عيادة واحدة لكل 24.842 نسمة و هو معدّل مرتفع مقارنة بالمعدل الوطني، و عليه فإن هناك تغطية جيدة على مستوى هذا التجهيز.
- المراكز الصحية: هناك مركز صحي واحد فقط يتواجد ببلدية التريعات.
- قاعات العلاج: يبلغ عددها 11 قاعة علاج موزعة على كل بلديات القطاع الصحي بصورة متباينة.

*- القطاع الصحي لِـ " الطارف " :

يغطي هذا القطاع الصحي 07 بلديات متجاورة و هي: الطارف، بوثلجة، بحيرة الطيور، عصفور، الشافية، زيتونة و بوقوس، بحجم سكاني قدره: 82.016 نسمة (سنة 1998) و هو بذلك يمثل نسبة مقدارها 9,03% من إجمالي مجال الدراسة.

يضم القطاع الصحي لِـ الطارف التجهيزات الصحية التالية:

- مستشفى: أنجز غداة الإستقلال مباشرة (1962)، بطاقة 72 سرير، لكن رغم صغره إلا أنه يضم مصلحة تصفية الدم التي تقدم خدماتها الصحية لأغلب سكان ولاية الطارف.
- العيادات متعددة الخدمات: يوجد (02) تقع إحداهما ببلدية الطارف و الثانية ببلدية بوثلجة بمعدّل عيادة لكل 41.08 نسمة و هو معدل يتقارب مع المعدّل الوطني.
- المراكز الصحية: يبلغ عددها بهذا القطاع الصحي 04 مراكز صحية موزعة على 04 بلديات (بنصيب مركز صحي لكل بلدية) و هذه البلديات هي: الطارف، بحيرة الطيور، زيتونة و عصفور، بينما يغيب تواجدها في باقي البلديات التي تنتمي إلى هذا القطاع.
- قاعات العلاج: يضم هذا القطاع 27 قاعة علاج، يتباين توزيعها المجالي عبر بلديات هذا القطاع الصحي، حيث نجد بلدية بوقوس تضم 07 قاعات علاج، الشافية 05 قاعات علاج... و يغيب تواجدها في بلدية عصفور.

*- القطاع الصحي لِـ " القالة " :

يغطي هذا القطاع الصحي كسابقه 07 بلديات و هي: القالة، السوارخ، العيون، وادي الزرق، عين لعسل، بريحان و هي بلديات متجاورة بالإضافة إلى بلدية الشط التي تنتمي بدورها إلى هذا القطاع، مما يجعله يخدم 88.206 نسمة.

يتميز هذا القطاع بإحتواءه على التجهيزات التالية:

- مستشفى: يقع هذا المستشفى ببلدية القالة، أنجز أثناء الفترة الاستعمارية بطاقة 240 سرير، يضم عدّة تخصصات: الطب الداخلي، الجراحة العامة، طب الأطفال، الولادة، أمراض النساء، العظام .
- العيادات المتعددة الخدمات: هناك عيادة واحدة تقع ببلدية القالة و بالتالي فهي موجهة لخدمة كل سكان القطاع الصحي (عيادة لِـ 88.206 نسمة).
- المراكز الصحية: يبلغ عددها 06 مراكز صحية، تنتشر في 05 بلديات: القالة، السوارخ، العيون، الشط، بنصيب مركز صحي لكل بلدية عدا بلدية عين لعسل فهي تضم مركزين.
- قاعات العلاج: عددها 19 قاعة علاج، تتواجد في كل بلديات القطاع الصحي، لكنها تعرف تباينًا مجاليًا في توزيعها.

*- القطاع الصحي لِـ " بوحجار" :

يمتد هذا القطاع على 04 بلديات هي: بوحجار، عين كرمة، حمام بني صالح و واد زيتون و هو بذلك يقدم الخدمات الصحية لحجم سكاني يقدر بـ 38.748 نسمة و هو ما يُمثل نسبة 4,27% من إجمالي السكان بمجال الدراسة.

و من أجل خدمة السكان، فإن هذا القطاع الصحي يضم التجهيزات الصحية التالية:

- مستشفى: يقع ببلدية بوحجار، تم إنجازه سنة 1991 بطاقة 120 سرير، و هو يضم عدّة مصالح صحية: الطب الداخلي، طب الأطفال، الجراحة العامة و مصلحة الولادة.
- العيادات متعددة الخدمات: هناك (02) عيادتين، واحدة (01) تقع ببلدية بوحجار و الأخرى تقع ببلدية عين كرمة.
- المراكز الصحية: غياب تام للمراكز الصحية بهذا القطاع حيث عوض هذا النقص بتواجد العيادات متعددة الخدمات.
- قاعات العلاج: يضم هذا القطاع الصحي 17 قاعة علاج موزعة على كل بلديات القطاع الصحي بنصيب 04 قاعات علاج لكل من بلديات حمام بني صالح، بوحجار و واد زيتون و 05 قاعات علاج لبلدية عين كرمة.

*- القطاع الصحي لِـ " الذرعان " :

يغطي هذا القطاع الصحي 06 بلديات متجاورة فيما بينها، يضمن هذا القطاع الخدمات الصحية لحجم سكاني يقدر بـ 144.533 نسمة مشكلة بذلك نسبة 15,92% من إجمالي سكان مجال الدراسة، و على هذا الأساس فهو يتميز بتواجد التجهيزات الصحية التالية:

- غياب تام للمستشفى بهذا القطاع الصحي.
- العيادات متعددة الخدمات: يضم القطاع الصحي لِـ الذرعان 03 عيادات متعددة الخدمات، تتوزع على 03 بلديات فقط (الذرعان، بسباس و بن مهيدي) بنصيب عيادة في كل بلدية، بينما يغيب تواجدها في بقية بلديات هذا القطاع، لكن عددها يتوافق مع المعدل الوطني.
- المراكز الصحية: هناك 04 مراكز صحية تنتشر في 04 بلديات (مركز صحي في كل بلدية): الذرعان، شبيطة مختار، بسباس و بن مهيدي، و بالتالي هناك مركز صحي لكل 36.133 نسمة.
- قاعات العلاج: يتواجد بهذا القطاع الصحي 17 قاعة علاج موزعة بالتباين في عددها عبر كل بلديات القطاع.

من كل ما سبق حاولنا من خلال الجدول (16) تحديد العجز و الفائض في مختلف التجهيزات الصحية الموزعة عبر كل القطاعات الصحية قياسا بالمعايير الوطنية و ذلك كما يلي:

جدول (16): ولايتي عنابة و الطارف

تحديد احتياجات السكان للتجهيزات الصحية عبر القطاعات الصحية

القطاعات الصحية	عدد السكان (1998)	المستشفيات (عدد الأسرة)			العيادات متعددة الخدمات			المراكز الصحية			قاعات العلاج		
		العدد الفعلي	معدل التغطية	صافي التغطية	العدد الفعلي	معدل التغطية	صافي التغطية	العدد الفعلي	معدل التغطية	صافي التغطية	العدد الفعلي	معدل التغطية	صافي التغطية
عنابة	362.827	1.027	353	+664	06	60.471	-2	06	60.471	-24	14	25.916	-167
بوحجار	141.872	/	/	-142	02	70.936	-1	03	47.291	-9	24	5.911	-47
الشطايبي	49.684	/	/	-50	02	24.842	+1	01	49.684	-3	11	4.517	-14
الطارف	82.016	72	1.000	/	02	41.008	/	04	20.504	-3	27	3.038	-14
القالة	88.206	240	368	+152	01	88.206	-1	06	14.701	-1	19	4.642	-25
بوحجار	38.748	120	323	+81	02	19.374	+1	/	/	-3	17	2.279	/
الذرعان	144.533	/	/	-145	03	48.178	/	04	36.133	-8	17	8.502	-55
مجال الدراسة	907.886	1.459	/	+560	18	/	-2	24	/	-51	129	/	-322
معدل التغطية الوطني		سرير/1000 نسمة			عيادة/48.000 نسمة			مركزصحي/12.000 نسمة			قاعة علاج/2.000 نسمة		

المصدر: معالجة الباحث بالاعتماد على شبكة التجهيز (1995).

إكتفاء

عجز

يتضح من خلال الجدول أن كل القطاعات الصحية تعاني من عجز في نوعين من التجهيزات الصحية على الأقل و 4 أنواع من التجهيزات الصحية على الأكثر.

كما تعرف كل القطاعات الصحية عجزًا في المراكز الصحية بإجمالي قدره 51 مركزًا صحيًا على مستوى مجال الدراسة.

كما أن هناك عجزًا قدره 322 قاعة علاج تسجلها جميع القطاعات الصحية ما عدا القطاع الصحي لـ بوحجار الذي يعرف إكتفاءًا بها.

بالإضافة إلى ذلك هناك عجزًا بمقدار عيادتين متعددة الخدمات على مستوى مجال الدراسة.

و الجدير بالذكر أنه رغم الغياب التام للمستشفيات في القطاعات الصحية: الحجار، شطايبي، الذرعان إلا أن هناك فائضا في عدد أسرة المستشفيات سجل على مستوى مجال الدراسة قدر بـ 560 سرير، و يمكن تفسير ذلك بأهمية المصالح الطبية للمستشفى الجامعي لِـ عنابة في تقديمها لمختلف الخدمات الصحية للسكان القاطنين ضمن قطاعها الصحي و تتعدى لخدمة سكان تابعين لقطاعات صحية أخرى ليس بالضرورة أن تكون منتمية لمجال الدراسة بل تابعة لولايات أخرى مجاورة.

و لا تقتصر التجهيزات الصحية التابعة للقطاعات الصحية العمومية في تقديم الخدمات الصحية لسكان مجال الدراسة، بل هناك تجهيزات صحية أخرى تابعة للقطاع الخاص تساهم بشكل كبير في خدمة السكان و نخص هنا:

1-2- العيادات الطبية الخاصة:

بلغ مجموع العيادات الطبية الخاصة بمجال الدراسة 563 عيادة طبية، مما يبيّن وجود طبيب لكل 1.613 نسمة و هو مؤشر يعتبر جيد لأنه يرتفع عن المعدل الوطني المقدر بـ طبيب/2.000 نسمة، لكن يتباين هذا المؤشر في كل من ولاية عنابة و ولاية الطارف تبعًا لتباين عدد الأطباء بهما حسب ما يوضحه الجدول (17) الموالي:

جدول (17): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع عدد العيادات الطبية الخاصة (2002)

الأطباء / الولايتين	الأطباء العامون		الأطباء المختصون		أطباء الأسنان		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
ولاية عنابة	116	32,96	142	40,34	94	26,70	352
ولاية الطارف	114	54,03	33	15,64	64	30,33	211
المجموع	230	40,86	175	31,08	158	28,06	563

المصدر: Direction de la santé et de la population de la wilaya de Annaba

+ Direction de la santé et de la population de la wilaya d El Tarf

Liste des médecins généralistes, spécialistes et chirurgiens dentistes installée a titre privé (2002).

يرتفع عدد الأطباء بولاية عنابة و الممثلون بـ 352 عيادة طبية و بالتالي نجد طبيب/1.575 نسمة، في المقابل بلغ عدد الأطباء بولاية الطارف 211 طبيب مما يجعل طبيب/1.675 نسمة.

تتوزع العيادات الطبية في كل مجال الدراسة، لكن هذا التوزيع يعرف تباينًا واضحًا لا سيما من ناحية تصنيف الأطباء حسب ما توضحه الخريطة (59):

- الأطباء العامون :

" نقص واضح في الأطباء العامون و تغطية صحية رديئة ".

بلغ عددهم 230 طبيب عام بنسبة 40,86% من إجمالي الأطباء، يتقارب عددهم بين الولايتين حيث يصل عددهم 116 طبيبًا عامًا في ولاية عنابة و 114 طبيبًا عامًا في ولاية الطارف، و حسب المؤشر "عدد الأطباء/2.000 نسمة" فإن قيم هذا الأخير تعرف تباينًا في توزيعها عبر بلديات مجال الدراسة، مما دفعنا إلى تصنيفه ضمن 04 فئات:

- **فئة " 0,60 – 1 طبيب عام/2.000 ن "**: تنتشر هذه الفئة في بلديتي: الحجار و العلمة و هما بلديتين تنتميان إلى ولاية عنابة، و تتقارب قيمها مع قيم المعدل الوطني.
- **فئة " 0,40 – 0,60 طبيب عام/2.000 ن "**: و هي قيم تنخفض عن المعدل الوطني، حيث أنها تعبر عن وجود طبيب عام/4.000 ن، تنتشر هذه القيمة في بلديات: عنابة، شبيطة مختار، الذرعان، عين الباردة و بن مهيدي.

فئة " 0,20 – 0,40 طبيب عام/2.000 ن ": و هي قيم تنخفض عن الفئة السابقة و كذلك عن المعدل الوطني حيث أنها تمثل طبيب/6.000 ن، تنتشر في 19 بلدية من مجال الدراسة بصورة أكثر حدّة بولاية الطارف.

فئة " 0 – 0,20 طبيب عام/2.000 ن ": تنتشر قيم هذه الفئة في البلديات النائية: السوارخ، العيون، رمل السوق، بوقوس، عين كرمة، واد زيتون، حمام بني صالح، تريعات و شطايبي.

- الأطباء المختصون:

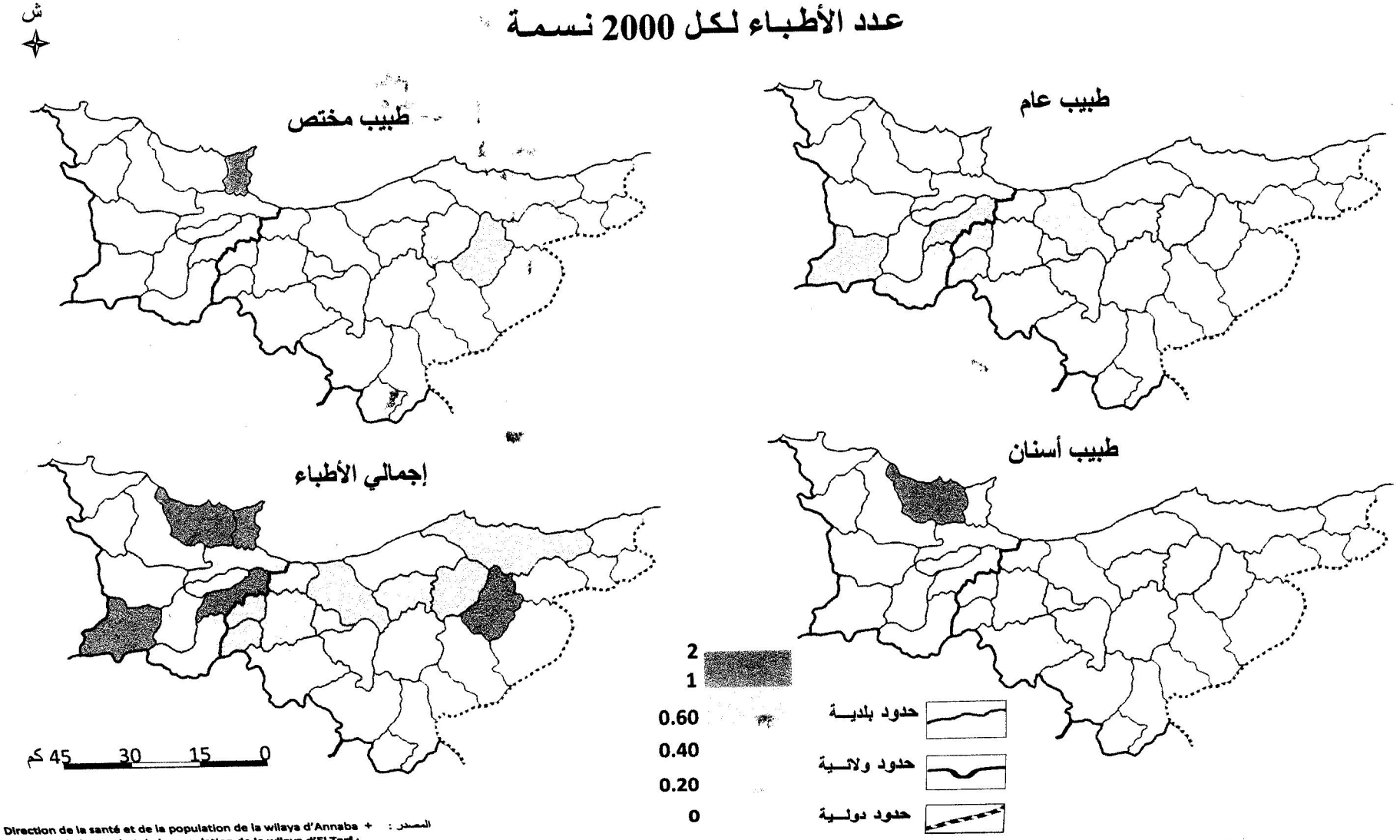
" خدمة صحية بمستوى حسن ببلدية عنابة ".

يصل عددهم 175 طبيبًا مختصًا بنسبة 31,08% من إجمالي الأطباء بمجال الدراسة، لكن تباين توزيعهم بين الولايتين، حيث تستحوذ ولاية عنابة على أكبر عدد من الأطباء المختصين يقدر عددهم بـ 142 طبيبًا مختصًا و هو ما يُمثل نسبة 40,34% من إجمالي الأطباء بهذه الولاية، بينما تضم ولاية الطارف 33 طبيبًا مختصًا يمثلون نسبة 15,64% من إجمالي الأطباء بهذه الولاية.

خريطة (59)

ولايتي عـنـــابة و الطارف

عدد الأطبـاء لـكـل 2000 نـسـمـة



المصدر : Direction de la santé et de la population de la wilaya d'Annaba +
Direction de la santé et de la population de la wilaya d'El Tarf :
Médecins généralistes ; généralistes, spécialistes et chirurgiens dentistes installés a titre privé (2008)

و منه فإن هذا التباين في عدد الأطباء المختصين بين الولايتين، ينعكس على تباين توزيعهم عبر البلديات و كذلك على قيم المؤشر " عدد الأطباء المختصين/2.000 نسمة"، هذا ما يجعلنا نوزع بلديات مجال الدراسة ضمن 05 فئات:

- فئة "1 – 2 طبيب مختص/2.000 ن": ترتفع قيم هذه الفئة عن المعدل الوطني و تنفرد بها بلدية عنابة فقط و هي بذلك مقر تركز عيادات الأطباء المختصين، مما يؤهلها لتقديم أحسن الخدمات الصحية من هذا الجانب عن غيرها من بلديات مجال الدراسة.
- فئة "0,60 – 1 طبيب مختص/2.000 ن": تتناسب قيم هذه الفئة مع المعدل الوطني، تمثلها بلدية الطارف فقط، و ذلك لاعتبارها مقر ولاية مما أهلها لجذب عيادات الأطباء المختصين.
- فئة "0,40 – 0,60 طبيب مختص/2.000 ن": تنخفض هذه القيمة عن المعدل الوطني و هي تنتشر في بلدية واحدة هي الحجار أين نجد طبيب مختص/4.000 ن.
- فئة "0,20 – 0,40 طبيب مختص/2.000 ن": تتواجد هذه القيم في 04 بلديات فقط من مجال الدراسة هي: برحال، الذرعان، بن مهيدي و القالة و هي قيم تنخفض عن المعدل الوطني.
- فئة "0 – 0,20 طبيب مختص/2.000 ن": تنتشر في باقي بلديات مجال الدراسة، و تبقى هذه القيم منخفضة بكثير عن المعدل الوطني.

*- أطباء الأسنان :

" تركز ببلديتي عنابة و سيرايدي مع مستوى خدمي حسن ".

يقدر عدد أطباء الأسنان بـ 458 طبيب أسنان و هو ما يُمثل نسبة 28,06% من إجمالي الأطباء بمجال الدراسة، تضم ولاية عنابة 94 طبيب أسنان و 64 طبيب أسنان بولاية الطارف.

و بالرجوع إلى المؤشر " عدد أطباء الأسنان/2.000 ن" نجد تباينا واضحًا في توزيعه عبر البلديات، حيث نجد أن هناك 04 فئات تميزهم كما يلي:

- فئة "1 – 2 طبيب أسنان/2.000 ن": تعتبر سيرايدي البلدية الوحيدة التي تمثل هذه الفئة، و هي قيم تبيّن المستوى الأحسن لتقديم مثل هذه الخدمات الصحية.
- فئة "0,60 – 1 طبيب أسنان/2.000 ن": تنتمي إلى هذه الفئة بلدية عنابة فقط.
- فئة "0,20 – 0,40 طبيب أسنان/2.000 ن": تمثل هذه الفئة 07 بلديات: الحجار، العلمة، بسباس، بحيرة الطيور، بوثلجة، الطارف و القالة، حيث أن قيم

هذه الفئة تتقارب مع المعدل الوطني المقدر بـ طبيب أسنان/5.000 نسمة، و هذا يعني أن القيم السابقة الذكر تبيّن وضعية حسنة لبلدياتها بالنسبة لخدمة طبيب الأسنان.

- **فئة "0 – 0,20 طبيب أسنان/2.000 ن"**: تنتشر قيم هذه الفئة بباقي بلديات مجال الدراسة، و هي قيم منخفضة عن المعدل الوطني.

بصفة عامة يمكن أن نستنتج بأن هناك بلديات تعرف فائضًا في عدد الأطباء (العيادات الطبية) يقدر بـ 02 طبيب/2000 نسمة مثل بلدية عنابة، سيرايدي، الحجار، العلمة و الطارف، و بلديات أخرى تعرف إكتفاءً واضحًا خاصة في كل من بلديات: شبيطة مختار، الذرعان، بن مهيدي و بوثلجة، بينما باقي البلديات فهي تعاني من عجز متفاوت من بلدية لأخرى، و هو ما يُوضح عدّم التوازن في توزيع الأطباء عبر البلدّيات.

1-3- الصيدليات:

" تغطية شاملة لاستكمال الخدمة الصحية".

تعتبر الصيدليات إحدى التجهيزات الصحية الأساسية التي تساهم في إتمام خدمات التجهيزات الصحية السابقة الذكر من خلال توفيرها للأدوية اللازمة، و يتماشى توزيع الصيدليات مع التوزيع المجالي للأطباء و التجهيزات الصحية الأخرى لأنها تكمل بعضها في تقديم كل الخدمة الصحية للسكان.

و يقدم الجدول (18) البيانات الإحصائية المتعلقة بها كما يلي:

جدول (18): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع الصيدليات

المعايير / الولايتين	عدد السكان (ن) 1998	الصيدليات		صيدلية/نسمة
		العدد	%	
ولاية عنابة	554.383	195	67,01	2.843
ولاية الطارف	353.503	96	32,99	3.682
المجموع	907.886	291	100	3.120

المصدر: تحقيق ميداني 2003 – 2004.

بلغ عدد الصيديات بمجال الدراسة 291 صيدلية و هو ما يبيّن أن هناك صيدلي/3.120 نسمة و هي قيمة تعتبر جيدة إذا قورنت بالمعدل الوطني المقدر بـ صيدلية/6.000 نسمة، و بالتالي هناك إكتفاء مطلق في هذه الخدمة الصحية.

كما يتضح من خلال الجدول (18) أن هناك تبايناً في توزيع الصيدليات بين ولايتي عنابة و الطارف. حيث يتواجد بولاية عنابة 195 صيدلية و هو ما يُمثل نسبة 67,01% من مجموع الصيدليات بمجال الدراسة، و هذا يعني أن ⅔ من مجموع الصيدليات يتركز بولاية عنابة إلى جانب أن هناك صيدلية/2.843 نسمة.

بينما تضم ولاية الطارف 96 صيدلية بنسبة 32,99% من مجموع الصيدليات بمجال الدراسة و بصورة أخرى فولاية الطارف تضم ⅓ من إجمالي الصيدليات بمجال الدراسة و هو ما يوضح بأن هناك صيدلية/3.682 نسمة.

و بالتالي نستنتج أن ولاية عنابة أكثر إكتفاءًا مقارنة بولاية الطارف .

و قد سمح التوزيع المجالي للصيدليات تواجدها في بعض المراكز العمرانية الرئيسية للبلديات، بينما يغيب تواجدها في بعض المراكز العمرانية الثانوية لا سيما تلك التي ينخفض بها حجم السكان، مما يضطر سكانها للتنقل لتلقي هذه الخدمة و تلبية إحتياجاتهم.

بالإضافة إلى التجهيزات الصحية السابقة الذكر، فإن مجال الدراسة يضم تجهيزات صحية أخرى ذات طابع خاص و نوعي تساهم في تقديم الخدمات الصحية للسكان تتمثل في:

- 07 عيادات جراحية بإجمالي 232 سرير، منها عيادة متخصصة في جراحة الأمراض القلبية.
- 04 مراكز للتصوير الطبيImagerie médicale مجهزة بـScanner و IRM .
- 05 مخابر للتحاليل الطبية.
- 01 مؤسسة مختصة للنقل الطبي.

تتركز كل هذه التجهيزات الصحية الأخيرة بمدينة عنابة.

من كل ما سبق أمكن تمييز تباينات واضحة في مستوى التجهيزات الصحية بين ولايتي عنابة و الطارف من جهة، و فيما بين البلديات من جهة أخرى، كما أمكن تحديد مستوى التجهيز بين الجيد و الحسن في القطاع الصحي لـ عنابة و تجهيز متوسط في كل من القطاعات الصحية: القالة، الطارف و بوحجار لأنها تعاني من عجز في المراكز الصحية و قاعات العلاج، بينما تصنف القطاعات الصحية الأخرى ضمن المستوى الضعيف نظرًا لإفتقارها للمستشفيات و قلة العيادات متعددة الخدمات، مما يترتب عنه تنقل السكان إلى القطاعات الصحية الأخرى و الذي يمكن التقليل منه بإنشاء تجهيزات صحية أخرى و تخفيف الضغط عن القطاعات الصحية الأخرى.

2- الخدمات التعليمية:

" تغطية متباينة حسب الأطوار التعليمية ".

يُعتبر التعليم أحد المؤشرات الأساسية للتنمية الاجتماعية، لذلك نجده من أولويات مختلف السياسات من أجل إنتاج و تكوين الإطارات و الكفاءات.

يُشكل التعليم أحد العناصر الأساسية التي تهيكل شبكة الخدمات باعتباره خدمة موجهة لاستقطاب فئة كبيرة من السكان، لذلك تعمل الدولة على الرفع من المستوى التعليمي و الثقافي للتلاميذ بتسخير كل الإمكانات و الوسائل: مؤسسات تعليمية، أساتذة، نقل مدرسي ...

و من أجل توضيح أهمية الخدمات التعليمية في تغطية احتياجات سكان ولايتي عنابة و الطارف، سنحاول دراسة هذا النشاط الخدمي من خلال العديد من المؤشرات: توزيع المؤسسات التعليمية، نسبة التمدرس، معدّل التأطير، معدل إشغال القسم ... بكل الأطوار التعليمية و ذلك كما يلي:

2-1- الخدمات التعليمية في الطورين الأول و الثاني:

" تغطية مجالية واسعة و فاعلية الخدمات التعليمية ".

يُعتبر هذان الطوران القاعدة الأساسية لتلقي الخدمات التعليمية لأنهما يضمان فئة عريضة من التلاميذ الذين بلغ عددهم بمجال الدراسة خلال الموسم الدراسي (2003-2004): 125.478 تلميذ و هو ما يمثل نسبة 13,82% من إجمالي سكان مجال الدراسة 554.383 ن (سنة 1998) غير أن هذه النسبة تتباين في قيمتها بين الولايتين (جدول:19):

جدول (19): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع المؤسسات التعليمية للطورين الأول و الثاني.

المتغيرات / الولاية	عدد المؤسسات التعليمية	عدد التلاميذ	نسبة التمدرس (%)	معدل التأطير تلميذ/معلم	معدل إشغال القسم تلميذ/قسم
ولاية عنابة	210	73.964	98,65	25	29
ولاية الطارف	248	51.514	97,30	23	28
مجال الدراسة	458	125.478	98,24	24	29

المصدر: مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنابة و الطارف

مصلحة البرمجة و المتابعة، دليل المؤسسات التربوية

2004-2003

في ولاية عنابة نجد أن عدد التلاميذ وصل إلى 73.964 تلميذ مما يمثل نسبة 13,34% من إجمالي سكان الولاية المقدر بـ 554.383 ن (1998).

أما في ولاية الطارف فقد بلغ عدد التلاميذ بها 51.514 تلميذ و هو ما يُمثل نسبة 14,57% من إجمالي سكان الولاية المقدر بـ 353.503 ن (1998).

و من أجل معرفة مدى تلقي هذا الحجم من التلاميذ للخدمات التعليمية لهذين الطورين لا بد من الوقوف على المؤشرات التالية:

*- توزيع المؤسسات التعليمية:

يتوزع بمجال الدراسة 458 مؤسسة تعليمية (تضم 4.365 قسم) خلال الموسم الدراسي (2003-2004)، و يعرف التوزيع المجالي للمؤسسات تبايناً كبيرًا يمكن توضيحه على عدة مستويات (جدول:19).

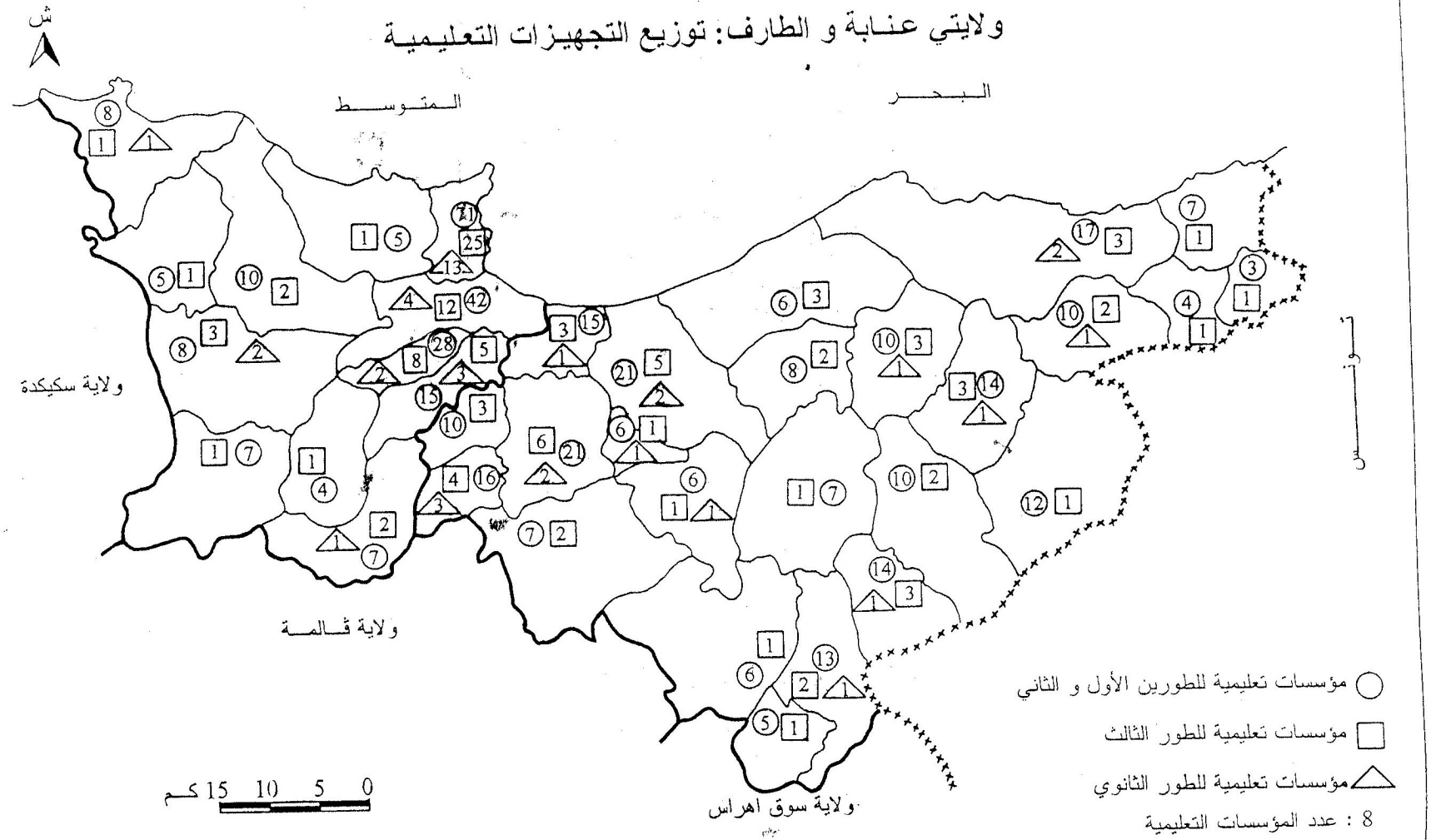
فولاية عنابة تضم 210 مؤسسة تعليمية بـ 45,85% من إجمالي المؤسسات و في ولاية الطارف هناك 248 مؤسسة تعليمية بنسبة 54,15% من إجمالي المؤسسات و هذا يعني أن أكثر من ½ (نصف) المؤسسات التعليمية للطورين الأول و الثاني تقع بولاية الطارف بفارق يقدر بـ 38 مؤسسة تعليمية، و يمكن تفسير هذه الوضعية بالإرتفاع الذي تعرفه ولاية الطارف في نسبة تلاميذ هذين الطورين.

تتواجد المؤسسات التعليمية في كل بلديات مجال الدراسة، غير أن هذه المؤسسات تشهد تبايناً في توزيعها المجالي عبر البلديات (خريطة:60).

- تضم بلدية عنابة أكبر عدد من المؤسسات التعليمية قدر بـ 71 مؤسسة تعليمية بإجمالي 1.049 قسم، ليتناسب مع عدد تلاميذها المقدر بـ 28.283 تلميذ.
- تليها كل من بلديتي البوني و سيدي عمار بـ 42، 28 مؤسسة تعليمية على الترتيب.
- و تتساوى بلديتي بسباس و بن مهيدي في عدد المؤسسات التعليمية المقدر بـ 21 مؤسسة في كل بلدية.
- و يتراوح عدد المؤسسات بين 17 و 10 مؤسسات تعليمية في بلديات القالة، الذرعان، الشط، الحجار، الطارف، عين كرمة، بوحجار، بوقوس، واد لعنب، عين لعسل، بوثلجة، شبيطة مختار و زيتونة.
- تضم بلدية العيون أصغر عدد من المؤسسات التعليمية المقدر بـ 3 مؤسسات تعليمية.
- أما باقي البلديات فيتراوح بها عدد المؤسسات التعليمية بين 08 – 05 مؤسسات تعليمية.

خريطة (60)

ولايتي عنابة و الطارف: توزيع التجهيزات التعليمية



المصدر: مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنابة و الطارف
دليل المؤسسات التربوية 2003-2004
+ تحقيق ميداني 2003.

*- نسبة التمدرس:

بلغت نسبة التمدرس[1] بمجال الدراسة 98,24%، كما تعتبر هذه النسبة مرتفعة على مستوى كلا الولايتين حيث وصلت في ولاية عنابة إلى 98,65% و 97,30% بولاية الطارف.

و إذا حاولنا مقارنة هذه النسبة بين مثيلاتها المسجلة على مستوى كل بلدية نجد قيمها تنحصر بين 89,20 – 99,52% دون تسجيل فروقات كبيرة.

و قد سجلت كل من بلديات: عنابة، البوني، سيرايدي، الحجار، سيدي عمار، الطارف، القالة، بن مهيدي، الذرعان، بسباس، عصفور أعلى القيم.

في المقابل سجلت البلديات: بوقوس، زيتونة، بوحجار، حمام بني صالح قيمًا منخفضة.

بصفة عامة يمكن أن نسجل بأن النسب المسجلة قد بيّنت عدّم تواجد فروقات حادة على مستوى البلديات من ناحية تقديم الخدمات التعليمية للطورين الأول و الثاني.

*- معدّل التأطير:

قدّر معدّل التأطير[2] على مستوى مجال الدراسة بـ 24 تلميذ/معلم خلال الموسم الدراسي 2003-2004 و هو يتقارب كثيرًا مع المعدل الوطني المقدر بـ 25 تلميذ/معلم.

أما على مستوى كل ولاية، فقد بلغ معدل التأطير بولاية عنابة 25 تلميذ/معلم و هو يتساوى مع المعدل الوطني، بينما شهد معدل التأطير بولاية الطارف انخفاضًا طفيفًا حيث قدر بـ 23 تلميذ/معلم.

و بالتالي كلا الولايتين تعرفان وضعية جيدة بالنسبة لمعدل التأطير.

و تسمح ملاحظة الخريطة (61) بوجود فوارق واضحة بين البلديات من خلال تباين قيم معدل التأطير، مما جعلنا نميز 03 فئات:

- **فئة " 26 – 32 تلميذ/معلم ":**

"معدل تأطير مرتفع يعكس انخفاض عدد المعلمين المشرفين على تقديم الخدمات التعليمية"

تمثلها بلديات: البوني، واد لعنب، عين البيضاء، سيدي عمار، شيحاني، الشط، واد زيتون، حيث أن قيم معدل التأطير بها تفوق المعدل الوطني، و هي البلديات التي تتميز بارتفاع نسبة التمدرس نتيجة لارتفاع حجمها السكاني و انخفاض عدد المعلمين.

---

(1) نسبة التمدرس = $\frac{\text{عدد التلاميذ في الطورين الأول و الثاني}}{\text{عدد السكان في سن الدراسة (6 – 12 سنة)}} \times 100$

(2) معدل التأطير = $\frac{\text{عدد التلاميذ}}{\text{عدد الأساتذة}}$

خريطة (61)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع التلاميذ حسب الأطوار التعليمية عبر البلديات



المصدر: مديريتي التربية و التعليم لو لايتي عنابة و الطارف
مصلحة البرمجة و المتابعة، دليل المؤسسات التربوية
2004-2003

- فئة " 20 – 25 تلميذ/معلم ":

"معدل تأطير متوسط يتقارب مع المعدّل الوطني"

تضم هذه الفئة كل من البلديات: عنابة، برحال، العلمة، الشرفة، التريعات، الطارف، بوحجار، بن مهيدي، القالة، عين لعسل، العيون، بوثلجة، بريحان، الشافية، الذرعان، شبيطة مختار، بسباس، عصفور، زريزر، عين كرمة حيث أن هذه الوضعية تعكس المستوى المقبول لتقديم الخدمات التعليمية.

- فئة " 11 – 19 تلميذ/معلم ":

"معدل تأطير منخفض يعكس ارتفاع عدد المعلمين المؤطرين"

تنتشر قيم هذه الفئة في باقي البلديات المقدر عددها بـ 07 بلديات و تتراوح بين 17 تلميذ/معلم ببلدية شطايبي و 19 تلميذ/معلم ببلديات: سيرايدي، السوارخ، بحيرة الطيور و رمل السوق.

*- معدّل إشغال القسم:

بلغ معدّل إشغال القسم[1] بمجال الدراسة 29 تلميذ/القسم و هو منخفض عن المعدل الوطني المقدر بـ 46 تلميذ/القسم بفارق قدره 17 تلميذ/القسم و هو بذلك يعتبر جيد، كما أن هذه الوضعية تتناسب مع كلا الولايتين تقريبًا.

و يوضح الشكل (24) بأن كل بلديات مجال الدراسة تشهد انخفاضًا في معدل إشغال القسم بها مقارنة بالمعدل الوطني (46 تلميذ/القسم) ، لكن هناك فروقات فيما بينها حيث بلغ أقصى ارتفاع لمعدل إشغال القسم إلى 37 تلميذ/القسم ببلدية بسباس و أخفضها 18 تلميذ/القسم ببلديتي شطايبي و الشافية و ذلك بسبب انخفاض عدد التلاميذ بهاتين البلديتين.

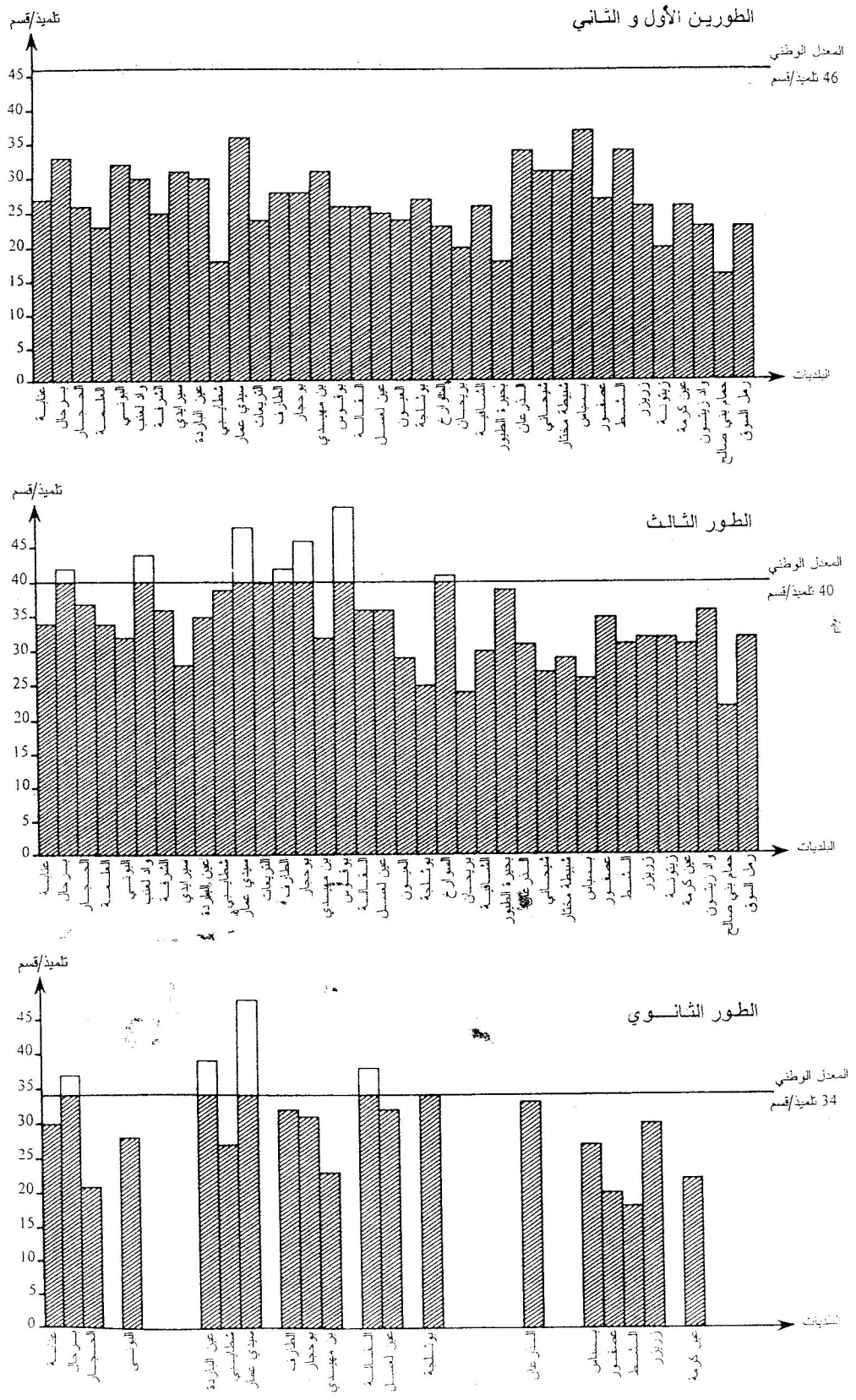
من كل ما سبق نستنتج بأن هناك تغطية كثيفة لمؤسسات التعليم للطورين الأول و الثاني انعكس ذلك على انخفاض معدل إشغال القسم و كذلك انخفاض في معدّل التأطير بالرغم من ارتفاع نسبة التمدرس، مما جعل تقديم الخدمات التعليمية لتلاميذ الطورين الأول و الثاني جد مقبولة.

---

(1) معدل إشغال القسم = عدد التلاميذ / عدد الأقسام

شكل (24)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع معدل إشغال القسم حسب الأطوار التعليمية عبر البلديات



المصدر : مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنابة و الطارف
دليل المؤسسات التربوية 2003-2004

2-2- الخدمات التعليمية في الطور الثالث:

" إنتشار مجالي واسع على كل البلديات مع فوارق بسيطة ".

بعد الطورين الأول و الثاني يأتي التعليم في الطور الثالث الذي يضم 61.888 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2003-2004، و هو ما يُمثل نسبة 06,82% من إجمالي السكان بمجال الدراسة.

و يوضح الجدول(20) بأن هناك فوارق بين الولايتين:

جدول (20): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع المؤسسات التعليمية للطور الثالث .

المتغيرات / الولاية	عدد المؤسسات التعليمية	عدد التلاميذ	نسبة التمدرس (%)	معدل التأطير تلميذ/معلم	معدل إشغال القسم تلميذ/قسم
ولاية عنابة	62	37.016	94,30	16	36
ولاية الطارف	55	24.872	88,60	18	32
مجال الدراسة	117	61.888	91,08	17	34

المصدر: مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنابة و الطارف
مصلحة البرمجة و المتابعة، دليل المؤسسات التربوية
2004-2003

فولاية عنابة تضم 37.016 تلميذ مما يمثل نسبة 6,68% من إجمالي السكان، بينما تضم ولاية الطارف 24.872 تلميذ مما يجعل نسبتهم تقدر بـ 7,03% من إجمالي السكان(1998).

و توضح الخريطة (61) التوزيع المجالي لعدد تلاميذ الطور الثالث عبر البلديات.

و حتى نتمكن من معرفة مستوى الخدمات التعليمية لتلاميذ هذا الطور التعليمي لابد من تحليل المؤشرات التالية:

*- توزيع المؤسسات التعليمية:

تقدم الخدمات التعليمية لتلاميذ الطور الثالث من خلال تواجد 117 مؤسسة تعليمية و التي بدورها تضم 1.811 قسم، حيث تستحوذ ولاية عنابة على 62 مؤسسة تعليمية (53%) في المقابل نجد ولاية الطارف تضم 55 مؤسسة تعليمية (47%)، و بالتالي نجد أن أكثر من نصف (½) المؤسسات التعليمية للطور الثالث تتواجد بولاية عنابة.

و يمكن تفسير ذلك بالتباين المجالي الذي يعرفه توزيع هذه المؤسسات التعليمية عبر بلديات مجال الدراسة و المرتبط أساساً بحجم تلاميذ هذا الطور في كل بلدية.

و من خلال الخريطة (60) نلاحظ ما يلي:

- تستحوذ بلدية عنابة على أكبر عدد من المؤسسات التعليمية المقدر بـ 25 مؤسسة تعليمية.
- و تضم بلدية البوني 12 مؤسسة تعليمية، تليها بلدية سيدي عمار بضمها 8 مؤسسات تعليمية.
- أما بلدية بسباس فبها 6 مؤسسات تعليمية، و تتقارب معها كل من بلديتي الحجار و بن مهيدي بضمهما لـ 5 مؤسسات تعليمية في كل واحدة.
- و تتواجد في بلدية الذرعان 4 مؤسسات تعليمية.
- أما بلديات: برحال، الطارف، القالة، بوثلجة، بريحان، شبيطة مختار، الشط، عين كرمة، فتضم كل بلدية 3 مؤسسات تعليمية.
- و في بلديات: واد لعنب، عين الباردة، بوحجار، عين لعسل، بحيرة الطيور، شيحاني و زيتونة، فتتواجد 02 مؤسسة تعليمية في كل بلدية.
- أما باقي البلديات فهي تضم مؤسسة تعليمية واحدة (01) في كل بلدية.

من خلال هذا التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية يمكن أن نستنتج ما يلي:

- تتركز في 4 بلديات من ولاية عنابة (عنابة، البوني، سيدي عمار، الحجار) ما يقارب ¾ من إجمالي المؤسسات التعليمية، و ينتشر ¼ منها في البلديات الثمانية من الولاية.
- تقارب في عدد المؤسسات التعليمية بين بلديات ولاية الطارف حيث ينحصر العدد بين 6 – 1 مؤسسة تعليمية عبر البلديات.

*- نسبة التمدرس:

قدرت نسبة التمدرس للتعليم بالطور الثالث بمجال الدراسة 91,08%، لكن هذه النسبة تتباين بين الولايتين حيث ترتفع بولاية عنابة و تصل إلى 94,30% و في ولاية الطارف تنخفض إلى 88,60%.

بينما تتباين قيم نسبة التمدرس بين البلديات و تنحصر بين أعلى قيمة لها 97,43% ببلدية سيدي عمار و أدناها 58,94% ببلدية حمام بني صالح.

و يرتبط التباين في نسبة التمدرس بين البلديات في التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية و التي يتركز أغلبها بالمراكز الرئيسية في البلديات و نخص هنا تلك البلديات (14 بلدية) التي تضم مؤسسة تعليمية واحدة للطور الثالث أين يجد تلاميذ المراكز الثانوية في كل بلدية صعوبة التنقل للإلتحاق بمدارسهم أمام النقص في وسائل النقل و بُعْد المدارس لاسيما في فصل الشتاء حيث يضطر أغلبهم للتوقف عن الدراسة مما انعكس على انخفاض نسبة التمدرس بهذه البلديات.

*- معدل التأطير:

يقدر إجمالي تلاميذ هذا الطور بـ 61.888 تلميذ، يشرف على تدريسهم 3.655 أستاذ، مما جعل معدل التأطير يقدر بـ 17 تلميذ/أستاذ و هو يعتبر جيد مقارنة بالمعدل الوطني (20 تلميذ/أستاذ).

و نظرًا لعدم وجود تفارت كبير في معدل التأطير بين البلديات سمحت ملاحظة الخريطة (61) بتمييز هذه البلديات ضمن فئتين:

- فئة " 20 – 25 تلميذ/معلم ":

"معدل تأطير يتقارب مع المعدّل الوطني"

تشمل هذه الفئة كل من البلديات: بوقوس، الطارف، بوحجار، زيتونة، عين كرمة، واد زيتون، و هي كلها بلديات تنتمي إلى ولاية الطارف و تقع في أطرافها عدا بلدية الطارف، حيث لا تتعدى قيم معدل التأطير بها 23 تلميذ/أستاذ.

- فئة " 11 – 19 تلميذ/معلم ":

"معدل تأطير جيد يغطي أغلب البلديات "

تنتشر قيم هذه الفئة في باقي بلديات مجال الدراسة و هي لا تنخفض عن 14 تلميذ/أستاذ.

و يمكن تفسير هذه الوضعية الجيدة في معدل التأطير إلى توفر عدد من الأساتذة الذي يتناسب مع عدد التلاميذ.

*- معدّل إشغال القسم:

يتضح من خلال الجدول (20) أن معدل إشغال القسم بمجال الدراسة قد وصل إلى 34 تلميذ/قسم و هو معدل منخفض عن المعدل الوطني المقدر بـ 40 تلميذ/القسم، هذا ما يجعل الوضعية جيدة.

كما تشهد كلا الولايتين نفس الوضعية ذلك أن معدل إشغال القسم بولاية عنابة وصل إلى 36 تلميذ/القسم.

أما على مستوى بلديات مجال الدراسة فقد عرف معدل إشغال القسم تباينات واضحة (شكل:24) حيث نجد من إجمالي 36 بلدية بمجال الدراسة أن هناك 07 بلديات فقط يرتفع بها معدل إشغال القسم عن المعدل الوطني.

و قد بلغ هذا المعدل أقصاه في بلدية بوقوس التي سجلت 51 تلميذ/القسم بينما أخفض قيمة كانت في بلدية حمام بني صالح التي عرفت معدل قدره 22 تلميذ/القسم.

و بالتالي يمكن أن نستخلص بأن الخدمات التعليمية للطور الثالث تقدم في كل بلديات مجال الدراسة، لكن بصورة متباينة من بلدية لأخرى بفارق ضعيف تعود أسبابه إلى توفر المؤسسات التعليمية (أساتذة، أقسام ...) مما جعل معدل التأطير جيد و تناسب معدل إشغال القسم مع المعدل الوطني، انعكس ذلك على مستوى تقديم الخدمات للطور الثالث لن ترتقي إلى جد القبول في كل البلديات.

2-3- الخدمات التعليمية في الطور الثانوي:

" خدمات تعليمية تقتصر على بعض البلديات ".

يجمع هذا الطور نوعين من التعليم هما التعليم الثانوي العام و التعليم الثانوي التقني.

و يوضح الجدول (21) الموالي توزيع المؤسسات التعليمية للطور الثانوي:

جدول (21): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع المؤسسات التعليمية للطور الثانوي.

المتغيرات / الولاية	عدد المؤسسات التعليمية	عدد التلاميذ	معدل التأطير تلميذ/معلم	معدل إشغال القسم تلميذ/قسم
ولاية عنابة	26	21.427	16	33
ولاية الطارف	17	11.174	16	29
مجال الدراسة	43	32.601	16	32

المصدر: مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنابة و الطارف

مصلحة البرمجة و المتابعة، دليل المؤسسات التربوية

2004-2003

بلغ عدد تلاميذ هذا الطور التعليمي بمجال الدراسة 32.601 تلميذ و هو ما يُمثل نسبة 3,59% من إجمالي السكان.

في ولاية عنابة وصل عدد تلاميذ الطور الثانوي 21.427 تلميذ بنسبة 3,86% من إجمالي سكان الولاية.

أما في ولاية الطارف فقد بلغ عدد التلاميذ 11.174 تلميذ يمثلون نسبة 3,16% من إجمالي سكان الولاية.

و فيما يتعلق بتوزيع التلاميذ عبر البلديات فهو يعرف تباينًا مجاليًا حسب ما توضحه الخريطة (61).

و بالتالي يجدّر بنا التطرق إلى دراسة التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية.

*- توزيع المؤسسات التعليمية:

بلغ عدد المؤسسات التعليمية للطور الثانوي 43 مؤسسة تعليمية موزعة بالتباين بين الولايتين، حيث تضم ولاية عنابة لوحدها 26 مؤسسة تعليمية (60,00% من إجمالي المؤسسات التعليمية) في المقابل كان نصيب ولاية الطارف 17 مؤسسة تعليمية أي ما يُمثل نسبة 40,00% من إجمالي المؤسسات.

كما يوضح التوزيع المجالي لهذه المؤسسات التعليمية (خريطة:60) أن تواجدها مقتصرًا فقط على 19 بلدية و هي بلديات حضرية أغلبها مقرات دوائر، بينما باقي البلديات (17 بلدية) فيغيب بها مؤسسات التعليم الثانوي.

إضافة إلى ذلك فإن 19 بلدية و التي تتوقع بها المؤسسات التعليمية للطور الثانوي، فهي تتباين فيما بينها من ناحية عدد المؤسسات التعليمية حيث:

- تضم بلدية عنابة لوحدها 13 مؤسسة تعليمية، و هو ما يعادل نصف (½) المؤسسات التعليمية بولاية عنابة ككل.
- و في بلدية البوني تتواجد 4 مؤسسات تعليمية.
- كما تضم كلا من بلديتي: الحجار، الذرعان: 3 مؤسسات تعليمية في كل واحدة.
- بينما نجد أن بلديات: برحال، سيدي عمار، بن مهيدي، القالة، بسباس تضم (02) مؤسستين تعليميتين في كل واحدة.
- بينما باقي البلديات و البالغ عددها 10 بلديات فإنها تضم مؤسسة تعليمية في كل بلدية.

و بالتالي فإن توزيع هذه المؤسسات التعليمية حسب عددها مرتبط بحجم التلاميذ المتواجدين في كل بلدية، و عليه لا بد من معرفة كل من معدّل التأطير، و معدل إشغال القسم لأن هذين المؤشرين لهما أهمية كبيرة في توضيح مستوى الخدمات التعليمية المقدمة.

ـ معدّل التأطير:

من خلال المعطيات الموضحة بالجدول (21) تم الحصول على معدل التأطير بالطور الثانوي و الذي بلغ 16 تلميذ/أستاذ بمجال الدراسة، مع الإشارة إلى أن نفس القيمة قد سجلت على مستوى كل ولاية.

و يُعتبر معدّل التأطير (16 تلميذ/أستاذ) منخفض عن المعدل الوطني المقدر بـ 20 تلميذ/أستاذ، و هو بذلك معدل إيجابي يعكس وجود فائض في الأساتذة مقارنة بعدد التلاميذ و بالتالي خدمة تعليمية جيدة.

و بالرجوع إلى الخريطة (61) نلاحظ أن معدل التأطير يختلف من بلدية لأخرى (المقدر عددها بـ 19 بلدية)، مما جعلنا نميز 3 فئات وهي:

ـ فئة " 25 – 32 تلميذ/معلم " :

" معدّل تأطير يفوق المعدل الوطني "

يقتصر تواجد هذه الفئة على بلدية واحدة هي بلدية سيدي عمار و التي قدر بها معدل التأطير بـ 28 تلميذ/أستاذ ، و هذا يعود إلى احتواءها على مؤسستين تعليميتين (02) فقط، تضمان 3.952 تلميذ يشرف على تأطيرهم 143 أستاذ.

و بالتالي فإن بلدية سيدي عمار تعاني من عجز يقدر بـ 02 مؤسستين تعليميتين عملا بمقاييس مديرية التربية و التعليم و القاضي بوجود ثانوية/1000 نسمة و عليه هناك عجزًا في الأساتذة يقدر بـ 55 أستاذ ببلدية سيدي عمار.

و هذا ما يكون له انعكاس كبير على تدني مستوى تقديم الخدمات التعليمية بهذه البلدية.

ـ فئة " 20 – 25 تلميذ/معلم " :

" معدل تأطير يتناسب مع المعدل الوطني "

تنتشر قيم هذه الفئة في 04 بلديات هي: الحجار، عين لعسل، بوثلجة، عين كرمة و بالتالي نسجل عجزًا في الأساتذة يقدر بـ 11 أستاذ.

- فئة " 11 – 19 تلميذ/معلم " :

" معدل تأطير يتناسب مع المعدل الوطني "

تتواجد في باقي البلديات و تنحصر قيم معدّل التأطير بها بين 11 تلميذ/أستاذ في بلدية الشط و 19 تلميذ/أستاذ في بلديتي بوحجار و عصفور.

و عليه فهي بلديات تعرف فائضًا في عدد الأساتذة.

و منه يتبين لنا وجود فارق في توزيع الأساتذة بين البلديات انعكس على وجود عجز في بعض البلديات مع تسجيل فائض على مستوى مجال الدراسة.

* معدّل إشغال القسم:

بلغ مجموع مؤسسات التعليم الثانوي 43 مؤسسة تعليمية تضم 1.031 قسم و بالتالي فقد قدّر معدل إشغال القسم بـ 32 تلميذ/القسم و هو بذلك يتقارب من المعدل المقدر بـ 34 تلميذ/القسم.

و على مستوى كل ولاية على حدّى، نجد أن معدّل إشغال القسم بولاية عنابة وصل إلى 33 تلميذ/القسم و هو أقل من المعدّل الوطني بدرجة واحدة و عليه فهو تقارب معه.

و في ولاية الطارف نجد هذا المعدل قد وصل على 29 تلميذ/القسم و هو بذلك ينخفض عن المعدل الوطني بنحو 5 درجات.

و بالتالي فالوضعية حسنة على مستوى مجال الدراسة تبيّن توفر المؤسسات التعليمية و كذلك توفر الأقسام.

لكن مع التباين في توزيع المؤسسات التعليمية و تباين عدد التلاميذ عبر البلديات يوضح الشكل (24) بأن هناك بلديات يرتفع فيها معدّل إشغال القسم عن المعدل الوطني و يتمثل ذلك في 24 بلدية هي: برحال، عين الباردة، سيدي عمار و القالة.

بينما تسجل بلدية الشط أخفض قيمة لمعدل إشغال القسم و المقدر بـ 18 تلميذ/القسم.

بصفة عامة فإنه بالرغم من اقتصار تواجد مؤسسات التعليم الثانوي على 19 بلدية فقط بمجال الدراسة إلا أنها تضمن تقديم الخدمات التعليمية لكل تلاميذ هذا الطور بمستوى مقبول تتضح من خلال معدلي التأطير و معدل إشغال القسم.

من كل ما سبق نستنتج ما يلي:

- إستحواذ بلدية عنابة على أكبر عدد من التجهيزات التعليمية لمختلف الأطوار التعليمية ذلك تناسبًا مع حجم التلاميذ المرتفع بها.
- كما تضم ولاية عنابة أكبر عدد من التجهيزات التعليمية مقارنة بولاية الطارف لأن توزيع التجهيزات التعليمية مرتبط بعدد التلاميذ في كل ولاية.
- تعتبر الخدمات التعليمية المقدمة لمختلف الأطوار التعليمية في مستوى الحسن، تعكسها القيم المسجلة لنسبة التمدرس، معدل التأطير و معدل إشغال القسم.

2-4- خدمات التكوين المهني:

" تركز بولاية عنابة ".

تُقدّم خدمات التكوين المهني للتلاميذ الذين يتعدى سنهم 15 سنة و لم يتمكنوا من مواصلة تعليمهم الثانوي و الجامعي، و تتمثل الخدمات المقدمة في التكوين المهني في تكوين و تأطير متربصين في مختلف المهن حتى يتلحقوا بسوق العمل.

و يتوفر مجال الدراسة على عدد من التجهيزات المختصة في التكوين المهني، يتميز توزيعها المجالي بالتباين بين ولايتي عنابة و الطارف، حسب ما يوضحه الجدول (22) الموالي:

جدول (22): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع مؤسسات التكوين المهني.

التجهيزات	المؤسسات	عدد المقاعد البيداغوجية
ولاية عنابة	معهد وطني للتكوين المهني (I.N.S.F.P)	1000
	معهد وطني مختص في التكوين المهني	250
	معهد التكوين المهني	150
	(09) مراكز للتكوين المهني	3600
	(04) ملحق للتكوين المهني	500
ولاية الطارف	معهد وطني للتكوين المهني	180
	(05) مراكز للتكوين المهني	1296
	(03) ملحق للتكوين المهني	180

المصدر: مديريتي التكوين المهني و التمهين لولايتي عنابة و الطارف 2002.

إن تعدد التخصصات العلمية التي تحتضنها جامعة عنابة جعلتها توزع كلياتها بين بلديتي عنابة و سيدي عمار، أما كلية العلوم الفلاحية فقد وقعت ببلدية الطارف.

كما أن جامعة عنابة لا تقدم خدمات التعليم العالي إلى طلبة مجال الدراسة فحسب بل لمختلف الطلبة الوافدين من مختلف جهات الوطن و هو ما أدى إلى إرتفاع عددهم مما يطرح مشكل الإيواء.

لذلك نجد أن خدمات التعليم العالي لا تقتصر فقط على التأطير و التكوين العلمي بل تقديم خدمات أخرى خاصة الإيواء.

و في هذا الإطار نجد أن مجال الدراسة يتوفر على 13 إقامة جامعية تتوزع بين بلديتي عنابة و سيدي عمار بطاقة إيواء إجمالية تقدر بـ 13.280 سرير، و هو ما يتضح من خلال الجدول (24) الموالي:

جدول (24): توزيع الإقامات الجامعية عبر بلديتي عنابة وسيدي عمار.

الرقم	إسم الإقامة الجامعية	الطاقة النظرية (سرير)	الموقع
01	19 ماي 1956	2.000	سيدي عمار
02	شعيبة	2.000	سيدي عمار
03	الشلف	600	سيدي عمار
04	سيدي عمار	600	سيدي عمار
05	CEFOS	1.000	سيدي عمار
06	08 مارس	600	عنابة
07	بوحديد	500	عنابة
08	الجسر الأبيض	2.000	عنابة
09	سيدي عاشور	3.500	عنابة
10	عميروش	120	عنابة
11	واد قبة	70	عنابة
12	ALZON	120	عنابة
13	Collège syndical	170	عنابة
	المجموع	13.280	

المصدر: مركز الخدمات الجامعية الإجتماعية –عنابة– 2000-2001.

و أمام الإقبال الكبير للطلبة على جامعة عنابة لاسيما من خارج مجال الدراسة أدى إلى إرتفاع طاقة إستيعاب الإقامات الجامعية فوق طاقتها النظرية.

3- الخدمات الثقافية و الرياضية:

3-1- الخدمات الثقافية:

" تركز ببلدية عنابة و إستقطاب لقاعات الإنترنت ".

على الرغم من أن التجهيزات الثقافية تقدّم خدماتها لحجم كبير من السكان (خاصة فئة الشباب) إلا أنها تتميز بطابع التباين المجالي، حيث يقتصر تواجدها على بعض بلديات مجال الدراسة، كما تتميز كذلك بالتباين النوعي لأن هناك بعض الأنواع من التجهيزات تتواجد في بلديات دون أخرى، و هو ما يتضح من خلال الخريطة (62)، حيث أمكن تسجيل الملاحظات التالية:

*- **بلديات تفتقر كليًا للتجهيزات الثقافية بجميع أنواعها:**

و نذكر هنا كل من بلديات: السوارخ، العيون، رمل السوق، بوقوس، الشافية و حمام بني صالح و هي بلديات تنتمي كلها لولاية الطارف أغلبها بلديات حدودية تضم حجمًا سكانيًا يقدّر بـ 38.725 نسمة (1998)، مما يُمثل نسبة 4,26% من إجمالي سكان مجال الدراسة، مما يترتب عنه تنقل السكان إلى البلديات الأقرب إليهم لتلقي الخدمات الثقافية المتوفرة بها.

*- **بلديات تضم تجهيز ثقافي واحد فقط:**

على أساس نوع التجهيز الثقافي يمكن التمييز بين:

- بلديات تضم " مركز ثقافي ": و عددها 10 بلديات، 04 منها (عين الباردة، العلمة، التريعات، واد لعنب) تنتمي لولاية عنابة، و 06 بلديات (عين لعسل، شيحاني، زريزر، بسباس، الشط، شبيطة مختار) تنتمي لولاية الطارف.
- بلديات تضم " دار الشباب ": و هي بلديات: زيتونة، واد زيتون، عصفور و سيرايدي.

يقدّم كلا النوعين من التجهيزات خدمات ثقافية جد محدودة للسكان و لا تتمكن من تلبية تطلعاتهم.

*- **بلديات تضم أكثر من تجهيز ثقافي:**

ينتشر تواجدها في باقي بلديات مجال الدراسة، حيث تميز تواجدها أكثر من نوعين من التجهيزات الثقافية، و ذلك كما يلي:

من جهة:

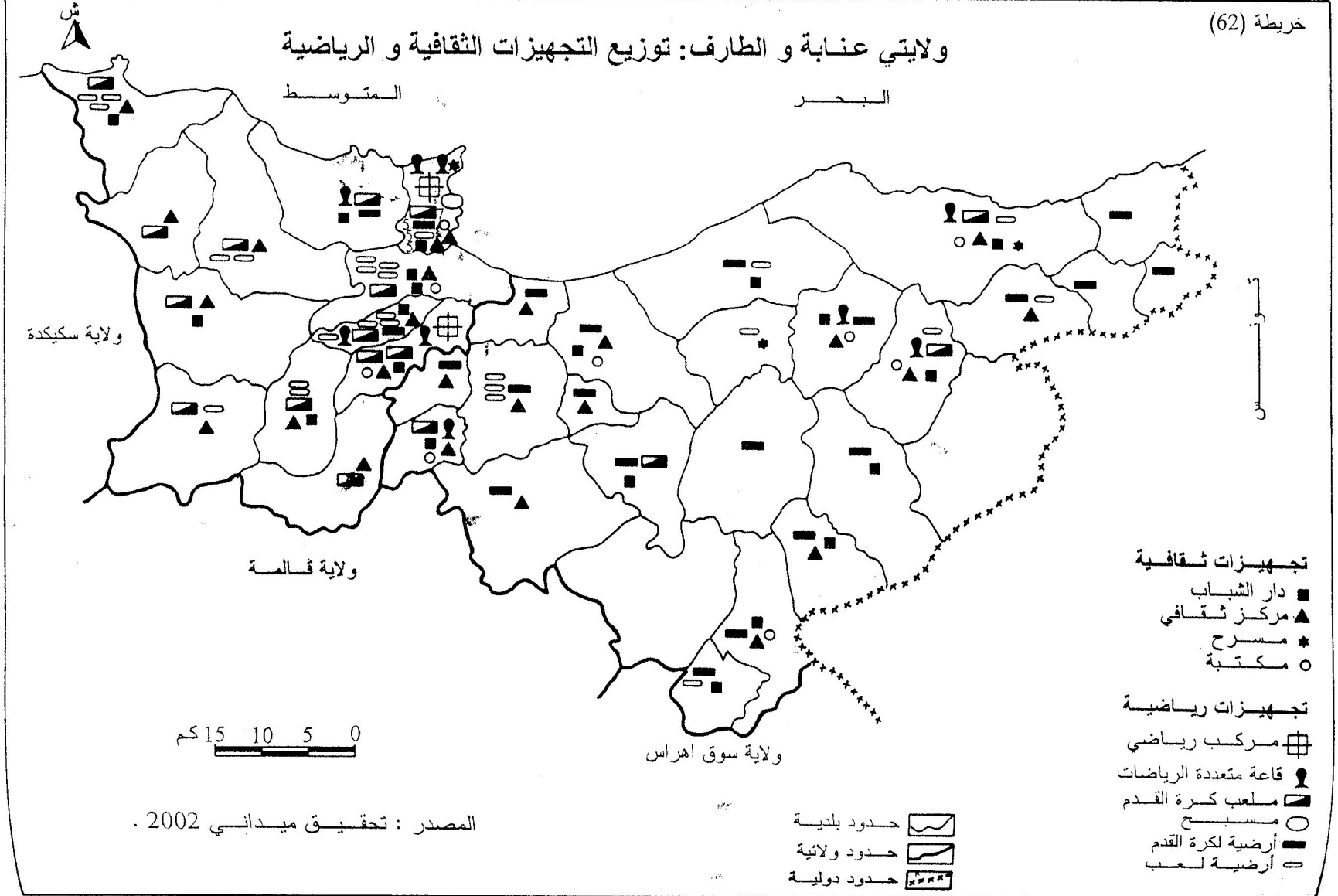
- يقتصر تواجد " المسرح " على بلديتي عنابة و القالة فقط.
- كما تنتشر " المكتبة البلدية " في كل من بلديات القالة، الطارف، بوثلجة، بوحجار، بن مهيدي، الحجار و عنابة.

و من جهة أخرى:

- إستقطاب بلدية عنابة لأغلب التجهيزات الثقافية باختلاف أنواعها، مما يجعلها بؤرة لتوافد سكان البلديات المجاورة لتقي مختلف الخدمات الثقافية التي تتناسب مع مختلف الشرائح.

خريطة (62)

ولايتي عنـابة و الطارف: توزيع التجهيزات الثقافية و الرياضية



المصدر : تحقيـق ميـدانـي 2002 .

بالإضافة إلى ما سبق هناك ظاهرة جديدة انتشرت في أغلب بلديات مجال الدراسة و أصبحت بؤرًا لاستقطاب فئة الشباب باختلاف أصنافهم و هي " قاعات الإنترنت" التي توفر جميع المعلومات الثقافية على المستوى العالمي.

و في هذا الإطار فقد بلغ عدد قاعات الإنترنت المتواجدة بمجال الدراسة 53 قاعة إنترنت.

2- الخدمات الرياضية:

" فوارق مجالية بارزة و تركز واضح ببلدية عنابة ".

يتميز التوزيع المجالي للتجهيزات الرياضية عبر بلديات مجال الدراسة بطابع التباين و هو ما يتضح من خلال الخريطة (62) و التي تسمح ملاحظتها بتسجيل ما يلي:

- تركز "المركب الرياضي " على بلديتي عنابة و الحجار فقط.
- كما تنتشر " القاعات متعددة الرياضات " في كل من بلديات عنابة، البوني، سيدي عمار، الحجار، الذرعان، بوشلجة، الطارف و القالة.
- أما فيما يتعلق بـ " ملعب كرة القدم " فإن هذا التجهيز الرياضي يتواجد في كل بلديات ولاية عنابة (12 بلدية)، و في 04 بلديات فقط من ولاية الطارف.
- كما تضم أغلب البلديات " أرضيات لكرة القدم ".
- أما " المسبح " فيقتصر تواجده على بلدية عنابة فقط.

و تجدر الإشارة بالذكر إلى:

- تركز جميع التجهيزات الرياضية باختلاف أنواعها ببلدية عنابة.
- غياب تام لمختلف التجهيزات الرياضية ببلديتي بوقوس و حمام بني صالح.

3- الخدمات الداخلية للمساكن:

" خدمات ضرورية مكملة للسكن ".

نقصد بها التجهيزات الداخلية للمساكن، و هي تلك التجهيزات المرافقة للسكن و المكملة للأنشطة السكنية حتى يتمكن الساكن من تلقي كل الخدمات التي يحتاجها داخل المسكن و نخص هنا: مياه الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، المطبخ، الحمام، المرحاض...

غير أن المساكن بمجال الدراسة تتباين فيما بينها من حيث احتواء كل مسكن على عدد من هذه التجهيزات، إذ يتضح ذلك مجاليًا بين المساكن الواقعة بالمراكز الرئيسية للبلديات و المراكز الثانوية و تلك الواقعة في منطقة التبعثر.

و هو ما يحتم ضرورة دراسة هذه الخدمات حسب التوزيع المجالي للمساكن:

1-4- التوزيع المجالي للمساكن:

" تركز بالمراكز الرئيسية للبلديات ".

سنتناول دراسة توزيع المساكن حسب المراكز عبر البلديات من جهة، و من جهة أخرى وجهتها التطورية خلال الفترة 1987 – 1998.

- في سنة 1987:

يوضح الجدول (25) الموالي توزيع المساكن عبر المراكز بولايتي عنابة و الطارف خلال سنة 1987.

جدول (25): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع المساكن حسب التشتت (1987)

المراكز / الولاية	المركز الرئيسي		المراكز الثانوية		منطقة التبعثر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ولاية عنابة	56.592	70,69	16.457	20,56	7.006	8,75	80.055	100
ولاية الطارف	21.321	47,29	11.495	25,49	12.270	27,22	45.086	100
المجموع	77.913	62,26	27.952	22,34	19.276	15,42	125.141	100

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987.

بلغ إجمالي المساكن في سنة 1987 بولايتي عنابة و الطارف 125.141 مسكن، حيث تتوزع هذه المساكن مجاليًا كما يلي:

- السكن بالمركز الرئيسي: تضم المراكز الرئيسية للبلديات أكبر عدد من المساكن يقدر بـ 77.913 مسكن و هو ما يُمثل نسبة 62,26%.
- السكن بالمراكز الثانوية: يتواجد بهذه المراكز 27.952 مسكن بنسبة 22,34%.
- السكن بمنطقة التبعثر: تضم أقل عدد من المساكن قدر بـ 19.276 مسكن تُمثل نسبة 15,42%.

أما توزيع المساكن على مستوى كل ولاية فهو يتميز بـ :

- إرتفاع نسبة المساكن بالمراكز الرئيسية للبلديات بولاية عنابة إلى 70,69% مقارنة بمثيلاتها بولاية الطارف المقدرة بـ 47,29%.
- إنخفاض نسبة المساكن بمنطقة التبعثر ببلديات ولاية عنابة إلى 8,75% بالمقارنة مع ولاية الطارف التي قدرت فيها بـ 27,22%.
- تفاوت بسيط في نسبة المساكن بالمراكز الثانوية بين الولايتين بفارق يقدر بـ 5%.

كما يوضح التمثيل البياني لتوزيع المساكن (شكل: 25) عبر المراكز العمرانية للبلديات لسنة 1987 وجود 06 أصناف و هي:

- **مساكن بالمركز الرئيسي:** تضم هذه المجموعة 9 بلديات، 8 منها تنتمي إلى ولاية الطارف و بلدية واحدة " بلدية عنابة " تنتمي لولاية عنابة.
- **مساكن بالمراكز الثانوية:** تمثل هذه المجموعة 8 بلديات: 2 منها تنتمي لولاية عنابة (البوني و واد العنب) و 6 بلديات تنتمي لولاية الطارف.
- **مساكن بمنطقة التبعثر:** تضم 7 بلديات و هي: العلمة، بن مهيدي، بوقوس، الشافية، عين كرمة، واد زيتون و حمام بني صالح.
- **مساكن بالمركز الرئيسي و المراكز الثانوية:** تمثلها 4 بلديات: الحجار، سيدي عمار، الذرعان و رمل السوق.
- **مساكن بالمراكز الثانوية و منطقة التبعثر:** يتواجد بهذه المجموعة 4 بلديات و هي: برحال، الشرفة، عين الباردة، التريعات و هي بلديات تنتمي كلها لولاية عنابة.
- **مساكن بالمركز الرئيسي و منطقة التبعثر:** تمثل هذه المجموعة 4 بلديات هي: سيرايدي، شطايبي، العيون و زيتونة.

رغم هذا التباين في التوزيع إلا أن هناك سيطرة المركز الرئيسي في ضَمِه لأكبر عدد من المساكن و الذي تمثله الفئة الأولى بضمها أكبر عدد من البلديات.

كما أن هذه الوضعية لتوزيع المساكن تتفق مع مثيلاتها المتعلقة بتوزيع السكان لسنة 1987.

*- في سنة 1998:

تتوزع المساكن عبر المراكز بولايتي عنابة و الطارف سنة 1998 حسب ما يوضحه الجدول (26) الموالي:

جدول (26): ولايتي عنابة و الطارف

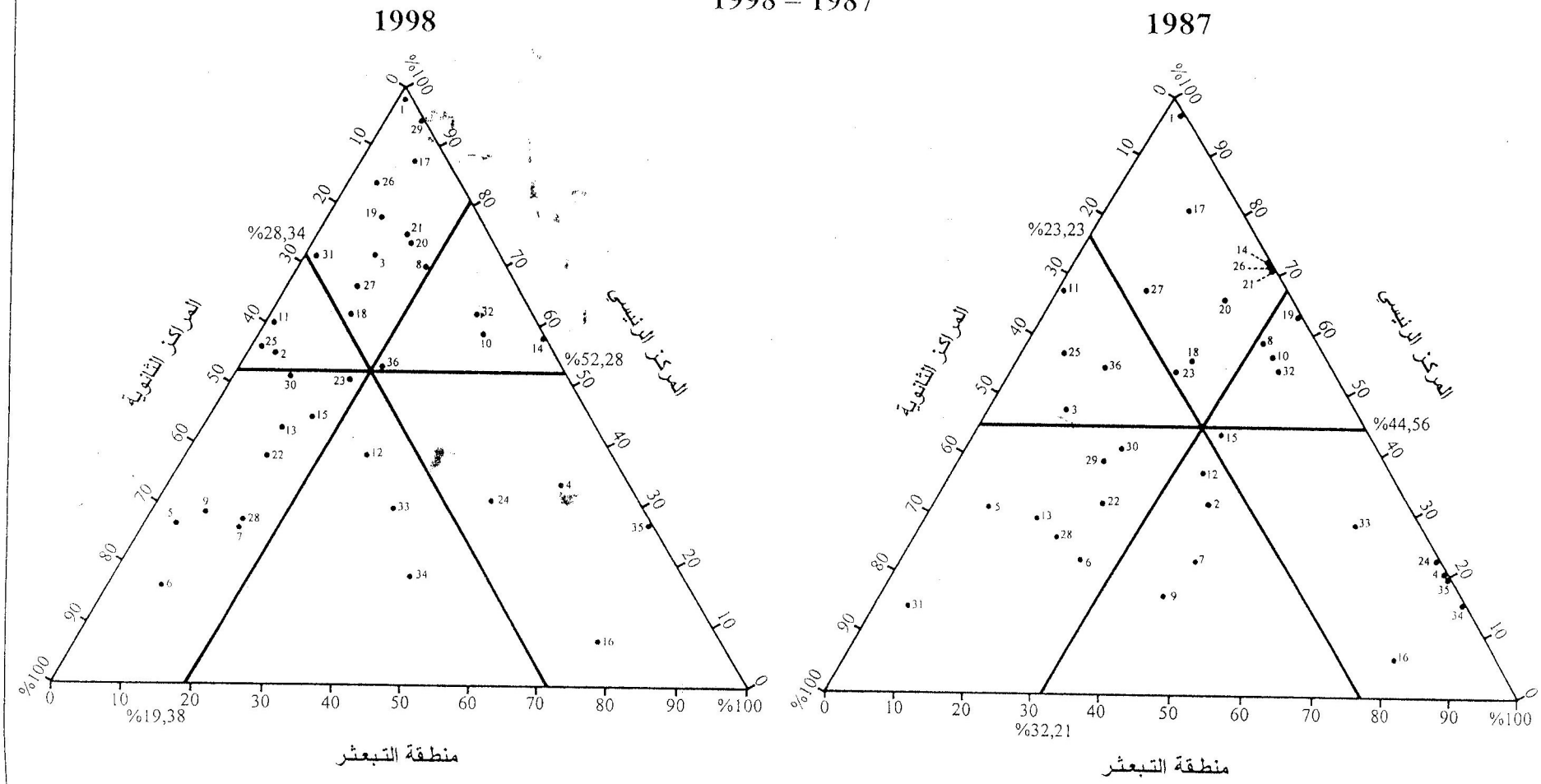
توزيع المساكن حسب التشتت (1998)

المراكز / الولاية	المركز الرئيسي		المراكز الثانوية		منطقة التبعثر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ولاية عنابة	64.704	70,02	23.873	25,83	3.831	4,15	92.408	100
ولاية الطارف	29.305	53,52	16.296	29,76	9.154	16,72	54.755	100
المجموع	94.009	63,88	40.169	27,29	12.985	8,83	147.163	100

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998.

شكل (25)

ولايتي عنـابة و الطارف
تـوزيـع المساكن حسب المراكز العمرانية بالبلـديـات
1998 – 1987



1 عنابة	10 شيحابيي	19 العيون	28 بسباس
2 برحال	11 سيدي عمار	20 بوثلجة	29 عصفور
3 الحجار	12 التريعات	21 السوارخ	30 الشط
4 العلمة	13 الطارف	22 بريحان	31 زريزر
5 البوني	14 بوحجار	23 بحيرة الطيور	32 زيتونة
6 واد لعنب	15 بن مهيدي	24 الشافية	33 عين كرمة
7 الشرفة	16 بوقوس	25 الذرعان	34 واد زيتون
8 سيرايدي	17 القالة	26 شيحاني	35 حمام بني صالح
9 عين البارده	18 عين اسمل	27 شبيطة مختار	36 رمل السوق

المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987 – 1998.

وصل عدد المساكن سنة 1998 بمجال الدراسة 147.163 مسكن و ذلك بزيادة مطلقة في عدد المساكن قدّرت بـ 22.022 مسكن.

و حسب البيانات الإحصائية الموضحة بالجدول (26) فإن إجمالي المساكن بولايتي عنابة و الطارف البالغ 147.163 مسكن يتوزع مجاليًا كما يلي:

- السكن بالمركز الرئيسي: يضم المركز الرئيسي أكبر عدد من المساكن قدر بـ 94.009 مسكن و هو ما يُمثل نسبة 63,88%.
- السكن بالمراكز الثانوية: يتواجد بها 40.169 مسكن و هو بذلك يمثل نسبة 27,29%.
- السكن بمنطقة التبعثر: تضم هذه المنطقة أقل عدد من المساكن يقدر بـ 12.985 مسكن تتمثل نسبة 8,83%.

و على مستوى كل ولاية، نجد أن توزيع المساكن عبر المراكز بالبلديات أصبح يتميز بـ:

- استمرارية الارتفاع في عدد المساكن بولاية عنابة بالمراكز الرئيسية لبلدياتها إلى 70,02% رافقه كذلك ارتفاع في عدد المساكن بالمراكز الثانوية مقارنة بالسابق و التي وصلت نسبتها على 25,83%، كما تعمق الانخفاض في عدد المساكن بمنطقة التبعثر و وصلت نسبتها إلى 4,15%.
- أما في ولاية الطارف، فقد شهدت المراكز الرئيسية لبلدياتها ارتفاعًا في عدد المساكن حيث وصلت نسبتهم إلى 53,52% ، كما ارتفعت كذلك نسبة المساكن بالمراكز الثانوية إلى 29,76%، أضف إلى ذلك تنامي نسبة المساكن بمنطقة التبعثر إلى 16,72%.

إن هذه التحولات التي حدثت خلال سنة 1998 تتضح بيانيًا من خلال الشكل (25) و الذي يبيّن وجود 06 أصناف و هي:

- **مساكن بالمركز الرئيسي:** تضم هذه المجموعة 12 بلديات، 3 بلديات منها تنتمي لولاية عنابة و الباقي (9 بلديات) تنتمي إلى ولاية الطارف.
- **مساكن بالمراكز الثانوية:** تمثل هذه المجموعة 10 بلديات، 4 منها ينتمي إلى ولاية عنابة و 6 بلديات تنتمي إلى ولاية الطارف.
- **مساكن بمنطقة التبعثر:** ينتمي إلى هذه المجموعة 4 بلديات فقد و هي: العلمة، بوقوس، الشافية و حمام بني صالح.
- **مساكن بالمركز الرئيسي و المراكز الثانوية:** هناك 3 بلديات تنتمي إلى هذه المجموعة و هي: برحال، سيدي عمار و الذرعان.
- **مساكن بالمراكز الثانوية و منطقة التبعثر:** تضم هذه المجموعة كذلك 3 بلديات هي: التريعات، عين كرمة و واد زيتون.

- **مساكن بالمركز الرئيسي و منطقة التبعثر:** تنتمي إلى هذه المجموعة 4 بلديات هي: شطايبي، بوحجار، زيتونة و رمل السوق.

إن هذا التوزيع يبيّن تعمق سيطرة المركز الرئيسي في إستحواذه على أكبر عدد من المساكن.

من كل ما سبق نسجل الملاحظات التالية:

- بقاء المركز الرئيسي إستحواذه على أكبر عدد من المساكن و هو بذلك يحتل المرتبة الأولى، يليه مباشرة المراكز الثانوية.
- إنخفاض عدد المساكن في منطقة التبعثر.
- عرفت ولاية الطارف إرتفاع في عدد المساكن بولاية الطارف خلال الفترة 1987-1998 مع إنخفاض عدد المساكن بمنطقة التبعثر.

إن هذه الوضعية تستدعي معرفة و دراسة معدل إشغال المسكن لأنه مؤشر يسمح بمعرفة مدى أهمية السكن في تقديم خدمة الإيواء بالأخذ في الإعتبار عدد السكان القاطنين به.

4-2- معدّل إشغال المسكن:

" مؤشر يعكس مستوى الخدمات ".

شهدّ معدل إشغال المسكن على مستوى مجال الدراسة إستقرارًا خلال الفترة 1987- 1998، إذ قدّر بـ 6 أشخاص/المسكن، كما عرفت كلا الولايتي (ولايتي عنابة و الطارف) نفس المعدل خلال نفس الفترة و هو مؤشر يعتبر مقبول لأنه أقل نسبيًا من المعدّل الوطني المقدر بـ 7,14 شخص/المسكن.

أما توزيع معدّل إشغال المسكن عبر بلديات مجال الدراسة فقد عرف تباينًا مجاليًا، و هو ما يتضح من خلال الشكل (26) و الذي سمح بتمييز 3 أنماط من البلديات:

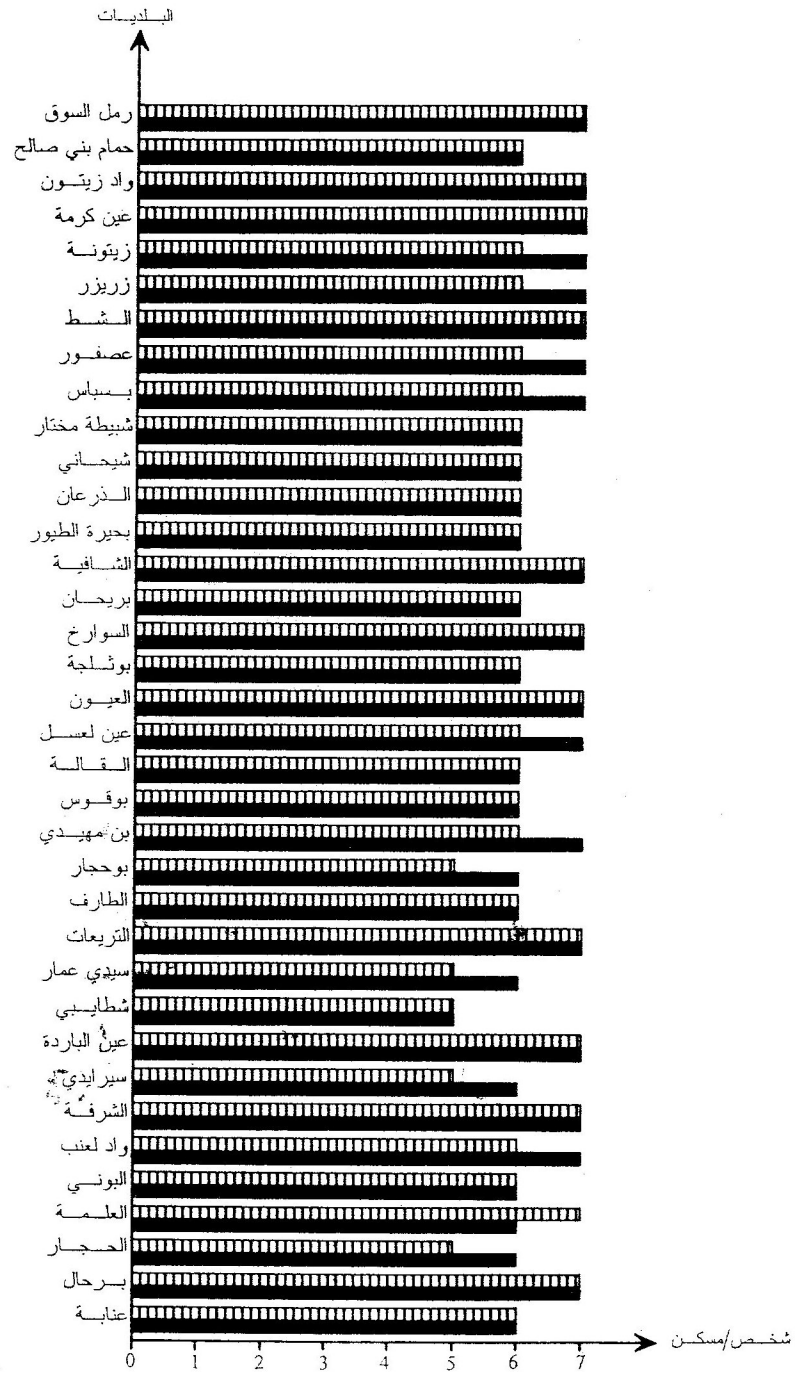
*- بلديات إستقر بها معدّل إشغال المسكن:

و هي البلديات التي بقي فيها معدّل إشغال المسكن مستقرًا خلال الفترة 1987-1998 دون أي تغيير، فهناك بلديات سجلت 6 أشخاص/المسكن، و أخرى سجلت 7 أشخاص/المسكن.

و قد بلغ عدد بلديات هذه الفئة 24 بلدية (الشكل:26) و هو ما يُمثل نسبة 66,67% من إجمالي البلديات، و هذا يعني أن هناك إستقرار في ⅔ من إجمالي بلديات مجال الدراسة.

شكل (26)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع معدل إشغال المسكن عبر البلديات
1998 – 1987



المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987 – 1998.

***- بلديات إرتفع بها معدّل إشغال المسكن:**

بلغ عدد البلديات التي إرتفع بها معدّل إشغال المسكن 11 بلدية و هو ما يُمثل نسبة 30,56% من إجمالي بلديات مجال الدراسة، و هنا يمكن التمييز ضمن هذه البلديات بين تلك التي إرتفع بها معدّل إشغال المسكن من 5-6 أشخاص/المسكن و هي: الحجار، سيرايدي، سيدي عمار و بوحجار، و بلديات إرتفع بها معدّل إشغال المسكن من 6-7 أشخاص/المسكن و هي: واد لعنب، بن مهيدي، عين لعسل، بسباس، عصفور، زريزر و زيتونة.

***- بلديات إنخفض بها معدّل إشغال المسكن:**

تمثلها بلدية العلمة فقط، أين إنخفض بها معدل إشغال المسكن من 7 على 6 أشخاص/المسكن.

مما سبق يمكن تفسير هذه الوضعية بحركة السكان نحو المراكز الرئيسية للبلديات قصد البحث عن ظروف إجتماعية أحسن للحصول على مختلف الخدمات من التجهيزات المتوفرة بها.

كما يرتبط معدل إشغال المسكن بمدى إنشاء المساكن و توفرها بالبلديات.

4-3- مؤشر الرفاهية السكنية:

" مؤشر يعكس مستوى الخدمات داخل المسكن ".

نهدف من خلال هذا التحليل إلى تصنيف بلديات مجال الدراسة حسب درجة تجهيز مساكنها بمختلف الخدمات المرفقة بها و نخص هنا: مياه الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، المطبخ، الحمام و المرحاض، و ذلك نظرًا للدور الذي تلعبه هذه التجهيزات في تقديمها للخدمات للسكان داخل مقر الإقامة السكنية، و بالتالي فإن هذه التجهيزات تعتبر مؤشرًا هامًا في معرفة مدى إمكانية الحظيرة السكنية في تقديم خدماتها للسكان و من ثمّ جذبهم و تثبيتهم.

و يوضح الجدول (27) توزيع المساكن حسب درجة تجهيزها عبر ولايتي عنابة و الطارف.

جدول (27): ولايتي عنابة و الطارف

توزيع التجهيزات الداخلية للمساكن 1998

التجهيزات / الولايتين	مياه الشرب		الصرف الصحي		الكهرباء		المطبخ		الحمّام		المرحاض		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ولاية عنابة	73.087	79,09	74.690	80,82	80.313	86,91	80.316	86,91	58.768	63,59	81.964	88,69	92.408	100
ولاية الطارف	34.197	62,45	30.865	56,37	40.604	74,16	37.634	68,73	24.814	45,32	40.864	74,63	54.755	100
المجموع	107.284	72,90	105.555	71,72	120.917	82,16	117.950	80,15	83.582	56,79	122.828	83,46	147.163	100

المصدر: ONS :Collections statistiques n°92, Les principaux résultats de L'exploitation exhaustive, pp. 234-235 et 281, 282,283-284.

تسمح ملاحظة الجدول (27) بتسجيل الملاحظات التالية:

- إرتفاع نسبة التجهيز الداخلي للمساكن بولاية عنابة مقارنة بمثيلتها بولاية الطارف.
- كل المساكن مجهزة بمياه الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، و المرحاض بنسبة تفوق 56,37%.
- تنخفض نسبة المساكن المزودة بالحمّام حيث تنحصر بين 45,32% سجلت بولاية الطارف و 63,59% بولاية عنابة.

تُعطي النسب المحصل عليها نظرة عامة عن درجة تجهيز المساكن بمجال الدراسة، لذلك يجب التعمق في هذا التحليل على مستوى البلديات، حسب ما توضحه الخريطة (63) و ذلك كما يلي:

- تباين مجالي في تجهيز المساكن بين بلديات الجهة الشرقية، الجهة الغربية و الجهة الجنوبية.
- نقص في تجهيز مساكن بلديات الجهة الجنوبية الشرقية بالصرف الصحي.
- تقارب في نسبة تجهيز المساكن عبر البلديات بالكهرباء حيث تنحصر بين 11,96% ببلدية واد زيتون و 78,98% ببلدية سيدي عمار.

و قد سمح هذا التباين في نسبة تجهيز المساكن عبر البلديات بمختلف التجهيزات الداخلية المرفقة بالسكن بحساب مؤشر الرفاهية (I C)[1] على مستوى كل بلدية (خريطة:63).

و عليه تم إستنتاج 5 مستويات و هي:

- **المستوى الأول: بلديات ذات مساكن جيدة التجهيز الداخلي.**

يُمثل هذا المستوى 4 بلديات و هي: عنابة، سيدي عمار، برحال و الطارف حيث تتوفر مساكن هذه البلديات على كل التجهيزات الداخلية، مما جعل مؤشر الرفاهية بها يفوق 80,00%.

- **المستوى الثاني: بلديات ذات مساكن حسنة التجهيز الداخلي.**

ينتمي إلى هذا المستوى 11 بلدية، منها 3 بلديات تنتمي لولاية عنابة. تتميز مساكن هذا المستوى بتزويدها بأغلب التجهيزات الداخلية لاسيما (مياه الشرب، الصرف الصحي، المطبخ، الكهرباء و المرحاض) حيث تراوحت بها قيم مؤشر الرفاهية بين 70,00 – 80,00%.

---

(1): مؤشر الرفاهية (I C) = $\frac{(س_1 + س_2 + س_3 + \ldots\ldots + س_ن)}{ن \times \text{مجموع المساكن}}$

س: عدد المساكن المستفيدة من كل نوع من التجهيزات الداخلية.

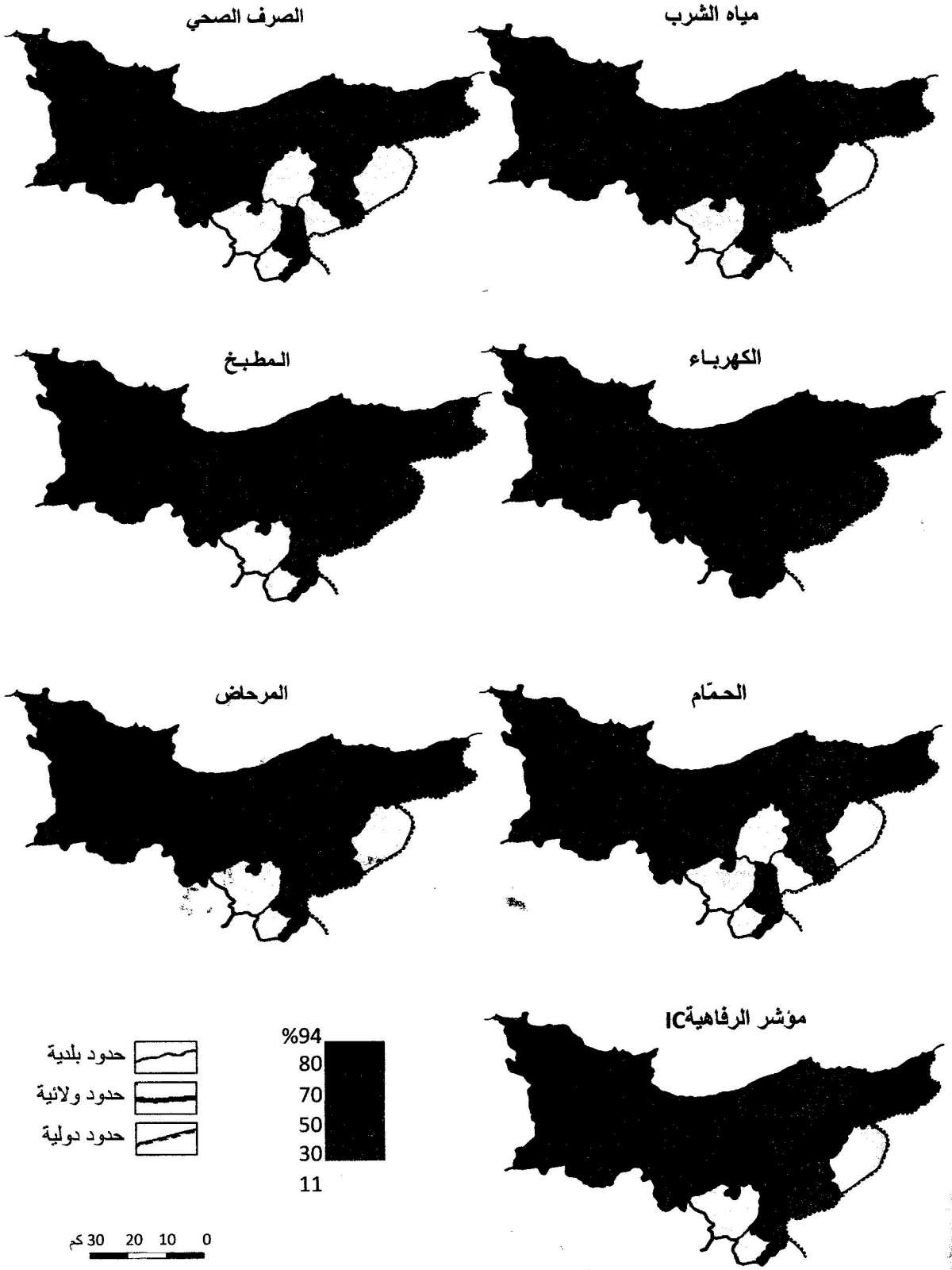
ن: عدد التجهيزات الداخلية.

خريطة (63)

ولايتي عنابة و الطارف

توزيع الخدمات الداخلية للمساكن عبر البلديات

ش



المصدر :

O.N.S : Collection statistique n° 92, les principaux résultats de l'exploitation exhaustive (RGPH :1998), pp : 234-235 et 281-284

- **المستوى الثالث: بلديات ذات مساكن متوسطة التجهيز الداخلي.**

حيث نجد في هذا المستوى أن نسبة تغطية المساكن في بعض التجهيزات تكون مرتفعة، و في التجهيزات الأخرى تكون منخفضة و هو ما نجده متمثلا في 16 بلدية تنتمي إلى هذا المستوى.

- **المستوى الرابع: بلديات ذات مساكن ضعيفة نسبيًا بالتجهيز الداخلي.**

يُمثل هذا المستوى مساكن بلديتي عين كرمة و الشافية، أين نجد مؤشر الرفاهية قد سجل قيمًا تتراوح بين 30 – 50%.

- **المستوى الخامس: بلديات ذات مساكن ضعيفة التجهيز الداخلي.**

يضم هذا المستوى 3 بلديات تنتمي كلها لولاية الطارف و هي: بوقوس، حمام بني صالح و واد زيتون، حيث تنخفض بها نسبة التغطية بالتجهيزات مما جعل مؤشر الرفاهية ينحصر بين 24,78 – 28,01%.

بالرغم من استعمالنا عدة معايير لحساب مؤشر الرفاهية (I C) إلا أنها لا تعبر بصدق عن الواقع السكني في كل بلدية، لأن هذه المعايير تعتبر من ضروريات السكن المخطط.

مما سبق نلاحظ أن البلديات تتباين فيما بينها من حيث توزيع التجهيزات حسب عددها، نوعها و كذلك صنفها ... و المرتبط أساسًا بعدّة عوامل: الحجم السكاني، الرتبة الإدارية، أهمية المركز...
لذلك حاولنا استنتاج تصنيف البلديات حسب " مستوى التجهيز " في كل بلدية تبعًا لعدد التجهيزات آخذين بعين الاعتبار عدد المحلات التجارية في كل بلدية، و هذا من أجل الربط بين مختلف الأنشطة الخدمية (أنشطة تجارية و تجهيزات خدمية) و تم حوصلة النتائج في الخريطة (64).

5- مستوى التجهيز في البلديات:

" تباينات مجالية واسعة مع سيطرة مطلقة لبلدية عنابة ".

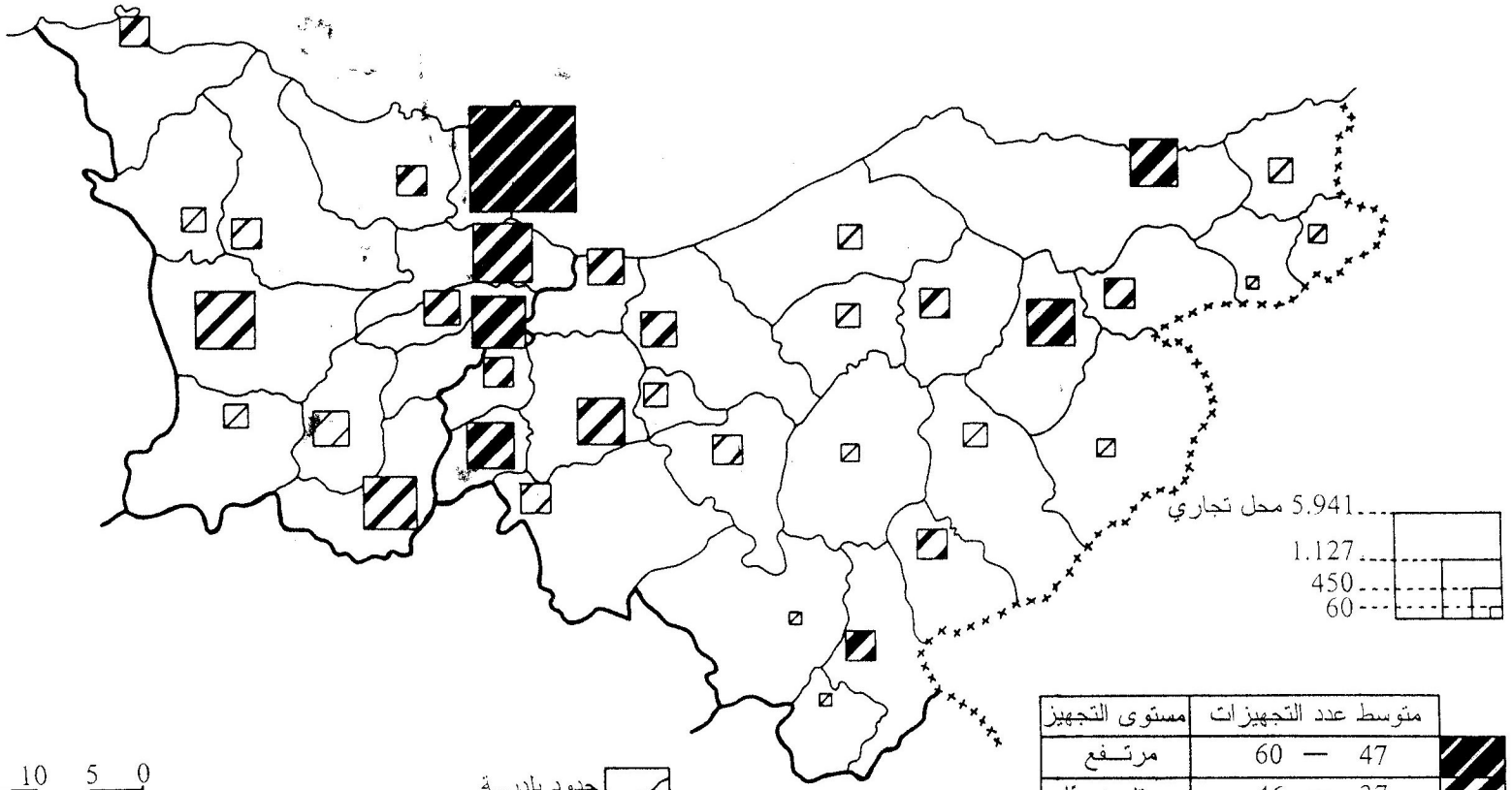
يتضح من خلال الخريطة (64) وجود 05 فئات لمستوى التجهيز في بلديات ولايتي عنابة و الطارف، حيث تبرز هذه الفئات ضمن المستويات التالية:

- **مستوى تجهيز مرتفع:**

ينفرد بهذا المستوى بلدية عنابة بعدد من التجهيزات يصل إلى 60 تجهيز و عدد مرتفع من المحلات التجارية يصل إلى 5.941 محل تجاري، و هذا نتيجة لتركز كل الأنشطة الخدمية باختلاف أنواعها بهذه البلدية.

خريطة (64)

ولايتي عنابة و الطارف
مستوى التجهيز في البلديات



مستوى التجهيز	متوسط عدد التجهيزات
مرتفع	60 — 47
مرتفع نسبيًا	46 — 37
متوسط	36 — 27
ضعيف نسبيًا	26 — 17
ضعيف	16 — 7

المصدر: أنجزت من خلال مختلف الخرائط المتعلقة بالتجهيزات.

***- مستوى تجهيز مرتفع نسبيًا:**

تمثله 06 بلديات (الحجار، البوني، القالة، الطارف، الذرعان و بوحجار) حيث يتراوح بها متوسط عدد التجهيزات من 37 إلى 46 تجهيز، كما تضم عددًا معتبرًا من المحلات التجارية ينحصر بين 325 و 968 محل تجاري، و هي بلديات قديمة النشأة و تمثل في ذات الوقت مقرات لدوائر، كما أن الطارف تضم مقر ولاية حديثة النشأة (1984).

***- مستوى تجهيز متوسط:**

يضم 12 بلدية تتوزع بين 7 بلديات تنتمي إلى ولاية الطارف و 5 بلديات تنتمي إلى ولاية عنابة، و هي تستحوذ على عدد من التجهيزات يتراوح متوسطه بين 27 و 36 تجهيز، و عدد من المحلات التجارية ذات التشتت الكبير، حيث تنحصر بين أكبر عدد يقدر بـ 1.127 محل تجاري ببلدية برحال و 152 محل تجاري ببلدية سيرايدي، و هو مستوى يجمع بين بلديات حديثة النشأة (1984) و بلديات أخرى تضم مقرات لدوائر.

***- مستوى تجهيز ضعيف نسبيًا:**

ينتمي إلى هذا المستوى 8 بلديات تنتمي كلها لولاية الطارف عدا بلدية واحدة هي بلدية واد لعنب، حيث تتميز هذه البلديات بانخفاض في متوسط عدد التجهيزات بها الذي تراوح بين 17 و 26 تجهيز، كذلك انخفاض في عدد محلاتها التجارية التي انحصرت بين 95 و 396 محل تجاري.

***- مستوى تجهيز ضعيف:**

يضم هذا المستوى 9 بلديات: 3 منها تنتمي إلى ولاية عنابة (العلمة، التريعات و الشرفة) و الباقي ينتمي لولاية الطارف، تتميز هذه البلديات بانخفاض متوسط عدد التجهيزات بها الذي تراوح بين 7 و 16 تجهيز، كذلك انخفاض في عدد المحلات التجارية بها إلى ما دون 50 محل تجاري، و هي بلديات تقع في أطراف و حواشي مجال الدراسة.

و بالتالي نلاحظ بأن هناك تدرج مجالي في مستوى تجهيز البلديات، حيث يرتفع مستوى التجهيز ببلدية عنابة ثم ينخفض بالتدريج نحو البلديات المجاورة لها حتى يسجل أدنى المستويات كلما زاد ابتعادنا عنها نحو الأطراف.

خلاصة:

من كل ما سبق نستخلص ما يلي:

تسجل الخدمات الصحية تغطية مقبولة عبر البلديات، تتضح مجاليًا من خلال الانتشار الواسع لقاعات العلاج و المراكز الصحية و تركز كثيف للعيادات متعددة الخدمات و المستشفيات، مما جعل بعض البلديات تعاني عجزًا في خدماتها مقارنة بالمعايير الوطنية، كما يتميز التوزيع المجالي للعيادات الطبية الخاصة بعدم التوازن نظرًا لعدم مراعاتها للعامل السكاني، مما جعل أغلب البلديات تعاني من عجز متفاوت مع اكتفاء واضح في بلدية عنابة و البلديات المجاورة لها فقط.

كما عرفت المراكز الرئيسية للبلديات تركز الصيدليات بها مما جعلها تغيب في المراكز الثانوية، و انعكس كل ذلك على تباين مستويات تقديم الخدمات الصحية عبر القطاعات الصحية.

أما فيما يتعلق بالخدمات التعليمية فهي تُقدّم للسكان في إطار هيراركي، تنطلق من الخدمات التعليمية للطورين الأول و الثاني المنتشرة في جميع البلديات ثم تعرف انخفاضًا في عدد تجهيزاتها من الخدمات التعليمية للطور الثالث إلى الخدمات التعليمية للطور الثانوي و التقني لأن تجهيزات هذه الخدمات يقتصر تواجدها على بعض البلديات دون أخرى، و يرتبط مستوى هذه الخدمات بكل من مؤشر: نسبة التمدرس، معدل إشغال القسم و معدل التأطير، هذه الأخيرة عرفت عدّة تباينات سواء على مستوى البلديات أو على مستوى الأطوار التعليمية، لكن على العموم نسجل اكتفاءً مقبولا في خدماتها.

بالإضافة إلى ذلك فإن مجال الدراسة يتوفر على تجهيزات أخرى تتمثل في مؤسسات التكوين المهني و التي تقدم خدماتها لفئة معينة من السكان و هي خدمات تعتبر حسنة نظرًا لتعدد أصناف تجهيزاتها و تخصصاتها، و كذلك خدمات التعليم العالي من خلال تواجد جامعة عنابة بمختلف كلياتها و تخصصاتها العلمية التي تتعدى إلى خارج بلديات مجال الدراسة.

كما سجلت الخدمات الثقافية و الرياضية مستوى مقبولاً بصفة عامة لأن توزيع تجهيزاتها يعاني من نقص و ندرة في بعض البلديات و تبعيتها إلى تجهيزات من مستوى أعلى تتركز في بلديات محدودة.

بينما يتوافق توزيع المساكن عبر البلديات مع توزيع السكان، و قد عرف معدل إشغال المسكن تطورًا مقبولا خلال الفترة 1987-1998 تطابق مع المعدل الوطني، لذلك صنفت خدمات "السكن" ضمن المستوى المقبول، لكن رغم ذلك فقد أوضح مؤشر الرفاهية تباينات أكثر تفصيلا من خلال الخدمات الداخلية المكملة للسكن.

و بالتالي تتضح التباينات المجالية في توزيع الأنشطة الخدمية من خلال توزيع التجهيزات و التي لها دور كبير في تنظيم المجال، و الذي تتضح أبعاده من خلال التنقلات المتعددة الاتجاهات للسكان لتلقي مختلف الخدمات، لكن هناك نشاط خدمي آخر يدعم و يساهم في حركية السكان بخدماته المتعددة و هو النقل باختلاف أشكاله و هو ما سنتناوله بالدراسة في الفصل الموالي.

الفصل الثالث: النقل و تنظيم المجال
دور فعّال ضمن شبكة الخدمات

مقدمة:

يلعب النقل دورًا هاما في التطور الإقتصادي ، فهو يضمن حسب كفاءته السيولة اللازمة للتدفقات السكانية، البضائع و الطاقة... المميزة لعملية النمو الإقتصادي، و هو بذلك يخلق حركية و ديناميكية داخل المجال مبرزًا أهمية المراكز العمرانية الموجودة حسب درجة إستقطابها.

يعمل النقل بقطاعاته الثلاثة: البرّي، الجوّي و البحري في شكل متكامل و متناسق دون تنافس بغرض الوصول إلى نظام دقيق و سليم على المستوى الوطني (B. Dézart, 1976, p.16).

و بما أن مجال الدراسة يجمع كلاً من ولايتي عنابة و الطارف، و كل ولاية منهما تتهيكل بشبكة مختلفة عن الأخرى تبعًا لمميزات و خصائص كل واحدة لا سيما في مجال النقل الجوي و البحري، لذلك ستبنى هذه الدراسة على كل قطاعات النقل من أجل توضيح أهمية هذا النشاط الخدمي في تلبية تنقلات السكان في إطار شبكة الخدمات، و ذلك كما يلي:

1- النقل البرّي:

" دور كبير في ربط علاقات متباينة ".

حتى يتمكن السكان من التنقل لإقتناء مختلف الخدمات لا بد من توفر شبكة من الطرق البرية، تربط المراكز العمرانية فيما بينها، لذلك تستدعي الضرورة أولاً دراسة وضعية شبكة الطرق البرية المهيكلة للمجال:

1-1- شبكة الطرق البرية:

" شبكة كثيفة و معتبرة ".

يبلغ طول شبكة الطرق بمجال الدراسة 2.195,95كم، حيث تظهر هذه الشبكة متمركزة بالمنطقة الوسطى التي تجمع كلا من الجهة الشرقية لولاية عنابة و الجهة الغربية لولاية الطارف، و تمثل النسبة 30,42% نصيب ولاية عنابة من شبكة الطرق التي تهيكلها، بينما كان نصيب ولاية الطارف 69,85% .

و تظهر شبكة الطرق مجاليًا وفق ما يتضح من خلال الخريطة (65) بشكل مشع إنطلاقًا من مركزي مقر الولايتين (عنابة و الطارف) إلى أن تقل نسبة تركزها عبر باقي البلديات.

و من جهة أخرى نلاحظ أن شبكة الطرق بولاية عنابة تتوزع من الشمال إلى الجنوب، تركز فيها الطرق الوطنية انطلاقًا من مركز مقر الولاية (عنابة) إلى الجنوب الشرقي و الجنوب الغربي، و يرافق توزيع هذه الشبكة توزيع و انتشار المركبات و بعض الوحدات الصناعية و بعض المنشآت ذات طابع اقتصادي و اجتماعي عبر مختلف المراكز العمرانية بالولاية، في المقابل نجد أن شبكة الطرق بولاية الطارف تتوزع في 3 اتجاهات: الشمال الشرقي، الغرب و الجنوب انطلاقًا من مركز مقر الولاية (الطارف) عبر 03 طرق وطنية.

و نظرًا لأهمية الطرق ضمن هذه الشبكة فقد تم تصنيفها كما يلي:

*- الطرق الوطنية:

تعتبر الطرق الوطنية المحور المفضل للتبادلات الناتجة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، فهي الطرق التي تجمع و تصب فيها كل محاور النقل و هي بذلك العامل الرئيسي للتطور الحضري و الاقتصادي بمجال الدراسة.

يبلغ طول الطرق الوطنية 366,72كم[1] أي بنسبة 16,70% من مجموع الطول الكلي لشبكة الطرق بمجال الدراسة، و تختلف هذه النسبة بين الولايتين حيث نجد أن طول الطرق الوطنية بلغ في ولاية عنابة 139,71كم أي ما نسبته 20,91% ، في حين نجد أن ولاية الطارف تضم 227,01كم أي بنسبة 14,86% من إجمالي الطرق بالولاية، و بالتالي يتضح هنا أهمية تركز الطرق الوطنية بولاية عنابة مقارنة بولاية الطارف.

و تتمثل الطرق الوطنية التي تقطع مجال الدراسة فيما يلي:

- الطريق الوطني رقم 44:

يعتبر هذا الطريق الوطني محور ذو أهمية وطنية من الدرجة الأولى، كما أنه عنصر مهيكل للمنطقة الشمالية الشرقية، لأنه يمثل الشريان الأساسي للتنقل بين ولايتي عنابة و الطارف و يربط العديد من المراكز العمرانية، كما يوصل باقي ولايات الوطن بالقطر التونسي.

- الطريق الوطني رقم 16:

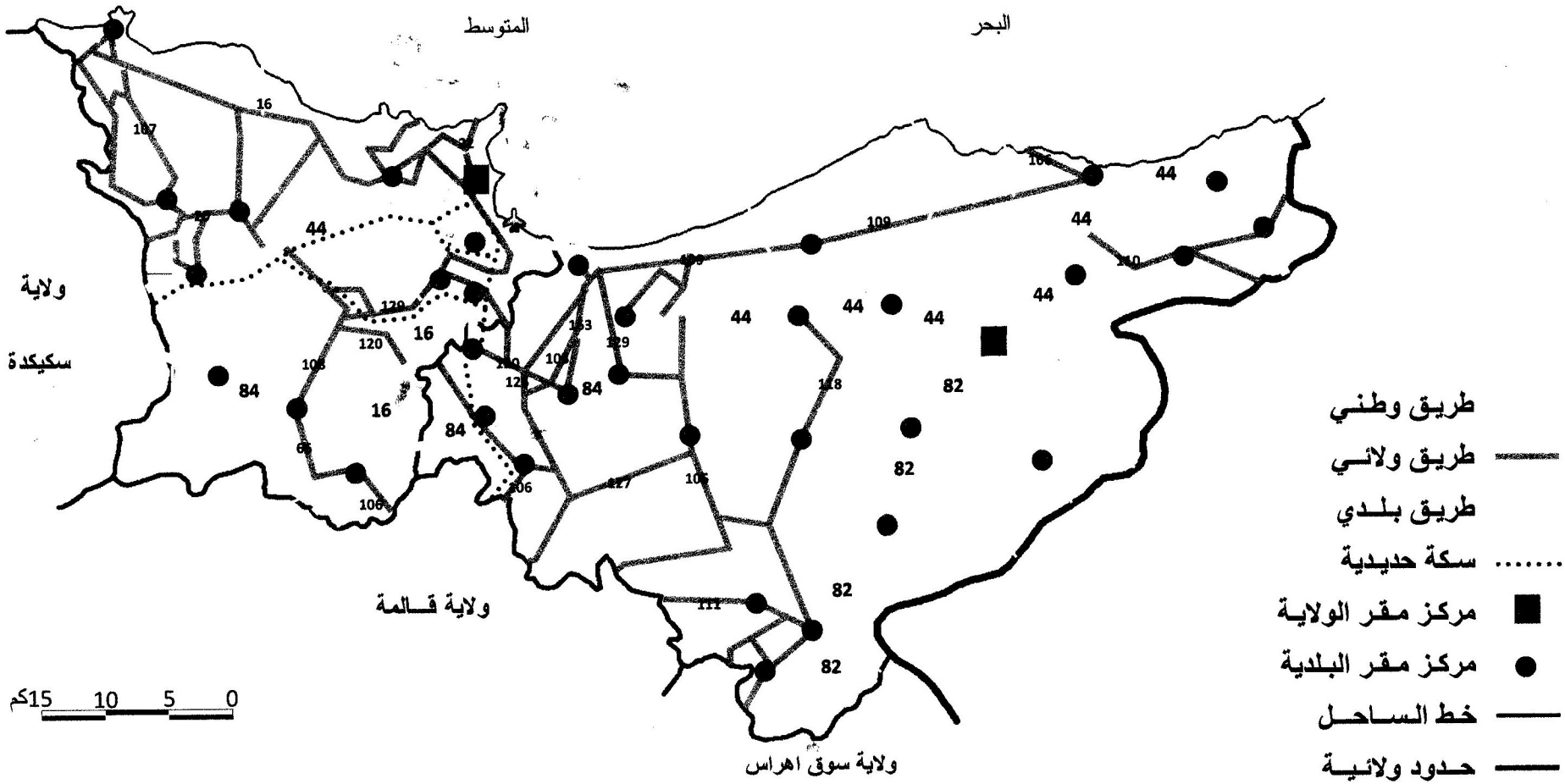
يقطع هذا الطريق كلا من الولايتين من الشمال إلى الجنوب، ينطلق من مركز مقر الولاية (عنابة) مرورا بمركزي البوني و الحجار ليواصل في ولاية الطارف بالمرور على مراكز شبيطة مختار، الذرعان و شيحاني، يكتسب هذا الطريق الوطني أهمية اقتصادية كبيرة و ذلك لعبوره بأهم

---

(1): مديريتي النقل لولايتي عنابة و الطارف: مخطط النقل البرّي 2004.

خريطة (65)

ولايتي عنـــابة و الطارف: شبكـة الـطـرق



المصدر: Direction des travaux publics de la wilaya de Annaba : Carte du réseau routier de Annaba (2004)

+ Direction des travaux publics de la wilaya d'El Taref : Carte du réseau routier d'El Taref (2004).

المركبات و المناطق الصناعية (مركب الحجار للحديد و الصلب، المنطقة الصناعية جسر بوشي...)، كما يربط جنوب مجال الدراسة بشماله.

ـ الطريق الوطني رقم 21:

هو محور ذو أهمية وطنية من الدرجة الثانية يعبر في الجزء الجنوبي الشرقي من ولاية عنابة، يوصل ولاية عنابة بولاية قالمة مرورًا بمركز عين الباردة.

ـ الطريق الوطني رقم 84:

يشكل محورًا هامًا من الدرجة الثانية، يربط الجهة الشرقية لولاية عنابة بالجهة الغربية لولاية الطارف و كذا الجهة الشرقية لولاية سكيكدة.

ـ الطريق الوطني رقم 84:

هو طريق وطني ذو أهمية من الدرجة الثانية، يربط ولاية الطارف بولاية سوق اهراس مرورًا بعدد من المراكز العمرانية (زيتونة، عين كرمة و بوحجار).

*- الطرق الولائية:

تلعب هذه الطرق دورًا مكملا للطرق الوطنية، إذ تنساب هذه الشبكة في كل الاتجاهات مغطية بذلك كل مجال الدراسة تقريباً، توصل بين مختلف الطرق الوطنية (16، 84، 82، 21، 44) و بالتالي فهي تربط البلديات فيما بينها.

يبلغ طولها 631,03كم و هو ما يمثل نسبة 28,74%، تضم ولاية عنابة 294,36كم، بينما ولاية الطارف بها 336,67كم، تتركز الطرق الولائية بولاية عنابة بنسبة 44,06% مقارنة بولاية الطارف.

يصل عدد الطرق الولائية التي تقطع مجال الدراسة 26 طريقًا ولائيًا (خريطة:65) تتوزع بين 12 طريق ولائي بولاية عنابة و 14 طريق ولائي بولاية الطارف.

*- الطرق البلدية:

يتمثل دورها في ربط المراكز الريفية خاصة بالطرق الوطنية و الولائية و من ثمَّ بالمراكز الحضرية، يبلغ طولها 1.198,20كم أي ما يُمثل نسبة 54,56% في المقابل نجد ولاية عنابة تضم 234كم من هذه الطرق بنسبة 35,02% من إجمالي طول الطرق الكلي بهذه الولاية، أما ولاية الطارف فتضم 964,20كم من الطرق البلدية أي بنسبة 63,11% من إجمالي هذه الطرق بالولاية و هو ما يوضح إرتفاع عدد المراكز الريفية بولاية الطارف مقارنة بولاية عنابة.

2-1- كثافة الطرق:

" فوارق خدمية واضحة بين البلديات ".

بلغ متوسط كثافة الطرق[1] بمجال الدراسة 0,59 كم/كم^2، و توضح الخريطة (66) أن هناك تباينًا كبيرًا يتضح من خلال التوزيع المجالي لكثافة الطرق عبر البلديات، فقد سجلت أعلى قيمة (1,27 كم/كم^2) في بلدية الذرعان و أدنى قيمة (0,25 كم/كم^2) في بلديتي العلمة و بوقوس، و هو التفاوت الذي سمح بتوزيع بلديات مجال الدراسة في 05 فئات و هي:

- فئة " 1 – 1,27 كم/كم^2 ":

تضم كل من بلديات: الذرعان، الشط، بوحجار و رمل السوق و هي بلديات تنتمي كلها إلى ولاية الطارف و تتمثل بها أكبر القيم لكثافة الطرق إضافة إلى أنها تتميز بصغر مساحتها مقارنة ببقية البلديات الأخرى.

- فئة " 0,63 – 1 كم/كم^2 ":

تنتمي إلى هذه الفئة كل من البلديات: عين كرمة، واد زيتون، عنابة، العيون، الحجار، زريزر، سيرايدي، بسباس، شطايبي، السوارخ و بحيرة الطيور، و تنحصر قيم هذه الفئة بين 0,97 كم/كم^2 كأعلى قيمة ببلدية عين كرمة و 0,68 كم/كم^2 كأدنى قيمة ببلدية بحيرة الطيور.

- فئة " 0,40 – 0,63 كم/كم^2 ":

تشمل هذه الفئة البلديات التالية: سيدي عمار، البوني، حمام بني صالح، الطارف، بن مهيدي، الشرفة، بوثلجة، عصفور، عين البارِدة و عين لعسل.

- فئة " 0,30 – 0,40 كم/كم^2 ":

تضم 08 بلديات هي: واد لعنب، زيتونة، شبيطة مختار، الشافية، شيحاني، القالة، التريعات، بريحان.

- فئة " 0,25 – 0,30 كم/كم^2 ":

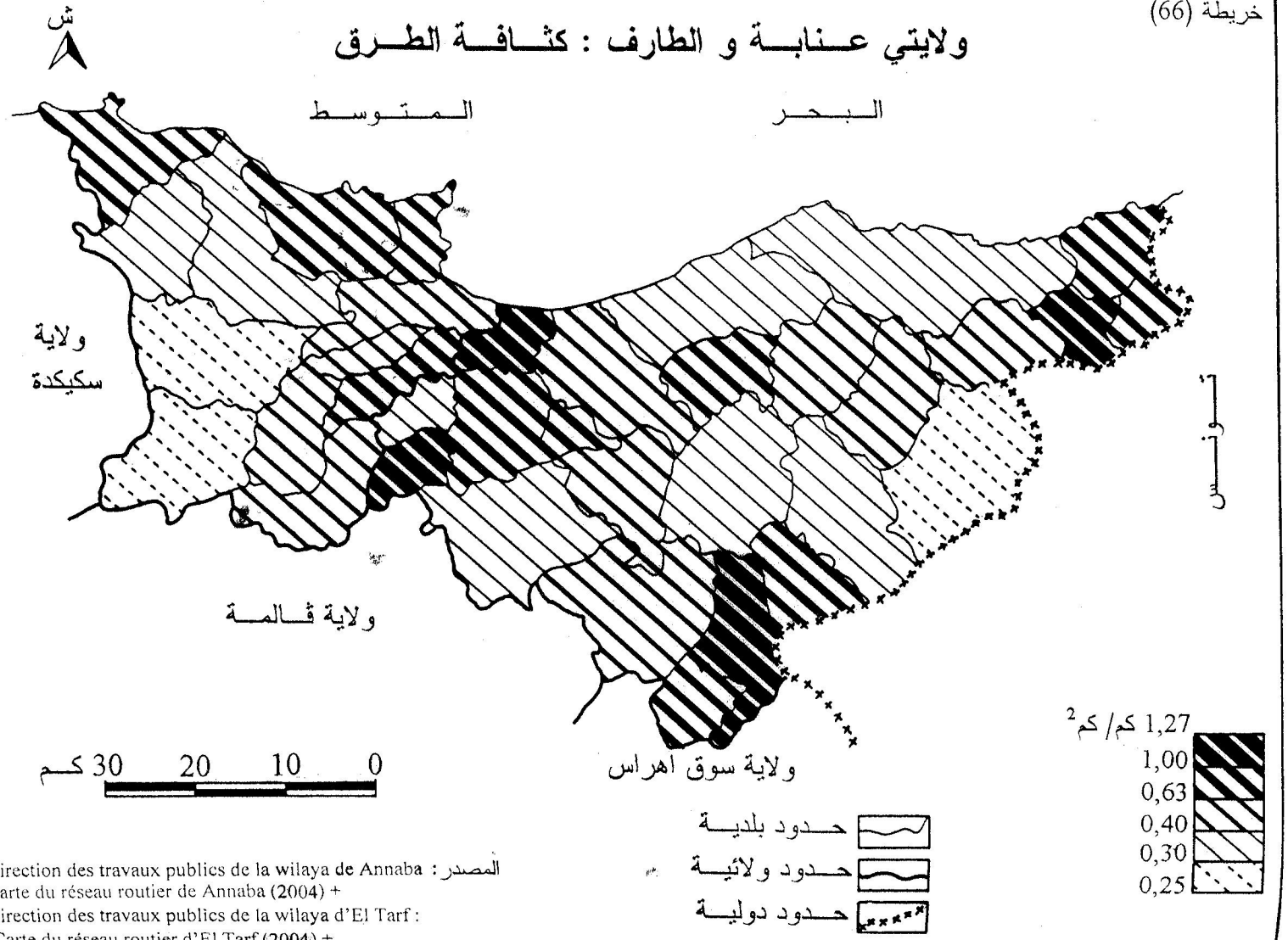
تشمل كل من بلديات: برحال، العلمة و بوقوس.

---

(1) كثافة الطرق في البلدية = طول الطرق بالبلدية (كم) / مساحة البلدية (كم^2)

خريطة (66)

ولايتي عـنابـة و الطارف : كثـافـة الطـرق



المصدر : Direction des travaux publics de la wilaya de Annaba
Carte du réseau routier de Annaba (2004) +
Direction des travaux publics de la wilaya d'El Tarf :
Carte du réseau routier d'El Tarf (2004) +
+ معالجة شخصية

إن الهدف من دراسة هذا المؤشر هو معرفة البلديات التي إرتفعت بها قيم كثافة الطرق عن تلك التي إنخفضت بها، حيث أنه كلما إرتفعت كثافة الطرق فإن البلدية مغطاة بصفة مكثفة بالطرق و بالتالي فهي منفتحة، أما إذا إنخفضت كثافة الطرق فهذا يعني أنها تُعاني من التهميش و العزلة.

أ-3- الدراسة الطوبولوجية لشبكة الطرق:

" شبكة مترابطة لخدمة كافية للبلديات ".

تهتم الدراسة الطوبولوجية (Etude topologique) بدراسة علم الأشكال دون إعطاء أي تفسير، فهي دراسة نظرية رياضية تختص بميدان الطرق و النقل، من خلالها يمكن مطابقة المعطيات النظرية مع الواقعية و منه معرفة مدى التفاوت (Dj. Raham, 2001, p. 153).

و في هذا الصدد إرتأينا التطرق لبعض المؤشرات النظرية لهذه الدراسة لتوضيح مدّى ترابط شبكة الطرق بمجال الدراسة و ذلك باستعمال مجموعة من التقنيات للتحليل أهمها:

***- الرسم البياني:**

يرمز له بـ (P) و هو أول خطوة لتحليل شبكة الطرق بمجال الدراسة، و ذلك بتبسيط شبكة الطرق إلى مجموعة من العقد(2) تربطها علاقات فيما بينها مُعرفة بواسطة خطوط مستقيمة تسمى بالأضلع و هو ما يتضح مجاليا من خلال الخريطة (67).

***- العقدّ (1):**

هي نقطة تقاطع بين ضلعين على الأقل، كما يمكن لها أن تكون في نهاية الضلع و تسمى في هذه الحالة بالرأس و يرمز لها بـ (V) و قد بلغ عددها 85 عقدة يُمثلها 36 مركز رئيسي و 49 مفترق طرق.

***- الأضلع:**

يرمز لها بالرمز (E) هو خط متكامل مستقيم يوصل بين عقدتين، و هو يعبر عن علاقة كائنة بين هاتين العقدتين و قد بلغ عددها 114 ضلع.

و بهدف الكشف عن أهمية شبكة الطرق بمجال الدراسة و مدى ربطها بين المراكز و سهولة الحركة فيما بينها و درجة خدمتها للسكان، سنحاول فيما يلي اللجوء إلى بعض المؤشرات الكمية لقياس درجة الترابط.

من أهم هذه المؤشرات نذكر:

---

(1) تمثل العقد: مدن، تجمعات، مراكز عمرانية، مفترق طرق...

تسمى الأضلع كذلك بالوصلات.

- مؤشر (α):

يُعبر هذا المؤشر عن درجة الدورات للشبكة (Degré de circuité) و هو العلاقة بين عدد الدورات (U) على العدد الأكبر من الدورات لإجمالي العقد (V).

تتراوح قيمة مؤشر α بين 0 و هو أقل درجة ترابط و 100 و هي القيمة القصوى للترابط.

ومنه فإن مؤشر $\alpha = \frac{U}{2E - 5} \times 100$

وكما نعلم فإن : $U = E - V + 1$

إذن $\alpha = \frac{E - V + 1}{2E - 5} \times 100$

بالتعويض نجد: $\alpha = \frac{114 - 85 + 1}{2(114) - 5} \times 100 = \frac{30}{223} \times 100 = 13,45\%$

$$\alpha = 13,45\ \%$$

و بالتالي نستنتج من خلال القيمة المحصل عليها لمؤشر (α) بأن شبكة الطرق تخدّم بصفة ضعيفة إلى متوسطة مجال الدراسة.

- مؤشر (β) :

هو النسبة الموجودة بين عدد الأضلع (E) و عدد العقد (V)، و يسمى كذلك بمؤشر التواصل (Indice de connectivité)، فمن خلاله يمكن قياس مدى تواصل و تعقيد بنية الشبكة، فكلما كان التواصل كبيرًا كانت النسبة مرتفعة، و تتراوح قيمته بين 0 و 3 تقريبًا حيث:

إذا كانت : $\beta < 1$ ← الشبكة غير متصلة (تكون هذه الحالة في البلدان الأقل تطورًا).

$\beta = 1$ ← الشبكة بدورة واحدة.

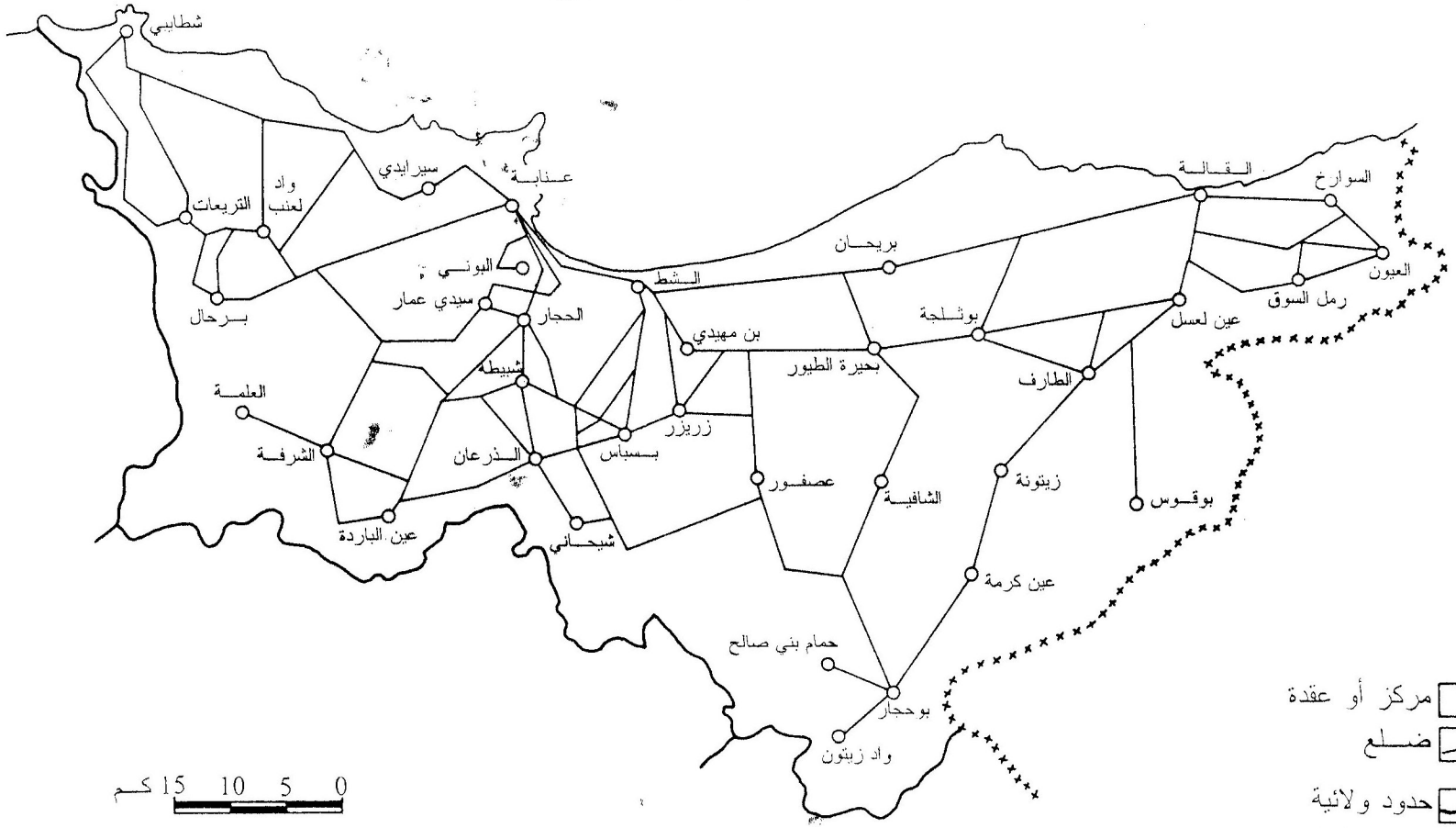
$\beta > 1$ ← الشبكة متصلة و معقدة إضافة إلى وجود دورتين على الأقل.

و بتطبيق هذا المؤشر على مجال الدراسة نجد أن:

$$\beta = \frac{E}{V} = \frac{114}{85} = 1,34$$

خريطة (67)

ولايتي عنابة و الطارف
الخريطة الطبولوجية لشبكة الطرق



المصدر : معالجة شخصية

و بالتالي فإن مؤشر β أكبر من 1، و هذا يعني أن شبكة الطرق بمجال الدراسة متواصلة و معقدة و هناك تداخل، و بها أكثر من دورة واحدة.

- مؤشر (γ) :

هو النسبة بين عدد الأضلع (E) و العدد الأكبر الممكن من العقد، هذا الأخير الذي يُعبر عنه بـ 3(V-2) ، و عليه فإن مؤشر γ يكتب بالعلاقة:

$$\gamma = \frac{E}{3(V-2)} \times 100$$

$$\gamma = \frac{114}{3(85-2)} \times 100 = \frac{114}{249} \times 100 = 45{,}78\ \%$$

تُعبر هذه القيمة (45,78%) للمؤشر γ بأن شبكة الطرق ذات تطويق متوسط للمجال.

- مؤشر (η) :

يُعبر هذا المؤشر عن معدّل الطول لكل ضلع، و هو النسبة بين شبكة الطرق (أي الطول الحقيقي) (L) و عدد الأضلع (E).

$$\eta = \frac{L}{E} = \frac{2.195{,}95}{114} = 19{,}26$$

$$\eta = 19{,}26 \text{ كم}$$

كلما كانت قيمة هذا المؤشر منخفضة كان طول الضلع قصير و بالتالي يكون إتصال جيد بين المراكز كما يكون تصريف المرور كذلك أسهل.

- مؤشر (θ) :

يسمى بمعدل طول أو الحركة بالنسبة لكل عقدة، و هو النسبة الموجودة بين شبكة الطرق (الطول أو الحركة) فكلما كان المؤشر كبيرًا كانت الشبكة في خدمة المجال.

$$\theta = \frac{L}{V} = \frac{2.195{,}95}{85} = 25{,}83$$

$$\theta = 25{,}83 \text{ كم}$$

1-4- النقل الجماعي :

" مركزية التنقل بولاية عنابة ".

تتضح أهمية النقل الجماعي بولايتي عنابة و الطارف كنشاط خدمي يعمل على تقديم خدمات النقل للسكان و للمترددين على مختلف التجهيزات الخدمية (تعليمية، صحية، إدارية...) من أجل أكبر فاعلية.

يُنظم النقل الجماعي بولايتي عنابة و الطارف من خلال توفير:

- منشآت و وسائل النقل.
- خطوط و اتجاهات النقل.

و في هذا الإطار نحاول تصنيف النقل الجماعي بمجال الدراسة حسب اتجاهاته و وسائله كما يلي:

*- النقل الجماعي داخل ولايتي عنابة و الطارف:

حولنا توضيح خطوط و اتجاهات النقل الجماعي فيما بين بلديات ولايتي عنابة و الطارف من خلال الخريطة (68) و التي سمحت باستنتاج الملاحظات التالية:

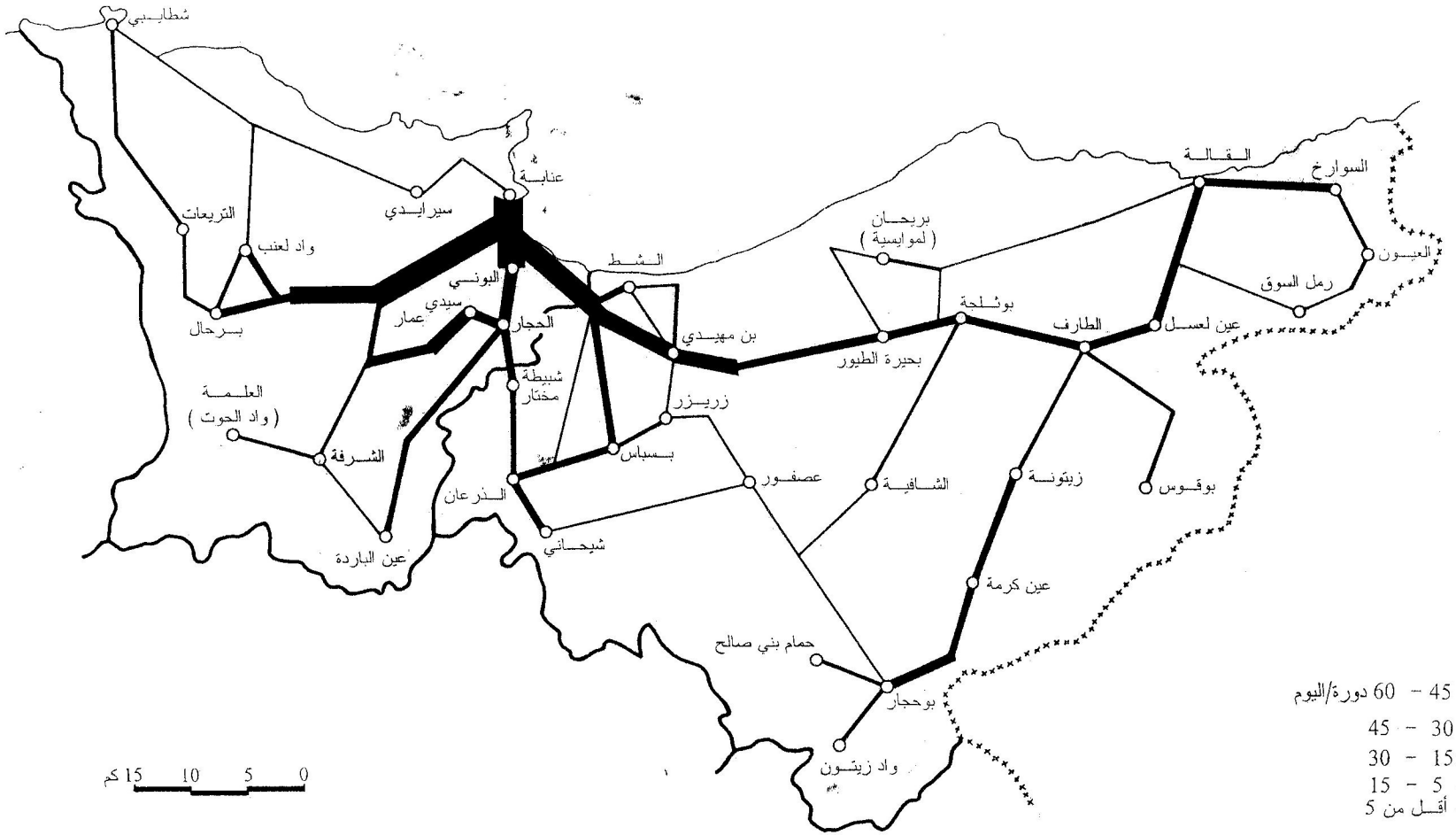
- تنتظم خطوط النقل الجماعي في شكل شعاعي تنطلق من أطراف مجال الدراسة و تصب كلها بمدينة عنابة باعتبارها العقدة الوحيدة لالتقاء مختلف منشآت النقل الوافدة من كل بلديات مجال الدراسة.
- ترتبط كل المراكز العمرانية بخطوط النقل الجماعي.
- تنطلق من أغلب المقرات الرئيسية للبلديات خطوط للنقل الجماعي مباشرة باتجاه مدينة عنابة، كما تنطلق من بعض المراكز الثانوية (خرازة(1)، خرازة(2)، بوخضرة، سيدي سالم، غربي عيسى، واد زياد، داغوسة، سيدي قاسي، البركة الزرقة، حجر الديس...) لاسيما المجاورة لمدينة عنابة خطوط للنقل الجماعي باتجاهها.
- يستقبل كل مركز رئيسي للبلدية خطوط للنقل الجماعي تفد إليه من بعض المراكز الثانوية و المراكز الرئيسية المجاورة.

و بالرجوع إلى مؤشر "عدد الدورات/اليوم" لحافلات النقل الجماعي، نلاحظ من خلال الخريطة (68) ما يلي:

- تباين في عدد الدورات/اليوم بين خطوط النقل الجماعي حيث تتراوح بين أقل من 5 دورات/اليوم و 60 دورة/اليوم.
- انخفاض عدد دورات الحافلات بين المراكز العمرانية بولاية الطارف مقارنة بمثيلاتها بولاية عنابة.
- ارتفاع تدريجي لعدد دورات الحافلات/اليوم على مستوى خطوط النقل كلما اقتربنا من مدينة عنابة.
- ترتفع عدد الدورات/اليوم على مستوى الطرق الوطنية مقارنة بمثيلاتها على مستوى الطرق الولائية.

خريطة (68)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع عدد دورات حافلات النقل الجماعي



المصدر : مديريتي النقل لولايتي عنابة و الطارف
مخطط نقل المسافرين 2003 .

يمكن تفسير هذه الوضعية بأهمية مدينة عنابة باعتبارها أهم مركز عمراني تتركز و تتكتل فيه مختلف الأنشطة الخدمية و التي لا يمكن تواجدها على مستوى المراكز الأخرى مما جعلها بؤرة لاستقطاب مختلف خطوط النقل، كما تتباين المراكز الأخرى فيما بينها من ناحية الأنشطة الخدمية التي تقدمها مما يجعل عدد الدورات/اليوم للنقل تنخفض بها و تتباين كذلك من مركز لآخر.

*- النقل الجماعي باتجاه ولايات أخرى:

يقوم هذا النوع من النقل الجماعي على ربط مجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف) بالولايات المجاورة و ذلك بتوفير عدد من الوسائل و المنشآت لتسهيل حركة النقل، حسب ما يوضحه الجدول (28) الموالي:

جدول (28): توزيع خطوط النقل الجماعي باتجاه الولايات المجاورة (2003).

الانطلاق	الوصول	عدد الحافلات	السعة (مقعد)	دورة/حافلة/اليوم
عنابة	قالمة	13	845	02
	سكيكدة	08	475	02
	قسنطينة	06	500	02
	سطيف	01	100	01
	تبسة	03	125	01
	سوق اهراس	12	605	02
	بجاية	01	50	01
	الجزائر	02	300	½
الطارف	سوق اهراس	02	100	02
	تبسة	02	125	01
المجموع		50	3.002	

المصدر: مديريتي النقل لولايتي عنابة و الطارف: مخطط النقل السبري سنة 2004.

من خلال الجدول (28) نلاحظ ما يلي:

- ارتباط قوي لمجال الدراسة بولايات الشرق الجزائري (08 ولايات) بسعة مقاعد قدرها: 3.225 مقعد و هو ما يوضح متانة العلاقات الوظيفية بينهما و التي يرجع إلى عوامل تاريخية، اقتصادية، إدارية...
- تمثل ولاية عنابة نقطة مركزية لربط مجال الدراسة ببقية الولايات نظرًا لتعدد خطوط النقل المنطلقة منها مقارنة بولاية الطارف، رغم امتلاكها لنفس الطرق الوطنية (تقطعهما 03 طرق وطنية مشتركة رقم: 44، 16 ، 84) و يمكن تفسير ذلك بالأهمية الاقتصادية و الإدارية التي تكتسبها ولاية عنابة.

2- النقل بالسكة الحديدية:

" خدمات مقدمة على مستويين ".

يلعب النقل بالسكة الحديدية دورًا أساسيًا ضمن شبكة الخدمات و ذلك لما يُقدمه من خدمات نقل للسكان و البضائع.

و تزداد أهمية النقل بالسكة الحديدية عندما يتعلق الأمر بولايتي عنابة و الطارف اللتان عرفتا توطنه منذ سنة 1858 من طرف السلطات الإستعمارية (F. Tomas, 1977, p.189) و ذلك لربط مناطق الثروات المعدنية (جبل العنق، بوخضرة) و مناطق الثروات الفلاحية (سهل بوناموسة) بميناء عنابة (Port de Bône) لتنقل فيما بعد إلى فرنسا، إضافة إلى الأهمية الإقتصادية المكتسبة بعد الإستقلال بتوطن مركب الحجار للحديد و الصلب (*S.N.S*) و مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية (*ASMIDAL*) إضافة إلى المناطق و الوحدات الصناعية، مما جعل النقل بالسكة الحديدية يقدّم خدماته على عدّة مستويات وظيفية.

2-1- وضعية السكة الحديدية و خصائصها:

يبلغ طول خطوط السكة الحديدية التي تخترق مجال الدراسة (ولايتي عنابة و الطارف) 131,5كم منها 38كم خط مزدوج.

تربط خطوط السكة الحديدية بين المراكز العمرانية و المركبات الصناعية... وفق ما يوضحه الجدول (29) الموالي:

جدول (29): بعض خصائص السكة الحديدية بولايتي عنبة و الطارف.

مراكز الربط	الطول (كم)	نوع الخط
عنابة – الحجار	38	مزدوج
عنابة – برحال	62	أحادي
الحجار – شبيطة مختار	6,1	أحادي
شبيطة مختار – شيحاني – الذرعان	25,4	أحادي

المصدر: S.N.T.F, Aménagement ferroviaire de la zone de Annaba, 2002

و بالتالي نلاحظ ما يلي:

- تركز خطوط السكة الحديدية بالمنطقة الوسطى من مجال الدراسة و على محور الطريق الوطني رقم 44 (برحال) نحو قسنطينة، و هي تتوافق مع تواجد المركبات و المناطق الصناعية و وجود الميناء.
- غياب تام لخطوط السكة الحديدية بالجهة الشرقية من مجال الدراسة.
- إلى جانب ذلك يتوفر بمجال الدراسة 9 محطات قطار تبعًا لعدد المراكز العمرانية التي تعبرها.

2-2- نقل المسافرين:

يعمل النقل بالسكة الحديدية على تقديم خدماته لسكان مجال الدراسة و حتى سكان الولايات المجاورة، و ذلك من خلال تنقلهم على المستوى المحلي، الجهوي و حتى الوطني بإتجاهات مختلفة و ذلك حسب الخطوط المسخرة لهذا الغرض:

- خط عنابة – سيدي عمار:

يوفر هذا الخط تنقل المسافرين بمعدل 9 رحلات/اليوم، و قد تم تسجيل 2.504.869 مسافر/السنة (سنة 2002)، حيث يستفيد منه كل السكان، عمال مركب الحجار للحديد و الصلب و كذا الطلبة.

- خط عنابة – بوشقوف – سوق اهراس – تبسة:

ينتقل من خلال هذا الخط 1.768.274 مسافر/السنة (سنة 2002) و ذلك بمعدل (01) رحلة/اليوم.

- خط عنابة – الجزائر العاصمة:

يربط هذا الخط عنابة بالجزائر العاصمة مرورًا بقسنطينة، سطيف و برج بوعريريج، و قد بلغ عدد المسافرين على هذا الخط خلال سنة 2002 : 135.931 مسافر/السنة.

2-3- نقل البضائع:

تلعب خطوط السكة الحديدية دورًا هامًا يتمثل في نقل البضائع، و تبرز هذه الأهمية من خلال الأحجام الكبيرة للبضائع و المسافات الطويلة التي تنقل إليها إلى جانب إتجاهاتها المتعددة.

و هو ما يتضح من خلال الجدول (30) الموالي:

جدول (30) : توزيع البضائع المنقولة عبر السكة الحديدية (2002).

الانطلاق	الوصول	المسافة (كم)	الكمية (طن)	نوع البضائع
بوخضرة	مركب الحجار	190	2.609.750	خامات الحديد
جبل العنق	ميناء عنابة	342	1.320.000	فوسفات الحديد
ميناء عنابة	مركب الحجار	100	905.000	الفحم
	قالمة	100	60.000	خامات السكر
	القنطرة (بسكرة)	352	70.000	الحبوب
مركب الحجار للحديد و الصلب (S.N.S)	ميناء عنابة	100	294.000	- أنابيب حديدية - صفائح حديدية - أسلاك حديدية - قضبان حديدية
	البليدة	670	54.541	
	رغاية	608	118.523	
	وهران	1.041	114.631	
	مستغانم	1.009	2.695	
	القصور	532	35.740	
	عين الدفلى	750	21.832	
	سبق	979	5.000	
	رويبة	603	25.000	
	تقرت	621	62.000	
مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية (ASMIDAL)	الدار البيضاء	610	7.000	أسمدة آزوتية و فوسفاتية
	رويبة	613	9.000	
	تيزي وزو	635	4.000	
	الشلف	825	4.000	
	عين الدفلى	761	9.000	
	تلمسان	1.143	2.000	
	سيدي بلعباس	1.063	3.000	
	وهران	1031	5.000	
	العفرون	685	9.000	
	تقرت	629	2.000	
	العطاف	790	4.000	
	المحمدية	961	6.000	
	مستغانم	999	3.000	
	غليزان	905	5.000	
	البليدة	670	4.000	
	البويرة	515	4.000	

المصدر: S.N.T.F, Direction générale ferroviaire Annaba , Plan de transport marchandises 2002

من خلال ما سبق نستنتج بأن للنقل بالسكة الحديدية مساهمة فعالة في تقديم خدمات نقل المسافرين و البضائع على عدّة مستويات مجالية.

3- النقل الجوّي:

" دور كبير في تقديم خدمات نقل المسافرين ".

يتدعم النقل بمجال الدراسة بنوع آخر من النقل و هو النقل الجوّي و ذلك لتواجد مطار "رابح بيطاط" (Les salines) و الذي يقع بولاية عنابة (بلدية البوني) على محور الطريق الوطني رقم 44 باتجاه القالة، و الذي يقدّم خدمات النقل الجوي لسكان ولايتي عنابة و الطارف و كذا سكان الولايات المجاورة.

تبلغ مساحته 560 هكتار، يُصنف كمطار دولي، و هو يتوفر على مدرجين: الأول مدرج رئيسي (3.300 م × 45 م) و الثاني مدرج ثانوي (2.260 م × 40 م)، و على 06 مراكز للطائرات من نوع (بوينغ، إيرباص، فوكار) كما يتوفر على مخزنين.

و سنعتمد في دراسة النقل الجوي بمجال الدراسة على المعطيات المحصل عليها من مطار "رابح بيطاط " الدولي، و على أساسها سنتطرق إلى ما يلي:

*- توزيع عدد الرحلات:

يوضح الجدول (31) الموالي عدد الرحلات المسجلة بمطار "رابح بيطاط" في الفترة الممتدة 2000-2004.

جدول (31): توزيع الرحلات الجوّية بمطار "رابح بيطاط".

السنوات	عدد الرحلات الداخلية	عدد الرحلات الدولية	المجموع
2000	5.279	1.034	6.313
2001	6.325	955	7.280
2002	4.886	1.032	5.918
2003	3.013	1.177	4.190
2004	3.581	1.102	4683

المصدر: سجلات مطار "رابح بيطاط" عنابة 2000 – 2004.

نسجل من خلال الجدول (31) ما يلي:

- شهدّ مطار "رابح بيطاط" أكبر عدد من الرحلات سنة 2001، ثم تناقص عدد الرحلات في سنتي 2002 و 2003، ثم بدأت تعرف ارتفاعًا محسوسًا سنة 2004.
- كما عرفت سنة 2001 أكبر عدد من الرحلات الداخلية قدر بنسبة 86,88% من إجمالي الرحلات لهذه السنة، في المقابل كان هناك انخفاض كبير في عدد الرحلات الدولية التي تتمثل بنسبة 13,12%.
- بينما بلغ أكبر عدد من الرحلات الدولية أقصاه سنة 2003 و الذي وصل إلى 1.177 رحلة دولية، مما يمثل نسبة 28,09% من إجمالي الرحلات لهذه السنة.
- أما في سنة 2004 فهناك تساوي بين عدد الرحلات الداخلية و عدد الرحلات الدولية.

*- إتجاه الرحلات:

يشهد مطار "رابح بيطاط" بـ عنابة حركة كثيفة لرحلات النقل الجوي، هذه الرحلات تتم في عدّة إتجاهات و ذلك على مستويين من الخطوط:

- **الخطوط الداخلية:**

نقصد بها تلك الرحلات التي تتم من و إلى مطار "رابح بيطاط" نحو مناطق متباينة من الوطن، و تتمثل هذه الإتجاهات في:

- الجزائر العاصمة.
- وهران.
- حاسي مسعود.
- عين أمناس.

- **الخطوط الدولية:**

تتم هذه الرحلات من و إلى مطار "رابح بيطاط" بـ عنابة نحو مناطق خارج الوطن و نذكر هنا 03 إتجاهات كلها نحو دولة واحدة و هي فرنسا، و تتمثل هذه الإتجاهات في:

- مارسيليا Marseille
- ليون Lyon
- باريس Paris

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك خطوط موسمية تتم من و إلى مطار "رابح بيطاط" و هي خطوط الحج و العمرة.

*- حجم المسافرين:

يكتسب مطار "رابح بيطاط" أهمية كبيرة في مجال النقل الجوي و ذلك من خلال تعدد الرحلات و تباين إتجاهاتها سواء على المستوى الوطني أو الدولي، هذا ما جعله مقرًا لتوافد أعداد كبيرة من المسافرين لتلقي خدمة النقل الجوي حسب أهدافهم و رغباتهم.

و يوضح الجدول (32) الموالي تطور عدد المسافرين بمطار "رابح بيطاط":

جدول (32): توزيع عدد المسافرين بمطار "رابح بيطاط" بـ عنابة 2000 – 2004

السنوات	عدد المسافرين عبر الخطوط الداخلية (مسافر)	عدد المسافرين عبر الخطوط الدولية (مسافر)	المجموع
2000	252.035	94.650	346.685
2001	328.830	106.690	435.520
2002	342.529	107.058	449.587
2003	247.045	112.698	359.743
2004	255.662	103.260	358.922

المصدر: سجلات مطار "رابح بيطاك" عنابة 2000 – 2004.

يتضح من خلال الجدول (32) ما يلي:

- شهدّ مطار "رابح بيطاط" نقل أكبر عدد من المسافرين سنة 2002 خلال الفترة (2000 – 2004) سواء أكان ذلك على مستوى الخطوط الداخلية أو الدولية.
- تقارب في عدد المسافرين على الخطوط الدولية، حيث قدّر الفارق بـ 18.048 مسافر، بين أكبر حجم سجل سنة 2003 و أدناه سنة 2000.
- عرف مطار "رابح بيطاط" بـ عنابة إنخفاض في عدد المسافرين الذين تنقلوا من خلاله سنة 2000.

*- حجم البضائع:

إضافة إلى نقل المسافرين، فإن مطار "رابح بيطاط " يقدّم خدمات نقل البضائع، هذه الأخيرة عرفت تطورًا في كميتها حسب ما يوضحه الجدول (33) الموالي:

جدول (33): توزيع حجم البضائع بمطار "رابح بيطاط" بـ عنابة 2000 – 2004

السنوات	حجم البضائع عبر الخطوط الداخلية (طن)	حجم البضائع عبر الخطوط الدولية (طن)	المجموع
2000	173.860	100.798	274.658
2001	188.523	117.218	305.741
2002	180.773	176.497	357.270
2003	148.519	181.629	330.148
2004	214.883	112.297	327.180

المصدر: سجلات مطار "رابح بيطاك" عنابة 2000 – 2004.

يتضح من خلال الجدول (33) ما يلي:

- شهدت عملية نقل البضائع على مستوى الخطوط الدولية إرتفاعًا مستمرًا خلال الفترة 2000 – 2003 ليسجل تراجعًا سنة 2004.
- كما شهد كذلك نقل البضائع على مستوى الخطوط الداخلية إرتفاعًا مستمرًا في الحجم المنقول وصل أقصاه سنة 2004، مع الإشارة إلى تراجع في كمية البضائع خلال سنة 2003.
- تعتبر سنة 2002 هي السنة التي شهد فيها مطار " رابح بيطاط " نقل أكبر حجم للبضائع خلال الفترة الممتدة 2000 – 2004.

من كل ما سبق نسجل الملاحظات التالية:

- أهمية مطار "رابح بيطاط" على مستوى مجال الدراسة (المحلي) و حتى بالنسبة للولايات المجاورة (الجهوي و الوطني) في تقديم خدمات النقل الجوي.
- إن الأهمية الإقتصادية التي يكتسبها مجال الدراسة حتم ضرورة ربطه من خلال خدمات النقل الجوي بأهم المناطق الإقتصادية بالجزائر (العاصمة، وهران، حاسي مسعود و عين أمناس) و بأكبر المدن الفرنسية (Paris، Marseille و Lyon).
- يهدف النقل الجوي من خلال خدماته إلى نقل العمال، الإطارات و المستثمرين من أجل تسهيل مختلف التبادلات و تقصير المسافات من أجل تحقيق أكبر فعالية إقتصادية.

4- النقل البحرّي:

" دور كبير في نقل البضائع ".

إن أهمية موقع مجال الدراسة المطل على البحر المتوسط، و إكتسابه لشريط ساحلي بطول 170كم تتوزع بين 80كم لولاية عنابة و 90كم لولاية الطارف، سمح بتواجد عدّة موانئ رئيسية تستخدم لهدف نقل المسافرين و البضائع و كذلك للصيد البحري، و تتمثل هذه الموانئ في:

- ميناء عنابة: وظيفته الأساسية هي الملاحة البحرية الدولية (نقل البضائع و المسافرين)، كما يضم ميناء الصيد البحري.
- ميناء شطايبي: مخصص للصيد البحري.
- ميناء القالة: مخصص للصيد البحري.
- ميناء القالة الجديد للصيد البحري.

و سنتطرق فيما يلي إلى دراسة كل ميناء على حدى محاولين إبراز الدور الخدمي لكل ميناء:

4-1- ميناء عنابة:

أ- نشأة و تطور ميناء عنابة:

يكتسب ميناء عنابة أهمية كبيرة في الشرق الجزائري لوقوعه في مجال صناعي كثيف و نقطة تقاطع لأهم طرق المواصلات و خطوط السكة الحديدية.

و من الوجهة التاريخية فقد اكتسب ميناء عنابة أهميته منذ الاحتلال الفرنسي لمدينة عنابة (Bône) سنة 1832 أين بدأت تتشكل العناصر الأولى له و المتمثلة في رصيف رسو السفن على كاسر صخري للأمواج يُجاوره مخزن صغير لصيانة السفن (Cale de halage).

و بعد الاكتشافات الهامة للثروات المعدنية (الحديد و الفوسفات) بجبل العنق و كذلك الثروات الفلاحية الهامة، أدت إلى التفكير في توسيع الميناء و الشروع في أعمال التهيئة سنة 1856 م لتكثيف التبادل التجاري(خريطة:69)، و في سنة 1870 تم القيام بالأشغال التالية:

- تحديد 80 هـ من مساحة الماء (Plan d'eau) بـ:
- الأرصفة الشمالية و الغربية للحوض الصغير الممتد على طول 590م خطي.
- الحواجز الشمالية و الجنوبية.

و مع صدور القانون المؤرخ في 7 سبتمبر 1885 و الذي اقترح برنامج يضم أعمال كبرى تمثل في:

- إنشاء مقدمة الميناء بـ 47 هـ.
- تحويل مقدمة الميناء الموجودة في تلك الفترة إلى حوض.
- إنشاء رصيف تابع للحوض الجديد.
- بناء مخزن لصيانة السفن (Cale de halage) بنهاية هذا الرصيف.
- إزالة الأوحال من الشاطئ على عمق 7,50م.(F. Tomas, 1977, p. 202)

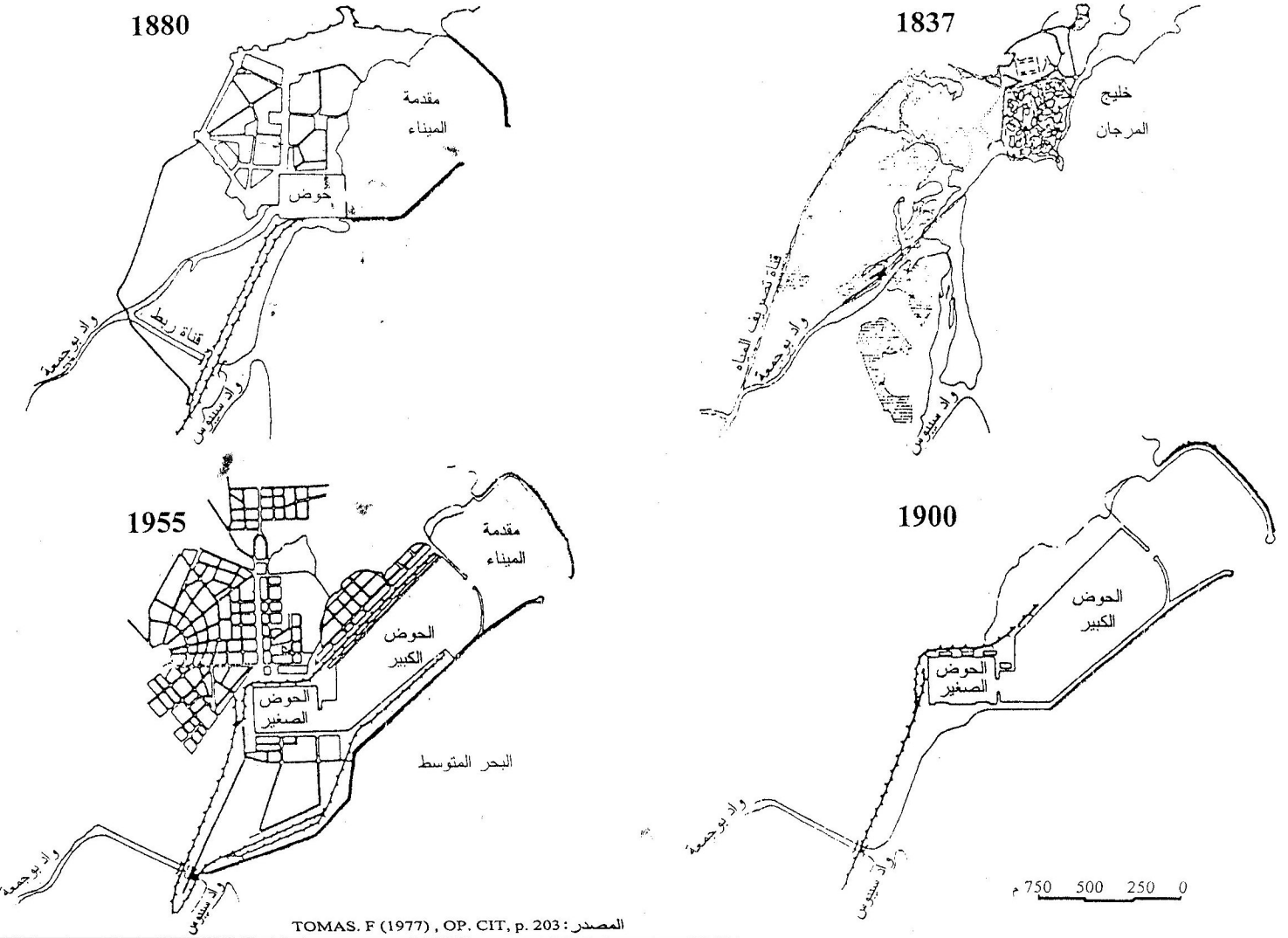
و بعد الاستقلال و بفضل المخططات الاقتصادية التنموية و التي أعطيت فيها أهمية للتصنيع و توطن كل من مركبي الحجار للحديد و الصلب (*S.N.S*) و مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية (*ASMIDAL*) و ما رفقهما من توطن للمناطق و الوحدات الصناعية، أكسب الميناء طابع صناعي و معدني، مما حتّم إنشاء بعض التجهيزات المينائية و المتمثلة فيما يلي:

- بناء مركز رصيف رقم 13 على طول 320م و 13م عمق من أجل تصدير الفحم و استيراد المواد الحديدية و المعدنية المصنعة.
- تكديس و ترصيف مراكز الأرصفة رقم: 19 ، 20 ، 21 .
- تهيئة ميناء الصيد البحري بخليج صغير.
- إنشاء مركز مختلط من نوع RO/RO.

خريطة (69)

التوسع المجالي لميناء عنابة (Bône)
1955 – 1837

ش



المصدر : TOMAS. F (1977) , OP. CIT, p. 203

*- الخصائص التقنية لميناء عنابة:

يمتد ميناء عنابة على مساحة إجمالية تقدر بـ 170 هكتار، تتوزع بين:

- 76هكتار من المساحات غير المغطاة (العارية) Terre pleins .
- 94هكتار من مساحات السطح المائي Plan d'eau .

يتكون الميناء من 3 أحواض و هي:

- مقدمة الميناء بمساحة 45هكتار و 250م طولي و مسحوب مائي يقدر بـ 12,80م.
- الحوض الكبير بمساحة 40هكتار و 250م طولي و مسحوب مائي يتراوح بين 10 – 12,50م .
- الحوض الصغير بمساحة 9هكتار و 185م طولي و مسحوب مائي يتراوح بين 7 – 10م.

*- المنشآت القاعدية بميناء عنابة:

تتمثل المنشآت القاعدية في:

- منشآت الحماية الخارجية.
- منشآت الإرساء.
- ميناء الصيد.
- محطة الصيانة.
- مراكز الرصيف التابعة للمؤسسة المينائية.
- مراكز الرصيف المستعملة من طرف المؤسسات غير المينائية. خريطة (70)

*- تسيير ميناء عنابة:

تُشرف على تسيير ميناء عنابة " مؤسسة ميناء عنابة EPAN " و هي مؤسسة خدمية منظمة في شكل مؤسسة اجتماعية-اقتصادية مساهمة برأسمال يقدر بـ: 300.000.000 دج.

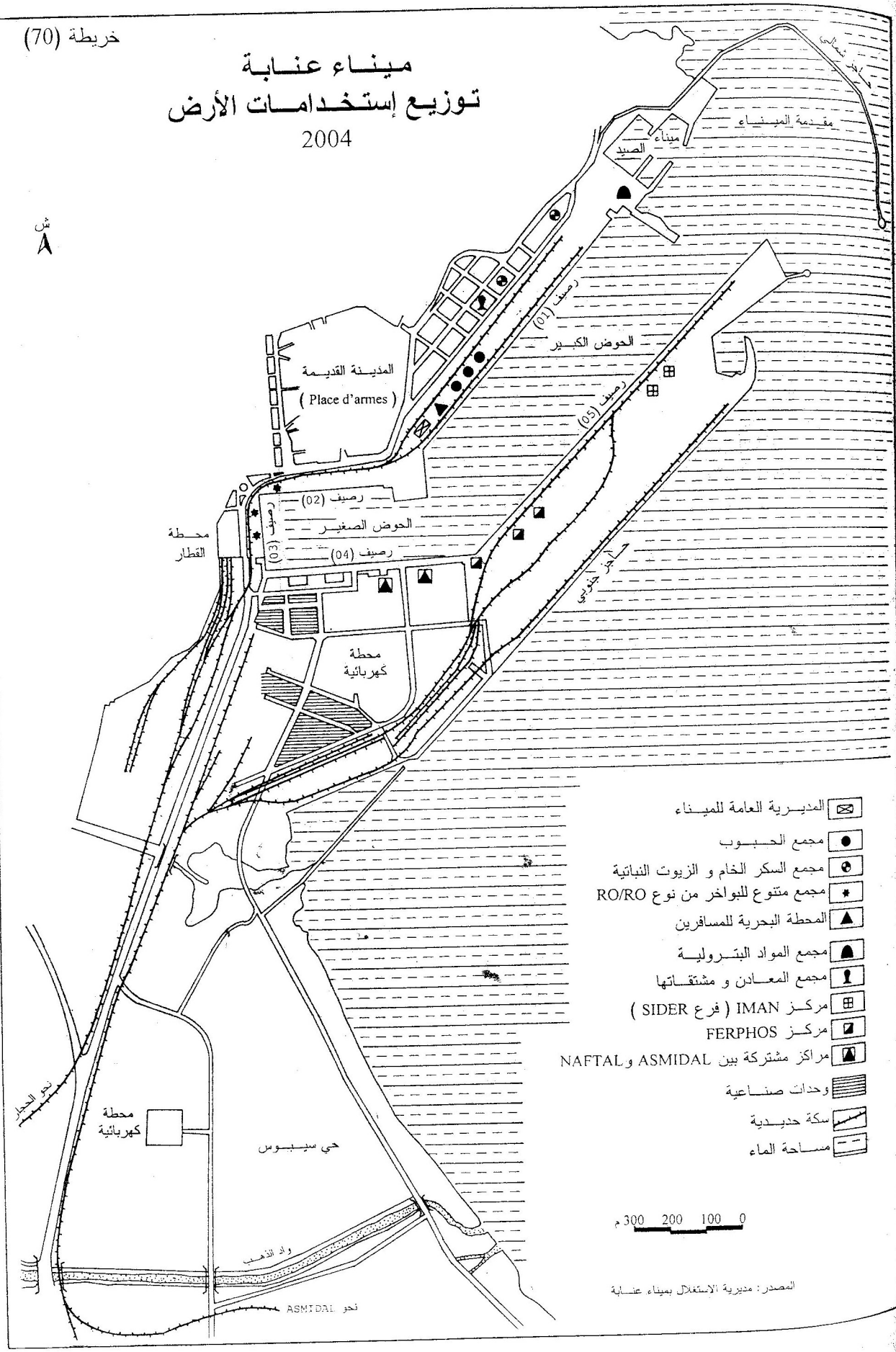
تهتم هذه المؤسسة بتسيير الجانب العام الخاص بالميناء و ذلك بالإشراف على أعمال الحراسة و الأمن الخاصة بحركة السفن و عمليات الصيانة على مستوى المساحات المغطاة بالماء و كذلك بالنسبة لمراكز الرصيف للسفن.

كما تقوم بالإشراف على مراكز الرصيف الخاصة بالشركات الكبيرة SIDER ، FERPHOS، NAFTAL و ASMIDAL ، كما تسير العمليات الخاصة بجرّ السفن و الشحن و التفريغ.

أما فيما يتعلق بعمليات الصيانة و توسيع الهياكل القاعدية للميناء فهي من مهام وزارة التجهيز و الممول من طرف خزينة الدولة.

خريطة (70)

ميناء عنابة
توزيع إستخدامات الأرض
2004



المصدر: مديرية الاستغلال بميناء عنابة

2- الحركة المجالية لميناء عنابة:

ترتبط التجارة الدولية إرتباطاً كبيرًا بالنقل البحري سواء تعلق الأمر بتكاليفه أو حجم البضائع، كما يلعب النقل البحري دورًا في ظهور أنشطة صناعية تجاوره لأنها تخدم الملاحة البحرية و التجارة الدولية.

و قد أثبتت آخر الإحصائيات أن أكثر من 90% من التبادلات العالمية التي تقوم بها الجزائر تتم من خلال موانئها و بالتالي فالميناء آداة لتنمية التجارة العالمية.

و في هذا الإطار يقوم ميناء عنابة بدور فعال في ربط العلاقات التجارية و تعزيزها مع باقي الدول و التي تتضح من خلال العناصر التالية:

- حركة الملاحة البحرية:

قدر متوسط عدد السفن التي ترسوا ميناء عنابة خلال الفترة 2000 – 2004 بـ: 635 سفينة/سنة ، و هذه السفن من جنسيات مختلفة حيث تتعدى عدد راياتها 51 راية، بينما نجد عدد السفن التي تحمل العلم الوطني 153 سفينة و هي تمثل نسبة 23% من إجمالي السفن الراسية بميناء عنابة.

و فيما يخص السفن التي تحمل رايات أجنبية فهي تتوزع حسب النسب التالية: تركيا (9,2%)، مالطا (7,5%)، اليونان (7,1%)، بنما (5,4%)، أما بقية جنسيات السفن الأخرى فهي بنسب متفاوتة.

- حركة البضائع:

يوضح الشكل (27) تطور حركة نقل البضائع بإختلاف أنواعها بميناء عنابة و ذلك خلال الفترة 1995-2004 ، و من خلاله سجلنا الملاحظات التالية:

- تطور حجم البضائع المستوردة:

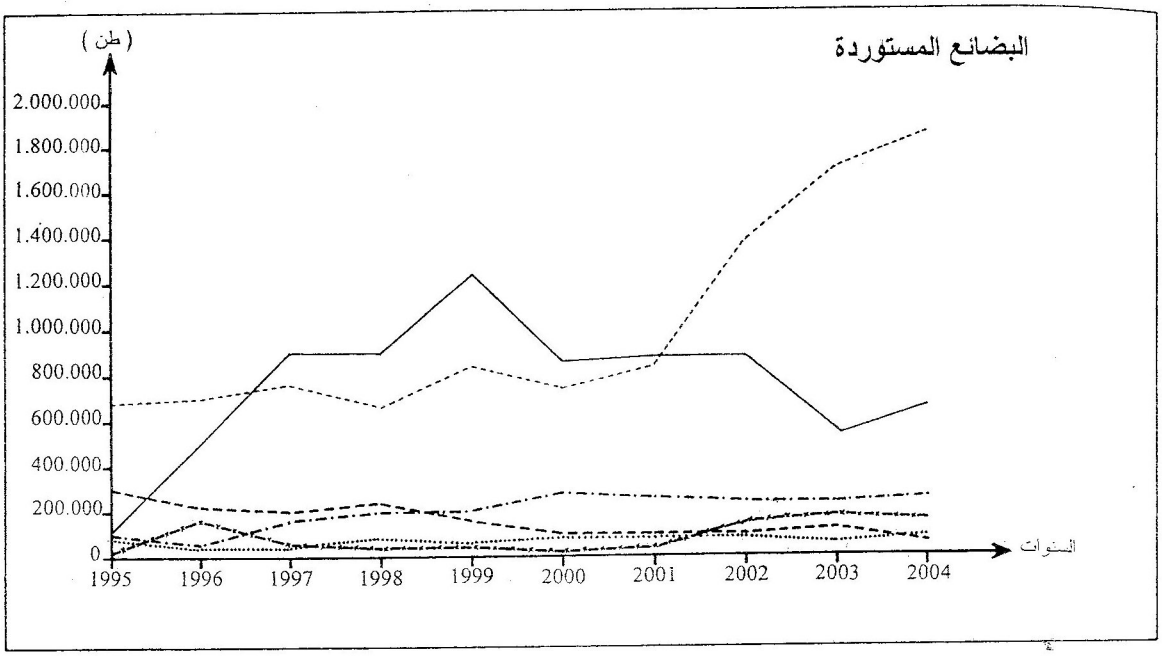
- عرف نقل البضائع المستوردة من خلال ميناء عنابة تطورًا مستمرًا في كميتها خلال الفترة 1995-2004.

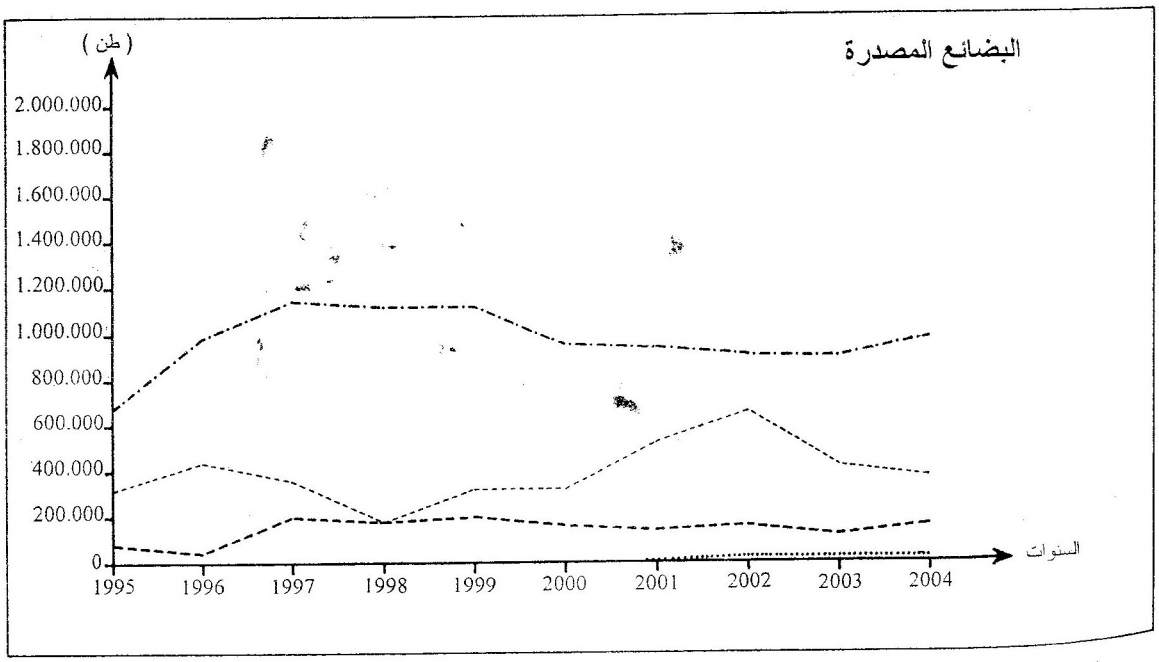
- تبرز سنة 2004 بأكبر حجم من البضائع المستوردة قدر بـ: 3.069.003 طن، بينما تمثل سنة 1995 أدنى حجم من البضائع المستوردة المقدر بـ: 1.304.743 طن، و بالتالي فقد تضاعف الحجم المنقول خلال مدة 9 سنوات.

- و بخصوص نوع البضائع المستوردة نلاحظ أن "الوقود و الموارد المعدنية" هي التي تعرف أكبر الكميات مقارنة ببقية المنتوجات الأخرى خلال نفس الفترة، تأتي بعدها "المنتوجات الفلاحية

شكل (27)

تطور حجم البضائع بميناء عنابة
2004 - 1995





- منتوجات فلاحية و مواد غذائية
- وقود و مواد معدنية
- منتوجات بترولية
- مواد البناء
- أسمدة و مواد كيميائية
- بضائع مختلفة

المصدر: Entreprise portuaire de Annaba, fiches annuelles 1995-2004

و المواد الغذائية" ثم "الأسمدة و المواد الكيميائية"...، لكن هذه المواد لم تعرف إستقرارًا في كميتها من سنة لأخرى.

- تطور حجم البضائع المصدرة:

- تطور حجم البضائع المصدرة منذ سنة 1995 إلى غاية سنة 2002 أين بلغ أقصى حجم لها و المقدر بـ: 1.726.024 طن ثم عرف تراجعًا خلال سنتي 2003 و 2004 ليصل إلى 1.455.100 طن و 1.555.329 طن على الترتيب.
- تمثل "الأسمدة و المواد الكيميائية" أهم المواد المصدرة عبر ميناء عنابة و هي تمثل منتوجات مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية (*ASMIDAL*) حيث بلغ أقصى حجم لها 1.120.189 طن سنة 1999، تأتي بعدها "المواد المعدنية" و التي تمثل منتوجات مركب الحجار للحديد و الصلب (*S.N.S*) و قد بلغ أقصى حجم لها 665.083 طن و ذلك سنة 2002، بينما تسجل بقية البضائع قيمًا منخفضة.

- حركة المسافرين:

إلى جانب نقل البضائع، يقدم ميناء عنابة خدمات أخرى تتمثل في نقل المسافرين من خلال المحطة البحرية للمسافرين و التي تقدم إحصائياتها من خلال الجدول (34) الموالي:

جدول (34): توزيع عدد المسافرين بميناء عنابة 2000 – 2004.

السنوات	الوافدون (مسافر)	المغادرون (مسافر)	المجموع
2000	7.807	6.349	14.156
2001	7.352	7.412	14.764
2002	8.667	8.385	17.052
2003	11.731	9.567	21.298
2004	9.416	8.638	18.054

المصدر: ميناء عنابة 2000-2004.

توضح المعطيات الموضحة بالجدول (34):

- تطور مستمر لعدد المسافرين عبر ميناء عنابة خلال الفترة 2000-2004.
- تعبر سنة 2003 عن أكبر عدد من المسافرين تنقل عبر ميناء عنابة خلال هذه الفترة.

من كل ما سبق نستنتج أهمية النقل البحري بمجال الدراسة و دوره الفعال على المستوى الوطني و الدولي في تقديم خدماته للمسافرين و نقل البضائع بإختلاف أنواعها.

4-2- ميناء الصيد بـ عنابة:

يقع ضمن ميناء عنابة (خريطة:70) مخصص للصيد البحري، و هو يتميز بالخصائص التالية:

- طول الرصيف: 729م.
- مساحة السطح المائي: 6.400م^2.
- المساحات غير المغطاة: 9.500م^2.

كما يحتوي ميناء الصيد على تجهيزات تتمثل في:

- معمل لصنع الثلج.
- محطة بيع السمك.
- محطة تزويد بالوقود، الماء و الكهرباء.

4-3- ميناء الصيد بشطايبي:

يقع ببلدية شطايبي ، أنشأ سنة 1911، و هو مخصص للصيد البحري، يتميز بالخصائص التقنية التالية:

- طول الرصيف: 424م.
- مساحة السطح المائي: 2,2هكتار.
- مساحة الأرضية: 7.000م^2.
- العمق: 2 – 6م.

و تغيب به مختلف التجهيزات الواجب توفرها بميناء الصيد، لكن نسجل تواجد عربة مجهزة لجمع منتجات الصيد في إطار مشروع الصندوق الوطني للتنمية الريفية .

يخضع تسيير ميناء الصيد بشطايبي إلى مديرية الأشغال العمومية ببرحال.

4-4- ميناء الصيد بالقالة:

و هو ميناء مخصص للصيد البحري، يقع ببلدية القالة بين رأس الكبير " Le cap gros " غربًا و " Cap roux " شرقًا، و هو مفتوح إلى الشمال من خلال جزيرة تسمى " îlot de France " (خريطة:71).

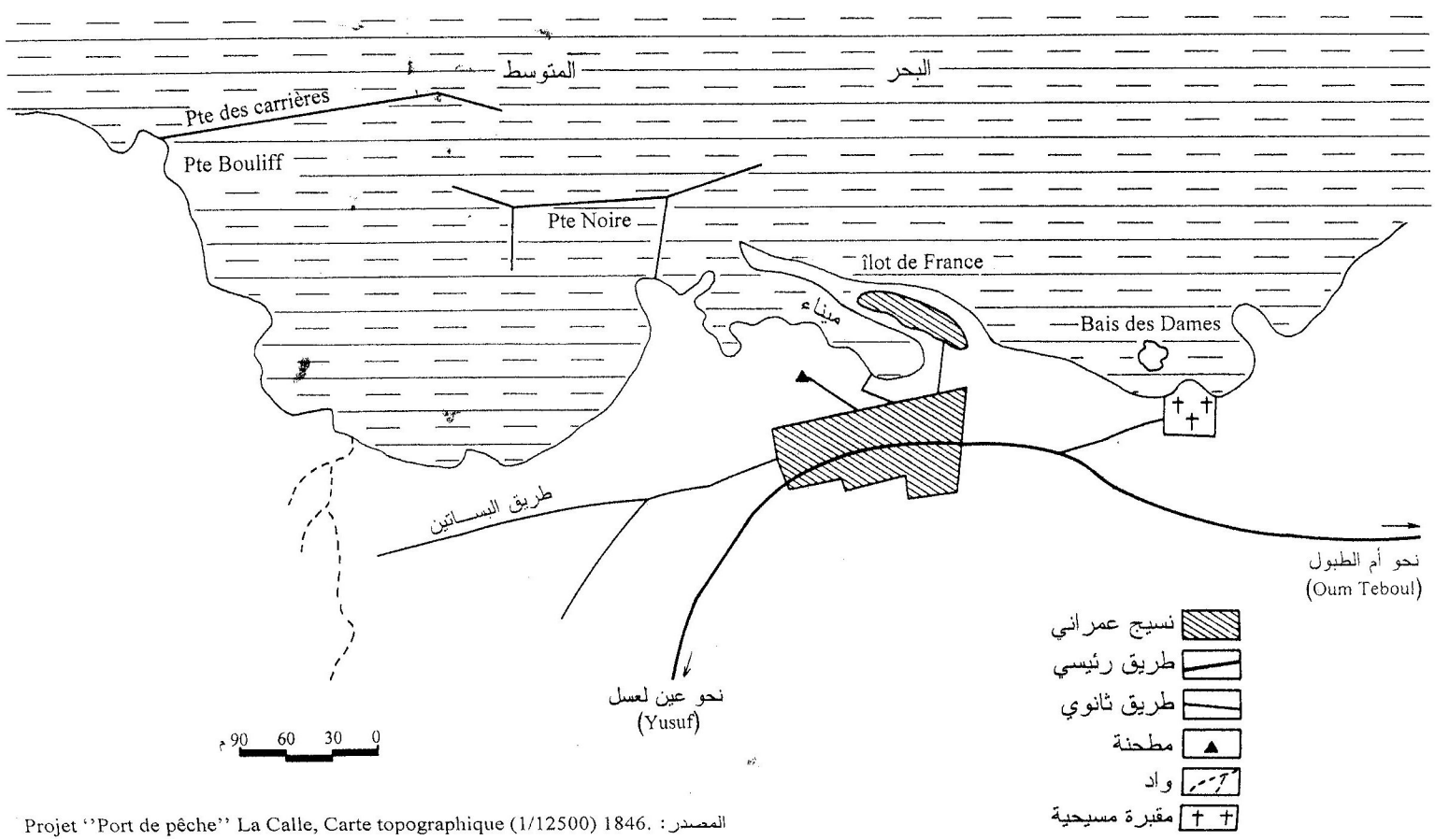
شرع في إنجازه في 19 / 12 / 1868 و انتهت به الأشغال بتاريخ 16 / 02 / 1869.

يتميز ميناء الصيد بالخصائص التقنية التالية:

- طول الرصيف: 330 م.
- مساحة السطح المائي: 6هكتار.

خريطة (71)

ميناء الصيد بالقالة (La Calle)
التنظيم المجالي
1846



المصدر: Projet ''Port de pêche'' La Calle, Carte topographique (1/12500) 1846.

- مساحة الأرضية: 4.000م^2.
- و هو بطاقة 87 قارب صيد.

في العشريتين الأخيرتين أصبح ميناء القالة لا يستجيب لمتطلبات قطاع الصيد البحري لأنه عاني من عدّة مشاكل تتلخص في:

- غياب عمليات التأهيل و إنعدام حواجز الوقاية من الرياح و الأمواج.
- غياب الأمن، المخازن و مزالج السفن و الطب البيطري.
- سوء تنظيم رسو السفن و الفوضى في إستغلاله.
- غياب صيانة سفن الصيد و الإصلاح.
- قدّم السفن حيث يتراوح عمرها ما بين 13 – 20 سنة.

نتيجة لهذه الأسباب و غيرها أدت إلى فكرة إنشاء ميناء صيد جديد.

5- ميناء الصيد الجديد بالقالة:

" فكرة إستعمارية ترفض الموضع الحالي ".

تزامنت فكرة إنشاء الميناء الجديد بالقالة مع التقسيم الإداري لسنة 1984 و الذي إرتقت بموجبه طارف إلى مقر ولاية، على إعتبار أن قطاع الصيد البحري يشكل أحد الرهانات الأساسية للتنمية محلية بالولاية.

و بعد إنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المشروع و التي تعطلت إلى سنة 1990 دون أن تأخذ في لإعتبار الدراسات السابقة لنفس المشروع بنفس الموضع و التي تعود إلى سنة 1920 م حسب أعيان مدينة و التي تقر بعدم ملاءمة الموضع لإنشاء ميناء الصيد بسبب شدّة و قوة التيارات البحرية و إرتفاع الأمواج به.

إنطلقت أشغال الإنجاز في هذا الموضع بصفة رسمية في أواخر شهر فيفري 1996 بأقصى الجهة الغربية لكرنيش المرجان أسفل منحدر جبلي، و أسندت أشغال الإنجاز إلى الشركة الوطنية (ميدتيوم) المحتكرة للأشغال البحرية على المستوى الوطني.

و حددت مدّة الإنجاز بـ:36 شهرًا بغلاف مالي قدره: 77,6 مليار سنتيم على أن يكون جاهزًا في ماي 1999.

بعد سنة من الأشغال كانت وتيرة الإنجاز جد بطيئة ليعاد تقييم المشروع و دعمه بغلاف مالي إضافي قيمته 14 مليار سنتيم مع تمديد مدة الإنجاز إلى 24 شهرًا أخرى (حتى شهر فيفري 2001).

و إقترح تقسيم الأشغال بين شركتي " ميدتيوم" التي تنجز الأشغال بعرض المياه، بينما تتكلف شركة "كوسيدار" بالأشغال على مستوى اليابسة و هذا بهدف الإسراع في الإنجاز، غير أن شركة "ميدتيوم" رفضت فكرة تقسيم المشروع و هددّت بالإنسحاب.

و مع التماطل الذي لم يفلح معه تدخلات السلطات المحلية و ضغوطات و تهديدات الجهات المركزية كان الوقت الضائع لصالح التيارات البحرية القوية و العوامل المناخية لتقضي و تدمر أكبر جزء من الإنجاز.

و في سنة 2000 أجريت خبرة تقنية أجنبية تحفظت من خلالها على مواصلة الأشغال لعدم صلاحية الموقع، و اِقترحت السلطات المحلية إعادة النظر في هذا الملف و التخلي عن الأشغال نهائيًا و اِقتراح الدراسة في موضع آخر بالشاطئ الصخري بالمسيدا على بعد 5 كم شرق القالة، لكن رغم ذلك نجد أن بعض الجهات أصرت على مواصلة الإنجاز بعد دعم الغلاف المالي الذي اِرتفع إلى 91,6 مليار سنتيم.

و تجدر الإشارة بالذكر إلى أن الميناء الجديد بطاقة اِستيعاب لـ 147 سفينة و عدّة أجنحة و تجهيزات لصيانة السفن و الميكانيك و التخزين، كما يفوق حوضه المائي لـ 7 هكتارات.

من كل ما سبق نسجل بأن قطاع الصيد البحري بمجال الدراسة يعرف عدّة صعوبات و عراقيل أدت إلى تدهوره و عدم فعاليته مما كان له اِنعكاس عدم الاِستقرار في كمية إنتاج الصيد و تذبذبه حسب ما توضحه بيانات الجدول (35) الموالي:

جدول (35): تطور إنتاج الصيد البحري (1995- 2004) الوحدة (طن)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ميناء عنابة و شطايبي	6.352	5.699	4.674	4.616	5.288	5.347	6.280	5.850	6.020	5.430
ميناء القالة	1.570	2.340	2.200	2.870	3.063	2.755	2.547	3.050	3.640	2.980
المجموع	7.922	8.039	6.874	7.486	8.351	8.102	8.827	8.900	9.660	8.410

المصدر: Délégations de la pêche de la wilaya de Annaba et El Tarf, Présentation du secteur de la pêche, 2004.

و أمام هذه الوضعية فقد اِستفاد القطاع من بعض المشاريع المدعمة من الصندوق الدولي للتنمية الريفية و كذا من الاِتفاقية المشتركة بين وزارتي الصيد البحري و التشغيل و التضامن قصد تحسين القطاع أين وزعت قوارب للصيد البحري مجهزة بمعدات الصيد (100 قارب بميناء شطايبي و 200 قارب بميناء القالة) مع فتح أقسام تكوينية في مجال الصيد البحري.

خلاصة:

من كل ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- يتهيكل مجال الدراسة بشبكة من الطرق الوطنية، الولائية و البلدية و التي تربط كل المراكز العمرانية فيما بينها و توصلها بمدينة عنابة أين تلتقي و تصب كل الطرق بها، و تتميز هذه الطرق بتركزها بالمنطقة الوسطى من مجال الدراسة و التي تمثل الوسط السهلي الذي تتوطن فيه أكبر عدد من المراكز العمرانية.
- أكد مؤشر كثافة الطرق انخفاض قيمه في البلديات الواقعة في الأطراف ثم ترتفع تدريجيًا كلما اقتربنا من بلدية عنابة.
- تربط خطوط النقل الجماعي باعتباره نشاطًا خدميًا المراكز العمرانية فيما بينها و تقديم خدمات تنقل السكان بتوفير حافلات للنقل تتباين في عدد دوراتها اليومية، حيث ترتفع عدد الدورات عند المراكز العمرانية التي تستحوذ على أهم الأنشطة الخدمية و تبلغ أقصاها عند مدينة عنابة باعتبارها مستقطبة للأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية التي لا يمكن توفرها في مراكز عمرانية أخرى.
- يتدعم النقل كذلك بوجود خط للسكة الحديدية الذي يقدم خدماته لتنقل السكان على المستوى المحلي (تنقل السكان، الطلبة و العمال) و كذلك على المستوى الجهوي من خلال نقل البضائع بكمياتها الضخمة و مسافاتها الطويلة.
- أضف إلى ذلك فإن مجال الدراسة يوفر خدمات النقل الجوي بتواجد مطار "رابح بيطاط" الذي يعمل على نقل المسافرين بالدرجة الأولى على المستوى الوطني و كذا الدولي.
- و نظرًا لأهمية موقع مجال الدراسة فهو يكتسب عدّة موانئ يتصدرها مُيناء عنابة الذي يلعب دورًا مهما في تقديم خدمات نقل البضائع بالدرجة الأولى إضافة إلى موانئ الصيد (عنابة، شطايبي و القالة).

و بالتالي فإن النقل باختلاف قطاعاته يمثل نشاطًا خدميًا بدوره الفعال ضمن شبكة الخدمات بتسهيل تدفقات السكان و البضائع في عدّة اتجاهات متباينة مما يكون له الأثر الكبير على التنظيم المجالي بولايتي عنابة و الطارف.

خلاصة الباب الثاني:

تتهيكل شبكة الخدمات بولايتي عنـــابة و الطارف بأنشطتها الخدمية المتعددّة و المتنوعة و التي تنتشر عبر المراكز العمرانية، حيث تتضح أهمية الأنشطة التجارية من خلال إرتفاع عدد محلات التجارة الثابتة و تواجد التجارة المتنقلة و اللتان يتكاملان فيما بينهما لتقديم مختلف الخدمات التجارية للسكان نتيجة للإرتباط القوي بين عدد المحلات التجارية و حجم السكان، و قد بينت المؤشرات الإحصائية بأن هناك تباين في تقديم الخدمات التجارية بين المراكز العمرانية وفق نظام هيراركي تبرز فيه مدينة عنـــابة كقطب تجاري تتجمع فيه المحلات التجارية و ترتفع به عدد الأنشطة التجارية، مما يجعلها تقدم الخدمات التجارية بإختلاف أنواعها لسكانها و حتى سكان المراكز العمرانية الأخرى، كما أصبحت مدينة عنـــابة تتميز بظاهرة المركزية التجارية و الإستقطاب التجاري مما إنعكس على بنيتها و تنظيم مجالها التجاري.

كما تتدعم شبكة الخدمات بولايتي عنـــابة و الطارف من خلال الخدمات الصحية التي تقدمها التجهيزات الصحية، هذه الأخيرة التي تعرف تبايناً في توزيعها المجالي و كذا أنواعها و أصنافها عبر المراكز العمرانية و عدم توافق في علاقتها مع الأحجام السكانية، مما يعكس إكتفاء لهذا النوع من الخدمات في بلدية عنـــابة و البلديات المجاورة و عجز متفاوت بالبلديات الأخرى.

أما فيما يتعلق بالخدمات التعليمية فهي تسجل إكتفاءً ملحوظًا في الأطوار التعليمية الأولى في جميع البلديات، غير أن الطور الثانوي فخدماته تقدم في مراكز عمرانية دون أخرى و تعكس المؤشرات: نسبة التمدرس، معدل إشغال القسم... وضعيات متباينة.

غير أن الخدمات الثقافية و الرياضية فهي تقدم في بلديات معينة ذات رتبة حضرية عالية تتصدرها بلدية عنـــابة.

و يُقدم النقل خدماته بإختلاف قطاعاته (برّي، جوّي و بحري) كنشاط خدمي مكمل لشبكة الخدمات، إذ يُساهم في ربط المراكز العمرانية فيما بينها لتسهيل تنقل السكان من خلال النقل الجماعي بالحافلات أو بإستعمال السكة الحديدية لإقتناء مختلف الخدمات حسب مكان تواجدها، و هنا نجد أن كل الطرق البرية و خطوط السكة الحديدية تصب ببلدية عنـــابة و هو ما يوضح بأنها المستوى الأخير لتقديم مختلف الخدمات للمترددين إليها، كما يعمل النقل الجوي و النقل البحري من خلال خدماته في نقل المسافرين و كذلك بربط مجال الدراسة بمختلف مناطق البلاد و الدول المجاورة .

كل ذلك يدفعنا إلى تصنيف المراكز العمرانية ضمن مستويات متباينة تبعًا لنوع و عدد الخدمات التي يقدمها كل مركز عمراني، و تحديد مجال نفوذها من أجل توضيح خصائص التنظيم المجالي في إطار شبكة الخدمات، و هو ما سنتناوله بالدراسة في الباب الموالي.

الـبـــاب الثـــالـث

تنظيـم شبـكة المـراكــز العـمرانية في إطار شبكة الخـدمات

تـبايـن في المسـتويـات مع سيطرة القطب العنابي

مقدمـــة:

تحتل المراكز العمرانية باختلاف مستوياتها مكانة هامة في التنظيم المجالي و في توجيه الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر (عدنان رشيد و آخرون، 1985، ص. 8) هذا ما جعل الوقوف على خصائصها يمثل الركائز الأساسية في التهيئة المجالية.

و سنحاول في هذا الباب تحليـــل نظام شبكة المراكز العمرانيـــة في إطار شبكة الخدمات بولايتي عنـــابة و الطارف من حيث: النشأة، التطور، الشكل، التوزيع، التصنيف و الوظيفة مستخدمين في ذلك طرق إحصائية كأداة لتوضيح التنظيم المجالي.

و بما أن المراكز العمرانية يقطنها سكان و هم المتحكمين في حجمها، نموها، رتبتها فإن أول طريقة سنستعملها تبنى على أساس السكان.

و باعتبار أن نسبة كبيرة من المشتغلين فعلا يعملون بقطاع الخدمات (تجارة، نقل، تعليم وصحة...) فهذا يعتبر مؤشر بإمكانه إعطاء فكرة عن هيراركية المراكز العمرانية حسب الأنشطة الخدمية.

و بالتالي تبرز التجارة و التجهيزات في كل مركز عمراني كعوامل خدمية تُساهم بشكل مباشر في تحليل الحركية و التنظيم المجالي.

فإذا كان ظهور التجارة مرتبط بحجم السكان، العرض و الطلب و عوامل أخرى كالخصائص الجغرافية... فإن تواجد التجهيزات يخضع لبرامج تخطيطية تختلف أهميتها من مركز لآخر حسب الوظيفة الإدارية و عدد السكان.

لكن رغم التباين في الظهور بين التجارة و التجهيزات إلا أن وجودهما حتمية يعكسها تطور كل مركز عمراني، لذلك يعتبران وسائل و أدوات سنستعملهما في طرق إحصائية لدراسة هيراركية المراكز العمرانية بولايتي عنـــابة و الطارف و تحديد مستويات لها.

كما سنهتم في هذا الباب بدراسة العلاقة بين الأنشطة الخدمية و المجال من خلال الثلاثية (المركز، منطقة النفوذ، التدفقات)، فالمركز (المركز العمراني) هو المكان الذي تتركز به الخدمات، بينما منطقة النفوذ فهي المكان الذي يتواجد فيه مستعملي هذه الخدمات، أما التدفقات فهي تُعبر عن العلاقات المجالية الكمية للمستعملين (السكان) بين منطقة تواجدهم و مكان تركز الخدمات.

لكن قبل كل ذلك، لابد من توضيح الأبعاد التاريخية لنشأة المراكز العمرانية بمجال الدراسة.

الفصل الأول: شبكة المراكز العمرانية و تنظيم المجال تعدد العوامل و تراكم التنظيمات.

مقدمة:

إن التنظيم المجالي الحالي الذي تتميز به ولايتي عنابة و الطارف كان نتاج تراكمات سياسية-إدارية و إجتماعية و التي أعطت الهيكلة المجالية الحالية من خلال تواجد 139 مركز عمراني موزعين مجاليًا ضمن نظام شبكة عمرانية.

تتباين المراكز العمرانية المشكلة لهذا النظام فيما بينها من خلال عدّة مؤشرات: تاريخ النشأة، التوزيع المجالي، الرتبة الإدارية، النمط الحضري...

و سنحاول فيما يلي دراسة شبكة المراكز العمرانية من خلال عدّة مؤشرات تحليلية لإبراز دورها الأساسي في التنظيم المجالي على فترات متتالية و توضيح العوامل المتحكمة في ذلك.

1- توزيع المراكز العمرانية حسب تاريخ النشأة :

" مراكز عمرانية أغلبها إستعمارية النشأة مع قطبية المركز الأحادي لتنظيم المجال ".

نهدف من خلال هذا التحليل إلى تصنيف المراكز العمرانية بمجال الدراسة حسب تاريخ نشأتها، لأن ذلك يعكس مختلف الأدوار المسندة للمراكز تبعًا للسياسات المتعاقبة على المجال و أثرها في تنظيمه و المرتبطة أساسًا بالتحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها ولايتي عنابة و الطارف عبر مراحل متباينة و متعاقبة.

و توضح الخريطة (72) التوزيع المجالي للمراكز العمرانية المتواجدة بولايتي عنابة و الطارف و البالغ عددها 139 مركز عمراني موزعين حسب تاريخ النشأة لكل مركز و المحددة كما يلي:

1-1- مرحلة الحكم العثماني (قبل 1830):

تواجد مدينة عنابة (Bône)

مركز تحوّل موضعه و تعدّدت أدواره عبر الحضارات.

تتسم هذه المرحلة بتواجد مركز عمراني واحد هو عنابة (بونة الحديثة Bouna El Haditha) و الذي أنشأ قبل أفريل 1832 و هو التاريخ الذي سقطت فيه مدينة عنابة تحت الإستعمار الفرنسي بعد المحاولة الأولى التي كانت في أوت 1830.

ملاحظة: الخريطة (72) موجودة بالملحق الخرائطي المرفق بهذه الأطروحة.

و نظرًا لإعتبار أن مدينة عنـــابة أهم المراكز العمرانية و التي من خلالها يُنظم المجال و تنشأ
مراكز العمرانية الأخرى لا بد من إعطاء نبذة عن نشأتها التاريخية لما لها من دور بارز في تعاقب عدة
ظيمات مجالية.

تعود النـــشأة التاريخية لمدينـــة عنـــابة إلى الحضارة النوميدية خلال القرن الثالث قبل الميلاد،
انت تسمى هيبون (Hippone) تتربع على مساحة 60 هـــ، و هي مركز إستراتيجي ضمن المملكة
نوميـــدية بزعـــامة ماسينيـــسا (خاصة بعد سقوط قرطاج)، و أصبحت هيبون مركز إقامة ملاعمة
ملوك و أمراء المملكة النـــوميدية مما أهـــلها لأن تكون مدينة ملكية " Hippone la royale "[1] كما أطلق
عليها إسم "Hippo-reguis" نتيجة تطور الأنظمة الزراعية من خلال توفر المياه و خصوبة الأراضي.

بعد مرور قرنين من الزمن إستفـــاقت المدينة على حرب César ، لتـــكون فيـــما بعد رومانية
و عاشت تحت حكم الرومان 4 قرون، و كان يتمثل دور هيبـــون في النشاط المينائي الكثيف أين
أصبحت أكبر قطب للتبـــادلات بين ضفتي البحـــر المتوسط، بالإضافة إلى دورها الإشعاعي للتفكير
اللاهوتي (Théologique) من خلال القديس "Saint-Augustin" (M. Bouchenaki, 2005, p. 81).

خلال الغزو الوندالي و الذي دام قرن من الزمن، تعرضت المدينة للتدهور و التخريب و فقدت
جمالها و بهاءها تدريجيًا، كما أن سكانها هجروها و إنتشروا في المناطق المجاورة.

بعد ذلك تعرضت المدينة إلى الإحتلال البيزنطي، هذا الأخير كان على عكس الوندالين، فقد أعا
البيزنطيون بناء المدينة و قاموا بترميمها و دام تمركزهم بها قرنين من الزمن.

بعد سنـــوات قليلة (خلال سنة 705م) و هو عهد الزيـــريين، قدّم المســـلمون إلى المنطقـ
بقيـــادة "حسن بن نعمان الغساني"، و بهذا الفتـــح تكون مدينة هيبـــون قد دخلت في الإسلام و أصبحت
تحمل إسم " بونـــة " أو " مدينة سيبوس " ليتناسى فيما بعد إسم "هيبون" تدريجيًا من طرف المسلمين
العرب الذين أسســـوا مدينتهم " بونـــة" على موضع جديد يسمى " عقبـــة العنّـــاب" في شكـــل ربوة يق
على بعد 2كم شمـــال الموضـــع القـــديـــم (خريطة: 73).

إن هذا التحول في الموضع كان نتيجة لأسباب صحية تمثلت في إنتشار الأمراض في الموض
القديم على جوار واد سيبوس بسبب تواجد المستنقعات حيث سجلت سنة 758م ما يقارب 450 إصابة.

و قد إستقر بالمدينة الأسرة المالكة للأغالبة و ذلك في الفترة 769 – 902 م، و قد شهدت المدي
إزدهارًا كبيرًا بفضل ميناءها الذي كان يحتل آن ذاك المرتبة الأولى في العالم العربي.

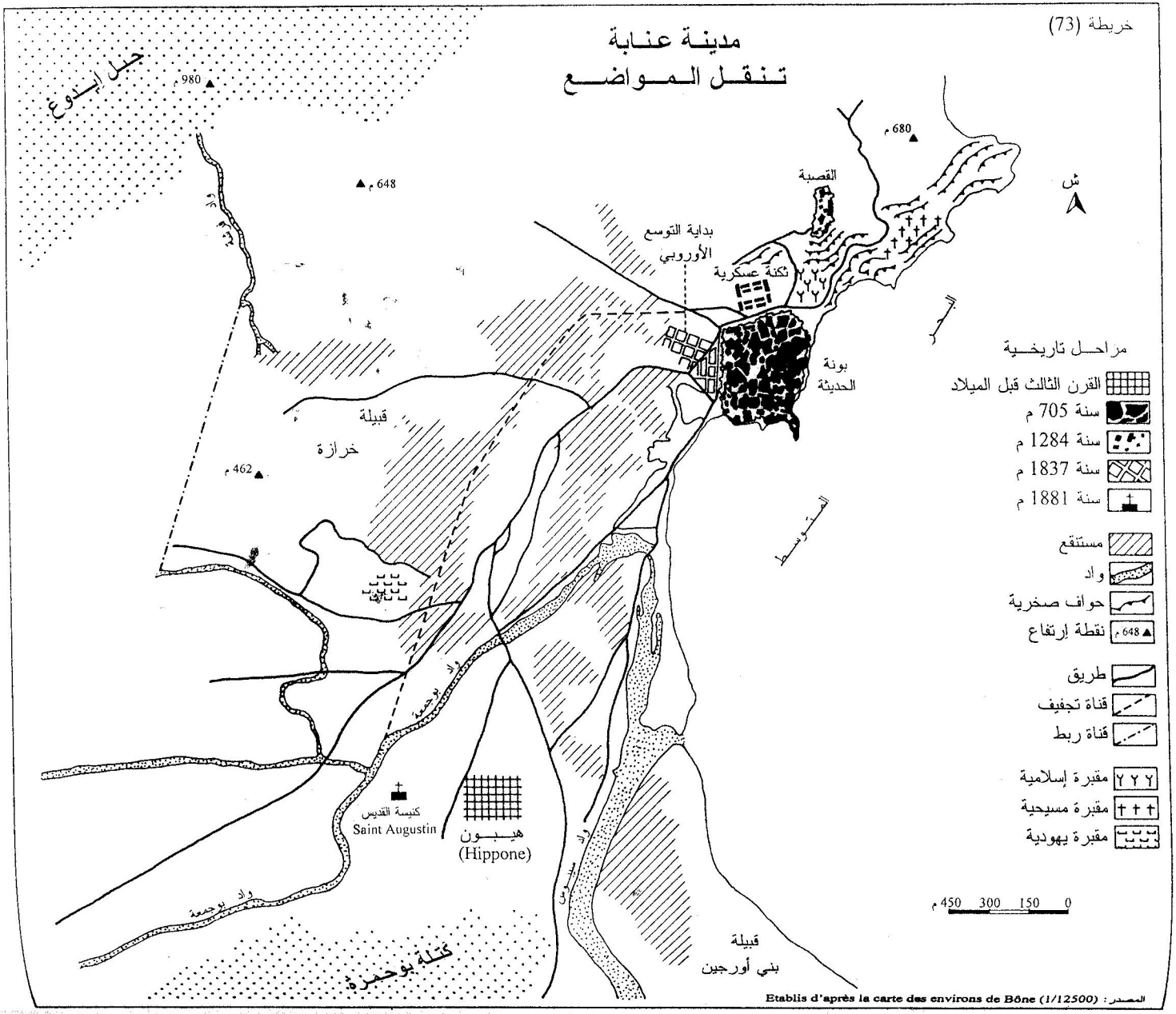
و في عهد الفاطميين الذي إمتد خلال الفترة 910 – 973م أعطى للمنطقة أهمية جديدة تمثلت
إستغلال المرجان.

---

(1) تقع هيبـــون في جنوب مدينـــة عنـــابة الحالية مندمجة مع نسيجها العمراني على محور الطريق الوطني رقم 16.

خريطة (73)

مدينة عنابة
تنقل المواضع



المصدر: Etablis d'après la carte des environs de Bône (1/12500)

و تعتبر فترة حكم الزبيـريين الممتدة 973 – 1005م هي الفترة الحاسمة لتأسيس مدينة بونة على يد " الزاوي بن زبيـر " ليكون أميـرها فيما بعد و هي "بونـة الحديثة" التي بلغ عدد سكانها سنة 1058م ما يقارب 4.000 نسمة.

كما عمل الموحدون خلال الفترة 1130 – 1270م على الدفاع عن مدينتهم و تطوير ميناءها.

و مع مجيئ الحفصيين (1228 – 1574م) شهدت المدينة توسعًا عمرانيًا كبيرًا و خلالها تم إنشاء القصبة على جبل عابد على بعد 500 م شمال موضع بونـة الحديثة.

ثم تعرضت بعد ذلك المدينة إلى الغزو الإسباني بقيادة Charles Quint و الذي إستمر طيلة الفترة الممتدة 1535 – 1557م (H. Derdour, 1982, p. 176).

و بقـدوم الإخـوة بربروس حررت مدينة بونـة سنة 1557 م، و إستعادت بذلك نشاطها التجاري و أعيد إستغلال المرجـان حتى أطلـق عليها إسـم ساحـل المرجـان.

و قد خضعت المدينة لمدة طويلة لحكم الأتراك و كان دورها يتمثل في تجميع الضرائب المفروضة على القبـائل لفائـدة صالح باي و عائلتـه بإعتبارها مـقر السلطة و حصـن المراقـبة.

تتهيكـل مدينـة بونـة الحديثة ضمن شوارع ضيـقة و أزقـة تـصب كلهـا في سـاحة تسمى " ربـاط الفـصلاء" أين يتـواجد مسجـد أبو مروان الشـريف، كما يتخلل المدينة مجموعة من الحدائق، و تضم مساكن فـاخرة بطوابـق، تـتشكل هيـاكلها من خـشب شجر الأرز المتواجد محليًا بجبـل إيدوغ و الذي بقي يقـاوم كل التحـولات و التغيـرات.

المدينة محـاطة بسـور يتـراوح إرتفـاعه ما بين 5 – 7م يتـخلـله 04 أبواب (باب المقابر، باب السكان، باب قسنطينة و باب البحر) و هي أبواب المدينة.

أما القـصبة و التي يطلـق عليها إسـم القـلعة و التي تتواجد على جبل عابـد فهي تتصل بموضع بونـة الحديثـة (عقبة العنـاب) من خلال جسر بطول 500 م، موضعها دفـاعي لذلك كانـت حـصنًا منيـعًا للحـفصييـن تحـت حكم أبو زكريـاً ابن أبي إسحاقُ (1284 – 1300 م) مساحتها تقـارب 13.263م^2 (1,32 هـ).

يأخـذ المخطط العام للقـصبة شكـل مقـدمة سفينة، و قد أسندت للقصبة وظيفة عسكرية تحت حكم الفـضل (1319 – 1350 م) و تم هدمها من قبل الغـزات الإسبـان، ثم أعيـد تهيئـة و ترميم ما تـبقـى منـها خلال الاستعمـار الفـرنـسي.

و بدخـول الاستعمـار الفـرنـسي للجزائر سنة 1830م و سقـوط المديـنة سنة 1832م أعيـد استـغلال الميـنـاء، إستـغلال سهـل بـوناموسـة ... حتى الاستـقـلال سنة 1962 لتحمل إسـم عنـابة (Annaba).

1-2- مرحلة الإستعمار الفرنسي (1830 – 1962):

" إنشاء 22 مركز إستعماري مع بنية تحتية هامة مُوجـهة جنـوب شمال تلتقـي كلها بمينـاء عنـابة Bône ".

بعد دخول الإستـعمار الفرنسي و سيطرته على مدينة عنـابة (Bône)، توجه مبـاشرة إلى ظهيرها (Arriére-pays) و نخص بالذكر سهل عنـابة لإستغلال ثرواته الفلاحية، ليتحول فيما بعد إلى إستـغلال الثروات الباطنية المعدنيـة، حيث سـارع إلى إنـشاء المجـالات الفلاحية الإستعمارية الكبرى Les grands domaines coloniaux مثل : Chapeau de gendarme، Saint Charles ، Saint Vincent ، Saint Louis ... و إنشاء عددًا من المراكز ذات الطابع الإستطاني على الساحل ، في السهل و حتى في الجبل، ينطلق منطقه في تنظيم المجال من الجنوب (السهل و الجبال) نحو الشمال (الساحل) يرافقها ربط بالطرق البرية و خطوط السكة الحديدية (S.E. Cherrad, 1979, p. 341).

نتيجـة لأهمية هذه المرحـلة في توقيـع المراكز العمرانـية و ما لعبته هذه الأخيـرة من دور بـارز في تـنظيم المجـال و خـدمته بولايتي عنـابة و الطارف، أردنا تصنيـف مراكز هذه المرحلة ضمـن 04 فـترات و هـي:

*- فـتـرة 1832 – 1850 :

" إنشاء 06 مراكز إستطانية للعبور حول مدينة عنـابة (Bône) بالسهل ".

تمت في هذه الفتـرة السيـطرة على السـاحل و الجـزء المركزي لسهل عنـابة و تشكيل محيط إستعماري عقـاري بعد فرض جملة من القوانين التي تشجع الملكية الفردية بتفكيك أرض القبائل و توافد أعداد كبيرة من الأوربيين، مما أدى إلى تكاثف نقل الملكية العقارية لصالح المستعمر، و عليه تمكن من إنشاء 06 مراكز و هي:

القـالة (La calle)، سيرايدي (Bugeaud)، الحجار (Duzerville)، الذرعان (Mondovi)، شيحاني (Barral) و عين الباردة (Penthièvre).

ما يـلاحظ على هذه المراكز أنها موزعة على محيط نصف دائرة يمتد من سيرايدي إلى القـالة مركـزها مدينـة عنـابة و تقع على ضفتي واد سيبوس و محاور الطرق الوطنية رقم: 16، 21 و 44 و التي توصلها مباشرة بمدينة عنـابة (Bône).

و عليه يمكن إعتبارها مراكز عبور لمدينة عنـابة (Bône) و حمايتها خاصة و أن أغلب سكانها أوروبيون في هذه الفترة (F. Tomas, 1974, p. 217).

- فتـرة 1850 – 1871 :

" إنشاء 04 مراكز إستـطانية لتحصيـن السهـل و مراقبتـه ".

و هي الفترة الثانية للتـوسع الإستعمـاري من خلال سيطرته على باقي المجال المحيط بالسهل بإنشاء المزيد من المراكز الإستعمارية-الإستطانية و البالغ عددها في هذه الفترة 04 مراكز و المتمثلة في: مركز الطارف (Le Tarf) و بسبـاس (Randon) بالإضافة على مركز بوحجـار (Lamy) بالسلسلـة النـوميدية و مركز بـرحـال (Ain-Mokra) بالجهة الغربية.

- فتـرة 1873 – 1886 :

" التدعيم بإنشاء 04 مراكز إستطانية بعد الأهمية الزراعية و الإكتشافات المعدنية ".

خلال هذه الفتـرة الممتـدة على 13 سنة، تم إنـشاء 04 مراكـز إستعمـارية- إستطانيـة منها 03 مراكز موقعة بسهل بوناموسة و هي: بن مهيدي (Morris)، زريزر (Zerizer) و عصفور (Combes) ، بالإضافة على مركز شطايبي (Herbillon) الموقع في الجبل و المطل على البحر.

و الهـدف من ذلك هو الإستجـابة للتوافـد الكبير للأوروبيين بعد الأهميـة الزراعية التي إكتسبهـا سهل بونـاموسة (زراعة الكـروم، الحـمضيـات، التـبـغ...) و تحويل الملكيـة بعد صدور قـانـون Sinatus Consult سنة 1863م والتي أدت إلى إستحواذ على ما يقارب 10.753 هكتار خـلال هذه الفتـرة إقـتـطعت من أراضي العـرش (قـبائـل : خـرازة، دريـد، بسبـاس، مـرداس و أراضي عائـلة صالح باي) (S.E. Cherrad, 1979, p. 337).

بالإضافة إلى ذلك توفـر فـرص الإستثـمـار خاصة بعد الإكتشـافات المعدنـية بـ عيـن بـربـار بكتـلة شعيـبة، و بالتـالي ظهور مركز شطايبـي (Herbillon) مما إستـدعى إنـشاء أول خط للسـكة الحديـدية " Epine dorsale " سنـة 1858.

- فتـرة 1888 – 1910 :

" الإستمرارية و التواصل في توقيع المراكز الإستطانيـة لتشمل جميع مناطق مجال الدراسة ".

تُمثـل هذه الفترة إستمرارية و تواصل في إنـشاء 08 مراكز إستعمارية على باقي مجال الدراسـة، يقع أغلبها بأقصى الجهة الشرقية و هي: العيـون (Lacroix)، رمل السوق(Roum El Souk)، عين لعسـل (Yusuf)، أم الطبـول (Oum Teboul)، زيتـونة (Toustain)، عـين كرمـة (Munier)، بوثلجة (Blandan)، ما عدا مركز واحد بالجهة الغربية و هو مركز واد لعنب (Oued El Aneb).

و قد رافق هذه التوقيعات توسيع ميناء عنـابة (Bône) إبتـداءً من سنة 1896م على مساحة قدرها 86هكتار و ذلك عندما فاقت الحمولة الإستغلالية 400.000 طن، مما إستدعى تغيير مجرى واد بوجمعة سنة 1875م و إقتراح برنامج جديد لتهيئة الميناء(F. Tomas, 1974, p. 229).

كما إستمر المستعمر في إنـشاء عدد آخر من المراكز الإستعمـارية أو وضع نواتها الأولى لاسيما في فتـرة حرب التحرير و ظهور مراكز أخرى كانت من نتائج الفترات السابقة و التي إتضح تواجدها بعد الإرتقاء بها خلال مرحلة الإستقلال.

ما يمكن إستخلاصه من خلال هذه المرحلة:

- عمل المستعمر على رسكلة المجال و تنظيمه مركزًا على مبدأ التوطين و الإستغلال و البحث عن الموارد الأولية (زراعية / معدنية).
- رافق عملية توقيع المراكز الإستطانية مد بنية تحتية فعالة (طرق برية، سكة حديدية، موانئ) موجهة جنوب–شمال تصب كلها بمدينة عنـابة.
- المراكز الإستـطانـية أكثـر عددًا بالسهـل مقـارنـة بالجـبـل.

3-1- مرحلة الإستقـلال (ما بعد 1962):

" توقـيـع كثيـف للمراكـز العمـرانية "

إن التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي عرفتـها الجـزائـر بعد الإستقـلال (1962) كان لها الأثـر المباشر في توقيع المزيد من المراكز العمرانـية و توزيعها وفـقًا لأدوارها الجديدة، و من ثمَّ إعادة تنظيم المجال حسب مستجدات و متطلبات هذه المرحلة التي شهدت عدّة سياسات متباينة.

و على هذا الأسـاس، أمكن تـوزيع المراكـز العمرانيـة التي ظهـرت خلال هذه المرحـلة إلى 04 فتـرات و ذلك كما يلي:

*- فتـرة ما قـبـل 1966 :

" الإرتقاء بالمحتشدات و بعض المزارع الإستعمارية ".

تمثل هذه المرحلة عدم الإستقـرار السيـاسي و الغموض الإقتـصادي و ظهور نـزوح ريـفي حـاد من المنـاطق الجبـلية الفقيـرة نحو المنـاطق السهليـة لإسـترجـاع الأراضي المسلوبـة منها في عهد الإستعمـار و إشغـال ما تركه الأوروبيـون.

و بالتـالي فإن المراكز العمرانـية التي ظهرت خلال هذه الفتـرة تتمثـل في بـعض المحتشدات التي أنـشأها المستعمر بعيدًا عن المجال الحضري لمدينة عنـابة و بعض المزارع

الإستعمارية إرتقت غداة الإستقـلال لأن تكون مراكز عمرانية من خلال إستقبالها للنازحين و التي ساهم التقسيم الإداري لسنة 1963 في تدعيمها، و نذكر هنا كل من: سيدي سـالم، القنطرة، دندن، بني عمار، الكوس، سيـدي قـاسي... و قد بلغ عددها 16 مركزًا عمرانيًا وفقا لما توضحه الخريطة (72).

*- فتـرة 1966 – 1977 :

" ظهـور مراكز عمرانية تحمل نفس خصائص مراكز الفترة السابقة "

شهـد مجال الدراسة في هذه الفتـرة ظهـور مراكز عمرانية جديـدة إلى جانب نمو و تطور بعض المزارع و التي إرتـقـت لأن تكون بمثـابة مراكز عمرانية بعد التـعداد العام للسكان و السكن لسنة 1966 و التي بلـغ عددها 08 مراكز عمرانية.

و قد ساهم التطور الفلاحي بعد إنشاء المحيط المسقي لبوناموسة[1] و تطبيق توجيهات الثورة الزراعية و ما صاحبها من إنشاء للقرى الإشتراكية خاصة في هذه الفترة (داغوسة، فداوي صالح...)، في نـشـأة و ظهور هذه المـراكـز.

و تجدر الإشارة بالذكر إلى النمو الصناعي الذي شهدّه مجال الدراسة بعد إنطلاق مركب الحجار للحديـد و الصلب في الإشتغـال (سنة 1969)[2] و ما وفـرّه آن ذاك من مناصب شغل كبيرة و دائمة، و الذي كان سببًا مبـاشرًا في نشـأة مراكز: سيدي عمار و نمو مركز الحجار و بعض المراكز الأخرى المجاورة من خلال الإستقطاب الكبير للأيدي العاملة من مختلف ولايات الشرق الجزائري.

ضف إلى ذلك مساهمة التقسيم الإداري لسنة 1974 في الإرتقاء ببعض البلديات و ما صاحبها في ظهور بعض المراكز لاسيما أن هذا التقسيم كان له الأثر البارز في تقلص مساحة ولاية عنـابة[3].

*- فتـرة 1977 – 1987 :

" إرتفاع عدد المراكز العمرانية بعد تراكم عدّة سياسات تنظيمية "

بلغ عدد المراكز العمرانية التي نشأة خلال هذه المرحلة 48 مركزًا عمرانيًا، و هو أكبر عدد يسجل عبر كل الفترات، و السبب في ذلك يكمن في أن هذه المراكز كانت نتاج لتراكمات سياسات تنظيمية عديدة سابقة خلال مدة 20 سنة، و التي كانت كما يلي:

---

(1) كانت الإنطلاقة الفعلية لإنجاز المحيط المسقي لبونـاموسة في الفترة 1964-1969 لتهيـئة و تحضير مساحة قدرها 1.200 هكتار، لتتسع في الفترة اللاحقة 1970-1978 و تصل إلى 16.800هكتار.

(2) إنطلق مركب الحجار للحديد و الصلب في جوان 1969 بالفرن العالي الأول و وحدة الأنابيب (Tus spirale) ليشهد بعد ذلك تطورًا مستمرًا بوحدات جديدة و فـرن عالي آخر.

(3) بـلغ عدد بلديات ولاية عنـابة سنة 1974: 14 بلديـة بمساحة إجمالية قدرها 33.489,30 كم^2.

- نتـاج تـطبيـق توجـيهات الثـورة الزراعية و ما نجم عنها من إستمـرارية و تواصـل في إنـشاء القـرى الإشتـراكية التي أصبـحت تُعد كمراكـز عـمرانية حيـث نذكـر كل مـن: خـوالد طاشة، الكرمة، واد الحوت-العلمة-، لعـزل، القنـطرة الحمرة...).
- نتـاج التـطور الصنـاعي (مركب الحجـار و مركـب الأسـمدة الآزوتـية و الفـوسفاتـية و المنـاطق الصناعية) حيـث ظهر على إثـرها : البـركة الزرقة، الصرول، حجر الديس، دراجي رجـم...
- نتاج التـرقية الإداريـة لسنـة 1984: مطروحـة، القـرقور، بوقـوس، الـشـط، واد زيتون.
- نتاج النـمو بالتحـول لمدينة عنـابة: البـوني، خـرازة(1)، خرازة(2).

*- فـتـرة ما بعد 1987:

" أبـعـاد جـديـدة لنـشأة المراكـز العـمرانية "

وصل عدد المراكـز العمرانيـة التي أُنشأت خـلال هذه الفتـرة 44 مركزًا عمرانـيًا، و قـد ساهـمت عـدّة عوامـل في ظهـورها، حيـث نذكـر:

- إرتفاع نسبة التحضر[1] في البلديات نتيجة تجميع السكان و بالتالي ظهور مراكز عمرانية جديدة.
- إستـمراريـة التـوطـن الصنـاعي و منـاطق النشـاطات التجـارية و التخزين[2].
- التحـول في العمالـة نحـو قـطاع الخـدمـات .
- التحول الإقتصادي و الإجتماعي الذي حدّث خلال العشريـة الأخيـرة (تسريح العمال، الإستثمار الخاص ...) و الذي أعطى ديـنـاميكية جديدة في تنظيم المجال.

و من ثمَّ نلاحظ أن كل فترة إتسمت بظهور و نشأة عدد من المراكز موزّعة عبر كل مجال الدراسة مهما إختلفت و تباينت أسباب و عوامل ظهورها.

و عليه بلغ إجمالي المراكز العمرانية بمجال الدراسة 139 مركزًا عمرانيًا.

---

(1) تراوحت نسبة التحضر بمجال الدراسة 26,97 - 98,51% سنة 1998.

(2) يتواجد بمجال الدراسة 04 مناطق صناعية (جسر بوشي Pont Bouchet، مبعوجة Meboudja، MIN، و برحال) تتركز كلها في 4 بلديات من ولاية عنابة، بالإضافة إلى 11 منطقة نشاطات تجارية و تخزين منها 05 مناطق بولاية عنابة و 06 مناطق بولاية الطارف.

من كل ما سبق يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- شهدّت مرحلة الاِستقلال إنشاء و توقيع أكبر عدد من المراكز العمرانية و المقدر بـ 116 مركز عمراني مقارنة بمرحلة الاِستعمار الفرنسي و مرحلة الحكم العثماني.
- تظهر المراكز العمرانية بكثافة أكبر بولاية الطارف مقارنة بولاية عنـابة.
- بروز المنطقة الوسطى من مجال الدراسة بعدد كبير من المراكز العمرانية.
- وُقعت أغلب المراكز العمرانية على جوار محاور الطرق و مجاري الأودية.
- أصبحت المراكز الاِستطانية كمعالم رئيسية في توقيع المراكز العمرانية في مرحلة الاِستقلال.

2- التـوزيع المجـالي للمـراكز العمرانية:

" اِزدواجـيـة مجـالية مع بـروز واضح للظاهـرة السهـلية ".

يكتسب تنظيم المراكز العمرانية أهمية بالغة إذا ما أضيف إليه البعد المجالي، فتصبح فكرة هذا التنظيم مظهرًا مهمًا في تنظيم و ترتيب النظام الاِقتصادي- المجالي.

يتميـز التنظيم المجالي بولايتي عنـابة و الطارف بالاِزدواجية المجالية التي تجمع بين سهل عنـابة الكبير و جبـال السلسلة النـوميدية و جبل إيدوغ... باِعتبارهما يمثـلان القـاعدة الأولى للتنظيم المجالي لكن بنمط مختلف، لأن التنظيم المجالي بالسهل يتميز بالتطور و الحداثـة و بديناميكية أكثر منه في الجبل المتميـز بالبسـاطة و التقهقـر و التهميـش في غالب الأحيـان.

و تبـرز أهمية هذا التحليـل عند توضيـح مختلف العناصر المكونة للمجال هو التأكيد على أن التـوزيع الحالي للمراكز كان من وراءه قـرارات و سياسات للتهيـئة تعبّـر كلها عن منـطق مرتـبط بـالظروف السائدة في كل مرحلة.

و توضح الخريطة (74) التوزيع المجالي عبر مراحله المختلفة، كما يلي:

2-1- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1966:

" تمـركـز واضـح بـالوسـط السهـلـي ".

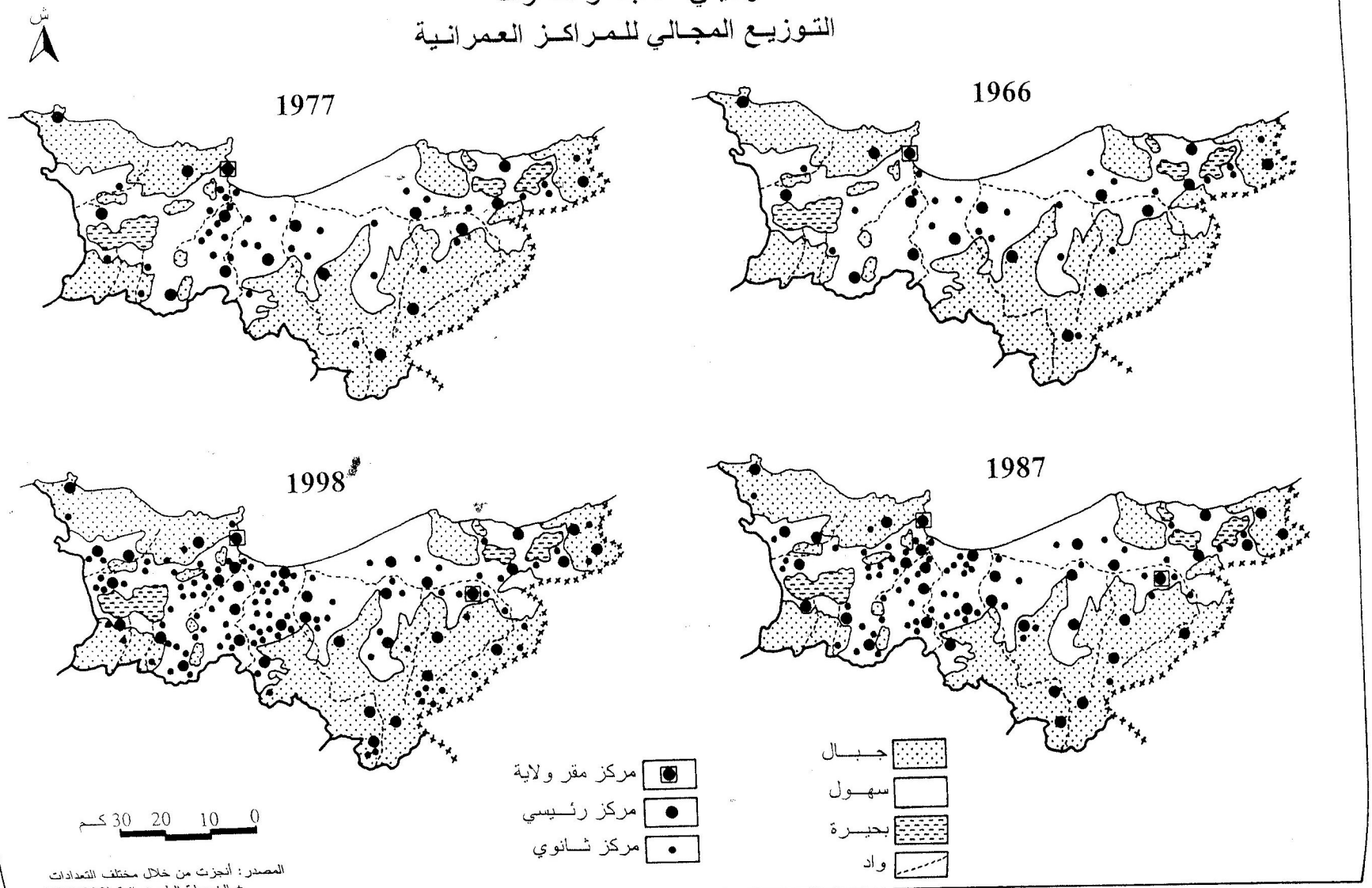
يعتبر التوزيع المجالي في هذه السنـة بمثـابة إرث اِستعماري و نهاية لكل السياسات الاِستعمارية و بداية تنظيم مجالي جديد في عهد الاِستقلال.

و يتميز هذا التوزيع المجالي للمراكز بالخصائص التالية:

- تمركز أغلبية المراكز بالوسط السهلي (سهل عنـابة)، يُجاور البعض منها الأودية (واد بوناموسة، واد سيبوس و واد لكبير) و قد بلغ عدد المراكز هنا 26 مركزًا مشكلاً بذلك نسبة 66,67% من إجمالي المراكز في هذه الفترة.

خريطة (74)

ولايتي عنابة و الطارف
التوزيع المجالي للمراكز العمرانية



المصدر : أنجزت من خلال مختلف التعدادات
+ الخريطة الطبوغرافية (1/50.000)

- قلة عدد المراكز بالوسط الجبلي و التي بلغ عددها 09 مراكز و هو ما يُمثل نسبة 23,07%.
- تواجد بعض المراكز على قدّم الجبل مشكلة نقاط عبور بين الوسط الجبلي و السهلي و قد بلغ عددها 04 مراكز (10,26%).

و منه نلاحظ أن مبدأ توزيع المراكز العمرانية في هذه الفترة مبني على مبدأ تنظيم إستعماري قائم على الإزدواجية المجالية مع تفضيل السهل عن الجبل.

2-2- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1977:

" إستـمرارية الظاهـرة السهلـية ".

إرتفع في هذه السنة عدد المراكز العمرانية إلى 50 مركزًا موزعين كما يلي:

- تزايد في عدد المراكز العمرانية بالوسط السهلي إلى 31 مركزًا و هو ما يُمثل نسبة 62% .
- تزايد في عدد المراكز العمرانية بالوسط الجبلي إلى 11 مركزًا بنسبة 22%.
- بينما بلغ عدد المراكز الموقعة في قدّم الجبل 08 مراكز أي ما يُمثل نسبة 16%.

حيث يتفق ذلك مع السياسة الإرادية للدولة بتطبيق توجيهات الثورة الزراعية و ما تضمنته من إنشاء للقرى الإشتراكية بالسهل و تطوير المحيط المسقي بوناموسة.

2-3- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1987:

" تفضيـل السهـل مع بروز الوسط الجبـلي ".

أهم ما يُميز هذه السنة هو تضاعف عدد المراكز و وصولها إلى 100 مركز عمراني، مقارنة بما كانت عليه سنة 1977، أما التوزيع المجالي لهذه المراكز فهو يتميز بالخصائص التالية:

- إستمرار الظاهرة السهلية و إرتفاع عدد مراكزها إلى 62 مركزًا و هو ما يُمثل نسبة 62%.
- تزايد عدد المراكز بالوسط الجبلي إلى 18 مركز أي بزيادة 07 مراكز عما كانت عليه سنة 1977.
- إرتفاع عدد المراكز الواقعة بقدّم الجبل إلى 20 مركزًا (20%).

و هو ما يعكس أهمية السهل في توطين مختلف التنظيمات، البرامج و مشاريع التهيئة.

2-4- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1998:

" إستـمرارية تفضيل السهـل دون إقصاء الجبـل ".

وصل عدد المراكز في هذه السنة إلى 139 مركزًا عمرانيا موزعين عبر مجال الدراسة بصورة أكثر بروزًا للظاهرة السهلية، حيث تشهد مراكز الوسط السهلي حركة سريعة و كثيفة، بينما مراكز الوسط الجبلي فهي تعرف حركة بطيئة، و هو ما يتضح من خلال الأرقام التالية:

- 83 مركزًا بالوسط السهلي (59,71%).
- 31 مركزًا بالوسط الجبلي (22,31%).
- 25 مركز بقدم الجبل (17,98%).

و هو ما يؤكد إستمرار الظاهرة السهلية في توزيع المراكز العمرانية.

و قد أمكـن حوصلـة تـطور التـوزيـع المجالي للمراكز العمرانـية بولايتي عنـابة و الطارف 1966 – 1998 في الجدول (36) الموالي:

جدول (36): ولايتي عنـابة و الطارف

تـطور التـوزيـع المجـالي للمراكـز العمرانية

1966 -1998

السنـوات / طبيعة المجال	1966		1977		1987		1998	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الـسـهـل	26	66,67	31	62,00	62	62,00	83	59,71
الـجـبـل	9	23,07	11	22,00	18	18,00	31	22,31
قـدّم الجبـل	4	10,26	8	16,00	20	20,00	25	17,98
الـمجـمـوع	39	100	50	100	100	100	139	100

المصدر: أنجز بالإعتماد على الخريطة (74).

من كل ما سبق نستـنتـج ما يـلي:

- تعتبر أغـلبية المراكز السهليـة ذات طبيعة إستـطانية (مراكز إستعمارية) القائمة على إستغلال المجـالات الأكثـر تـأهيـلاً (السهـل).
- يـعود سبـب تـواجد مراكـز بالوسـط الجبـلي إلى أنها كانت مراكز إستطانية (إرث إستعماري) من أجـل المراقـبة و حـشد الأهـالي أو نـتيجـة لقـربها من مورد طبيعي (عين بربـار حالة سيـرايدي و شطايـبي).
- تسـارع وتيـرة ظهور و تعدد المراكز بالوسط السهـلي منذ فتـرة السبعينات يعود إلى التحـولات الإقـتصاديـة التي أثـرت على مجال الدراسـة.
- إنـفجـار الظاهـرة السهليـة بالمنـطقة الوسـطى من مجـال الـدراسة (الجهة الغربـية من ولاية الطارف و الجهة الشرقية من ولاية عنـابة) نتيـجة توفر جميـع عوامـل التكتـل و التـمركز التي أهلتهـا لتكـون أكثـر حركيـة مقـارنة ببـقية مجال الدراسـة.

3- تطور شبكة المراكز العمرانية عبر البلديات:

" دور واضح للتقسيمـات الإدارية".

ساهمت التقسيـمات الإدارية المتعاقـبة في نشـأة و تـطور المراكز العمرانية بولايتي عنـابة و الطارف لاسيـما و أن كل تقسيـم إداري جديد يعمـل على تجميـع السكان ضمن البـلديات الجديدة و الإرتقاء بالعديد من المراكز العمـرانية إلى رتـبة إدارية أعلى من سابقتها، و هو ما يسمح بتزويدهم بمختلف الأنشطة الخدمية و منه التحسين و الرفع من مستوى الخدمات المقدمة لسكانها.

ففي أول تقسيم إداري للجزائر في مرحلة الإستقلال (1963م) بلغ عدد البلديات المنتمية إلى مجال الدراسة 17 بلدية (خريطة: 75) تضم 39 مركزًا عمرانيًا، منهم 17 مركزًا عمرانيًا يُمثلون تجمعات رئيسية (ACL) و الباقي 22 مركز عمراني هي تجمعات ثانوية، و عليه بلغت نسبة تجمع[1] السكان حسب معطيات التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1966: 31,19%.

و جاء التقسيم الإداري لسنة 1974 للنهوض بالمناطق المهمشة بترقية بعض المراكز العمرانية التي كانت في السابق تجمعات ثانوية إلى رتبة تجمعات رئيسية في البلديات و إمدادها بالتجهيزات الخدمية لاسيما التعليمية و الصحية من أجل تجميع السكان المبعثرين في تجمعات ثانوية، مع تعديل الحدود الإدارية لبعض البلديات أين نجد بعضًا منها متواجدًا في ولايات مجاورة (قالمة و سكيكدة) (خريطة: 75). و قد إرتفع عدد المراكز العمرانية إلى 50 مركزًا عمرانيًا، منها 17 مركزًا عمرانيًا يُمثل تجمعات رئيسية في البلديات و الباقي المقدر بـ 33 مركزًا عمرانيًا يشكل تجمعات ثانوية في البلديات، هذا ما تُفسره نسبـة التجمع التي إرتفعت إلى 33,15% في التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1977 و بالتالي هناك تطورًا محسوسًا من خلال هذا المؤشر.

خلال التقسيم الإداري لسنة 1984 تشكـل مجال الدراسـة الحالي (ولايتي عنـابة و الطارف) و ظهور ولاية الطارف بعد فصلها عن الولاية الأم عنـابة، و هو ما أدى إلى ترقية العديد من المراكز العمرانية التي بلغ عددها 100 مركز عمراني منها 36 مركز عمراني يُمثل تجمعًا رئيسيًا لـ 36 بلدية (12 بلدية بولاية عنـابة و 24 بلدية بولاية الطارف) (خريطة: 75) و الباقـي 64 مركز عمراني هـي تجمعات ثانوية و التي تتوزع بالتباين في عددها بين البلديات، و قد بلغت نسبة التجمع المقدرة من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1987 إلى 43,72% و هو إرتـفاع واضح مقـارنة بما سبق، و إستمر هذا الإرتفاع حتى و صلت هذه النسبة إلى 51,83% حسب ما تؤكده معطيات التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1998 و التي بلغ فيها عدد المراكز العمرانية 139 مركزًا عمرانيًا.

---

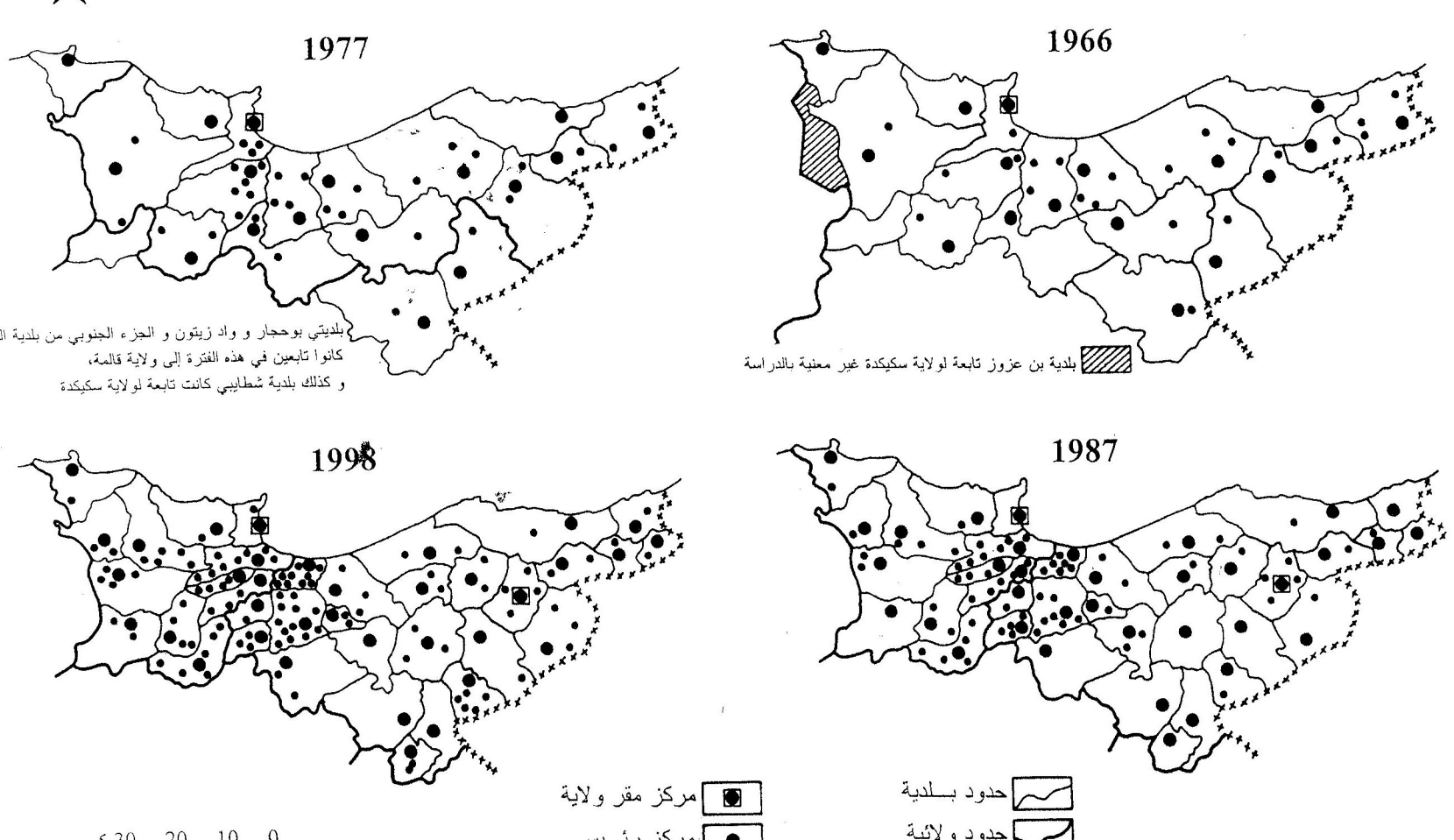
(1) نسبة التجمع = مجموع سكان التجمعات الرئيسية / مجموع سكان البلديات × 100

خريطة (75)

ولايتي عنابة و الطارف

تطور شبكة المراكز العمرانية عبر البلديات

ش



المصدر: أنجزت من خلال معطيات مختلف التعدادات.

4- البنية الهرمية للمراكز العمرانية:

"بـروز قـطبية أحـادية لمدينة عنـابة".

نعني بالبنية الهرمية هو ترتيب المراكز العمرانية إلى فئات حسب أهميتها الوظيفية و الخدمية، مما يسمح بالتفكير في هيراركية المراكز العمرانية من خلال عدد سكانها، هذا الأخير الذي يُعتبر انعكاسًا لعدد الأنشطة و الوظائف المتركزة بها، و في نفس الوقت فهي تُمثل بعدًا رأسيًا يكمل البعد المجالي لهذه البنية، فالمراكز العمرانية لا تحتل مواضع في الحيز المجالي فقط و إنما تحتل موقعًا معينًا عند مستوى محدد للبنية الهرمية و التي يمكن تمثيلها في شكل هرم.

و سنعتمد في دراسة البنية الهرمية للمراكز العمرانية لولايتي عنـابة و الطارف على المعطيات الإحصائية لمختـلف التعـدادات بهدف معرفـة وتيرة التطور و نمطيته، التـوزيع و التـصنيف من أجل إدراك دورها في التـنظيم المجالي و الوقـوف عند المراكز العمرانية المسـاهمة في تقـديم مختـلف الخدمات كأقطاب رئيـسية مهيـكلة للمجال وفقا لعدد الخدمات المتركزة بها و المتناسبة مع حجمها السكاني ضمن مستويات متباينة حسب ما يوضحه الشكل (28).

4-1- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1966:

أوضحـت معطيـات تعداد 1966 أن مجـال الدراسة خلال هذه الـسنة يضم 39 مركزًا عمرانيا (شكل: 28) و هي متباينة فيما بينها من ناحية حجمها السكاني حسب ما يوضحه الجدول (37) الموالي:

جدول (37): ولايتي عنـابة و الطارف

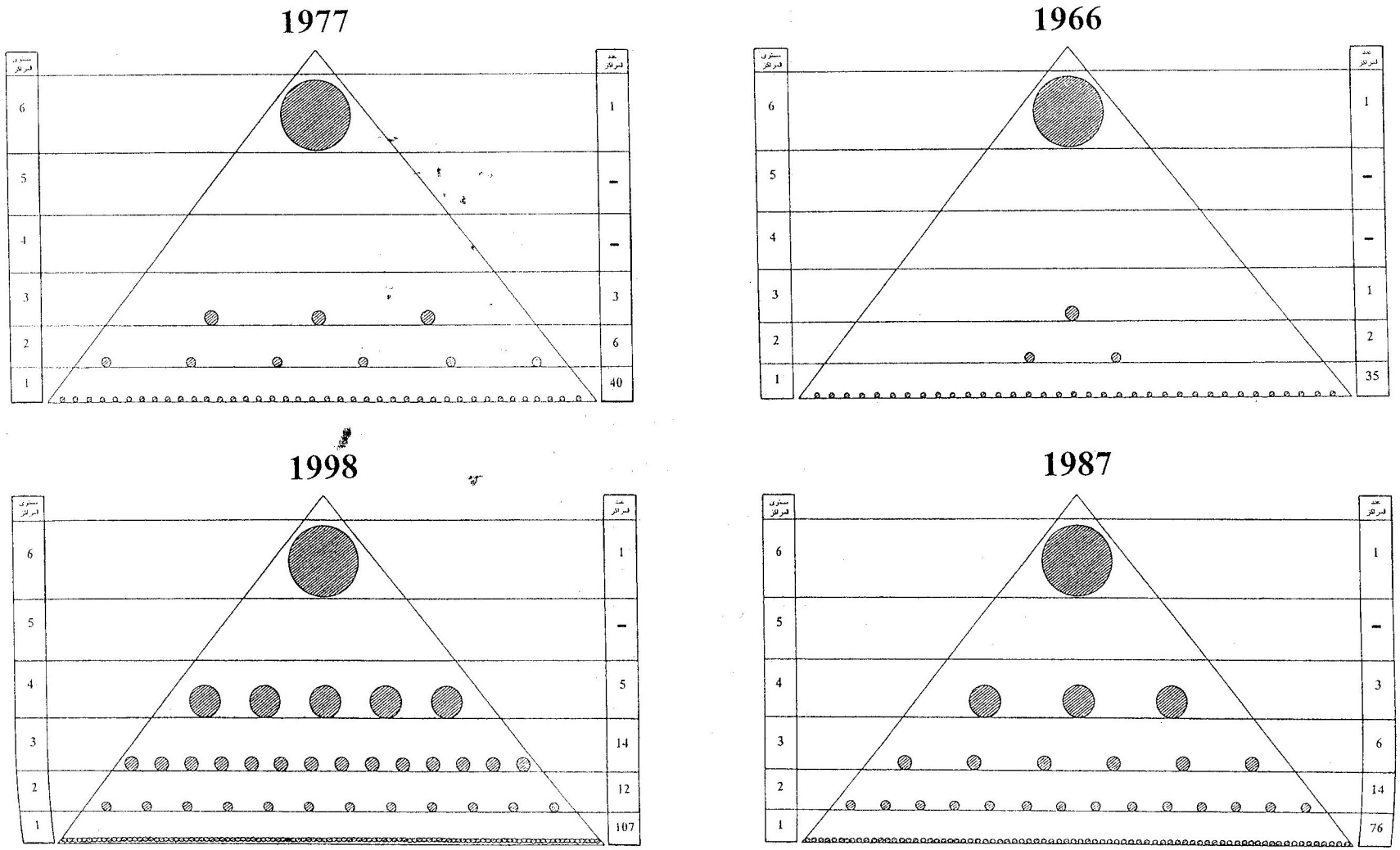
الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1966.

الفئات الحجمية	عدد المراكز	النسبة (%)	عدد سكان المراكز	النسبة (%)
أكثر من 100.000 ن	1	2,56	150.274	66,37
100.000 – 50.000	/	/	/	/
50.000 – 20.000	/	/	/	/
20.000 – 10.000	1	2,56	10.060	4,44
10.000 – 5.000	2	5,13	16.782	7,41
أقل من 5.000	35	89,74	49.306	21,78
المجموع	39	100	226.422	100

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن سنة 1966.

شكل (28)

ولايتي عنـابة و الطارف
تطور البنية الهرمية للمراكز العمرانية



المصدر : أنجز من خلال معطيات مختلف التعدادات

يتضح من خلال الجدول ما يلي:

- سيطرة الفئة الحجمية " أقل من 5.000 نسمة " ممثلة بـ 35 مركزًا عمرانيًا بنسبة 89,74% من إجمالي 39 مركزًا، في حيـن لم يتـعدى عدد سكانها 49.306 نسمة بنسبة 21,78% من إجمالي السكان المقـدر بـ 226.422 نسمة.

- تـليها الفئة الحجمية " 5.000 – 10.000 نسمة " التي تـضم (02) مركزين عمرانييـن (الذرعان، القـالـة) بنـسبة 5,13% من إجمالي المراكز، في المقـابـل بلغ حجمهما السكاني 16.782 نسمة بنسبة قدرها 7,41%.

- و فـيمـا يتعلق بالفئة الحجمية " 10.000 – 20.000 نسمة " فيمثـلها مركز عمـراني واحد هو سيـدي سالم بنسبة 2,56% من إجمالي المراكز، و بحجـم يقدر بـ 10.060 نسمة أي بنـسبة 4,44% من إجمالي السكان.

- بينما تحتـل الفئة " أكبر من 100.000 نسمة " المرتـبة الأخيـرة بمركز عمراني واحد هو مدينة عنـابة بنسبة 2,56%، لكن مـن ناحـية الحجم السكاني فهي تحتل المرتبة الأولى بحجم سكاني يقدّر بـ 150.274 نسمة و هو ما يمثل نسبة 66,37%.

4-2- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1977:

وصل عدد المراكز في هذه السنة إلى 50 مركزًا عمرانيًا، و عليه تطورت الشبكة العمرانية عما كانت عليه سابقًا وفقا لما يوضحه الجدول (38) الموالي:

جدول (38): ولايتي عنـابة و الطارف

الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1977.

الفئات الحجمية	عدد المراكز	النسبة (%)	عدد سكان المراكز	النسبة (%)
أكثر من 100.000 ن	1	2,00	222.607	57,25
100.000 – 50.000	/	/	/	/
50.000 – 20.000	/	/	/	/
20.000 – 10.000	3	6,00	39.715	10,21
10.000 – 5.000	6	12,00	38.897	10,01
أقل من 5.000	40	80,00	87.575	22,53
المجموع	50	100	388.794	100

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن سنة 1977.

من خلال الجدول (38) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- محافظة مدينة عنـابة على تفوقها السكاني بنسبة 57,25% لحجم 222.607 نسمة.
- إستمرارية التفوق في عدد المراكز للفئة الحجمية "أقل من 5.000 ن" بـ 40 مركزًا عمرانيًا تُمثله نسبة 80,00% و بحجم سكاني 87.575 ن (22,53%).
- زيادة عدد المراكز في الفئات الحجمية "5.000 – 10.000 ن" (هيبون، بن مهيدي، بسباس، الحجار، مارس عمار، شبيطة مختار) و الفئة الحجمية "10.000 – 20.000 ن" (سيدي سالم، الذرعان، القـالة).
- زيادة عدد المراكز من 39 مركزًا سنة 1966 إلى 50 مركزًا سنة 1977 بفارق 11 مركزًا جديدًا.

4-3- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1987:

شهدت شبـكة المراكز العمرانية قفـزة عدديـة و حجميـة في آن واحد مقـارنة بالفتـرات السابـقة موضحة لتنظيم مجالي جديد المتـزامن مع التقسيم الإداري لسنة 1984، و هو ما تـؤكده معطيـات الجدول (39) الموالي:

جدول (39): ولايتي عنـابة و الطارف

الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1987 .

الفئات الحجمية	عدد المراكز	النسبة (%)	عدد سكان المراكز	النسبة (%)
أكثر من 100.000 ن	1	1,00	222.518	36,14
100.000 – 50.000	/	/	/	/
50.000 – 20.000	3	3,00	84.395	13,71
20.000 – 10.000	6	6,00	72.975	11,85
10.000 – 5.000	14	14,00	97.365	15,82
أقل من 5.000	76	76,00	138.393	22,48
المجموع	100	100	615.646	100

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن سنة 1987.

من خلال الجدول (39) نلاحظ:

تضاعف في عدد المراكز العمرانية إذ إنتقل من 50 مركزًا سنة 1977 إلى 100 مركزًا سنة 1987.

تركز هذا التضاعف ضمن الفئتين الحجميتين " أقل من 5.000 نسمة " و " 5.000 – 10.000 نسمة

يـادة المراكـز: بوخضـرة، شبيـطة مختار، الحجـار و بسبـاس مع إنتقال مركز سيدي سالم إلى

ئة " 20.000 – 50.000 نسمة ".

- إستمرارية سيطرة الفئة الحجمية : أقل من 5.000 نسمة" بإرتفاع عدد مراكزها إلى 76 مركزًا أي بنسبة 76,00% مع نسبة سكانية تقدر بـ 22,48% (138.393 نسمة) و يمكن تفسير ذلك بالترقية الإدارية لبعض المشاتي و التجمعات إلى مراكز ثانوية و/أو مراكز رئيسية في البلديات.

- في المقابل بقاء الفئة الحجمية " أكثر من 100.000 نسمة " مستحوذة على مركز واحد " مدينة عنـابة " بحجم سكاني قدره 222.518 نسمة (36,14%).

- غياب تام للفئة الحجمية " 50.000 – 100.000 نسمة " .

- ظهور مركزين بارزين هما " سيدي عمار و البونـي " إلى جانب مركز سيدي سالم ضمن الفئة الحجمية " 20.000 – 50.000 نسمة " و ذلك من جراء النمو بالتحول الذي أصبحت تتميز به مدينة عنـابة.

- نلاحظ إنـتمـاء مركز الطـارف إلى الفئة الحجمية " أقل من 5.000 نسمة " بحجم سكاني قدره 4.402 نسمة .

4-4- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1998:

كشفت معطيات تعداد سنة 1998 إلى إرتفـاع عدد المراكز العمرانـية بمجـال الـدراسة إلى 139 مركـز عمرانـي بزيـادة 39 مركز عمـراني جديـد مقـارنة عـما كـانت عليه سنة 1998، كـما رافـقت هـذه العمليـة إرتـفاع في أحـجـام المراكـز العمـرانـية و هو ما يتضح من خلال الجدول (40) الموالي:

جدول (40): ولايتي عنـابة و الطارف

الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1998 .

الفئات الحجمية	عدد المراكز	النسبة (%)	عدد سكان المراكز	النسبة (%)
أكثر من 100.000 ن	1	0,72	240.189	29,43
100.000 – 50.000	/	/	/	/
50.000 – 20.000	5	3,60	142.194	17,42
20.000 – 10.000	14	10,07	180.346	22,10
10.000 – 5.000	12	8,63	80.030	9,81
أقل من 5.000	107	76,98	173.310	21,24
المجموع	139	100	816.069	100

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن سنة 1998.

يتضح من خلال الجدول (40) ما يلي:

- إرتفاع في عدد المراكز بالفئات الحجمية الصغرى (أقل من 5.000 نسمة) بنسبة 76,98%.
- إرتفاع في عدد مراكز الفئة الحجمية " 20.000 – 50.000 نسمة" إلى 05 مراكز عمرانية (سيدي عمار، البونـي، سيدي سالم، الحجار، القـالة).
- غيـاب كلي للمراكز بالفئة الحجمية " 50.000 – 100.000 نسمة " .
- بقـاء مدينة عنـابة كمركز واحد ينتمي إلى الفئة الحجمية " أكثر من 100.000 نسمة " .

من كل ما سبق يمكن أن نستنتـج ما يلي:

- غياب كلي للمراكز العمرانية بالفئة الحجمية " 50.000 – 100.000 نسمة " يوضح وجود فراغ مسجـل داخل شبـكة المراكز خلال كل الفتـرات التـعدادية.
- تُـفسـر البنـية الهرمية لنظام شبكة المراكـز العـمرانية بوجـود قـطبية أحـادية على مستوى الرأس و إتـساع القاعدة لمراكز الفئـة القاعدية.
- تُبـيّـن هذه البنية الهرمية تكاثـف توطن الأنشطة الخـدمية بمدينة عنـابة، مما يجعـلها تحتـل موقـعًا جيـدًا ضمن شبـكة الخدمات، مع قـلة و نـدرة الأنـشطة الخدمية بالمراكز العمرانـية بالفئات الحجمية الأخرى حتى القاعدة.

5- نـمطية المـراكـز العمرانية:

" تعدد الأنماط الحضرية و تراجع النمط الريفي".

سنعتمد في هذا التـصنيف على معطيات مختلـف التعدادات التي أنجـزها الديوان الوطني للإحصاء، هذا الأخيـر الذي قام بترتيـب كل المراكز العمرانية ضمن أنماط متباينة تبعًا لعدّة معايير: حجمية، إدارية، وظيفية، ديموغرافية، إقتصادية، مورفولوجية...، هذه المعايـير تختـلف من تعداد لآخر و قد نتج عنها عدّة أنماط متباينة تبعًا لكل تعداد (شكل:29)و التي يمكن توضيحها كما يلي:

5-1- أنماط المراكز العمرانية سنة 1966:

توضح معطيات تعداد 1966 أن هناك 04 أنماط للمراكز العمرانية و هي:

1- مركز حضري (Urbain) : تمثله مدينة عنـابة.

2- مركز تابع حضري (Sub urbain) : يمثله مركز الحجار.

3- مركز شبه ريفي (Semi rural) : يضم كل من مركزي القـالة و الذرعان.

أما باقي المراكز البالغ عددها 35 مركز عمراني فهي مراكز ريفية، و بالتالي فإن نسبة عدد المراكز الريفية تقدّر بـ 89,75%.

شكل (29)

ولايتي عنـابة و الطارف
تطور الأنماط الحضرية للمراكز العمرانية
1998 - 1966

1998

الأنمـاط	العدد	(%)
عـال التحضر	01	0,72
حضـري	01	0,72
تابع حضـري	15	10,79
شبه حضـري	08	5,76
شبه ريفـي	18	12,95
ريفـي	96	69,06
المجـموع	139	100

1987

الأنمـاط	العدد	(%)
حضـري	03	3,00
تابع حضـري	10	10,00
شبه حضـري	06	6,00
شبه ريفـي	14	14,00
ريفـي	67	67,00
المجـموع	100	100

1977

الأنمـاط	العدد	(%)
حضـري	01	2,00
تابع حضـري	01	2,00
شبه حضـري	02	4,00
شبه حضري كامن	01	2,00
ريفـي	45	90,00
المجـموع	50	100

1966

الأنمـاط	العدد	(%)
حضـري	01	2,56
تابع حضـري	01	2,56
شبه ريفـي	02	5,13
ريفـي	35	89,75
المجـموع	39	100

المصدر : O.N.S :Les collections de statistiques n° : 4, Armature urbaine 1987

O.N.S : Les collections statistiques n° : 97, Armature urbaine 1998.

5-2- أنماط المراكز العمرانية سنة 1977:

يتزامن هذا التنميط مع التقسيم الإداري لسنة 1974 أين كانت ولاية الطارف تابعة لولاية عنـابة، و قد أوضحت معطيات تعداد 1977 عن وجود الأنماط الآتية :

1- مركز حضري (Urbain) : مدينة عنـابة.

2- مركز تابع حضري (Sub urbain) : يمثله مركز الحجار.

3- مركز شبه حضري (Semi urbain) : يُمثله كل من مركزي القـالة و الذرعان.

4- مركز شبه حضري كامن (Semi urbain potentiel) : هو مركز بوحجار.

و يغيب تواجد مراكز عمرانية ضمن نمط " شبه ريفي "، لذلك فإن بقية المراكز العمرانية ذات نمط ريفي و تمثل نسبة 90%.

5-3- أنماط المراكز العمرانية سنة 1987:

تـزامن هذا التـنميط كذلك مع التقسيم الإداري لسنة 1984 و الذي بموجبـه ظهرت ولاية الطارف بعد انفصالها عن ولاية عنـابة، و هذا التقسيم انجر عنه زيادة في عدد البلديـات و بالتالي زيادة دعمها المالي و زيادة تجهيـزها بمختلف الخدمات، و هو ما يكون له انعكاس على أنماط المراكز العمرانية وفـق ما يوضحه الجدول (41) الموالي:

جدول (41): ولايتي عنـابة و الطارف

أنـمـاط المراكـز العمرانيـة سنـة 1987.

الأنماط	المراكز العمرانية	عدد المراكز
حـضـري	عنـابة، القـالة، الذرعـان.	03
تابع حضري	سيدي عمار، البوني، الحجار، بن مهيدي، حجر الديس، القنطرة، شيحاني، زريزر، سيرايدي، برحال.	10
شبه حضري	شبـيطة مختار، بوحجـار، بوثـلجة، بوخـضرة، عيـن لعسـل، الطـارف.	06
شبه ريـفي	شـطايبي، دراجـي رجـم، واد لعنـب، عيـن الباردة، بـوفـارة، أم الطبـول، عـصفـور، بحيـرة الطيور، تورامي علي، زيتـونة، سيـدي قاسي، بني عمار، عيـن كرمة ، مطـروحة.	14

المصدر: O.N.S : Collections statistiques n° : 04 , Armature urbaine 1987

في المقابل بلغ عدد المراكز الريفية 67 مركز و هو ما يمثل نسبة 67% من إجمالي المراكز العمرانية.

5-4- أنماط المراكز العمرانية سنة 1998:

أمام النـمو الديـموغرافي المتـسارع للعديـد من المراكـز العمرانـية إثـر إستفـادتهم من بعض المشـاريع التـنموية و التجهيزات الخدمية بعد الترقية الإدارية، إنعكس ذلك على بنيتها و ظهرت في هذه الفتـرة الأنماط التالية الموضحة بالجدول (42):

جدول (42): ولايتي عنـابة و الطارف

أنـمـاط المـراكز العمرانـية سنـة 1998.

الأنـماط	المراكز العمرانية	عدد المراكز
عال التحـضر	عنـابة.	01
حـضـري	القـالة.	01
تابع حضري	برحال، الحجار، البوني، خرازة(2)، سيدي عمار، حجر الديس، سيدي سالم، بوخضرة، بن مهيدي، شيحاني، بسباس، داغوسة، عصفور، الشط، زريزر.	15
شبه حضري	الطارف، بوحجار، عين لعسل، بوثلجة، السوارخ، الذرعان، بوفارة، شبيطة مختار.	08
شبه ريـفي	دراجي رجم، خوالد طاشة، الحريشة، ذراع الريش، واد لعنب، سيرايدي، عين الباردة، شطايبي، القنطرة، سيدي قاسي، مطروحة، العيون، بحيرة الطيور، تورامي علي، عين طويلة، بني عمار، زيتونة، عين كرمة.	18

المصدر: O.N.S : Collections statisfiques n° : 97 , Armature urbaine 19 98 , pp : 72 – 85

و قد بلغ عدد المراكز الريفية 96 مركزًا، و هو ما يُمثل نسبة 69,06% من إجمالي المراكز العمرانية.

من كل ما سبق نستنتج حدوث تطور للأنماط الحضرية بمجال الدراسة خلال فترة 1966–1998 إرتبط بعدة مؤشرات إقتصادية–إجتماعية كانت بفعل الترقية الإدارية و مدى مساهمتها في توطن العديد من الأنشطة و التجهيزات الخدمية، هذه الأخيرة تؤخذ في الإعتبار عند تصنيف الأنماط الحضرية.

فكل مركز عمراني يضم عددًا من الخدمات التي تتناسب مع نمطه الحضري، كلما إرتقت المراكز العمرانية إلى مستوى أرقى من النمط الحضري تكتسب أنشطة خدمية أحسن لا يمكن تواجدها في المراكز العمرانية ذات المستوى الأدنى لكنها تقدم خدماتها للمراكز العمرانية التي لا تتوفر عليها.

خلاصـة:

من خلال ما سبـق يمكـن إستخـلاص ما يـلي:

- رسمت التـراكمات التـاريخية، السيـاسية و الإدارية المتعـاقـبة على مجـال الدراسة الصورة الحاليـة لنـظام شبكـة المـراكز العمـرانـية.
- تتـشكل شبكـة المراكز العمرانـية بمجال الدراسة من مجموعة من المراكز أغلبها ذات نـشأة إستعمـارية و التي تعتبر أهم المراكز المهيـلكة لهذه الشبـكة.
- يحتضن الوسط السهلي تركز كبير للمراكز العمرانية مقارنة بالوسط الجبلي، مما يجعل شبكة المراكز العمرانية أكثـر كثـافة بالمنطقة الوسطى أين تتـركز البنى التحتية و أهم المركبات و المناطق الصناعية و مختلف التجهيزات الخدمية المرافقة.
- يعكس تعدد الأنماط الحضرية للمراكز العمرانية تباين الأنـشطة و التجهيزات الخدمية الموجودة في كل نمط حضري، و إن إكتساب مدينة عنـابة للنمط "عال التحضر" ما هو إلا نتيجة لتركز و تكتل الخدمات و التجهيزات بها و التي لا يمكن تواجدها في باقي الأنماط الحضرية الأخرى و هي بذلك تشكل ثقلا ضمن شبكة الخدمات.
- تتميـز البنية الهرمية للمراكز العمرانية بوجود تراتبية في مستويـاتها سواء تعلـق الأمر بأحجامها السكانـية، تـوزيعها المجـالي، أنمـاطها الحضرية... إضـافة إلى وجود قـطبيـة (مدينة عنـابة) أساسيـة في التـنظيم المجالي.

و لمزيـد من التحليـل و الدراسـة لشبكة المراكز العمرانيـة بولايتي عنـابة و الطارف سنتطرق في الفصل الموالي إلى تصنيـف كل المراكـز العمرانـية و إستنتـاج عدة مستـويات لها بإستخـدام عدة معايـير و مؤشرات وظيفيـة (تجارية، تجهيـزات...) و التي لها دور كبيـر في هيكلة شبـكة الخـدمـات.

الفصل الثاني: نظام شبكة المراكز العمرانية و الأنشطة الخدمية تبـايـن في المستـويـات.

مقـدمة:

تتطلب معرفة نظام شبكة المراكز العمرانية و العوامل المؤثرة فيه إلى تحديد مستويات لهذه المراكز العمرانية، بمعنى وضع هيـراركية عمرانية لها بالإعتـماد على الجـانب الوظيفي (الأنشـطة الخـدمية) و بالتالي معرفة دور كل مستوى هيراركي ضمن شبكة الخدمات و مدى مساهمته في تقديم الخدمات للسكان، مع الإشارة إلى أن أحجام المراكز العمرانية تُقاس بعدد السكان في كل منها، و يرتبط حجم السكان بعدد الوظائف في المراكز العمرانية بشكل فعّال.

و سنعتـمد في ذلك على طرق إحصائـية متعددة و التي يأخـذ تطبيقها في الإعتبار كل من النشـاط التجاري و التجهيـزات الخـدمية لكونهما أهم الأنشطة الخـدمية.

لكن قبل ذلك سنتطرق إلى تحديد هيراركية المراكز العمرانية بالإعتماد على أحجام السكان نظرًا:

- الدور الكبير للأحجام السكانية في البنية الهرمية.
- كل الأنشطة الخدمية المبرمجة في إطار شبكة الخدمات موجهة للسكان و توزيعها مرتبط بحجمهم.

1- هيراركية المراكز العمرانية حسب نموذج زيف Zipf :

" شبكة عمرانية منسجمة لكن غير متوازنة مع هيمنة مطلقة لمدينة عنـابة ".

يُوضح نمـوذج زيف Zipf التوزيـع المستـمر للمراكز العمرانية على أساس أحجامها السكانية، و تكمن أهميته في إبراز النمط أو النموذج المثالي لنظام شبكة المراكز العمرانية و مقارنته مع النموذج الواقعي محاولين تفسير نمطية التوزيع و طبيعة الإنتظام، و على هذا الأساس سنتطرق إلى:

1-1- تحليل شبكة المراكز العمرانية بإستخدام نموذج زيف Zipf :

لمعرفة نظام شبكة المراكز العمرانية و تحديد المستويات سنعتمد على نموذج "زيف Zipf" القـائم على الحجـم/الرتـبة[1]، و الذي يهدف إلى تحديـد الأحجـام المثلى للمراكز العمرانية المهيكلة للمجال،

---

(1) يتمثل قانون زيف Zipf في المعادلة التالية:

$$P_n = \frac{P_1}{n^{\alpha}}$$

و بتحويله إلى معادلة خطية لوغاريتمية يسهل التعامل معها بتطبيق شروط تحقق هذه المعادلة:

$$\begin{cases} \alpha \text{ Log } P_n = \text{ Log } P_1 + \text{ Log } n \\ \Sigma \text{ Log } P_n = n \text{ Log } P_1 + \alpha \Sigma \text{ Log } n \ldots\ldots (1) \\ \Sigma \text{ Log } n \text{ . Log } P_n = \Sigma \text{ Log } n \text{ . Log } P_1 + \alpha \Sigma (\text{ Log } n)^2 \ldots\ldots (2) \end{cases}$$

حيث : α : الميل ، P_n: عدد سكان المركز العمراني ذا الرتبة n ، n : رتبة المركز العمراني .

فكلما كان توزيع المراكز العمرانية مُبتعدًا من الخط المثالي فهذا يدل على خلل في نظام شبكة المراكز العمرانية مما يتسبب في ظواهر سلبية منها:

- زيادة ديمـوغرافيـة كبيـرة.
- زيادة الطلب على التجهيزات و الخدمات.
- زيادة الطلب على المـجـال.

و في حالة الإنحدار الشديد للمستقيم فإنه يدّل على وجود مركز رئيسي واحد يخدم منطقة واسعة على حساب باقي مراكز المجال.

و يفيـد الترتيـب الحجمي في إعـادة التوازن لنـظام شبـكة المراكز العمـرانية من حيـث:

- تشجيـع الزيادة الحجمية لبعض المراكز العمـرانية الموجودة تحت الخط المثالي.
- إيـقاف زيادة حجم المراكز الموجـودة فوق الخـط المثـالي.
- الحـدّ من حجـم المـراكز الكبـرى.

و يوضح الشكل (30) تـطور شبكة المراكز العمرانية من خلال نموذج زيف Zipf عبر الفترات التالية:

*- في سنـة 1966:

تـظهر شبكـة المـراكز العمرانية في هذه السنة بعيدة تمـامًا عن خط التـوزيع المثالي حيث قدر الميل α بـ: 1,45- و هذا يدّل على :

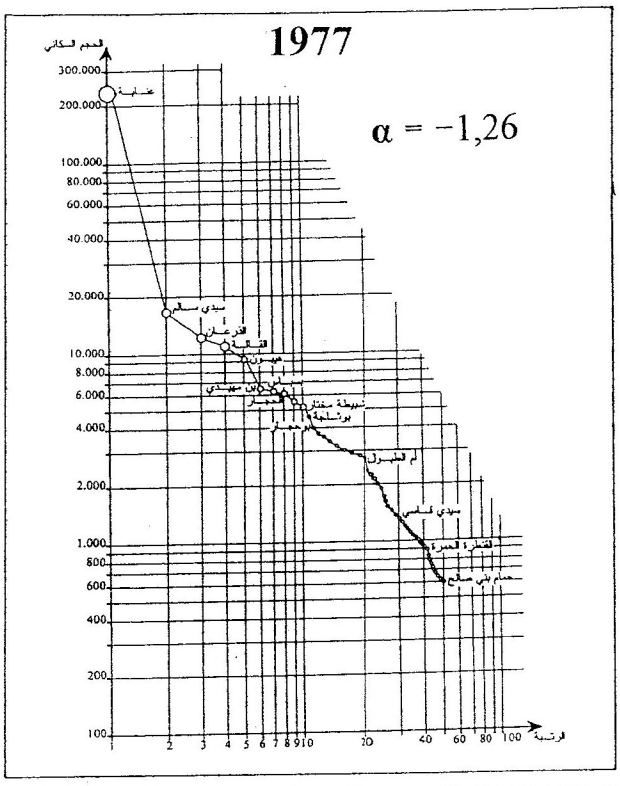
- هيمنة المركز العمراني الأول " مدينة عنـابة " على كل مراكز مجال الدراسة، حيث تقع في أعلى التوزيع بحجم حقيقي يفوق الحجم النظري بمقدار 102.375+ نسمة، و يفسر هذا الإرتفاع في الدور الذي لعبته مدينة عنـابة غداة الإستقلال بإستقبالها لأعداد كبيرة من النازحيـن نتيجة لوظيفتها المينائية، توفر الخدمات، مناصب العمل...
- كما نلاحـظ الإبـتعاد الكبير للمركز العمراني الثاني " سيـدي سالـم "الذي يلي مباشرة مدينة عنـابة و قد قـدر العجز به 13.889- نسمة .
- كما يسجل مركز الحجار في هذه الفترة عجزًا بمقدار 2.285- نسمة رغم أنه يمثل إحدى أهم المدن التوابع لمدينة عنـابة في العشرية الأخيرة، و هذا يعني أنه كان مهمشًا في هذه الفترة.
- بيـنما تعانـي بـقية المراكـز العمرانـية من عجـز سكـاني في هذه الفتـرة.

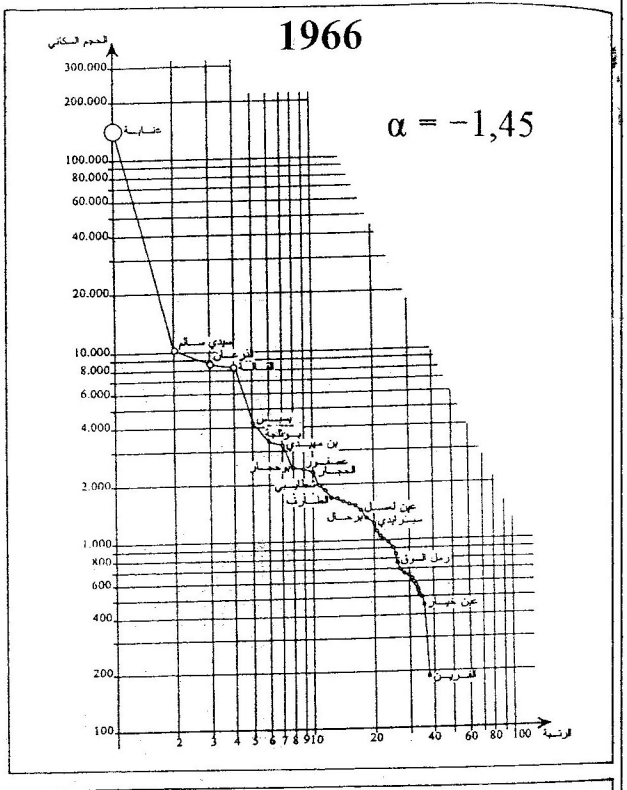
*- في سنـة 1977:

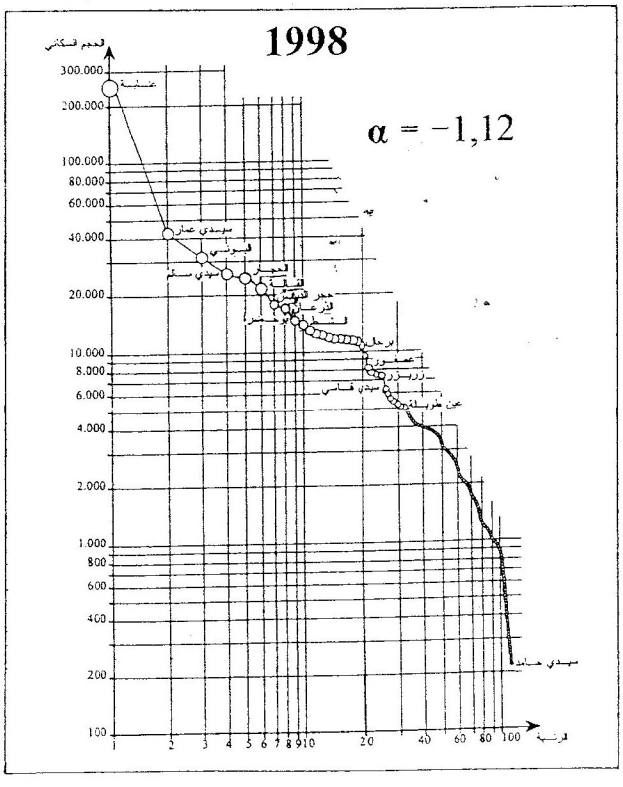
إرتفعت قيمة الميل α إلى 1,26- و هو إرتفاع طفيف، و هذا يعني عدّم حدوث تطور كبير في شبكة المراكز العمرانية، مما سمح بتسجيل نفس الملاحظات السابقة و إستمرارية تطبيقها في هذه الفترة،

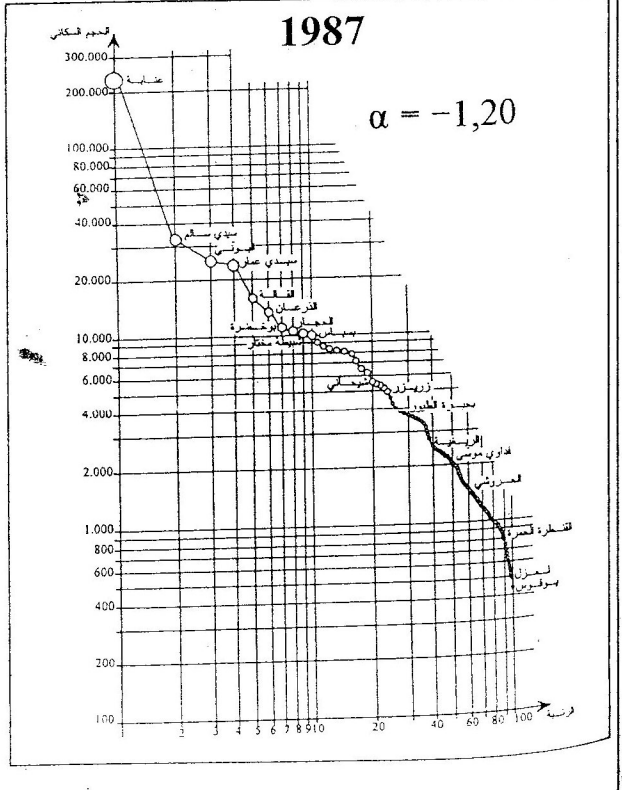
شكل (30)

ولايتي عنـابة و الطارف
رتبة و حجم المراكز العمرانية حسب نموذج زيف Zipf









المصدر: أنجز من خلال معطيات مختلف التعدادات

مع مـواصلة مدينـة عنـابة سيـطرتها على بـقيـة المراكز العمرانية و بـقـاء حجـمها الحـقيـقي أكـبـر من الحـجـم النـظري بـفـارق يـقـدر بـ 144.421+ نسمة.

*- في سنـة 1987:

تظهر شبـكة المراكز العمـرانية في هذه السنة متوازنة نـسبيًا نظرًا لقيمة الميل α المقدرة بـ: 1,20- ، إضافة إلى ذلك يبقى المركز الأول (مدينة عنـابة) مهيمنًا بحجم حقيقي يفوق الحجم النظري بمقدار 113.758+ نسمة، و هذا نظرًا لإستحواذها على أغلب الأنشطة الخدمية و أرقى التجهيزات.

و الجدير بالذكـر هو إبـتعاد المراكز العمرانية الثـلاثة التي تليها عنها: سيدي سالم، البـوني و سيدي عمار بعجز سكاني يقدر بـ: 21.273- ن، 9.585- ن و 2.570 ن على الترتيب.

كما تتجه بعض المراكز العمرانية نحو التوازن و هي: القنـطرة، حجر الديس و داغوسة، لكن هناك بعض المراكز العمرانية تعرف فائضًا سكانيًا يقدر عددها بـ 21 مركزًا من بينها نذكر: شيحـاني، زريـزر، بحيـرة الطيور، بني عمـار...

أما باقي المراكز العمرانية الأخرى فهي تشهد عجزًا سكانيًا.

*- في سنـة 1998:

سجلت هذه السنـة إرتفاعًا طفيفًا في قيمة الميل α إذ يـقدر بـ: 1,12- ، لكن تبـقى سيطرة المركز الأول (مدينة عنـابة) مع تـراجع طفيـف لفـائـضها السكاني إلى 98.476+ نسمة.

كما يـمكن تـسجيـل المـلاحـظات التـاليـة:

- أصبحت المراكز العمرانية الثلاثة التي تلي مباشرة المركز الأول (مدينة عنـابة) هي: سيدي عمار، البـوني، سيدي سالم و الحجـار بعجـز سكـاني يقدر بـ: 20.651- ن، 16.783- ن، 16.191- ن و 15.755- ن ، و يعود سبـب إحتلالـها لهذه المراتـب إلى إرتـفاع حجمـها عن المـراكز الأخرى التي كانت تسبقهـا في الفترة السابقة إلى إمتصاص و إستقـبـال الفائـض السكاني للمركز العمراني الأول (مدينة عنـابة) لأن المراكز: سيدي عمار، البـوني و الحجار أصبحت مدن توابع، لذلك وطنت بها العديد من التجهيزات و الأنشطة الخدمية لتلبية حاجيات السكان المحولين إليها و تثبيتهم.

- إنـضمـام كل من المـراكـز العمرانية: الصـرول، برحـال و الطارف إلى فئـة المراكز التـي تعـرف تـوازنًـا في حجم السكـان و هذا يعكس إستـفادتها بالعديد من التجهيـزات الخـدمية و التي من شأنها جذب السكان لاسيما بمركز الطـارف الذي أصبح مقر ولايـة.

- إتجـاه نحـو التـوازن خاصة بالمراكز العمرانـية الواقـعة ضمن المنـطقة الوسـطى من مجـال الدراسـة: نجـوى بخـوش، بوزيـزي، لعـزل ، غـربـي عيـسـى، مجـاهد عبـد السلام، السطحـة، الـضـاوي...

من كـل ما سبـق يمكن أن نـستنتـج:

- يرتـبط العجز أو الفـائـض المسجل في حجم سكان المراكز العمرانية بمدى توطن الأنشطة الخـدميـة و التجهيزات و التي من شأنها تقيم مختلف الخدمات و بالتالي جذب السكان و تثبيتهم.

- إستـمرار تأثير نفـس العوامـل الإقـتصاديـة- الاجـتماعيـة على أحجـام المـراكز العمرانية أو المرتبطة أسـاسًا بالتـرقيـة الإداريـة و ما صاحـبها من تـطور في شبكـة الخـدمات، مما يـكون له الأثـر المباشر في إنتـظام شبكة المـراكز العمرانية خلال فترة 1987 – 1998 و هو ما يتـضح من خلال تـطور قيـم α .

1-2- هيـراركية المـراكز العـمرانية وفـق نـموذج زيـف Zipf و تـحـديـد المستـويـات:

" تعدد المستويات وتباينـها مع سيطرة مطلقة لمدينة عنـابة ".

أعطى نمـوذج " زيف Zipf " بعد تـطبيقه على 139 مركز عمراني و البـالغ حجـمها السكـاني حـسب التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1998: 824.532 نسمة[1]، تواجد 7 مستويات للمراكز العمرانية حسب ما توضحه الخريطة (76) و هي كما يلي:

- المستـوى الأول (م – 6):

" أحجام سكانية منخفضة مع سيطرة المراكز ذات النمط الريفي ".

و هو المستـوى القـاعدي، يضم 40 مركزًا عمـرانيًا بنسبة 28,78% من إجمالي المراكـز العمرانية، تمثـل كلها مراكز ثانوية ضمن البلديات التي تنتمي إليها.

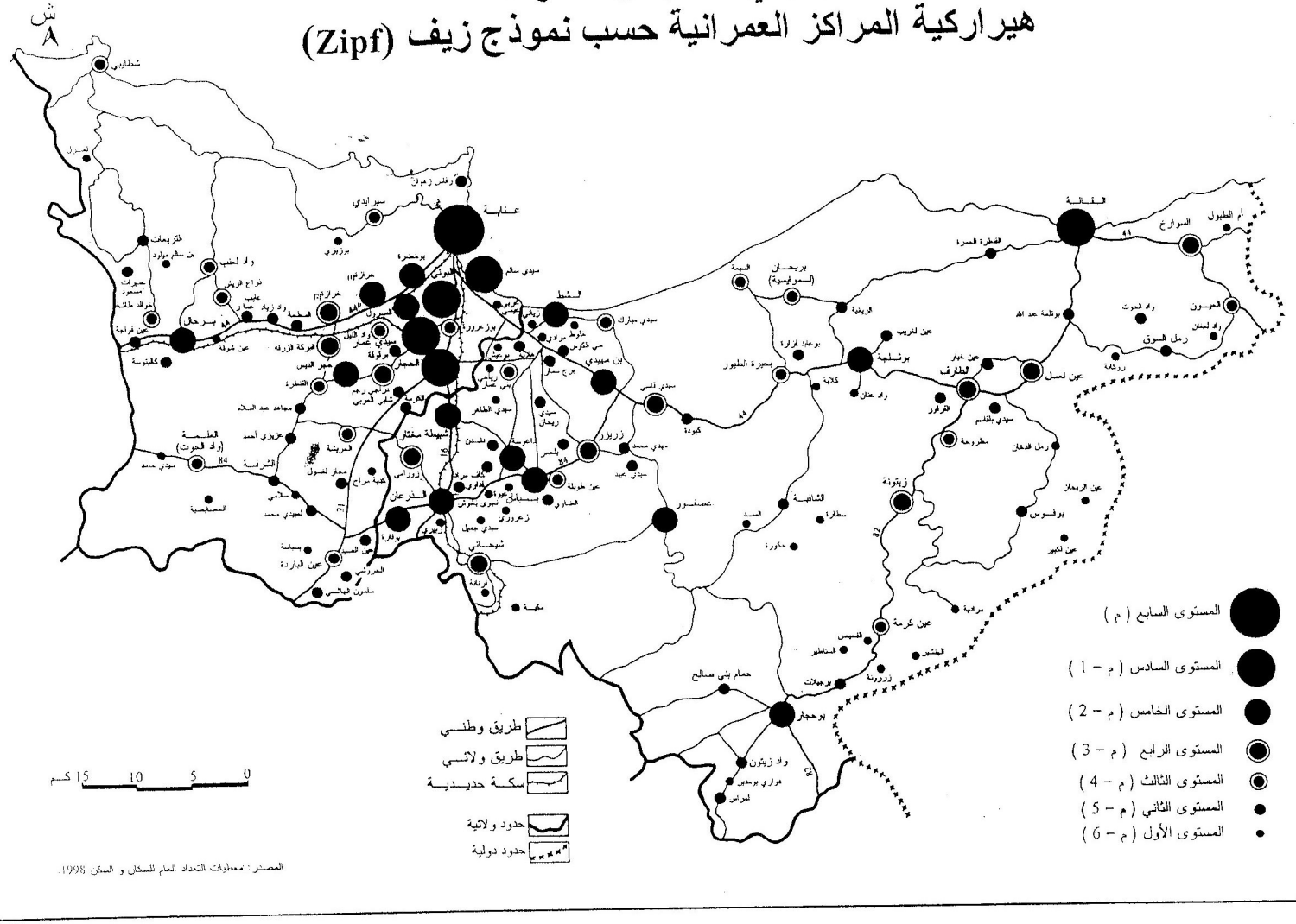
يـقدر متـوسط حجـمها السكـاني بـ: 661 نسمة و ذلك نظـرًا لانخـفاض أحجـامـها السكـانيـة المتـراوح بيـن 220 نسمة بمـركز سيـدي حامـد و 897 نسمة بمركـز سيـدي بلـل، و هو بذلـك بعيد عن الأحجام النظـرية بما يقـارب 47%، مع الإشـارة إلى أن هذه المراكز العمرانـية ذات نـمط ريـفي محـض.

---

[1] بلغ إجمالي سكان مجال الدراسة (ولايتي عنـابة و الطارف) سنة 1998: 907.886 نسمة، منها 824.532 نسمة و هم سكان المراكز العمرانية البالغ عددها 139 مركز عمراني (المراكز الرئيسية و المراكز الثانوية في البلديات) يمثلون نسبة 90,82% ، و باقي السكان المقدر بـ: 83.354 نسمة هم سكان منطقة التبعثر في البلديات بنسبة 9,18% من إجمالي السكان.

خريطة (76)

ولايتي عنـابة و الطارف
هيراركية المراكز العمرانية حسب نموذج زيف (Zipf)



المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998.

*- المستوى الثاني (م – 5):

" إرتفاع نسبي في الأحجام السكانية مع إستمرارية سيادة المراكز ذات النمط الريفي ".

و هو المستوى الذي يعلو مباشرة المستوى الأول، يضم المستوى الثاني 47 مركزًا عمرانيًا و هو ما يُمثل نسبة 33,81% من إجمالي المراكز العمرانية بدءًا بمركز بوقوس (914 نسمة) حتى مركز عين خيار (2.847 نسمة) و هي كلها مراكز ريفية.

يقدر متوسط حجم سكان هذه المراكز بـ 1.631 نسمة، و تجمع هذه المراكز العمرانية بين المراكز الرئيسية في البلديات و المراكز الثانوية و هي موزعة على مجمل مجال الدراسة من الشرق إلى الغرب.

تتميز المراكز العمرانية بهذا المستوى بتناسب بين أحجامها الحقيقية و أحجامها النظرية، و بالتالي فقد كان لهذا المستوى أثر كبير في هيراركية باقي المستويات.

*- المستوى الثالث (م – 4):

" إتزان بين الأحجام السكانية و ظهور المراكز ذات النمط الشبه ريفي ".

ينتمي إلى هذا المستوى 20 مركزًا عمرانيًا ممثلا بنسبة 14,39% من إجمالي المراكز العمرانية بمجال الدراسة، يمتد من مركز السبعة (3.012 نسمة) إلى مركز بوزعرورة (4.965 نسمة)، و عليه وصل متوسط عدد سكان هذه المراكز إلى: 3.0933 نسمة، تجمع هذه المراكز كل من المراكز الرئيسية للبلديات و كذلك المراكز الثانوية، تقع أغلبها على أهم محاور الطرق الوطنية و الولائية، تعبر أحجامها عن الإتزان نتيجة لتقارب نسبي بين الحجم الحقيقي و الحجم النظري.

مع الإشارة إلى أن أغلب هذه المراكز تنتمي إلى النمط الشبه ريفي (مطروحة، الحريشة، عين كرمة ...)

*- المستوى الرابع (م – 3):

" عجز سكاني واضح و حضور عدّة أنماط حضرية ".

يضم هذا المستوى 11 مركزًا عمرانيًا يمثلون نسبة 7,91% من إجمالي المراكز العمرانية، ينتمي أغلبها لولاية الطارف.

تتمثل هذه المراكز في: مراكز ثانوية، مراكز رئيسية في البلديات و أخرى مقرات لدوائر، و تتراوح أحجامها السكانية بين 5.053 نسمة بمركز زيتونة و 7.847 بمركز الطارف، مما يجعل متوسط الأحجام السكانية بهذا المستوى يقدّر بـ: 6.368 نسمة.

يضم هذا المستـوى مراكز عمرانـية ذات أنـماط حضرية مختلفة تجمع بين نمط التابع الحضري (شيحـاني، خـرازة(2)، زريـزر...) و الشـبه حضري (الطارف، عين لعسل، السوارخ...) و أخرى ذات الشبه ريفي (تورامي علي، دراجي رجم ...).

و بالتالي فهذه المراكز العمرانية تعد حلقة إتصال بين المجال الريفي و المجال الحضري.

*- المستوى الخامس (م – 2):

" عجز سكاني كبير و سيطرة نمطي التابع الحضري و الشبه حضري ".

يمثل هذا المستوى 15 مركزًا عمرانيًا بنسبة 10,79% من إجمالي المراكز العمرانية: 6 مراكز منها تمثـل مراكز ثانـوية في البلديـات و البـاقي 9 مراكز هي مراكز رئيـسية ، تمتد من مركـز عصفـور (9.983 نسمة) إلى مركز حجـر الـديـس (18.610 نسمة)، تقـع على أهم الطـرق الوطنيـة و خطـوط السكـة الحديديـة التي تـقطع مجال الدراسة.

و بالتـالي فقد بلغ متوسط أحجامها السكانـية: 12.689 نسمة، غير أن الأحجام الحقيقيـة لهذه المراكز تبتعـد عن أحجامها النـظرية مما جعلها تـسجـل عجـزًا سكانـيًا.

مع الإشـارة إلى أن مراكز هـذا المستـوى تـنتمي إلى النـمطين: التـابع الحـضـري (برحال، الشـط، بن مهيـدي، بسبـاس، دراغوسة ...) و الشبه حـضري (الذرعـان، شبيـطة مختـار، بوفـارة، بوثـلجـة...).

*- المستوى السادس (م – 1):

" إستمرارية العجز السكاني و سيطرة مطلقة للنمطين التابع الحضري و الحضري ".

ينتـمي إلـى هذا المـستـوى 5 مـراكز عـمرانـية و هـي: القالـة (21.339 نسمة)، الحجـار (23.777 نسمة)، سيـدي سالم (26.219 نسمة)، البـونـي (30.153 نسمة) و سيدي عمار (40.706 نسمة)، و قـد بلـغ متـوسـط أحجـامها السكانـية 28.439 نسمة.

هـذه المراكـز الـعمرانـية تجـمع بيـن المـراكز الثـانـوية (سيـدي سـالم)، مراكز رئـيسيـة (سيـدي عـمار) و مقـرات دوائـر في ذات الوقـت (القـالة، الحجـار، البـوني)، بالإضـافـة إلى ذلك نسـجل إنـتمـاء مركز القـالة إلى النـمط الحضري و بـقية المراكز الأخرى إلى النـمط الشبه حضـري.

كما تعـاني هذه الـمراكز العمـرانـية من عجز سكـاني كبيـر لأن حجمـها النـظري يفـوق حجـمها الحقـيـقـي.

*- المستوى السابع (م):

" فائـض سكانـي كبيـر و ظهـور نـمط عـال التـحضر ".

يضم هذا المستوى مركز عمراني واحد هو "مدينة عنـابة" بحجم سكاني قدّره 240.189 نسمة، و هي تبتعد إلى الأعلى عن المستويات الأخـرى حيث يعكـس هذا الإرتفـاع في الحجم الحقيقي هو فائـضًا سكانيًا يقدر بـ: 98.476 نسمة مما جعلها تصنف ضمن المـدن الكبرى، و قد ساعدها في ذلك أهميتها الاقتصادية-الاجتماعية و دورها الإداري باعتبارها مقر ولاية منذ عهد الاستعمـار و توطن أهم المركبات و المناطق الصناعية و تركز بنية تـحتيـة فعالة، رافقها توفير معظم التجهيزات و الأنـشطة الخـدمية و التي كان لها دور كبير في نموها و تـطورها السريـع.

من كل ما سبق نستنتج ما يلي:

إن تطبيق الطريقة الرياضية و المتمثلة في نموذج زيف Zipf سمح بتمييز نظام شبكة عمرانية بولايتي عنـابة و الطارف ذو هرم قمته تتمثل في مدينة عنـابة بحجم سكاني مرتفع (240.189 نسمة) و قاعدته عريضة يمثـلها المستـوى الثـاني.

و بالتالي فإن هذا النظام يمتاز بالتذبذب و عدم التوازن.

لكن هذا التصنيف لم يسمح بإعطاء فكرة عن نموذج تنظيم المجال لأن طريقة زيف Zipf لم تأخذ في الاعتبار العوامل الوظيفية التي تسمح بتنقل السكان للحصول على مختلف الخدمات.

إن التوزيع المجالي للمراكز العمرانية يخضع إلى مفهوم المكان المركزي وفق ما وصل إليه Christaller من خلال دراسته للمراكز العمرانية بجنوب ألمانيا و التي تعتبر من أهم نماذج للبنية المجالية، حيث يقوم المكان المركزي بتزويد سكان الإقليم بالخدمات، كما أن المراكز العمرانية تتوزع في عدّة مستويات، يتميز كل مستوى بخصائص وظيفية تختلف عن المستوى الذي يليه في المسافة و النشاط، إذ كلما انتقلنا إلى مستوى أعلى زادت المسافة بين المراكز العمرانية و ارتفع حجمها و ظهرت بها خدمات جديدة لم تكن موجودة في المستوى السابق. فكل مركز رئيسي محاط بستة (06) مراكز ثانوية تابعة له موزعة على شكل سداسي، كما أن كل مركز في المستوى الأسفل موجود في وسط مثلث متكون من 03 مراكز من المستوى الأعلى منه (J. Beaujeau-Garnier, A. Delobez, 1977, p. 67).

و عل أساس هذه البنية المجالية و النظام الهيراركي سنتطرق فيما يلي إلى تطبيـق طرق أخرى تعمـل على ربـط السكان بالأنشطة الخـدمية (تجارة و تجهيزات) لمعرفة دور المراكز العمرانية من خلال شبكة الخدمات في تنظيم المجال.

2- هيراركية المراكز العمرانية وفق النموذج $N = d \cdot k^{(w-1)}$:

2-1- قاعدة منهجية و شرح العلاقة $N = d \cdot k^{(w-1)}$:

من أجل تحديد مستويات للمراكز العمرانية، فإن هذه العملية تتطلب وضع علاقة إرتباط بين عدد المحلات التجارية و عدد الأنشطة التجارية لكل مركز عمراني لمنطقة معينة، و هي طريقة تسمح بالكشف عن نمطين للبنية المجالية هما (Dj, Raham, 1982, p.123).

- **بنية عمودية**: تتضمن دراسة المحتوى و تنوّع الأنشطة التجارية للمراكز العمرانية حتى نتمكن من تحديد مستويات لها.

- **بنية أفقية**: تتضمن تحديد مواقع لهذه المراكز العمرانية حسب مستويات مناسبة تبعًا للتباعد المجالي.

و سنعتمد في هذا التحليل على البنية العمودية التي تتطرق إلى تحديد مستويات للمراكز العمرانية من خلال الأنشطة التجارية لكل مركز عمراني و ذلك بتطبيق العلاقة: $N = d \cdot k^{(w-1)}$

حيـث:

N: عدد الأنشطة التجارية.

d: ثابت إقليمي يمكن أن يكون متوسط الكثافة التجارية أو متوسط الأنشطة التجارية لكل مركز بالنسبة للمستوى الهيراركي.

K: و هو كذلك ثابت يُساوي 2، و هو مستمد من الواقع و ليس من هيراركية المستويات، يُمثل علاقة مجالية.

(w-1): المستـوى الهيـراركي.

لا يمكن إدراج مباشرة هذه العلاقة بين عدد المحلات و عدد الأنشطة التجارية المقدمة في كل مركز عمراني، لأن ذلك يتطلب إدراج الوحدة الوظيفية، هذه الأخيرة تعوض المحلات التجارية، إذ يمكن الجمع بين الأنشطة المتكاملة (مواد غذائية، خضر و فواكه، سميد و مشتقّاته...) و هنا تظهر وظيفة تجارية التي تضم عدّة أنشطة تجارية.

و بالتالي فإن هذه الدراسة تجمع بين متغيرين هما عدد الوظائف و عدد الأنشطة التجارية.

2-2- تطبيق النمـوذج $N = d \cdot k^{(w-1)}$:

بعد تحديد عدد الأنشطة و عدد الوظائف التجارية لكل مركز عمراني، تُمثل القيم المحصل عليها على ورق نصف لوغاريتمي (شكل: 31)، فعلى المحور الأفقي تُمثل عدد الأنشطة التجارية و على المحور العمودي تُمثل عدد الوحدات الوظيفية التجارية.

مما يسمح بمعرفة تطور الوظائف لكل مستوى من المستويات الهيراركية و كذلك العلاقة بين عدد السكان و عدد الأنشطة التجارية.

يبـلغ المتوسط القاعدي لعدّد الأنشطة التجارية للمراكز العمرانية بولايتي عنـابة و الطارف 12 و منه فإن d = 12، و بالتالي فإن تطور أنشطتها تتبع الأعداد التالية: 12، 24، 48، 96 ... و هي إذن تُشكل متتالية هندسية يمكن كتابتها على الشكل التالي: 12×2^0، 12×2^1، 12×2^2... أي تتبع العلاقة: $N = d \cdot k^{(w-1)}$.

و من أجل تحديد المستويات الهيراركية للمراكز العمرانية لا بد من توضيح بعض الطرق الإحصائية المستعملة في ذلك.

***- مستقيم التجانس:**

هو تمثيل بياني يُوضح مدى الارتباط بين متغيرين، و عليه قمنا برسم مستقيمي تجانس.

الأول: مستقيم تجانس يبيّن العلاقة بين عدد السكان و عدد الأنشطة التجارية.

معـادلتـه: $\log y = 0{,}90073 + 0{,}0314\ x$

بـإرتباط قوي بلغ: 0,91285

الثاني: مستقيم تجانس يبيّن العلاقة بين عدد الأنشطة و الوظائف التجارية.

معـادلتـه: $\log y = 1{,}10297 + 0{,}0262\ x$

بـإرتباط قوي بلغ: 0,92704

***- معدل الباقي:**

هو جميع نقاط مستقيم التجانس و التي تُعين وفق المعادلة: $y = a\ x \pm b$

أي جميع النقاط الواقعة على طول مسار المعادلة، محذوف منها القيمة الملاحظة، و يمكن أن يأخذ معدل الباقي 03 حالات:

- معدل باقي موجب: أي وقوع المركز العمراني فوق مستقيم التجانس.
- معدل باقي سالب: أي وقوع المركز العمراني تحت مستقيم التجانس.
- معدل باقي معدوم: أي وقوع المركز العمراني على مستقيم التجانس.

يُحسب معدل الباقي من خلال العلاقة:

$$i = \frac{yi - (a\ x \pm b)}{Ey}$$

حيث: i : معدل الباقي

yi: المتغير المدروس

$a\ x \pm b$: معادلة مستقيم التجانس

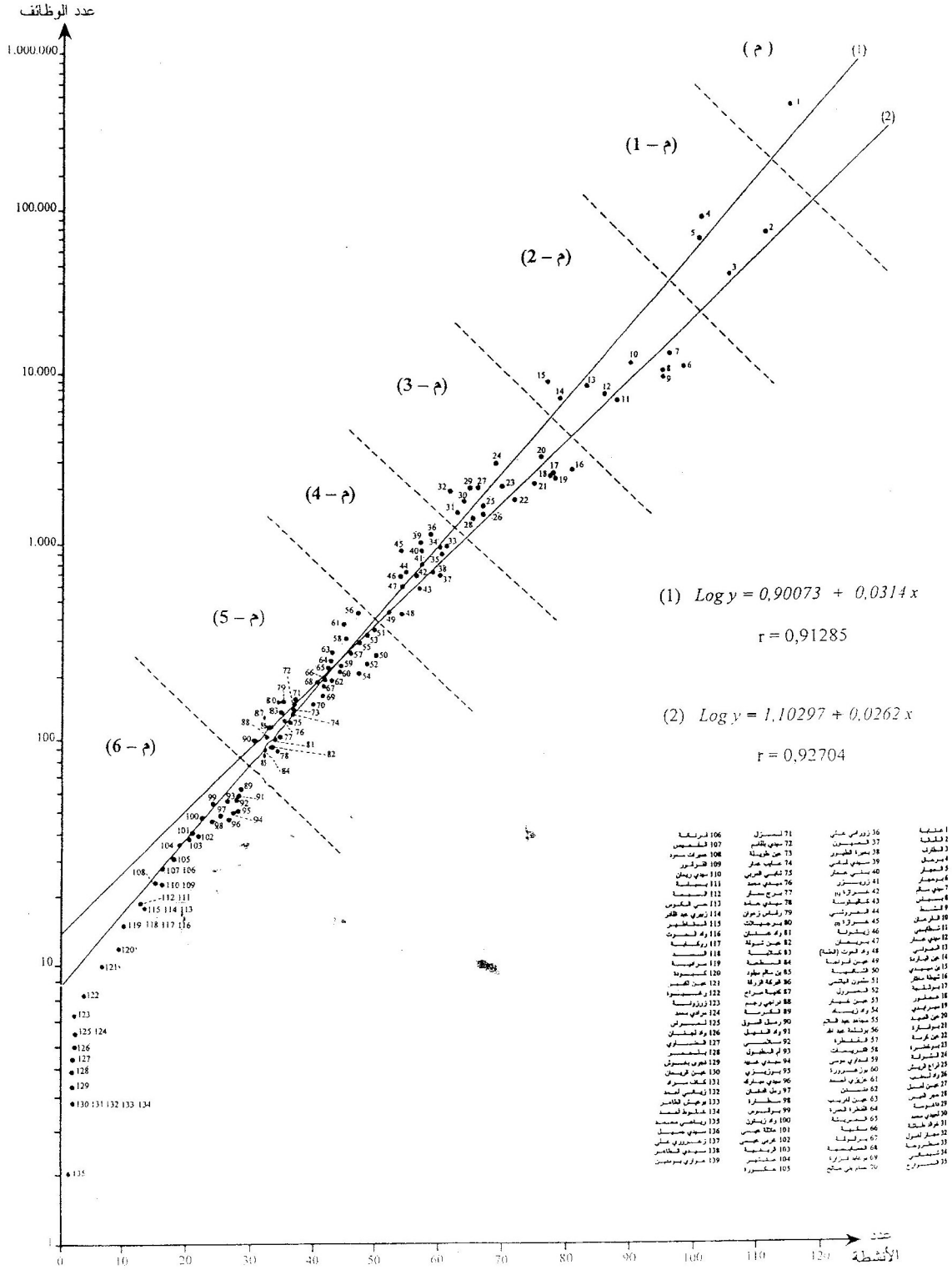
Ey: التباين المفسر و يحسب كما يلي: $Ey = \varepsilon \cdot (1 - r^2)$

r : معامل الارتباط

ε : الانحراف المعياري

شكل (31)

ولايتي عنـابة و الطارف
العلاقة بين عدد الأنشطة و عدد الوظائف التجارية



المصـدر: تـحـقـيـق ميـدانـي 2003 - 2004

3-2- المستويات الهيراركية للمراكز العمرانية بولايتي عنابة و الطارف:

بعد تـطبيق العلاقـة $N = d \cdot k^{(w-1)}$ على المراكـز العمرانـية لولايـتي عنـابة و الطارف و الموضحة بيانيًا بالشكل (31) أمكن الحصول على 07 مستويات و هي:

*- **المستوى الأول (م – 6)**: يضم هذا المستوى 53 مركز عمراني بمتوسط لعدد الأنشطة التجارية يقدر بـ 5، و هو بذلك لا يتجاوب مع النموذج.

*- **المستوى الثاني (م – 5)**: يتواجد بهذا المستوى 37 مركز عمراني، بمتوسط لعدد الأنشطة التجارية يقدر بـ 13، و بالتالي يمكن كتابته على النحو التالي:

$$13 = 12 \times 2^{1-1}$$

*- **المستوى الثالث (م – 4)**: يضم بهذا المستوى 17 مركزا عمرانيًا، بمتوسط لعدد الأنشطة التجارية قدره 27، و بالتالي يمكن كتابته على النحو التالي:

$$27 = 12 \times 2^{2-1}$$

*- **المستوى الرابع (م – 3)**: يحتوي هذا المستوى على 17 مركزًا عمرانيًا، بمتوسط لعدد الأنشطة التجارية يقدر بـ 51، و منه يمكن كتابته كما يلي:

$$51 = 12 \times 2^{3-1}$$

*- **المستوى الخامس (م – 2)**: يضم هذا المستوى 10 مراكز عمرانية، بمتوسط لعدد الأنشطة التجارية يقدر بـ 76، و بالتالي يمكن كتابته على النحو التالي:

$$76 = 12 \times 2^{4-1}$$

*- **المستوى السادس (م – 1)**: في هذا المستوى نجد 04 مراكز عمرانية، بمتوسط لعدد الأنشطة التجارية يقدر بـ 104، و هو بذلك لا يتجاوب مع النموذج.

*- **المستوى السابع (م)**: نجد بهذا المستوى مركز عمراني واحد، بمتوسط لعدد الأنشطة التجارية يقدر بـ 115، و هو لا يتجاوب مع النموذج.

و تتضح خصائص و مميزات هذه المستويات في الجدول (43) الموالي:

جدول (43): ولايتي عنـابة و الطارف

هيراركية المراكز العمرانية حسب النموذج $N = d \cdot k^{(w-1)}$.

المستويات	الوظيفة الإدارية للمراكز	العدد	النسبة%	طبيعة التجاوب	متوسط عدد السكان	متوسط عدد الأنشطة التجارية	متوسط عدد المحلات التجارية	(1) معدل الباقي	(2) معدل الباقي
الأول (م – 6)	03: مراكز رئيسية 50: مركز ثانوي	53	38,13	لا يتجاوب مع النموذج	1.245	05	10	0,048 –	1,34 –
الثاني (م – 5)	03: مراكز رئيسية 34: مركز ثانوي	37	26,62	$13 = 12 \times 2^{1-1}$	2.229	13	35	0,015 –	0,63 –
الثالث (م – 4)	08: مراكز رئيسية 09: مراكز ثانوية	17	12,23	$27 = 12 \times 2^{2-1}$	4.738	27	83	0,0107	0,2764
الرابع (م – 3)	01: مركز مقر دائرة 07: مراكز رئيسية 09: مراكز ثانوية	17	12,23	$51 = 12 \times 2^{3-1}$	6.965	51	130	0,0455	0,5221
الخامس (م – 2)	07: مراكز مقرات دوائر 02: مراكز رئيسية 01: مركز ثانوي	10	7,19	$76 = 12 \times 2^{4-1}$	17.438	76	292	1,2121	0,2705
السادس (م-1)	03: مراكز مقرات دائرة 01: مركز مقر ولاية	04	2,88	لا يتجاوب مع النموذج	15.773	104	651	5,2707	0,2411
السابع (م)	01: مقر ولاية	01	0,72	لا يتجاوب مع النموذج	240.189	115	5.907	6,8946	0,0424

المصدر: معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998 + معطيات التحقيق الميداني2003-2004.

3- هيراركية المراكز العمرانية حسب البنية التجارية:

" سيطرة مطلـقة لمدينـة عنـابة ".

تتميز التجارة بأنها أهم الأنشطة الخدمية بروزًا مقارنة بباقي أنشطة قطاع الخدمات حيث يخضع توقيعها إلى حجم السكان و العوامل و الفعاليات الأخرى، أضف إلى ذلك فإن توزيعها المجالي يمتاز بطابع التباين عبر المراكز العمرانية.

و سنعتـمد على عدد المحـلات التجـارية في دراسـة هيـراركيـة المراكز العمرانـية بولايـتي عنـابة و الطارف.

فكل المراكز العمرانية تضم عددًا من المحلات التجارية، لكنها تتباين فيما بينها من ناحية عدد المحلات التجارية و كذا عدد الأنشطة التجارية، فهناك أنواع من الأنشطة التجارية تتواجد في مراكز عمرانية دون أخرى، و بالتالي تتباين هذه المراكز في تقديم مختلف الخدمات التجارية للسكان.

(1) معدل الباقي بين حجم السكان و عدد الأنشطة التجارية.

(2) معدل الباقي للعلاقة بين حجم السكان و عدد الوظائف التجارية.

و تصبح بذلك مراكز تثبيت و جذب السكان كلما توفرت بها الأنشطة التجارية بأعداد أكبر.

حيث يوضـح الشكل (32) بأن هنـاك علاقـة طرديـة بيـن حجم السكان و عدد الأنـشطة التجـارية، و من خـلاله أمكـن تـسجيـل الملاحـظات التـالية:

- كـلما إرتـفع عدد الأنشطة التجـارية بالمراكز العمرانية رافقه إرتفاعًا في عدد سكانها.
- تتميز المراكز العمرانية ذات الأحجام السكانية المنخفضة بإنخفاض عدد الأنشطة التجارية بها.

إذن هناك إرتباط قوي يمكن تفسيره في بحث السكان عن المراكز العمرانية التي تضم أكبر عدد من الأنشطة التجارية و يتمركزون بها حتى يتمكنوا من تلبية مختلف الخدمات بأكبر تنوع و أكثر كثافة.

و بالتالي نـستنتج بأن المراكز العمرانية لا تتباين فيما بينهما من ناحية عدد المحلات التجارية فقط بل تتعداها لتتباين من ناحية تواجد عدد الأنشطة التجارية عبر المراكز العمرانية. و من ثمَّة تتبـاين المراكز العمرانية فيـما بينها في تقديـم الخدمات التجـارية للسكان.

في هذا الإطار لا بد من تصنيف المراكز العمرانية من خلال الأنشطة التجارية لتحديد دور كل مركز عمراني في تقديـم الخدمات التجارية ضمن الشبكة العمرانية المتواجـد بـها.

و سنعتمد في ذلك على طريقة المصفوفة (موجود/غير موجود) أين رتبت كل المراكز العمرانية و البالغ عددها 139 مركز عمراني ترتيبًا تنازليًا حسب عدد الأنشطة التجارية المتوفرة في كل مركز، كما رتبت الأنشطة التجارية ترتيـبًا تنـازليًا من الأكثر إلى الأقل إنتـشارًا (شكل:33)[1].

و عليه تم تحديد 07 مستويات للمراكز العمرانية و الموضحة مجاليًا في الخريطة (77):

*- المستوى الأول (م - 6):

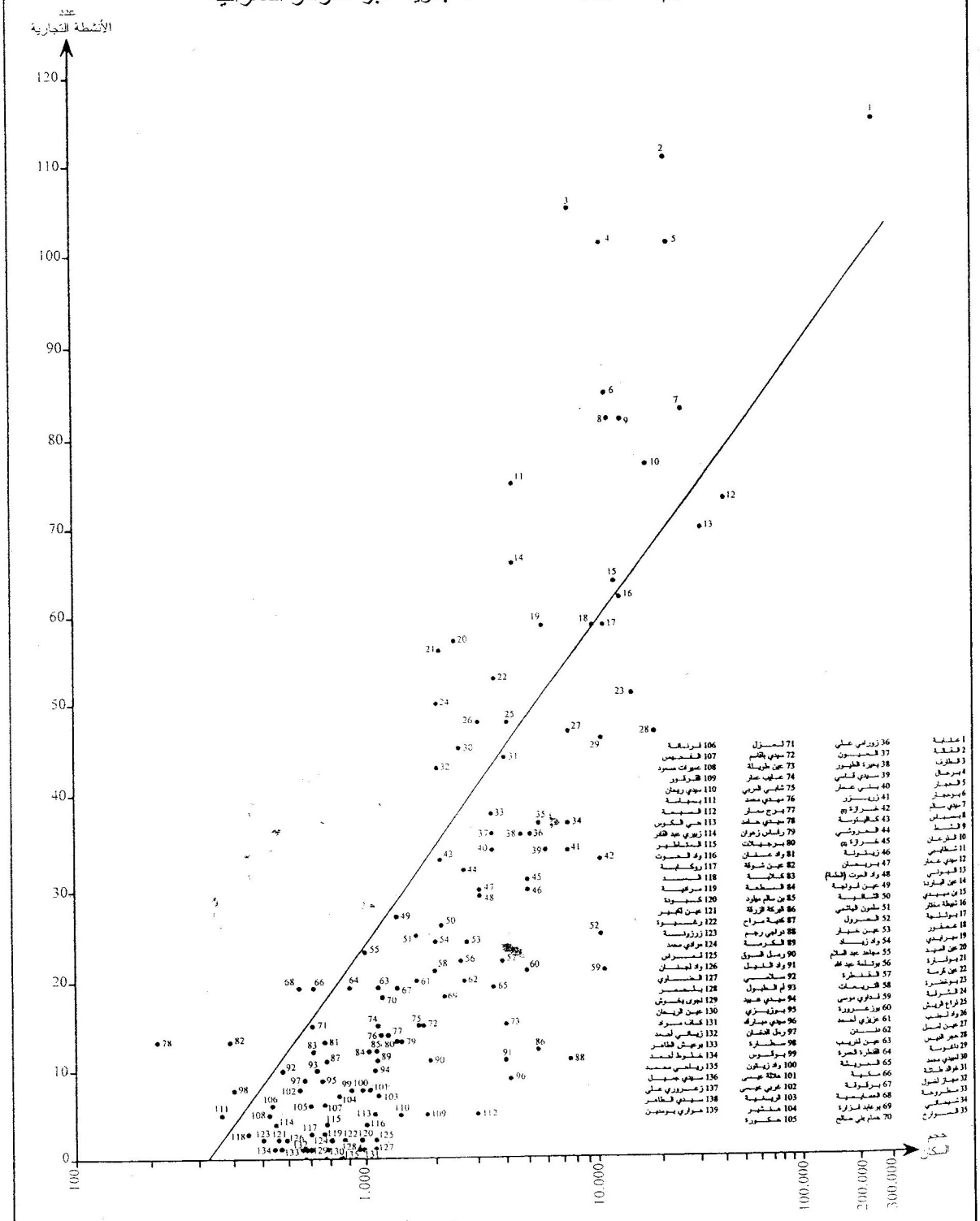
" حجـم سكـاني منخـفض يرافـقه نشـاط المواد الغذائـية، المقهى و الخضر و الفواكه ".

يـضم المستوى الأول أكبر عدد من المراكز و المقدر بـ: 38 مركزًا عمرانيًا، و هو يُمثل نسبة 27,34% من إجمالي المراكز العمرانية و هي كلها ريفية، تمثل مراكز ثانوية ضمن البلديات المنتمية إليها و تقع على محاور الطرق الولائية.

(1) يوجد الشكل (33) بالملحق الخرائطي المرفق بهذه الأطروحة.

شكل (32)

ولايتـي عـنـابـة و الـطـارف
علاقة حجم السكان بعدد الأنشطة التجارية عبر المراكز العمرانية



المصدر: أنجـز من خلال معطيـات التعـداد العـام للسكـان و السكـن 1998
+ معـطيـات التحقيـق الميـدانـي 2003-2004

بلغ متوسط الحجم السكاني لمراكز هذا المستوى 882 نسمة و هو حجم منخفض نسبيًا، و هو ما سمح بتواجد 3 أنشطة تجارية (مواد غذائية، مقهى و خضر و فواكه).

حيث يمثل نشاط "المواد الغذائية" من أكثر الأنشطة الثلاثة ترددًا و ذلك بنسبة 92,10%، يليه نشاط "المقهى" بنسبة 55,26%، أما نشاط "الخضر و الفواكه" فقد ظهر بأدنى نسبة تقدر بـ 21,05%.

*- المستوى الثاني (م - 5):

" إرتفاع محدود لعدد الأنشطة التجارية ".

ينتمي إلى هذا المستوى 33 مركز عمرانيًا بنسبة 23,74% من إجمالي المراكز، كل هذه المراكز هي مراكز ثانوية في البلديات ما عدا 4 مراكز (حمام بني صالح، رمل السوق، بوقوس و واد زيتون) فهي مراكز رئيسية، كما تعتبر هذه المراكز ذات نمطين هما شبه ريفي و ريفي.

و قد وصل متوسط الأحجام السكانية للمراكز بهذا المستوى إلى 1.698 نسمة مع متوسط للأنشطة التجارية المنتشرة به قدر بـ 12 نشاط تجاري.

فبالإضافة إلى الأنشطة التجارية السابقة ، فقد ظهرت 9 أنشطة أخرى يتصدرها نشاط "المكتبة و الوراقة" بنسبة 81,82%، يليها نشاط "حلاقة للرجال" بـ 78,79% ، مطعم 57,58% ، قارورات الغاز 51,52% ، ميكانيك و دهن السيارات 45,45% و كذلك تبغ و جرائد...

*- المستوى الثالث (م - 4):

" دور الرتبة الإدارية ".

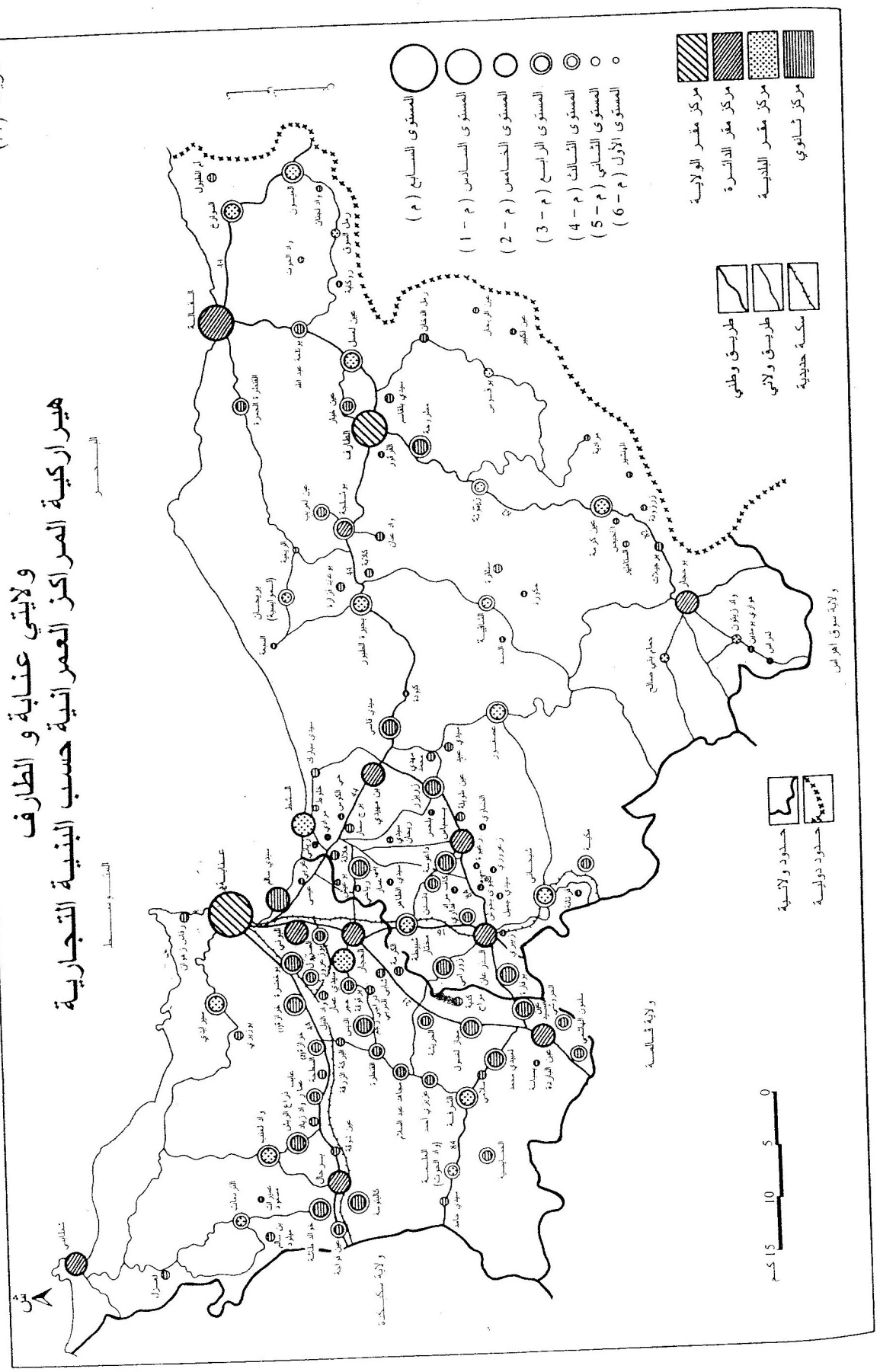
يمثل هذا المستوى 25 مركزًا عمرانيًا بنسبة 17,99% من إجمالي المراكز العمرانية، فمن بين مراكز هذا المستوى نجد 5 مراكز تمثل مراكز رئيسية في البلديات و هي (التريعات، الشافية، واد الحوت –العلمة–، لمواسية –بريحان– و زيتونة).

تقع هذه المراكز العمرانية على أهم محاور الطرق الوطنية و الولائية، و تجمع بين النمطين الريفي و الشبه ريفي إضافة إلى نمط التابع الحضري ممثلا في مركز واحد (خرازة(2)).

بلغ متوسط الأحجام السكانية بهذا المستوى 3.158 نسمة و بالتالي هناك إرتفاع في حجم السكان مقارنة بالمستوى السابق، رافقه تضاعف في متوسط عدد النشاطات التجارية وصل إلى 24 نشاطًا تجاريًا، و عليه ظهرت الأنشطة: الحدادة، النجارة، الحليب و مشتقاته، الصيدلية، تصليح العجلات، مرش و حمام، تصليح الراديو و التلفزيون، مواد البناء و الأدوات الحديدية، مخبزة، بيض و دجاج، جزار، سميد و مشتقاته، حلويات و مرطبات...

خريطة (77)

ولايتي عنابة و الطارف
هيراركية المراكز العمرانية حسب البنية التجارية



*- المستوى الرابع (م - 3):

" دور كبـيـر للنمـط الحـضري ".

ينضم إلى المستوى الرابع 28 مركزًا عمرانيًا و هو ما يمثل نسبة 20,14% ،تقـع هذه المراكز العمرانية على محـاور الطرق الوطنية و تنتـشر كلها عبر مجال الدراسة دون إستثـناء، تنتمي هذه المراكز العمرانية إلى النمط الشبه ريفي، الشبه حضري و تابع حضري و هي تجمع بين المراكز الرئيسية و المراكز الثانوية.

و قد قدّر متوسط الأحجام السكانية 6.368 نسمة، كما بلغ متوسط الأنشطة التجارية بهذا المستوى 45 نشاطًا، مما أدى إلى ظهور 21 نشاطًا تجاريًا جديدًا.

*- المستوى الخامس (م - 2):

" أهمية سكانية و توفر الطرق

يساهمان في إرتفاع نسبي لعدد الأنشطة التجارية ".

يـتواجد بهذا المستوى 12 مركزًا عمرانيًا، و هو ما يُمثل نسبة 8,63% ، يبـرز فيها مركز سيـدي سالـم كمركز ثانـوي، سيدي عـمار، الشـط (مراكز رئـيسية) أما البـاقي فهي مقـرات دوائـر، و هي تنتـمي إلى نمطي التابع الحضري و الشبـه حضري، أغـلب هذه المراكز العمرانـية يُجـاور مدينـة عنـابة.

تـقع هذه المراكز العمـرانية في المنـطقة السهـلية بإستثنـاء مركزي بوحجـار و شطايـبي على جوار الطرق الوطنيـة.

بـلغ متـوسط الأحجـام السكانـية لهذه المراكز العمرانية: 17.358 نسمة و هو حجـم مرتـفع رافقـه إرتفـاع متوسط عدد الأنشطة التجـارية إلى 80 نشاطًا تجـاريًا.

*- المستوى السادس (م - 1):

" أهمية الدور الوظيفي للمراكز العمرانية مع تركز الأنشطة التجارية ".

يـضم هذا المسـتوى مركزيـن فقط هما الطارف (7.847 نسمة) و القـالة (21.339 نسمة) و بالتالي فإن متـوسط الحجم السكـاني قدر بـ: 14.593 نسمة، كما نسجـل بهذا المستـوى إرتفاع متوسـط عدد الأنشـطة التجارية إلى 108 نشاطًا تجاريًا، مع الإشارة إلى أن هذين المركزين أحدهما مقـر دائـرة (القـالة) و الآخـر (الطـارف) مقـر ولايـة.

*- **المستوى السابع (م):**

" ثقـل سكـاني يرافـقه إرتفـاع كبيـر لعـدد الأنـشطة التجـارية و تنـوعها بمديـنة عنـابة ".

يمثله مركز عمـراني واحـد هو " مدينـة عنـابـة " أيـن نجـده يـضـم 240.189 نسمة و 115 نـشاطًا تجـاريًا.

كما أن مدينة عنـابة ذات نمط "عـال التحضر" و مقـر ولايـة، أين تتجـمع مختـلف الوظائف و الأنشطة و مقـر إلتـقاء كل خطوط المواصلات و التي تؤهلها للسيـطرة على المجال.

من كل ما سبق نستنتج ما يلي:

- تتحكم الأحجام السكانية في توزيع الأنشطة التجارية و عددها.
- تساهم شبكة الطرق في تدفق السلع و الخدمات و بالتالي إرتفاع أهمية المركز العمراني و تنامي دوره.
- أهمية كبيرة للنمط الحضري للمراكز العمرانية في جذب الأنشطة التجارية و توطنها.

و بالتالي نلاحظ من خلال تطبيق معيار " الأنشطة التجارية " في دراسة شبكة المراكز العمرانية وجود تذبذب مع عدم التوازن نظرًا للسيطرة الأحادية للقطب العنابي "مدينة عنـابة".

فماذا إذن عن نظام شبكة المراكز العمرانية عندما ندرسها من خلال الأنشطة الخدمية الأخرى مستعملين التجهيزات باختلاف أصنافها كوسيلة للدراسة.

4- هيراركية المراكز العمرانية حسب توزيع التجهيزات:

" بعض الاختلافات مع بقاء السيطرة المطلقة لمدينة عنـابة ".

بعد تصنيف المراكز العمرانية إلى عدّة مستويات حسب الوظائف التجارية سنحاول فيما يلي الإعتماد على التجهيزات (التعليمية، الصحية، الثقافية...) لاحتضانها أنشطة خدمية من أجل تصنيف المراكز العمرانية و من ثمَّ معرفة أهمية المراكز داخل الشبكة العمرانية في تقديم الخدمات للسكان المترددين على مختلف التجهيزات المتواجدة بالمراكز و تلبية حاجاتهم.

يخضع تواجد التجهيـزات إلى البرامج التخطيطية المرتبطة بالوظيفة الإدارية للمركز العمراني و كذا حجمه السكاني، هذا ما يجعل التوزيع المجالي للتجهيزات الخدمية باختلاف أصنافها يتميز بالتباين.

كما نهدف من خلال هذا التصنيف إلى معرفة مدّى التناسب و التوافق بين عدد و نوع التجهيزات الموجودة بالمركز العمراني و الوظيفة الإدارية المسندة إليه، لاسيما و أن تواجد هذه التجهيزات مرتبط بالسياسات الطوعية التي تبنتها الدولة (التقسيم الإداري) كوسيلة للتنظيم المجالي و هيكلة شبكة الخدمات.

و سنستعمل في تحديد هيراركيـة المراكز العمرانية حسب توزيع التجهيـزات على المصفوفة المرجحة (موجود/غير موجود)، و ذلك بعد جرد كل التجهيـزات بإختـلاف أنـواعها و أصنـافهـا (تعليمية، صحية، رياضية، ثقافية، روحية...) الموجودة في كل مركز عمراني، ثُم ترتيبها تنازليًا حسب تواجدها في كل مركز عمراني (شكل:34)[1].

و يتضح من خلال الشكل (34) وجود قطر ناتج عن تنازل و تدرج في توزيع التجهيزات و الذي يعود سببه إلى أهمية التجهيزات في حد ذاتها و توزيعها حسب العدد عبر المراكز العمرانية.

و هو ما يـسمح بتحديـد 7 مستويـات للمراكز العمرانية و التي تتضح مجاليًا من خلال الخريطة (78) كما يلي:

*- المستوى الأول (م - 6):

" حجم سكاني منخفض مع تجهيزات خدمية لا تتعدى مدرسة أساسية و قاعة علاج ".

يـضم هذا المستوى 29 مركزًا عمرانيًا و هو ما يمثل نسبة 20,86% و هو المستوى القاعدي الذي تأتي بعده باقي المستويات الأخرى.

و قد بلغ به متوسط عدد التجهيزات 02 (تجهيزين)، و هي التجهيزات الأكثر ترددًا، و تظهر في حالة إزدواجية بين:

- مدرسة أساسية مع قاعة علاج (واد لجنان)، مدرسة أساسية مع مسجد (رمل الدخان).
- قاعة علاج و أرضية لعب (نجوي بخوش).

و هناك مراكـز أخرى تضم إلا تجهيـز واحد: مدرسة أساسية (زعروري علي)، كما يغيب تواجد التجهيـزات في بعض المراكـز لهذا المستـوى (مكـية، بوعيش الطاهر، زياني أحمد...).

يبلغ متوسط عدد سكان المركز العمراني بهذا المستوى 622 نسمة، و هو أصغر حجم سكاني يمكن تلبية الخدمـات التعليمية كأدنى خدمة لصغـار السـن.

و بنظرة مجالية لتوزيع المراكز العمرانية لهذا المستـوى نجدها تقع على محاور الطرق الولائية و الطرق البلدية، و تمثل نقاط مركزيـة لمناطق التبعثر بالبلديات، و هي الطرق التي يستعملها سكان هذه المراكز للتنقل إلى مراكز عمرانية أخرى تنتمي لمستويات أعلى لإقتناء مختلف الخدمات الأخرى.

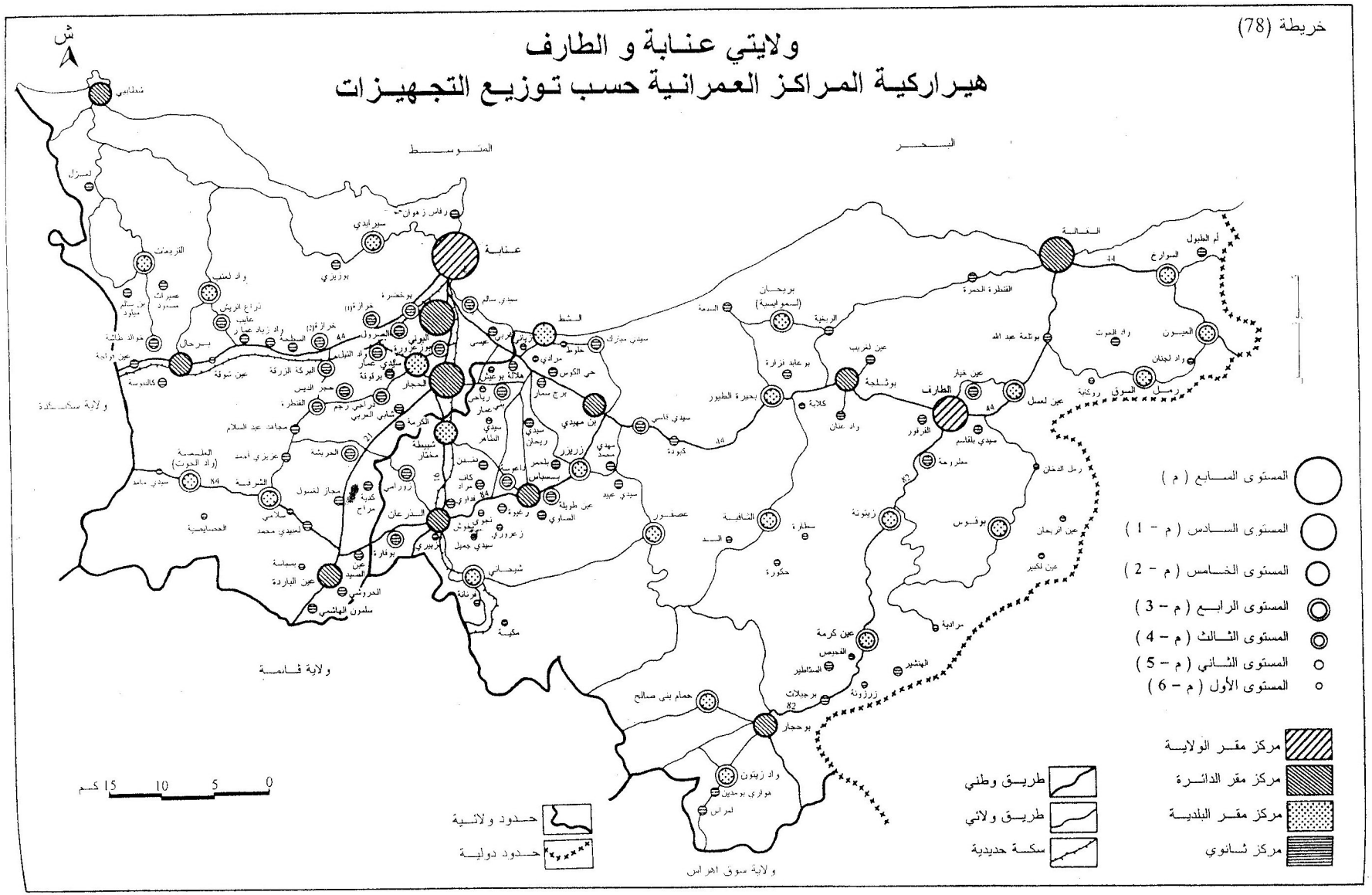
بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المراكز العمرانية تمثل مراكز ثانوية في البلديات التي تنتمي إليها.

---

(1) يوجد الشكل (34) بالملحق الخرائطي المرفق بهذه الأطروحة.

خريطة (78)

ولايتي عنابة و الطارف
هيراركية المراكز العمرانية حسب توزيع التجهيزات



*- المستوى الثاني (م - 5):

" إرتفاع محسوس في حجم السكان مع تطور ضعيف في عدد التجهيزات ".

ينتمي إلى هذا المستوى 51 مركزًا عمرانيًا و هو أكبر عدد من المراكز مقارنة ببقية المستويات الأخرى بنسبة 36,69%، بمتوسط عدد السكان يقدر بـــ: 1.624 نسمة، و هو حجم مرتفع لذلك كان أكثر تجهيزًا مقارنة بالمستوى السابق.

فبالإضافة إلى المدرسة الأســاسية، قــاعة العلاج و المسجد هناك "المركز الصحي" الذي ظهر في 12 مركزًا عمرانيًا من هذا المستوى، نسجل كذلك وجود تجهيزات رياضية تمثلت في "أرضية لعب" و "أرضية لكرة القدم"، إلى جانب "ملحق بلدي" و "حرس بلدي" خاصة بالمراكز العمرانية التي تمثل قرى إشتراكية (لعزل، القنطرة الحمرة، الكرمة...) و التي تندرج ضمن سياسة الدولة الرامية إلى تجهيزها.

إضافة إلى التجهيزات السابقة يوجد تجهيز آخر تمثل في "دار الشباب" أين نجده بالمراكز: مرادي محمد، رفاس زهوان، مجاز لغسول، فداوي موسى، عين الصيد، كما نسجل كذلك "مركز ثقافي" في مركزي: كاليتوسة و لعبيدي محمد و سبب ذلك هو قرب هذه المراكز من المراكز الحضرية الكبرى.

و تجدر الإشارة إلى أن كل من المراكز: رغيوة، عايب عمار، هلالة عيسى، بلحمر و كبودة سجلت أدنى عدد من التجهيزات ضمن هذا المستوى و ذلك لإرتباط التجهيزات بعدد السكان، مما يجعل هذا المستوى مرتبط بالمستويات التي تعلوه لتلقي إحتياجاتهم الخدمية.

*- المستوى الثالث (م - 4):

" زيادة في عدد التجهيزات إرتُبط بإرتفاع حجم السكان ".

ينتمي إلى هذا المستوى 23 مركزًا عمرانيًا و هو ما يمثل نسبة 16,55% ، بمتوسط عدد التجهيزات يقدر بـــ 12 تجهيزًا، و قد بلغ متوسط عدد سكان المركز العمراني به: 7.230 نسمة.

تنفرد المراكز العمرانية بهذا المستوى بتجهيز جيد في المؤسسات التعليمية و هو تواجد "الإكمالية" في 20 مركزًا عمرانيًا، و يعود سبب ظهور هذا النوع من التجهيزات إلى الحجم السكاني المرتفع نسبيًا عن المستويين السابقين رغم أن كل مراكز هذا المستوى أهم و أكبر التجمعات الثانوية في بلدياتها.

بالإضافة إلى ذلك نسجل ظهور تجهيز "البريد و المواصلات" في 4 مراكز عمرانية (سيدي سالم، بوفــارة، سيدي قاسي و خرازة(2)) الهدف منه هو تقديم الخدمات للسكان لتخفيف الضغط عن تجهيزات مقرات البلديات التي ينتمون إليها.

كما عرّف 13 مركزًا عمرانيًا توقيع تجهيز " مركز صحي" .

أما التجهيزات الثقافية فقد تكاثف توزيعها (مركز ثقافي– دار الشباب) مقارنة بالمستويات السابقة.

أضف إلى أن "المسجد" أصبــح متــواجدًا في جميــع المراكز العمرانــية لهذا المستوى.

*- المستوى الرابع (م - 3):

" دور الرتـبة الإداريـة للمراكـز العمرانيـة ".

يضم هذا المستوى 20 مركزًا عمرانيًا بنسبة 14,39% من إجمالي المراكز العمرانية، و هي كلها مراكز تمثل مراكز رئيسية في بلدياتها، لذلك نجدها تكتسب تجهيزات أكثر كثافة من المستويات السابقة حيث بلغ بها متوسط عدد التجهيزات: 22 تجهيز مع متوسط لحجم سكاني يقدر بـ 4.053 نسمة.

فبالإضافـة إلى المدرسة الأسـاسية، الإكماليـة ظهرت الثـانوية و/أو المتقنة في 9 مراكز عمرانيـة و كذلك " مراكز التكويـن المهني".

زيادة على التجهيزات الصحية السابقة وُجدت " عيادة متعددة الخدمات " بمركز عين كرمة.

كما عرفـت كل المراكز العمـرانية بهذا المستـوى تواجـد " أرضية لعب" و "أرضية لكرة القدم" و تكاثـف بها تواجـد "المركز الثقافي" و "دار الشباب".

أما التجهيزات الإدارية فقد سجلت كل المراكز العمرانـية بهذا المستـوى تواجـد تجهيـزي "دار البلدية" و " مصلحة تقنية" و ذلك نتيجة التـرقية الإدارية لسنة 1984، التي إرتقت بموجبها بعض المراكز إلى رتبة بلدية، و ذلك من أجل تـسهيل تـقديم الخدمات الإدارية للسكان، و نتيـجة لهذه الوظيفـة الإدارية نجد تواجـد "الدرك الوطني" و "الحرس البلدي" ضمن التجهيـزات الأمنيـة.

إضافة إلى بعض التجهيزات الماليـة متمثـلة في "بنك التنمية المحلية" و "بنك التنمية الريفية" هذا الأخير الذي إقتصر تواجده على 4 مراكز عمرانية فقط، كذلك وجود مؤسسات التأمين.

كما سمح وقوع هذه المراكز العمرانية على أهم الطرق الوطنيـة بتواجد محطة نقل المسـافرين في كل واحد، زيادة على دعمها التجاري بإنعقـاد سوق أسبوعيـة في كل مركز عمراني.

*- المستوى الخامس (م - 2):

" تعـدد التجـهيـزات الخـدميـة ".

ينتمي إلى هذا المستوى 11 مركزًا عمرانيًا ممثلاً بنسبة 7,91% بمتوسط عدد تجهيزات يقدر بـ 32 تجهيز، و قد بلغ به متوسط عدد سكان مراكزه العمرانية 13.905 نسمة.

تتميز أغلب مراكز هذا المستوى بأنها مقرات لدوائر، مما يؤهلها لإكتساب عدد أكبر من التجهيزات مقارنة بالمستويات السابقة.

و توضح الخرائط: (79)، (80) و (81) التوزيع المجالي للتجهيزات لبعض مراكز هذا المستوى نخص مراكز الذرعان، سيدي عمار و بن مهيدي على الترتيب.

فبالنسبة للتجهيزات التعليمية بإختلاف أصنافها فهي تتواجد في كل المراكز العمرانية لهذا المستوى كما تدّعم مركز سيدي عمار بإحتضانه لمعاهد جامعية.

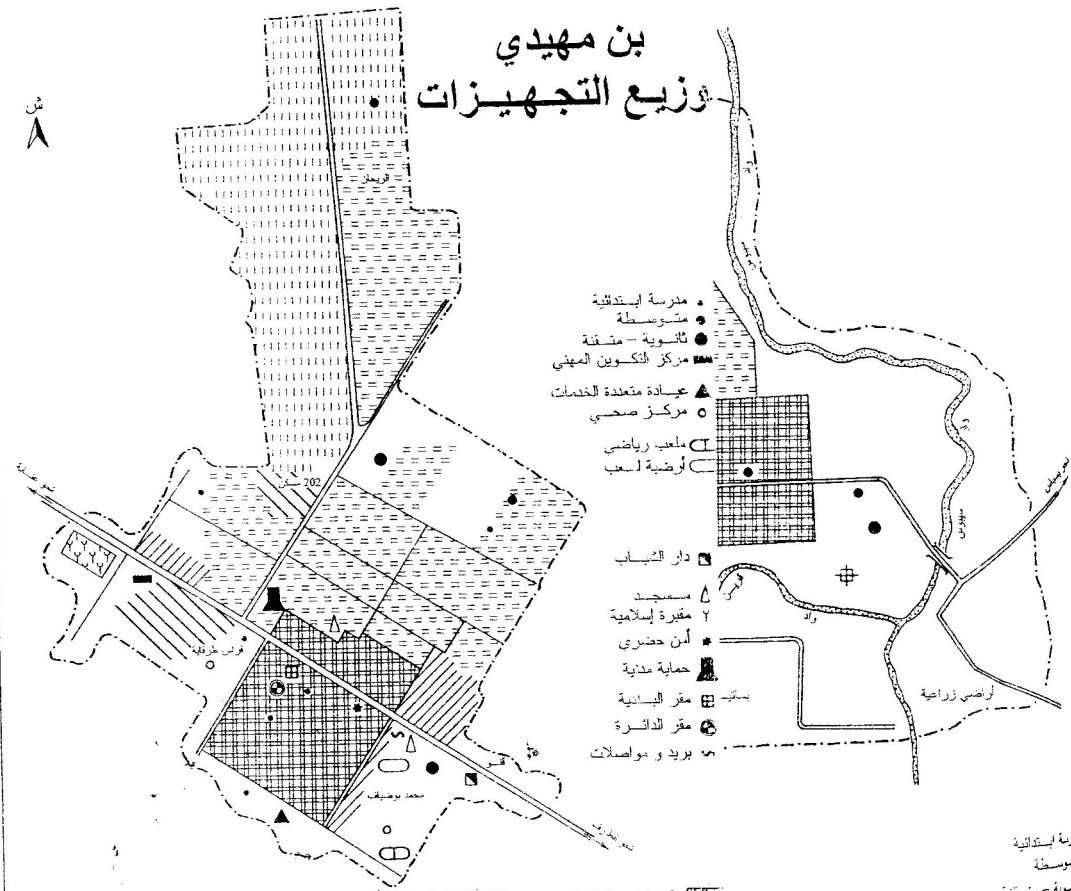
خريطة (79)

الـ
تـوزيـ

خريطة (81)

بن مهيدي
وزيع التجهيزات

ش



المصدر: تحقيق ميداني 2005.

كما ظهرت "عيادة متعددة الخدمات" في كل المراكز العمرانية التي يضمها هذا المستوى عدا مركز شبيطة مختار، و يعود سبب ذلك إلى أهمية الحجم السكاني لهذه المراكز و تقديمها للخدمات الصحية إلى باقي سكان المراكز المجاورة.

أما التجهيزات الثقافية فقد برز بها نشاط خدمي آخر تمثل في "المكتبة البلدية" إضافة إلى "قاعة السنما" بمركز الذرعان.

و فيما يخص الخدمات الإدارية العمومية فمعظم مراكز هذا المستوى تضم مصلحة تقنية بلدية، مصلحة الضرائب، مصلحة التسيير العقاري، مصلحة سونـلغاز و كذلك مقر الدائرة و ذلك لتقديم مختلف الخدمات الإدارية للسكان الوافدين إليها.

و الجدير بالذكر هو ظهور " المحكمة" بمركز الذرعـان.

و فيما يتعلق بالتجهيزات الأمنية فقد تدعمت هي الأخرى بتوطن "الأمن الحضري" و "الحماية المدنية" في 9 مراكز عمرانية.

مع تكاثف توطن التجهيزات المالية و مؤسسات التأمين، دون أن ننسى قطاع النقل في هذا المستوى الذي أصبح يجمع بين محطة برية للمسافرين و محطة القطار في أغلب المراكز العمرانية.

و فيما يتعلق بالتجهيزات التجارية فإن كل هذه المراكز العمرانية سُجـل بها تواجد سوق مغطاة و سوق أسبوعية.

*- المستوى السادس (م - 1):

" دور الرتبة الإدارية و أهمية الحجم السكاني ".

يـضم هذا المستوى 4 مراكز عمرانية هي: القـالة، الطارف، البوني و الحجار، يقدر متوسط عدد التجهيزات بـ: 46 تجهيز، و يتضح التوزيع المجالي للتجهيزات بهذه المراكز العمرانية من خلال الخرائط ذات الأرقام: (82)، (83)، (84) و (85).

بلغ متوسط عدد سكان هذه المراكز العمرانية 20.779 نسمة و نتيجة لهذا الحجم السكاني المرتفع مقارنة بما سبقه، فإن مراكز هذا المستوى تضم تجهيزات عديدة و متنوعة.

فالوظيفة الإدارية التي تكتسبها هذه المراكز (مقرات دوائـر) بالنسبة للحجار، البـوني و القـالة مقر الولاية بالنسبة لمركز الطارف جعلتها تنفرد عن بقية المستويات الأخرى السابقة الذكر لِاحتواءها على تجهيزات أكثر أهمية.

فبالنسبة للتجهيزات التعليمية فبالإضافة إلى المدرسة الأساسية، الإكمالية، الثانوية و مركز التكوين المهني و المعهد الجامعي فقد أضيف بها معاهد متخصصة في التكوين المهني و معاهد في الشبه طبي.

ضف إلى ذلك في مجال التجهيزات الصحية انتشرت العيادات متعددة الخدمات في كل هذه المراكز العمرانية إلى جانب المستشفى، إضافة إلى العيادة المتخصصة (مركز القـالة).

كما ظهرت "عيادة متعددة الخدمات" في كل المراكز العمرانية التي يضمها هذا المستوى عدا مركز شبيطة مختار، و يعود سبب ذلك إلى أهمية الحجم السكاني لهذه المراكز و تقديمها للخدمات الصحية إلى باقي سكان المراكز المجاورة.

أما التجهيزات الثقافية فقد برز بها نشاط خدمي آخر تمثل في "المكتبة البلدية" إضافة إلى "قاعة السنما" بمركز الذرعان.

و فيما يخص الخدمات الإدارية العمومية فمعظم مراكز هذا المستوى تضم مصلحة تقنية بلدية، مصلحة الضرائب، مصلحة التسيير العقاري، مصلحة سونـلغاز و كذلك مقر الدائرة و ذلك لتقديم مختلف الخدمات الإدارية للسكان الوافدين إليها.

و الجدير بالذكر هو ظهور " المحكمة" بمركز الذرعـان.

و فيما يتعلق بالتجهيزات الأمنية فقد تدعمت هي الأخرى بتوطن "الأمن الحضري" و "الحماية المدنية" في 9 مراكز عمرانية.

مع تكاثف توطن التجهيزات المالية و مؤسسات التأمين، دون أن ننسى قطاع النقل في هذا المستوى الذي أصبح يجمع بين محطة برية للمسافرين و محطة القطار في أغلب المراكز العمرانية.

و فيما يتعلق بالتجهيزات التجارية فإن كل هذه المراكز العمرانية سُجـل بها تواجد سوق مغطاة و سوق أسبوعية.

*- المستوى السادس (م - 1):

" دور الرتبة الإدارية و أهمية الحجم السكاني ".

يـضم هذا المستوى 4 مراكز عمرانية هي: القـالة، الطارف، البوني و الحجار، يقدر متوسط عدد التجهيزات بـ: 46 تجهيز، و يتضح التوزيع المجالي للتجهيزات بهذه المراكز العمرانية من خلال الخرائط ذات الأرقام: (82)، (83)، (84) و (85).

بلغ متوسط عدد سكان هذه المراكز العمرانية 20.779 نسمة و نتيجة لهذا الحجم السكاني المرتفع مقارنة بما سبقه، فإن مراكز هذا المستوى تضم تجهيزات عديدة و متنوعة.

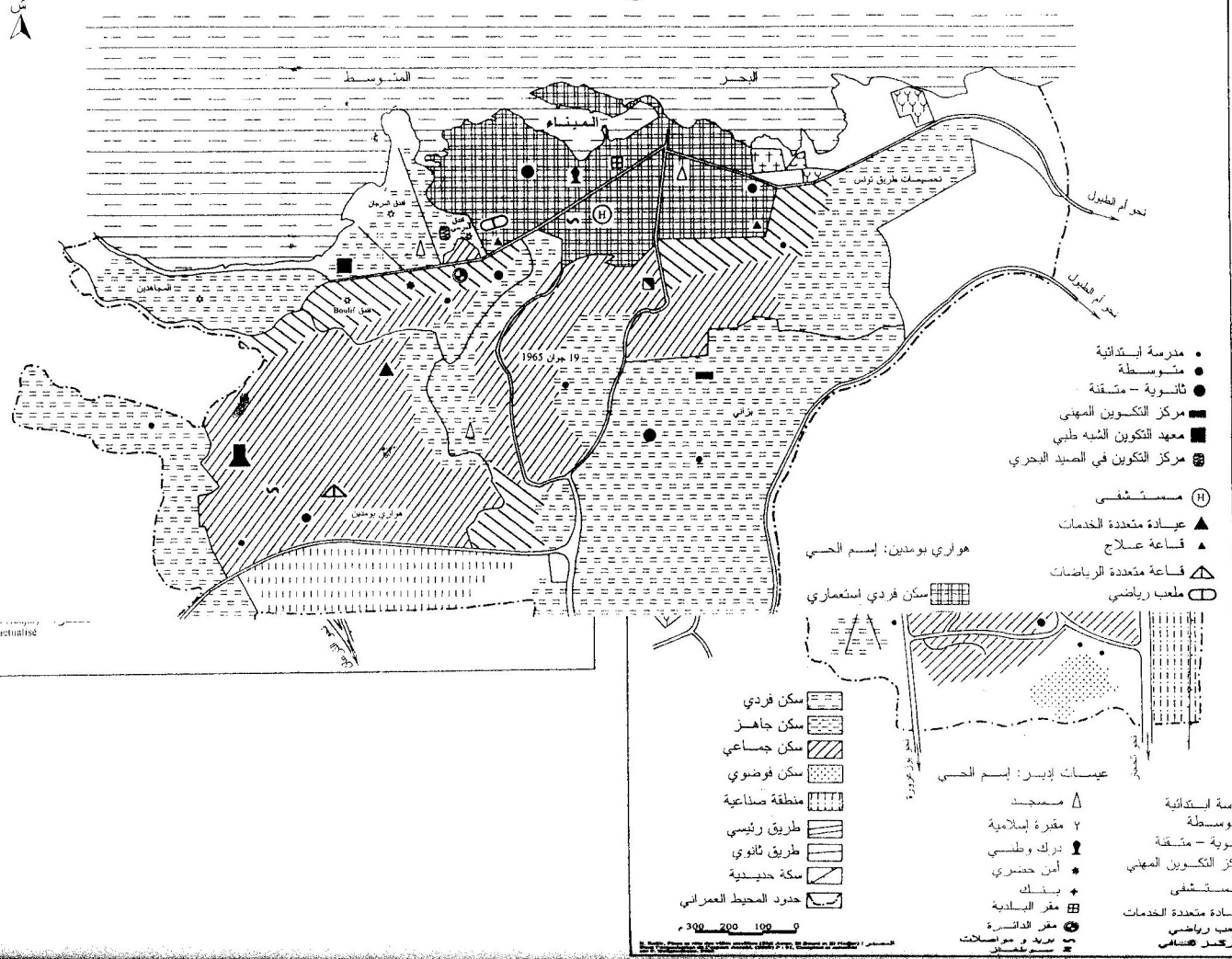
فالوظيفة الإدارية التي تكتسبها هذه المراكز (مقرات دوائـر) بالنسبة للحجار، البـوني و القـالة و مقر الولاية بالنسبة لمركز الطارف جعلتها تنفرد عن بقية المستويات الأخرى السابقة الذكر لاحتواءها على تجهيزات أكثر أهمية.

فبالنسبة للتجهيزات التعليمية فبالإضافة إلى المدرسة الأساسية، الإكمالية، الثانوية و مركز التكوين المهني و المعهد الجامعي فقد أضيف بها معاهد متخصصة في التكوين المهني و معاهد في الشبه طبي.

ضف إلى ذلك في مجال التجهيزات الصحية انتشرت العيادات متعددة الخدمات في كل هذه المراكز العمرانية إلى جانب المستشفى، إضافة إلى العيادة المتخصصة (مركز القـالة).

خريطة (82)

القـــالـــة
تـــوزيـــع التـجـهـيـزات



Dans l'organisation de l'espace Annabi, (2002) P : 93. Complété et actualisé par T. Benghidhane, 2005.

كما عرفت هذه المراكز العمرانية توطن الملاعب الرياضية و القاعات متعددة الرياضات و ذلك إستجابة لطلب سكان هذه المراكز على هذا النوع من الخدمات.

و فيما يخص التجهيزات الثقافية فإلى جانب التجهيزات الثقافية التي سبق ذكرها في باقي المستويات، نجد ظهور المسرح و المتحف و ذلك في مركز القـالة.

و بما أن هذه المراكز تقع على أهم طرق المواصلات (الطريق الوطني 44، 16) فإننا نجد أن كل من مركزي القـالة و الطارف هما أقرب المراكز و أهمها لتلبية مختلف الخدمات و ذلك في الجهة الشرقية من مجال الدراسة، كما نجد أن كل من مركزي الحجـار و البونـي هما الأقرب بالنسبة لسكان الجهة الغربية من مجال الدراسة، و في كالتا الحالتين فإن سكان بـقية المراكز الأخرى السابقة الذكر يلجأون إليها لتلقي مختلف الخدمات (تعليمية، صحية، ثـقافية...) قبل تنقـلهم لمدينة عنـابة.

*- المستوى السابع (م):

" ثقل سكاني و تركز التجهيـزات الخدمية بالقطب العنابي".

يمثل هذا المستوى مركز عمراني واحد و هو " القطب العنابي: مدينة عنـابة " و هي تتميز عن بقية المستويات الأخرى بإستحواذها على كل التجهيزات بإختلاف أنواعها حيث بلغ متوسط عددها بـ 60 تجهيز، و هي بذلك تقدم مختلف الخدمات ليس فقط لسكانها البالغ عددهم 240.189 نسمة بل تتعدى إلى سكان باقي المراكز العمرانية التي سبق ذكرها في المستويات السابقة.

إنها المستوى السابع الذي يمثل المستوى الأخير الذي ينتقل إليها سكان المراكز بعد تنقلهم إلى مراكز أخرى يقل أو يغيب فيها بعض الخدمات و التي لا يجدونها إلا بمدينة عنـابة.

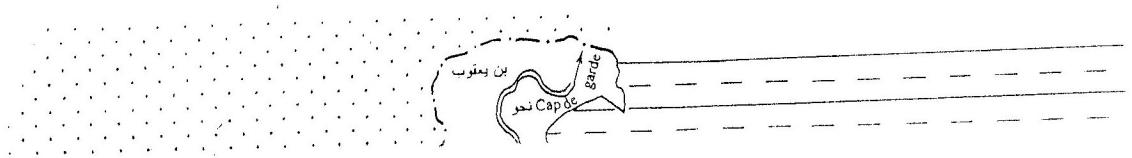
فالوظيـفة الإدارية القـديمة و الموروثة من العهد الإستـعماري و أهميـة موقعها الجـغرافي جعلها أكثـر تجهيـز من بـاقي المستـويات الأخرى لاسيـما في ميـدان التعليـم فهي أكثـر فعالية من المستـويات الأخرى لتواجد جل معـاهد جامعـة عنـابة بها و ما تـقدمة من خدمات سواء بالنسبة لمجال الدراسـة أو بالنسبة للشـرق الجزائـري، كذلك الشـأن بالنـسبة للتجهيزات الصحية أين يتـركز بها مستـشفى جامعي... و إنتـشار العيـادات المتخـصصة.

كما عرفت مدينة عنـابة توطن المركبات الرياضة إستجابة للتوافد الكبير لسكان على هذا النوع من الخدمات، إضافة إلى تواجد تجهيزات أخرى متعددة ذات مستوى راق.

و نتيجة لأهمية هذه التجهيزات الخدمية المتركزة بمدينة عنـابة حاولنا حصرها بيانيا من خلال الخريطة (86) بعد جردها الميداني، و من خلالها يتضح التوزيع المجالي لمختلف أنواع التجهيزات المقدمة للخدمات لسكان المدينة و للتدفقات السكانية الوافدة إليها من المراكز العمرانية الأخرى.

خريطة (86)

مدينة عنـابة
توزيـع التـجهيـزات



ش ٨

طريـق رئيـسي
طريـق ثانـوي
سكـة حديـديـة
حدود المحيط العمراني

0 1 2 3 كم

الزعفرانية: إسـم الحـي

المصدر: تحقيق ميداني 2005

من كل ما سبق نلاحظ أن أغلب المراكز العمرانية المشكلة للشبكـة العمرانـية ذات نمط ريفي (المستوى الأول و الثاني) كما أن المراكز ذات المستوى الثالث و الرابع و حتى الخامس تمثل مدناً صغيرة متواجدة ضمن المجال الريفي، مما يجعلها تصنف ضمن النمطين الشبه حضري و الشبه ريفي مع سيطرة مطلقة للقطب العنابي (عال التحضر) وغياب تام للمراكز العمرانية التي تمثل مدناً متوسطة.

فبعد تحليل شبكة المراكز العمرانية ضمن مستويات متباينة، تقتضي الضرورة من تحديد مراكز للخدمات ضمن مستويات كبرى حسب إمكاناتها الخدمية ضمن شبكة الخدمات.

5- أنـمـاط مـراكـز الـخـدمـات:

" بنـية مجـالية مركـزية ضمن شبكة الخدمـات ".

حتى نتمكن من تصنيـف مراكز الخدمات ضمن أنـماط متباينة لا بـد من إستعمال أكبر عدد من المؤشرات[1] المرتبطة بالأنشطة الخدمية (تجارة و تجهيزات) و التنظيم المجالي و التي تتوافق مع التحولات الإقتصادية و الإجتماعية التي طرأت على شبكة المراكز العمرانية خلال العشرية الأخيرة، بهدف تحديد البنية المجالية لشبكة الخدمات بمعنى توضيح هيراركية المستويات الكبرى للمراكز المقدمة للخدمات (المراكز الخدمية) و المهيكلة لها، آخذين بعين الإعتبار البعد المجالي للمركز العمراني.

و على هذا الأساس فقد تم إستنتاج 4 أنمـاط من مراكز الخدمات و التي تتضح مجاليًا من خلال الخريطة (87) هي:

*- مـركـز جـهـوي:

يُمثله مركز واحد هو " مدينة عنـابة " التي تستحوذ على مختلف الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدمية و ذلك بسبـب:

---

(1) إعتُمد في تصنيف المراكز الخدمية (مراكز الخدمات) ضمن مستويات كبرى (مراكز ثانوية، مراكز محلية من الدرجة الثانية، مراكز محلية من الدرجة الأولى، مركز جهوي) على المؤشرات التي إستعملها كلا من:

M. Côte سنة 1979.

J. Fontaine سنة 1983 و ذلك بعد إدخال تعديلات على مؤشرات سابقه.

M. Hadeid سنة 1994 و ذلك بعد تعديل و ملائمة مؤشرات سابقيه.

إضافة إلى المؤشرات المرتبطة بالأنشطة الخدمية و معطيات إستمارة الإستبيان، و عليه بلغ مجموع المؤشرات 32 مؤشر، خاصة بجميع المراكز العمرانية.

و قد شمل هذا التصنيف المراحل التالية:

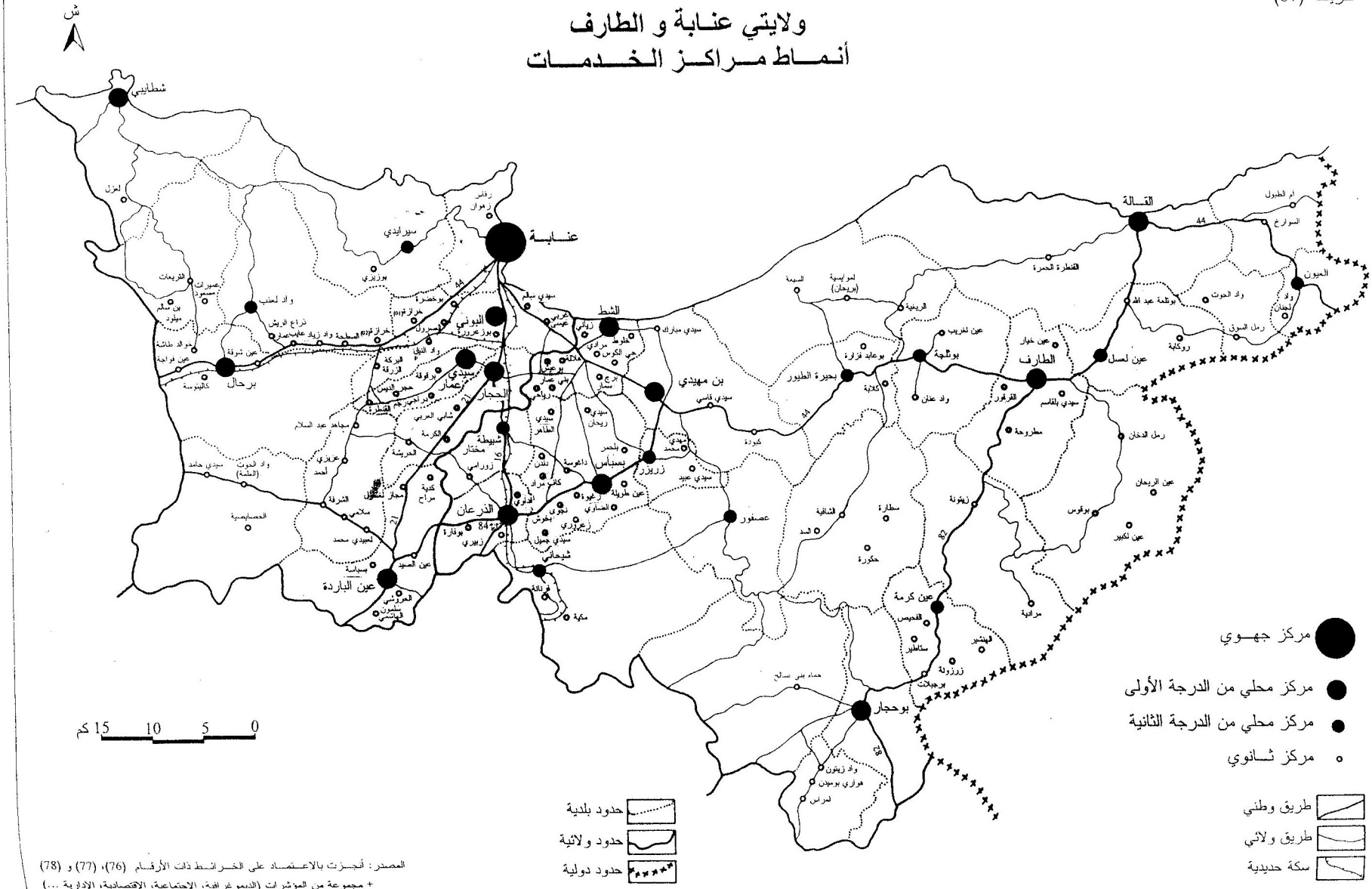
- ترتيب المراكز العمرانية حسب كل مؤشر على حدى، و ذلك بإعطاء الرتبة الأولى (01) للمركز العمراني الذي يكون في وضعية جيدة، ثم الرتبة الثانية للمركز الذي يليه...و هكذا حتى نصل للمركز العمراني الذي يحتل الرتبة 139 و هو المركز الذي يكون في وضعية ضعيفة من خلال هذا المؤشر، ثم نقوم بنفس العملية (الترتيب) على جميع المؤشرات.

- بعد ذلك تم ترتيب المراكز العمرانية على أساس مجموع الرتب المحصل عليها في جميع المؤشرات، و بالتالي فإن المراكز العمرانية التي يكون مجموع رتبها منخفض هي التي تكون في وضعية حسنة و هي مراكز الخدمات (المراكز الخدمية) أي المراكز المهيكلة لشبكة الخدمات، مع الإشارة إلى أن المراكز الثانوية هي التي تحصلت على قيم كبرى لمجموع الرتب نظرًا لإفتقارها للأنشطة و الإمكانات الخدمية.

- و عليه أمكن تحديد أنماط مراكز الخدمات (المراكز الخدمية) من خلال فئات تم الحصول عليها بإستعمال طرق إحصائية (المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري) طبقت على مجموع الرتب.

خريطة (87)

ولايتي عنابة و الطارف
أنماط مراكز الخدمات



المصدر: أنجزت بالاعتماد على الخرائط ذات الأرقام (76)، (77) و (78)
+ مجموعة من المؤشرات (الديموغرافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الإدارية ...)

- مكانتها ضمن الشبكة الحضرية الجزائـرية و احتلالها المرتبة الرابعة.
- مكان التـقاء مختلف خطوط النقل و المواصلات.
- دورها التجـاري المتجدر في التـاريخ و ازدهاره في العشـرية الأخيـرة.
- تنامي أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية مما سمح بتوطن العديد من التجهيزات الخدمية.
- رتـبتها الإدارية باعتبـارها مقـر ولايـة منذ العهد الاستعمـاري.
- إشـرافها على سهل عنـابة الكبير و ما يحتـويه من مراكز عمرانية أقل منها مستوى.

***- مركز محلي من الدرجة الأولى :**

يُمثله 13 مركزًا عمرانيًا تنتمي إلى المستويين الخامس و السادس و نذكر: الحجار، برحال، البـوني ، سيدي عمار، عين الباردة، شطايبي، القـالة، الطارف، بسبـاس، بن مهيدي، الذرعـان، الشـط و بوحجار أغلبها مراكز استعمارية النـشأة و ذات حجم سكاني معتبر، مما استدعى تواجد مختلف التجهيزات الخدمية كما رافقه ارتفاع نسبي في عدد الأنشطة التجارية، و قد ساعدها في ذلك وقوعها على أهم الطـرق الوطنـية التي تصب كلها بمدينة عنـابة إضـافة إلى مجاورتها لها.

كما لعبـت الرتبـة الإدارية دورًا هامًا في ذلك لأن أغلبها مقرات لدوائر و كذلك مقرات لبلديات بالإضافة إلى وجود مركز الطارف الذي يعد مقر ولاية.

***- مركز محلي من الدرجة الثانية :**

أقـل مستوى من السابـق و هو يضم 11 مركزًا عمرانـيًا ينتمي البعض منها للمستوى الثالث و البعض الآخر للمستوى الرابع و هي: سيرايدي، واد لعنب، العيون، عين لعسل، بوثلجة، بحيرة الطيور، شيحاني، شبيطة مختار، عصفور، عين كرمة و زريزر. و هي مراكز رئيسية في البلديات، ذات حجم سكاني منخفض مقارنة بالسابق و انتماء أغلبها إلى النمط الشبه ريفي.

***- مركز ثانـوي :**

تتمثل في المراكز العمرانية المنتمية للمستويين الأول و الثاني، و في أغلبها مراكز تتواجد تقريبًا في حواشي و أطراف مجال الدراسة حيث تربطها بالمراكز السابقة الذكر الطرق البلدية و الولائية.

و هي تمثل مراكز ثـانوية في البلديات التي تنتـمي إليها، و في حالات أخرى مراكز رئيسية في البلدية،بعض هذه المراكز يتميز بحجمها المهم مما يكسبها بعض الأنشطة التجارية المحدودة و بعض التجهيزات الخدمية و التي تكون في خدمة سكان مناطق التبعثر، و هي تمتاز بطابعها الريفي السائد.

من كل ما سبق أمكـن حوصلة مختلف الطرق المستخدمة في دراسة نظام شبكـة المراكز العمرانية و تحديـد هيراركيتـها بولاية عنـابة و الطارف ضمن الجدول (44) الموالي:

جدول (44): ملخص للم=N، البنية التجارية و توزيع التجهيزات)

النماذج / المستويات	نموذج المراكز العمرانية		التجهيزات			مراكز الخدمات
	العدد	(%)	متوسط حجم السكان (ن)	متوسط عدد الأنشطة التجارية	التجهيزات الظاهرة في كل مستوى	
الأول (6-)	40	20,86 3	622	02	مدرسة أساسية و قاعة علاج (أو) قاعة علاج و أرضية لعب (أو) مدرسة أساسية	مركز ثانوي
الثاني (5-)	47	36,69 1	1.624	07	مسجد مركز صحي أرضية كرة القدم ملحق بلدي دار الشباب	
الثالث (4-)	20	16,55)	7230	12	إكمالية (متوسطة) البريد و المواصلات مركز ثقافي مقبرة إسلامية مدرسة قرآنية	مركز محلي من الدرجة الثانية
الرابع (3-)	11	14,39	4.053	22	ثانوية - متقنة عيادة متعددة الخدمات دار البلدية مصلحة تقنية سوق أسبوعية الدرك الوطني الحرس البلدي تأمينات بنك التنمية المحلية بنك التنمية الريفية محطة المسافرين	
الخامس (2-)	15	7,91)	13.905	32	مكتبة بلدية قاعة سينما مصلحة سونلغاز المحكمة الحماية المدنية مركز التكوين المهني معهد جامعي مصلحة التسيير العقاري مقر الدائرة الأمن الحضري محطة القطار	مركز محلي من الدرجة الأولى
السادس (1-)	05	2,88	20.779	46	معهد شبه طبي، قاعة متعددة الرياضات، متحف، مقر الولاية مركز جامعي، مستشفى ملعب، مسرح سوق مغطى، سجن	
السابع (0)	01	0,72	240.189	60	جامعة، مستشفى جامعي، مسبح، مركب رياضي، مصلحة الضرائب، ثكنة عسكرية، مدرسة الشرطة، CNEP، BEA، BNA، CPA	مركز جهوي

م للسكان و السكن 1998 + معطيات التحقيق الميداني 2003-2004.

خـلاصـة:

من خلال ما سبق يمكن اِستخلاص ما يلي:

- شهدت أغلب المراكز العمرانية عجزًا سكانيًا مقابل فائضًا سكانيًا بمركز عمراني واحد هو "مدينة عنـابة " مرتبط أساسًا بمدى توطن الأنشطة الخدمية و التجهيزات في كل مركز عمراني.
- كما ساهمت الترقية الإدارية لسنة 1984 في النهوض ببعض المراكز العمرانية بإمدادها بمختلف الخدمات و التجهيزات و التي كان لها أثر كبير في جذب السكان و تثبيتهم و بالتالي التخفيف من حدّة العجز السكاني، تتضح ملامحها من خلال تطور قيم α.
- سمح تطبيق نموذج زيف Zifp على مجال الدراسة باِعتباره طريقة رياضية (رتبة/حجم) بوجود شبكة عمرانية متذبذبة تمتاز بعدم التوازن.
- نتـج عن تحليل نظام شبكـة المراكز العمرانية عند الأخذ بالاِعتبار الأنشطة التجارية و التجهيزات الخدميـة باِختلاف أنوعها بأن هذا النظام يتميـز بعدم التـوازن من خلال بنيـته الهرميـة التي يُسيطر فيها القطب العنابي الأحادي (مدينة عنـابة) التي تتركز و تتكتل بها مختلف الأنشطة الخدمية و قاعدة عريضة تضم عددًا كبيرًا من المراكز الصغيرة تعاني من قلة و ضعف و ندرة الأنشطة الخدمية، مما يترتب عنه تنقلات كبرى و متعددة عبر عدّة مستويـات مجالية.

و سنحاول دراسة الحركية المجالية في إطار شبكة الـخدمات من خلال مراكز الخدمات التي تضم الأنشطة الخدمية، الاِتجاهات المختلفة للتنـقلات و أسبـابها ... في الفصل الـموالي.

الفصل الثالث: مراكز الخدمات و مجالات النفوذ
علاقـات مجالية متباينـة ضمن شبكـة الخدمات .

مقـدمة:

يرتبط توقيع الأنشطة الخدمية بالمجال وفق سياسات التهيئة بهدف إعطاء حركية مجالية.

و تُعبر الحركية المجالية عن علاقـات متبـادلة بين مختلف العناصر المهيكلة للمجال، و تتنوّع هذه العلاقـات بتنوّع عنـاصرها و تسعى إلى تنظيم المجـال.

و تُوضح مجـالات النـفوذ العلاقـات الوظيفـية و تفاعلاتها المجالية و الناتجـة عن التوزيع غير المتسـاوي للأنـشطة الخدمية و التجهيزات المختـلفة عبر مراكز الخدمات، و التي تعكس مدى فـاعلية و كفـاءة هذه المراكز في تقـديم مختـلف الخدمات للمتـرددين عليها حسـب مكان تواجدها و نـمطيتها (B. Mérenne-Schoumaker, 1996, p. 53).

و سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح مجالات نفوذ مراكز الخدمات حسب مستوياتها المجالية باستعمال مؤشرات خدمية (تجارية، تعليمية و صحية) و التي من شأنها تحديد أهمية كل مركز خدمي ضمن شبكة الخدمات في تقديم مختلف الخدمات للمترددين عليه.

و سنعتمد في توضيح ذلك على دراسة مجالات نفوذ مراكز الخدمات حسب نمطيتها التالية:

- المراكز المحلية من الدرجة الثانية.
- المراكز المحلية من الدرجة الأولى.
- المركز الجهوي.

باستثناء المراكز الثانوية البالغ عددها 114 مركز عمراني لأنها تضمن بعض الخدمات المحدودة لسكانها و المتباينة من حيث النوع و الكم من مركز عمراني لآخر، مما يحتم على سكانها التنقل إلى المراكز الأعلى منها مستوى لتلقي مختلف الخدمات الأخرى و التي لا تتواجد إلا في الأنماط الثلاثة للمراكز الخدمية و التي سنتطرق إلى دراسة مجالات نفوذها فيما يلي:

1- مجال نـفـوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية:

" مجال نفـوذ ضيق لا يتعدى المجال البلدي".

يُقدر عدد المراكز المحلية من الدرجة الثانية بـ 11 مركزًا عمرانيًا، ينتمي 09 مراكز منها لولاية الطارف و مركزين (02) اثنين لولاية عنـابة.

تضم هذه المراكز حجم سكاني يبلغ 77.188 نسمة و هو ما يُمثل نسبة 8,50% من إجمالي سكان مجال الدراسة (1998).

تكمن أهمية المراكز المحلية من الدرجة الثانية في وقوع أغلبها على أهم الطرق الوطنية (الطرق الوطنية ذات الأرقام: 44، 82، 84، 16)، إضافة إلى أنها تعتبر مقرات رئيسية في البلديات الواقعة بها إلى جانب مركز بوثلجة الذي ينتمي إلى هذا النمط الخدمي و يُمثل مقر دائرة، مما أهلها لاكتساب بعض التجهيزات الخدمية و الأنشطة التجارية.

و بالتالي فإن هذه المراكز تعتبر المستوى الأول في تقديم الخدمات لسكانها و سكان المراكز الثانوية قبل تنقلهم إلى المراكز المحلية من الدرجة الأولى ثم المركز الجهوي للحصول على باقي الخدمات التي لا تتوفر بها في إطار هيكلة شبكة الخدمات.

و سنحاول تحديد مجال نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية من خلال:

- الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية.
- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي.
- الأصل الجغرافي لمرضى العيادات متعددة الخدمات.

1-1- الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية:

تُساهم الأسواق الأسبوعية المنعقدة بالمراكز المحلية من الدرجة الثانية في تقديم الخدمات التجارية للمترددين عليها إلى جانب التجارة الثابتة، فرغم انعقادها ليوم واحد من الأسبوع إلا أنها تضمن حاجيات سكان المراكز الثانوية ذات النمط الريفي (مواد غذائية، أعلاف الحيوانات، أواني منزلية...)، مع الإشارة إلى أن هذه الأسواق الأسبوعية تعتبر صغيرة باستثناء كل من سوقي عين لعسل و واد لعنب الكبيرين.

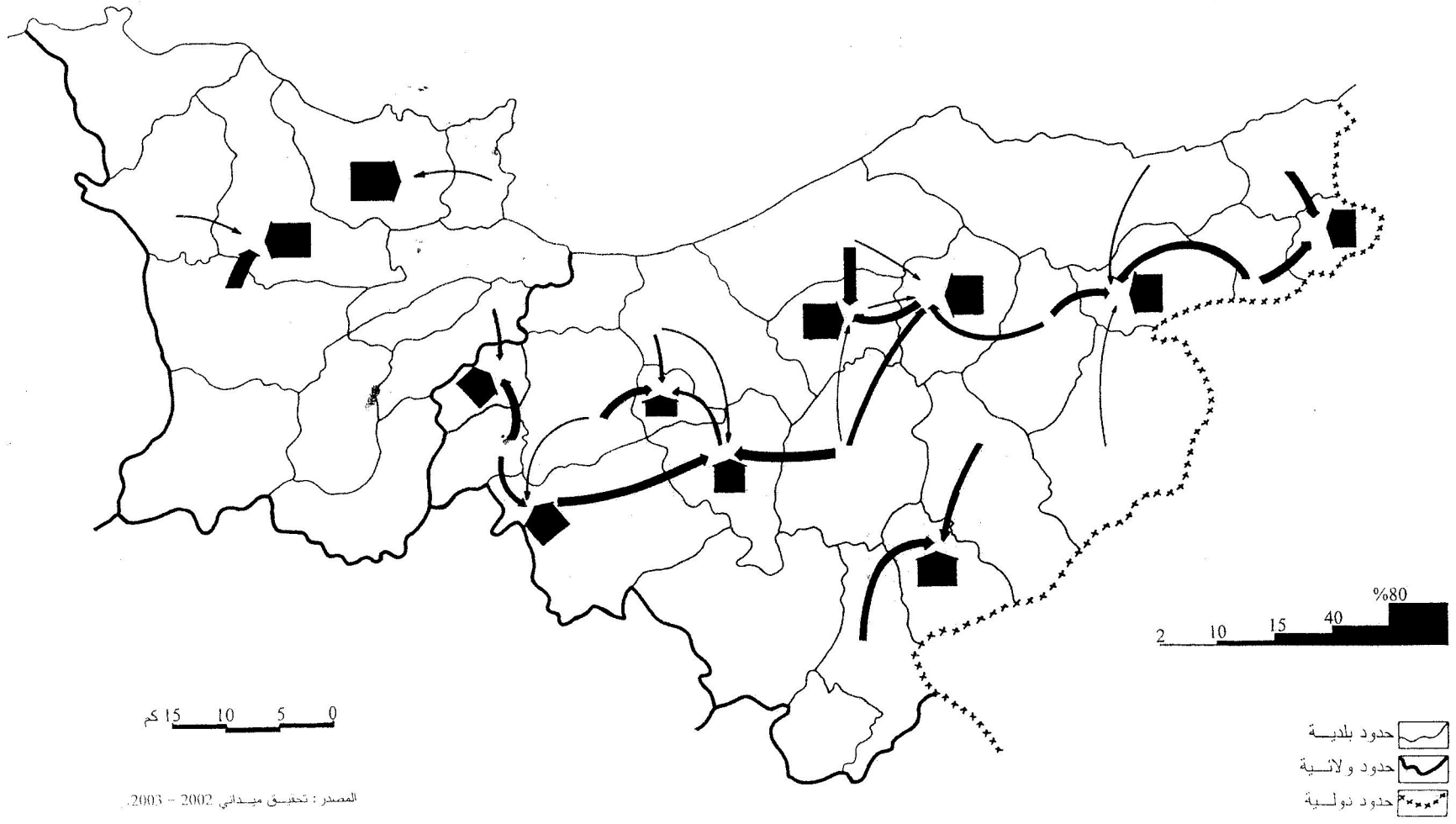
و من أجـل توضيـح الأصل الجغـرافي للزبـائن سنعتمد على تصريحات تجار هذه الأسواق و التي تم الحصول عليها من خلال التحقيقات الميدانية 2002-2003، ووُضحت نتائجها مجاليًا في الخريطة (88) و بناءً عليها يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- يُقدر متوسط نسبة الزبائن الوافدين من المجال البلدي للأسواق الأسبوعية للمراكز المحلية من الدرجة الثانية بـ 65%، إذ ترتفع في سوق عين لعسل لتصل إلى 78% و تنخفض بسوق عين كرمة إلى 57%، حيث تعتبر هذه الأسواق بالنسبة للسكان المحليين المكان المفضل لتلبية احتياجاتهم المختلفة (خضر و فواكه، أواني، لحوم و دجاج...).

- تستقبل كل سوق أسبوعية تعقد بإحدى المراكز المحلية من الدرجة الثانية زبائن يفدون إليها من المراكز الثانوية و كذا من المراكز المحلية من الدرجة الثانية الأخرى كذلك و حتى من المراكز المحلية من الدرجة الأولى المجاورة لها بنـسب متفاوتة، حيث ترتفع نسبة الزبائن الوافدين من المراكز الثانوية و المراكز المحلية من الدرجة الثانية و تقدر بـ 25%، و تنخفض نسبة الزبائن الوافدين من المراكز المحلية من الدرجة الأولى و تصل في المتوسط إلى 10%.

خريطة (88)

ولايتي عنابة و الطارف
المراكز المحلية من الدرجة الثانية
الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية



المصدر : تحقيق ميداني 2002 - 2003.

و بالتالي نستنتج أن الخدمات التجارية التي تقدمها الأسواق الأسبوعية بالمراكز المحلية من الدرجة الثانية (ذات طابع ريفي) يتلقاها سكانها المحليون و سكان المراكز الثانوية بصفة مطلقة.

1-2- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي:

هناك 05 مراكز محلية من الدرجة الثانية (بوثلجة، عين كرمة، عين لعسل، زريزر و عصفور) تضم مؤسسات تعليمية للطور الثانوي، حيث يحتوي كل مركز على مؤسسة تعليمية واحدة للطور الثانوي و تُقـدّم الخدمات التعليـمية لتـلاميذها المحليين و كذا التـلاميذ الوافدين إليها من مراكز أخرى حسب ما توضحه بيانات الجدول (45) الموالي:

جدول (45): ولايتي عنـابة و الطارف

المراكز المحلية من الدرجة الثانية

توزيع تلاميذ الطور الثانوي

المؤسسات التعليمية	التلاميذ المحليون		التلاميذ الوافدون		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
بوثـلجـة	542	72,56	205	27,44	747
عين كرمة	252	57,53	186	42,47	438
عين لعسل	391	62,06	239	37,94	630
زريـزر	273	82,23	59	17,77	332
عصفـور	296	89,43	35	10,57	331
المجموع	1.754	70,78	724	29,82	2.478

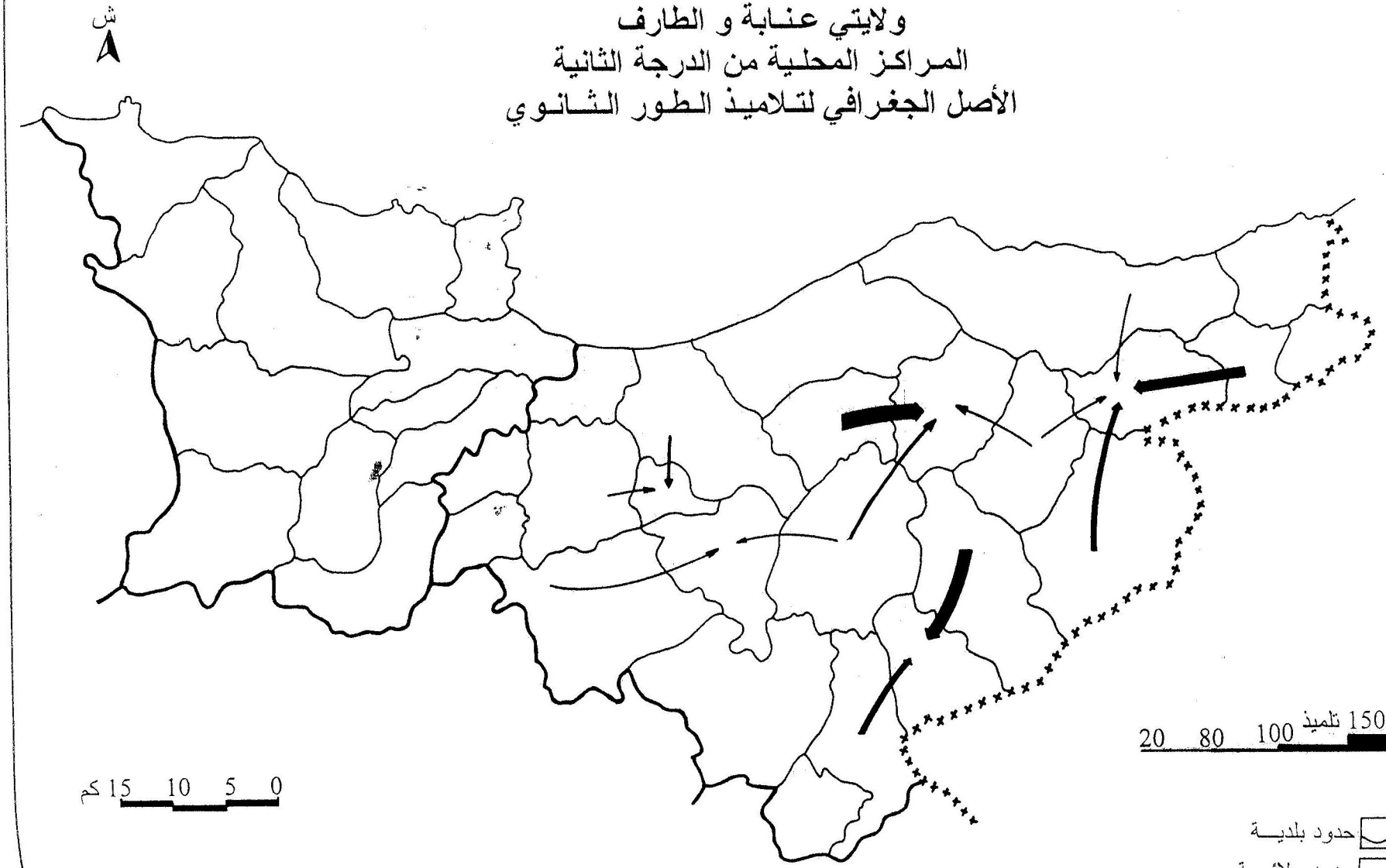
المصدر: سجلات التلاميذ حسب المؤسسات التعليمية للطور الثانوي الموسم الدراسي 2003-2004.

فقد بـلغ عدد التلاميذ المحليـون 1.754 تلميذ و هو ما يُمثـل نسبة 70,78% من إجمالي تلاميـذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية، في المقـابل وصـل عدد التلاميذ الوافـدون 724 تلميذ بنسبة قدرها 29,22% (خريطة: 89).

و يعـرف مركز عين كرمـة إرتـفاع محسـوس في نسبة التـلاميذ الوافـدين إليـه تـقدر بـ 42,47% لتلقي هذا النوع من الخدمات التعليمية، و يعود سبب هذا الإرتفاع إلى ان هؤلاء التلاميذ يفـدون إليها من المراكز الثانوية (برجيلات، الفحيص، هنشير، ستاطير، مرادية) بـ 112 تلميذ، كما يفـد إليها 74 تلميذ من المركز المحلي من الدرجة الأولى بوحجـار و نخص هنا التلاميذ المعيدين للسنة النهائية.

خريطة (89)

ولايتي عنابة و الطارف
المراكز المحلية من الدرجة الثانية
الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي



المصدر: سجلات تلاميذ الطور الثانوي للموسم الدراسي 2003-2004.

أما مركز عصفور فهو يشهد إنخفاضًا في نسبة التلاميذ الوافدين (10,57%) نظرًا لإستقباله لتلاميذ وفدوا إليه من المراكز الثانوية (السد، حكورة، سطارة) يقدر عددهم بـ 16 تلميذ و كذا من المركز المحلي من الدرجة الأولى شيحاني بـ 19 تلميذ، و يتشابه معه في هذه الوضعية مركز زريزر الذي إستقبل التلاميذ الوافدين إليه من كلٍ من المركزين المحليين من الدرجة الأولى و هما بسباس (24 تلميذ) و بن مهيدي (35 تلميذ).

كما يشهد كلا من مركزي بوثلجة و عين لعسل تقارب في نسبة التلاميذ الوافدين بـ 27,44% و 37,94% على الترتيب، و قد وفدوا إليهما من المراكز الثانوية المجاورة لكل واحد.

و عليه نسجل بأن الخدمات التعليمية التي تقدمها المراكز المحلية من الدرجة الأولى يتلقاها التلاميذ المحليون و كذا التلاميذ الوافدون من المراكز الثانوية.

3-1- الأصل الجغرافي لمرضى العيادات متعددة الخدمات:

تتواجد العيادات متعددة الخدمات بالمراكز المحلية من الدرجة الثانية في مركزين (02) فقط هما بوثلجة و عين كرمة، تعمل هاتين العيادتين على تقديم الخدمات الصحية التي لا يمكن توفرها بالمراكز الصحية و قاعات العلاج المنتشرة بالمراكز الثانوية و باقي المراكز المحلية من الدرجة الثانية.

و توضح الخريطة (90) الأصل الجغرافي للمترددين على هاتين العيادتين كما يلي:

فبالنسبة للعيادة متعددة الخدمات بمركز بوثلجة إستقبلت (سنة 2004): 372 مريض، منهم 91 مريض (24,46%) محليون، أما الباقي المقدر بـ 281 مريض فهم مرضى وفدوا من المراكز الثانوية التالية:

- واد عنان و عين لغريب: 151 مريض.
- الريغية: 58 مريض.
- كلابة: 27 مريض.
- بحيرة الطيور: 45 مريض.

كما إستقبلت العيادة متعددة الخدمات بمركز عين كرمة (سنة 2004): 213 مريض بينهم 48 مريض (22,54%) محلي، و الباقي المقدر بـ 165 مريض (77,46%) فقد وفدوا من المراكز التالية:

- هنشير، برجيلات، الفحيص، زرزونة و الستاطير: 100 مريض.
- الشافية: 17 مريض.
- بوحجار: 23 مريض.
- زيتونة: 25 مريض.

و هي كلها مراكز ثانوية عدا مركز بوحجار فهو مركز محلي من الدرجة الأولى.

خريطة (90)

ولايتي عنابة و الطارف
المراكز المحلية من الدرجة الثانية
الأصل الجغرافي لمرضى العيادات متعددة الخدمات



المصدر: سجلات المرضى للعيادات متعددة الخدمات 2004.

و يمكن حوصلة مختلف هذه المعطيات في الجدول (46) الموالي:

جدول (46): ولايتي عنـابة و الطارف

المراكز المحلية من الدرجة الثانية

توزيع مرضى العيادات متعددة الخدمات

العيادات متعددة الخدمات	المرضى المحليون		المرضى الوافدون		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
بوثـلجـة	91	24,46	281	75,54	272
عين كرمة	48	22,54	165	77,46	213

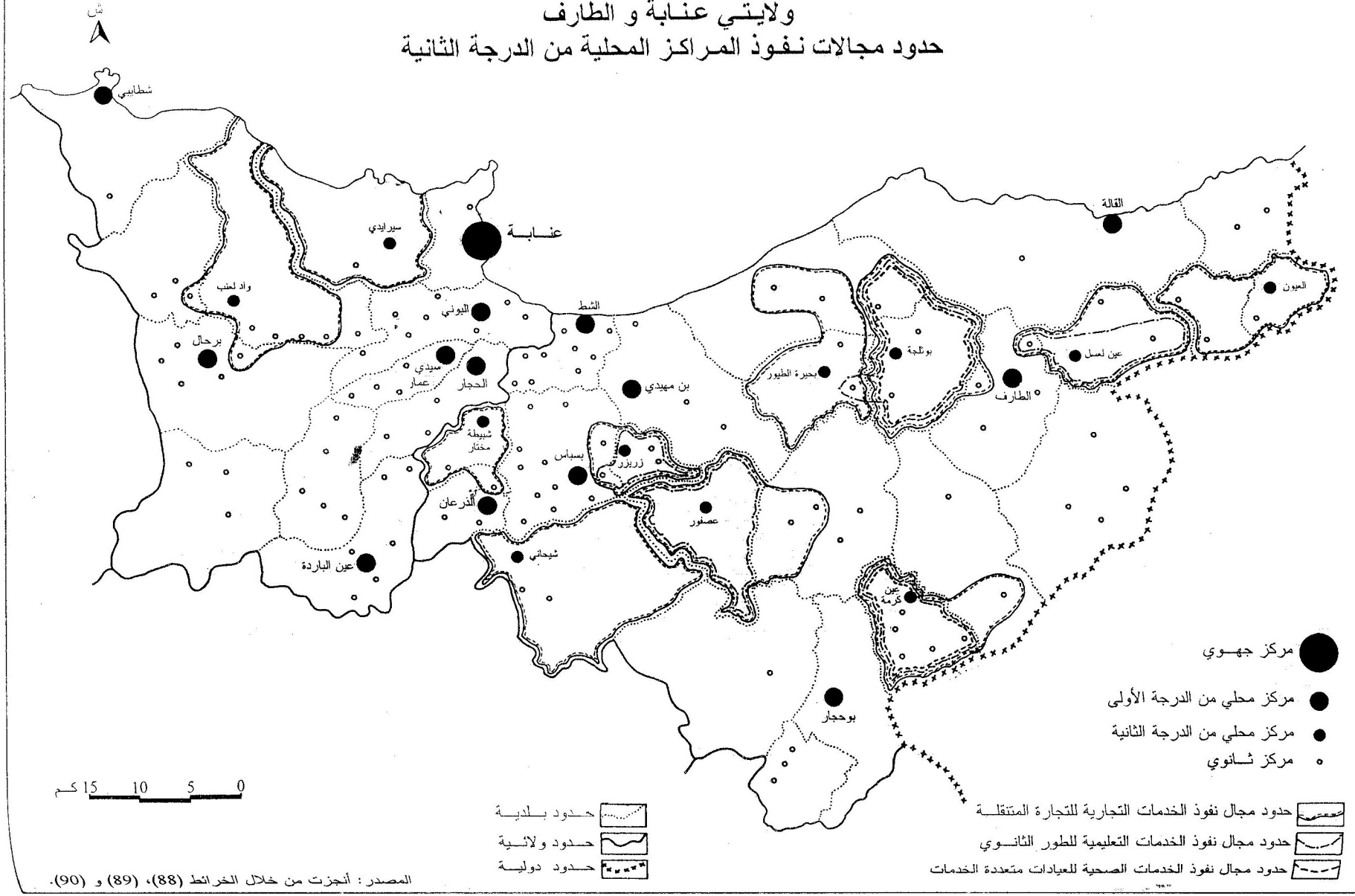
المصدر: سجلات المرضى 2004

و منه نلاحظ أن العيادات متعددة الخدمات بالمراكز المحلية من الدرجة الثانية تضمن الخدمات الصحية لسكانها المحليون و السكان الوافدون أليها من مراكز محلية أخرى من الدرجة الثانية و سكان المراكز الثانوية.

مما سبق تم حوصلة حدود مجالات نفوذ مختلف الخدمات المدروسة (تجارية، تعليمية و صحية) للمراكز المحلية من الدرجة الثانية مجاليًا في الخريطة (91).

خريطة (91)

ولايتي عنابة و الطارف
حدود مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية



المصدر : أنجزت من خلال الخرائط (88)، (89) و (90).

2- مجال نـفـوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى:

" مجال نفـوذ يغطي بعض البلديات".

بلغ عدد المراكز المحلية من الدرجة الأولى 13 مركزًا عمرانيًا، تتوزع مجاليًا بين 6 مراكز بولاية عنـابة و 7 مراكز بولاية الطارف، تـقـع على أهـم الطرق الوطنية التي تعبـر مجال الدراسة (الطرق الوطنية ذات الأرقام: 44، 84، 82، 21، 16)، أغلـب هذه المراكز قريـب من مدينة عنـابة و تُجاورها.

تضم هذه المراكز حجم سكاني يقدر بـ 198.127 نسمة و هو ما يُمثل نسبة 21,82% من إجمالي سكان مجال الدراسة (1998).

تكتسب هذه المراكز العمرانية رتبة إدارية هامة ضمن مجالها الإداري المتواجدة به، إذ نجد منها 10 مراكز ذات رتبة "مقر دائرة"، إضافة إلى وجود مركزين (02) برتبة "مقر بلدية"، و مركز واحد (01) برتبة "مقر ولاية" متمثلاً في مركز الطارف.

تُساهم الرتبة الإدارية التي تكتسبها هذه المراكز في إحتواءها على بعض التجهيزات و الأنشطة الخدمية التـي لا يمكن تواجـدها في باقي المراكز الأخرى ذات الدرجة الثانية و المراكز الثـانوية، كما تُمثل المستوى الثـاني (ما قبل الأخير) لتقديـم مختلف الخدمات للمترددين إليها قبل تنقلهم إلى المركز الجهوي "مدينة عنـابة".

و بالتالي سنحاول تحديد مجال نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى من خلال:

- الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية.
- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي.
- الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات و العيادات متعددة الخدمات.

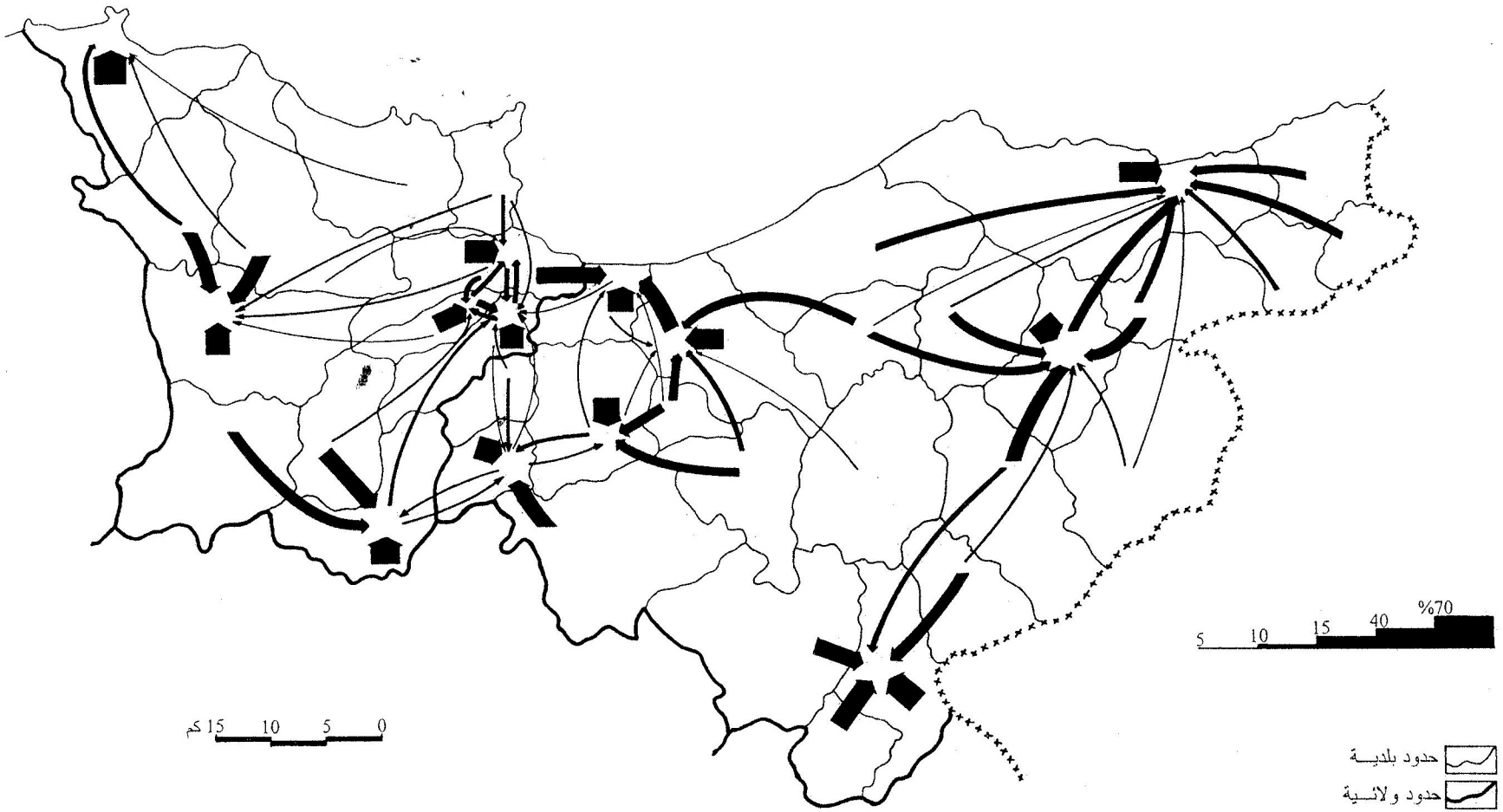
2-1- الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية:

تكمن أهمية الأسواق الأسبوعية بالمراكز المحلية من الدرجة الأولى في أنها تجمع بين الأسواق الكبيرة (القـالة، الذرعان، بوحجار، برحـال) و المتوسطة (الطارف، البـوني، الحجـار، بسبـاس، بن مهيدي، شطايبي، الشـط) و كذلك الصغيرة (سيدي عمار، عين الباردة) و هي تعمل على تقديم الخدمات التجارية المتنوعة التي لا يمكن تواجدها في التجارة الثابتة رغم أنها تُمارس ليوم واحد من الأسبوع، و هو ما يتضح من خلال التردد الكثيف للزبائن إليها بأحجام متباينة حسب أصلهم الجغرافي لتلبية مختلف حاجياتهم التجارية و التي تضمنها لهم التجارة المتنقلة.

و قد سمحت معطيات التحقيق الميداني 2002-2003 المتعلقة بالأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية حسب تصريحات تجارها و الموضحة مجاليًا بالخريطة (92) بتسجيل الملاحظات التالية:

خريطة (92)

ولايتي عنـابة و الطارف
المـراكـز المحلـية من الدرجة الأولى
الأصل الجغرافي لـزبـائن الأسـواق الأسبـوعـية



المصدر: تحقيـق ميـداني 2002 – 2003.

- يُقدر متوسط نسبة الزبائن الوافدين من المجال البلدي للمراكز المحلية من الدرجة الأولى إلى أسواقها الأسبوعية بـ 47% حيث ترتفع هذه النسبة في كل من أسواق شطايبي (83%)، عين الباردة (60%)، البوني (60%)، سيدي عمار (55%)... و تنخفض في كل من أسواق الطارف (35%)، بوحجار (30%)، القـالة (25%) و تجـمع هذه النسبة الزبائن الوافـدين من المركز المحلي من الدرجة الأولى و الزبائن الوافدين من المراكز الثانوية الواقعة ضمن إطارها الإداري.
- يفد إلى الأسواق الأسبوعية للمراكز المحلية من الدرجة الأولى زبائن بنسب متفاوتة من مراكز واقعة في بلديات محيطية مجاورة حيث تتراوح قيم هذه النسب بين أخفضها 2% و أعلاها 30%.
- تستقبل كل سوق أسبوعية متواجدة بإحدى هذه المراكز نسبة من الزبائن تفد إليها من نفس هذه المراكز المجاورة لها، أي أن هناك تبادل للزبائن بين المراكز المحلية من الدرجة الأولى.

مما سبق نسجل بأن الخدمات التجارية التي تقدمها المراكز المحلية من الدرجة الأولى لا تقتصر على سكانها فقط بل تمتد كذلك للسكان القاطنين بالمراكز المجاورة لها (المراكز الثانوية، المراكز المحلية من الدرجة الثانية) و الواقعة خارج مجالها البلدي، كما تتكامل هذه المراكز المحلية فيما بينها في تقديم الخدمات التجارية للسكان المترددين إليها.

2-2- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي:

وصل عدد المؤسسات التعليمية للطور الثانوي للموسم الدراسي 2003-2004: 25 مؤسسة تعليمية، تنتشر بالتباين في كل المراكز المحلية من الدرجة الأولى، و هي تقدم الخدمات التعليمية لحجم تلاميذ يقدر بـ 20.188 تلميذ، و هو ما يكون له الأثر الكبير في تنقل التلاميذ بين المراكز للحصول على هـذا النوع من الخدمات و حتى بين هذه المراكز و المراكز المحلية من الدرجة الثانية التي يقـل و يغيب بها هذا النوع من المؤسسات التعليمية.

و بالتالي نجد أن إجمالي التلاميذ المحليون الذين يتلقون الخدمات التعليمية بالمراكز المحلية من الدرجة الأولى و يقيمون بها يقدر عددهم بـ 16.298 تلميذ بنسبة 80,73% من إجمالي التلاميذ، في حين يصل عدد التلاميذ الوافدين من المراكز الأخرى 3.890 تلميذ أي ما نسبته 19,27%.

لكن يتباين توزيع هذه النسب حسب المراكز المحلية من الدرجة الأولى تبعًا لما توضحه معطيات الجدول (47) الموالي:

- يُقدر متوسط نسبة الزبائن الوافدين من المجال البلدي للمراكز المحلية من الدرجة الأولى إلى أسواقها الأسبوعية بـ 47% حيث ترتفع هذه النسبة في كل من أسواق شطايبي (83%)، عين الباردة (60%)، البوني (60%)، سيدي عمار (55%)... و تنخفض في كل من أسواق الطارف (35%)، بوحجار (30%)، القـالة (25%) و تجـمع هذه النسبة الزبائن الوافـدين من المركز المحلي من الدرجة الأولى و الزبائن الوافدين من المراكز الثانوية الواقعة ضمن إطارها الإداري.
- يفد إلى الأسواق الأسبوعية للمراكز المحلية من الدرجة الأولى زبائن بنسب متفاوتة من مراكز واقعة في بلديات محيطية مجاورة حيث تتراوح قيم هذه النسب بين أخفضها 2% و أعلاها 30%.
- تستقبل كل سوق أسبوعية متواجدة بإحدى هذه المراكز نسبة من الزبائن تفد إليها من نفس هذه المراكز المجاورة لها، أي أن هناك تبادل للزبائن بين المراكز المحلية من الدرجة الأولى.

مما سبق نسجل بأن الخدمات التجارية التي تقدمها المراكز المحلية من الدرجة الأولى لا تقتصر على سكانها فقط بل تمتد كذلك للسكان القاطنين بالمراكز المجاورة لها (المراكز الثانوية، المراكز المحلية من الدرجة الثانية) و الواقعة خارج مجالها البلدي، كما تتكامل هذه المراكز المحلية فيما بينها في تقديم الخدمات التجارية للسكان المترددين إليها.

2-2- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي:

وصل عدد المؤسسات التعليمية للطور الثانوي للموسم الدراسي 2003-2004: 25 مؤسسة تعليمية، تنتشر بالتباين في كل المراكز المحلية من الدرجة الأولى، و هي تقدم الخدمات التعليمية لحجم تلاميذ يقدر بـ 20.188 تلميذ، و هو ما يكون له الأثر الكبير في تنقل التلاميذ بين المراكز للحصول على هـذا النوع من الخدمات و حتى بين هذه المراكز و المراكز المحلية من الدرجة الثانية التي يقـل و يغيب بها هذا النوع من المؤسسات التعليمية.

و بالتالي نجد أن إجمالي التلاميذ المحليون الذين يتلقون الخدمات التعليمية بالمراكز المحلية من الدرجة الأولى و يقيمون بها يقدر عددهم بـ 16.298 تلميذ بنسبة 80,73% من إجمالي التلاميذ، في حين يصل عدد التلاميذ الوافدين من المراكز الأخرى 3.890 تلميذ أي ما نسبته 19,27%.

لكن يتباين توزيع هذه النسب حسب المراكز المحلية من الدرجة الأولى تبعًا لما توضحه معطيات الجدول (47) الموالي:

جدول (47): ولايتي عنـابة و الطارف

المراكز المحلية من الدرجة الأولى

توزيع تلاميذ الطور الثانوي

المؤسسات التعليمية	التلاميذ المحليون		التلاميذ الوافدون		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
القـالـة	1.339	70,21	568	29,79	1.907
الطـارف	542	61,17	344	38,83	886
البـونـي	2.289	97,53	58	2,47	2.347
سيدي عمار	3.938	99,65	14	0,35	3.952
الحـجـار	2.451	91,97	214	8,03	2.665
الذرعـان	1.573	69,85	679	30,15	2.252
بوحجـار	417	61,23	264	38,77	681
بسبـاس	1.190	84,64	216	15,36	1.406
برحـال	660	48,67	696	51,33	1.356
بن مهيدي	811	67,64	388	32,36	1.199
شطايـبي	290	96,03	12	3,97	302
عين الباردة	478	54,94	392	45,06	870
الـشـط	320	87,67	45	12,33	365
المجموع	16.298	80,73	3.890	19,27	20.188

المصدر: سجلات التلاميذ حسب المؤسسات التعليمية للطور الثانوي الموسم الدراسي 2003-2004.

نلاحظ من خلال الجدول (47) ما يلي:

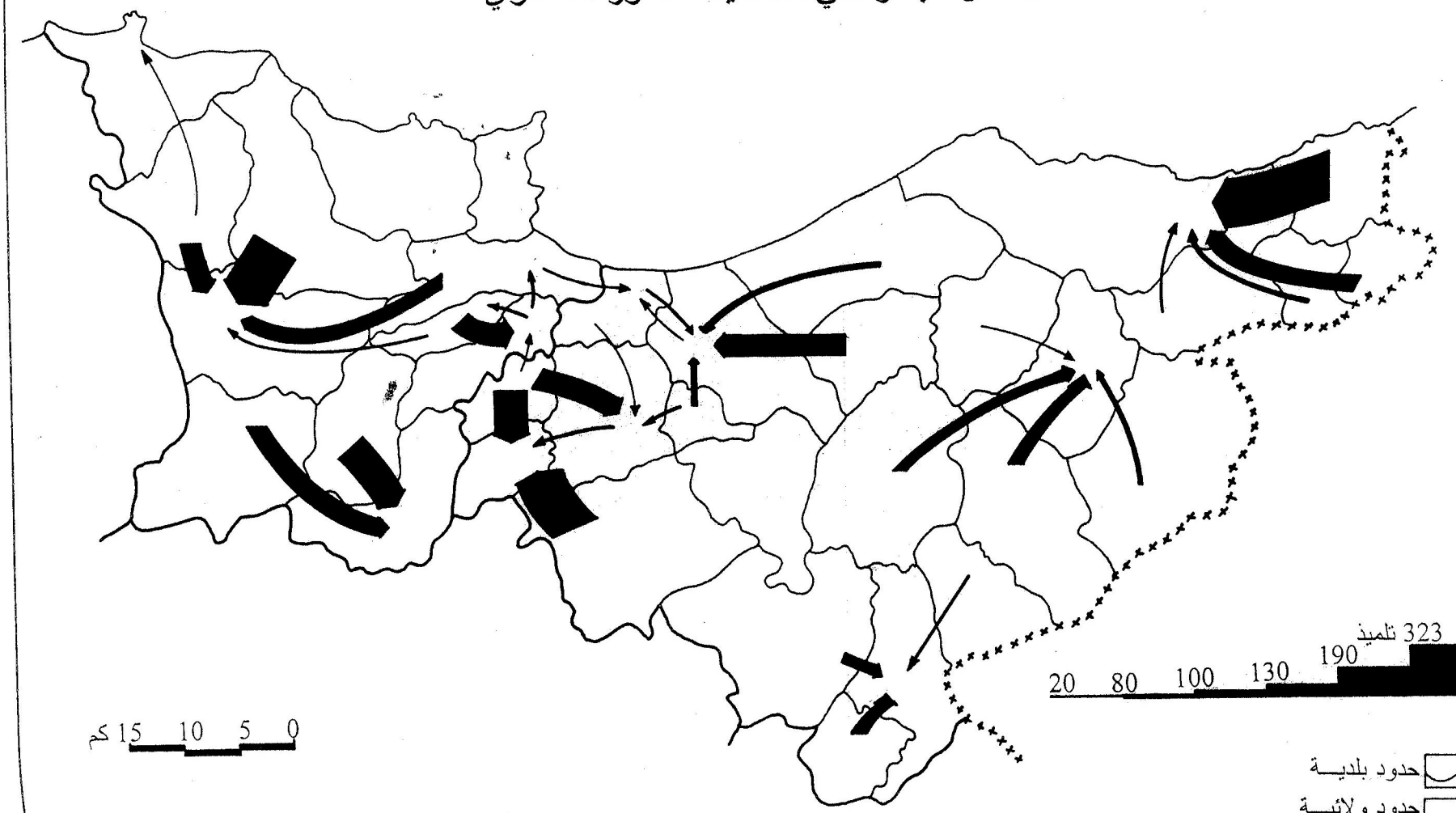
- إرتفاع نسبة التلاميذ المحليون مقارنة بنسبة التلاميذ الوافدون مع وجود بعض الاستثناءات.
- تقارب نسبي بين نسبة التلاميذ المحليون و نسبة التلاميذ الوافدون في مركزي برحال و عين الباردة.
- إرتفاع كبير في نسبة التلاميذ المحليون بمراكز: سيدي عمار، البونـي و الحجار.

و توضح الخريطة (93) الأصل الجغرافي لتلاميذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى و التي من خلالها يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- تشهد كل المراكز المحلية من الدرجة الأولى توافد تلاميذ من خارج مجالها البلدي بنسب متفاوتة.
- يَفِد هؤلاء التلاميذ (الوافدون) إلى هذه المراكز بأحجـام مرتفعة من المراكز المحلية من الدرجة الثانية و المراكز الثانوية التي تغيب بها هذه المؤسسات، أما الأحجام المنخفضة فهي تفد من المراكز المحلية من الدرجة الأولى التي يقل بها عدد المؤسسات التعليمية أمام الإرتفاع في أحجام التلاميذ المحليون و كذلك من المراكز المحلية من الدرجة الثانية و نخص هنا أولئك التلاميذ الذين أعادوا السنة النهائية عدّة مرات.

خريطة (93)

ولايتي عنابة و الطارف
المراكز المحلية من الدرجة الأولى
الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي



المصدر: سجلات تلاميذ الطور الثانوي للموسم الدراسي 2003-2004

2-3- الأصل الجغـرافي للمـرضـى:

تتميز المراكز المحلية من الدرجة الأولى بوجود تباين فيما بينها من حيث تركز التجهيزات الصحية بها سواء من ناحية العدد أو النوع، لكن سنهتم بدراسة الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيـات و العيادات متعددة الخدمات فقط نظرًا لأهمية هاذين التجهيزين في تقديم الخدمات الصحية التي لا يمكن توفرها في المراكز المحلية من الدرجة الثانية و المراكز الثانوية، و عليه يمكن التمييز بين:

*- الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات:

هناك 4 مراكز محلية من الدرجة الأولى يتواجد بها مستشفيات و هي: البوني، القـالة، الطارف و بوحجار و هي تتباين فيما بينها من حيث حجم المرضى المترددين عليها تبعًا لنوعية الخدمات الصحية المقدمة و التي تتضح من خلال معطيات الجدول (48) الموالي:

جدول (48): ولايتي عنـابة و الطارف

المراكز المحلية من الدرجة الأولى

توزيع مرضى المستشفيات

المستشفيات	المرضى المحليون		المرضى الوافدون		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
البـونـي	184	22,74	625	77,26	809
القـالـة	117	18,43	518	81,57	635
الطـارف	138	16,69	689	83,31	827
بوحجـار	238	24,11	749	75,89	987

المصدر: سجلات المرضى 2004

ما يُلاحظ من خلال الجدول (48) ما يلي:

- إرتفاع عدد المرضى المترددين على مستشفى بوحجار و يعود سبب ذلك إلى كونه المستشفى الوحيد المتواجد بالمنطقة الجنوبية الشرقية من مجال الدراسة.

- إنخفاض عدد المرضى المترددين على مستشفى القالة نتيجة قربه من مستشفى الطارف، إضافة إلى مساهمة العيادات متعددة الخدمات المتواجدة بها في تقديم الخدمات الصحية.

- إنخفاض نسبة المرضى المحليون مقارنة بنسبة المرضى الوافدون، و يكمن ذلك في إستفادة المرضى المحليون من الخدمات الصحية التي تقدمها العيادات متعددة الخدمات المتواجدة بمراكزهم إلى جانب الخدمات الصحية المقدمة من المستشفيات، بينما المرضى الوافدون من مراكز أخرى فهم يُفضلون التوجه مباشرة إلى تلقي الخدمات الصحية بالمستشفيات.

و توضح الخريطة (94) بأن المرضى الوافدين قد جاؤوا من المراكز المحلية من الدرجة الأولى و المراكز الثانوية المجاورة للمراكز المحلي من الدرجة الأولى الذي يتواجد به المستشفى و ذلك للحصول على خدمات صحية غير متوفرة على مستوى مراكزهم (بحثًا عن التخصص الطبي)، إلى جانب ذلك نسجل توافد عدد من المـرضى من مراكز محلية من الدرجة الأولى إلـى هذه المستشفيـات و ذلك نظرًا لغياب تواجد المستشفى بهذه المراكز أو البحث عن التخصصات الطبية و خدمات صحية أرقى قبل توجههم إلى مستشفيات المركز الجهوي (مدينة عنـابة) و نخص هنا المراكز المحلية من الدرجة الأولى الواقعة بولاية الطارف.

*- الأصل الجغرافي لمرضى العيادات متعددة الخدمات:

تتواجد العيادات متعددة الخدمات في 11 مركزًا محليًا من الدرجة الأولى و هي تُقدم الخدمات الصحية للمرضى المحليين (القاطنين بهذه المراكز) و كذا المرضى الوافدين إليها من مراكز أخرى بنسب متفاوتة حسب ما يوضحه الجدول (49) الموالي:

جدول (49): ولايتي عنـابة و الطارف

المراكز المحلية من الدرجة الأولى

توزيع مرضى العيادات متعددة الخدمات

العيادات متعددة الخدمات	المرضى المحليون		المرضى الوافدون		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
القـالـة	327	41,34	464	58,66	791
الطـارف	246	51,57	231	48,43	477
البـونـي	368	70,23	156	29,77	524
سيدي عمار	310	71,26	125	28,74	435
الحـجـار	248	65,44	131	34,56	379
الذرعـان	294	50,43	289	49,57	583
بوحجـار	302	56,34	234	43,66	536
بسبـاس	273	53,95	233	46,05	506
برحـال	251	51,33	238	48,67	489
بن مهيدي	138	39,54	211	60,46	349
شطايـبي	198	65,13	106	34,87	304

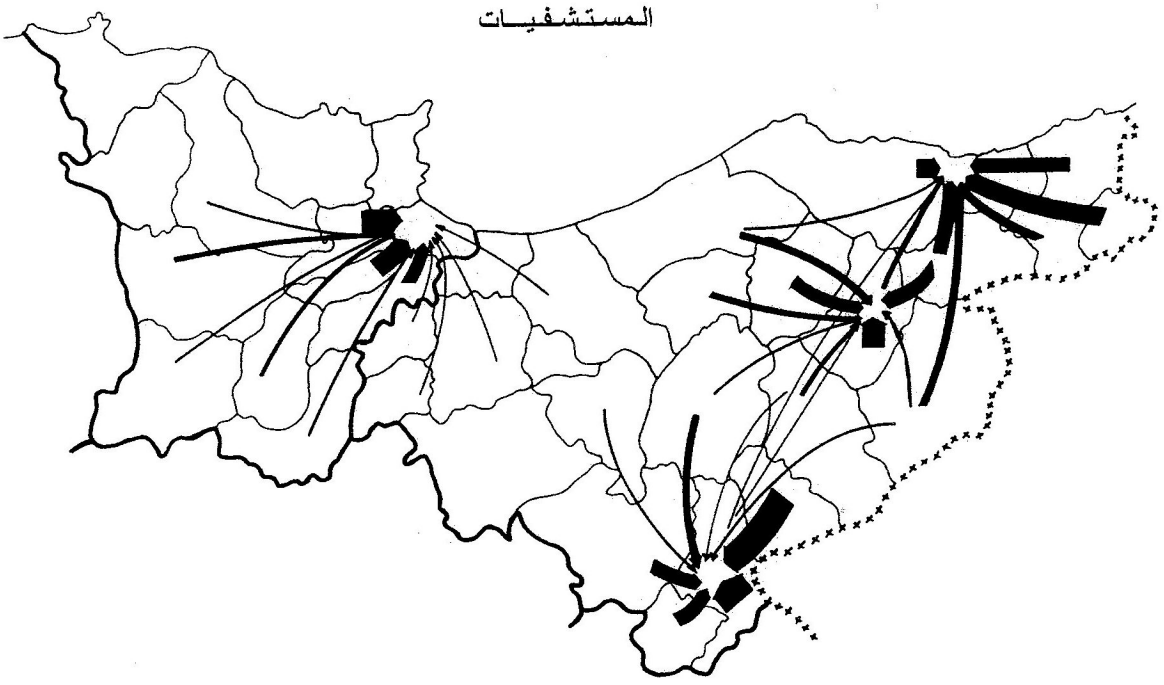
المصدر: سجلات مرضى العيادات متعددة الخدمات 2004.

خريطة (94)

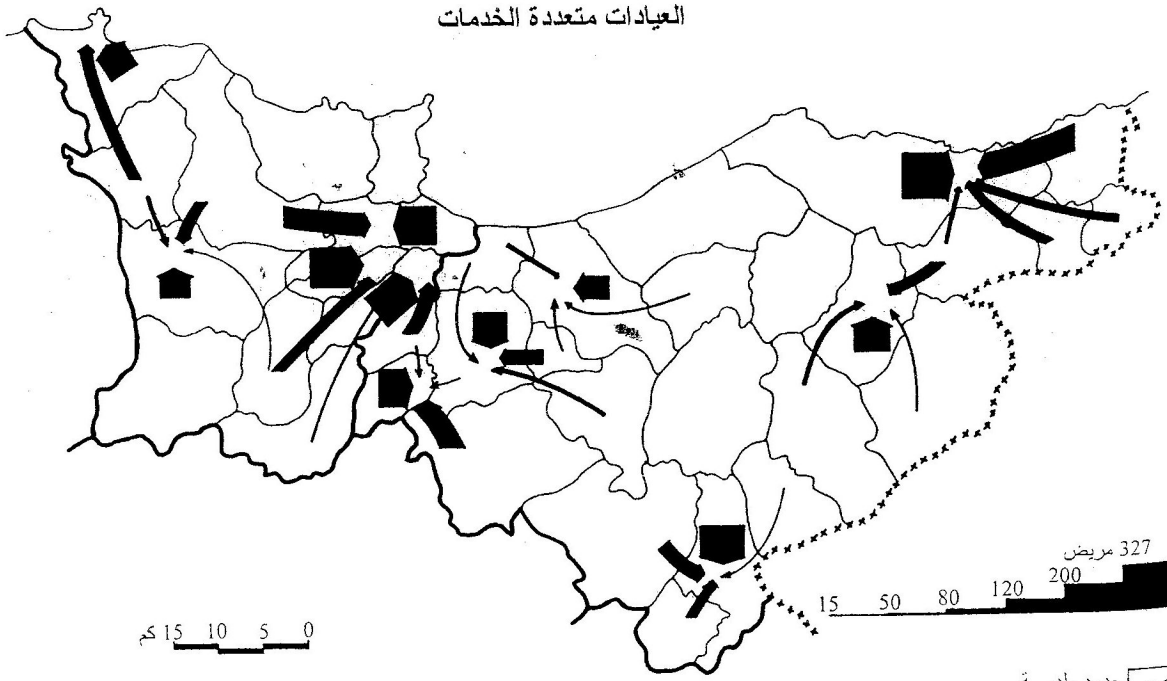
ولايتي عنـابة و الطارف
المـراكـز المحلـية من الدرجة الأولى
الأصل الجغرافي للمرضى

ش

المستشفيات



العيادات متعددة الخدمات



المصدر: سجلات المرضى 2004.

نلاحظ من خلال الجدول (49) ما يلي:

- إرتفاع عدد المرضى المترددين على العيادات متعددة الخدمات بالقـالة و هذا ما يُعوض الإنخفاض الذي سجله المستشفى.

- تقارب نسبي في نسبة المرضى المحليين مع نسبة المرضى الوافدين في أغلب العيادات متعددة الخدمات بالمراكز المحلية من الدرجة الأولى بإستثناء العيادات المتواجدة بكل من: البـوني، سيدي عمار و الحجـار أين نجد أن نسبة المرضـى المحليين المترددين عليها تفـوق بكثير نسبة المرضى الوافدين و يعود ذلك إلى النقص في التجهيزات الصحية أمام حجم السكان المحليين.

و يتضح الأصل الجغرافي للمرضى الوافدين لهذه العيادات من خلال الخريطة (94) التي تبيّن بأن هؤلاء المرضى يتوافدون بنسب متباينة من المراكز المحلية من الدرجة الثانية و المراكز الثانوية المجاورة و المحيطة بكل مركز محلي من الدرجة الأولى يضم عيادة متعددة الخدمات.

كما نسجل أن هذه العيادات تستقبل كذلك مرضى من مراكز محلية من الدرجة الأولى يغيب بها تواجد مثل هذه التجهيزات و هما مركزي عين الباردة و الشط.

حيث يبعث مركز "عين الباردة" بمرضاه الراغبين في تلقي هذا النوع من الخدمات الصحية إلى العيادات متعددة الخدمات المتواجدة في مركز الحجار (43 مريض) أما المرضى الآخرين فيتوجهون مباشرة إلى مستشفيات المركز الجهوي "مدينة عنـابة".

أما مرضى مركز "الشـط" و الراغبـين في تلقي الخدمات الصحية مـن العيادات متعددة الخـدمات فهـم يتوجهـون إلى العيـادات متعددة الخـدمات في كل مـن مركز بسباس (56 مريض) و بن مهيدي (82 مريض).

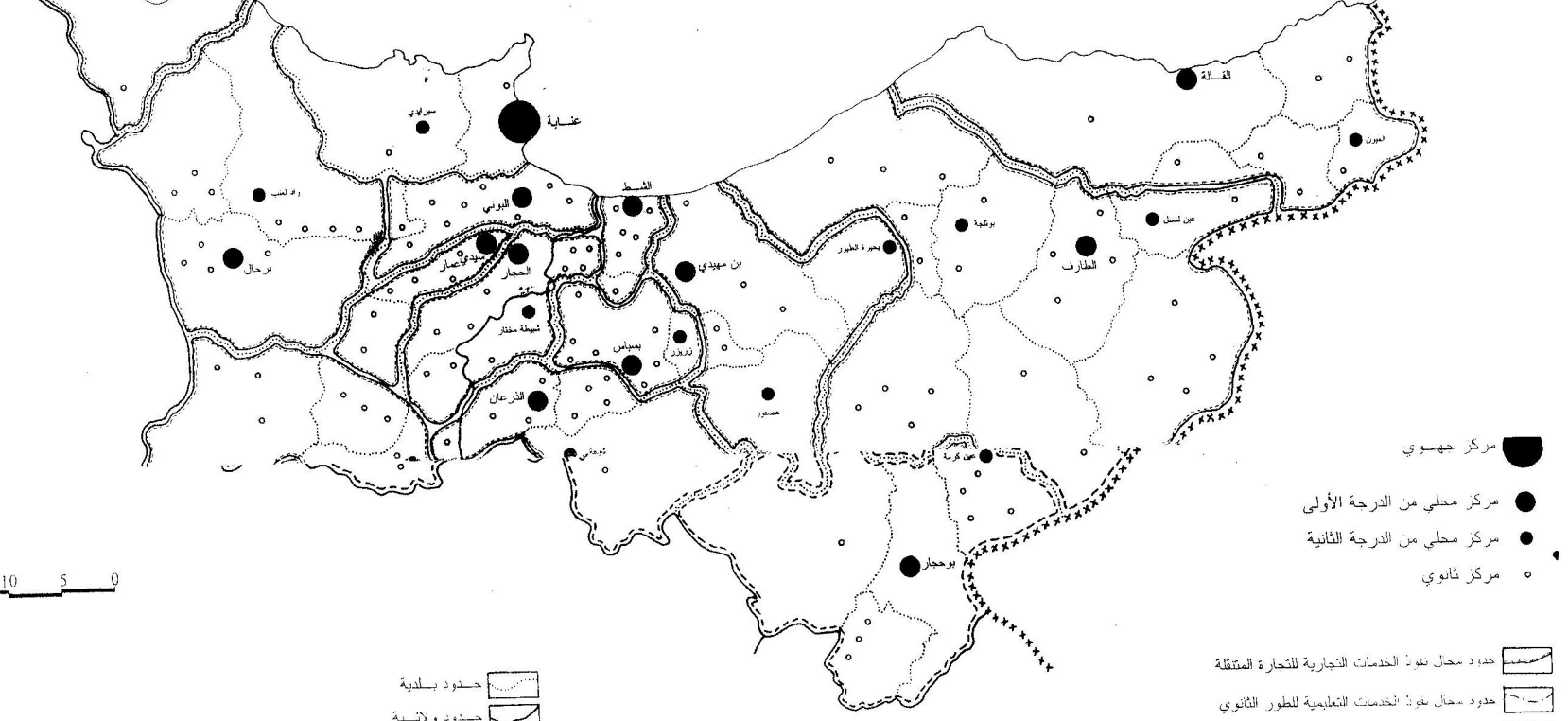
و منه فقد أمكن توضيح حدود مجالات نفوذ الخدمات المدروسة (تجارية، تعليمية و صحية) للمراكز المحلية من الدرجة الأولى و الممثلة بالخريطة (95).

خريطة (95)

ولايتي عنـابة و الطارف
حدود مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى

ش

مجال نفوذ الخدمات التجارية للتجارة المتنقلة



المصدر : أنجزت من خلال الخرائط (92)، (93) و (94).

3- مجال نـفـوذ " مدينة عنـابة " مركز جهوي:

" مجال نفـوذ ذو امتداد واسع، يغطي عدة ولايـات ".

تـعتـبر مدينـة عنـابة رابع المدن الجزائرية من ناحيـة الحجـم السكـاني الذي يـقـدّر بـ 240.179 نسمة (سنة 1998) بمعدل نمو سنوي 0,70% خلال الفترة 1987-1998.

تحتل مدينة عنـابة قمة التوزيع ضمن الشبكة العمرانية لولايتي عنـابة و الطارف مهما كانت طبيعة المؤشر المستعمل في التحليل (سكان، أنشطة تجارية، تجهيزات خدمية...).

ففي العشريات السابقة كان مجال نفوذ مدينة عنـابة يمتد على مساحة تقدر بـ 22.403,13 كم^2 ليـغطي ما يُقـارب 05 ولايـات (عنـابة، الطارف، سوق اهراس، قـالمة و تبسة) و التي تتطابق مع حدود ولاية عنـابة لسنة 1963، و مع عمليات التنمية التي رافقت التقسيمات الإدارية 1974، 1984 اكتـسبـت هذه الولايـات العديد من التجهيزات و الأنشـطة الخدميـة لتلبية حاجيات سكانها لتخفيـف العـبء عن مدينة عنـابة.

لكن رغم ذلك بـقيت مدينة عنـابة تستـحوذ على بعض الأنشطة الخدمية و التجهيزات المختلفة و التي لا يمكن تواجدها في المراكز العمرانية الأخرى من هذه الولايـات.

و سنحاول تحديد مجال نفوذ مدينة عنـابة من خلال المؤشرات التالية:

- الأصل الجغرافي لزبائن المحلات التجارية (تجارة ثابتة) لمدينة عنـابة.
- الأصل الجغرافي لتلاميذ التعليم الثانوي.
- الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات.

و سنتطرق إلى تحليل كل مؤشر على حدى كما يلي:

3-1- الأصل الجغرافي لزبائن المحلات التجارية لمدينة عنـابة:

كشفت معطيات التحقيق الميداني لسنة 2004 المتعلقة بالأصل الجغرافي لزبائن المحلات التجارية لمدينة عنـابة أن هؤلاء الزبائن يتوافدون من مناطق مختلفة مجاورة لمدينة عنـابة بنسب متباينة.

و قد أمكن تصنيف هؤلاء الزبائن كما يلي:

***- <u>زبائن وافدون من مدينة عنـابة</u>:**

يسجل سكان مدينة عنـابة حضورهم كزبائن بمحلاتها التجارية بنسبة 25% من إجمالي الزبائن المترددين على المحلات التجارية، وذلك في كل الأصناف التجارية (تجارة صافية، تجارة حرفية، تجارة خدمية) و هم يترددون على كل المحلات التجارية الموزعة عبر نسيجها العمراني.

*- زبائن وافدون من بلديات مجال الدراسة:

تقـدر نسبـة الزبائن المترددين على المحلات التجارية الوافدين من بلديات مجال الدراسة 63% (خريطة:96) و هي نسبة مرتفعة، تتوزع بين:

- زبائن وافدون من بلديات ولاية عنـابة:

يفد الزبائن للمحلات التجارية بمدينة عنـابة من جميع بلديات الولاية، تقدر نسبة هؤلاء الزبائن بـ 33% من إجمالي الزبائن، حيث يتباين توزيع هذه النسبة عبر البلديات التي يفد منها هؤلاء الزبائن، و هنا نجد بلدية سيدي عمار تمثل أكبر نسبة تقدر بـ 7% نظرًا لانخفاض عدد الأنشطة التجارية مقارنة بحجمها السكاني إضافة إلى عامل القرب من مدينة عنـابة، يليها كل من بلديتي البوني و الحجار بنسبة قدرها 5% و 4% على الترتيب و يعزى ذلك إلى انخفاض عدد الأنشطة التجارية بهذه البلديات أمام حجمها السكاني المرتفع، مع الإشارة إلى أن كل من بلديات: سيدي عمار، البـوني و الحجار تمثل بلديات توابع لمدينة عنـابة تقع على محور الطريق الوطني رقم 16.

و تسجل البلديات: عين البـاردة، واد لعنب و سيرايدي بنسبة مقدارها 3% في كل بلدية من الزبائـن المترددين على المحلات التجـارية لمدينة عنـابة.

كما تُقـدم كل من بلديات: برحال، شطايـبي و الشرفـة زبائنها بنسبة 2% من كل بلدية للمحلات التجارية بمدينة عنـابة.

بينما أخفض نسبة من الزبائن المقدرة بـ 1% فهي تفد من بلديات العلمة و التريعات لكل واحدة.

- زبائن وافدون من بلديات ولاية الطارف:

يفـد هؤلاء الزبائن من 13 بلدية من ولاية الطـارف بنسبة تقـدر بـ 30% حيث تبرز بلدية بن مهيدي بنسبة 6% من إجمالي الزبائن، تليها بلدية بسباس بنسبة 5% و هي تمثل بلديات الطوق الثاني لمدينة عنـابة، كما تسجل كل من بلديات الذرعان، الشـط و القـالة نفس النسبة (3%) لكل واحدة.

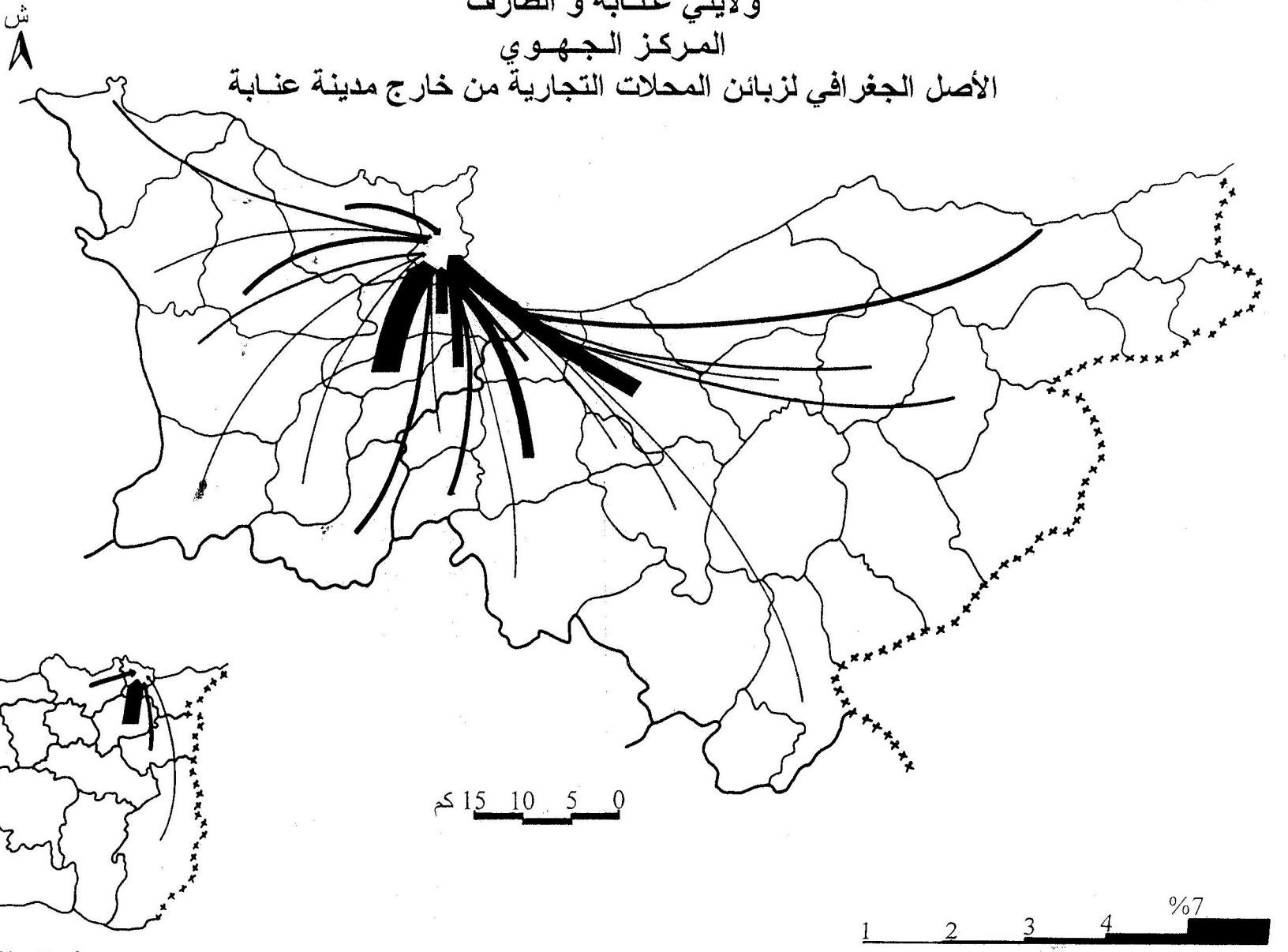
أما بلديتا الطارف و بوثلجة فتسجلان نسبة 2% لكل واحدة، بينما نسبة 1% فتمثلها كل من بلديات بحيرة الطيور، زريزر، عصفور، بوحجار، شبيطة مختار و شيحاني في كل بلدية.

*- زبائن وافدون من خارج مجال الدراسة:

و هم الزبائن الوافدون من بلديات تقع خارج ولايتي عنـابة و الطارف، و قد قـدّرت نسبتهم بـ 12%، و هنا يبرز الزبائن الوافدون من بلديات ولاية قالمة (قالمة، هيليوبوليس، نشماية، بوشقوف...) بنسبة 6%، يليها زبائن من بلديات ولاية سكيكدة (بن عزوز، المرسى، عزابة...) بنسبة 3% و زبائن ولاية سوق اهراس (مداوروش، مشروحة، بئر بوحوش...) بنسبة 2%، و أخفضها يسجلها زبائن ولاية تبسة بنسبة 1%.

خريطة (96)

ولايتي عنابة و الطارف
المركز الجهوي
الأصل الجغرافي لزبائن المحلات التجارية من خارج مدينة عنابة



مما سبق نسجل ما يلي:

- لا يـقتـصر تقديم الخدمات التجارية للمحلات التجـارية لمدينة عنـابة على خدمة زبـائنها (سكان المدينة) فقط بل يتعدى تقديمها إلى خدمة سكان بلديات أخرى.
- تنخفـض نسبـة الزبـائن تدريجـيًا كلما ابتعـدنا عن بلديـة عنـابة.
- يمتد نفوذ الخدمات التجارية لمدينة عنـابة لتشمل بلديات الولايات المجاورة لمجال الدراسة.

3-2- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانـوي:

نظرًا للانتشار و التواجد الكثيف لمؤسسات التعليم للطورين الأول و الثاني و كذلك مؤسسات التعليم الثانوي في كل البلديات، فقد ركزنا في هذا التحليل على مؤسسات التعليم الثانوي.

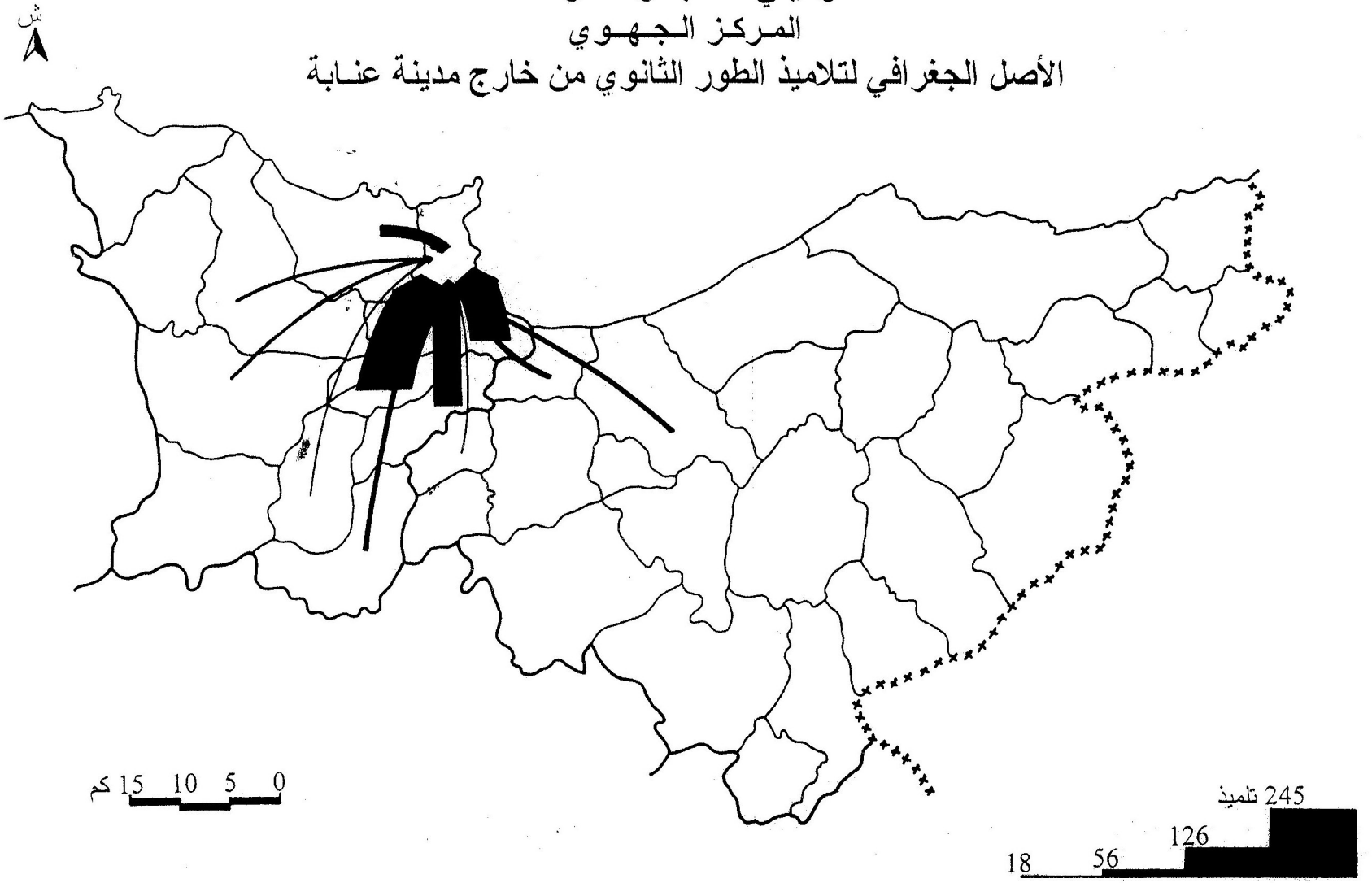
يقدر عدد مؤسسات التعليم الثانوي بمدينة عنـابة 13 مؤسسة تعليمية، تضم 9.935 تلميذ، لكن من بين هذه المؤسسات يوجد فقط 05 مؤسسات تعليمية التي تقدم الخدمات التعليمية إلى جانب تلاميذ مدينة عنـابة تلاميذ يفدون إليها من بلديات مجاورة. تضم هذه المؤسسات الخمسة 3.760 تلميذ، يتباينون فيما بينهم من حيث أصلهم الجغرافي، حيث نميز بين:

- 2.839 تلميذ يمثلون نسبة 75,51% يقطنون بمدينة عنـابة، بينما الباقي (921 تلميذ) فيمثلها التلاميذ الوافدين من البلديات التالية (خريطة:97):
- بلدية سيـدي عمار بأكبر عدد من التلاميذ المقـدر بـ 245 تلميذ بنسبة 6,52% و يعـود ذلك إلى قلة مؤسسـات التعليـم الثانـوي بهذه البـلدية أمام الـعدد المرتـفع للتـلاميذ.
- تليها بلدية البـونـي بـ 216 تلميذ (5,74%) ثم بلدية الحجار بـ 126 تلميذ بنسبة 3,35% .
- أما بلدية سيرايدي فيأتي منها 79 تلميذ بنسبة 2,10%للدراسة بمؤسسات التعليم الثانوي بـ عنـابة.
- بينما تتقـارب كل من بلديتي بن مهيدي و عين الباردة حيث يفد منهما 56 و 51 تلميذ بنسبة 1,49% و 1,36% على الترتيب.
- في حين بلغ عدد التلاميذ الوافدين من بلدية الشـط 40 تلميذ و هو ما يُمثل نسبة 1,07% يليها بلدية واد لعنب بـ 37 تلميذ بنسبة 0,98%.
- و فيما يخص بلديتي برحال و شبيطة مختار فقد وفد منهما 28 و 25 تلميذ بنسبة 0,74% و 0,66% على الترتيب.
- بينما أخفض نسبة (0,48%) فتمثلها بلدية الشرفة بـ 18 تلميذ.

و بالتالي نسجل بأن هناك 11 بلدية ترسل بعدد من تلاميذها لتلقي الخدمات التعليمية للطور الثانوي بمدينة عنـابة، تنتمي كلها لولاية عنـابة عدا بلديتي بن مهيدي و شبيطة مختار، حيث يكمن ذلك في أهمية مؤسساتها التعليمية، مما سمح بامتداد خدماتها التعليمية إلى خارج حدود الولاية.

خريطة (97)

ولايتي عنابة و الطارف
المركز الجهوي
الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي من خارج مدينة عنابة



المصدر: سجلات تلاميذ الطور الثانوي للموسم الدراسي 2003-2004.

3-3- الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات:

تستحوذ مدينة عنـابة على أهم التجهيزات الصحية (مستشفيات) بمجال الدراسة، مما جعلها تقدم الخدمات الصحية التي لا يمكن توفرها في المراكز العمرانية الأخرى للتدفقات السكانية الوافدة إليها من كل المناطق.

و حسب المعطيات المتوفرة (لسنة 2004) فقد أمكن حصر حجم هذه التدفقات السكانية طلبًا للخدمات الصحية من 03 مستشفيات (ابن رشد، ابن سيناء، الدوربان) و ذلك من خلال دراسة الأصل الأصل الجغرافي للمرضى بهذه المستشفيات، و التي يمكن توضيحها من خلال الجدول (50):

جدول (50) : ولايتي عنـابة و الطارف

المركز الجهوي

الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات (ابن رشد، ابن سيناء، الدوربان)

2004

المستشفيات	وافدون من مجال الدراسة						وافدون من خارج مجال الدراسة (ولايات الشرق الجزائري)		المجموع	
	بلدية عنـابة		باقي بلديات ولاية عنـابة		بلديات ولاية الطارف					
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
ابن سينـاء	924	10,14	3.590	39,42	3.270	35,90	1.324	14,54	9.108	100
ابن رشـد	1.218	10,62	4.431	38,62	4.586	39,98	1.237	10,78	11.472	100
الدوربـان	624	13,59	2.193	47,75	1.562	34,02	213	04,64	4.592	100

المصدر: السجلات الطبية للمستشفيات (ابن سيناء، ابن رشد، الدوربان) 2004.

و تسمح ملاحظة الجدول (50) بتسجيل ما يلي:

يعرف مستشفى " ابن سيناء " أكبر عدد من المرضى الوافدين البالغ 11.742 مريض، و ذلك لأنه يضم مقر القطاع الصحي لـ عنـابة و بالتالي فهو يستحوذ على عدّة تخصصات طبية بالإضافة إلى عامل قربه من مختلف وسائل النقل.

يأتي بعده مستشفى " ابن رشد " بعدد من المرضى الوافدين المقدر بـ 9.108 مريض.

بينما يستقبل مستشفى " الدوربان " 4.592 مريض و هو أخفض عدد من المرضى الوافدين مقارنة بما سبق ذكره.

و يتبـاين هؤلاء الوافديـن إلى هذه المستشفيـات فيـما بينهم من ناحيـة تعـدد مناطـق توافـدهم (خريطة: 98)، مما دفعنا إلى تصنيفهم كما يلي:

*- المرضى الوافدين من بلديات مجال الدراسة:

سجل هؤلاء المرضى حضورهم بهذه المستشفيات بمتوسط نسبة يقدّر بـ 90,01%، حيث بلغت أعلى نسبة من الوافدين من بلديات مجال الدراسة 95,36% بمستشفى " الدوربان "، تليها مباشرة نسبة 89,22% بمستشفى " ابن سيناء " و 85,46% بمستشفى " ابن رشد " .

و قد بلغ متوسط نسبة المرضى القاطنين ببلدية عنـابة 11,45% من إجمالي نسب المرضى الوافدين حيث ترتفع هذه النسبة بمستشفى " الدوربان " إلى 13,59% نظرًا لتواجد هذا المستشفى بجوار الأحياء السكنية لمدينة عنـابة (بلعيد بلقاسم، واد فرشة، سيدي حرب...)

أما المرضى الوافدون لهذه المستشفيات من باقي بلديات ولاية عنـابة فهم ممثلون بمتوسط نسبة تقدر بـ 41,93%، حيث تبرز كل من بلديات: سيدي عمار، الحجار، البوني، عين الباردة و سيرايدي بأكبر نسبة من إجمالي المرضى الوافدين (خريطة:98) في المستشفيات المدروسة.

و بالتالي نجد أن ما يُقارب (½) إجمالي المرضى للمستشفيات يفدون إليها من بلديات ولاية عنـابة.

في المقابل نجد أن ولاية الطارف يفد من بلدياتها متوسط نسبة من الوافدين المرضى يقدر بـ 36,63%، حيث ترتفع هذه النسبة إلى 39,98% بمستشفى " ابن سيناء " باعتباره الأقرب و الأسهل وصولاً للوافدين من ولاية الطارف، و من بين بلديات هذه الولاية التي سجلت أكبر نسب من الوافدين نجد بلديات: بن مهيدي، بسباس، الشط، الذرعان و شبيطة مختار.

*- المرضى الوافدين من خارج مجال الدراسة:

بلغ متوسط نسبة المرضى الوافدين إلى المستشفيات المدروسة بمدينة عنـابة من خارج مجال الدراسة 9,98%، حيث ترتـفع هذه النـسبة إلى 14,54% بمستشـفى "ابن رشـد" و تنخفض بمستشفى " الدوربان " إلى 4,64%.

و تُقدم كل من ولايتي سكيكدة و قالمة أكبر النسب من الوافدين المرضى من خارج مجال الدراسة تليها كل من ولايتي سوق اهراس و تـبسة (خريطة: 98).

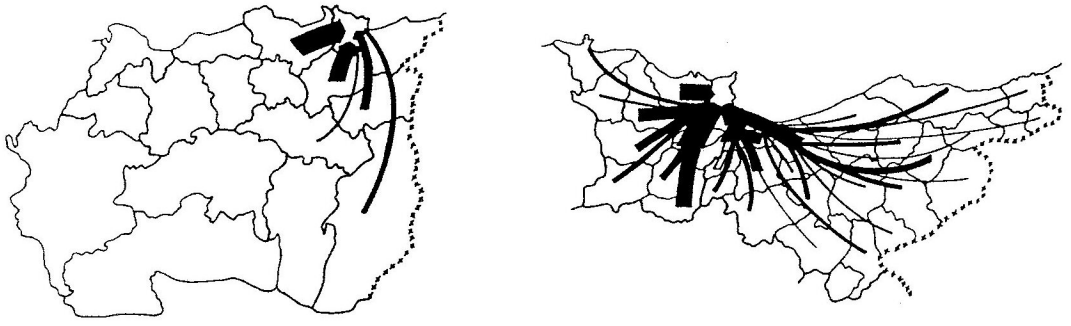
و عليه نستنتج بأن مدينة عنـابة تقدّم الخدمات الصحية على مستوى 5 ولايات.

خريطة (98)

ولايتي عنـابة و الطارف
المركـز الـجـهـوي
الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات من خارج مدينة عنـابة

ش
٨

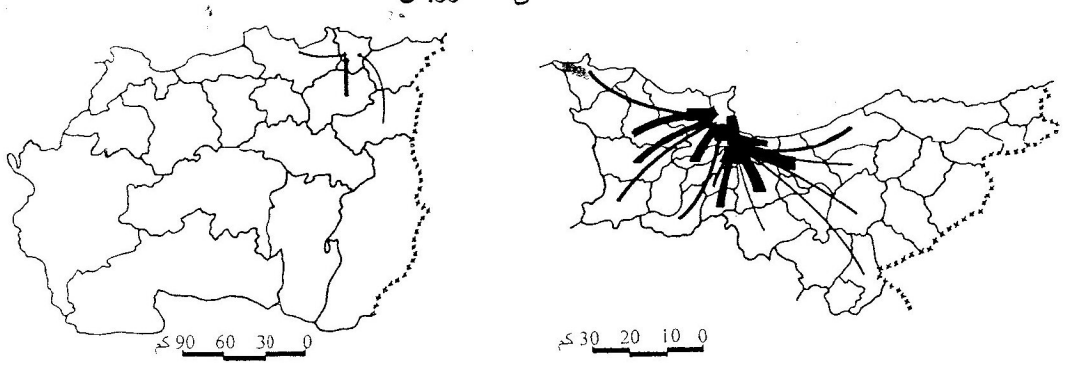
مستشفـى " ابن رشـد "



مستشفـى " ابن سينـاء "



مستشفـى " الدوربـان "



المصدر: سجلات المرضى لمستشفيات
ابن رشد، ابن سيناء، الدوربان 2004.

من خلال ما سبق أمكن تحديد مجالات نفوذ المركز الجهوي (مدينة عنـــابة) و الموضحة مجاليًا في الخريطة (99) و من خلالها يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

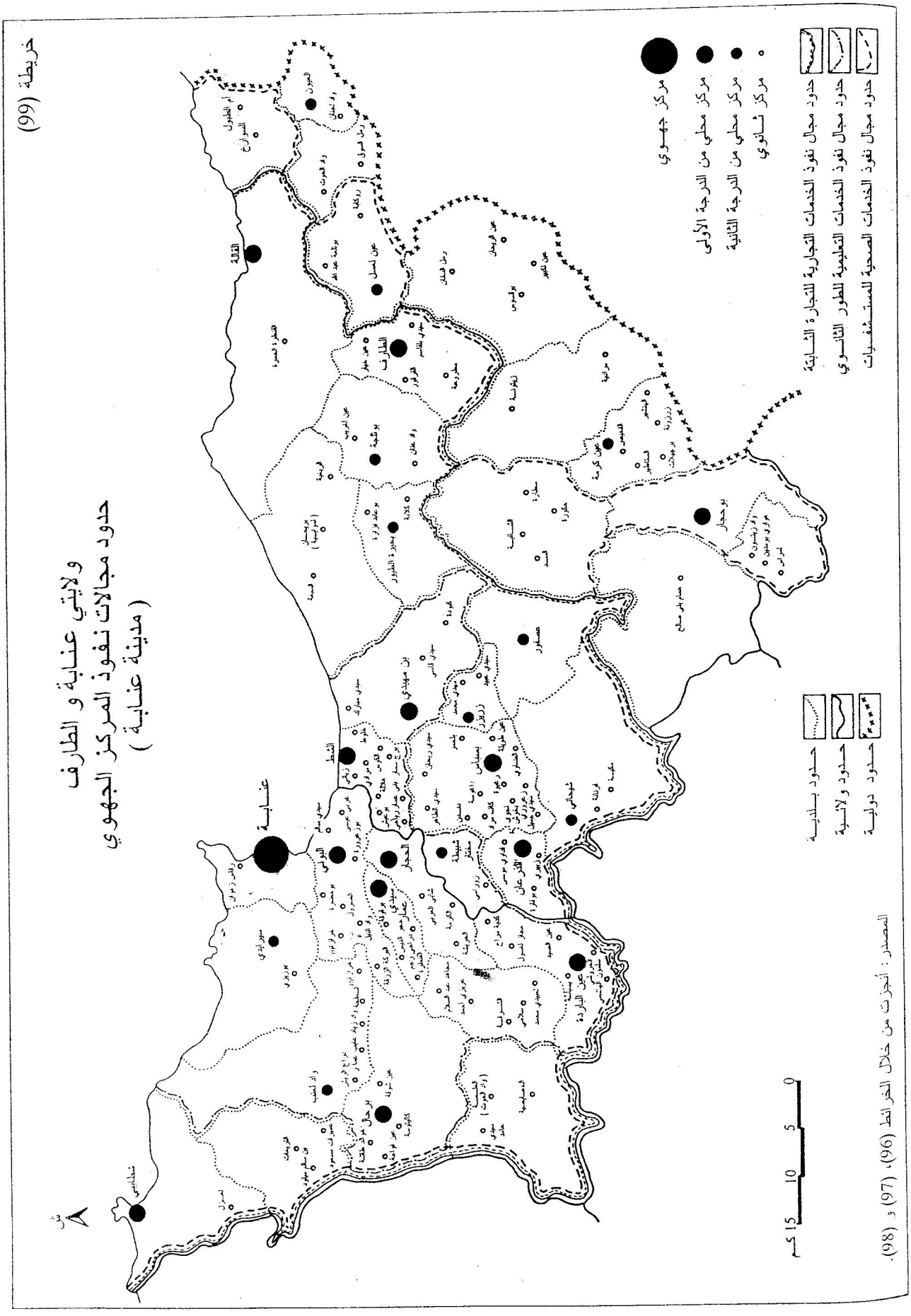
- تُقدم مدينة عنـــابة الخدمات التجـــارية لكل سكان بلديـــات مجال الدراسة عدا بعض البلديات الحدودية و التي تضم مراكز ثانوية و بعض المراكز المحلية من الدرجة الأولى ذات الطابع الريفي و ذات أحجام سكانية منخفـــضة لذلك فهي تكتـــفي بالخدمات التجارية التي تقدمها الأسواق الأسبوعية و محلات التجارة الثـــابتة.

- أما حدود مجال نفوذ الخدمات التعليمية للطور الثانوي فهو يعتبر ضيق، فهو يشمل إلا البلديات التابعة للطوق الأول و الطوق الثاني لبلدية عنـــابة و التي تضم مراكز محلية من الدرجة الأولى و مراكز محلية من الدرجة الثانية و حتى المراكز الثانوية.

- بينما يمتد مجال نفوذ الخدمات الصحية ليشمل جميع المراكز المحلية من الدرجة الأولى و أغلب المراكز المحلية من الدرجة الثانية و المراكز الثانوية، و ذلك نظرًا لأهمية و دور الخدمات الصحية في تلبية احتياجات المترددين إليها.

خريطة (99)

ولايتي عنابة و الطارف
حدود مجالات نفوذ المركز الجهوي
(مدينة عنابة)



المصدر : أنجزت من خلال الخرائط (96)، (97) و (98).

4- مجالات نـفـوذ مراكز الخدمات بولايتي عنـابة و الطارف:

" إعتـمـاد نـظام هيراركي في شبـكة الخـدمـات".

من كل ما سبق أمكن حوصلة مجالات نفوذ مختلف المراكز العمرانية حسب الأنشطة الخدمية ضمن الخريطة (100)، و من خلالها نستنتج ما يلي:

*- يمتد حدود مجال نفوذ المركز الجهوي ليشمل جميع المراكز العمرانية لولاية عنـابة و كذلك جميع المراكز العمرانية ببلديات الجهة الغربية و الوسطى من ولاية الطارف وصولاً لبلدية القـالة.

و بالتالي فإن مجال نفوذ المركز الجهوي يمتد على مساحة قدرها 2.976,20كم^2 أي بنسبة 69,16% من المساحة الإجمالية لمجال الدراسة، و منه نجد أن هناك مساحة 1.564,20كم^2 تنتمي لولاية الطارف و تخضع لنفوذ المركز الجهوي المتواجد بولاية عنـابة.

كما يحوي مجال نفـوذ المركز الجهوي بداخله مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى و مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية.

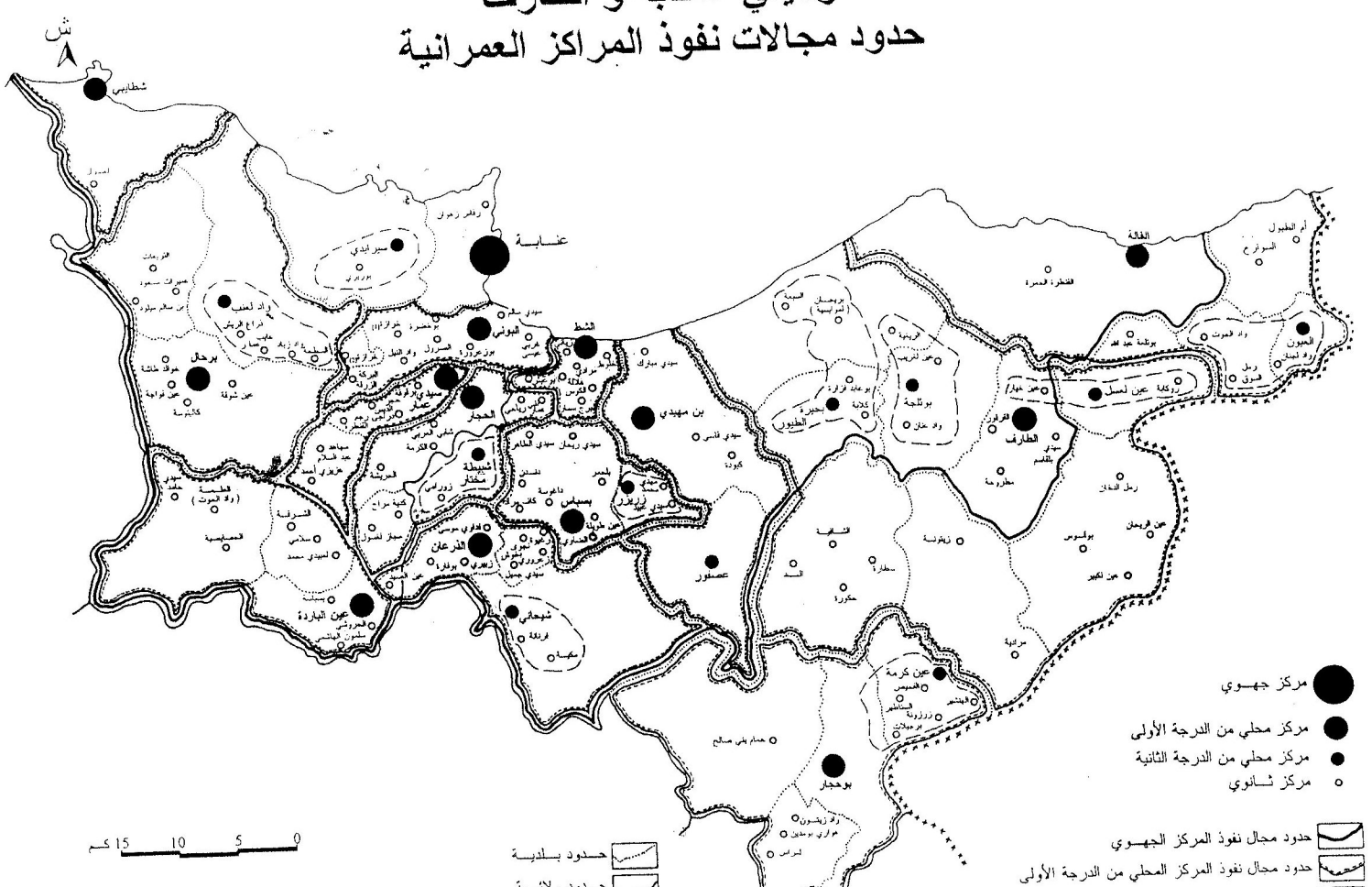
*- تتميز مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى بـ:

- يُغطي مجال نفوذ هذه المراكز بلدية على الأقل و 07 بلديات على الأقل.
- هناك بلديات تضم مراكز ثانوية تتوزع بين مجالي نفوذ مركزين محليين من الدرجة الأولى.
- تتطابق حدود مجالات نفوذ هذه المراكز في أغلب الحالات مع حدود الدوائر.
- تتقلص مساحات مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى كلما إقتربنا من المركز الجهوي.
- يتميز مجال نفوذ المركز المحلي من الدرجة الأولى "الطارف" بإمتداده على أكبر مساحة تقدر بـ 1.144,30كم^2 مقارنة ببقية مساحات مجالات نفوذ مثيلاته، في المقابل نجد أن مجال نفوذ المركز المحلي من الدرجة الأولى "سيدي عمار" يمتدّ على أصغر المساحات المقدرة بـ 92,00كم^2.

*- تتميز مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية بمساحاتها الضيقة التي لا تتعدى إلا لتضم بعض المراكز الثانوية التي تضمن لهم بعض الخدمات، كما أن مجال نفوذها لا يتعدى حدود بلدياتها، ونخص هنا المراكز المحلية من الدرجة الثانية المجاورة و القريبة من المركز الجهوي و من المراكز المحلية من الدرجة الأولى، و كلما إبتعدنا عنها فإن مجال نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية يمتد في تقديم خدماته إلى مراكز ثانوية متواجدة ببلديات مجاورة، و من جهة أخرى نجد أن المراكز الثانوية المنتمية إلى نفس البلدية تتوزع فيما بينها على أكثر من مجال نفوذ مركز محلي من الدرجة الثانية.

خريطة (100)

ولايتي عنـابة و الطارف
حدود مجالات نفوذ المراكز العمرانية



المصدر : أنجزت من خلال الخرائط (91)، (95) و (99).

و بالتـالـي:

- عدم تطابق بين حدود مجالات النفوذ و حدود البلديات خاصة بالمنطقة الوسطى من مجال الدراسة (الجهة الشرقية من ولاية عنـابة و الجهة الغربية من ولاية الطارف).
- خضوع الجهة الغربية من ولاية الطارف إلى نفوذ المركز الجهوي (مدينة عنـابة) بما في ذلك مركز الطارف (مقر الولاية).
- تطابق شبه كلي لمجال نفوذ المركز الجهوي (مدينة عنـابة) مع الحدود الإدارية لولاية عنـابة سنة 1974.

و منه نستنتج بأنه رغم مرور أكثر من 20 سنة عن التقسيم الإداري لسنة 1984 و ظهور ولاية الطارف و إنفصالها عن الولاية الأم (عنـابة) إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة ، حيث ساهم فقط في تجميع السكان و الرفع من نسبة التحضر و إستمرارية التبعية الخدمية لولاية عنـابة رغم التحولات الإقتصادية و الإجتماعية خلال العشريتين الأخيرتين.

خـلاصـة:

مما سبق يمكن أن تسجيل ما يلي:

- أوضحـت دراسـة مجـالات نفوذ المراكز العمرانية وفق أنماطها الحركية المجالية بولايتي عنـابة و الطارف ضمن شبكة الخدمات.
- لا يتعدى حدود مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية المجال البلدي إلا في بعض الخدمات لاسيما التجارية، لكن يتطابق بها كلاً من حدود مجال نفوذ الخدمات التعليمية مع حدود مجال نفوذ الخدمات الصحية.
- تتسع حدود مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى لتشمل مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية، و هذا يبيّن المستوى الثاني لتلقي الخدمات التي لا يمكن تواجدها بالمستوى القاعدي (المراكز المحلية من الدرجة الثانية).
- إن حدود مجال نفوذ المركز الجهوي أكثر إمتدادًا من سابقيه فبالنسبة للخدمات التجارية فهي تمتد لتشمل ولايات مجاورة و تتشابه معها الخدمات الصحية نظرًا لأهمية التجهيزات الصحية التي لا يمكن توفرها بالمراكز الخدمية الأخرى أو حتى بالولايات المجاورة لمجال الدراسة.
- تتميز شبكة الخدمات بولايتي عنـابة و الطارف بنظام هيراركي لتقديم الخدمات لمستعمليها، تُسيطر مدينة عنـابة على قمة هذا النظام مما يعكس عدم فعالية التنظيم الإداري السابق.

خلاصة الباب الثالث:

إن نظام شبكة المراكز العمرانية بولايتي عنـــابة و الطارف هو نتاج تراكم العديد من التنظيمات، و تتهيكل هذه الشبكة العمرانية من مراكز أغلبها ذات نشأة إستعمارية و مراكز أخرى ظهرت على إثر تطبيق العديد من السياسات خلال عهد الإستقلال (التقسيمات الإدارية، الثورة الزراعية و التصنيع) مما جعل هذه الشبكة تكون أكثر كثافة بالسهل أين تتركز أهم البنى التحتية مقارنة بالجبل.

و قد إنعكس التباين في توزيع الأنشطة الخدمية و التجهيزات عبر المراكز العمرانية على تباين الأنماط الحضرية و تراتبيتها ضمن مستويات هيراركية يعكس نظام غير متوازن تُسيطر فيه مدينة عنـــابة نظرًا لتركز مختلف الأنشطة الخدمية بها و إحتلالها لقمة هذا النظام، حيث ينخفض عدد الأنشطة الخدمية تدريجيًا عبر المستويات الموالية حتى نصل إلى القاعدة العريضة التي تُعاني من نقص و ندرة مختلف الخدمات و التي يكون تواجدها في المستويات العليا، مما أدى إلى ظهور حركية مجالية لتلقي مختلف الخدمات، أوضحتها مجالات نفوذ مختلف مراكز الخدمات من خلال تباين المستويات الخدمية من المراكز الثانوية إلى المراكز المحلية من الدرجة الثانية و التي بدورها تخضع لمجال نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى لتلقي الخدمات التي لا تتوفر بها وصولاً إلى مجال نفوذ المركز الجهوي الذي يُقدم خدماته إلى مختلف المترددين إليه من المراكز السابقة الذكر.

و الجدير بالذكر أن مجال نفوذ المركز الجهوي يتطابق بشكل شبه كلي مع الحدود الإدارية لولاية عنـــابة سنة 1974، مما يبيّن عدّم فعالية التقسيم الإداري لسنة 1984 و إستمرارية تبعية ولاية الطارف ضمن شبكة الخدمات لولاية عنـــابة، و بالتالي فالتقسيم الإداري قد عمل على تجميع السكان و الرفع من نسبة التحضر.

خاتمة عامة:

تُشكل دراسة الشبكات إحدى أهم مواضيع الجغرافيا التي تُعنى بتنظيم المجال، و تعتبر الدراسات المتعلقة بشبكة الخدمات جد محدودة، فإما أن تتواجد ضمن خصوصية كتلك المرتبطة بالتجارة، النقل، الخدمات العمومية... أو أنها تكون مدمجة ضمن الدراسات العامة و الشاملة في الجغرافيا الحضرية.

و عندما يرتبط تنظيم المجال بشبكة الخدمات، فهذا المجال بإمكانه أن يأخذ شكلين، فإما أن يكون متجانسًا و يخلق توازنًا بين مختلف المكونات أو يكون غير متجانس لوجود مناطق أكثر تطورًا و أخرى مهمشة، مما يستدعي وجوب تدخلات طوعية للتخفيف من حدة الفوارق المجالية، و هنا تتضح أهمية التنظيم المجالي نظرًا للتغيرات المستمرة التي يشهدها المجال من تطورات سكانية، اِقتصادية، اِجتماعية... سعيًا للتنمية الشاملة لمختلف المناطق.

و قد أكدّت دراسة شبكة الخدمات بولايتي عنابة و الطارف في إطار التنظيم المجالي أن العوامل و المكونات الطبيعية لا يمكن إهمالها، إذ لا تقل أهمية عن السياسات الطوعية، فهي المجال الذي تتوضع عليه مختلف التنظيمات السياسية و الاِقتصادية، مما يؤكد أن دراستنا التحليلية كانت مبنية على مقاربة جغرافية.

تتباين المظاهر الطبيعية بولايتي عنابة و الطارف و تضم عدّة أنماط تضاريسية، إذ تغطي الجبال الجهتين الشمالية الغربية و الجنوبية الشرقية، بينما يمتد سهل عنابة الكبير عبر باقي مجال الدراسة، يسود بها مناخ البحر المتوسط، مما سمح بتواجد العديد من البحيرات الممتدة على عدة هكتارات، تخترقها أهم الوديان على المستوى الوطني (واد سيبوس و واد بونامومة).

و أمام هذه الأهمية فقد شهد مجال الدراسة تطورات و تحولات لتنظيمات سياسية-اِقتصادية وفق سيرورة متواصلة.

و بالتالي فهو مجال جغرافي في تجدد مستمر، فالإرث المتراكم ما يزال قائمًا و الذي يوضح مختلف التوجيهات، مما يستدعي دراسة تطور حركيته و ديناميكيته لاِستخراج نموذج للتنظيم المجالي في إطار شبكة الخدمات.

تُظهر ولايتي عنابة و الطارف نموذجًا لمخطط ديناميكي من خلال التراكمات التنظيمية التي كانت اِنطلاقتها الحقيقية خلال الحماية العثمانية أين كان المجال منظمًا حسب أنماط الإنتاج، الفئات الاِجتماعية المتباينة تبعًا للتنظيم القبلي السائد آن ذاك و الذي كان يقدم الضرائب التي تجمع في مدينة عنابة (Bouna El Haditha).

بعد دخول الاستعمار الفرنسي (1832م) شُرع في وضع تنظيم مجالي يتلاءم و الأهداف الاستعمارية المرتكز أساساً على منطق التوطين، الاستغلال و البحث عن المواد الأولية معدنية منها و زراعية برسكلة المجال و تشكيل الحوض الاستعماري وسط السهل، رافقه إنشاء العديد من المراكز الاستعمارية على فترات مختلفة مع توطين البنية التحتية في عدة أشكال.

فبالنسبة للمجال الزراعي فقد أصبح مشتت، تتباين به الزراعات التي تجمع بين الزراعة الحديثة في الاستغلال الاستعماري و الزراعة التقليدية للأهالي، أين أدخلت الزراعات الصناعية و التقنيات الزراعية الحديثة لتجفيف المستنقعات و توسيع شبكة الري.

و من ناحية أخرى فقد ظهرت الاكتشافات المعدنية (حديد، نحاس...) منذ سنة 1848 بكتلة بوحمرة، مبعوجة، خرازة، برحال (Ain Mokra)، كاف أم الطبول و عين بربار حيث تقع هذه المناجم بالقرب من ميناء عنابة (Port de Bône)، ثم بعد ذلك ظهرت مناجم جبل العنق، مسلولة، الونزة و بوخضرة للفوسفات و خامات الحديد.

و عليه أنجز أول خط للسكة الحديدية (Epine d'orsale) سنة 1858 ليربط برحال (Ain Mokra) بـ عنابة (Bône) ليمتد بعدها من (Bône) إلى تبسة (جبل العنق، بوخضرة...)، ثم شرع في توسيع الميناء ابتداءً من سنة 1896، و من هنا أصبحت مدينة عنابة (Bône) أهم منشأة بحرية في الشرق الجزائري بميناء وظيفته الأساسية معدنية، ثم أسندت له فيما بعد نقل الثروات الزراعية.

و من وجهة اقتصادية فإن إمكانية تواجد الوحدات الصناعية جد محدودة و ترتبط بالمناجم لذلك فقد ظهرت وحدات صناعية تحويلية ذات شروط خاصة، و بالنسبة للمنتوجات سريعة التلف لا سيما الفلاحية فقد أنشأت ما يُعرف بالتعاونيات Tabacoop، Tamacoop إلى جانب مظاهر زراعية أخرى لتربية الحيوانات.

إلى غاية عشرية الخمسينيات أصبح مجال الدراسة يتميز بتنظيم يجمع بين مدينة عنابة (Bône) و المراكز الاستعمارية (Duzerville، Penthièvre، Rondan، Mondovi...) و المجالات الزراعية الاستعمارية الكبرى(Les grands domaines coloniaux) و المناجم المعدنية، ترتبط فيما بينها ببنية تحتية (طرق، خط السكة الحديدية) موجهة جنوب-شمال تصب كلها بميناء عنابة (Bône).

بعد الاستقلال حدثت قطيعة مع التنظيم الماضي، و تبني سياسة إرادية طوعية لتنظيم المجال و الذي رافقها إنجاز المخططات الاقتصادية، تضمنت التصنيع الذي تركز بمجال الدراسة باعتباره من المناطق الساحلية التي لقيت اهتمامًا خلال هذه الفترة و توفر شروط التصنيع، نتج عن هذه العملية إنجاز مركبات صناعية ضخمة للصناعات المصنعة تمثلت في مركب الحجار للحديد و الصلب و مركب الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية و العديد من الوحدات الصناعية المرتبطة بهما المنتشرة ضمن المناطق

الصناعية (جسر بوشي، مبعوجة...)، بالإضافة إلى توجيهات الثورة الزراعية و التي أنجز على إثرها المحيط المسقي بوناموسة ...

الهدف من وراء هذا التنـظيم هو تحقيـق الاكتفاء الذاتي، إمتصاص البطالة و إعطاء الإعتبار و تثمين الموارد الطبيعية: الإنتاج المنجمي، الفلاحي، الغابي و البحري... و هذا ما توصل إليه الباحث F. Tomas سنة 1977 في توضيح التنظيم المجالي السائد بمجال الدراسة في مراحل سابقة.

غير أن هذا التنظيم كان له إنعكاسات جد هامة تتصدرها الهجرة الوافدة بأحجام كبرى و التي كانت محركًا لعملية النمو السكاني، تمثلت في إرتفاع مستمر للأحجام السكانية و كذلك إرتفاع معدّلات النمو السنوية و تركز العمالة بالقطاع الصناعي، إلى جانب ظهور العديد من المراكز العمرانية المرتبطة بهذا التنظيم تمثلها القرى الإشتراكية (خوالد طاشة، الكرمة، القنطرة الحمرة...) و المراكز العمرانية التي أنشأت لإستقبال العمالة الصناعية (سيدي عمار، البوني، الصرول، حجر الديس...).

من جهة أخرى هناك تأثير مباشر على تكوين الأفراد (السكان) بتوفير التجهيزات الخدمية في التعليم، الصحة، التكوين المهني... رافقها تطور في البنية التحتية لنقل مختلف التدفقات.

و بهذا أصبح مجال الدراسة يجمع بين تنظيمات إستعمارية و أخرى حديثة نتاج عهد الإستقلال دعمتها التقسيمات الإدارية المتعاقبة (1963، 1974، 1984)، التي ساهمت بشكل مباشر في تجميع السكان ضمن مراكز عمرانية و الارتقاء بها إلى رتبة إدارية أعلى، و منه إرتفاع مفرط لنسبة التحضر، رافقها كذلك تقلص تدريجي لمساحة ولاية عنـابة.

خلال العشريتين الأخيرتين حدثـت تحـولات إجتماعية و إقتصادية جراء عمليات إعادة الهيكلة و إعادة التنظيم اللذان تعرضا لهما كلاً من القطاع الصناعي و كذلك الفلاحي على الترتيب، نتج عنها تسريح مفرط للعمالة الصناعية، كما أن الأنشطة الصناعية تحولت من المناطق الصناعية إلى مناطق النشاطات و التخزين، و بالتالي أصبح قطاع الخدمات مستقطبًا للأيدي العاملة، مما إنعكس على التخصص الاقتصادي للبلديات، إذ أن أغلب البلديات غيّرت وجهتها الاقتصادية نحو قطاع الخدمات رافقها إرتفاع نسبة تحضرها مع تراجع لمعدل الشغل و إرتفاع مذهل لمعدل البطالة.

و في هذا الإطار أصبح موضوع شبـكة الخدمات يطرح أهميته من خلال تعدد الأنشطة الخدمية و سيطرتها على الديناميكية الاجتماعية و الاقتصادية بولايتي عنـابة و الطارف و الدور الذي أصبحت تؤديه في تنظيم المجال.

و قد إهتم هذا البحث بتشخيص مختلف الأنشطة الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات و دور هذه الأنـشطة في تراتبـية المراكز العمرانية ضمن مستويـات هيراركية من أجل تقديـم الخدمات للسكان و إنعكاساتها على التنظيم المجالي.

أوضحت الأنشطة التجارية سيطرتها في أغلب المراكز العمرانية بولايتي عنـابة و الطارف نظرًا لاِستقطابها لحجم مرتفع للمشتغلين فعلا بها من جهة و اِرتفاع عدد المحلات التجارية و أنشطتها من جهة أخرى، إذ أن هناك علاقة اِرتباط قوية بين حجم السكان و عدد المحلات التجارية بشكل طردي من أجل تلبية مختلف حاجيات السكان، تعكسها قوة الجذب التجاري و التي تتباين عبر المراكز العمرانية، ضف إلى ذلك التنوع الاِقتصادي للمحلات التجارية بين التجارة الصافية، الحرفية و الخدمية و الذي يبيّن التنوع في التخصص التجاري.

و يوضح كلا من مؤشري Davies و Bennison بأن توزيع المحلات التجارية يتميز بطابع التجمع و كذلك التمركز التجاري، و تبرز من خلال كل ذلك مدينة عنـابة كقطب تجاري مهم على مستوى مجال الدراسة نتيجة لاِستحواذها على أكبر عدد من المحلات التجارية و كذلك تعدد أنشطتها التجارية و التي تمثل المستوى الأعلى لتلقي مختلف الخدمات التجارية لسكانها و حتى سكان المراكز العمرانية المجاورة و الأقل منها مستوى.

تتدعم الأنشـطة التجارية التجـارية بولايتي عنـابة و الطارف إلى جانب المحلات التجارية بالتجارة المتنقلة و هي الأسواق الأسبوعية و التي تنتشر بشكل كثيف عبر المراكز العمرانية و التي تعقد بالتناوب عبر كامل أيام الأسبوع بشكل دوري، كما تتبـاين في أحجـامها فمنها الأسواق الكبـرى (القـالة، الذرعان، عين لعسل، برحال...)، المتوسطة (الحجار، واد لعنب، الطارف، بحيرة الطيور...) و حتى الصغيرة (زريزر، القنطرة، عصفور، حمام بني صالح...) و هذا نتيجة التحضر السريع و تحوّل المشتـغلين المسرحين من قـطاعات أخرى للتجارة المتـنقلة بعد تنـامي أهميتها الاِقتصادية، فبـعد أن كانـت الأسـواق الأسبوعية تعقـد إلا بالمجال الريـفي أصبحـت اليوم تعقد بالمراكز العمرانية باِختـلاف رتبتـها و نمطها الحضريين، و بالتالي فالأسواق الأسبـوعية أصبحت تشهـد تحـولاً تدريجـيًا عن وظيفـتها الأسـاسية و الذي من شأنه إضفاء طابع جديد على تنظيم المجال.

لكن رغم ذلك فهناك تكامل بين محلات التجارة الثابتة و الأسواق الأسبوعية للتجارة المتنقلة في تقديم الخدمات التجارية عبر كامل أيام الأسبوع لتلبية اِحتياجات مختلف الفئات الاِجتماعية بدون منافسة.

تأتي الخدمات الصحية لتدعم شبكة الخدمات من خلال تجهيزاتها الموزعة بالتباين ضمن القطاعات الصحية السبعة بولايتي عنـابة و الطارف و من خلالها يبرز القطاع الصحي لـ عنـابة في تقديم مختلف الخدمات الصحية، و ذلك لأن مستوى تجهيزه يندرج ضمن المستوى الجيد و باقي القطاعات الصحية الأخرى (الحجـار، القـالة...) فهي تتوزع بين المتوسط و الضعيف لأنها تعاني من نـقص في بعض التجهيزات الصحية كغياب المستشفى أو النقص في المراكز الصحية و قاعات العلاج و التي لم يراع في برمجتها الأحجام السكانية، كما أن الصيدليات كانت تتركز فقط بالمراكز الرئيسية للبلديات.

إلى جانب ذلك هناك الخدمات التعليمية، التي تبرز أهميتها ضمن شبكة الخدمات من خلال انتشار التجهيزات التعليمية لا سيما تلك المتعلقة بالطورين الأول و الثاني في جميع البلديات، أما التجهيزات التعليمية للطور الثالث فهي تُقدم خدماتها التعليمية بشكل متباين، نظرًا لتوزيعها المجالي الذي يعرف تكاثفًا في البلديات الواقعة بالمنطقة الوسطى من مجال الدراسة، ثم يقل تواجدها كلما اتجهنا نحو بلديات الأطراف خاصة الحدودية منها، في المقابل نجد أن خدمات التعليم الثانوي و التقني تتركز في المراكز الرئيسية لبلديات دون أخرى، مما نتج عنه تنقلات متعددة الاتجاهات لتلقي الخدمات التعليمية باختلاف أنواعها بين البلديات، و الجدير بالذكر أن مجال الدراسة يضم كذلك تجهيزات مراكز التكوين المهني و التعليم العالي و التي لها أهمية خدمية تتعدى حدود ولايتي عنابة و الطارف.

كما تتدعم شبكة الخدمات بولايتي عنابة و الطارف من خلال الخدمات الثقافية و الرياضية، غير أن هذا النوع من الخدمات يتركز في بلديات معينة دون أخرى بشكل متباين تتصدرها بلدية عنابة.

إلى جانب ذلك فقد أوضح مؤشر الرفاهية المنزلية وجود تباينات و فوارق واضحة من خلال الخدمات الداخلية المكملة للمسكن عبر بلديات مجال الدراسة.

إن هذه التباينات المجالية في توزيع الأنشطة الخدمية عبر بلديات مجال الدراسة أثرت بشكل مباشر على هيكلة شبكة الخدمات، مما يؤدي إلى ظهور تنقلات متعددة الاتجاهات للسكان لتلقي مختلف الخدمات، و هنا يبرز النقل باختلاف أنماطه (برّي، جوّي، بحري) كنشاط خدمي يعمل على فعالية التدفقات: السكانية، السلع و البضائع، الطاقة... كدور اقتصادي هام و مُنشط لشبكة الخدمات، مما يطبع المجال بتنظيم جديد بربط المراكز العمرانية فيما بينها.

يضمن النقل البرّي تنقلات السكان من خلال شبكة الطرق التي تربط المراكز العمرانية و توصلها بمدينة عنابة و توفر خطوط النقل الجماعي بدورات يومية متباينة تبعًا لأهمية المركز العمراني في استقطاب الأنشطة الخدمية و تقديم الخدمات، إضافة إلى خط السكة الحديدية الذي يُساهم في سيولة التدفقات السكانية و المواد الأولية و الطاقوية ... إلى جانب النقل الجوي و النقل البحري.

و قد حاولنا في إطار هذا البحث دراسة نظام شبكة المراكز العمرانية بولايتي عنابة و الطارف و تصنيفها ضمن مستويات هيراركية تبعًا للأنشطة الخدمية التي سبق ذكرها و أنشطة خدمية أخرى (إدارية، مالية، ترفيهية، أمنية...)، و التي بيّنتها تراتبية المراكز العمرانية ضمن مستويات متباينة، تميزت بعدم التوازن من خلال بنية هرمية ذات رأس ضخم (مدينة عنابة) تتكتل و تتركز بها مختلف الأنشطة الخدمية، و قاعدة عريضة تضم عددًا كبيرًا من المراكز الصغيرة تعاني من قلة و ندرة الأنشطة الخدمية.

مما سمح باستنتاج مراكز الخدمات (المراكز الخدمية) وفق عدّة مؤشرات و تصنيفها ضمن 03 أنماط: المراكز المحلية من الدرجة الثانية، المراكز المحلية من الدرجة الأولى و المركز الجهوي، و هو ما ترتب عنه تنقلات السكان بشكل عمودي للحصول على مختلف الخدمات انطلاقًا من المراكز الثانوية، ثم المراكز المحلية من الدرجة الثانية، فالمراكز المحلية من الدرجة الأولى وصولاً إلى المركز الجهوي الذي يُمثل قطب خدمي ينفرد عن المراكز المحلية بمستوى و نوع الخدمات التي يضمها.

فبالرغم من توفير مختلف الخدمات و توزيعها بالتباين عبر المراكز الخدمية، إلا أن دراسة مجالات نفوذ هذه المراكز قد انتهت إلى أن بعض الخدمات لا تؤدي دورها بفاعلية التي تُناسب احتياجات السكان تبعًا للمركز مقر سكنهم، و هو ما يتضح من خلال حجم التدفقات السكانية و اتجاهاتها تبعًا لنوع الخدمات المرغوب فيها (تجارية، صحية و تعليمية) و المناطق التي يخدمها كل مركز خدمات، تعكس بذلك نمطًا جديدًا لتنظيم المجال.

فإلى جانب التنظيمات السابقة التي تمت خلال الحماية العثمانية، ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي و تراكم التنظيمات خلال عهد الاستقلال، و التي يحمل فيما كل تنظيم مجالي تدخلات تتماشى مع الأهداف التي حددتها الظروف و الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية في كل مرحلة، فإن دراسة شبكة الخدمات بولايتي عنابة و الطارف قد كشفت عن تنظيم مجالي جديد أفرزته التحولات الاجتماعية و الاقتصادية خلال العشريتين الأخيرتين تُهيكله مراكز الخدمات باختلاف مستوياتها، التدفقات السكانية و مناطق النفوذ، نتج عنها سيطرة مطلقة و مستمر لقطاع الخدمات على الديناميكية الاقتصادية، و تجميع السكان في مراكز عمرانية مع ارتفاع مستمر لنسبة التحضر و تراجع المجال الريفي، تبرز من خلاله القطبية الأحادية لمدينة عنابة (المركز الجهوي) التي يتطابق مجال نفوذها بشكل شبه كلي مع حدودها الولائية لسنة 1974، لذلك نجدُ أن التقسيم الإداري لسنة 1984 لم يحقق الأهداف المرجوة و بقاء التبعية الخدمية لولاية عنابة و استمرارها.

و في هذا الإطار فإن دور الدولة الذي انتهج سياسة تركز الخدمات أصبح لا يتلاءم مع النمط السائد لتوزيع المراكز العمرانية الذي يتسم بالتبعثر في شكل تجمعات سكانية ذات أحجام منخفضة، كما أن إتباع سياسة انتشار الخدمات يعتبر أمرًا صعباً أمام التحولات الاجتماعية و الاقتصادية، لذلك لا بد من تصور نمط آخر من السياسات يأخذ في الاعتبار كافة المحددات و الإمكانات المُتاحة، و هنا يمكن إتباع أحد البديلين التاليين:

فالبديل الأول يعتمد على التبادل الوظيفي بين المراكز الخدمية، حيث يُسند لكل مركز خدمي مهما كان حجمه نشاط خدمي معين (خدمة) له مجال نفوذ يمتد ليشمل عدد سكان أكبر من عدد سكانه الأصلي، و بناءً على ذلك يُفترض أن السكان بدلاً من التنقل إلى المراكز الأكثر بُعدًا و الأعلى رتبة ضمن شبكة

الخدمات فإنهم يتوجهون إلى المركز الخدمي المُجاور (الأول) للحصول على خدمة معينة، و إلى مركز خدمي آخر (ثاني) للحصول على خدمة مختلفة عن الخدمة السابقة، و إلى مركز خدمي ثالث يتوفر على نوع آخر من الخدمات، و تطبيق هذا البديل يستلزم أن يُحقق مسافة تنقل مقبولة بين المراكز.

أما البديل الثاني فهو مبني على سياسة الإنتشار التي يمكن أن تعتمد في توزيع الأنشطة الخدمية على الإمكانات المالية المحدودة، و هنا لا بد من إتباع النمط الإنتشاري و ذلك بإعتبار أنه كلما توفر حجم سكاني كاف لتدعيم مجموعة من الخدمات المتنوعة لمركز خدمي معين فإن هذا المركز يمكن أن يُعالج في إطار مجموعة المراكز التي يتواجد ضمنها و المُجاورة له، حيث تُوجه إليها الإستثمارات لكل المراكز و ينال كل مركز جزء من حجم الإستثمارات الكلي المخصص للخدمات، على أن تتركز بعض الخدمات الرئيسية في المركز الخدمي الذي يحتل المكان المركزي لمجموعة المراكز.

و في كلا البديلين تطرح الضرورة وجود تقسيم إداري جديد يعمل على إعادة تقسيم مجال الدراسة تبعًا للعوامل الطبيعة، الإمكانـــات المحلية و التـــنظيمات السابـــقة، و أن يأخذ بالإعتبار العوامل الوظيفية التي من شـــأنها إحـــداث حركية مجالية تتلاءم و التحـــولات الإجتماعية و الإقتصادية أمـــام التـــطور المســـتمر لقـــطاع الخـــدمات.

يبقى هذا البحث مساهمة بسيطة لدراسة الشبكات المرتبطة بتنظيم المجال، و تعتبر دراسة شبكة الخدمات إحدى أهم المواضيع التي من شأنها إثراء تخصص التهئية العمرانية و فتح مجالاً واسعًا لتحسين منهجية البحث و إختيار مستويات التحليل و تطويرها في بحوث مماثلة.

المصادر و المراجع

المصادر و المراجع

I- المصادر و المراجع باللغة العربية:

الكـــتـــب:

- أحمد خالد علام (1983): *تخطيـــط المـــدن*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 663 ص.

- أبو صبحة كايد عثمان (2003): *جغرافيـــة المـــدن*، دار وائل للنشر، عمان، 430 ص.

- التجاني بشير محمد (2000): *التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 114 ص.

- بيار جورج (ترجمة: حمد الطفيلي، مراجعة هيثم اللمع) (2002): معجم *المصطلحات الجغرافية*، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 328 ص.

- صفوح خيـــر (2002): *الجغرافيـــة –موضوعها و مناهجها و أهدافها–*، دار الفكر المعاصر، دمشـــق، 525 ص.

- محمد الجديدي (1997): *مسائـــل في الجغرافيـــا الحـــضريـــة*، جامعة تونس الأولى، 558 ص.

رسائـــل جـــامعـــية:

- بن غضبان فـــؤاد (2001): *المدن التوابع حول مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها و وظائفها (الخروب، عين اسمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان و تجمع بكيرة)*، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 355 ص.

- بن ميسي احسن (1999): *التحضر و التصنيع في الجزائر: حالة الإقليم الشمالي الشرقي*، رسالة دكتوراه دولة، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 703 ص.

- بولحواش علاوة (2001): *خيارات التـــنمية المتوازنة في المناطق الجبـــلية –نمـــوذج إقليم جيجـــل–*، رسالة دكتوراه دولة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 324 ص.

- سراج محمد إلياس (2002): *المركزية التجارية و تراتب الأحياء بالنطاق الغربي لمدينة قسنطينة*، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 213 ص.

- شـــريحة سالم (2000): *التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و المجالية في المجال الانتقالي بين صفاقس و الساحل*، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة تونس، 400 ص.

- عنـــون نور الدين (2002): *دور المركزية التجارية و المرافق العمومية في التنظيم المجالي بدائرة عين مليلة (ولاية أم البواقي)*، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قـــسنطينـــة، 215 ص.

- عيـــون عبد الكريم (2003): *المقـــومات المحـــلية و التنـــمية الإقـــليمية في ولاية الطـــارف*، رسالة دكتوراه دولة، كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 352 ص.

- غانـــم عبد الغني (1998): *التـــنظيم المجـــالي حـــاضرًا و مستـــقبلاً في ولاية بسكـــرة*، رسالة دكتوراه دولة، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 544 ص.

- فايز حسن غراب (1989): *الأســـواق الريفـــية في محافـــظة المنـــوفـــية –دراسة جغرافية–*، رسالة دكتوراه، كلية البنات، جامعة عين شمس، 472 ص.

بحـــوث، ملتقيـــات و مجـــلات:

- بن غضبان فـــؤاد (2006): *استراتيجية التنمية المجالية بالجزائر، بين المؤهلات المحلية و الأقلمة: حالة ولاية عنـــابة*، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الرباط 2-4 نوفمبر 2006،ص 60-70.

- بن غضبان فـــؤاد (2007): *التصنيع و التحضر بالمجال الساحلي الجزائري: نمطية، تطور و منطق التحولات الإقـــتصادية الاجـــتماعية، حـــالة: ولاية عنـــابة*، الملتـــقى الجغرافي المغاربي التاسع، صفـــاقس 19-22 أفريل 2007.

- عبد المعطي شاهين عبد المعطي (2005): "*ســـوق المـــاشية بالمحلـــة الكبرى – دراسة جغرافية*-"، ص 531-599، المجلة الجغرافية العربية، العدد 45، الجزء الأول.

- عمر عبد الهادي غنيم (1998): "*السوق الدورية للحيوانات الحية بدسوق -دراسة جغرافية ميدانية*-"، ص 142-201، مجلة الجغرافيا و التنمية، جامعة المنوفية، العدد 11 مارس.

- علي حسين محمد البار (2006): *القدرات الإنتاجية و الخدماتية للمدن الحضرموتية و دورها في تراتبها الحضري*، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الرباط 2-4 نوفمبر 2006 ، ص 264-284.

- عدنان رشيد حبيب و آخرون (1985): *الشبـــكة الحضرية في الشرق الجزائري- دراسة للنمو الحضري و تسلسل الحجم و التباعد*، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 78 صفحة.

- فتحي إبراهيم أحمد شلبي (2006): *سوق بنها الأسبوعي للماشية -دراسة في الجغرافية الاقتصادية*-، ص 295-345، المجلة الجغرافية العربية، العدد 47، الجزء الأول.

- سالـــم شريحة و فـــرج الفخفـــاخ (2006): *المنظومة الحضرية بجهة صفاقس و دورها في إدارة المجال و تنميته*، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الرباط 2-4 نوفمبر 2006 ، ص 242-251.

- مجدي الربيع (2006): "*مراكز الخدمات بالمجتمعات الصحراوية: تشخيص الوضع الراهن و ملامح الرؤية المستقبلية – حالة إقليم مطروح بمصر*-"، ص 73-82. المدينة العربية، العدد 128 مارس/أبريل.

- محمد الهادي لعروق (2006): "*المدن المتوسطة في الجزائر: المفهوم، السياسات و الأداء الوظيفي*"، ص 5-28. مجلة مخبر التهيئة العمرانية، مخبر التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 05.

- محمد الهادي لعروق (2007): "*مفهوم الحضر في الجزائر: أسس التوصيف، الأنساق و تراتبُ المدن*"، ص 5-21. مجلة مخبر التهيئة العمرانية، مخبر التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 07.

- مسعد السيد أحمد بحيرى(2005): "*الأسواق الشعبية في منطقة أبها الحضرية- دراسة في الجغرافية الاقتصادية*-"، ص 175-233، المجلة الجغرافية العربية، العدد 45، الجزء الأول.

وثـــــائـــق:

- مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنـــابة و الطارف: دليل المؤسسات التربوية 2003-2004.
- مديريتي النقل لولايتي عنـــابة و الطارف: مخطط النقل البري 2003.

II- المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:

Ouvrages :

-ALLAIN R. (2004) : *Morphologie urbaine, géographie, aménagement et architecture de la ville*, Armand Colin, Paris, 254 p.

- AYDALOT P. (1985) : *Economie régionale et urbaine*, Economica, Paris, 487 p.

- BAILLY A., MAILLAT D. (1988) : *Le secteur tertiaire en question –Activités de service, développement économique et spatial-*, Economica, Paris, 141 p.

- BEAUJEAU-GARNIER J., DELOBEZ A. (1977) : *Géographie du commerce*, Masson , Paris, 283 p.

- BENDJELID A.(1986) :*Planification et organisation de l'espace en Algérie*, OPU, Alger, 135 p.

- BENDJELID A., BRULE J.-C., FONTAINE J. (2004) : *Aménageurs et aménagés en Algérie-Héritages des années Boumediene et Chadli-*, Harmattan, Paris, 419 p.

- BEGUIN M., PUMAIN D. (2000) : *La représentation des données géographiques, statistiques et cartographie*, Armand Colin, Paris, 192 p.

- BLOC-DURAFFOUR P. (2003) : *Les villes dans le monde*, Armand Colin, Paris, 95 p.

- BOITEUX M. (2003) : *Concurrence et service public –textes des conférences jules depuis présidées-*, Harmattan, Paris, 494 p.

- BOUCHENAKI M. (2005) : *Hippone : Hippo-Régius – Hippone – Bûna – Bône – Annaba*, Ed Aix-en-provence (Bouches-du- Rhône), 240 p.

- BOUNAMOUR J. (1993) : *Géographie rurale –Position et méthode-*, Masson , Paris, 134 p.

- BRULE J.-C., FONTAINE J. (1990) : *L'Algérie volontarisme étatique et aménagement du territoire*, O.P.U, Alger, 248 p.

- CHALINE C. (1994) : *Ces ports qui créèrent des villes*, Harmattan, Paris, 299 p.

- CHANSON-JABEUR Ch., COQUERY-VIDROVITCH C., GOERG O. (2004) : *Politiques d'équipement et services urbains dans les villes du sud, Etude comparée*, Harmattan, Paris, 427 p.

- CHEIZE R., ROUSSOU J.-P. (1999) : *Les cartes aux concours*, Armand Colin, Pais, 124 p.

- CHEVALIER P. (2002) : *Dynamique tertiaires de l'espace rural –Territoires en mutation -*, Publications de l'université de Paul Valery, Montpellier, 353 p.

- COTE M. (1979) : *Mutations rurales en Algérie – Le cas des Hautes plaines de l'Est-*, O.P.U/CNRS, Algérie, 163 p.

- COTE M. (1983) : *L'espace Algérien –Les prémices d'un aménagement-*, O.P.U, Algérie, 278 p.

- COTE M. (1993) : *L'Algérie où l'espace retourné*, Média- Plus, Algérie, 362 p.

- COTE M. (1996) : *L'Algérie –Espace et société-*, Ed Masson/Armand Colin, Paris, 253 p.

- DALMASSO E. (1976) : *Les activités tertiaires – Leur rôle dans l'organisation de l'espace- Systèmes urbains et activités tertiaires* , Tome 3, CDU-SEDES, Paris, 162 p.

- DERDOUR H. (1982) : *Annaba – 25 siècles de vie quotidienne et de luttes*, Vol. 1, SNED, Alger, 380 p.

- DEZERT B. (1976) : *Les activités tertiaires – Leur rôle dans l'organisation de l'espace Transports et organisation de l'espace*, Tome 2, CDU-SEDES, Paris, 162 p.

- DUMOLARD P., DUBUS N., CHARLEUX L. (2003) : *Les statistiques en géographie*, Belin, Paris, 239 p.

- DUMONT G. (1993) : *Economie urbaine –Villes et territoires en compétition-*, Ed LITEC, Paris, 295 p.

- DUPUY G. (1991) : *L'urbanisme des réseaux*, Coll. U géographie, Armand Colin, Paris, 198 p.

- EL KENZ A. (1987): *Le complexe siderurgique d'El Hadjar, une expérience industrielle en Algérie*, CNRS, Paris, 376 p.

- FONTAINE J. (1983) : *Villages kabyles et nouveau réseau urbain en Algérie. Le cas de région de Béjaïa*, fasc. de rech. n° 12, URBAMA, CNRS- Université de Tours, 273 p.

- GACHI A. (1986) : *Hydrologie et utilisation de la ressource en eau en Algérie, Le Bassin de la Seybouse*, O.P.U, Alger.

- GENERAL COMTE DE CORNULIER -LUCINIÈRE (2005) : *La prise de Bône et Bougie d'après des documents inédits (1832-1833)*, Ed Gandini, Nice, 372 p.

- JEAN P., LEO P., BOULIANE L. (1999) : *Services et métropoles – Formes urbaines et changement économique*, Harmattan, Paris, 300 p.

- KAIOUA A. (1997) : *Casablanca –L'industrie et la ville-*, 2 vol., fasc. de rech. n° 30-31, URBAMA, CNRS- Université de Tours et Communauté urbaine de Casablanca, 775 p.

- LABORDE P. (1997) : *Les espaces urbains dans le monde*, Aubin Imprimeur, Poitiers, 240 p.

- LEVY J., LUSSAULT M. (2000): *Logique de l'espace, esprit des lieu, géographie à cérisy*, Belin, Paris, 247 p.

- LEVY J., LUSSAULT M. (2003): *Dictionnaire de la géographie*, Belin, Paris, 489 p.

- MAY N. (1994) : *Services et mutations urbaines –Questionnements et perspectives-*, Economica, Paris, 283 p.

- MARRE A. (1992) : *Le Tell Algérien de Collo à la Frontière Tunisienne – Etude géomorphologique*, O.P.U, Alger.

- MARIO P., RICHARD S. (2005): *Economie urbaine et régionale – Introduction à la géographie économique*, Economica, 376 p.

- MERENNE-SCHOUMAKER B. (1996) : *La localisation des services*, Nathan, Paris, 191 p.

- MERENNE-SCHOUMAKER B. (2002) : *Analyser les territoires – Savoirs et outils* -, Presses universitaires de Rennes, Rennes, 166 p.

- MERENNE-SCHOUMAKER B. (2003) : *Géographie des services et des commerces,* Presses universitaires de Rennes, Rennes, 239 p.

- PAULET J.-P. (2002) : *Les représentations mentales en géographie*, Economica, Paris, 274 p.

- PEROUSSE J.-F. (1993) : *Les villes du Tiers- Monde*, Hâtier, Paris, 79 p.

- PUMAIN D. (1982) : *La dynamique des villes*, Coll. géographique économique, Economica, Paris, 253 p.

- PUMAIN D., SAINT-JULIEN T. (2004) : *L'analyse spatiale- Localisation dans l'espace-*, Armand Colin, Paris, 266 p.

- PUMAIN M.-B. (2000): *La représentation des données géographiques, statistique et cartographie*, Armand Colin, Paris, 192 p.

- PROST M.-A. (1965) : *La hiérarchie des villes en fonction de leurs activités de commerce et de service*, Ed Gauthier Villars, Paris, 333 p.

- RAHMANI Ch. (1982) : *La croissance urbaine en Algérie, coût de l'urbanisation et politique foncière*, O.P.U, Alger, 317 p.

- ROCHEFORT M. (1976) : *Les activités tertiaires – Leur rôle dans l'organisation de l'espace Formes de relations entre activités tertiaires et organisation de l'espace*, Tome 1, CDU-SEDES, Paris, 78 p.

- SAHLI F. (1983) : *Marché du travail, crise du logement et grande entreprise, le cas de la sidérurgie à Annaba- El Hadjar*, Paris XII, I.U.P., 386 p.

- SANDERS L. (1992) : *Systèmes de villes et synergètique*, Cll. Villes, Anthroposa, Paris,198 p.

- SEMMOUD B. (1986) : *Industrialisation et espace régional en Algérie, Le cas de l'Oranie littorale*, 2 vol., O.P.U, Alger, 704 p.

- STEINBERG J. (1996) : *Cartographie pratique pour la géographie et l'aménagement*, SEDES, Paris, 275 p.

- TEDDY A. (2003) : *Bône et Philippeville (mémoire en images)*, A. SUTTON, 128 pages.

- THIBAULT S. (1987) : *Réseaux et typologie*, INSA, Lyon, 168 p.

- TROIN J.-F. (Sous la direction de) (1985) : *Le Maghreb –hommes et espaces*, Armand Colin, Paris, 360 p.

- TROIN J.-F. (Sous la direction de) (2002) : *Maroc –Régions, Pays, Territoires-*, Maisonneuve et La Rose, Paris, 502 p.

- WACKERMANN G. (2000) : *Géographie urbaine*, Ellipses, Paris, 239 p.

- YVETTE V., BART F., CASSE-CASTELLS M.-C., DEBARDIEUX B. (2001) : *Les montagnes –discours et enjeux géographique-*, SEDES, Liège, Belgique, 364 p.

Thèses :

- ANELFLOUSS M. (1987) : *Le tertiaire et organisation des villes du souss Marocain*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université de Paris I, 327 p.

- BAKHOUCHE Z. (2002) : *Structures commerciales et dynamique urbaine – Cas de Biskra (Algérie)-*, Thèse de Doctorat en géographie, université Aix-Marseille I, 428 p.

- BENDJELID A. (1976) : *Implantation et emploi industriel dans le triangle Skikda-Annaba-Constantine*, Thèse de 3^{éme} cycle, université de Paris.

- BENDJELID A. (1989) : *L'organisation urbaine des bassins intérieurs Oranais (Algérie), formation et fonctionnement d'un réseau urbain dans un pays à économie planifiée*, Thèse de Doctorat d'état en géographie, université de Paris I, 416 p.

- BONNEFOY J.-L. (1995) : *Structure et fréquentation d'équipements, commerces et services en Languedoc-Roussillon, Aménagement et approche en pratique territoire au niveau communal*, Thèse de Doctorat nouveau régime, UFR des sciences géographie et de l'aménagement, université Aix-Marseille I, 324 p.

- BOUDJEMA F. (1994) : *Migration, emploi et intégration urbaine en Algérie – Le cas de la ville de Saïda-*, Thèse de Doctorat nouveau régime, université de Rennes II, 400 p.

- BOUJROUF S. (1990) : *Espace commercial et structuration régionale : Le versant septentrional du Haut- Atlas central Marocain*, Thèse de Doctorat en géographie, université de Grenoble, 347 p.

- CHERRAD S.-E. (1979): *La plaine de Bounamoussa, irrigation, mise en valeur et organisation de l'espace*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université Paul Valery, Montpellier, 242 p.

- CHERRAD S.-E. (1987): *Problématique de l'aménagement de l'espace rural en Algérie, Analyse du discours, pratiques spatiales et perspectives*, 2 vol., Thèse de Doctorat en géographie, université Paul Valery, Montpellier, 703 p.

- CHIGUER M. (1988) : *Petites villes et centres ruraux dans le Rharb septentrional (Maroc)*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université Aix-Marseille, 343 p.

- EL ISAOUI A.-L. (1997) : *Le commerce et le transport dans l'organisation de l'espace régional des Chiadma et des Haha (Maroc)*, 2 vol., Thèse de Doctorat en géographie, université de Tours, 508 p.

- FAKHFAKH F. (2000) : *Le tertiaire supérieur à Sfax : le service médical et l'enseignement supérieur*, Thèse de Doctorat en géographie, faculté des sciences humaines et sociales, Tunis, 446 p.

- HADEID M. (1996) : *Croissance et développement des petites agglomération et leur rôle dans l'organisation de l'espace Sud-Oranaise*, Thèse de Magister, Institut de Géographie et d'aménagement du territoire, université d'Oran, 209 p.

- HAMANI M. (1985) : *De la tribu à la révolution agraire, les statuts fonciers dans l'Est Algérien*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université Paul Valery, Montpellier.

- KACHRIA A. (1988) : *Les souks du Haouz de Marrakech*, 2 vol., Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université de Tours, 548 p.

- KEBIR B. (2002) : *Place et rôle des villes satellites de Sidi Amar, El Bouni et El Hadjar dans l'organisation de l'espace Annabi*, Mémoire de Magister, Faculté des sciences de la terre, de géographie et de l'aménagement du territoire, Département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 184 p.

- KOUADRIA N.-E. (1995) : *Urbanisation et espace de Communication dans la wilaya de Annaba*, Thèse de Magister, Institut des sciences de la terre, université de Constantine, 183 p.

- LAHLALI A. (1987) : *Souks et réseau urbain dans les Doukkala, Etude de géographie*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université de Tours, 317 p.

- LAHLOU N. (1993) : *Le commerce de gros à Casablanca, le secteur du tissu et d'équipement ménager*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université de Tours, 388 p.

-LAYEB H. (1986) : *Promotion urbaine d'Oum El Bouaghi, ses conséquences socio-économiques et spatiales*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, Poitiers, 301 p.

- LAYEB H. (1997) : *Dynamique urbaine et promotion administratives en Algérie*, Thèse de Doctorat d'état, Institut des sciences de la terre, université de Constantine, 323 p.

- LEKEHAL A. (1982) : *Essai méthodologique de définition des petites villes Algériennes, exemple des petites villes de L'Est*, Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, Strasbourg, 220 p.

- LEKEHAL A. (1996) : *Base économique et rôle spatial des petites villes dans l'Est Algérien, Essai de typologie*, Thèse de doctorat d'état, Institut des sciences de la terre, université de Constantine, 372 p.

- MIGNON J.-M. (1977): *Structure des activités et rôle de deux villes moyennes Algérienne Tlemcen et Saïda*, 2 vol., Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université de Paris, 393 p.

- NANNA K.(1993) : *Les réseaux de transports terrestres au Maroc*, 2 vol., Thèse de 3^{éme} cycle en géographie, université de Tours, 268 p.

- OUALIKENE S. (1987) : *Urbanisation, migrations et formes nouvelles d'organisation de l'espace économique – Le cas d'une région de l'Algérie (La wilaya de Tizi-Ouzou)-*, Thèse de 3éme cycle en économie de l'espace et de l'environnement, université de Paris I, 246 p.

- OUDADA M. (2004) : *Désenclavement et développement dans le sud du Maroc, le cas des pays du Beni*, Thèse de Doctorat en géographie , université Aix-Marseille I, 243 p.

- RAHAM DJ. (1982) : *Réseaux de services et hiérarchie urbaine, Etude de la partie centrale du Tell et des Hautes plaines de l'Est Algérien*, Thèse de 3éme cycle, Strasbourg, 360 p.

- RAHAM DJ. (2001) : *Les structures spatiales de l'Est Algérien – Les maillages territoriaux, urbains et routiers*, Thèse de Doctorat d'état, faculté des sciences de la terre, de géographie et de l'aménagement du territoire, université de Constantine, 361 p.

- ROYOUX D. (1984) : *Industrialisation et urbanisation périphérique à Annaba, Bidonville et emploi salarie en Algérie*, Thèse de 3éme cycle en géographie, université de Poitiers, 413 p.

- SARMI A. (1981) : *La commercialisation des fruits et légumes dans la région d'Alger*, Thèse de 3éme cycle en géographie, université de Rennes II, 364 p.

- SAÏDI N. (2000) : *La consommation de l'espace agricole dans l'agglomération Annabie*, Mémoire de Magister, faculté des sciences de la terre, de géographie et de l'aménagement du territoire, département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 184 p.

- SERRAD-MOUSSANEF Ch. (2001): *Résorption de l'habitat précaire par le logement évolutif – Le cas de Annaba-*, Thèse de Magister, faculté des sciences de la terre, de géographie et de l'aménagement du territoire, département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 186 p.

- SERRAD- MOUSSANEF Ch. (2006): *Résorption de l'habitat précaire dans l'agglomération de Annaba (Algérie) intégration ou épreuve de l'exclusion?*, Thèse de Doctorat Es-sciences, faculté des sciences de la terre, de géographie et de l'aménagement du territoire, département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 317 p.

- TOMAS F. (1977) : *Annaba et sa région, organisation de l'espace dans l'extrême- Est Algérien*, Thèse de Doctorat, université Saint-Étienne, 720 p.

- TRACHE S.-M. (1991): *Structures commerciales et hiérarchie urbaine dans la wilaya de Tlemcen*, Thèse de Magister en géographie, université d'Oran, 216 p.

- ZERTAL S. (2001) : *Dynamique commerciale et centralité périphérique. Cas du grand Sidi Mebrouk à Constantine*, Mémoire de Magister, faculté des sciences de la terre, de géographie et de l'aménagement du territoire, département d'architecture et d'urbanisme, université de Constantine, 238 p.

Etudes et revues spécialisées :

- AURIAC Fr., DELAMARRE A. (1991) : ''Cartographie de l'offre des équipements et des services en France'', pp. 23-26, in *Mappemonde*, n° 4, Montpellier.

- BACHELARD M.(1983) : ''Les marchés de détails en Indre-et-Loire : leur rôle dans l'organisation de l'espace'', pp. 57-85, in *Norois*, n° 117, Poitiers.

- BAILLY A. (1984) : ''Images de l'espace et pratiques commerciales, l'apport de la géographie de la perception'', pp. 432-441, in *Annales de géographie*, n° 520.

- BAILLY A. (1987) : ''Tertiaire moteur et développement régional'', pp. 767-775, in *R.E.R.U*, n° 3.

- BARDE D. (1991) : ''Fonds régionaux d'aide au conseil et stimulation des relations tertiaires-industrie'', pp. 71-89, in *R.E.R.U*, n° 1.

- BEAUJEAU -GAENIER J. (1982) : ''Les géographes et les activités commerciales'', pp. 401-403, in *Annales de géographie*, n° 506.

- BONNEFOY J.-L. (1993) : ''Fréquentation de commerces et services : approche de comportements communaux'', pp. 40-41, in *Mappemonde*, n° 4 (spécial S.I.G), Montpellier.

- BRULE J.C., MUTIN G. (1982) : ''Industrialisation et urbanisation en Algérie'', pp. 41-66, in *M.M.* n° 96.

- CARRE J.-P., ROULEAU R. (1974) : ''Le commerce dans le tissu urbain'', pp. 311-317, in *L'espace géographique*, n° 4 , Paris.

- CHERRAD S.-D. (1999): ''La dynamique rurale des espaces péri-urbains dans l'Est Algérien'', pp. 145-174, in *Les dynamiques rurales dans le Maghreb profond –Territoire en mutation-*, n° 4, Publication de L'UPRESA 5045, université de Montpellier.

- CHERRAD S.-D. (2004): ''Les villages socialistes, 20 ans après : Essai de bilan à partir d'exemples dans l'Est Algérien'', pp. 4-27, in *Revue du laboratoire d'aménagement du territoire*, n° 1, Publication du laboratoire d'aménagement du territoire (LAT), université de Constantine.

- CHERRAD S.-D., LEKEHAL A. (2006): ''Aspect et réalités de la micro urbanisation en milieu rural constantinois'', pp. 5-40, in *Revue du laboratoire d'aménagement du territoire*, n° 5, Publication du laboratoire d'aménagement du territoire (LAT), université de Constantine.

- COMMERCON N. (1985) : ''Espace commercial et dynamique urbaine, l'exemple de Charlon-sur-Saone'', pp. 27-55, in *revue de géographie de Lyon*, n° 1-2.

- DAUPHINE A. (1991) : ''Chaos, Fractales et géographie'', pp. 9-21, in *revue d'analyse spatiale quantitative et appliquée*, n° 30, Nice.

- HELLE C. (1993) : ''Essai de mesure de la rugosité de l'espace : application à l'espace Vauclusien'', pp. 318-332, in *L'espace géographique*, n° 4, Paris.

- LEKEHAL A. (2003): ''Mouvement d'urbanisation en Algérie, essai de bilan statistique et impacts économiques et spatiaux'', pp.73-89, in *Revue villes en parallèle*, n° 36-37, Paris.

- LEKEHAL A. (2004): ''Approches méthodologiques pour une classification des activités commerciales'', pp.28-38, in *Revue du laboratoire d'aménagement du territoire*, n° 1, Publication du laboratoire d'aménagement du territoire (LAT), université de Constantine.

- LAYEB H. (1995) ''Les effets du volontarisme administratif sur la modification des champs migratoires internes : Le cas de Mila et El Taref, Deux wilayat créées en 1985 (Est Algériens)'', pp. 109-121, in *Les nouvelles formes de la mobilité spatiale dans le Monde Arabe*, Fasc. de rech. n° 28, URBAMA, CNRS- université de Tours.

- MERENNE SCHOUMAKER B. (1981) : ''Structures commerciales dans les rues et centres piétonniers'', pp. 135-144, in *Bulletin de la société Belge d'études géographiques*, n° 4.

- MOINDROT C.-L. (1975) : ''La délimitation des airs d'influence métropolitaine par un modèle de gravité, le centre Ouest de la France'', pp. 197-207, in *L'espace géographique*, n° 3, Paris.

- ODILE A. (1985) : ''L'espace commercial des aménageurs et l'espace commercial de l'usager, l'apport d'une méthode désagrégée'', pp. 213-226, in *L'espace géographique*, n° 3, Paris.

- SAINT-JULIEN Th. (1992): ''Réseau, armature, système urbain: glissement de sens, nouvelles questions, réécriture?'', pp. 63-70, in *l'information géographique*, n° 56, Paris.

- TANNIER C. (2003) : ''Trois modèles pour mieux comprendre la localisation des commerces de détail en milieu urbain'', pp. 224-238, in *L'espace géographique*, n° 03, Paris.

- TERRIER Ch. (1989) : ''Recherche d'un espace de référence pour l'économie régionale : d'un concept de territoire à un concept de réseau'', pp. 549-555, in *revue d'économie régionale et urbaine*, n° 3.

Documents statistiques et cartographiques :

- Gouvernement général de l'Algérie, Direction générale des finances, Service des statistiques générale, répertoire statistique des communes d'Algérie, Octobre 1954.

- Direction générale au plan et des études économiques, Service de Cartographie- Urbanisme : Code géographique national de l'Algérie volume I, Code des communes S/D – STAT- CNRP-Carto, Juin 1969.

- Direction des statistiques et de la comptabilité nationale, code géographique national : Code des communes, Août 1975.

- Office national des statistiques, Direction des statistiques régionales et de cartographie : Code géographie national, Janvier 1995.

- Office national des statistiques, Les collections de statistiques n° 4, Armature urbaine 1987, Alger , 1988.

- Office national des statistiques, Collections statistiques n° 97, RGPH 1998, Armature urbaine, Alger, Décembre 2000.

- Office national des statistiques, Collections statistiques n° 331, Les migrations internes, inter-communales, Août 2001.

- Office national des statistiques, Collections statistiques n° 16, Données synthétiques de RGPH 1987.

- Office national des statistiques, CD ROM de RGPH 1998.

- D.D.S de la wilaya de Annaba : Liste des structures de santé de la wilaya, 2002.

- D.D.S de la wilaya d'El Tarf : Liste des structures de santé de la wilaya, 2002.

- D.D.S de la wilaya de Annaba : Liste des médecins généralistes, spécialistes et chirurgiens dentistes installée a titre privé, 2002.

- D.D.S de la wilaya d'El Tarf : Liste des médecins généralistes, spécialistes et chirurgiens dentistes installée a titre privé, 2002.

- S.N.T.F : Aménagement ferroviaire de la zone de Annaba, 2002.

- S.N.T.F : Direction générale ferroviaire Annaba, plan de transport marchandises, 2002.

- Délégations de la pêche de la wilaya de Annaba et El Tarf : présentation du secteur de la pêche, 2004.

Cartes et photographies aériennes :

Cartes topographiques :

- Bône – Mondovi – Bugeaud – Penthièvre (1/25.000)
- Bône – Mondovi – Bugeaud - Penthièvre (1/50.000)
- Philippeville – Bône (1/200.000)

Photographie aérienne :

Mission 1957 (1/20.000)
Mission 1967 (1/20.000)
Mission 1972 (1/20.000)
Mission 1992 (1/27.000)

الملاحق

جدول (51)

التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنـــابة و الطارف

عـــدد الـــسكان، التغير الديموغرافي، الزيـــادة الطبيعية و نسبة صافي الهجرة

المتغيرات	عدد السكان (ن)				التغير الديموغرافي (ن)			الزيادة الطبيعية (ن)			نسبة صافي الهجرة(%)		
التجمعات	1966	1977	1987	1998	77/66	87/77	98/87	77/66	87/77	98/87	77/66	87/77	98/87
عنـــابـة	150.274	228.303	222.518	240.179	78.029	-5.785	17.661	62.453	80.309	58.663	+ 10,36	- 37,71	- 18,42
برحـــال	1.491	2.179	3.783	10.129	688	1.604	6.346	619	766	997	+ 4,62	+ 38,45	+ 141,39
الحجـــار	2.485	6.074	10.172	23.777	3.589	4.098	13.605	1.032	2.136	2.681	+102,89	+ 78,95	+ 107,39
العلمـــة	416	769	1.329	3.159	353	560	1.830	173	270	350	+ 43,26	+ 37,71	+ 111,36
البـونـي	3.215	7.258	26.621	30.153	4.043	19.363	3.532	1.336	2.553	7.018	+ 84,19	+ 231,60	- 13,09
واد لعنب	689	1.196	2.472	3.123	507	1.276	651	286	420	651	+ 32,07	+ 71,57	/
الشرفـــة	866	996	1.386	2.107	130	390	721	360	350	365	- 26,55	+ 4,01	+ 25,68
سيرايـدي	1.307	2.343	3.834	4.838	1.036	1.491	1.004	543	824	1.010	+ 37,72	+ 28,46	- 1,15
عين الباردة	1.713	2.254	2.201	4.401	541	- 53	2.200	712	793	580	- 9,98	+ 37,53	+ 73,60
شطايبـي	2.154	2.890	3.752	4.440	736	862	688	895	1.016	989	- 7,38	- 5,32	- 8,02
سيدي عمار	1.955	3.621	24.455	40.706	1.666	20.834	16.251	812	1.273	6.447	+ 43,68	+ 540,20	+ 40,08
التريعات	434	802	1.751	2.098	368	949	347	180	282	461	+ 43,32	+ 83,16	- 6,51
الـطـارف	1.820	3.354	4.494	7.847	1.534	1.140	3.353	756	1.180	1.184	+ 42,74	- 1,19	+ 48,26
بوحجـار	2.559	3.989	8.104	11.054	1.430	4.115	2.950	1.063	1.403	2.136	+ 14,34	+ 67,98	+ 10,04
بن مهيدي	3.271	6.459	8.652	12.954	3.188	2.193	4.302	1.359	2.272	2.281	+ 55,91	- 1,22	+ 23,35
بوقـوس	237	327	442	914	90	115	472	98	115	116	- 3,37	/	+ 80,54
القـالـة	8.252	10.485	16.240	21.339	2.233	5.755	5.099	3.429	3.688	4.281	- 14,49	+ 19,71	+ 5,03
عين لعسل	1.505	2.246	5.521	7.449	741	3.275	1.928	625	790	1.455	+ 7,71	+110,64	+ 8,56
العيـون	1.050	1.340	2.431	3.624	290	1.091	1.193	436	471	641	- 13,90	+ 46,26	+ 22,70
بوثلجـة	3.446	4.667	7.808	11.073	1.221	3.141	3.265	1.432	1.641	2.058	- 6,12	+ 32,14	+ 15,45
السـوارخ	1.635	2.725	4.552	5.735	1.090	1.827	1.183	679	958	1.200	+ 25,13	+ 31,88	- 0,37
بريحـان	1.182	1.664	2.276	3.114	482	612	838	491	585	600	- 0,76	+ 1,62	+ 10,45
بحيرة الطيور	665	1.047	3.798	4.756	382	2.751	958	276	368	1.001	+ 15,94	+227,60	- 1,13
الشافيـة	648	775	1.453	2.253	127	678	800	269	272	383	- 21,91	+ 52,38	+ 28,70
الذرعـان	8.530	12.231	14.456	17.957	3.701	2.225	3.501	3.545	4.302	3.811	+ 1,82	- 16,98	- 2,14
شيحـانـي	1.681	3.111	5.614	7.442	1.430	2.503	1.828	699	1.094	1.480	+ 43,48	+ 45,29	+ 6,19
شبيطة مختار	2.755	5.103	10.704	13.743	2.348	5.601	3.039	1.145	1.795	2.822	+ 43,66	+ 74,58	+ 2,02
بسبـاس	4.218	6.240	9.940	11.912	2.022	3.700	1.972	1.753	2.195	2.620	+ 6,37	+ 24,11	- 6,51
عصفـور	2.558	3.764	4.249	9.983	1.206	485	5.734	1.063	1.324	1.120	+ 5,59	- 22,29	+ 108,59
الـشـط	3.387	4.818	6.574	14.589	1.431	1.756	8.015	1.407	1.694	1.733	+ 0,70	+ 1,28	+ 95,55
زريـــزر	1.674	3.047	5.183	7.416	1.373	2.136	2.233	695	1.071	1.366	+ 40,50	+ 34,95	+ 16,72
زيتونـــة	521	1.717	3.615	5.053	1.196	1.898	1.438	216	604	953	+188,10	+ 75,36	+ 13,41
عين كرمة	1.002	1.826	3.060	3.741	824	1.234	681	416	642	806	+ 40,72	+ 32,42	- 4,08
واد زيتـون	317	428	579	986	111	151	407	131	150	152	- 6,31	/	+ 44,04
حمام بني صالح	433	606	657	1.365	173	51	708	180	213	173	- 1,61	- 26,73	+ 81,43
رمل السـوق	811	1.020	1.586	1.908	209	566	322	337	358	418	- 15,78	+ 20,39	- 6,05

المصدر: أنجز من خلال معطيات مختلف التعدادات.

جدول (52)

ولايتي عنابة و الطارف

توزيع المشتغلون فعلاً على القطاعات الاقتصادية عبر البلديات

(1987)

القطاعات / البلديات	الفلاحة		الصناعة		بناء و أشغال عمومية		الخدمات		المجموع	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
عنابة	1.920	3,45	13.474	24,21	5.403	9,71	34.856	62,63	55.653	100
برحال	416	19,32	368	17,09	521	24,80	848	39,39	2.153	100
الحجار	757	12,90	1.554	26,47	1.075	18,31	2.484	42,32	5.870	100
العلمة	755	59,83	64	5,07	183	14,50	260	20,60	1.262	100
البوني	1.160	6,15	4.307	22,84	4.043	21,44	9.347	49,57	18.857	100
واد لعنب	259	13,47	330	17,17	451	23,46	882	45,90	1.922	100
الشرفة	451	36,52	187	15,14	223	18,05	374	30,29	1.235	100
سيرايدي	273	16,61	243	14,79	228	13,88	899	54,72	1.643	100
عين الباردة	714	24,99	347	12,15	684	23,94	1.112	38,92	2.857	100
شطايبي	205	14,09	164	11,27	303	20,82	783	53,81	1.455	100
سيدي عمار	248	2,57	4.352	45,16	2.189	22,72	2.847	29,55	9.636	100
التريعات	375	47,41	116	14,66	117	14,49	183	23,13	791	100
الطارف	297	10,37	385	13,45	351	12,26	1.830	63,92	2.863	100
بوحجار	288	12,66	182	8,00	496	21,80	1.309	57,54	2.275	100
بن مهيدي	1.073	23,71	997	22,03	673	14,87	1.783	39,39	4.526	100
بوقوس	307	23,87	72	5,60	221	17,19	686	53,34	1.286	100
القالة	523	12,10	213	4,93	278	6,43	3.309	76,54	4.323	100
عين لعسل	335	17,15	119	6,09	229	11,73	1.270	65,03	1.953	100
العيون	75	11,28	28	4,21	131	19,70	431	64,81	665	100
بوثلجة	504	22,53	281	12,56	277	12,38	1.175	52,53	2.237	100
السوارخ	115	9,24	285	22,91	196	15,76	648	52,09	1.244	100
بريحان	648	52,68	91	7,40	126	10,25	365	29,67	1.230	100
بحيرة الطيور	487	32,06	324	21,33	233	15,34	475	31,27	1.519	100
الشافية	226	23,13	123	12,59	146	14,94	482	49,34	977	100
الذرعان	729	13,56	1.190	22,13	867	16,12	2.591	48,19	5.377	100
شيحاني	388	23,12	509	30,34	286	17,04	495	29,50	1.678	100
شبيطة مختار	794	25,47	817	26,20	573	18,37	934	29,96	3.118	100
بسباس	1.788	26,40	1.720	25,40	1.006	14,86	2.258	33,34	6.772	100
عصفور	473	26,54	391	21,94	371	20,82	547	30,70	1.782	100
الشط	1.079	33,65	610	19,03	408	12,73	1.109	34,59	3.206	100
زريزر	430	28,42	365	24,12	257	16,99	461	30,47	1.513	100
زيتونة	273	26,40	130	12,57	102	9,86	529	51,16	1.034	100
عين كرمة	340	20,44	99	5,95	366	22,01	858	51,60	1.663	100
واد زيتون	222	35,24	48	7,62	60	9,52	300	47,62	630	100
حمام بني صالح	366	47,35	50	6,47	118	15,26	239	30,92	773	100
رمل السوق	140	24,30	10	1,74	66	11,46	360	62,50	576	100
ولاية عنابة	7.533	7,29	25.506	24,68	15.420	14,92	54.875	53,11	103.334	100
ولاية الطارف	11.900	22,36	9.039	16,98	7.837	14,73	24.444	45,93	53.220	100
مجال الدراسة	19.433	12,41	34.545	22,07	23.257	14,86	79.319	50,66	156.554	100

المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987.

جدول (53)

ولايتي عنابة و الطارف

توزيع المشتغلون فعلاً على القطاعات الإقتصادية عبر البلديات

(1998)

القطاعات / البلديات	الفلاحة		الصناعة		بناء و أشغال عمومية		الخدمات		المجموع	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
عنابة	1.885	3,58	27.928	53,03	10.150	19,27	12.700	24,12	52.663	100
برحال	658	19,62	2.246	64,32	241	6,90	320	9,16	3.492	100
الحجار	1.163	34,23	1.797	52,88	188	5,53	250	7,36	3.398	100
العلمة	1.128	54,02	192	9,20	284	13,60	484	23,18	2.088	100
البوني	1.056	6,17	6.149	35,92	3.973	23,21	5.940	34,70	17.118	100
واد لعنب	944	39,04	552	22,83	400	16,54	522	21,59	2.418	100
الشرفة	1.273	61,20	230	11,06	107	5,14	470	22,60	2.080	100
سيرايدي	1.201	42,23	328	11,53	565	19,87	750	26,37	2.844	100
عين الباردة	1.333	36,29	468	12,74	922	25,11	950	25,86	3.673	100
شطايبي	198	12,52	277	17,51	200	12,64	907	57,33	1.582	100
سيدي عمار	121	0,98	9.564	77,59	641	5,20	2.000	16,23	12.326	100
التريعات	685	53,89	117	9,20	169	13,30	300	23,61	1.271	100
الطارف	1.427	9,40	329	2,11	614	4,05	12.799	84,38	15.169	100
بوحجار	799	24,74	77	2,38	501	15,51	1.853	57,37	3.230	100
بن مهيدي	2.172	41,87	201	3,87	793	15,29	2.022	38,97	5.188	100
بوقوس	754	51,50	24	1,64	112	7,65	574	39,21	1.464	100
القالة	2.115	34,76	333	5,47	704	11,57	2.932	48,20	6.084	100
عين لعسل	1.097	46,70	38	1,62	209	8,90	1.005	42,78	2.349	100
العيون	839	56,80	29	1,96	168	11,38	441	29,86	1.477	100
بوثلجة	1.896	43,83	144	3,33	403	9,31	1.883	43,53	4.326	100
السوارخ	583	44,50	16	1,20	203	15,50	508	38,78	1.310	100
بريحان	587	49,91	09	0,77	160	13,61	420	35,71	1.176	100
بحيرة الطيور	869	51,82	16	0,95	125	7,45	667	39,77	1.677	100
الشافية	393	40,94	09	0,94	113	11,42	445	46,35	960	100
الذرعان	2.059	35,60	418	7,23	876	15,14	2.431	42,03	5.784	100
شيحاني	733	42,30	61	3,52	198	11,42	741	42,76	1.733	100
شبيطة مختار	980	46,62	71	3,38	209	9,94	842	40,06	2.102	100
بسباس	1.568	36,73	230	5,39	634	14,85	1.837	43,03	4.269	100
عصفور	855	41,40	16	0,77	250	12,11	944	45,72	2.065	100
الشط	1.088	33,34	102	3,13	577	17,68	1.496	45,85	3.263	100
زريزر	744	41,70	118	6,61	256	14,35	666	37,34	1.784	100
زيتونة	653	52,33	13	1,04	88	7,05	494	39,58	1.248	100
عين كرمة	630	38,87	24	1,48	179	11,04	788	48,61	1.621	100
واد زيتون	487	52,71	09	0,97	71	7,68	357	38,64	924	100
حمام بني صالح	532	52,78	08	0,79	92	9,13	376	37,30	1.008	100
رمل السوق	542	47,09	15	1,30	198	17,20	396	34,41	1.151	100
ولاية عنابة	11.672	11,12	49.848	47,50	17.840	17,00	25.593	24,38	104.953	100
ولاية الطارف	24.402	34,22	2.310	3,24	7.733	10,83	36.917	51,71	71.362	100
مجال الدراسة	36.074	20,47	52.158	29,58	25.573	14,50	62.510	35,45	176.315	100

المصدر : أنجز من خلال معطيات مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998.

جدول (54)

ولايتي عنابة و الطارف

توزيع البلديات حسب المشتغلين فعلاً بأنشطة قطاع الخدمات

(1998)

الأنشطة / البلديات	تجارة		تعليم و صحة		إدارة، خدمات و نقل		المجموع	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
عنابة	4.568	35,97	3.724	29,32	4.408	34,71	12.700	100
برحال	101	31,56	94	29,37	125	39,07	320	100
الحجار	98	39,20	67	26,80	85	34,00	250	100
العلمة	104	21,49	138	28,51	242	50,00	484	100
البوني	1.915	32,24	1.658	27,91	2.367	39,85	5.940	100
واد لعنب	123	23,56	142	27,20	257	49,24	522	100
الشرفة	148	31,49	136	28,94	186	39,57	470	100
سيرايدي	146	19,47	247	32,94	357	47,60	750	100
عين الباردة	325	34,21	278	29,26	347	36,53	950	100
شطايبي	335	36,93	244	26,90	328	36,17	907	100
سيدي عمار	481	24,05	768	38,40	751	37,55	2.000	100
التريعات	128	42,67	74	24,67	98	32,66	300	100
الطارف	4.527	35,37	3.628	28,34	4.644	36,29	12.799	100
بوحجار	720	38,86	448	24,18	685	36,96	1.853	100
بن مهيدي	670	33,14	614	30,36	738	36,50	2.022	100
بوقوس	189	32,93	137	23,87	248	43,20	574	100
القالة	1.378	47,00	562	19,18	992	33,82	2.932	100
عين لعسل	430	42,79	271	26,96	304	30,25	1.005	100
العيون	139	31,52	120	27,21	182	41,27	441	100
بوثلجة	541	28,73	388	20,61	954	50,66	1.883	100
السوارخ	170	33,46	148	29,13	190	37,41	508	100
بريحان	152	36,19	130	30,95	138	32,86	420	100
بحيرة الطيور	144	21,59	210	31,48	313	46,93	667	100
الشافية	217	48,76	109	24,50	119	26,74	445	100
الذرعان	1.029	42,33	489	20,11	913	37,56	2.431	100
شيحاني	408	55,06	177	23,89	156	21,05	741	100
شبيطة مختار	352	41,80	210	24,94	280	33,26	842	100
بسباس	525	28,58	294	16,00	1.018	55,42	1.837	100
عصفور	302	32,00	288	30,50	354	37,50	944	100
الشط	435	29,08	485	32,42	576	38,50	1.496	100
زريزر	272	40,84	187	28,08	207	31,08	666	100
زيتونة	195	39,47	148	29,96	151	30,57	494	100
عين كرمة	355	45,05	169	21,45	264	33,50	788	100
واد زيتون	110	30,81	90	25,21	157	43,82	357	100
حمام بني صالح	144	38,30	104	27,66	128	34,04	376	100
رمل السوق	151	38,14	112	28,28	133	33,58	396	100
ولاية عنابة	8.472	33,10	7.570	29,58	9.551	37,32	25.593	100
ولاية الطارف	13.555	36,72	9.518	25,78	13.844	37,50	36.917	100
مجال الدراسة	22.027	35,24	17.088	27,34	23.395	37,42	62.510	100

المصدر: أنجز من خلال معطيات مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998.

جدول (55)

ولايتي عنابة و الطارف

توزيع القوة النشطة و المشتغلين فعلاً عبر البلديات

(1987)

المتغيرات / البلديات	عدد السكان (ن)	القوة النشطة		المشتغلون فعلاً		البطالون	
		العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
عنابة	227.795	65.736	28,86	55.653	84,66	10.083	15,34
برحال	11.908	2.775	23,30	2.153	77,58	622	22,41
الحجار	25.708	6.668	25,94	5.870	88,03	798	11,97
العلمة	6.624	1.652	24,94	1.262	76,39	390	23,61
البوني	88.680	22.344	25,19	18.857	84,39	3.487	15,61
واد لعنب	10.398	2.673	25,70	1.922	71,90	751	28,10
الشرفة	6.757	1.656	24,50	1.235	74,58	421	25,42
سيرايدي	6.696	1.936	28,91	1.643	84,87	293	15,13
عين الباردة	13.757	3.436	24,97	2.857	83,15	579	16,85
شطايبي	7.016	1.993	28,40	1.455	73,00	538	27,00
سيدي عمار	44.342	11.185	25,22	9.636	86,15	1.549	13,85
التريعات	4.264	991	23,24	791	79,82	200	20,18
الطارف	14.067	3.609	25,65	2.863	79,33	746	20,67
بوحجار	12.532	2.964	23,65	2.275	76,75	689	23,25
بن مهيدي	20.293	5.315	26,19	4.526	85,15	789	14,85
بوقوس	9.036	2.067	22,87	1.286	62,22	781	37,78
القالة	19.567	5.236	26,76	4.323	82,56	913	17,44
عين لعسل	9.859	2.492	25,27	1.953	78,37	539	21,63
العيون	3.590	854	23,79	665	77,87	189	22,13
بوثلجة	11.484	2.842	24,75	2.237	78,71	605	21,29
السوارخ	6.076	1.508	24,82	1.244	82,49	264	17,51
بريحان	6.903	1.668	24,16	1.230	73,74	438	26,26
بحيرة الطيور	7.553	1.790	23,70	1.519	84,86	271	15,14
الشافية	6.248	1.453	23,25	977	67,24	476	32,76
الذرعان	25.683	6.512	25,35	5.377	82,57	1.135	17,43
شيحاني	8.067	2.103	26,07	1.678	79,79	425	20,21
شبيطة مختار	16.498	3.977	24,10	3.118	78,40	859	21,60
بسباس	34.279	8.636	25,19	6.772	78,42	1.864	21,58
عصفور	8.865	2.166	24,43	1.782	82,27	384	17,73
الشط	17.716	4.126	23,29	3.206	77,70	920	22,30
زريزر	7.969	1.858	23,31	1.513	81,43	345	18,57
زيتونة	6.350	1.443	22,72	1.034	71,66	409	28,34
عين كرمة	10.707	2.436	22,75	1.663	68,27	773	31,73
واد زيتون	4.260	947	22,23	630	66,53	317	33,47
حمام بني صالح	4.397	998	22,70	773	77,45	255	25,55
رمل السوق	2.931	749	25,55	576	76,90	173	23,10
ولاية عنابة	453.945	123.045	27,10	103.334	83,98	19.711	16,02
ولاية الطارف	274.930	67.749	24,64	53.220	78,55	14.529	21,45
مجال الدراسة	728.875	190.794	26,17	156.554	82,05	34.240	17,95

المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987.

جدول (56)

ولايتي عنابة و الطارف

توزيع القوة النشطة و المشتغلين فعلاً عبر البلديات

(1998)

المتغيرات / البلديات	عدد السكان (ن)	القوة النشطة		المشتغلون فعلاً		البطالون	
		العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
عنابة	243.813	71.497	29,32	52.663	73,66	18.834	26,34
برحال	18.885	4.554	24,11	3.492	76,68	1.062	23,32
الحجار	33.941	14.691	43,28	3.398	23,13	11.293	76,87
العلمة	8.693	3.000	34,51	2.088	69,60	912	30,40
البوني	111.787	22.913	20,50	17.118	74,71	5.795	25,29
واد لعنب	18.133	3.605	19,88	2.418	67,07	1.187	32,93
الشرفة	9.370	4.783	51,04	2.080	43,49	2.703	56,51
سيرايدي	7.227	3.819	52,84	2.844	74,47	975	25,53
عين الباردة	17.515	5.441	31,06	3.673	67,50	1.768	32,50
شطايبي	7.591	2.576	33,93	1.582	61,41	994	38,59
سيدي عمار	72.353	16.533	22,85	12.326	74,55	4.207	25,45
التريعات	5.075	1.788	35,23	1.271	71,08	517	28,92
الطارف	20.256	16.352	80,82	15.169	92,76	1.183	07,24
بوحجار	16.419	6.203	37,78	3.230	52,07	2.973	47,93
بن مهيدي	28.659	10.060	34,10	5.188	51,57	4.872	48,43
بوقوس	10.615	3.483	32,81	1.464	42,03	2.019	57,97
القالة	24.871	10.333	41,54	6.084	58,88	4.249	41,12
عين لعسل	12.413	4.608	37,12	2.349	50,98	2.259	49,02
العيون	4.582	2.304	50,28	1.477	64,11	827	35,89
بوثلجة	15.311	6.877	44,91	4.326	62,91	2.551	37,09
السوارخ	7.534	2.678	35,54	1.310	48,92	1.368	51,08
بريحان	8.338	2.654	31,83	1.176	44,32	1.478	55,68
بحيرة الطيور	9.341	3.309	35,42	1.677	50,68	1.632	49,32
الشافية	7.467	2.400	32,14	960	40,00	1.440	60,00
الذرعان	32.595	11.747	36,04	5.784	49,24	5.963	50,76
شيحاني	9.247	3.562	38,52	1.733	48,66	1.829	51,34
شبيطة مختار	20.821	5.942	28,54	2.102	35,38	3.840	64,62
بسباس	43.123	12.242	28,38	4.269	34,88	7.973	60,00
عصفور	10.674	4.653	43,59	2.065	44,38	2.588	55,62
الشط	26.814	7.752	28,91	3.263	42,10	4.489	57,90
زريزر	10.088	3.101	30,74	1.784	57,53	1.317	42,47
زيتونة	8.352	2.764	33,09	1.248	45,15	1.516	54,85
عين كرمة	12.154	3.982	32,76	1.621	40,71	2.361	59,29
واد زيتون	5.302	1.925	36,30	924	48,00	1.001	52,00
حمام بني صالح	4.873	1.986	40,75	1.008	50,76	978	49,24
رمل السوق	3.654	1.818	49,75	1.151	63,31	667	36,69
ولاية عنابة	554.383	155.200	28,00	104.953	67,62	50.247	32,38
ولاية الطارف	353.503	132.735	37,54	71.362	53,76	61.373	46,24
مجال الدراسة	907.886	287.935	31,71	176.315	61,23	111.620	38,77

المصدر: أنجز من خلال معطيات مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنابة و الطارف 1998.

جدول (57)

ولايتي عنـابة و الطارف
توزيع معدّل الشغل، معدّل البطالة و معدّل الإعالة عبر البلديـات
1998 – 1987

المعدّلات / البلديات	1987			1998		
	معدّل الشغل	معدّل البطالة	معدّل الإعالة	معدّل الشغل	معدّل البطالة	معدّل الإعالة
عنـــابة	24,43	15,34	4,09	21,60	26,34	4,63
برحـــال	18,08	22,41	5,53	18,50	23,32	5,41
الحجـــار	22,83	11,97	4,37	21,80	49,64	4,59
العلـــمة	19,05	23,61	5,24	24,02	30,40	4,16
البـونـــي	21,26	15,61	4,70	15,31	25,29	6,53
واد لعنـب	18,48	28,10	5,41	13,33	32,93	7,50
الشـرفـة	18,27	25,42	5,47	22,20	56,51	4,50
سيرايـدي	24,53	15,13	4,07	39,35	25,53	2,54
عين الباردة	20,76	16,85	4,81	20,97	32,50	4,77
شطايـــبي	20,73	27,00	4,82	20,84	38,59	4,80
سيدي عمار	21,73	13,85	4,60	17,03	25,45	5,87
التريـــعات	18,55	20,18	5,39	25,04	28,92	3,99
الـطـــارف	20,35	20,67	4,91	50,02	10,42	3,00
بوحجـــار	18,15	23,25	5,50	19,67	47,93	5,08
بن مهيدي	22,30	14,85	4,48	18,10	48,43	5,52
بوقـوس	14,23	37,78	7,02	13,79	57,97	7,25
الـقـالـة	22,09	17,44	4,52	24,46	41,12	4,08
عين لعسل	19,81	21,63	5,04	18,92	49,02	5,28
العيـــون	18,52	22,13	5,40	32,23	35,89	3,10
بوثلجـة	19,48	21,29	5,13	28,25	37,09	3,54
السـوارخ	20,47	17,51	4,88	17,38	51,08	5,75
بريـحـان	17,82	26,26	5,61	14,10	55,68	7,09
بحيرة الطيور	20,11	15,14	4,97	17,95	49,32	5,57
الشـافيـة	15,63	32,76	6,39	12,85	60,00	7,78
الـذرعـــان	20,93	17,43	4,77	17,74	50,76	5,63
شيحانـــي	20,80	20,21	4,81	18,74	51,34	5,33
شبيطة مختار	18,89	21,60	5,29	10,09	64,62	9,90
بسبـــاس	19,75	21,58	5,06	09,90	65,12	10,10
عصفـــور	20,10	17,73	4,97	19,34	55,62	5,17
الشـــط	18,09	22,30	5,52	12,17	57,90	8,22
زريـــزر	18,98	18,57	5,27	17,68	42,47	5,65
زيتونـة	16,28	28,34	6,14	14,94	54,85	6,70
عين كرمة	15,53	31,73	6,44	13,33	59,29	7,50
واد زيتون	14,78	33,47	6,76	17,43	52,00	5,74
حمام بني صالح	17,58	25,55	5,69	20,68	49,24	4,83
رمل السوق	19,65	23,10	5,08	31,50	36,69	3,17
مجال الدراسة	21,47	17,96	4,65	19,42	38,77	5,15

المصدر: أنجـز من خـلال معـطـيات الـتعـداد العـام للسكـان و السكـن 1987

+ معطيات مديريتي التخطيط و التهيئة العمرانية لولايتي عنـابة و الطارف 1998.

جدول (58)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية
2003 – 2002

القطاعات التجارية / الأسواق	تجارة الأغذية		تجارة الألبسة		تجهيزات منزلية		تجارة حرفية ريفية وإنتاج ريفي محول		إنتاج ريفي خام		تجارة حرفية خدمية		المجموع
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	
برحال	287	31,26	174	18,95	92	10,02	129	14,05	74	08,06	162	17,65	918
الحجار	100	27,62	62	17,13	30	08,28	55	15,19	22	06,08	93	25,70	362
العلمة	35	22,73	19	12,34	10	06,49	50	32,47	14	09,09	26	16,88	154
البوني	102	38,93	87	33,21	50	19,08	13	04,96	/	/	10	03,82	262
واد لعنب	125	29,90	62	14,83	19	04,55	91	21,77	47	11,25	74	17,70	418
سيرايدي	71	33,49	49	23,11	28	13,21	17	08,02	23	10,85	24	11,32	212
عين الباردة	112	30,85	60	16,53	68	18,73	31	08,54	55	15,15	37	10,19	363
شطايبي	88	36,36	61	25,21	43	17,77	8	03,31	10	04,13	32	13,22	242
سيدي عمار	67	46,21	34	23,45	19	13,10	8	05,52	/	/	17	11,72	145
القنطرة	41	33,33	15	12,20	10	08,13	20	16,26	23	18,70	14	11,38	123
التريعات	60	31,91	20	10,64	8	04,26	56	29,79	34	18,09	10	05,32	188
الطارف	118	28,30	89	21,34	71	17,03	52	12,47	29	06,95	58	13,91	417
بوحجار	188	21,29	170	19,25	128	14,50	185	20,95	72	08,15	140	15,86	883
بن مهيدي	143	31,57	94	20,75	78	17,22	35	07,73	50	11,03	53	11,70	453
بوقوس	28	20,44	14	10,21	12	08,76	27	19,71	36	26,28	20	14,60	137
القالة	234	23,45	191	19,14	118	11,82	148	14,83	128	12,83	179	17,93	998
عين لعسل	176	25,69	86	12,56	30	04,38	108	15,77	149	21,75	136	19,85	685
العيون	54	30,17	22	12,29	28	15,64	31	17,32	20	11,17	24	13,41	179
بوثلجة	126	40,00	60	19,05	35	11,11	24	07,62	/	/	70	22,22	315
السوارخ	39	41,49	11	11,70	18	19,15	/	/	26	27,66	/	/	94
بريحان	68	29,82	14	06,14	29	12,72	22	09,66	38	16,66	57	25,00	228
بحيرة الطيور	74	47,13	21	13,38	17	10,83	/	/	20	12,74	25	15,92	157
الشافية	31	25,40	30	24,59	10	08,20	/	/	42	34,43	9	07,38	122
الذرعان	191	23,52	165	20,32	83	10,22	77	09,48	192	23,65	104	12,81	812
شيحاني	81	63,78	20	15,75	9	07,09	/	/	10	07,87	7	05,51	127
شبيطة مختار	72	27,91	51	19,77	15	05,81	22	08,53	62	24,03	36	13,95	258
بسباس	144	42,86	63	18,75	44	13,09	/	/	25	07,44	60	17,86	336
عصفور	29	21,01	34	24,64	18	13,04	/	/	10	07,25	47	34,06	138
الشط	202	37,27	101	18,63	42	07,75	60	11,07	76	14,02	61	11,26	542
زريزر	53	51,46	20	19,42	/	/	/	/	15	14,56	15	14,56	103
زيتونة	35	27,34	29	22,66	/	/	/	/	38	29,69	26	20,31	128
عين كرمة	52	29,21	30	16,86	22	12,36	19	10,67	38	21,35	17	09,55	178
واد زيتون	48	29,81	29	18,02	37	22,98	/	/	/	/	47	29,19	161
حمام بني صالح	59	49,58	23	19,33	/	/	/	/	25	21,01	12	10,08	119
رمل السوق	50	54,94	20	21,98	/	/	/	/	12	13,19	9	09,89	91
المتوسط	/	**33,90**	/	**18,11**	/	**10,49**	/	**09,31**	/	**13,57**	/	**14,62**	/

المصدر: تحقيق ميداني 2002-2003.

جدول (59)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع التجهيزات التعليمية للطورين الأول و الثاني عبر البلديات
2004 – 2003

المتغيرات / البلديات	عدد المدارس	عدد الأقسام	عدد المعلمين	عدد التلاميذ	معدّل التأطير	معدّل إشغال القسم
عنابة	71	1.049	1.125	28.283	25	27
برحال	08	86	114	2.859	25	33
الحجار	15	190	210	4.849	23	26
العلمة	07	54	55	1.257	23	23
البوني	42	494	606	15.678	26	32
واد لعنب	10	90	99	2.677	27	30
الشرفة	04	50	51	1.271	25	25
سيرايدي	05	29	47	913	19	31
عين الباردة	07	78	90	2.340	26	30
شطايبي	08	46	49	820	17	18
سيدي عمار	28	338	430	12.283	29	36
التريعات	05	30	35	734	21	24
الطارف	14	122	144	2.376	23	28
بوحجار	13	86	105	2.425	23	28
بن مهيدي	21	138	187	4.263	23	31
بوقوس	12	69	71	1.789	25	26
القالة	17	133	171	3.478	20	26
عين لعسل	10	79	94	1.962	21	25
العيون	03	27	29	642	22	24
بوثلجة	10	80	98	2.198	22	27
السوارخ	07	46	54	1.035	19	23
بريحان	06	57	52	1.138	22	20
بحيرة الطيور	08	49	67	1.260	19	26
الشافية	07	54	47	994	21	18
الذرعان	16	139	187	4.725	25	34
شيحاني	07	42	40	1.297	32	31
شبيطة مختار	10	97	120	3.043	25	31
بسباس	21	165	246	6.102	25	37
عصفور	06	52	66	1.409	21	27
الشط	15	114	149	3.886	26	34
زريزر	06	51	60	1.351	23	26
زيتونة	10	62	69	1.273	18	20
عين كرمة	14	76	83	1.966	24	26
واد زيتون	05	35	28	809	29	23
حمام بني صالح	06	34	30	552	18	16
رمل السوق	04	24	29	541	19	23
ولاية عنابة	210	2.534	2.911	73.964	25	29
ولاية الطارف	248	1.831	2.226	51.514	23	28
مجال الدراسة	458	4.365	5.137	125.478	24	29

المصدر: مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنابة و الطارف، مصلحة البرمجة و المتابعة

دليل المؤسسات التربوية 2003-2004.

جدول (60)

ولايتي عنـابة و الطارف
توزيع التجهيزات التعليمية للطورالثالث عبر البلديات
2004 – 2003

المتغيرات / البلديات	عـدد المـدارس	عـدد الأقـســام	عـدد الأسـاتـذة	عـدد التـلاميـذ	معـدّل التـأطيـر	معـدّل إشـغال القـسم
عنـــابة	25	460	943	15.561	17	34
بـرحـــال	03	41	92	1.737	19	42
الـحجـار	05	72	159	2.673	17	37
الـعلـــمة	01	13	32	439	14	34
الـبـونـي	12	238	492	7.553	15	32
واد لعنـب	02	24	62	1.045	17	44
الـشـرفـة	01	13	31	465	15	36
سيرايـدي	01	15	29	424	15	28
عين الباردة	02	26	54	902	17	35
شطايـبي	01	11	30	430	14	39
سيدي عمار	08	114	306	5.427	18	48
التريـعات	01	09	24	360	15	40
الـطـارف	03	39	80	1.641	21	42
بوحجـار	02	28	64	1.280	20	46
بن مهيدي	05	68	131	2.208	17	32
بـوقـوس	01	12	27	610	23	51
الـقـالـة	03	54	105	1.929	18	36
عين لعسل	02	29	57	1.057	19	36
العيـون	01	12	22	347	16	29
بوثلجـة	03	44	66	1.109	17	25
السـوارخ	01	17	43	703	16	41
بريـحـان	03	24	41	580	14	24
بحيرة الطيور	02	23	39	683	18	30
الشـافيـة	01	12	26	465	18	39
الـذرعـان	04	76	143	2.370	17	31
شيحانـي	02	21	40	577	14	27
شبيطة مختار	03	46	84	1.334	16	29
بسبـاس	06	98	144	2.565	18	26
عصفـور	01	20	40	696	17	35
الشـط	03	49	81	1.524	19	31
زريـزر	01	22	43	714	17	32
زيتونـة	02	20	30	633	21	32
عين كرمة	03	34	51	1.062	21	31
واد زيتون	01	09	16	326	20	36
حمام بني صالح	01	12	15	267	18	22
رمل السوق	01	06	13	192	15	32
ولاية عنابة	62	1.036	2.254	37.016	16	36
ولاية الطارف	55	775	1.401	24.872	18	32
مجال الدراسة	117	1.811	3.655	61.888	17	34

المصدر: مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنـابة و الطارف، مصلحة البرمجة و المتابعة دليل المؤسسات التربوية 2003-2004.

جدول (61)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع التجهيزات التعليمية للطور الثانوي عبر البلديات
2004 – 2003

المتغيرات / البلديات	عدد المدارس	عدد الأقسام	عدد الأساتذة	عدد التلاميذ	معدّل التأطير	معدّل إشغال القسم
عنابة	13	334	739	9.935	13	30
برحال	02	37	88	1.356	15	37
الحجار	03	78	127	2.665	21	21
العلمة	/	/	/	/	/	/
البوني	04	83	165	2.347	14	28
واد لعنب	/	/	/	/	/	/
الشرفة	/	/	/	/	/	/
سيرايدي	/	/	/	/	/	/
عين الباردة	01	22	49	870	18	39
شطايبي	01	11	21	302	14	27
سيدي عمار	02	82	143	3.952	28	48
التريعات	/	/	/	/	/	/
الطارف	01	28	48	886	18	32
بوحجار	01	22	35	681	19	31
بن مهيدي	02	52	71	1.199	17	23
بوقوس	/	/	/	/	/	/
القالة	02	50	130	1.907	15	38
عين لعسل	01	20	30	630	21	32
العيون	/	/	/	/	/	/
بوثلجة	01	22	36	747	21	34
السوارخ	/	/	/	/	/	/
بريحان	/	/	/	/	/	/
بحيرة الطيور	/	/	/	/	/	/
الشافية	/	/	/	/	/	/
الذرعان	03	69	141	2.252	16	33
شيحاني	/	/	/	/	/	/
شبيطة مختار	/	/	/	/	/	/
بسباس	02	53	103	1.406	14	27
عصفور	01	17	17	331	19	20
الشط	01	20	32	365	11	18
زريزر	01	11	18	332	18	30
زيتونة	/	/	/	/	/	/
عين كرمة	01	20	20	438	22	22
واد زيتون	/	/	/	/	/	/
حمام بني صالح	/	/	/	/	/	/
رمل السوق	/	/	/	/	/	/
ولاية عنابة	26	647	1.332	21.427	16	33
ولاية الطارف	17	384	681	11.174	16	29
مجال الدراسة	43	1.031	2.013	32.601	16	32

المصدر: مديريتي التربية و التعليم لولايتي عنابة و الطارف، مصلحة البرمجة و المتابعة

دليل المؤسسات التربوية 2003-2004.

جدول (62)

ولايتي عنـابة و الطارف
توزيع المساكن حسب المراكز عبر البلديات
1987

المراكز / البلديات	المراكز الرئيسية		المراكز الثانوية		مناطق التبعثر		المجموع
	العـدد	النسبة (%)	العـدد	النسبة (%)	العـدد	النسبة (%)	
عنـــابة	39.949	97,41	/	/	1.061	02,59	41.010
برحـــال	566	32,42	492	28,18	688	39,40	1.746
الحجـار	2.348	48,04	1.996	40,83	544	11,13	4.888
العلـمة	199	20,08	/	/	792	79,92	991
البـونـي	4.340	31,59	8.376	60,96	1.023	07,45	13.739
واد لعنـب	370	22,07	864	51,56	442	26,37	1.676
الشـرفـة	227	22,36	367	36,16	421	41,48	1.015
سيرايـدي	834	59,06	119	08,43	459	32,51	1.412
عين الباردة	342	16,51	879	42,42	851	41,07	2.072
شطايـبي	752	56,46	108	08,11	472	35,43	1.332
سيدي عمار	6.440	67,32	3.100	32,41	26	00,27	9.566
التريـعات	225	37,00	156	25,66	227	37,34	608
الـطـارف	709	29,87	1.274	53,66	391	16,47	2.374
بوحـجـار	1.811	71,89	/	/	708	28,11	2.519
بن مهيدي	1.366	43,19	723	22,86	1.074	33,95	3.163
بـوقـوس	107	06,58	238	14,62	1.282	78,80	1.627
الـقـالـة	2.938	86,19	113	03,31	358	10,50	3.409
عين لعسل	871	55,37	311	19,77	391	24,86	1.573
العيـــون	340	63,43	/	/	196	36,57	536
بوثلجـة	1.233	66,36	168	09,04	457	24,60	1.858
السـوارخ	644	71,87	/	/	252	28,13	896
بريـحـان	381	31,96	575	48,24	236	19,80	1.192
بحيرة الطيور	612	53,26	264	22,98	273	23,76	1.149
الشـافيـة	249	23,31	/	/	819	76,69	1.068
الـذرعـان	2.450	56,69	1.608	37,20	264	06,11	4.322
شيحـانـي	941	71,45	/	/	376	28,55	1.317
شبيطة مختار	1.884	67,31	578	20,65	337	12,04	2.799
بسبـاس	1.422	26,37	2.763	51,23	1.208	22,40	5.393
عصفـور	612	39,61	593	38,38	340	22,01	1.545
الشـط	1.035	41,10	914	36,30	569	22,60	2.518
زريـزر	189	14,68	1.043	81,04	55	04,28	1.287
زيتونـة	562	54,62	85	08,26	382	37,12	1.029
عين كرمة	472	28,68	133	08,08	1.041	63,24	1.646
واد زيتون	98	15,29	/	/	543	84,71	641
حمام بني صالح	157	19,80	/	/	636	80,20	793
رمل السوق	238	55,09	112	25,93	82	18,98	432
ولاية عنابة	56.592	70,69	16.457	20,56	7.006	08,75	80.055
ولاية الطارف	21.321	47,29	11.495	25,49	12.270	27,22	45.086
مجال الدراسة	77.913	62,26	27.952	22,34	19.276	15,42	125.141

المصدر : أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987.

جدول (63)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع المساكن حسب المراكز عبر البلديات
1998

المراكز / البلديات	المراكز الرئيسية		المراكز الثانوية		مناطق التبعثر		المجموع
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
عنابة	43.617	98,94	279	00,63	186	00,43	44.082
برحال	1.580	55,59	1.156	40,68	106	03,73	2.842
الحجار	3.800	71,64	949	17,89	555	10,47	5.304
العلمة	484	33,70	134	09,33	818	56,96	1.436
البوني	4.677	26,99	11.986	69,18	663	03,83	17.326
واد لعنب	419	16,77	1.884	75,40	196	07,84	1.499
الشرفة	363	26,00	839	60,10	194	13,90	1.396
سيرايدي	899	70,23	134	10,47	247	19,30	1.280
عين الباردة	773	29,55	1.647	62,96	196	07,49	2.616
شطايبي	831	59,10	119	08,46	456	32,44	1.406
سيدي عمار	6.986	60,68	4.493	39,03	33	00,29	11.512
التريعات	275	38,79	253	35,68	181	25,53	709
الطارف	1.357	42,67	1.464	46,04	359	11,29	3.180
بوحجار	1.588	58,55	/	/	1.124	41,44	2.712
بن مهيدي	1.956	45,13	1.737	40,08	641	14,79	4.334
بوقوس	125	07,59	287	17,43	1.235	74,98	1.647
القالة	3.561	87,63	142	03,49	361	08,88	4.064
عين لعسل	1.181	62,29	501	26,42	214	11,29	1.896
العيون	522	78,50	90	13,53	53	07,97	665
بوثلجة	1.774	73,70	299	12,42	334	13,88	2.407
السوارخ	788	73,85	132	12,37	147	13,78	1.067
بريحان	494	38,26	652	50,50	145	11,24	1.291
بحيرة الطيور	676	51,13	422	31,92	224	16,95	1.322
الشافية	364	31,27	243	20,88	557	47,85	1.164
الذرعان	2.858	56,30	2.143	42,22	75	01,48	5.076
شيحاني	1.317	84,21	179	11,44	68	04,35	1.564
شبيطة مختار	2.264	66,94	780	23,06	338	10,00	3.382
بسباس	1.798	27,45	3.957	60,40	796	12,15	6.551
عصفور	1.504	94,59	/	/	86	05,41	1.590
الشط	2.140	52,11	1.613	39,27	354	08,62	4.107
زريزر	1.059	71,94	402	27,31	11	00,75	1.472
زيتونة	766	61,63	101	08,13	376	30,25	1.243
عين كرمة	569	30,00	685	36,11	643	33,89	1.897
واد زيتون	146	18,18	319	39,73	338	42,09	803
حمام بني صالح	214	27,26	/	/	571	72,74	785
رمل السوق	284	52,99	148	27,61	104	19,40	536
ولاية عنابة	64.704	70,02	23.873	25,83	3.831	04,15	92.408
ولاية الطارف	29.305	53,52	16.296	29,76	9.154	16,72	54.755
مجال الدراسة	94.009	63,88	40.169	27,29	12.985	08,83	147.163

المصدر : أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1998.

جدول (64)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع معدّل إشغال المسكن عبر البلديات
1998 – 1987

المعدّل / البلديات	1987			1998		
	عدد السكان	عدد المساكن	نسمة/مسكن	عدد السكان	عدد المساكن	نسمة/مسكن
عنابة	227.795	41.010	6	243.813	44.082	6
برحال	11.908	1.746	7	18.885	2.842	7
الحجار	25.708	4.888	5	33.941	5.304	6
العلمة	6.624	991	7	8.693	1.436	6
البوني	88.680	13.739	6	111.787	17.326	6
واد لعنب	10.398	1.676	6	18.133	2.499	7
الشرفة	6.757	1.015	7	9.370	1.396	7
سيرايدي	6.696	1.412	5	7.227	1.280	6
عين الباردة	13.757	2.072	7	17.515	2.616	7
شطايبي	7.016	1.332	5	7.591	1.406	5
سيدي عمار	44.342	9.566	5	72.353	11.512	6
التريعات	4.264	608	7	5.075	709	7
الطارف	14.067	2.374	6	20.256	3.180	6
بوحجار	12.532	2.519	5	16.419	2.712	6
بن مهيدي	20.293	3.163	6	28.659	4.334	7
بوقوس	9.036	1.627	6	10.615	1.647	6
القالة	19.567	3.409	6	24.871	4.064	6
عين لعسل	9.859	1.573	6	12.413	1.896	7
العيون	3.590	536	7	4.582	665	7
بوثلجة	11.484	1.858	6	15.311	2.407	6
السوارخ	6.076	896	7	7.534	1.067	7
بريحان	6.903	1.192	6	8.338	1.291	6
بحيرة الطيور	7.553	1.149	7	9.341	1.322	7
الشافية	6.248	1.068	6	7.467	1.164	6
الذرعان	25.683	4.322	6	32.595	5.076	6
شيحاني	8.067	1.317	6	9.247	1.564	6
شبيطة مختار	16.498	2.799	6	20.821	3.382	6
بسباس	34.279	5.393	6	43.123	6.551	7
عصفور	8.865	1.545	6	10.674	1.590	7
الشط	17.716	2.518	7	26.814	4.107	7
زريزر	7.969	1.287	6	10.088	1.472	7
زيتونة	6.350	1.029	6	8.352	1.243	7
عين كرمة	10.707	1.646	7	12.154	1.897	7
واد زيتون	4.260	641	7	5.302	803	7
حمام بني صالح	4.397	793	6	4.873	785	6
رمل السوق	2.931	432	7	3.654	536	7
ولاية عنابة	453.945	80.055	6	554.383	92.408	6
ولاية الطارف	274.930	45.086	6	353.503	54.755	6
مجال الدراسة	728.875	125.141	6	907.886	147.163	6

المصدر: أنجز من خلال معطيات التعداد العام للسكان و السكن 1987-1998.

جدول (65)

ولايتي عنابة و الطارف
توزيع المساكن حسب التجهيز الداخلي عبر البلديات
1998

المؤشرات / البلديات	مياه الشرب		الصرف الصحي		المطبخ		الحمام		الكهرباء		المرحاض		مجموع المساكن بالبلدية	مؤشر الرفاهية (I.C)
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)		
عنابة	41.015	93,04	40.969	92,93	38.625	87,62	28.490	64,63	41.949	95,16	38.310	86,90	44.082	86,71
برحال	2.217	78,00	2.259	79,48	2.433	85,61	1.958	68,90	2.467	86,80	2.623	92,30	2.842	81,85
الحجار	3.778	71,23	3.835	72,30	4.581	86,37	3.370	63,54	4.008	75,56	4.669	88,03	5.304	76,17
العلمة	524	36,49	476	33,15	1.162	80,92	610	42,48	904	62,95	951	66,22	1.436	53,70
البوني	11.766	67,91	11.987	69,18	15.116	87,24	10.512	60,67	13.678	78,94	16.223	93,63	17.326	76,26
واد لعنب	1.286	51,46	1.197	47,90	1.864	74,59	1.178	47,14	1.968	78,75	2.144	85,80	2.499	64,27
الشرفة	673	48,21	648	46,42	1.140	81,66	430	30,80	716	51,29	1.128	80,80	1.396	56,53
سيرايدي	874	68,28	577	45,08	1.124	87,81	621	48,51	1.208	94,37	1.234	96,40	1.280	73,41
عين الباردة	1.661	63,49	1.567	59,90	1.701	65,02	1.402	53,59	1.562	59,71	1.908	72,93	2.616	62,44
شطايبي	767	54,55	836	59,46	908	64,58	622	44,24	941	65,00	966	68,70	1.406	59,74
سيدي عمار	7.977	69,29	9.800	85,13	11.113	96,53	9.093	78,98	10.293	89,41	11.210	97,38	11.512	86,12
التريعات	549	77,43	539	76,02	549	77,43	482	67,98	619	87,30	598	84,34	709	78,42
الطارف	2.612	82,13	2.484	78,11	2.609	82,04	2.072	65,16	2.916	91,70	2.676	84,15	3.180	80,55
بوحجار	1.735	63,97	1.354	49,93	1.357	50,04	1.093	40,30	1.924	70,94	1.430	52,73	2.712	54,65
بن مهيدي	3.182	73,42	2.573	59,37	3.473	80,13	2.416	55,74	3.362	77,57	3.430	79,14	4.334	70,90
بوقوس	202	12,26	234	14,21	510	30,96	220	13,35	1.244	75,53	358	21,74	1.647	28,01
القالة	3.155	77,63	3.067	75,47	3.266	80,36	2.482	61,07	3.480	85,63	3.213	79,06	4.064	76,54
عين لعسل	1.468	77,43	1.351	71,25	1.590	83,86	1.047	55,22	1.604	84,60	1.656	87,34	1.896	76,62
العيون	458	68,87	493	74,13	439	66,01	241	36,24	518	77,89	507	76,24	665	66,57
بوثلجة	1.666	69,21	1.444	60,00	1.744	72,46	1.117	46,41	1.937	80,47	1.785	74,16	2.407	67,12
السوارخ	959	89,88	871	81,63	850	79,66	538	50,42	971	91,00	924	86,60	1.067	79,87
بريحان	965	74,75	500	38,73	854	66,15	559	43,30	1.062	82,26	952	73,74	1.291	63,16
بحيرة الطيور	1.014	76,70	611	46,22	1.019	77,08	776	58,70	1.091	82,52	1.056	79,88	1.322	70,18
الشافية	381	32,73	274	23,54	681	58,50	345	29,64	792	68,04	666	57,22	1.164	44,95
الذرعان	4.113	81,03	4.071	80,20	4.171	82,20	3.086	60,80	3.957	77,95	4.256	83,84	5.076	77,67
شيحاني	1.075	68,73	1.187	75,90	1.138	72,76	570	36,44	1.102	70,46	1.331	85,10	1.564	68,23
شبيطة مختار	1.723	50,95	1.827	54,02	2.276	67,30	1.356	40,09	2.038	60,26	2.823	83,47	3.382	59,35
بسباس	4.210	64,26	3.628	55,38	4.013	61,25	2.749	41,96	4.392	67,04	5.389	82,26	6.551	62,03
عصفور	1.024	64,40	996	62,64	1.182	74,34	563	35,41	1.062	66,79	1.339	84,21	1.590	64,63
الشط	1.442	35,11	1.395	33,97	2.623	63,87	1.418	34,53	2.474	60,16	3.329	81,06	4.107	51,45
زريزر	882	59,92	800	54,35	1.088	73,91	776	52,72	935	63,52	1.136	77,17	1.472	63,60
زيتونة	641	51,57	573	46,10	710	57,12	437	35,16	913	73,45	737	59,29	1.243	53,78
عين كرمة	595	31,36	555	29,26	1.276	67,26	440	23,19	1.355	71,43	1.073	56,56	1.897	46,51
واد زيتون	141	17,56	91	11,33	172	21,42	96	11,96	516	64,26	178	22,17	803	24,78
حمام بني صالح	130	16,56	121	15,41	194	24,71	159	20,25	486	61,91	183	23,31	785	27,03
رمل السوق	424	79,10	365	68,10	399	74,44	258	48,13	476	88,80	437	81,53	536	73,35
ولاية عنابة	73.087	79,09	74.690	80,82	80.316	86,91	58.768	63,59	80.313	86,91	81.964	88,69	92.408	81,00
ولاية الطارف	34.197	62,45	30.865	56,37	37.634	68,73	24.814	45,32	40.604	74,16	40.864	74,63	54.755	63,61
مجال الدراسة	107.284	72,90	105.555	71,72	117.950	80,15	83.582	56,79	120.917	82,16	122.828	83,46	147.163	74,53

المصدر : ONS :Collections statistiques n°92, Les principaux résultats de l'exploitation exhaustive, pp. 234-235 et 281,282,283-284.

جدول (66)

ولايتي عنـابة و الطارف
توزيع الطرقات عبر البلديات (كم)

الأصناف / البلديات	طـول الطريـــق (كم)			المجموع
	وطنـــي	ولائـــي	بـلـدي	
عنـــابة	9,80	18,50	14,50	42,80
برحـــال	21,10	11,05	14,00	46,15
الحجـــار	19,83	8,10	20,85	48,78
العلـــمة	16,30	/	23,50	39,80
البـونـــي	26,30	9,50	21,60	57,40
واد لعنـب	9,00	51,40	12,30	72,70
الشـرفـة	8,50	23,00	14,00	45,50
سيرايـدي	/	59,83	35,00	94,83
عين الباردة	28,88	15,63	17,00	61,51
شطايـــبي	/	49,60	42,65	92,25
سيدي عمار	/	17,50	9,30	26,80
التريـــعات	/	30,25	9,30	39,55
الـطـــارف	18,25	/	37,70	55,95
بوحجـــار	14,15	12,92	72,80	99,87
بن مهيدي	22,65	19,75	31,20	73,60
بـوقـوس	/	/	54,00	54,00
الـقـالـة	19,50	27,50	47,00	94,00
عين لعسل	10,75	13,00	18,50	42,25
العيـــون	8,59	5,00	23,50	37,09
بوثلجـــة	9,20	/	44,60	53,80
السـوارخ	20,00	/	39,70	59,70
بريـحـان	/	32,40	30,30	62,70
بحيرة الطيور	11,00	6,60	41,00	58,60
الشـــافيـــة	/	23,00	41,70	64,70
الـذرعـــان	23,45	8,50	29,00	60,95
شيحـانـــي	13,50	28,70	25,70	67,90
شبيطة مختار	5,77	8,80	/	14,57
بـسبـــاس	11,75	28,80	43,50	84,05
عصفـــور	/	28,60	20,00	48,60
الشـــط	5,70	23,50	44,60	73,80
زريـــزر	4,45	11,50	5,00	20,95
زيتونـــة	14,20	/	44,70	58,90
عين كرمة	14,10	/	93,40	107,50
واد زيتون	/	/	61,00	61,00
حمام بني صالح	/	53,10	68,50	121,60
رمل السوق	/	5,00	46,80	51,80
ولاية عنـابة	139,71	294,36	234,00	668,07
ولاية الطارف	227,01	336,67	964,20	1.527,88
مجال الدراسة	366,72	631,03	1.198,20	2.195,95

المصدر: مديريتي النقل لولايتي عنـابة و الطارف 2004.

جامعة منتوري – قسنطينة-

كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

السلك الثاني من الدراسات العليا (دكتوراه علوم)

إستمارة إستبيان موجهة لأصحاب المحلات التجارية بمدينة عنابة

I- مكان و طبيعة المحل التجاري:

- النشاط التجاري .....
- عنوان المحل التجاري .....
- إسم المحل التجاري .....

II- خصائص المحل التجاري:

1- منذ متى و أنت تستثمر في هذا المحل التجاري؟ الشهر..... السنة.....

2- كيف تحصلت على هذا المحل التجاري؟ ورثته☐ إشتريته☐ إستأجرته☐

- إذا كنت قد إشتريته، كم هو ثمن الشراء؟ .....دج
- إذا كنت قد إستأجرته، كم هو ثمن الإيجار؟ ..... دج
- من عند من إستأجرته؟ شخص☐ عائلة☐ OPGI ☐ حالة أخرى .....

3- ما هو النشاط السابق لهذا المحل التجاري؟ .....

4- ما هي مساحة المحل التجاري؟ ..... $م^2$.

- هل لمحلك التجاري مخزن؟ نعم☐ لا ☐
- إذا كان الجواب بـــ "نعم"، أين يقع؟ .....، كم تبلغ مساحته؟ .....$م^2$.
- كم هي طول واجهة المحل التجاري؟ .....م.

5- الهيئة العامة للمحل التجاري؟

- هيئة الـــواجـــهـــة: سيئة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐ جيدة جدًا ☐
- هيئة الـــمـــدخـــل: سيئة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐ جيدة جدًا ☐
- هيئة عرض البضائع: سيئة ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐ جيدة جدًا ☐

6- كم عدد الأشخاص الذين يعملون في المحل التجاري؟ عدد الذكور..... عدد الإناث.....

7- هل تعتبر محلك التجاري؟ صغير☐ متوسط☐ كبيـــر☐ كبير جدًا☐

8- أوقات العمل بالمحل التجاري؟ من ..... إلى ..... (و) من ..... إلى .....

مجموع الساعات .....

- ما هو يوم العطلة الرسمية بالنسبة إليك؟ الجمعة ☐ الأحد ☐

- هل تفتح فيه أحياناً لبعض الظروف و متى؟ .....

III- دراسة مكان المحل التجاري:

9- هل كنت في السابق في محل آخر؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـــ "نعم"، أين يوجد؟ داخل المركز ☐ خارج المركز ☐

- لماذا غيّرت المكان؟ .....

10- هل أنت راض بالمكان الحالي؟ نعم ☐ لا ☐

- وضح ذلك؟ .....

11- هل تتمنى أن تنتقل إلى مكان آخر؟ لا ☐ نعم ☐

- إلى أين؟ .....

- لـــماذا؟ .....

12- هل اِعترضتك عوائق للاِستقرار في هذا المكان؟

لا ☐ نعم ☐

- ما هي؟ .....

13- ما هي إيجابيات مكان محلك التجاري الحالي؟ .....

- ما هي سلبيات مكان محلك التجاري الحالي؟ .....

14- ما هو برأيك المكان المثالي للمحل التجاري بمدينة عنـــابة؟ .....

15- أين توجد حدود مركز مدينة عنـــابة التجاري(الإستعانة بخريطة) .....

.....

16- أين توجد أهم منطقة بها حركة تجارية كثيفة بمدينة عنـــابة؟ .....

IV- توسيع المحل التجاري:

17- هل أنجزت عملية تحديث لمحلك التجاري؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـــ "نعم" متى كان ذلك؟

أقل من ســـنـــــة ☐ أقل من 03 سنوات ☐

أقل من 05 سنوات ☐ أكثر من 05 سنوات ☐

18- مما تأتي المنافسة الأكثر أهمية ضمن نشاطك التجاري؟

- المحلات الواقعة على نفس المحور التجاري ☐

- المحلات الواقعة بالمـــركـــز الـــحـــديـــث ☐

- المحلات الواقعة بالمـــركـــز الـــقـــديـــم ☐

- من نسبة المحلات الكبرى بمدينة عنـــابـــة ☐

19- كيف يكون رد فعلك عندما تُعاني من المنافسة؟ .....

20- ماذا تتوقع خلال السنوات القادمة بالنسبة لمحلك التجاري؟

- تحـديـث المـحـل التـجـاري ☐
- تغيـيـر طبـيـعة الـنـشـاط ☐
- التخصص في بيع بعض المنتوجات ☐
- فتـح فـرع آخـر للمحل التجاري ☐

لماذا؟ .....

V- صاحـب الـمـحـل التجـاري:

21- مكان إقامة صاحب المحل التجاري؟ .....

22- وسيلة الوصول إلى مكان العمل؟

سيرًا على الأقدام☐ سيارة خاصة☐ سيارة أجرة☐ حـافـلة☐ وسيلة أخرى .....

23- متى بدأت العمل بالتجارة؟ .....

24- العمل السابق لصاحب المحل التجاري؟ .....

- ما هي أسباب هذا التحول؟ .....

25- المستوى التعليمي لصاحب المحل التجاري؟ .....

26- ما هي الأماكن التي تقوم منها بتموين محلك التجاري بالبضائع؟

- الأسواق الأسبوعية الموجودة بولاية عنـابة؟☐ ماهي .....
- الأسواق الأسبوعية بـولايـات أخـرى؟☐ ما هي .....
- مـحـلات تـجـارة الـجـمـلـة؟☐ أين تقع .....
- مـن الـقـطـاع الـمـخـالـف؟☐ لماذا؟ .....
- أمـاكـن أخـرى؟☐ حددها؟.....

VI- الـزبـائـن:

27- نوعيـة الزبـائـن؟ غـنـيـة☐ فوق المتوسط☐ متـوسطة☐ فقيـرة☐

28- مصدر الزبائـن؟

- من مركز مدينة عنـابة ☐
- من مـديـنـة عنـابة ☐
- من بلديات ولاية عنـابة☐
- من خارج ولاية عنـابة☐

29- حركة الزبائـن؟ جيـدة جدًا☐ جيـدة☐ متـوسطة☐ ضعيـفة☐

30- متوسط عدد الزبائن يوميًا .....

VII- الـمـشـاكـل:

31- هل هناك عمليات ترميم أو بناء أثرت على محلك التجاري؟

نعم ☐ لا ☐

- ما هي أهم العمليات؟ .....

32- هل طرأ تغيير على المحور التجاري الذي يقع فيه محلك التجاري؟

نعم ☐ لا ☐

- ماذا كانت النتائج؟ .....

33- ما هي المؤثرات الناتجة على محلك التجاري نتيجة:

- إنشـــاء مواقـــف السيارات ☐ .....
- عمل محاور تجارية للمشاة ☐ .....
- تـــعـــريـــض الرصيـــف ☐ .....

34- هل تتمنى عمليات تنظيم ما في منطقتك؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـــ "نعم" ما هي؟ .....

35- هل هناك ملاحظات أخرى توّد أن تضيفها؟

.....

.....

شكرًا

جامعة منتوري – قسنطينة–
كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية
السلك الثاني من الدراسات العليا

اِستمارة اِستبيان موجهة لتجار الأسواق الأسبوعية بولايتي عنـابة و الطارف

اِسم السوق الأسبوعية: .....

1- مكان الإقامة:..... البلدية:..... الولاية:.....

2- الحضور إلى السوق: - كل أسبوع ☐

- بالمنـــاسبة ☐

- اِستـــثنـــائي ☐

3- منذ متى و أنت تتسوق إلى هذه السوق؟ .....

4- ما هي الأسواق الأسبوعية الأخرى التي تتسوق إليها ؟ (حاول ذكرها في جدول)

اِسم السوق	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
يوم الاِنعقاد	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....

5- ساعة المجـــيء إلى السوق.....

- ساعة المغادرة من السوق.....

6- مهنة التسوق: - أساسية ☐ - إضافية ☐

7- متى بدأتم ممارسة التجارة بالسوق؟ .....

8- ما هي مهنتكم السابقة قبل ممارسة مهنة التجارة بالسوق؟ .....

9- ما هي أسباب تخليكم عنها؟ .....

10- هل تملك محل تجاري (تجارة ثابتة)؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة "نعم":

- أين يوجد هذا المحل؟ .....

- ما هي طبيعة النشاط التجاري الممارس به؟ .....

- هل تفتح المحل التجاري يوم اِنعقاد الأسواق التي تتسوق إليها؟ نعم ☐ لا ☐

11- ما هي أحسن سوق بالنسبة إليكم؟ .....

- لماذا؟ .....

12- ما هي وسيلة التنقل إلى السوق؟

- شـــاحنـــة ☐
- حـــافـلـــة ☐
- سيارة خاصة ☐
- أخرى تذكـــر.....

13- ما هو طبيعة نشاطكم التجاري؟

مواد غذائـــية ☐
خضر و فواكه ☐
لحوم و دجاج ☐
مطاعم متـــنقلة ☐
أحـــذيـــة ☐
ألـــبـــسة ☐
أقـــمشـــة ☐
زرابي و نسيجيات ☐
أوانـــــي ☐

عطور و مواد التجميل ☐
أدوات و مواد التنظيف ☐
بـــيض و دواجـــــن ☐
مأكـــولات الحـــيوانات ☐
أعـــلاف الحيـــوانـــات ☐
قـــطع غيـــار السيارات ☐
أدوات كهـــرومنـــزلية ☐
أخـــرى تذكـــر.....

14- طبيعة السلعة المعروضة للبيع؟ - محـــليـــة ☐
- من ولايات أخرى ☐
- مـــستـــوردة ☐

15- من أين يتم شراء السلع؟ - سوق أسبوعية أخرى ☐
- تـــاجـــر جـــمـــلـــة ☐ ، حدد اسم البلدية:.....

16- ما هي طبيعة البيع بالسوق: - بالتجـــزئة ☐
- بالجـــملـــة ☐
- الاثنين معًا ☐

17- ما هو عدد الزبائن الوافدين إليك بالتقريب؟ .....

18- حسب رأيك، من أين يفدون؟ .....

19- هل الزبائن راضون عن الخدمات التجارية المقدمة إليهم في السوق؟ .....

20- كم يبلغ ثمن المكس الذي تدفعونه؟ .....

انتهى

جامعة منتوري – قسنطينة-

كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

السلك الثاني من الدراسات العليا (دكتوراه علوم)

اِستمـارة اِستبيـان موجهـة للمتسوقيـن المتـرددين علـى الأسواق الأسبوعية بولايتي عنـابة و الطارف

السوق الأسبوعية:.....

1- مكان الإقـامة:

المركز العمراني: ..... البلدية: ..... الولاية: .....

2- الجنـس: ذكر ☐ أنثى ☐

3- كم تبلغ المسافة بين السكن و السوق؟ (..... كم)

- كم تستغرق من الوقت؟ (..... دقيقة)

4- متى تصل إلى السوق؟ (..... سا)

- الوسيلة المستخدمة؟ .....

- التكلفة: ..... دج

5- الحالة الاِجتماعية: أعزب☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

- عدد أفراد الأسرة: ..... فردًا

6- الحالة التعليمية: - أمّي (لا يقرأ و لا يكتب)☐

- يـقـرأ و يـكـتـب ☐

- مـتـوسـط ☐

- ثـانـوي☐

- جامعي فما فوق☐

7- الحالة الوظيفية:

- نوع العمل: .....

- متوسط الدخل الشهري: ..... دج

8- هل تحضر للسوق في كل موعد لاِنعقاده؟ نعم☐ لا ☐

- في حالة " نعم " كم عدد المرات في الشهر؟ .....

9- كم يبلغ معدل الإنفاق (الصرف) في كل زيارة للسوق؟ ..... دج

10- ما هي السلع التي اِشتريتها؟ .....

11- هل تذهب إلى أسواق أسبوعية أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة " نعم "، ما هي هذه الأسواق؟ .....

12- هل يُلبي السوق كل احتياجاتك؟ نعم ☐ لا ☐

- لماذا؟ .....

13- ما أسباب تفضيلك للشراء من هذا السوق؟

- عدم توفرها في غير أيام موعد السوق ☐
- الـسعـر المُنـاسـب ☐
- جودة السلعة و تنوعها ☐
- وفـــرة الخـدمـات ☐
- قـربـه من المسكـن ☐
- أخـــرى .....

14- هل تتوقع استمرارية السوق الأسبوعية بالرغم من تنوع المحلات التجارية بالمراكز العمرانية ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة " نعم "، لماذا ؟ .....

15- ما هي أهم المشاكل التي تواجهك بالسوق الأسبوعية ؟

.....

.....

16- ما هي أهم الإقتراحات بالسوق الأسبوعية لتطوير الخدمات المقدمة بها ؟

.....

.....

انتهى

جامعة منتوري – قسنطينة–

كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

السلك الثاني من الدراسات العليا (دكتوراه علوم)

إستمارة إستبيان موجهة لسوقي المواشي الأسبوعيتين لـ عنـــابة و عين لعسل

إسم السوق: .....

I- التاجر:

- عددهم: .....
- مكان الإقامة: ..... البلدية:..... الولاية:.....
- **تاجر بـــائع:** عددهم: ..... نسبتهم: ..... (%)
- **تاجر مشتري:** عددهم: ..... نسبتهم: ..... (%)

- التردّد إلى السوق: – كـــل أســـبـــوع ☐ – مرة كل 06 أشهر ☐
  – مرّة كل أسبوعين ☐ – مرّة كل ســـــنـــة ☐
  – مرّة فـــي الشهـــر ☐ – حســـب الحاجـــة ☐
  – مرة كل 03 أشهر ☐ – أخرى تذكر .....
- وسيلة النقـــل:

شاحنة كبيرة ☐ شاحنة صغيرة ☐ طاقة الشاحنة (عدد الرؤوس التّي تحملها): .....

- رسم الدخول إلى السوق (ثمن المكس): – البقرة (..... دج)
  – البقرة و معها نتاجها (..... دج)
  – الأغنام (..... دج)
  – الماعز (..... دج)
  – الأحصنة (..... دج)
  – الحمير (..... دج)

- هل تُؤثر في الأسعار بالسوق؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة "نعم"، هل هذا التـــأثير قوي☐ محدود ☐ ؟

- المهنة السابقة: .....

- أي الأسواق التي تتعامل معها؟ الأسواق الأقرب ☐ الأسواق المُجاورة ☐

- أذكرها؟ .....

II- المواشي المعروضة للبيع:

*- الأبقـــار: عمرها (..... شهر) وزنها (..... كغ) عددها (..... رأس)

العرض: دائـــم ☐ موسمي ☐

يزداد العرض في موسم (.....) يقل العرض في موسم (.....)

لماذا؟ .....

*- العجول: عمرها (..... شهر) وزنها (..... كغ) عددها (..... رأس)

العرض: دائـــم ☐ موسمي ☐

يزداد العرض في موسم (.....) يقل العرض في موسم (.....)

*- الأغنـــام:

أنواعها: ذكور (كباش): ..... إناث (نعاج):.....

المعروضة بغرض التربية: .....

المعروضة بغرض اللحـــم: .....

يزداد العرض في موسم ..... لماذا؟ .....

يقـــل العرض في موسم ..... لماذا؟ .....

يزداد الطلـــب في موسم ..... لماذا؟ .....

يقـــل الطلـــب في موسم ..... لماذا؟ .....

*- حيوانات الجرّ و الحمل:

نوع الحيوان: ..... العدد: .....

كيفية نقله إلى السوق: .....

III- الحركة إلى السوق:

- وقت الدخول إلى السوق: ..... سا

- وسيلة النقـــل: .....

- فئة الحمولة: رأس واحدة☐ رأســـان☐ 03 رؤوس☐ 04 رؤوس☐ 05 رؤوس☐

06 رؤوس☐ 07 رؤوس☐ 08 رؤوس☐ 09 رؤوس☐ 10 رؤوس☐

- نوع الحمولة: أبقـــار☐ عجول☐ أغنام☐ ماعز☐ حمير☐ أخرى: .....

- الجهة القادم منها؟ .....
- صنف و رقم الطريق المسلوك: .....

IV- الحركة من السوق:

- وقت الخروج من السوق: ..... سا
- وسيلة النقـــل: .....
- فئة الحمولة: رأس واحدة☐ رأســـان☐ 03 رؤوس☐ 04 رؤوس☐ 05 رؤوس☐
  06 رؤوس☐ 07 رؤوس☐ 08 رؤوس☐ 09 رؤوس☐ 10 رؤوس☐
- نوع الحمولة: أبقـــار☐ عجول☐ أغنام☐ ماعز☐ حمير☐ أخرى: .....
- الجهة الذاهب إليها ؟ .....
- صنف و رقم الطريق المسلوك: .....

إنتهى

ملاحظة: وجهت أسئلة إستمارة هذا الإستبيان إلى التاجر البائع و التاجر المشتري كلاهما على حد السواء.

جامعة منتوري – قسنطينة–

كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

السلك الثاني من الدراسات العليا (دكتوراه علوم)

إستمارة إستبيان موجهة لسوق السيارات بـ عنـابة

1- مكان الإقامة: ..... البلدية: ..... الولاية: .....

2- كم تبلغ المسافة بين السكن و السوق؟ ..... كم

- كم تستغرق من الوقت للوصول إلى السوق؟ ..... دقيقة

3- متى تصل إلى السوق؟ .....

- متى تُغـــادر السوق؟ .....

4- ما هو صنف و رقم الطريق الذي تسلكه للمجيء إلى السوق؟ .....

5- ما هي أسباب المجيء للسوق؟ - البـيـــــع ☐

- الـشـــــراء ☐

- التـبـــــادل ☐

- البيع و الشراء ☐

5- كم هو ثمن رسم (ثمن المكس) الدخول إلى السوق؟ .....

6- هل يُؤثر ذلك في قيمة الأسعار؟ .....

7- ما هي المواسم التي يرتفع فيها العرض و يكثر فيها الطلب؟ .....

8- ما هي مهنتك الحالية؟ .....

9- ما هي مهنتك الأصلية؟ .....

10- في حلة تغير المهنة، ماهي أسباب ذلك؟ .....

إنتهى

ملاحظة: وجهت إستمارة هذا الإستبيان إلى أصحاب السيارات المعروضة للبيع.

جامعة منتوري – قسنطينة–

كلية علوم الأرض، الجغرافيا و التهيئة العمرانية

السلك الثاني من الدراسات العليا (دكتوراه علوم)

إستمارة إستبيان تجريبي موجهة لسكان المراكز العمرانية متعلقة بتقييم الخدمات المقدمة لتحديد مستويات للمراكز الخدمية بولايتي عنـابة و الطارف

1- معطيات متعلقة بالسكان:

– مكان الإقامة:

مركز عمراني: ..... بلدية: ..... ولاية: .....

– الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

– العمر: ..... سنة مكان الميلاد: .....

– الحالة الإجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

– مكان إقامة الأسرة:

مركز عمراني: ..... بلدية: ..... ولاية: .....

– مهنة رب الأسرة: .....

– إن كان بالأسرة أفراد يعملون، أذكر نوع عملهم؟ .....

– عدد أفراد الأسرة: ..... فرد

2- معطيات متعلقة بالخدمات التجارية:

***– بالنسبة للتجارة الثابتة (المحلات التجارية):**

– هل يوجد بهذا المركز العمراني محلات تجارية ؟ نعم ☐ لا ☐

– في حالة " نعم " كم يتراوح عددها؟ بين ..... و ..... محل تجاري

– حدد الأنشطة التجارية الممارسة بهذه المحلات التجارية ؟

.....

.....

– ما هو النشاط (الأنشطة) التجاري المسيطر؟

.....

.....

- كيف تُقيم الخدمات التجارية المقدمة ؟ جيـــدة ☐
مقبولة ☐
محدودة ☐

- في حالة "خدمات تجارية محدودة" إلى أي مكان تتجه لتلقي بقية الخدمات التجارية ؟

.....

لماذا ؟ .....

***- بالنسبة للتجارة المتنقلة (الأسواق الأسبوعية):**

- هل يُعقد بهذا المركز العمراني سوق أسبوعية ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة " نعم"، في أي يوم من الأسبوع ؟ .....
- هل يوم انعقاد السوق يُلائمك ؟ نعم ☐ لا ☐
- هل هي ؟ سوق كبيرة ☐ سوق متوسطة ☐ سوق صغيرة ☐
- هل تذهب لإقتناء الخدمات التجارية المقدمة بها (التسوق) ؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا ؟ .....

- هل أنت راضٍ عن الخدمات التجارية المقدمة بالسوق الأسبوعية ؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا ؟ .....

- أي الأماكن المفضلة إليك لتلقي الخدمات التجارية ؟

المحلات التجارية ☐
السوق الأسبوعية ☐
المحلات التجارية و السوق الأسبوعية معًا ☐

ما هي أسباب ذلك؟ .....

.....

3- معطيات متعلقة بالخدمات التعليمية:

***- بالنسبة للخدمات التعليمية للطورين الأول و الثاني:**

- هل تتلقون الخدمات التعليمية لهذين الطورين بهذا المركز العمراني ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة " لا "، ما السبب في ذلك؟ هل لـــ غيـــاب هذا النوع من المؤسسات ☐
البـــعد غير المناسب عن السكن ☐
عدم الرضا عن الخدمات المقدمة ☐
أخرى تذكر .....

- إلى أين تتجهون لتلقي هذه الخدمات؟ .....

***- بالنسبة للخدمات التعليمية للطور الثالث:**

- هل تتلقون الخدمات التعليمية لهذا الطور بهذا المركز العمراني ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة " لا "، ما السبب في ذلك؟ هل لِـ غيـــاب هذا النوع من المؤسسات ☐
  البـــعد غير المناسب عن السكن ☐
  عدم الرضا عن الخدمات المقدمة ☐
  أخرى تذكر .....
- إلى أين تتجهون لتلقي هذه الخدمات؟ .....

***- بالنسبة للخدمات التعليمية للطور الثانوي:**

- هل تتلقون الخدمات التعليمية لهذا الطور بهذا المركز العمراني ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة " لا "، ما السبب في ذلك؟ هل لِـ غيـــاب هذا النوع من المؤسسات ☐
  البـــعد غير المناسب عن السكن ☐
  عدم الرضا عن الخدمات المقدمة ☐
  أخرى تذكر .....
- إلى أين تتجهون لتلقي هذه الخدمات؟ .....

***- بالنسبة لخدمات التكوين المهني:**

- هل تتلقون خدمات التكوين المهني بهذا المركز العمراني ؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة " لا "، ما السبب في ذلك؟ هل لِـ غيـــاب هذا النوع من المؤسسات ☐
  البـــعد غير المناسب عن السكن ☐
  عدم الرضا عن الخدمات المقدمة ☐
  أخرى تذكر .....
- إلى أين تتجهون لتلقي هذه الخدمات؟ .....

4- معطيات متعلقة بالخدمات الصحية:

- ما هي التجهيزات الصحية المتواجدة بهذا المركز العمراني ؟

قـــاعـــة عـــلاج ☐	عددها	
مـــركـــز صـــحـــي ☐	عدده	
عيادة متعددة الخدمات ☐	عددها	
قـــــــاعة ولادة ☐	عددها	
مـــســـتـــشـــفـــى ☐	عدده	

- كيف هي وضعيتها مع مسكنك ؟ بعيـــدة ☐ متـــوسطة ☐ قـــريبة ☐

- كيف تُقيم الخدمات الصحية المقدمة ؟ جيـــدة ☐
مقبـــولة ☐
محدودة ☐

- في حالة "خدمات صحية محدودة" إلى أين تتجه لتلقي بقية الخدمات الصحية ؟ .....
.....

5- معطيات متعلقة بالخدمات الرياضية:

- حدد نوع التجهيزات الرياضية المتواجدة بهذا المركز العمراني ؟ .....
.....

- هل هي كافية في تقديم الخدمات الرياضية؟ نعم ☐ لا ☐
لماذا ؟ .....
في حالة " لا "، إلى أين تتجه لتلقي الخدمات الرياضية ؟ .....
.....

6- معطيات متعلقة بالخدمات الثقافية:

- حدد نوع التجهيزات الثقـــافية المتواجدة بهذا المركز العمراني ؟ .....
.....

- هل هي كافية في تقديم الخدمات الثقـــافية؟ نعم ☐ لا ☐
لماذا ؟ .....
في حالة " لا "، إلى أين تتجه لتلقي الخدمات الثقـــافية ؟ .....
.....

7- معطيات متعلقة بخدمات النقل:

- حدد وسيلة النقل التي تستعملها للتنقل إلى مراكز عمرانية أخرى ؟ .....
- ما هي أسباب تنقلـــك؟ .....
- أذكر الجهات التي تتنقل إليها ؟ .....
- هل أنت راض عن الخدمات النقل المقدمة ؟ نعم ☐ لا ☐
لماذا ؟ .....

انتهى

ملاحظة: وُجهت استمارة هذا الاستبيان التجريبي إلى سكان كل المراكز العمرانية باستثناء مدينة عنـــابة، بهدف تقييم الخدمات المقدمة لتحديد مستويات للمراكز الخدمية بولايتي عنـــابة و الطارف.

الفهارس

فـهـرس الـجداول

الرقم	عنوان الجـــدول	الصفحة
01	المتوسطات الشهرية للتساقط (ملم) (1998-2000)	24
02	معدلات درجة الحرارة الشهرية (°م) (1998-2000)	26
03	سرعة الرياح الشهرية (م/ثا) (1998-2000)	27
04	متوسط الرطوبة النسبية الشهرية (1998-2000)	27
05	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التشكيلات النباتية حسب المساحة (2003)	36
06	نيابة عمالة عنـــابة: البلديات ذات الصلاحية الكاملة و البلديات المختلطة الكثافة السكانية سنة 1948	44
07	ولايتي عنـــابة و الطارف: تطور حجم السكان (1954 - 1998)	51
08	ولايتي عنـــابة و الطارف: تصنيف التجمعات السكانية حسب التشتت	60
09	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي وغير الغذائي	124
10	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المحلات التجارية وفق مقاربة جغرافية	128
11	مدينة عنـــابة: توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية 2004	150
12	مدينة عنـــابة: المستوى التعليمي للتجار حسب نوع التجارة	160
13	مدينة عنـــابة: توزيع التجار حسب نوع ملكية المجل التجاري عبر القطاعات الحضرية	161
14	مدينة عنـــابة: توزيع ثمن إيجار المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية (د ج)	162
15	تصنيف الأسواق الأسبوعية بولايتي عنـــابة و الطارف	176
16	ولايتي عنابة و الطارف:تحديد احتياجات السكان للتجهيزات الصحية عبر القطاعات الصحية	210
17	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع عدد العيادات الطبية الخاصة (2002)	211
18	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الصيدليات (2003-2004)	215
19	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المؤسسات التعليمية للطورين الأول و الثاني	217
20	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المؤسسات التعليمية للطور الثالث	224
21	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المؤسسات التعليمية للطور الثانوي	227
22	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع مؤسسات التكوين المهني	231
23	توزيع الطلبة على كليات جامعة عنـــابة	232
24	توزيع الإقامات الجامعية عبر بلديتي عنـــابة و سيدي عمار	233
25	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المساكن حسب التشتت 1987	237
26	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المساكن حسب التشتت 1998	238
27	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات الداخلية للمساكن 1998	243

28	توزيع خطوط النقل الجماعي باتجاه الولايات المجاورة (2003)	262
29	بعض خصائص السكة الحديدية بولايتي عنـــابة و الطارف	263
30	توزيع البضائع المنقولة عبر السكة الحديدية (2002)	265
31	توزيع الرحلات الجوية بمطار "رابح بيطاط"	266
32	توزيع عدد المسافرين بمطار "رابح بيطاط" (2002-2004)	268
33	توزيع حجم البضائع بمطار "رابح بيطاط"	268
34	توزيع عدد المسافرين بميناء عنـــابة (2000-2004)	276
35	تطور إنتاج الصيد البحري (1995-2004)	280
36	ولايتي عنـــابة و الطارف: تطور التوزيع المجالي للمراكز العمرانية	297
37	ولايتي عنـــابة و الطارف: الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1966	300
38	ولايتي عنـــابة و الطارف: الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1977	302
39	ولايتي عنـــابة و الطارف: الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1987	303
40	ولايتي عنـــابة و الطارف: الفئات الحجمية للمراكز العمرانية لسنة 1998	304
41	ولايتي عنـــابة و الطارف: أنماط المراكز العمرانية سنة 1987	307
42	ولايتي عنـــابة و الطارف: أنماط المراكز العمرانية سنة 1998	308
43	ولايتي عنـــابة و الطارف: هيراركية المراكز العمرانية حسب نموذج $N = d \cdot k^{(w-1)}$	323
44	ولايتي عنـــابة و الطارف: ملخص للمستويات الهيراركية للمراكز العمرانية حسب النماذج (زيفZipf، $N = d \cdot k^{(w-1)}$، البنية التجارية و توزيع التجهيزات	342
45	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الثانية توزيع تلاميذ الطور الثانوي	347
46	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الثانية توزيع مرضى العيادات متعددة الخدمات	351
47	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الأولى توزيع تلاميذ الطور الثانوي	356
48	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الأولى توزيع مرضى المستشفيات	358
49	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الأولى توزيع مرضى العيادات متعددة الخدمات	359
50	ولايتي عنـــابة و الطارف: المركز الجهوي الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات (ابن رشد، ابن سيناء، الدوربان)	368

51	التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنـــابة و الطارف عدد السكان، التغير الديموغرافي، الزيادة الطبيعية و نسبة صافي الهجرة 1966-1998	397
52	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المشتغلون فعلاً على القطاعات الاقتصادية عبر البلديات 1987	398
53	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المشتغلون فعلاً على القطاعات الاقتصادية عبر البلديات 1998	399
54	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع البلديات حسب المشتغلون فعلاً بأنشطة قطاع الخدمات 1998	400
55	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع القوة النشطة والمشتغلون فعلاً عبر البلديات 1987	401
56	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع القوة النشطة والمشتغلون فعلاً عبر البلديات 1998	402
57	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معدّل الشغل، معدّل البطالةو معدّل الإعالة عبر البلديات 1987-1998	403
58	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية 2002-2003	404
59	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات التعليمية للطورين الأول و الثاني عبر البلديات 2001-2002	405
60	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات التعليمية للطور الثـــالـــث عبر البلديات 2001-2002	406
61	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات التعليمية للطور الـــثـــانـــوي عبر البلديات 2001-2002	407
62	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المساكن حسب المراكز عبر البلديات 1987	408
63	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المساكن حسب المراكز عبر البلديات 1998	409
64	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معدّل إشغال المسكن عبر البلديات 1987-1998	410
65	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المساكن حسب التجهيز الداخلي عبر البلديات 1998	411
66	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الطرقات عبر البلديات (كم)	412

فـهـرس الأشكال

الرقم	عـنـــوان الـــشكـــل	الصفحة
01	ولايتي عنـــابة و الطارف: تطور حجم السكان 1954-1998	52
02	ولايتي عنـــابة و الطارف: تطور الكثافة السكانية 1966-1998	53
03	بلديات ولايتي عنـــابة و الطارف: نمطية التطور الديموغرافي	72
04	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع القوة النشطة و نسبتها عبر البلديات 1987-1998	92
05	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معدّل الشغل عبر البلديات 1987-1998	95
06	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معدّل الإعالة عبر البلديات 1987-1998	100
07	ولايتي عنـــابة و الطارف: تصنيف البلديات وفقا لتوزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الاقتصادية 1987	103
08	ولايتي عنـــابة و الطارف: تصنيف البلديات وفقا لتوزيع المشتغلين فعلا على القطاعات الاقتصادية 1998	103
09	ولايتي عنـــابة و الطارف: التخصص الاقتصادي للبلديات 1987-1998	105
10	ولايتي عنـــابة و الطارف: العلاقة بين التـــخـــصص الاقـــتصادي، معدل النمو السنوي و معدل البطالة 1998	111
11	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع البلديات حسب المشتغلين فعلا بأنشطة قطاع الخدمات 1998	113
12	ولايتي عنـــابة و الطارف: علاقة حجم السكان بعدد المحلات التجارية للمراكز العمرانية	123
13	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المراكز العمرانية حسب الأصناف التجارية	130
14	ولايتي عنـــابة و الطارف: علاقة مؤشر Davies بحجم السكان عبر المراكز العمرانية	133
15	ولايتي عنـــابة و الطارف: علاقة مؤشر Bennison بحجم السكان عبر المراكز العمرانية	136
16	ولايتي عنـــابة و الطارف: علاقة مؤشر Davies بمؤشر Bennison عبر المراكز العمرانية	138
17	مدينة عنابة: العلاقة بين حجم السكان و عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية	151
18	مدينة عنابة: توزيع المحلات التجارية في النشاط الغذائي و النشاط الغير غذائي	152
19	مدينة عنابة: توزيع المحلات التجارية حسب الأصناف التجارية	154
20	مدينة عنابة: علاقة مؤشر Davies بمؤشر Bennison عبر القطاعات الحضرية	156
21	ولايتي عنـــابة و الطارف: ثمن كراء الأسواق الأسبوعية	175
22	توزيع متوسط نسبة تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية	179
23	ولايتي عنـــابة و الطارف: العلاقة بين عدد المحلات التجارية في التجارة الثابتة و عدد تجار الأسواق الأسبوعية في التجارة المتنقلة	201

24	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معدل إشغال القسم حسب الأطوار التعليمية عبر البلديات	223
25	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المساكن حسب المراكز بالبلديات 1987-1998	239
26	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معدّل إشغال المسكن عبر البلديات 1987-1998	242
27	تطور حجم البضائع بميناء عنـــابة (1995 – 2004)	275
28	ولايتي عنـــابة و الطارف: تطور البنية الهرمية للمراكز العمرانية 1966-1998	301
29	ولايتي عنـــابة و الطارف: تطور الأنماط الحضرية للمراكز العمرانية 1966-1998	306
30	ولايتي عنـــابة و الطارف: رتبة و حجم المراكز العمرانية حسب نموذج زيفZipf	312
31	ولايتي عنـــابة و الطارف: العلاقة بين عدد الأنشطة و عدد الوظائف التجارية	321
32	ولايتي عنـــابة و الطارف: علاقة حجم الـــسكـــان بعدد الأنشـــطة التجـــارية عبر المراكز العمرانية	325
33	ولايتي عنـــابة و الطارف: هيراركية المراكز العمرانية حسب البنية التجارية	ملحق خرائطي
34	ولايتي عنـــابة و الطارف: هيراركية المراكز العمرانية حسب توزيع التجهيزات	ملحق خرائطي

فـهـرس الـخـرائـط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
01	ولايتي عنـــابة و الطارف: الموقع الجغرافي	03
02	ولايتي عنـــابة و الطارف: الموقع الإداري	05
03	ولايتي عنـــابة و الطارف: الوحدات التضاريسية الكبرى	22
04	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الأمطار	25
05	ولايتي عنـــابة و الطارف: التركيب الصخري	29
06	ولايتي عنـــابة و الطارف: الشبكة الهيدروغرافية	31
07	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التشكيلات النباتية	35
08	مجال الدراسة: التقسيم القبلي (قبل 1830م)	39
09	مجال الدراسة: التقسيم إلى محيط إستعماري و تشكيل الدواوير	41
10	نيابة عمالة عنـــابة: التقسيم الإداري إلى غاية سنة 1956	43
11	عمالة عنـــابة: التقسيم الإداري إلى غاية سنة 1963	46
12	ولاية عنـــابة: التقسيم الإداري لسنة 1974	48
13	ولايتي عنـــابة و الطارف: التقسيم الإداري لسنة 1984	48
14	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الكثافة السكانية عبر البلديات	55
15	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع السكان عبر البلديات حسب التشتت	58
16	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع السكان حسب التشتت المجالي 1987	61
17	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع السكان حسب التشتت المجالي 1998	61
18	بلديات ولايتي عنـــابة و الطارف: معدل النمو السنوي 1966-1977	63
19	بلديات ولايتي عنـــابة و الطارف: معدل النمو السنوي 1977-1987	63
20	بلديات ولايتي عنـــابة و الطارف: معدل النمو السنوي 1987-1998	63
21	التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف: معدل النمو السنوي 1966-1977	66
22	التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف: معدل النمو السنوي 1977-1987	68
23	التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنابة و الطارف: معدل النمو السنوي 1987-1998	70
24	التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنـــابة و الطارف: نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام 1966-1977	75
25	التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنـــابة و الطارف: نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام 1977-1987	77

26	التجمعات الرئيسية لبلديات ولايتي عنـــابة و الطارف: نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام 1987-1998	79
27	ولايتي عنـــابة و الطارف: حركة الهجرة عبر البلديات	81
28	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع نسبة التحضر عبر البلديات الحضرية	85
29	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معدل البطالة عبر البلديات 1987-1998	97
30	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الوحدات الصناعية	108
31	عنـــابة و البلديات التوابع: أشكال التوطن الصناعي	109
32	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المحلات التجارية عبر المراكز العمرانية	121
33	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع معامل الجذب التجاري عبر المراكز العمرانية	126
34	مدينة عنـــابة (بونة الحديثة)1607م: توزيع الأسواق و المساجد	141
35	مدينة عنـــابة: التقسيم إلى قطاعات حضرية	143
36	مدينة عنـــابة: توزيع المحلات التجارية	ملحق خرائطي
37	مدينة عنـــابة: توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية 2004	145
38	مدينة عنـــابة: توزيع الكثافة السكانية 1998	145
39	مدينة عنـــابة: التوسع العمراني 1832-2007	145
40	مدينة عنـــابة: أنماط السكن	145
41	مدينة عنـــابة: قوة الجذب التجاري	153
42	الأصل الجغرافي لِـــ295 تاجر يمارس التجارة بمدينة عنـــابة حسب مكان الميلاد	163
43	مناطق تموين المحلات التجارية بمدينة عنـــابة بـــ: (الأحذية، الألبسة، الأقمشة، عطور و مواد التجميل)	166
44	مناطق تموين المحلات التجارية بمدينة عنـــابة بـــ: (الأثاث المنزلي، الأدوات الكهرومنزلية، مواد البناء، الأدوات الحديدية، قطع غيار السيارات)	168
45	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الأسواق الأسبوعية حسب أيام انعقادها عبر البلديات	170
46	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الأسواق الأسبوعية حسب أحجامها عبر البلديات	173
47	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الأسواق الأسبوعية حسب الرتبة الإدارية للمراكز	178
48	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية	181
49	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع الأسواق الأسبوعية حسب وظيفتها	185
50	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع عدد الفلاحين الممارسين للتجارة بالأسواق الأسبوعية	187
51	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع تجار الأسواق الأسبوعية حسب المهنة السابقة	189
52	ولايتي عنـــابة و الطارف: الأصل الجغرافي لتجار الأسواق الأسبوعية	191

53	الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي الأسبوعية بـــ عنـــابة	195
54	الأصل الجغرافي لتجار سوق المواشي الأسبوعية بـــ عين لعسل	195
55	الأصل الجغرافي لتجار سوق السيارات الأسبوعية بـــ عنـــابة	195
56	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المحلات التجارية المفتوحة حسب يوم انعقاد السوق الأسبوعية عبر المراكز العمرانية	198
57	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المحلات التجارية في التجارة الثابتة و التجار في التجارة المتنقلة عبر المراكز	199
58	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات الصحية	204
59	ولايتي عنـــابة و الطارف: عدد الأطباء لكل 2000 نسمة	213
60	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات التعليمية	219
61	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التلاميذ حسب الأطوار التعليمية عبر البلديات	221
62	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات الثقافية و الرياضية	235
63	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع التجهيزات الداخلية للمساكن عبر البلديات 1998	245
64	ولايتي عنـــابة و الطارف: مستوى التجهيز في البلديات	247
65	ولايتي عنـــابة و الطارف: شبكة الطرق	252
66	ولايتي عنـــابة و الطارف: كثافة الطرق	255
67	ولايتي عنـــابة و الطارف: الخريطة الطبولوجية لشبكة الطرق	258
68	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع عدد دورات حافلات النقل الجماعي	261
69	التوسع المجالي لميناء عنـــابة (Bône) 1857-1955	271
70	ميناء عنـــابة: توزيع استخدامات الأرض 2004	273
71	ميناء الصيد بالقالة (La Calle): التنظيم المجالي 1846	278
72	ولايتي عنـــابة و الطارف: توزيع المراكز العمرانية حسب تاريخ النشأة	ملحق خرائطي
73	مدينة عنـــابة: تنقل المواضع	287
74	ولايتي عنـــابة و الطارف: التوزيع المجالي للمراكز العمرانية	295
75	ولايتي عنـــابة و الطارف: تطور شبكة المراكز العمرانية عبر البلديات	299
76	ولايتي عنـــابة و الطارف: هيراركية المراكز العمرانية حسب نموذج زيف (Zipf)	315
77	ولايتي عنـــابة و الطارف: هيراركية المراكز العمرانية حسب البنية التجارية	327
78	ولايتي عنـــابة و الطارف: هيراركية المراكز العمرانية حسب توزيع التجهيزات	331
79	الـــذرعـــان: توزيع التجهيزات	334
80	سيدي عـــمار: توزيع التجهيزات	334

81	بن مهيـــدي: توزيع التجهيزات	334
82	القـــالـــة: توزيع التجهيزات	336
83	الطـــارف: توزيع التجهيزات	336
84	البـــونـــي: توزيع التجهيزات	336
85	الحـــجـــار: توزيع التجهيزات	336
86	مدينة عنـــابة: توزيع التجهيزات	338
87	ولايتي عنـــابة و الطارف: أنماط مراكز الخدمات	340
88	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الثانية الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية	346
89	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الثانية الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي	348
90	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الثانية الأصل الجغرافي لمرضى العيادات متعددة الخدمات	350
91	ولايتي عنـــابة و الطارف: حدود مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية	352
92	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الأولى الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية	354
93	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الأولى الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي	357
94	ولايتي عنـــابة و الطارف: المراكز المحلية من الدرجة الأولى الأصل الجغرافي للمرضى	360
95	ولايتي عنـــابة و الطارف: حدود مجالات نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى	362
96	ولايتي عنـــابة و الطارف: المركز الجهوي الأصل الجغرافي لزبائن المحلات التجارية من خارج مدينة عنـــابة	365
97	ولايتي عنـــابة و الطارف: المركز الجهوي الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي من خارج مدينة عنـــابة	367
98	ولايتي عنـــابة و الطارف: المركز الجهوي الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات من خارج مدينة عنـــابة	370
99	ولايتي عنـــابة و الطارف: حدود مجالات نفوذ المركز الجهوي (مدينة عنـــابة)	372
100	ولايتي عنـــابة و الطارف: حدود مجالات نفوذ المراكز العمرانية	374

فـهـرس الـمـواضـيـع

مقـدمة عـامة ـــــــ

2-2- التنظيم الإداري في العهد الاستعماري (1830-1962م) 40
2-3- التنظيم الإداري بعد الاستقلال (بعد 1962م) 44
2-3-1- التنظيم الإداري سنة 1963م 45
2-3-2- التنظيم الإداري سنة 1974م 45
2-3-3- التنظيم الإداري سنة 1984م 47
خـــلاصـــة 50
الفصل الثاني: التركيب الديموغرافي و حركية السكان
أهمية ديموغرافية و تحوّلات جذرية بارزة 51
مقدمـــة 51
1- تطور حجم السكان 51
2- الكثافة السكانـــية 53
2-1- الكثافة السكانية سنة 1966 54
2-2- الكثافة السكانية سنة 1977 54
2-3- الكثافة السكانية سنة 1987 54
2-4- الكثافة السكانية سنة 1998 56
3- التوزيع المجالي للسكان 57
3-1- توزيع السكان سنة 1966 57
3-2- توزيع السكان سنة 1977 59
3-3- توزيع السكان سنة 1987 59
3-4- توزيع السكان سنة 1998 60
4- معدّل النمو السنوي للسكان 62
4-1- تطور معدّل النمو السنوي على مستوى البلديات 62
*- فترة 1966- 1977 62
*- فترة 1977- 1987 64
*- فترة 1987- 1998 64
4-2- تطور معدّل النمو السنوي على مستوى التجمعات الرئيسية للبلديات 65
*- فترة 1966- 1977 65
*- فترة 1977- 1987 67
*- فترة 1987- 1998 69
5- نمطية التطور الديموغرافي 71

- المجموعة الأولى ـــــــ 71
- المجموعة الثانية ـــــــ 73
- المجموعة الثالثة ـــــــ 73
- المجموعة الرابعة ـــــــ 73
- المجموعة الخامسة ـــــــ 73
6- نصيب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة من فارق النمو العام ـــــــ 74
6-1- فترة 1966-1977 ـــــــ 74
6-2- فترة 1977-1987 ـــــــ 76
6-3- فترة 1987-1998 ـــــــ 76
7- حركة السكان ـــــــ 80
7-1- هجرة وافدة ـــــــ 80
7-2- هجرة مغادرة ـــــــ 83
8- نسبة التحضر ـــــــ 84
*- نسبة التحضر سنة 1966 ـــــــ 84
*- نسبة التحضر سنة 1977 ـــــــ 84
*- نسبة التحضر سنة 1987 ـــــــ 86
*- نسبة التحضر سنة 1998 ـــــــ 86
خـــلاصـــة ـــــــ 89
الفصل الثالث: التركيب الاقتصادي للسكان 90
تحوّل في العمالة و سيطرة مطلقة لأنشطة قطاع الخدمات ـــــــ
مقدمـــة ـــــــ 90
1- القوّة النشطة ـــــــ 90
2- المشتغلون فعلاً ـــــــ 91
*- في سنة 1987 ـــــــ 91
*- في سنة 1998 ـــــــ 93
3- معدّل الشغل ـــــــ 93
4- معدّل البطالة ـــــــ 96
*- معدّل البطالة في سنة 1987 ـــــــ 96
*- معدّل البطالة في سنة 1998 ـــــــ 98
4- معدّل الإعالة ـــــــ 99

6- التخصص الاقتصادي للبلديات ـــــــ

1-5- مدينة عنـــابة أهم المراكز العمرانية للتجارة الثابتة ـــــــــــــــــــــــــــــ 139
*- التوزيع المجالي للمحلات التجارية ـــــــــــــــــــــــــــــ 140
- تقسيم مدينة عنـــابة إلى قطاعات حضرية ـــــــــــــــــــــــــــــ 140
- التوزيع المجالي للمحلات التجارية على ضوء الخصائص العمرانية للقطاعات الحضرية ـــ 142
*- علاقة توزيع المحلات التجارية بالأحجام السكانية ـــــــــــــــــــــــــــــ 150
*- أصناف المحلات التجارية بمدينة عنـــابة ـــــــــــــــــــــــــــــ 151
*- تحليل البنية التجارية لمدينة عنـــابة ـــــــــــــــــــــــــــــ 155
*- دراسة خصائص التجار بمدينة عنـــابة ـــــــــــــــــــــــــــــ 157
- تاريخ بداية النشاط التجاري ـــــــــــــــــــــــــــــ 157
- الفئة العمرية للتجار ـــــــــــــــــــــــــــــ 158
- توزيع التجار حسب المهنة السابقة ـــــــــــــــــــــــــــــ 159
- المستوى التعليمي للتجار حسب نوع التجارة ـــــــــــــــــــــــــــــ 160
- توزيع التجار حسب نوع ملكية المحل التجاري ـــــــــــــــــــــــــــــ 161
*- الأصل الجغرافي للتجار بمدينة عنـــابة حسب مكان الميلاد ـــــــــــــــــــــــــــــ 162
*- مجال تموين المحلات التجارية بمدينة عنـــابة ـــــــــــــــــــــــــــــ 165
2- الأسواق الأسبوعية بولايتي عنـــابة و الطارف ـــــــــــــــــــــــــــــ 169
2-1- التوزيع المجالي للأسواق الأسبوعية و تباين أيام إنعقادها ـــــــــــــــــــــــــــــ 169
2-2- ترتيب الأسواق الأسبوعية حسب أحجامها ـــــــــــــــــــــــــــــ 172
*- عدد التجار بالأسواق الأسبوعية يعكس أحجامها ـــــــــــــــــــــــــــــ 172
*- ثمن كراء الأسواق الأسبوعية ـــــــــــــــــــــــــــــ 174
2-3- توزيع الأسواق الأسبوعية حسب الرتبة الإدارية للمراكز العمرانية ـــــــــــــــــــــــــــــ 177
2-4- توزيع تجار الأسواق الأسبوعية على القطاعات التجارية ـــــــــــــــــــــــــــــ 179
*- تجارة الأغذية ـــــــــــــــــــــــــــــ 180
*- تجارة الألبسة ـــــــــــــــــــــــــــــ 180
*- تجارة حرفية و خدمية ـــــــــــــــــــــــــــــ 182
*- الإنتاج الريفي الخام ـــــــــــــــــــــــــــــ 182
*- تجهيزات منزلية ـــــــــــــــــــــــــــــ 182
*- تجارة حرفية و إنتاج ريفي محوّل ـــــــــــــــــــــــــــــ 183
2-5- توزيع الأسواق الأسبوعية حسب وظيفتها ـــــــــــــــــــــــــــــ 183
*- سوق موزعة للإنتاج الريفي إلى الحضر ـــــــــــــــــــــــــــــ 184

*- سوق موزعة للإنتاج الريفي و الحضري ـــــــ

2-3- الخدمات التعليمية في الطور الثانوي ـــــــ 227
2-4- خدمات التكوين المهني ـــــــ 231
2-5- خدمات التعليم العالي ـــــــ 232
3- الخدمات الثقافية الروحية ـــــــ 234
3-1- الخدمات الثقافية ـــــــ 234
3-2- الخدمات الرياضية ـــــــ 236
4- الخدمات الداخلية للمساكن ـــــــ 236
4-1- التوزيع المجالي للمساكن ـــــــ 237
*- في سنة 1987 ـــــــ 237
*- في سنة 1998 ـــــــ 238
4-2- معدّل إشغال المسكن ـــــــ 241
4-3- مؤشر الرفاهية السكنية ـــــــ 243
5- مستوى التجهيز في البلديات ـــــــ 246
خلاصـــة ـــــــ 249
الفصل الثالث: النقل و تنظيم المجال
دور فعّال ضمن شبكة الخدمات ـــــــ 250
مقدمـــة ـــــــ 250
1- النقل البرّي ـــــــ 250
1-1- شبكة الطرق البرّية ـــــــ 250
*- الطرق الوطنية ـــــــ 251
*- الطرق الولائية ـــــــ 253
*- الطرق البـــلدية ـــــــ 253
1-2- كثافة الطرق ـــــــ 254
1-3- الدراسة الطبولوجية لشبكة الطرق ـــــــ 256
1-4- النقل الجماعي ـــــــ 260
*- النقل الجماعي داخل ولايتي عنـــابة و الطارف ـــــــ 260
*- النقل الجماعي باتجاه ولايات أخرى ـــــــ 262
2- النقل بالسكة الحديدية ـــــــ 263
2-1- وضعية السكة الحديدية و بعض خصائصها ـــــــ 263
2-2- نقل المسافرين ـــــــ 264

2-3- نقل البضائع ـــــــ

1-2- مرحلة الاستعمار الفرنسي (1830-1962م) ـــــــ 289
*- فترة 1832-1850م ـــــــ 289
*- فترة 1850-1871م ـــــــ 290
*- فترة 1873-1886م ـــــــ 290
*- فترة 1888-1910م ـــــــ 290
1-3- مرحلة الاستقلال (ما بعد 1962م) ـــــــ 291
*- فترة ما قبل 1962 م ـــــــ 291
*- فترة 1966-1977م ـــــــ 292
*- فترة 1977-1987م ـــــــ 292
*- فترة ما بعد 1987م ـــــــ 293
2- التوزيع المجالي للمراكز العمرانية ـــــــ 294
2-1- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1966 ـــــــ 294
2-2- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1977 ـــــــ 296
2-3- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1987 ـــــــ 296
2-4- التوزيع المجالي للمراكز سنة 1998 ـــــــ 296
3- تطور شبكة المراكز العمرانية عبر البلديات ـــــــ 298
4- البنية الهرمية للمراكز العمرانية ـــــــ 300
4-1- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1966 ـــــــ 300
4-2- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1977 ـــــــ 302
4-3- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1987 ـــــــ 303
4-4- البنية الهرمية للمراكز العمرانية سنة 1998 ـــــــ 304
5- نمطية المراكز العمرانية ـــــــ 305
5-1- أنماط المراكز العمرانية سنة 1966 ـــــــ 305
5-2- أنماط المراكز العمرانية سنة 1977 ـــــــ 307
5-3- أنماط المراكز العمرانية سنة 1987 ـــــــ 307
5-4- أنماط المراكز العمرانية سنة 1998 ـــــــ 308
خلاصـــة ـــــــ 309
الفصل الثاني: نظام شبكة المراكز العمرانية و الأنشطة الخدمية تبـــاين في المستـــويات ـــــــ 310
مقدمـــة ـــــــ 310

1- هيراركية المراكز العمرانية حسب نموذج زيف Zifp ـــــــــــــــــــــــــــــــ 310
1-1- تحليل شبكة المراكز العمرانية بإستخدام نموذج زيف Zifp ـــــــــــــــــــــــــــــــ 310
*- في سنة 1966 ـــــــــــــــــــــــــــــــ 311
*- في سنة 1977 ـــــــــــــــــــــــــــــــ 311
*- في سنة 1987 ـــــــــــــــــــــــــــــــ 313
*- في سنة 1998 ـــــــــــــــــــــــــــــــ 313
1-2- هيراركية المراكز العمرانية وفق نموذج زيف Zifp و تحديد المستويات ـــــــــــــــــــــــــــــــ 314
*- المستوى الأول (م -6) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 314
*- المستوى الثاني (م -5) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 316
*- المستوى الثالث (م -4) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 316
*- المستوى الرابع (م -3) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 316
*- المستوى الخامس (م -2) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 317
*- المستوى السادس (م -1) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 317
*- المستوى السابع (م) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 318
2- هيراركية المراكز العمرانية وفق نموذج $N= d. k^{w-1}$ ـــــــــــــــــــــــــــــــ 319
2-1- قاعدة منهجية و شرح النموذج ـــــــــــــــــــــــــــــــ 319
2-2- تطبيق النموذج $N= d. k^{w-1}$ ـــــــــــــــــــــــــــــــ 319
2-3- المستويات الهيراركية للمراكز العمرانية لولايتي عنـــابة و الطارف ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
*- المستوى الأول (م -6) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
*- المستوى الثاني (م -5) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
*- المستوى الثالث (م -4) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
*- المستوى الرابع (م -3) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
*- المستوى الخامس (م -2) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
*- المستوى السادس (م -1) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
*- المستوى السابع (م) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 322
3- هيراركية المراكز العمرانية حسب البنية التجارية ـــــــــــــــــــــــــــــــ 323
*- المستوى الأول (م -6) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 324
*- المستوى الثاني (م -5) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 326
*- المستوى الثالث (م -4) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 326
*- المستوى الرابع (م -3) ـــــــــــــــــــــــــــــــ 328

*- المستوى الخامس (م -2) 328
*- المستوى السادس (م -1) 328
*- المستوى السابع (م) 329
4- هيراركية المراكز العمرانية حسب توزيع التجهيزات 329
*- المستوى الأول (م -6) 330
*- المستوى الثاني (م -5) 332
*- المستوى الثالث (م -4) 332
*- المستوى الرابع (م -3) 333
*- المستوى الخامس (م -2) 333
*- المستوى السادس (م -1) 335
*- المستوى السابع (م) 337
5- أنماط مراكز الخدمات 339
*- مركز جهوي 339
*- مركز محلي من الدرجة الأولى 341
*- مركز محلي من الدرجة الثانية 341
*- مركز ثانوي 341
خلاصـــة 343
الفصل الثالث: مراكز الخدمات و مجالات النفوذ
علاقات مجالية متباينة ضمن شبكة الخدمات 344
مقدمـــة 344
1- مجال نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الثانية 344
1-1- الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية 345
1-2- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي 347
1-3- الأصل الجغرافي لمرضى العيادات متعددة الخدمات 349
2- مجال نفوذ المراكز المحلية من الدرجة الأولى 353
2-1- الأصل الجغرافي لزبائن الأسواق الأسبوعية 353
2-2- الأصل الجغرافي لتلاميذ الطور الثانوي 355
2-3- الأصل الجغرافي للمرضى 358
*- الأصل الجغرافي لمرضى المستشفيات 358
*- الأصل الجغرافي لمرضى العيادات متعددة الخدمات 359

3- مجال نفوذ المركز الجهوي "مدينة عنـــابة" ـــــــ

مُلـــخـــص:

تتدرج شبكة الخدمات ضمن السياسات الإرادية الطوعية التي قامت بها الدولة من خلال التقسيمات الإدارية المتعاقبة و التي رافقها توقيع العديد من الأنشطة الخدمية و تجميع السكان، إرتفاع نسبة التحضر و تراجع مستمر للمجال الريفي.

إهتم هذا البحث بتشخيص مختلف الأنشطة الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات و دور هذه الأنشطة في تـــراتبية المراكز العمرانية ضمن مستويات هيراركية من أجل تقديم الخدمات للسكان و إنعكاساتها على تنظيم المجال بولايتي عنـــابة و الطارف بعد التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و سيطرة مطلقة لقطاع الخدمات.

نتـــج عن تحليل نظام شبكة المراكز العمرانية من خلال الأنشطة الخدمية نظام يتميز بعدم التوازن ضمن 07 مستويات يترأسها مركز واحد (مدينة عنـــابة) بإحتلالها لقمة النظام الهرمي أين تتركز و تتكتل مختلف الأنشطة الخدمية و قاعدة عريضة تضم عددًا كبيرًا من المراكز الصغيرة تُعاني من قلة و ندرة الأنشطة الخدمية، مما أدى إلى حدوث تنقلات متعددة عبر عدّة مستويات لتلقي الخدمات.

أمكن تحديد 03 أنماط لمراكز الخدمات، تنطلق من المراكز المحلية من الدرجة الثانية ثم المراكز المحلية من الدرجة الأولى إلى المركز الجهوي، و قد سمحت دراسة مجالات نفوذها من تحديد أحجام التنقلات السكانية و إتجاهاتها تبعًا لنوع الخدمات المرغوب فيها و المناطق التي يخدمها كل مركز خدمات.

لم يحقق التقسيم الإداري لسنة 1984 الأهداف المرجوة و إستمرارية ولاية الطارف تبعيتها الخدمية للولاية الأم عنـــابة في بعض أنواع الخدمات.

المفـــاهيـــم الأســـاسية:

ولايتي عنـــابة و الطارف – شبـــكة الخدمات – أنـــشطة خدمية – أنشطة قطاع الخدمات – تحولات إجتماعية و إقتصادية – تـــنظيم المجـــال – هيراركية – مستويات – مركز خدمات – مركز ثـــانـــوي – مراكز محلية من الدرجـــة الثـــانية – مراكز محلية من الدرجـــة الأولى – مركز جهـــوي – شبـــكة المراكز العمـــرانية – تحولات مجالية.

Résumé:

Le réseau de services fait partie intégrante des politiques volontaristes qu'a érigé l'état algérien et concrétisé à travers les différents découpages administratifs successifs. Ces derniers ont été accompagnés par la réalisation de nombreuses activités de services, ainsi que le regroupement des populations, l'augmentation du taux d'urbanisation et de ce fait le recul de l'espace rural dans toutes ses dimensions : habitat, desserte en commerce et services...

Dans le cadre de cette étude, on a tenté de diagnostiquer les différentes activités structurantes du réseau de services, leur capacité à hiérarchiser des centres à travers différents niveaux afin de répondre aux besoin des habitants, et essayer également de déterminer l'influence de tout cela sur l'organisation de l'espace des wilaya de Annaba et d'El Tarf, surtout aux suites des mutations socio-économiques subies et la prédominance du secteur tertiaire.

Le travail élaboré, qui a concerné l'analyse du système de réseau des centres à travers les différents services, a démontré l'existence d'une hiérarchisation comportant sept niveaux ; le système se présente selon une forme pyramidale. La ville de Annaba détient la tête de la pyramide, en raison de la concentration et la centralisation de différentes prestations de services à son niveau. Quand à la base, elle se trouve élargie par les nombreux petits centres accusant un manque notoire de services cités précédemment. Tout ceci a provoqué des déplacements de populations à travers différents niveaux pour satisfaire leurs exigences, d'où l'émergence d'une nouvelle organisation territoriale.

Dans ce même élan, on a pu ressortir 03 types de centres de services : il y d'abord les centres locaux du second degré, ceux du premier degré et enfin le centre régional. Quant a l'étude des zones d'influence de ces centres, elle a permis de définir les tailles des flux des populations, leurs directions et destinations, les zones desservies par tel ou tel centre de service, et tout cela en fonction du type de service offerts.

On parvient enfin à conclure que le découpage administratif de 1984 n'a pu réaliser les objectifs qui lui ont été assignés car la wilaya d'El Tarf continue de dépendre partiellement de la wilaya mère Annaba en matière de prestation de certains services.

Mots clés :

Wilaya d'Annaba et El Tarf – réseau de services – activités de services – secteur tertiaire – mutations socio-économiques – organisation de l'espace – hiérarchie - niveaux – centre de services – centre secondaires – centre local de second degré – centre local de premier degré – centre régional – réseau des centres – mutations spatiales.

Summary:

The network of services is part of the policies that the algerian state erected and concretized through successive famous administrative carvings which have been accompanied by the realization of numerous activities of services, as well as the regrouping of populations, the increase of the rate of urbanization which resulted to the reduction of the rural space.

In the setting of this survey, we tempted to diagnose the different activities structuring the services network, their capacity to hierarchize the centers through different levels in order to answer the requirements of the inhabitants, and to try to determine the influence of all this on the spatial organization of the wilaya of Annaba and El Tarf, especially after the social and economic mutations and the predominance of the tertiary activity.

The elaborated work, that concerned the analysis of the centers network system through the different services, demonstrated the existence of an unbalance of seven levels; the system presents itself according to a pyramidal shape. The city of Annaba detains the summit of the pyramid, because of the concentration and the centralization of different services at its level. However, the basis is widened by the numerous small centers that suffer from a flagrant lack of the previous services. All this provoked the displacement of populations through different levels to satisfy their requirements.

We could also take out 03 types of services centers: there are first the local centers of the second degree, those of the first degree and finally the regional center. The survey of the controlled areas of these centers allowed to define the sizes of the populations fluxes, their directions and destinations, the regions covered by such or such service center, and all this according to the type of supposed service.

We manage finally to conclude that the administrative carving of 1984 could not achieve objectives that have been set for because the wilaya of El Tarf continuous to depend on the wilaya mother Annaba in the provision of services.

Key words:
Wilaya of Annaba and El Tarf – network of services – activity of service – tertiary sector – social and economic mutations – organization of space – hierarchy – levels – services center - secondary center – local centers of the second degree – local centers of the first degree – regional center – network of the centers – space mutations.

مُلخص:

تندرج شبكة الخدمات ضمن السياسات الإرادية الطوعية التي قامت بها الدولة من خلال التقسيمات الإدارية المتعاقبة و التي رافقها توقيع العديد من الأنشطة الخدمية و تجميع السكان، ارتفاع نسبة التحضر و تراجع مستمر للمجال الريفي.

اهتم هذا البحث بتشخيص مختلف الأنشطة الخدمية المهيكلة لشبكة الخدمات و دور هذه الأنشطة في تراتبية المراكز العمرانية ضمن مستويات هيراركية من أجل تقديم الخدمات للسكان و انعكاساتها على تنظيم المجال بولايتي عنابة و الطارف بعد التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و سيطرة مطلقة لقطاع الخدمات.

نتج عن تحليل نظام شبكة المراكز العمرانية من خلال الأنشطة الخدمية نظام يتميز بعدم التوازن ضمن 07 مستويات يترأسها مركز واحد (مدينة عنابة) باحتلالها لقمة النظام الهرمي أين تتركز و تتكتل مختلف الأنشطة الخدمية و قاعدة عريضة تضم عددًا كبيرًا من المراكز الصغيرة تُعاني من قلة و ندرة الأنشطة الخدمية ، مما أدى إلى حدوث تنقلات متعددة عبر عدّة مستويات لتلقي الخدمات.

أمكن تحديد 03 أنماط لمراكز الخدمات، تنطلق من المراكز المحلية من الدرجة الثانية ثم المراكز المحلية من الدرجة الأولى إلى المركز الجهوي، و قد سمحت دراسة مجالات نفوذها من تحديد أحجام التنقلات السكانية و اتجاهاتها تبعًا لنوع الخدمات المرغوب فيها و المناطق التي يخدمها كل مركز خدمات.

لم يحقق التقسيم الإداري لسنة 1984 الأهداف المرجوة و استمرارية ولاية الطارف تبعيتها الخدمية للولاية الأم عنابة في بعض أنواع الخدمات.

المفاهيم الأساسية:

ولايتي عنابة و الطارف – شبكة الخدمات – أنشطة خدمية – أنشطة قطاع الخدمات – تحولات اجتماعية و اقتصادية – تهنظيم المجال – هيراركية – مستويات – مركز خدمات – مركز ثانوي – مراكز محلية من الدرجة الثانية – مراكز محلية من الدرجة الأولى – مركز جهوي – شبكة المراكز العمرانية – تحولات محالية.